



جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيزل

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



التنافس الإيراني التركي على الزعامة في منطقة الشرق الأوسط (2011-2016)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية

تخصص: دراسات دولية

إشراف الأستاذ الدكتور:

❖ مراد فول

إعداد الطالب:

❖ بدر الدين بوقريطة

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الدرجة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة جيزل	أستاذ التعليم العالي	نبيل كريبش
مشرفا ومقررا	جامعة الجزائر 3	أستاذ التعليم العالي	مراد فول
ممتحنا	جامعة الجزائر 3	أستاذ محاضراً	توفيق بوقاعدة
ممتحنا	جامعة جيزل	أستاذ التعليم العالي	فريدة حموم
ممتحنا	جامعة جيزل	أستاذ محاضراً	سفيان بوسنان
ممتحنا	جامعة سكيكدة	أستاذ محاضراً	نبيل بويبية

السنة الجامعية: 2021-2022

University of Mohamed Seddik Benyahia Jijel



Faculty of Law and Political Sciences



Department of Political Sciences

The Iranian-Turkish Competition for Leadership in the Middle East Region (2011-2016)

Thesis presented for obtaining the PHD degree in Political Sciences.

Option: International Studies

Presented by:

❖ Badrdeddine BOUKARRITA

Supervised by:

❖ Pr. Mourad FOUL

Members of Jury

Name	Degree	University	Status
Nabil KRIBECHE	Professor	Jijel	President
Mourad FOUL	Professor	Algiers3	Supervisor
Toufik BOUKAADA	Professor-Lecturer A	Algiers3	Member
Farida HAMOUM	Professor	Jijel	Member
Sofiane BOUSSENANE	Professor-Lecturer A	Jijel	Member
Nabil BOUYABIA	Professor-Lecturer A	Skikda	Member

Academic Year : 2021/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

قال جل وعلى في محكم تنزيله "...رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ". الآية 19 من سورة النمل.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على محمد صفيه وخليله ونبيه وبعد:

بمناسبة تمام هذا العمل، أتقدم بجزيل الشكر إلى:

- الأستاذ مراد فول الذي قبل بكل رحابة صدر أن يشرفني بإشرافه على أطروحتي، فكان بحق نعم المشجع والسند، الذي لم يخل علي بنصائح الثمينة وتوجيهاته السديدة من بداية العمل إلى نهايته.
- الأستاذة أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة هذا العمل.
- جميع الأساتذة الذين أشرفوا على تكويني في طور الدكتوراه وأخص بالذكر أيقونات العلوم السياسية: الأستاذ حسين بوقارة، الأستاذ صالح سعود والأستاذ عبد الناصر جندلي.
- الأستاذ نبيل كريبش مسؤول فريق التكوين الذي بذل جهدا جهيدا في سبيل إنجاح مشروع الدكتوراه "دراسات دولية".
- جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة جيجل، وبالأخص أستاذي وصديقي رياض بوزرب.
- صديقي وأخي الأستاذ المتميز منير ليمان صاحب الأفكار النيرة والنصائح القيّمة.
- جميع أسرة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة جيجل وعلى رأسهم عميد الكلية الأستاذ كاملي مراد والأمين العام الصديق موسى مرغيت.
- زملائي في العمل وبخاصة رياض طيطة، مسعود قشي ومحمد الطاهر سالمي الذين كان لهم فضل كبير في تمام هذا العمل.
- ابن أختي عبد العزيز بن عليلش الذي ساهم في تدقيق لغة هذا العمل.
- أخي إسماعيل بالغبرة صاحب المساهمة المتميزة في إنجاز هذا العمل.
- كل من ساهم في تمام هذا العمل من قريب أو من بعيد.

إلى كل هؤلاء وأولئك شكرا شكرا شكرا

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل

إلى روح أمي رحمها الله وأسكنها فسيح جناته، "إبنك لن يصبح طبيبا ولكن دكتور
في العلوم السياسية"

إلى الرجل الذي رباني على الإسلام وغرس في حب العلم، "معلمي الأول" أبي الإمام
الحاج "بوجمة" أطال الله في عمره ووهبه دوام الصحة والعافية،
إلى المرأة التي تحملت دراستي عشرة أعوام "زوجتي" المصون
إلى قرة عيني، الأميرتين "رتاج" و"أسيل" والرجل الصغير "معتز بالله"، "لقد انتهيت يا
أولاد"

إلى إخوتي الرائعين، زوجاتهم وأولادهم

إلى أخواتي الرائعات، أزواجهن وأولادهم

إلى زوجة أبي

إلى أهلي وأقاربي

إلى كل أصدقائي وأخص بالذكر، عبد الغني، المحمدين، عادل، هارون، عبد الرزاق،

إبراهيم، نوار، زهير، فارس، لمين...

إلى كل زملائي في الدفعة وأخص بالذكر، صديقا محمد دردور ومسعود حبشي

إلى كل زملائي في العمل دون استثناء ودون ذكر أسماء

إلى كل هؤلاء وأولئك أهدي ثمرة هذا العمل

بدر الدين بوقريطة

ملخص

تناول هذه الأطروحة موضوع التنافس الإيراني التركي على زعامة الشرق الأوسط، على اعتبار أنه تنافس متجذر يعود إلى القرن السابع عشر، وقد تجدد بشكل واضح منذ سنة 2011 على إثر أحداث ما عرف بـ "الربيع العربي". إذ في ظل وجود مشروع إيراني لزعامة الشرق الأوسط ممتد منذ عصر الشاه، برز اهتمام تركيا المتزايد بالمنطقة وخاصة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، وما صاحبه من بناء للقوة بنوعها الصلب والناعم، مما أدى إلى تصاعد حدة التنافس بين الدولتين حول النفوذ والزعامة في المنطقة. إن هذا التنافس الذي يتغذى من الماضي الإمبراطوري للدولتين، والذي طال أداء وظائف مرتبطة بدور الزعيم على رأسها توفير الأمن الإقليمي، تقديم المساعدات الإنسانية والتنمية إلى جانب الوساطة في حل النزاعات، قد وُظفت فيه مختلف الأدوات الناعمة والصلبة من قبيل الشعبوية وجاذبية الزعماء، الحلفاء الأيديولوجيين والسياسيين وحتى الوكلاء العسكريين، وكل ذلك قصد حشد الأتباع وتحصيل قبول دول الجوار الإقليمي والقوى الدولية الفاعلة.

Abstract

This thesis deals with the topic of Iranian-Turkish competition for leadership in the Middle East, as a rooted competition back to the seventeenth century, and has been clearly renewed since 2011 in the aftermath of the so-called "Arab Spring" events. In the presence of an Iranian project for Middle Eastern leadership that has continued since the Shah times, Turkey's increasing interest in the region has emerged, especially since the Justice and Development Party came to power in 2002, and the accompanying building of hard and soft power, this led to an escalating competition between the two States over regional influence and leadership. This competition, which is nourished by the imperial past of the two States, and which extended to the performance of functions related to the leader's role, foremost of which is providing regional security, providing humanitarian and development aid as well as mediating in conflicts resolution, has employed various soft and hard tools such as populism and attractiveness of leaders, ideological and political allies, and even military proxies. All of this is aimed to mobilizing followers and gaining the acceptance of the regional neighboring States and the international influential powers.

مقدمة

الفصل الأول: الزعامة الإقليمية: الأطر المفاهيمية والنظرية

المبحث الأول: بحث في مفهوم الزعامة الإقليمية

المطلب الأول: من "الزعامة" إلى "الزعامة الإقليمية": إيتيمولوجيا، جينياولوجيا وأنطولوجيا

أولاً: إيتيمولوجيا الزعامة

ثانياً: جينياولوجيا الزعامة

ثالثاً: أنطولوجيا الزعامة "الإقليمية": ضبط جيوسياسي لمفهوم الزعامة

المطلب الثاني: الزعامة، الهيمنة والقوة الإقليمية: أية علاقة؟

أولاً: الهيمنة والزعامة

ثانياً: القوة الإقليمية والزعامة

المبحث الثاني: الزعامة الإقليمية: إطار نظري

المطلب الأول: تصور الزعامة الإقليمية في أدبيات العلاقات الدولية: ثلاث مقاربات رئيسية

أولاً: المقاربة الهرمية للزعامة

ثانياً: مقاربة وظائف الزعيم

ثالثاً: مقاربة سلوك الزعيم

المطلب الثاني: محددات الزعامة الإقليمية: بين نظريتي الدور والتموقع

أولاً: تصور دور الزعيم ومصادره وفق منظور نظرية الدور

ثانياً: محددات الزعامة الإقليمية من منظور نظرية التوقع

خلاصة واستنتاجات

الفصل الثاني: مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

المبحث الأول: مقدرات القوة الصلبة

المطلب الأول: أهمية الموقع الجغرافي

أولاً: إيران "الصندوق الحاسم"

ثانياً: تركيا "قلب أوراسيا"

المطلب الثاني: القدرات العسكرية

أولاً: التركيبة البشرية للقوات المسلحة

ثانياً: القوات الثلاث الرئيسية

ثالثاً: القوة الصاروخية

رابعاً: الإنفاق العسكري

خامساً: القوة السيبرانية

سادساً: الجاهزية القتالية

المطلب الثالث: القدرات الإقتصادية

أولاً: كفاية الطاقة

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي

ثالثاً: التنافسية العالمية

رابعاً: البنية التحتية

المبحث الثاني: مقدرات القوة الناعمة: قراءة في مؤشرات ماكلوري

المطلب الأول: الحكومة: تماسك الجهة الداخلية وجاذبية النظام السياسي

أولاً: النموذج الإيراني

ثانياً: النموذج التركي

المطلب الثاني: الدبلوماسية: الموارد والأثر العالمي

أولاً: الموارد الدبلوماسية

ثانياً: الأثر العالمي

المطلب الثالث: الثقافة: السياحة والإعلام

أولاً: السياحة

ثانياً: الإعلام

المطلب الرابع: التعليم

أولاً: الطلبة الأجانب

ثانياً: جودة التعليم بالجامعات

خلاصة واستنتاجات

الفصل الثالث: الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

المبحث الأول: إدراك الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا

المطلب الأول: المسؤولية التاريخية بين النزعة الإيرانية والعثمانية الجديدة

أولاً: خطاب النزعة الإيرانية: الزعامة كمسؤولية تاريخية

ثانياً: خطاب العثمانية الجديدة: الزعامة كواجب حضاري

المطلب الثاني: الطروحات الجيوسياسية: نظرية "أم القرى" في مقابل نظرية "الدولة المركز"

أولاً: نظرية "أم القرى" الإيرانية

ثانياً: نظرية "الدولة المركزية" التركية

المبحث الثاني: قبول الزعامة الإقليمية الإيرانية والتركية

المطلب الأول: قبول الزعامة في الجوار الإقليمي

أولاً: القبول العربي لزعامة إيران: موقف المتحدين الإقليميين

ثانياً: القبول العربي لزعامة تركيا: موقف المتحدين الإقليميين

ثالثاً: مواقف دول الخليج: نزوع نحو التحوط

المطلب الثاني: قبول الزعامة من طرف القوى الكبرى المتغلغلة

أولاً: قبول مشروع الزعامة الإيراني

ثانياً: قبول مشروع الزعامة التركي

خلاصة واستنتاجات

الفصل الرابع: التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

المبحث الأول: التنافس الإيراني التركي حول أداء وظائف الزعيم الإقليمي

المطلب الأول: توفير السلع العامة الإقليمية بين إيران وتركيا: رؤيتين متضاربتين

أولاً: الرؤية الإيرانية: توفير السلع الخاصة

ثانياً: الرؤية التركية: توفير السلع الجماعية

المطلب الثاني: توفير الأمن الإقليمي

أولاً: إيران: توسيع النفوذ تحت ستار توفير الأمن الإقليمي

ثانياً: تركيا: من الأمن للجميع إلى احتواء الخطر الكردي

المطلب الثالث: تقديم المساعدات الإنسانية والتنمية

أولاً: المساعدات الإنسانية الإيرانية: للشيعنة أم للتشيع؟

ثانياً: المساعدات الإنسانية التركية: قوة ناعمة لاستعادة النفوذ الإقليمي

المطلب الرابع: التوسط في حل الأزمات الإقليمية

أولاً: الوساطات الإيرانية

ثانياً: الوساطات التركية

المبحث الثاني: المنافسة على حشد الأتباع

المطلب الأول: الشعبوية: استهداف الشعوب بدلا من الأنظمة

أولاً: إيران "بطل المقاومة"

ثانياً: تركيا "النموذج"

المطلب الثاني: النفوذ السياسي في الشرق الأوسط: هلال الشيعة في مقابل حزام الإخوان

أولاً: إيران والهلل الشيعي: مشروع زعامة بمبادرة من الزعيم

ثانياً: تركيا وحزام الإخوان: مشروع زعامة بمبادرة من الأتباع

المطلب الثالث: التنافس من خلال الوكلاء

أولاً: وكلاء إيران

ثانياً: لتركيا وكلاء أيضا

خلاصة واستنتاجات

مقدمة

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أهم مناطق العالم قديماً وحديثاً، وهي بخصائصها الفريدة وتفاعلاتها المتعددة الأبعاد، تمثل نموذجاً متميزاً للنظم الإقليمية، حتى أن أول دراسة عن النظم الإقليمية والصادرة عام 1958 بقلم ليونارد بيندر *Leonard BINDER* كانت بعنوان "الشرق الأوسط كنظام دولي تابع". لقد عُرف النظام الشرق أوسطي منذ ظهوره عام 1948 (عقب الحرب العربية الصهيونية الأولى) بأنه ديناميكي، مخترق من الخارج والقوة فيه مشتتة ومتعددة المراكز، وبالنظر لميل دوله، وبخاصة الأقوى منها، نحو "سياسة القوة *machtspolitik*" (كما يسميها مارتن وايت *Martin WIGHT*)، ظل الشرق الأوسط، وفق ما يؤكدّه عديد الباحثين وعلى رأسهم مارتن بيك *Martin BECK*، يتميز بعدم وجود "زعيم إقليمي" أو "قوة إقليمية"، بل شهدت المنطقة على مدار عقود من الزمن تنافساً مستمراً على النفوذ والزعامة. هذا التنافس تجدد وبحدة أكبر منذ عام 2011، على إثر أحداث ما عرف بـ "الربيع العربي"، وفي ظل الضعف الذي أصبحت عليه الدول العربية، برز على رأس المتنافسين الجمهوريتين غير العربيتين إيران وتركيا.

كان الموقع الجيوستراتيجي لكل من إيران وتركيا بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، ومن خلفه قدرة التأثير لكل منهما في تحولات المنطقة، يعطي دوماً وزناً خاصاً وحساسية في العلاقة بين البلدين. هذه العلاقة الحساسة ساهم فيها كذلك تشابه التجربتين التاريخيتين لكل من الدولتين، حيث بالكاد تبلغ مساحة إيران الحالية ثلثي مساحة إيران القرن التاسع عشر، بعد أن خسرت أفغانستان جنوباً وأجزاء شاسعة من القوقاز شمالاً. على ذات المنوال، نشأت الجمهورية التركية على أقل من نصف مساحة السلطنة العثمانية التي فقدت أطرافها الأوروبية غرباً، والإفريقية والآسيوية شرقاً وجنوباً.

بالنظر لقربهما الجغرافي وماضيهما الإمبراطوري، تميزت العلاقة بين إيران وتركيا على مرّ التاريخ بمزيج معقد من التنافس والتعاون والخلاف والاتفاق والحرب والسلام. يتم إثراء هذا المزيج المعقد من خلال التجارة واللغات المشتركة والعلاقات العرقية والتراث الثقافي. ومع أن العلاقة بين إيران وتركيا شهدت العديد من التقلبات، إلا أن البلدان وجدا طريقة لمنع الأمور من الخروج عن السيطرة ويتضح ذلك من تفادي أي نزاع مسلح منذ معاهدة "قصر شيرين" عام 1639. حتى بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 التي أطاحت بحكم الشاه، وبالرغم من إختلاف طبيعة الدولتين، بين إيران الثورية الشيوعية، وتركيا الكألية العلمانية، إلا أن المنطق البراغماتي ألقى بظلاله على العلاقات بين الدولتين، إذ مثلت تركيا حينذاك المنفذ الوحيد للتجارة الإيرانية.

أدى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002 إلى فتح صفحة جديدة في السياسة الخارجية. لقد خضعت سياسة تركيا الخارجية منذ ذلك التاريخ لتغيرات كبيرة في مقدمتها اعتماد "المشاركة النشطة" مع جيرانها الشرق أوسطيين. وعندما حوّلت الجمهورية التركية وجهتها إلى الشرق، اقتربت أكثر من إيران. لقد ازدهرت التجارة بين البلدين، حيث ارتفعت من مليار دولار في عام 2000 إلى حوالي 10 مليارات دولار في عام 2010. لكن ومع مرور الوقت، أصبحت تركيا، العائدة إلى الشرق، الدولة المزاحمة لإيران على الإستثمار في المعطيات الحضارية والجغرافية التي تربطهما بشعوب الشرق الأوسط، وذلك باعتبار هذا الإستثمار هو مفتاح بوابة التغلغل شرق أوسطيا. ومع تنامي اهتمام تركيا بالشرق الأوسط، كان لابد من تصادم مشروعها مع المشروع الإيراني القديم في المنطقة والذي ظل مستمرا منذ عصر الشاه.

ولأن العلاقات بين إيران وتركيا دأبت على التقلب وعدم الإستقرار عبر التاريخ، فإن العلاقات الحسنة بين البلدين لم تستمر، بل تأكدت مقولة صمويل هنتنغتون "أعداؤك القدامى هم أعداؤك الجدد". لقد أدى اندلاع أحداث الربيع العربي منذ ديسمبر 2010 إلى ظهور بوادر للتنافس الإيراني التركي مجددا، وذلك من خلال سعي الدولتين لكسب ودّ الأنظمة الجديدة وتصدير نموذجيهما في الحكم. في سبتمبر 2011، عندما زار رجب طيب أردوغان دول الربيع العربي في شمال إفريقيا (مصر وتونس وليبيا)، تصدرت رحلته عناوين الصحف حول العالم لأنه دعا إلى اعتماد الأنظمة الجديدة في ليبيا ومصر لدساتير سياسية علمانية. لقد وصفت الصحافة التركية زيارة أردوغان حينها لشمال إفريقيا بأنها "جولة نصر *Victory Tour*"، تأكيدا على نفوذ الزعيم التركي في جميع أنحاء المنطقة. على النقيض من ذلك، اعتبر علي أكبر ولايتي، كبير مستشاري المرشد الأعلى لإيران، بأن "الإسلام العلماني لتركيا" هو نسخة من الديمقراطية الليبرالية الغربية وغير مقبول للبلدان التي تشهد "صحوة إسلامية".¹ بعد شهر أصبح الخلاف بين الدولتين واضحا، لقد وجدت إيران وتركيا نفسيهما على طرفي نقيض حيال الأزمة السورية التي تحولت إلى حرب أهلية، حيث تدعم إيران بقوة نظام الأسد، وذلك حفاظا على إحدى الدولتين الحليفتين الوحيدتين لها في المنطقة (العراق هي الدولة الأخرى)، بالمقابل دعمت تركيا الإنتفاضة الشعبية ومن بعدها المعارضة المسلحة ضد نظام الأسد.

¹ Henri J. Barkey, " Turkish-Iranian Competition after the Arab Spring ", *Survival* 54, n° 6 (2012): 154.

وعلى الرغم من وجود أسس موضوعية للتعاون بين إيران وتركيا معززة بروابط ثقافية وحضارية تتقاسمها الدولتان، إلا أن التنافس الإقليمي بات السائد في العلاقات التي تربطهما. لقد انقسمت رؤى الباحثين المهتمين بالشرق الأوسط حول الهدف من هذا التنافس. فبينما يرى هنري باركي *Henri J. Barkey*، عزمي بشارة وآخرون في هذا التنافس مجرد محاولة كل من الدولتين موازنة نفوذ الأخرى وتحالفاتها الإقليمية والدولية، يرى محمد سليم الرواشده وغيره بأن المقصد من وراء هذا التنافس هو الإستئثار بالزعامة الإقليمية الشرق أوسطية. يبدو أن هذه الرؤية الأخيرة قد تدعمت أكثر في ظل ما تعرفه المنطقة من تغيرات كبرى وبوتيرة متسارعة.

✓ أهمية الدراسة

يجمع موضوع الدراسة بين الأهمية العلمية الأكاديمية وكذا الأهمية العملية الإمبريقية. حيث أن الدراسة تتمحور حول ظاهرة التنافس التي غالباً ما ميزت العلاقات الإيرانية التركية في سياق تعامل الدولتين مع قضايا الشرق الأوسط. ولعل هذه الدراسة تستمد أهميتها أكثر من الأهمية التي تمتعت بها منطقة الشرق الأوسط على مر التاريخ. إذ أصبحت المنطقة محط أنظار جل دول العالم وفي مقدمتها القوى الكبرى، وذلك جراء ما تشهده من تغيرات وتحولات متسارعة ومتشابكة. حيث يتقاسم هذا الإهتمام السياسيين، رجال الإعلام، وطبعا الباحثين الأكاديميين، لاسيما الدارسين في حقل السياسة الدولية. وهذا إن دل على شيء فهو تعبير عن الأهمية الجيوإستراتيجية للمنطقة.

لقد أضحت الدراسات الشرق أوسطية على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للباحثين ولصناع القرار على حد سواء. يرجع ذلك لارتباطات وتشابكات المنطقة بالعديد من بقاع العالم بفضل موقعها الإستراتيجي وثرواتها الطاقوية الهائلة. وفي خضم البحث الأكاديمي الكثيف المسلط على منطقة الشرق الأوسط، تعد قضية "الزعامة الإقليمية" للمنطقة إحدى أهم الموضوعات التي لازالت تحتاج إلى بحث وتفحص، لما لها من تأثيرات وأبعاد تتجاوز حدود الإقليم.

بالإضافة إلى ما سبق، وعلى المستوى الإبتيمولوجي، تعد النظريات المفسرة للزعامة القادمة من تخصصات علم النفس الإجتماعي وعلم الإجتماع من الطروحات المهمة في تحليل السياسة الدولية، وبخاصة السياسات الخارجية للدول، لاسيما ما تعلق بأدوار ومواقع الدول عالمياً وعلى مستوى الأقاليم، وبالطبع ما يتصل بالزعامة الإقليمية. فبالرغم من أن هذه النظريات لم تلج حقل العلاقات الدولية إلا

سنوات السبعينات من القرن الماضي من بوابة نظرية الدور ومقالات كالفني هولستي *Kalevi J. Holsti* ومن بعده ستيفن ولكر *Stephen G. Walker* ، إلا أن ازدهار الدراسات الإقليمية في السنوات الأخيرة قد أعاد طروحات هذه النظريات إلى الواجهة، وذلك بالنظر لما تملكه من قدرة تحليلية للأدوار الوطنية للدول والبحث والتنافس على الزعامة إقليمياً وعالمياً، وهذا من خلال اعتمادها على البحث والتقصي في مؤشرات محددة متعلقة بالسياسات الخارجية لهذه الدول. إن هذه النظريات والمقاربات النظرية المنبثقة عنها من قبيل الزعامة الإقليمية *Regional Leadership*، أو الهيمنة الإقليمية *Regional Hegemony*، ومن خلال إسقاط ذلك على النموذجين الإيراني والتركي، وهو مقصد الدراسة، سيكون إنتاجاً أكاديمياً مهماً، وذلك بالنظر للزوايا النظرية والإمبريقية التي يغطيها.

✓ مبررات اختيار الموضوع

تنوع مبررات اختيار التنافس الإيراني التركي موضوعاً للدراسة بين ذاتية وموضوعية:

بالنسبة للمبررات الذاتية فهي تنبع من اهتمامي البالغ بالنموذجين الإيراني والتركي، ومتابعتي لأخبارهما والجديد بشأنهما، وكذا مطالعتي للعديد من المؤلفات التي تتناولهما، وكل ذلك أسس لرغبة ذاتية في توسيع المدركات من جهة والتخصص في الشؤون الإيرانية والتركية من جهة أخرى. أما بالنسبة للمبررات الموضوعية فتمثل في كون موضوع تنافس إيران وتركيا على دور الزعيم الإقليمي متجدد، ودائماً بحاجة إلى إعادة بحث، وذلك في ظل ما تشهده منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة من تغيرات استراتيجية كبرى مصحوبة بفشل دولتي عربي وخروج تام عن دائرة المنافسة.

✓ إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية

تتبع الصراعات والصدمات التاريخية المتكررة بين إيران وتركيا مدى رغبة الطرفين في الزعامة الشرق أوسطية، كما تبرهن على أصالة التنافس بينهما. لقد عاد الإهتمام بهذا التنافس منذ 2011 عقب أحداث ما عرف بالربيع العربي وما أفرزته من تحولات مست أنظمة الحكم في عدد من دول المنطقة. على هذا الأساس، تم صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

ما هي المحددات الأساسية لكل من إيران وتركيا للعب دور الزعيم الإقليمي للشرق الأوسط، وكيف

تهيكل التنافس بينهما في الفترة الممتدة بين سنتي 2011 و2016؟

ومن صميم هذه الإشكالية تم اشتقاق التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بالزعامة الإقليمية وما هي محدداتها الأساسية؟
 - 2- ما مدى قدرة كل من إيران وتركيا على لعب دور الزعيم الإقليمي للشرق الأوسط؟
 - 3- ما مدى إدراك كل من إيران وتركيا لنفسيهما كزعميين إقليميين؟ وما مدى قبول دول الشرق الأوسط والقوى الدولية المتغلغلة، في صورة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، لمشروعى الدولتين لزعامة المنطقة؟
 - 4- كيف تتصرف كل من إيران وتركيا كزعميين إقليميين؟
 - 5- ما هي الأدوات التي توظفها كل من إيران وتركيا لحشد الأتباع؟
- ✓ فرضيات الدراسة

بغرض الإجابة على الإشكالية أعلاه، تم تقديم الفرضيات التالية:

- 1- يعكس طموح كل من إيران وتركيا لبناء القوة، الذي تعبر عنه مقدرات القوة الجيوسياسية، العسكرية، الاقتصادية والناعمة، وجود تنافس متزايد بين الدولتين على الزعامة الإقليمية.
- 2- يتغذى إدراك كل من إيران وتركيا لدور الزعيم الإقليمي بشكل جوهري من الماضي الإمبراطوري للدولتين، ولقد كرسته ممارسات ساهمت في بروزها سياقات إقليمية، في مقدمتها الربيع العربي منذ سنة 2011، ولكن أدائهما لدور الزعيم يظل خاضعا لقبول دول الجوار الإقليمي والقوى الكبرى المتغلغلة.
- 3- تتنافس كل من إيران وتركيا على أداء أهم الوظائف المرتبطة بدور الزعيم الإقليمي، خصوصا على مستوى وظيفة توفير الأمن الإقليمي، ووظيفة تقديم المساعدات الإنسانية والتنمية، ووظيفة الوساطة في حل النزاعات.
- 4- تلجأ كل من إيران وتركيا، في إطار التنافس على الزعامة الإقليمية، إلى الإستثمار في الإمتدادات الإثنية والإيديولوجية والطائفية لكل منهما في منطقة الشرق الأوسط باستعمال نمطي القوة الناعمة والصلبة.

✓ حدود الدراسة

تندرج هذه الدراسة في مجال زمكاني وفق الحدود التالية:

1. الحدود الزمنية

جاء اختيار عام 2011 كبداية لفترة الدراسة، بالنظر لما شهده الشرق الأوسط منذ ذلك العام على إثر ما عرف بالربيع العربي، والذي أدى إلى تغيرات بنيوية داخل بعض دول المنطقة وفي مقدمتها مصر وسوريا، وكذلك داخل بنية إقليم الشرق الأوسط ذاته، كما أدى إلى بروز الجمهوريتين الإيرانية والتركية كمتنافسين على النفوذ والزعامة الإقليميين.

2. الحدود المكانية

يتمثل الحيز المكاني للدراسة في إقليم الشرق الأوسط، وذلك بإعتباره المنطقة التي يدور حولها التنافس الإيراني التركي على الزعامة الإقليمية. في هذه الدراسة سيتم اعتماد أحد التعاريف الأكثر تحفظاً للشرق الأوسط، والمتمثل في تعريف دائرة المعارف الأمريكية الذي يحدد الشرق الأوسط بالمنطقة التي تضم كلا من إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب، الأردن، العراق، فلسطين ومصر.

✓ الدراسات السابقة

من خلال مسح بيبليوغرافي بسيط للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة من زوايا مختلفة، تم الوقوف على ثلاثة أطروحات دكتوراه لعلها من أهم الدراسات المستفيضة في هذا الموضوع:

1- الخفاجي، حيدر عبد الجبار حسوني. "التنافس السياسي والإقتصادي التركي الإيراني وانعكاساته الإقليمية". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2015.

يدافع الباحث في هذه الدراسة عن فرضية وجود علاقة تنافس بين إيران وتركيا لا تقف عند حدود البلدين بل تتعدى ذلك إلى أبعاد إقليمية ودولية، مما يجعل هذا التنافس ليس بمعزل عن تأثيرات خطيرة للقوى الكبرى، ومع ذلك تبقى سياسات وقرارات الدولتين، وإن كانت تنافسية، تتسم بالحكمة والروية التي تجنب انحدار العلاقة التنافسية إلى أبعاد صراعية. ولقد توقع الباحث أن التنافس بين تركيا وإيران ضمن دائرة العراق، سوريا-فلسطين، آسيا الوسطى، ومجلس التعاون الخليجي سيزداد من أجل متابعة كل طرف لتقرير أعماله الخاصة في المنطقة مستندا إلى عناصر القوة التي يمتلكها، ومدفوعا باختلاف مصالح الدولتين حيال الأحداث الإقليمية في سوريا والعراق خصوصا، وتباين مواقف القوى الكبرى بين الدور الداعم والمتراجع لكل من تركيا وإيران في المنطقة.

2- صور، لطفي. "الأبعاد الإقليمية للسياسات التركية-الإيرانية جدلية التعاون والتنافس على النفوذ

والقيادة". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2017.

يحاول الباحث في هذه الدراسة معالجة إشكالية التوجهات التركية-الإيرانية الجديدة بين كونها ترتبط بمصالح حيوية في إطار تصور الدولتين لمشروعيهما الجيوبولتيكين، وبين كونها تعبر عن طموحات إقليمية تتجاوز حل المشكلات الداخلية والإقليمية. بالنسبة للباحث، توجهات البلدين نحو مناطق نفوذهما التقليدي تعكس استجابة إدراكية مرتبطة بمصالح أمنية وجيوسياسية ملحة إلى جانب توافق البلدين حول دور أقل للولايات المتحدة في المنطقة. ويتوقع الباحث بأن الاختلافات التركية-الإيرانية التي خلفتها السياقات الإقليمية في السنوات القليلة الماضية، وخاصة ما يحدث في الساحتين السورية والعراقية، من غير المرجح حلها في المستقبل القريب، بل من المحتمل وفق الباحث أن تزداد حدة، لولا أن المصالح المتداخلة تسد الباب أما تصاعد الصراع.

3- بوالجدري، فيصل. "سياسات القوى الإقليمية غير العربية في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة: تركيا وإيران". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2017.

ناقش الباحث في دراسته إشكالية حدود استجابة حالي تركيا وإيران لمتطلبات القيام بأدوار القوة الإقليمية في الشرق الأوسط، وذلك في ظل تراجع قدرات القوى العربية وخاصة بعد غزو العراق سنة 2003. لقد عمد الباحث إلى فحص الفرضيات التي تصورت بأن تركيا وإيران يمكن أن تلبيا خصائص القوة الإقليمية المحتملة على الأقل في الشرق الأوسط، من مطالبة بالمكانة وتفوق في القدرات، وصولاً إلى تجسيد السياسات، وأخيراً كسب القبول. ولقد توصل الباحث إلى الكشف عن طبيعة السياسات الإقليمية المتبعة من طرف تركيا وإيران وفق مقاربة الوسائل والأهداف، مع تفسير أسباب الاختلاف بين سياسات الدولتين، ثم كشف مدى التطلعات الإقليمية للدولتين ومستقبلهما في شرق أوسط مخترق ومشتت القوة، حيث انتهى الباحث إلى أن تركيا وإيران قوتان صاعدتان متطلعتان للهيمنة الإقليمية بتركية عربية وبمباركة خارجية.

✓ منهجية الدراسة

تماشياً مع طبيعة موضوع الدراسة المركب، تم الإستعانة بثلاثة مناهج بشكل أساسي:

منهج تحليل النظم

يعنى منهج "تحليل النظم *System Analysis*" بدراسة النظام الإقليمي الذي يعتبر مستوى وسط بين الدولة والنظام الدولي. إذ أن تفكيك النظام الدولي إلى أنظمة فرعية سيساعد بالتأكيد على مراعاة الخصائص والتفاعلات التي تميز كل نظام إقليمي عن النظم الإقليمية الأخرى، وكذلك عن النظام الدولي الأشمل. إن من بين دوافع اعتماد منهج "تحليل النظم" في هذه الدراسة هو صعوبة فهم السياسة الخارجية لإيران أو تركيا بالشكل المطلوب دون الرجوع إلى البيئة الشرق أوسطية وتفاعلاتها، حيث تؤثر أنشطة أي دولة من الدول أعضاء النظام الإقليمي الشرق أوسطي، سواء كانت أنشطة تعاونية أم عدوانية، في السياسة الخارجية للأطراف الأخرى الأعضاء في ذات النظام. إن من ضمن أهم الأهداف المتوخاة من توظيف منهج "تحليل النظم" في هذه الدراسة هو معاينة سياسات وممارسات (مخرجات) إيران وتركيا (بوصفهما نظامين سياسيين) والتي تدخل ضمن مشروعيهما للزعامة الإقليمية من جهة، ومن جهة أخرى، تحليل مواقف دول الجوار الإقليمي وقوى التغلغل من هذه السياسات والممارسات (التغذية العكسية).

منهج دراسة الحالة

المعروف منهجياً أن "دراسة الحالة *Case Study*"، بوصفها من أهم الأدوات الوصفية، تركز على العلاقات المتبادلة التي تشكل سياق كيان معين (دولة أو منظمة دولية مثلاً)، ثم تحليل العلاقة بين العوامل السياقية والكيان قيد الدراسة. على هذا الأساس، يعتبر منهج "دراسة الحالة" من الأدوات الضرورية لتأطير ومعالجة موضوع الدراسة، وذلك بسبب الحاجة إلى فحص دقيق ومتعمق للنموذجين الإيراني والتركي. فهذا المنهج يساعد على استكشاف قدرة كل من إيران وتركيا، في الجانب الصلب والناعم، على لعب دور الزعيم الإقليمي في سياق الربيع العربي منذ 2011، وهذا بالإعتماد على مختلف التقارير والإحصائيات ذات الصلة.

المنهج المقارن

تركز "المقارنة" على إبراز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، معتمدة في ذلك على أحد الأساليب الأساسية لأي دراسة تدعي أنها علمية، وهو ما يسمى بالنظريات السببية *Causal Theories* التي تحاول تفسير كيف يتسبب "المتغير المستقل" (أو يؤثر) في "المتغير التابع".

يساعد تطبيق المنهج المقارن، سواء من خلال المقارنة بين إيران وتركيا أو عبر مقارنة الدولتين بجيرانهما في الشرق الأوسط، في الكشف عن التفرد والتميز وتبرير مشروعية مطالبة الدولتين بالزعامة الإقليمية في سياقات إقليمية معينة أهمها أحداث الربيع العربي منذ سنة 2011. إن توظيف هذا المنهج سيتم عبر تفكيك متغير الزعامة إلى مجموعة من المتغيرات الجزئية من قبيل: مصادر الزعامة (المادية وغير المادية)، وظائف الزعماء، أتباع الزعيم...إلخ، وبعد ذلك سيتم التعامل مع هذه المتغيرات الجزئية (أو المؤشرات) كمواضيع للمقارنة النوعية والكمية بين إيران وتركيا، وفي نهاية الأمر سيتم استخلاص مدى التنافس حول الزعامة الإقليمية بين البلدين.

✓ المقاربة النظرية للدراسة

تعتمد هذه الدراسة على اثنين من أهم النظريات التي يمكن من خلالها فهم وتحليل ظاهرة الزعامة الإقليمية وهما: "الدور" و"التموقع". سيتم تناول هذين المقاربتين النظريتين بشكل مفصل في الفصل الأول من الدراسة.

✓ تقسيم الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، حيث تم تخصيص الفصل الأول للبحث في مختلف الأطر المفاهيمية والنظرية للزعامة الإقليمية، بداية من محاولة للإحاطة بمفهوم الزعامة الإقليمية ومختلف الإشكالات المتعلقة به (مبحث أول)، ثم استحضار مختلف المقاربات النظرية الملائمة لتأطير الزعامة الإقليمية (مبحث ثان). أما الفصل الثاني فهو عبارة عن استكشاف لمصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا، وذلك من خلال بحث مستفيض في مقدرات القوة الصلبة (مبحث أول) والناعمة (مبحث ثان) للدولتين. يمثل الفصل الثالث بحثاً في مدى إدراك صناع القرار في إيران وتركيا لدولتيهما كزعيم إقليمي (مبحث أول) من جهة، ومن جهة أخرى مدى قبول دول الإقليم والقوى المتغلغلة لزعامة الدولتين (مبحث ثان). وأما بالنسبة لـ الفصل الرابع والأخير، فهو يتضمن مناقشة للتنافس الإيراني التركي على الزعامة الإقليمية، وذلك على ضوء مدى أداء الدولتين لوظائف الزعيم (مبحث أول)، وكذلك من خلال قدرتهما على حشد الأتباع (مبحث ثان).

الفصل الأول:

الزعامة الإقليمية: الأطر

المفاهيمية والنظرية

يتشارك العلماء والباحثون، في أي تخصص كان، هدفا مشتركا هو الرغبة في زيادة فهم موضوعاتهم قصد التعامل بشكل أفضل مع المشكلة أو القضية البحثية الواقعة على عاتقهم. في هذا السياق، يعمل الباحثون في عالمين مختلفين ولكنهما مترابطين للغاية. أولهما، العالم المجرد الذي يعنى بالمفاهيم والأفكار، وثانيهما، العالم المادي الإمبريقي الذي يمكن تلمسه والتطبيق فيه. إن ما تفعله المفاهيم والنظريات العلمية بوصفها مداخل مندرجة ضمن ما يسمى بلغة البحث "الإطار المفاهيمي والنظري" هو ربط هذين العالمين المنفصلين. هذا الربط يؤدي إلى تعزيز فهم المشكلة البحثية ووضع حدود للبحث، توجيهه وجعل نتائجه أكثر جدوى من جهة، وقابلة للتعميم من جهة أخرى. وبالتالي، ليس من المبالغة القول بأن هذا الإطار المفاهيمي النظري هو من يعطي الحياة للبحث.

إنطلاقا مما سبق، يحتاج فهم موضوع الزعامة الإقليمية وما يرتبط به من إشكاليات إلى أطر مفاهيمية ونظرية تساعد على إستيعاب الكثير من التفاعلات والتحويلات التي يتم ملاحظتها في السياسات الإقليمية للدول. لأجل هذه الغاية البحثية، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين؛ خصص أولهما للبحث في المفهوم الأساسي للدراسة والمتمثل في "الزعامة الإقليمية" مع معالجة بعض الإشكالات التي يثيرها، وأما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه للبحث في بعض النظريات التي سيتم اعتمادها لتأطير الزعامة الإقليمية نظريا.

المبحث الأول: بحث في مفهوم الزعامة الإقليمية

يعتبر مفهوم الزعامة من المفاهيم الخلافية، الغامضة والمثيرة للجدل والتي من الصعب أن تأخذ معنى محددًا. لعل أحسن من عبر عن هذه الصعوبة هو عالم السياسة الأسترالي ديفيد كامبل *David Campbell* لما يصف الزعامة بأنها تتميز " بخصائصها الغامضة والمراوغة. من السهل التعرف عليها، ومن الصعب وصفها... ربما لم يجتذب أي موضوع آخر نفس القدر من الاهتمام من المراقبين والمشاركين والفلاسفة، مع اتفاق ضئيل للغاية فيما يتعلق بالحقائق الأساسية"¹.

من ضمن أهم الأسباب التي أضفت الخلافية على مفهوم الزعامة، توظيف المفهوم ذاته نظريًا أو إمبريقيا في تخصصات مختلفة ومتعددة، من ضمنها حقل العلاقات الدولية. بالرغم من إضافة صفة "الإقليمية" لمفهوم الزعامة، ظل الباحثون الذين حاولوا التصدي للمفهوم الناشئ، أي "الزعامة الإقليمية"، يواجهون صعوبات بالغة في تحديد معنى دقيق ومتفق عليه. لتجاوز هذا الإشكال المفاهيمي، عمد بعض الباحثين إلى إضافة دلالات ثانوية للزعامة الإقليمية مثل "التعاونية" أو "السياسية" أو "الاقتصادية" وغيرها، ثم بحثوا في معاني هذه الإضافات متجاوزين بذلك وضع تصور أولي للزعامة نفسها، وهو الأمر الذي أثر على الوضوح المفاهيمي للمصطلح. بالمقابل، اتجه باحثون آخرون إلى استخدام المفهوم بالتبادل مع مفاهيم ذات صلة من قبيل "الهيمنة الإقليمية" و"القوة الإقليمية"، وهو الأمر الذي أفقد مفهوم "الزعامة" كثيرا من خصائصه ومزاياه الدلالية.

من هذا المنطلق، يعد هذا المبحث محاولة للتخفيف من بعض أوجه القصور المفاهيمية لمصطلح "الزعامة الإقليمية"، وذلك بتتبع شتى الطرق التي استخدم بها المصطلح، بداية من ايتيمولوجيا المصطلح، جينياولوجياته وأنطولوجيته، ثم محاولة تفريق مفهوم "الزعامة الإقليمية" عن مفهومي "الهيمنة الإقليمية" و"القوة الإقليمية".

¹ George P. Hollenbeck, "A Serendipitous Sojourn through the Global Leadership Literature," in *Advances in Global Leadership*, vol. 2 (Bingley: Emerald (MCB UP), 2001), 17.

المطلب الأول: من "الزعامة" إلى "الزعامة الإقليمية": إيتيمولوجيا، جينولوجيا وأنطولوجيا

تعتبر "الإيتيمولوجيا" التي تعنى بأصول الكلمات واشتقاقاتها، "الجنولوجيا" التي تهتم بالبحث عن نشأة وتكوين المفاهيم والظواهر، و"الأنطولوجيا" التي تختص بمعرفة دلالات المفاهيم وماهيتها، من أهم الأدوات المنهجية التي تساعد على فهم أي مصطلح كان. وبالتالي، من المجدي في هذه الدراسة البحث في إيتيمولوجيا، جينولوجيا وأنطولوجيا الزعامة حتى يتم تكوين صورة عامة حول المفهوم ودلالاته.

أولاً: إيتيمولوجيا الزعامة

تعد اللغة الواسطة الأساسية لنقل الأفكار. ولكي تؤدي اللغة هذا الدور، من الضروري أن يتم الاتفاق على أي مصطلح قبل استخدامه، لذلك تم الإنطلاق في هذه الدراسة من تجاوز الإشكال اللغوي المتعلق بالترجمة، وذلك باعتماد مصطلح "الزعامة" كقابل للفظ الانجليزي "leadership"، وأما لفظي "القيادة" و"الريادة" فتؤكد الدراسة بأنهما مرادفين للزعامة، وذلك أخذاً بما ورد في العديد من قواميس الترجمة. على سبيل التمثيل، ترجم قاموس "المورد الحديث" الصادر عام 2008، ل منير البعلبكي ورمزي منير البعلبكي كلمة *leadership* بلفظي الزعامة والقيادة.¹

بعد تجاوز نقاش الترجمة، من المفيد النظر في إيتيمولوجيا المصطلح المفتاحي في الدراسة وهو الزعامة، وذلك مع الأخذ في الاعتبار أن إيتيمولوجيا أي مصطلح ليس حكماً نهائياً بشأن كيفية استخدامه، إلا أنها تعطي فكرة عن كيفية استخدام الناس له في الماضي. بعبارة أخرى، تساعدنا الإيتيمولوجيا على وضع المصطلح في السياق الملائم، ولكن دون الإلتزام بهذا الاستخدام.

إن دراسة إيتيمولوجيا كلمات "زعيم"، "زعامة"، "leader" و"leadership" يساعدنا في رؤية كيف وصلنا إلى إدراك معنى الكلمة، كما يمكن أن تعطينا أفكاراً حول الدلالات التي أعطتها لها المجتمعات السابقة. بالإضافة إلى ذلك، قد تمكننا إيتيمولوجيا الكلمات المذكورة من معرفة سبب وجود الكثير من التعقيد والتباين في فهمنا الحديث لما يفعله الزعماء وماهية الزعامة. فالمصطلح له الكثير من المعاني:

¹ منير البعلبكي ورمزي منير البعلبكي، المورد الحديث: قاموس إنكليزي-عربي حديث (بيروت: دار العلم للملايين، 2008)،

التحريك، التوجيه، التحويل، التسهيل، التنسيق...؛ وقد تطورت من كل هذه الدلالات المنفصلة علامات سلوكية مميزة من الزعامة (التوجيهية، التحويلية، التبادلية، الوكالة...).

1- الزعامة في اللغة العربية

لفهم مصطلح الزعامة لغوياً، تمت العودة إلى معجم "لسان العرب" لصاحبه ابن منظور، وهو من أهم المعاجم اللغوية العربية وأشهرها، قصد الوقوف على مضامين اللفظ محل البحث، فوجدنا أن مصدر الزعامة هو الفعل: "زَعَمَ يَزْعُمُ زَعْمًا وَزَعَامَةً أَي كَفَلَ. وفي الحديث: الدِّينُ مَقْضِيٌّ وَالزَّعِيمُ غَارِ الزَّعِيمِ: الكفيل، والغارم: الضامن. وقال الله تعالى: وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ؛ قالوا جميعاً: معناه وأنا به كفيل؛ ومنه حديث علي، رضوان الله عليه: ذَمَّتِي رَهِينَةٌ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ. وَزَعَمْتُ بِهِ أَزْعَمُ زَعْمًا وَزَعَامَةً أَي كَفَلْتُ. وَزَعِيمُ الْقَوْمِ: رئيسهم وسيدهم، وقيل: رئيسهم المتكلم عنهم ومُدْرَهُمُ، والجمع زُعَمَاءُ. وَالزَّعَامَةُ: السِّيَادَةُ وَالرِّيَاسَةُ، وَقَدْ زَعَمَ زَعَامَةً؛ قال الشاعر: حتى إذا رَفَعَ اللِّوَاءَ رَأَيْتُهُ، تحت اللِّوَاءِ عَلَى الْخَمِيْسِ، زَعِيمًا"¹.

يتضح مما تقدم بأن الزعامة في كلام العرب قد أخذت معاني الكفالة، السيادة، الرياسة، الوكالة، والتي تمثل علاقات بين واحد (كفيل، سيد، رئيس أو وكيل) وآخرون (مكفولين، مسودين، رؤوسين أو موكلين). في النهاية، هذه المعاني هي سمات جوهرية للزعيم في العصر الحديث.

2- الزعامة في اللغات اللاتينية

على الرغم من أن معنى الزعامة قديم قدم التاريخ ولكن الإشتقاق الحالي للكلمة حديث، إذ يعود تاريخ أول استخدام معروف للفظ *Leadership* إلى عام 1821 عندما تم الجمع بين الجذر *leader* مع اللاحقة "*ship*" بمعنى "تبوء موقع الزعيم والقدرة على الزعامة"². وترجع أصول الإسم *leader* إلى اللفظ الإنجليزي القديم *lidere* بمعنى "الذي يتزعم، الأول أو الأكثر بروزاً"³ والمشتق من الفعل *lidan* بمعنى

¹ أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، *لسان العرب*، مجلد 12 (بيروت: دار صادر، 1992)، 266.

² "Leadership | Origin and Meaning of Leadership by Online Etymology Dictionary," accessed January 20, 2018, <https://www.etymonline.com/word/leadership>.

³ "Leader | Origin and Meaning of Leader by Online Etymology Dictionary," accessed January 1, 2018, <https://www.etymonline.com/word/leader>.

"توجيه، سلوك"¹، والمشتق بدوره من الجرمانية القديمة *laitlhan*، ثم من الترويجية القديمة *lida* بمعنى "يحرك"، ومنه جاء اللفظ الألماني *Leiter* كلقب لرئيس دولة استبدادية (أصبح الفوهرر *Führer* بعد 1918).² وكل الجذور اللغوية السابقة تدور حول معاني الريادة، الرياسة، التوجيه والتحرك، وهي من أهم دلالات الزعامة بمفهومها الحديث.

وإذا تم الرجوع إلى الفكرين اليوناني واللاتيني كنقطة انطلاق لتحديد معنى الزعامة لوجدنا أن كلمة *leadership* مشتقة من الفعل اليوناني *Archein* بمعنى يبدأ أو يقود أو يحكم³ المتفق مع الفعل اللاتيني *Agere* ومعناه يحرك أو يقود *to drive*.⁴ وكما ذكرت حنة أرندت *Hannah Arendt* فإن الكلمة الإنجليزية المقابلة لكلمة *Archein* اليونانية، وهي كلمة *Archon*، أي الأرخون، كانت تطلق على رجل الدولة الأول في أثينا القديمة، والذي كان في العادة كاهنا ورئيسا سياسيا في آن واحد. ولقد كان الإعتقاد السائد في الفكرين سالف الذكر أن كل فعل من الفعلين السابقين ينقسم إلى قسمين: بداية يقوم بها شخص واحد (الزعيم)، ومهمة أو عمل ينجزه آخرون (الأتباع)، وهذا ما يتفق مع المعنى الحديث للزعامة. واستنتاجا من دراستها الإتيولوجية لكلمة زعامة *leadership*، خلصت أرندت إلى أن هذه الكلمة كانت تنطوي على علاقة اعتماد متبادل *Interdependence Relation* بين من يبدأ بالفعل، وبين من ينجزه.⁵

ثانيا: جينياولوجيا الزعامة

لأجل استيعاب مفهوم الزعامة إجمالا، من المفيد الإنطلاق من فكرة أن أدبيات العلاقات الدولية ذات الصلة بالموضوع تدرج ضمن مقاربة متعددة التخصصات، تعتمد بشكل كبير على نظريات علم النفس الاجتماعي والعلوم السياسية، على اعتبار أنهما الحقلين السابقين لدراسة هذا المفهوم.⁶ وعبر التبع الجينياولوجي لمفهوم الزعامة في الحقلين المذكورين، يتم ملاحظة كيف أن الدراسات المبكرة ركزت على

¹ Eric Partridge, *Origins: A Short Etymological Dictionary of Modern English*, 4th ed. (London and New York: Routledge, 1966), 1736.

² Hensleigh Wedgwood and John Christopher Atkinson, *A Dictionary of English Etymology*, vol. 2 (London: Trübner & Company, 1862), 316.

³ نواف كنعان، القيادة الإدارية (دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007)، 86.

⁴ Michiel De Vaan, *Etymological Dictionary of Latin and the Other Italic Languages* (Boston: BRILL, 2008), 30.

⁵ كنعان، القيادة الإدارية، 86.

⁶ Sandra Destradi, "Regional Powers and Their Strategies: Empire, Hegemony, and Leadership," *Review of International Studies*, no. 36 (2010): 921-22.

تحديد السمات والخصائص الشخصية لشخصيات عامة عظيمة (نظرية الرجل العظيم *Great Man Theory*).^{*} وأما في ستينات القرن الماضي، فقد تحولت دراسات الزعامة حول تزويد المديرين بأدوات مفيدة لتحسين أسلوبهم القيادي في التعامل مع العلاقة بين الزعيم والأتباع. في منتصف السبعينيات، وتحت مظلة علم النفس الاجتماعي ظهرت نماذج "القيادة القائمة على المعرفة *cognitively based leadership*"¹. في حين تحول تركيز الدراسات في الثمانينات من ممارسة القوة والإكراه إلى قدرة الزعماء على التأثير في أتباعهم، وذلك بالنظر للأهمية الكبيرة التي تكتسبها احتياجات الأتباع.² ويتجلى ذلك بوضوح في تصور جيمس ماجرودجر بيرنز *James MacGregor Burns* للزعامة على أنها "تحويلية *transformational*"، بحيث أن "الزعماء ليس لديهم القدرة على تغيير دوافع وأولويات الأتباع فحسب، ولكنهم بدورهم يتأثرون (يتبنون التحول). وبذلك، يتقاسم الزعيم وأتباعه دوافع مشتركة"³. ولعل من أبرز من قدموا تصورا متكاملًا لمفهوم الزعامة من منظور نفسي اجتماعي، بيتر نورثوس *Peter Northouse* (1997) الذي تقدم بأربعة سياقات يتم فيها تصور الزعامة. إذ يجادل بأن الزعامة هي عملية، تنطوي على التأثير، تحدث ضمن سياق الجماعة. والأهم من ذلك أنها تنطوي على تحقيق هدف مشترك. وبناء على ذلك، يعرف نورثوس الزعامة بأنها "عملية يؤثر فيها الفرد على مجموعة من الأفراد لتحقيق هدف مشترك"⁴.

ومع أن تعريف نورثوس هو الأكثر نضجًا وشمولًا، إلا أن أغلب التعاريف من خارج حقل العلاقات الدولية، لا سيما حقل علم النفس الاجتماعي وعلم السياسة، قد ركزت على الزعامة باعتبارها تفاعلًا بين الزعيم وأتباعه لتحقيق الأهداف التي تم تحديدها بشكل مشترك.

ثالثًا: أنطولوجيا الزعامة "الإقليمية": ضبط جيوسياسي لمفهوم الزعامة

تستند معظم الدراسات حول "الزعامة الإقليمية" إلى المفاهيم والنظريات التي تم تقديمها في الأصل ضمن أدبيات الزعامة التقليدية المشار إليها أعلاه. لأجل ذلك، نطلب محاولة فهم "الزعامة الإقليمية"

* من أشهر رواد هذه النظرية الفيلسوف والمؤرخ الأسكتلندي توماس كارليل *Thomas Carlyle* (1795-1881)، صاحب المقولة الشهيرة: "إن تاريخ العالم ما هو إلا سيرة الرجال العظماء".

¹ George R. Goethals, Georgia J. Sorenson, and James MacGregor Burns, *Encyclopedia of Leadership*, vol. 4 (London: Sage Publications, 2004), 199.

² Destradi, "Regional Powers and Their Strategies," 2010, 922.

³ Goethals, Sorenson, and Burns, *Encyclopedia of Leadership*, 4:780.

⁴ Peter G. Northouse, *Leadership: Theory and Practice*, 6th ed. (Thousand Oaks: SAGE, 2013), 5.

التركيز أكثر على ما يعنيه "الإقليم" بدلا مما تعنيه الزعامة، ما دام الأخير (أي الزعامة) قد تم أخذه كما هو في الحقول المعرفية الأخرى.

يعتبر مفهوم "الإقليم" من المفاهيم التي تستعمل على نطاق واسع دون وجود إجماع في الأدبيات على تعريف محدد له. فنذ ما يقرب من نصف قرن، حدد وليام طومسون *William Thompson* (1973) أكثر من 22 تعريفاً متميزاً للإقليم، وهو رقم ظل ينمو منذ ذلك الحين.¹ فإذا كان الإقليم *region* في مناقشات السياسة، مثلها يقول باري بوزان *Barry Buzan*، غالباً ما يشير إلى وحدة فرعية من الدولة: بافاريا، الغرب الأوسط، ويلز، سيبيريا، فإن ذات المفهوم في العلاقات الدولية، يشير عادة إلى شيء أكبر من الدولة.² ولعل فكرة تمييز الإقليم بكونه أكبر من الدولة هي الدلالة الوحيدة المتفق عليها، بشأن الأقاليم، بين جل الباحثين في حقل العلاقات الدولية، وما دون ذلك فهي مسائل خلافية.

في إطار محاولات تعريف الإقليم، يأخذ بيتر كيزنشتاين *Peter J. Katzenstein* (2005) مفهوم الإقليم على بساطته مركزاً على ما أسماه "الأقاليم الكبرى *meta-regions*" والتي يعرفها بأنها "عبارة عن مجموعة من الدول المتجاورة في فضاء جغرافي غالباً ما يتبع معالم القارات"³. وفق هذا المفهوم السطحي يمكن التعرف على الأقاليم بسهولة. بشكل أكثر تعمقا، يعتبر مارتن غريفيثس *Martin Griffiths* وتيري أوكالاهان *Terry O'Callaghan* الإقليم بأنه "مفهوم مكاني يحدده البعد الجغرافي، وكثافة التبادل والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافي"، وهو عملياً "يحدد بحجم المبادلات والتدفقات التجارية وصفات مكوناته وقيمه وخبراته المشتركة".⁴ وعلى نفس النسق من التفكير، تعرف كيرسا كلين *Kirssa Cline* وآخرون الإقليم بأنه "مجموعة من الدول القريبة جغرافياً ذات أنماط متشابهة من التفاعلات السياسية، الاقتصادية والثقافية".⁵

¹ Kirssa Cline et al., "Identifying Regional Powers and Their Status," in *Major Powers and the Quest for Status in International Politics* (New York: Palgrave Macmillan, 2011), 136.

² Barry Buzan, "The Asia-Pacific: What Sort of Region in What Sort of World," in *Asia-Pacific in the New World Order*, ed. Anthony McGrew and Christopher Brook (London and New York: Routledge, 1998), 68.

³ Cline et al., "Identifying Regional Powers and Their Status," 2011, 136.

⁴ مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، 67.

⁵ Cline et al., "Identifying Regional Powers and Their Status", 136.

بخلاف تعريف غريفيتش وأوكالاهان وكلين وآخرون، من الواضح أن تعريف الإقليم بجغرافيته المعتمد من قبل كيزنشتاين عند التعرف على "الأقاليم الكبرى" غير كاف لفهم الأقاليم، بل لابد من تعزيز هذا الفهم من خلال رصد التفاعلات المختلفة الأوجه، سياسية، إقتصادية وثقافية التي تحدث في هذه الجغرافيا. على هذا الأساس، فإن "الزعامة" بوصفها تفاعلا، تندرج ضمن هذه التفاعلات "الإقليمية"، ولعل إضافة الزعامة بوصفها تفاعلا للإقليم كجغرافيا قد يساعدنا في فهم دلالة الإقليم نفسه.

في حقل العلاقات الدولية، وقبل ازدهار الدراسات الإقليمية، لم يهتم رواد الواقعية الكلاسيكية من أمثال هانز مورجنثاو *Hans Morgenthau* وإدوارد هاليت كار *Edward Hallett Carr* وغيرهما، بوضع تعريف محدد للزعامة الدولية. حينذاك، لم تتجاوز الأفكار حول الزعامة حد وصفها بأنها إحدى الخيارات التي يمكن أن تحددها قدرات القوة لدى الدول في النظام الدولي، بمعنى أن الدولة الأقوى هي التي تتزعم، مع التركيز على أن المؤسسات الدولية دائما ما يتم توظيفها لخدمة مصالح الدولة الزعيم¹. مع بروز الدراسات الإقليمية مطلع السبعينات، والتي طرحت أهمية دراسة الأقاليم والعلاقات والتفاعلات التي تتم في إطارها، انتقل مفهوم الزعامة من مجرد تفاعل بين القوى العظمى والكبرى على مستوى قبة النظام الدولي، إلى نمط من أنماط التفاعلات السياسية التي تحدث في إطار إقليم معين. عند ذلك، جاءت أولى محاولات تعريف الزعامة الإقليمية من طرف كالفني هولستي *Kalevi J. Holsti* في دراسته الرائدة "تصورات الدور الوطني في دراسة السياسة الخارجية" الصادرة سنة 1970، حيث اعتبر "الزعامة الإقليمية" إحدى الأدوار التي قد تقوم بها الدولة في محيطها الإقليمي، وذلك بوصفها "الواجبات أو المسؤوليات الخاصة التي تتصورها الحكومة لنفسها في علاقتها بالدول في إقليم محدد"².

في المحاولات اللاحقة لتعريف الزعامة الإقليمية (التي سيتم التطرق للبعض منها لاحقا)، كان التأثير واضحا بالتطور الحاصل في نظريات الزعامة في علم النفس الاجتماعي وعلم السياسية، وذلك بالإضافة إلى إضفاء الطابع الجيوسياسي المتعلق بالإقليم، فأصبح الحديث عن الزعامة الإقليمية بإعتبارها عملية تؤثر فيها دولة على مجموعة من الدول في إقليم محدد لتحقيق هدف مشترك.

¹ Dirk Nabers, "China, Japan and the Quest for Leadership in East Asia," GIGA Working Papers (Hamburg: GIGA German Institute of Global and Area Studies, 2008), 6.

² Kalevi J. Holsti, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy," *International Studies Quarterly* 14, no. 3 (1970): 261.

المطلب الثاني: الزعامة، الهيمنة والقوة الإقليمية: أية علاقة؟

في كثير من الأحيان يتم تداول مفاهيم الزعامة، الهيمنة والقوة الإقليمية بوصفها مرادفات لبعضها البعض. من المفيد في هذه الدراسة، وحتى نفهم الزعامة بشكل أفضل، أن يتم التمييز بين هذه المفاهيم الثلاث وإبراز خصائصها، ومن ثم الكشف عن العلاقة الموجودة بينها.

أولاً: الهيمنة والزعامة

يعد مفهوم الهيمنة من المفاهيم العسوية على الاستيعاب. فهو على شاكلة مفهوم الزعامة، لا يدرك بدقة إلا في سياقات توظيفه اللغوية والمعرفية، وذلك على اعتبار أن دلالاته تنسحب على أنحاء معرفية كثيرة، وفي مجالات دلالية متعددة. في حقل العلاقات الدولية، ربما يكون مفهوم الهيمنة من أكثر المفاهيم صعوبة في تحديده. وترجع ساندر دىسترادي *Sandra Destradi* هذا التعقيد في المعنى إلى حقيقة أن الهيمنة، أولاً: "غالبا ما تستخدم بالتبادل مع الزعامة والإمبراطورية"، وثانياً "أنها تستخدم من قبل المؤلفين الذين ينتمون إلى مدارس فكرية مختلفة للغاية مع مصالِح بحثية متباينة جذريا أحيانا". وثالثاً، ما يلاحظ من تطبيق معياري للمصطلح، خاصة في مناقشة الانتقال المزعوم للولايات المتحدة من "مهيمن" تعاوني أو خير إلى مهيمن أناني وجشع".¹

في إطار البحث في العلاقة بين الزعامة (موضوع الدراسة) والهيمنة، تمت الإستعانة بإيتيمولوجيا مصطلح الهيمنة *hegemony*، فاتضح بأن أصل الكلمة، المتمثل في اللفظ الإغريقي هيجيمونيا *hegemonia*، يترجم هو الآخر إلى الهيمنة *hegemony* كما يترجم إلى الزعامة *leadership* أيضاً.² هذا التداخل اللغوي بين المفهومين أكد عليه الكثير من المفكرين. فمثلاً، يجادل غراهام إيفانز *Graham Evans* وجيفري نونهام *Jeffrey Newnham*، بأن الهيمنة تعني "الأسبقية أو الزعامة. في نظام دولي سوف تمارس هذه الزعامة من قبل "مهيمن"، دولة تمتلك قدرة كافية للوفاء بهذا الدور".³ ويعزز دانيال باخ *Daniel Bach* هذا التداخل بين المفهومين حين يجادل بأنه في عهد الدول اليونانية القديمة، "احترام استقلالية

¹ Destradi, "Regional Powers and Their Strategies", 2010, 912.

² Partridge, *Origins*, 2950.

³ Adekeye Adebajo and Christopher Landsberg, "Nigeria and South Africa as Regional Hegemons," in *Cape to Congo: Southern Africa's Evolving Security*, ed. Mwesiga Baregu and Christopher Landsberg (Boulder and London: Lynne Rienner Publishers, 2003), 173.

شركاء الائتلاف تميز الهيغيمونيا عن السيطرة الإمبريالية التي تعتمد على استخدام الطريقة الاكراهية، وفي النهاية التحكم الإقليمي ... هيغيمونيا تمثل نظام الزعامة حيث تعتمد القوة على السيطرة بنفس قدر اعتمادها على التعاون"¹.

من خلال تتبع متغير الهيمنة في أدبيات العلاقات الدولية، نلاحظ بأن الواقعيين والواقعيين الجدد بنظرتهم المادية، يعتبرون الهيمنة والزعامة مفهوما واحدا. فبالنسبة لهم، بنية النظم الدولية والإقليمية (توزيع موارد وأقطاب القوة) تشكل معيارا أساسيا لهيمنة قوة إقليمية على الآخرين. فالمهيمن، بالمعنى المادي كما يجادل أوران يونغ *Oran R. Young*، هي دولة تمتلك "تفوقا في الموارد المادية"². من ناحية أخرى، ووفقا لنظرية توازن القوى الواقعية، لا يمكن لأي مهيمن أن يحافظ على هيمنته، لأنه عاجلاً أم آجلاً، سيعمد الآخرون لتحقيق التوازن عبر التحالفات. وفي هذا السياق، يجادل جون ميرشايمر *John J. Mearsheimer* بأن "الهيمنة هي أفضل طريقة تعتمد إليها القوى العظمى لضمان أمنها، وذلك بالنظر لصعوبة تحديد المقدار الكافي من القوة لليوم ولغد، ومن المفضل أن تفوت الدولة فرصة أن تكون مهيمنة في النظام بحجة أنها تملك قوة كافية للبقاء"³. فالهيمنة وفق ميرشايمر هي السبيل للقضاء على أية إمكانية للتحدي من جانب أية قوة عظمى أخرى.

وبالتالي، ما نلحظه مما تقدم هو خاصيتي التفرد ورححان القوة المادية اللتان تميزان الهيمنة. فلا يمكن اعتمادا على معيار التفوق المادي، وجود أكثر من مهيمن في النظام الدولي (أو الإقليمي) مما يجعل الحديث عن الهيمنة لا معنى له بعيدا عن نظام أحادي القطبية. هذان الخاصيتان (التفرد ورححان القوة المادية) تتبناهما نظرية أخرى هي نظرية انتقال القوة *Power Transition*، والتي وضعت أصلا من قبل أ. ف. ك. أورغانسكي *A. F. K. Organski*، لما تفترض نظاما دوليا هرميا مع قوة مهيمنة في الأعلى، قوى

¹ Adebajo and Landsberg, 173.

² Oran R. Young, "Political Leadership and Regime Formation: On the Development of Institutions in International Society," *International Organization* 45, no. 3 (1991): 286.

³ ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، 44.

كبرى، قوى وسطى وقوى صغرى تابعة لها¹*. وتعكس هذه الهرمية توزيع موارد القوة، وهي تعتمد على أنماط تخصيص الموارد السياسية والاقتصادية التي تخدم القوة المهيمنة.

وتمشيا مع الطرح المادي المركز على التفرد، يعرف ديفيد ميرز *David Myers* المهيمن الإقليمي بأنها "دولة تملك القوة الكافية للسيطرة على أنظمة الدول الثانوية"². وعلى نفس النسق، يعرف إدوارد مانسفيلد *Edward Mansfield* الهيمنة على أنها "حيازة دولة واحدة لقوة راجحة في النظام الدولي أو في نظام فرعي إقليمي، حتى يمكنها أن تسيطر بمفردها على القواعد والترتيبات التي تجري من خلالها العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية"³. وبنفس الطريقة، يعرف ستيفارت باتريك *Stewart Patrick* الهيمنة على أنها "سيطرة مشروعة لقوة منفردة وتنسيقها للعلاقات الخارجية والأمنية والسياسية والاقتصادية لدول ذات سيادة في المجتمع الدولي"⁴.

جينالوجيا، تدين فكرة الهيمنة بالكثير إلى المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي *Antonio Gramsci* من خلال عمله الشهير دفاتر السجن *Prison Notebooks*. وعلى الرغم من أن المفهوم الغرامشي للهيمنة كان يميل إلى النهج الماركسي (لما له من دلالة سياسية طبقية)، إلا أن ارتباطه الوثيق بمفهوم القوة يجعله قابلاً للتطبيق على العديد من النظريات الأخرى للهيمنة⁵. وعبر اعتماده في تحليله للهيمنة على سياق العلاقات الاجتماعية، يعتقد غرامشي أن العالم لا يرتب بالقوة وحدها؛ بل يتم قيادته

¹ Detlef Nolte, "How to Compare Regional Powers: Analytical Concepts and Research Topics," *Review of International Studies*, no. 36 (2010): 885.

* وهو الأساس ذاته الذي اعتمده مارتن وايت Martin Wight، في كتابه الكلاسيكي *سياسة القوة Power Politics* (نشر لأول مرة في عام 1946)، حين فرق بين القوى المهيمنة *dominant powers*، القوى الكبرى *great powers* والقوى الصغرى *minor powers*. وبالتالي، الهيمنة بهذا المعنى، لا تحدث إلا في ظل نظام أحادي القطب. أنظر: Martin Wight, *Power Politics* (New York: Homles and Meirer Publishers, 1978).

² Adebajo and Landsberg, "Nigeria and South Africa as Regional Hegemons," 2003, 173.

³ Bamidele Seteolu and James Okuneye, "The Struggle for Hegemony in Africa: Nigeria and South Africa Relations in Perspectives, 1999-2014," *African Journal of Political Science and International Relations* 11, no. 3 (2017): 58.

⁴ Adebajo and Landsberg, "Nigeria and South Africa as Regional Hegemons," 2003, 173.

** أنطونيو غرامشي مفكر ومناضل إيطالي، الأمين العام للحزب الشيوعي الإيطالي، الذي سُجن بأمر من موسوليني بتهمة التآمر على السلطات في عام 1926 وتوفي في السجن عام 1937.

*** دفاتر السجن *Prison Notebooks* سلسلته دفاتر كتبها غرامشي في سجنه بين عامي 1929 و1935، ومنها جمع أتباعه فكره.

⁵ Olusola Ogunnubi, "Effective Hegemonic Influence in Africa: An Analysis of Nigeria's 'Hegemonic' Position," *Journal of Asian and African Studies* 52, no. 7 (2017): 3.

عبر الأفكار أيضا. والصلة التي تملكها هذه الأفكار مع القوة هي أن أي عصر كانت تهيمن عليه أفكار الأفراد اللامعين والأقوياء. وعلى حد تعبير كارل ماركس *Karl Marx*، "كانت أفكار أي عصر هي أفكار الأقوياء، الطبقة الحاكمة"¹. فالنظرية الماركسية، كما يمكن استنتاجها من الجملة السابقة، مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقوة الاقتصادية؛ فالأغنياء يقررون ما هي الأفكار التي ستقود لحقبة معينة، ولهم في نهاية المطاف القدرة حتى على إملاء ما هي المعرفة. وبفضل قوة هذه الأفكار بقي الاستعمار واقفا على قدميه لفترة طويلة على الرغم من أنه كان بكل وضوح طبقي وقمعي. وفي تطويره لنظرية الهيمنة المنبثقة عن ماركس يدعي غرامشي أن الاستبداد أو الطغيان (كما في بعض أشكال الواقعية) ليس الأسلوب الوحيد للزعامة السياسية. وهنا يقدم غرامشي طريقة بديلة للحكم السياسي، هي ما يدعوه "الهيمنة *Egemonia*". والتي هي، كما يجادل، هدف استراتيجي يتم من خلاله بناء تحالفات بين الطبقات، ويمكن من بناء كتلة سياسية موحدة تحت الزعامة السياسية والأيدولوجية لطبقة اجتماعية. وبكلمات غرامشي، " مفهوم الهيمنة هو مفهوم بسيط للغاية. إنه يعني الزعامة السياسية القائمة على قبول الانقياد، قبولاً مؤمناً بنشر وتعميم النظرة العالمية للطبقة الحاكمة"². لذلك، وكما يلاحظ غرامشي، "الهيمنة تعني قدرة المهيمن على ترك الشركاء يعتقدون أن السلطة تعتمد على توافق الأغلبية"³. وبالتالي فإن مفهوم الهيمنة وفق تصور غرامشي متأرجح بين السيطرة *domination* والزعامة *leadership*، وهو يعبر عن ذلك صراحة لما يقول: "إن تفوق مجموعة بشرية على أخرى وسيادتها عليها يظهر جليا في واحدة من صورتين هما: السيطرة *domination*، فقد تسيطر جماعة اجتماعية على جماعات أخرى معادية لها، وتسعى لتصنيفها أو لإخضاعها حتى لو اضطرت إلى استعمال القوة المسلحة. أو الزعامة الثقافية والأخلاقية *intellectual and moral leadership* بفضل ما لديها من إنجازات وعندئذ تكون الدولة المهيمنة نموذجا في نظر الدول الأخرى التي تقلدها وتنجذب إليها لتسير في مسارها التنموي"⁴.

¹ Olusola Ogunnubi and Lere Amusan, "Nigeria's Attitude towards South Africa's Perceived Xenophobia: Exploring a Shared Hegemonic Power for Africa's Development," in *The Political Economy of Xenophobia in Africa* (Springer, 2018), 55.

² Thomas R. Bates, "Gramsci and the Theory of Hegemony," *Journal of the History of Ideas* 36, no. 2 (1975): 352.

³ Destradi, "Regional Powers and Their Strategies," 2010, 913.

⁴ Benedetto Fontana, "Logos and Kratos: Gramsci and the Ancients on Hegemony," *Journal of the History of Ideas* 61, no. 2 (2000): 307-8.

وغير بعيد عن الفكر الغرامشي، يعتبر هنريتش تريبل *Heinrich Triepel* الهيمنة شكلا من أشكال القوة تقع في وسط سلسلة متصلة تصل بين مجرد التأثير وبين السيطرة. وعلى عكس السيطرة، فإن الهيمنة هي شكل من أشكال ضبط القوة حيث يستعملها المهيمن مقياسا لضبط النفس. وبكل ما تحمله الكلمة من معنى، ينظر تريبل إلى الهيمنة على أنها نوع من الزعامة وعملية مستمرة لانتقال القوة من التأثير إلى السيطرة. ومع ذلك، فإنه ما ينفك أن يشير إلى أن المهيمن وفق هذا الطرح، لا يتمتع بالضرورة بالاتباع الطوعي بل بالأحرى على تحليل التكلفة-الفوائد *cost-benefit* للدول الأضعف* وكذلك الاعتراف بضعفها.¹

على مستوى حقل الإقتصاد السياسي الدولي، يراهن علماء أمثال روبرت جيلبين *Robert Gilpin*، روبرت بالدوين *Robert Baldwin*، برونو فراي *Bruno Frey* وروبرت موندل *Robert Mundell* على أهمية الهيمنة من أجل نظام تقديمي في النظام الدولي.² من جهته، يشير شارلز كيندلبرجر *Charles P. Kindleberger* إلى أن مفهوم الهيمنة تم إدخاله في النقاش الاقتصادي، لا سيما النقاش الاقتصادي الفرنسي، من قبل الإقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو* *Francois Perroux*، والذي يعتبر أن هيمنة كيان، سواء كان دولة، أو شركة أو شخص على آخر عندما كان على الآخر أن يأخذ في الحسبان ما فعله الكيان الأول، ولكن الأول يمكنه تجاهل الثاني. بالنسبة لكيندلبرجر هذه فكرة فرنسية مميزة، تبين الاستياء الكبير من هيمنة الولايات المتحدة المزعومة في مجالات النقد الأجنبي، السياسة التجارية، الشركات المتعددة الجنسيات وما شابه³. بالمقابل، يتبنى العديد من مفكري الإقتصاد السياسي الدولي فكرة التمييز بين الهيمنة الشرسة *predatory hegemony* (أو الأنانية *selfish*) والهيمنة الحميدة *benign hegemony* (أو

* حسب منطق جيلبين، ستقبل الدول التابعة استغلالها طالما أن تكاليف هذا الإستغلال أقل من تكاليف الإطاحة بالقوة المهيمنة. أنظر: Duncan Snidal, "The Limits of Hegemonic Stability Theory," *International Organization* 39, no. 4 (1985): 588.

¹ Destradi, "Regional Powers and Their Strategies," 2010, 913.

² Seteolu and Okuneye, "The Struggle for Hegemony in Africa," 59.

** فرانسوا بيرو هو اقتصادي فرنسي (1903-1987)، أستاذ الإقتصاد في كولاج دو فرانس Collège de France ومدير معهد علم الإقتصاد الكندي.

³ Charles P. Kindleberger, "Dominance and Leadership in the International Economy: Exploitation, Public Goods, and Free Rides," *International Studies Quarterly* 25, no. 2 (1981): 243.

الإيثارية (*altruistic*)¹. وهو ذات التمييز الذي عمد إليه دنكان سنيдал *Duncan Snidal* حين صنف الزعامة المهيمنة إلى قسرية *coercive* وخيرة *benevolent*.² وهذا النوع الثاني الذي يميل إلى الزعامة، هو الذي يدافع كيندلبرجر عن أهميته في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي.³ هذا المقصد هو ما يمكن تلمسه من تعريف كيجلي وبلانتون للمهيمنة على أنها "قدرة إحدى الدول على السيطرة على القواعد والترتيبات التي تحكم الاقتصاد والسياسة الدوليين"،⁴ وأن المهيمن هي "دولة متفوقة مسيطرة عسكريا واقتصاديا تستخدم قوتها التي لا تضاهي لخلق وإنفاذ قواعد تهدف إلى الحفاظ على النظام العالمي القائم وموقعها الخاص بهذا النظام.⁵ من ناحية أخرى، ينظر جوزيف ناي *Joseph S. Nye* إلى الدولة المهيمنة بأنها قادرة على إملاء، أو على الأقل، السيطرة على القواعد والترتيبات التي تجري من خلالها العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية. وبسبب تفوقهم العسكري والاقتصادي، فإن المهيمنين قادرين في معظم الحالات على السيطرة على الموارد الطبيعية، الأسواق، رأس المال والميزة التكنولوجية فضلا عن الهيبة والسيادة الأخلاقية.⁶

بخلاف الماديين، ينظر البنائيين إلى العلاقة بين الهيمنة والزعامة من زاوية أخرى. فبالنسبة لهم، رجحان القوة لا يعني بالضرورة تفوق (أو تحكم) فيما يتعلق بالموارد العسكرية وغير العسكرية. لذلك، فإن الإيحاء بأن القوة الراجحة يجب بالضرورة أن تكون نشطة مع أوراق اعتماد أخلاقية هي إضافة مقبولة إلى حد بعيد، لأن ذلك يحدث فقط عندما تقوم سيطرة المهيمن على السلطة أو النفوذ بدلا من الخوف. وكثيرا ما يتم تمثيل ذلك كقواعد غير مادية (إيديولوجية ومعيارية) عادة ما يشار إليها بالقيم الأيديولوجية من قبل بعض الباحثين.⁷ وبالتالي فإن الهيمنة تحتل موقعا استراتيجيا لتعزيز وإلهام مجموعات من المبادئ،

¹ John M. Hobson, *The state and international relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), 40.

² Snidal, "The Limits of Hegemonic Stability Theory," 579.

³ Seteolu and Okuneye, "The Struggle for Hegemony in Africa," 59.

⁴ Charles William Kegley and Shannon Lindsey Blanton, *World Politics: Trend and Transformation, 2010-2011* (Boston: Cengage Learning, 2011), 620.

⁵ Kegley and Blanton, 620.

⁶ Ogunnubi and Amusan, "Nigeria's Attitude towards South Africa's Perceived Xenophobia," 56.

⁷ Miriam Prys, "Hegemony, Domination, Detachment: Differences in Regional Powerhood," *International Studies Review* 12, no. 4 (2010): 494.

الأفكار والقيم التي ثبتت مكانتها كقوة مهيمنة.¹ من هذا الباب، يجادل كل من آدم حبيب *Adam Habib* وبتاكينج سيلينيان *Nthakeng Selinyane* بأن المهيمن لا يتطلع إلى الزعامة فحسب، ولا يمتلك فقط موارد عسكرية واقتصادية وغيرها، بل لديه أيضا بالضرورة رؤية سياسية وسوسيو-اقتصادية لبيئته عبر الوطنية، وإرادة سياسية لتنفيذ هذه الرؤية. وإذا كانت تلك الرؤية هي الأمن والاستقرار والتنمية، كما هو الحال في كثير من الأحيان، فإن المهيمن يتعهد بضمان تنفيذ هذه الأهداف. وبالرغم من أن المهيمن كثيرا ما يكون له شركاء في هذا المشروع إلا أنه يتحمل المسؤولية في آخر المطاف لضمان تفعيل ملامح رؤيته في الإقليم الذي يعتبره مجال نفوذه.² ومن جهته، يجادل ستيوارت باتريك بأن الهيمنة تركز على مزيج من القوة الراجحة، وأيديولوجية قائمة على المشاركة، والأهم من ذلك، أن يكون الأتباع راغبين. باختصار، القدرة على استخدام القوة بطرق غير قسرية بموافقة الدول الأخرى والقدرة على دفع التكاليف العسكرية والاقتصادية هي عوامل حاسمة في ممارسة الهيمنة.³ وفي ذات السياق، يعرف أولوسولا أوغونوبي *Olusola Ogunnubi* وأفو أوكيكي أوزوديكي *Ufo Okeke-Uzodike* المهيمن الإقليمي "كدولة تتمتع بمزايا وقدرات فائقة في القوة بالنسبة إلى مجالها الإقليمي، والتي لها تأثير كبير على جيرانها الإقليميين من خلال سياسة خارجية قوية، وتتمتع بقدر من القبول، الشرعية والاعتراف على أساس زعامتها الفكرية".⁴

وكمحاولة جادة للتمييز بين الهيمنة والزعامة، تجادل ديسترادي بأن تحقيق ذلك يتأتى من خلال التركيز على الوسائل التي تمارس من خلالها السلطة ونتيجة (هدف) ممارسة هذه السلطة.⁵ فوفقا لها، الزعيم "يوجه"، "يقود"، مجموعة من الدول من أجل تحقيق أو تسهيل تحقيق أهدافهم المشتركة"⁶، في حين أن "نتيجة السلوك المهيمن هو في المقام الأول تحقيق أهداف المهيمن الخاصة".⁷ وهنا تفرق ديسترادي بين نوعين من الزعامة، أولاهما بمبادرة من الزعيم وثانيهما بمبادرة الأتباع، كما تفرق بين ثلاثة أنواع من الهيمنة، صلبة،

¹ Ogunnubi and Amusan, "Nigeria's Attitude Towards South Africa's Perceived Xenophobia", 56.

² Adam Habib, "South Africa's Foreign Policy: Hegemonic Aspirations, Neoliberal Orientations and Global Transformation," *South African Journal of International Affairs* 16, no. 2 (2009): 150.

³ Adebajo and Landsberg, "Nigeria and South Africa as regional hegemony", 173.

⁴ Olusola Ogunnubi and Ufo Okeke-Uzodike, "Can Nigeria Be Africa's Hegemon?," *African Security Review* 25, no. 2 (2016): 113.

⁵ Destradi, "Regional Powers and Their Strategies", 2010, 912-913.

⁶ Destradi, 921.

⁷ Destradi, 912-913.

الفصل الأول/ الزعامة الإقليمية: الأطر المفاهيمية والنظرية

متوسطة وناعمة.¹ وباعتقاد ديسترادي، اللبس الأكبر يقع بين الهيمنة الناعمة والزعامة، والتميز وفقاً لها يكمن في أنه في الهيمنة الناعمة، يعزز المهيمين معاييرهم وقيمه الخاصة لتحقيق مصالحه وأهدافه الخاصة، بينما يكون المسعى في الزعامة نحو تحقيق أهداف جماعية. وتلخص ديسترادي طريقة التمييز بين الهيمنة والزعامة في العلاقات الدولية في التركيز على طبيعة كل من الهيمنة أو الزعامة (الخيرة أو القسرية، بمبادرة الزعيم أو الأتباع) والوسائل المعتمدة في ممارسة الهيمنة أو الزعامة (العقوبات، المكافآت، الحوافز، أو الإقناع وقبول القواعد والقيم).² (أنظر الجدول رقم 1).

الجدول رقم 1: تمييز ديسترادي بين الهيمنة والزعامة

الزعامة		الهيمنة			
بمبادرة الأتباع	بمبادرة الزعيم	الناعمة	المتوسطة	الصلبة	
السعي لتحقيق أهداف مشتركة قائمة بالفعل من خلال منح زعيم مهمة توجيهية أو تسييرية	السعي لتحقيق أهداف مشتركة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي أطلقها الزعيم	تأسيس نظام لتحقيق أهداف المهيمين من خلال الإقناع المعياري والتنشئة الاجتماعية	تأسيس نظام لتحقيق أهداف المهيمين من خلال توفير المنافع المادية	تأسيس نظام لتحقيق أهداف المهيمين عن طريق الإكراه، ولكن دون اللجوء إلى القوة العسكرية	تعرف موجز
مشتركة	مشتركة	المصلحة الذاتية	المصلحة الذاتية	المصلحة الذاتية	المحصلات
قبول وظيفة توجيهية أو تسييرية	الإقناع المعياري، عملية التنشئة الاجتماعية	الإقناع المعياري، التنشئة الاجتماعية (على سبيل المثال، من خلال مجموعات العمل أو اللجان المشتركة حول القضايا الخلافية)	الفوائد المادية/ الحوافز المدفوعة الجانبية الاقتصادية، الدعم العسكري	العقوبات، التهديدات، الضغط السياسي	الوسائل
تعاونية	تعاونية	تعاونية	تعاونية	تعاونية	التمثيل الذاتي
منخفض	منخفض	منخفض	متوسط	مرتفع	التناقض بين التمثيل الذاتي والسلوك الفعلي
شرعية	شرعية	شرعية	شرعية جزئياً	شرعية زائفة	إضفاء الشرعية

¹ Destradi, 923,924.

² Destradi, 913-914.

الفصل الأول/ الزعامة الإقليمية: الأطر المفاهيمية والنظرية

المبادرة للزعامة كرد فعل عن التهديد/الأزمة أو بسبب عدم التنسيق	المرغبة في الإلتباع	الامتثال على أساس إعادة تعريف المعايير والقيم	(مقاومة). إذا نجحت استراتيجية الهيمنة: الامتثال على أساس الحساب العقلاني للتكلفة-الفائدة	مقاومة. إذا نجحت استراتيجية الهيمنة: الامتثال على أساس الحسابات العقلانية لتكاليف عدم الامتثال	استراتيجيات الدول الثانوية
(لا)	نعم	نعم	لا	لا	التغيير في التوجه المعياري للدول الثانوية بسبب سياسة الدولة المسيطرة

المصدر: ترجمة الباحث بالاعتماد على المرجع: Destradi, "Regional Powers and Their Strategies, 926-27

بالرغم من التداخل الكبير بين الزعامة والهيمنة واستعمال الكثير من الباحثين للمفهومين كمرادفين لبعضهما، ومع ذلك فإن الأدبيات التي فرقت بين المفهومين اعتمدت طبيعة الأهداف المراد تحقيقها من وراء العلاقة بين الزعيم/المهيمن والأتباع كعيار للترقية بينهما. فإذا كانت الأهداف مشتركة بين الطرفين فالعلاقة هي "الزعامة"، وإذا كانت الأهداف غير مشتركة وخاصة بالطرف الأول (المهيمن/الزعيم) فحسب فإن العلاقة في هذه الحالة هي "الهيمنة".

ثانيا: القوة الإقليمية والزعامة

لا يختلف مفهوم القوة الإقليمية في غموضه وخلافته عن المفهومين السابقين، ويرجع ذلك إلى أن مصطلح "القوة الإقليمية *Regional Power*" قد استخدم في عدة سياقات، وتم تفسيره بطرق عديدة مما أدى إلى التباس وسوء استخدام لهذا المصطلح. ولعل حداثة المفهوم هي الأخرى من ضمن الأمور التي ساهمت في خلافته. بالنسبة لـ *Martin Beck* يعد مفهوم القوة الإقليمية مفهوما مبتكرا لأنه يلقي الضوء على شيء جديد في الشؤون الإقليمية، إذ في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، تشكلت الشؤون الإقليمية في كثير من الأحيان من خلال التنافس العالمي بين القوتين العظميين، وبذلك كثيرا ما تم تجاهل أهمية الفاعلين الإقليميين. لكن مع مطلع القرن الحادي والعشرين، عندما اتضح أن القدرات

الأمريكية أصبحت محدودة، ظهرت حركة علمية جديدة طورت مقاربات بديلة من بينها مفهوم القوة الإقليمية، الذي ينظر بدقة إلى زخم الأقاليم والفاعلين داخلها.¹

وفي سياق خلافة المفهوم كذلك، يشير ديتليف نولتي *Detlef Nolte* إلى الخلط والتقاطعات المتأصلة بين البلدان التي تعتبر قوى إقليمية، متوسطة أو صاعدة. إذ كان هناك ندرة في المعايير المطبقة بشكل موحد لتصنيف البلدان على أنها تنتمي إلى هذه الفئات. يقول نولتي إن الصعوبة في التوصل إلى تصنيف واضح للقوة الإقليمية تكمن في كونها تجمع بين مفهومين: الإقليم كمفهوم جغرافي والقوة كمفهوم أساسي في دراسات العلاقات الدولية.² من جهتها تتفق ديسترادي مع نولتي بأن السمات البارزة لما يمثل قوة إقليمية لا تزال محل تعارض كبير وموضع تمعن للعديد من الباحثين.³

يعتقد نولتي بأنه قبل محاولة تعريف القوة الإقليمية فإنه من المفيد توضيح أن التسمية المستخدمة تعتمد على الموضوع الذي يهتم في التحليل. وهكذا، فإن نفس الكيان أو البلد يمكن أن يسمى بشكل مختلف، مثل قوة كبيرة، قوة متوسطة أو قوة إقليمية. وبالتالي، فإن هذه المفاهيم لا تستبعد بعضها بعضاً. بل يمكن أن تكون مكملة لبعضها البعض بطريقة ما. وعلى هذا الأساس فإن مفهوم "القوة الإقليمية" وفق نولتي، يحدد برنامج البحوث التي تشير إلى هرمية القوة الإقليمية وتركز على مسألة ما إذا كانت قوة إقليمية موجودة في إقليم معين، وما هي أسباب ذلك؟، وما هي الآثار المترتبة على وجودها أو عدمه؟⁴ في هذا السياق، تؤكد مراجعة الأدبيات ذات الصلة بأن تصنيفات دول إقليم ما من حيث القوة تعتمد على هرميات القوة العالمية. فعلى سبيل المثال، قدم روبرت كيوهان تصنيفاً رسمياً يميز بين أربع مجموعات من الدول التي يتم تحديد مواقعها في الهرمية الدولية من خلال قدراتها النسبية والقدرات المصاحبة للتأثير على النظام المعني: القوى العظمى التي تحدد النظام، القوى الثانوية التي تؤثر على النظام، والقوى الوسطى التي تؤثر على النظام، والقوى الصغرى غير المؤثرة في النظام. ومن المرجح أن تكون القوة الثانوية والقوة الوسطى للنظام الدولي هي الدولة الأولى والثانية الأقوى في النظام الإقليمي. هذا الإسقاط تم تناوله من طرف

¹ Martin Beck, "The Concept of Regional Power as Applied to the Middle East," in *Regional Powers in the Middle East*, ed. Henner Fürtig (New York: Palgrave Macmillan, 2014), 1.

² Nolte, "How to compare regional powers", 883.

³ Destradi, "Regional Powers and Their Strategies", 904-905.

⁴ Nolte, "How to compare regional powers", 893.

صامويل هنتنغتون *Samuel Huntington* (1999)، الذي يشير إلى القوى الإقليمية الرئيسية والقوى الإقليمية الثانوية. القوة الإقليمية الرئيسية والقوة الإقليمية الثانوية هي الدول التي تحتل مقدراتها بالنسبة للقوة المرتبة الأولى والثانية على التوالي في الهرمية الإقليمية.¹

لقد حاول العديد من الباحثين وضع تعريف للقوة الإقليمية معتمدين في ذلك على رصد أهم الصفات الواجب توفرها في أي دولة حتى تصل إلى هذه المكانة إقليمياً. ومن ضمن المحاولات الرائدة في هذا المجال، محاولة أوفيند أوسترود *Oyvind Osterud* (1992) الذي عرف القوة الإقليمية الكبرى *regional great power* بأنها: " (1) الدولة التي هي جغرافياً جزء من الإقليم المحدد، (2) الدولة التي تعد قادرة على الوقوف ضد أي تحالف للدول الأخرى في الإقليم، (3) الدولة التي تعد مؤثرة للغاية في الشؤون الإقليمية، (4) الدولة التي، على عكس "القوة الوسطى *middle power*"، قد تكون أيضاً قوة كبيرة على الصعيد العالمي بالإضافة إلى مكانتها الإقليمية."² بنفس المعايير تقريباً عرفت ديسترادي (2010) القوة الإقليمية بأنها "دولة تنتمي إلى الإقليم قيد النظر، تظهر تفوقاً من حيث مقدرات القوة، بمعنى أنها تمتلك أكبر حصة من القوة في الإقليم، والأهم من ذلك أنها تمارس نوعاً من التأثير على الإقليم."³

تتفق جل التعاريف والأدبيات المتعلقة بالقوة الإقليمية على ارتباط هذا المفهوم بشكل وثيق بمفهوم "الزعامة الإقليمية"، بل تحس أحياناً بأن بعض المفكرين يتعاملون مع المفهومين كمترادفين، ففي الوقت الذي يتفق فيه الجميع على ضرورة تأثير القوة الإقليمية في شؤون الإقليم وذلك جوهر الزعامة، يذهب البعض إلى التأكيد على المطالبة بالزعامة الإقليمية وممارستها كشرط أساسي لبلوغ مكانة القوة الإقليمية. في هذا الصدد، يركز ماكسي شويمان *Maxi Schoeman* (2007) في تصوره للقوة الإقليمية (أو القوة المتوسطة الصاعدة *emerging middle power* كما يسميها) على جانب الزعامة كعنصر أساسي ومحوري في بلوغ مكانة القوة الإقليمية بوصفها الدولة التي: (1) يجب أن تسمح لها الديناميات الداخلية بلعب دور الموازن والزعيم في إقليمها، (2) "ينبغي أن تبن وتثبت استعدادها، وبالطبع قابليتها أو قدرتها أيضاً، لتولي دور الزعيم الإقليمي، الموازن الإقليمي، ولما لا حافظ السلام، أو على الأقل صانع السلام"، (3) "يجب أن يكون لها قبول لدى

¹ Hannes Ebert and Daniel Flesmes, *Regional Powers and Contested Leadership* (Springer, 2018), 14.

² Øyvind Østerud, "Regional Great Powers," in *Regional Great Powers in International Politics*, ed. Iver B. Neumann (London: Palgrave Macmillan, 1992), 12.

³ Destradi, "Regional powers and their strategies", 905.

الفصل الأول/ الزعامة الإقليمية: الأطر المفاهيمية والنظرية

جيرانها، أعضاء المركب الأمني الذي تعمل فيه، كزعيم مسؤول عن الأمن الإقليمي. إن قبول هذه الدولة بشكل أوسع، أو خارج النطاق الإقليمي ربما يكون شرطا ضروريا ولكنه غير كاف، حتى ولو كانت مدعمة ومؤثرة من قبل قوى كبرى.¹ في نفس السياق، يبرز بيك (2014) جانب الزعامة في القوة الإقليمية لما يصفها بأنها "فاعل، عادة ما تكون دولة، تفوق قدرات قوته في الإقليم بشكل ملحوظ قدرات الفاعلين الآخرين داخل نفس الإقليم، وتعتمد قوته، إلى حد كبير، على دوره القيادي داخل الإقليم".²

في نفس السياق، يلخص ستيفان شيرم *Stefan Schirm* (2005) الشروط السابقة للحصول على مكانة القوة الإقليمية في خمسة شروط، هي ذاتها متطلبات الزعامة الإقليمية، والمتمثلة في: (1) الإستعداد (أو الرغبة)، بمعنى الادعاء الصريح للزعامة كأمر مسلم به، والذي هو جزء من تحديد الدور الخاص بالدولة، وإعلام الفواعل/ الدول الأخرى بذلك؛ (2) القدرة، امتلاك الموارد المادية والتنظيمية لإبراز القوة إقليميا ودوليا؛ (3) الأنشطة، بمعنى القيام بنشاطات لأجل الوفاء بادعاء الزعامة وتعبئة موارد القوة؛ (4) القبول، بمعنى الاعتراف والقبول بزعامتها من قبل الفواعل / الدول الأخرى في الإقليم وخارج الإقليم؛ (5) التأثير، بمعنى التأثير السياسي الفعلي الذي تمارسه في الإقليم.³ من جهتها وضعت كلاين وآخرون (2007) ثلاثة معايير أساسية لتبوء مكانة القوة الإقليمية تتمثل في: (1) الفرصة، بمعنى امتلاك القوة الإقليمية لقدرات عسكرية واقتصادية غير اعتيادية بالنسبة إلى إقليمها (فوق المتوسط الإقليمي)؛ (2) الإستعداد، بمعنى يجب أن تكون القوة الإقليمية على استعداد لاستخدام قدراتها لتحقيق أهداف سياسية واسعة النطاق داخل الإقليم؛ (3) منح المكانة، والذي يتم من قبل الفاعلين داخل الإقليم، والدول خارج الإقليم، والدولة نفسها.⁴ وأما دانيال فليمز *Daniel Flesmes* فقد وضع أربعة شروط للحصول على مكانة القوة الإقليمية لا تختلف كثيرا عن سابقتها وتتمثل في: (1) المطالبة بالزعامة؛ (2) امتلاك موارد القوة اللازمة؛ (3) توظيف أدوات السياسة الخارجية؛ (4) قبول الدور القيادي من قبل الدول الأخرى.⁵

¹ Nolte, " How to compare regional powers: analytical concepts and research topics ", 890.

² Beck, " The concept of regional power as applied to the Middle East ", 4.

³ Daniel Flesmes, "Conceptualising Regional Power in International Relations: Lessons from the South African Case," GIGA Working Paper Series (Hamburg: GIGA German Institute of Global and Area Studies, 2007), 11.

⁴ Cline et al., "Identifying Regional Powers and Their Status," 2011, 141-45.

⁵ Flesmes, " Conceptualising regional power in international relations ", 11.

الفصل الأول/ الزعامة الإقليمية: الأطر المفاهيمية والنظرية

ويبقى العمل الأكثر اكتمالا فيما يتعلق بمعايير وشروط القوة الإقليمية ذلك الذي قدمه نولتي سنة 2010 والموسوم " كيفية مقارنة القوى الإقليمية: المفاهيم التحليلية والموضوعات البحثية"، حيث وضع ما لا يقل عن 11 معيارا لا بد أن تفي بها الدولة حتى يقال عنها قوة إقليمية، فهي بالنسبة له الدولة:¹

- (1) التي تدعي (تصور ذاتي) الطموح لمكانة رائدة في منطقة محددة جغرافيا واقتصاديا وفكريا - سياسيا.
- (2) التي تعرض الوسائل (العسكرية، الاقتصادية والديموغرافية)، الموارد التنظيمية (السياسية) والعقائدية لإبراز القوة إقليميا؛
- (3) التي لها حقا تأثير كبير في الشؤون الإقليمية (الأنشطة والنتائج).
- (4) مترابطة اقتصاديا، سياسيا وثقافيا مع الإقليم؛
- (5) تؤثر بشكل كبير على ترسيم الحدود الجيوسياسية وعلى البناء الفكري السياسي في الإقليم؛
- (6) التي تمارس هذا التأثير عن طريق بنى الإدارة الإقليمية؛
- (7) التي تحدد وتوضح هوية إقليمية مشتركة؛
- (8) التي تقدم السلع العامة للإقليم أو تشارك بشكل كبير في توفير مثل هذه السلع.
- (9) التي تحدد بشكل كبير جدول أعمال الأمن الإقليمي.
- (10) التي تحوز مكانة رائدة في الإقليم معترف بها أو على الأقل محترمة من قبل الدول الأخرى داخل وخارج الإقليم، وخاصة من قبل القوى الإقليمية الأخرى؛
- (11) التي تندمج في المحافل والمؤسسات الإقليمية والعالمية حيث لا تعبر عن مصالحها الخاصة فحسب، ولكن تعمل أيضا، على الأقل بطريقة مبدئية، كممثل للمصالح الإقليمية.

يتضح جليا من خلال الأدبيات الواردة أعلاه ذلك التداخل بين مفهومي الزعامة الإقليمية والقوة الإقليمية، إلى درجة صعوبة الفصل بينهما، والأکید أن العلاقة بينهما طردية، إذ أن الزعامة الإقليمية هي شرط أساسي يجب توفره في الدولة التي تسعى لشغل مكانة القوة الإقليمية، فلا يمكن بأي حال من الأحوال تصور قوة إقليمية لا تدعي أو لا تطالب بدور الزعيم الإقليمي، بالمقابل لا يمكن تصور دولة تلعب دور الزعيم الإقليمي دون أن تكون قوة في إقليمها.

¹ Nolte, " How to compare regional powers: analytical concepts and research topics ", 893.

المبحث الثاني: الزعامة الإقليمية: إطار نظري

من المتفق عليه بأن عملية تطوير وتنظيم الأفكار بشكل منهجي لشرح الظواهر لا تتم إلا من خلال النظرية، فالنظرية هي المجموعة الإجمالية للأفكار المترابطة القابلة للاختبار إمبيريقيا والتي صيغت لشرح تلك الظواهر. يبدو من المسلمات أنه إذا تعامل المرء فقط مع المستوى المفاهيمي أو الفكري دون اختبار تلك المفاهيم والأفكار إمبيريقيا، أو إذا كان المرء يتعامل فقط مع المعلومات التي يمكن ملاحظتها دون محاولة شرحها بشكل منهجي، فإن تطوير نظرية علمية غير ممكن، وكذلك التعميم أو التنبؤ بصيرورة الظواهر مستقبلا يصبح أمرا مستحيلا. لأجل ذلك، لا بد من الإستعانة بمقاربات نظرية لأجل الإستفادة من المفاهيم والأفكار الموجودة لدينا.

في سياق الفكرة أعلاه، وبعد أن تم الإتفاق خلال البحث في المفاهيم (المبحث الأول)، على أن الزعامة عملية تفاعلية، وذلك بناء على فكرة "التأثير في الآخر" التي تعد جوهرية عند تصور الزعامة، سيتم في هذا المبحث البحث في مختلف المقاربات النظرية التي تدرس تفاعلات الزعامة الإقليمية، بداية من تصور الزعامة في حد ذاته ووصولاً إلى محدداتها الرئيسية.

المطلب الأول: تصور الزعامة الإقليمية في أدبيات العلاقات الدولية: ثلاث مقاربات رئيسية

تتضمن أدبيات العلاقات الدولية ثلاث مقاربات رئيسية في تصور الزعامة الإقليمية؛ المقاربة الهرمية، المقاربة الوظيفية والمقاربة السلوكية.

أولاً: المقاربة الهرمية للزعامة

تعتمد هذه المقاربة بقسط أوفر على رؤى وأفكار الواقعيين الجدد، وبذلك فهي تركز على موارد القوة، توزيعها واستقطابها، وبالتالي فهي تضع مفهوم "الزعامة الإقليمية" ضمن نظام قوى إقليمي معقد. إن العوامل التي تمكن دولة ما من موقع الزعامة، وفقاً لواقعية كينيث والتز *Kenneth Waltz* الجديدة، تنبع من القدرات التي تمتلكها هذه الدولة. فبالنسبة لهذه المدرسة، الدولة هي فاعل عقلائي وحدوي، والقدرات المادية (القوة الصلبة) هي المحدد الرئيسي لخيارات الدول، والعالم فوضوي ويفتقر لحكومة عالمية تقوم بدور آلية الإنفاذ، فلا توجد بذلك سلطة لإجبار الدول على اتباع طريقة معينة. علاوة على ذلك،

وفق هذا المنظور، تنحصر الزعامة في القدرة. فامتلاك القدرة مع إمكانية التعبير عن ذلك هو ما يؤهل للزعامة.¹

لقد كان شائعاً لدى الواقعيين الجدد استخدام مصطلح الزعامة كمرادف للسيطرة أو رجحان القدرات على نحو غير متناسب، والزعامة بحسب الكثير منهم هي حالة تتمتع فيها إحدى الدول بقوة أكبر ويمكنها السيطرة على جميع الدول الأخرى في نفس النظام. فميرشايمر، مثلاً، يعرف الدولة المهيمنة (أو الزعيم) بأنها: "دولة بلغت من القوة ما يمكنها من السيطرة على كل الدول الأخرى في النظام. ولا تمتلك دولة أخرى الموارد اللازمة لخوض حرب ضدها".² وبالنسبة لـ جيلبين ومن قبله كيندلبيجر، وغيرهما من أنصار نظرية الإستقرار المهيمن *hegemonic stability theory*، المهيمن (أو الزعيم) هي الدولة التي يمكنها السيطرة على النظام أو التحكم فيه.³ وأما سفيان صخري *Sofiane Sekhri* فيتصور بأن "الزعيم الإقليمي هي دولة تعتبر نفسها لديها موارد وقدرات كافية لتمكينها من الهيمنة على الصعيد الإقليمي"⁴. وتعد الموارد الطبيعية، رؤوس الأموال، التكنولوجيا، القوى العسكرية، النطاق الاقتصادي والسكان عناصر أساسية في خلق قوة الدولة. وعلى هذا النحو، يُنظر إلى الزعيم على أنه يمتلك تلك الموارد المادية، والتي تُسمى كذلك وفقاً لإنريو فليس *Enrio Fels* "مقاربة القوة القائمة على الموارد *resources-based power approaches*".⁵ وفي نفس الفكرة، يجادل روبرت كيوهين *Robert O. Keohane* بأنه "يجب على المهيمن التحكم بالمواد الأولية، وبمصادر رأس المال، وبالسوق، ويجب أن يمتلك ميزة تنافسية في إنتاج بضائع ذات قيمة عالية".⁶

وفقاً لـ والتز، يساهم توزيع القوة في السياسة الدولية في تمييز ثلاثة أنواع من الأنظمة:⁷

¹ Truong-Minh Vu, "International Leadership as a Process: The Case of China in Southeast Asia," *Revista Brasileira de Política Internacional* 60, no. 1 (2017): 3-4.

² جون ميرشايمر، *مأساة سياسة القوى العظمى*، ترجمة مصطفى محمد قاسم (الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2012)، 50.

³ Robert Gilpin, *The Political Economy of International Relations* (Princeton: Princeton University Press, 1987), 75-76.

⁴ Sofiane Sekhri, "The Role Approach as a Theoretical Framework for the Analysis of Foreign Policy in Third World Countries," *African Journal of Political Science and International Relations* 3, no. 10 (2009): 425.

⁵ Vu, "International Leadership as a Process," 4.

⁶ Gilpin, *The Political Economy of International Relations*, 1987, 76.

⁷ Vu, "International Leadership as a Process," 4.

1- نظام أحادي القطب، ويتكون من قوة واحدة قوية فقط، وكل الدول الأخرى أضعف وأقل قدرة تنافسية من الدولة الأقوى (الزعيم).

2- نظام ثنائي القطبية، وفيه تمتلك قوتان قوة متكافئة (كما هو الحال في الحرب الباردة).

3- نظام متعدد الأقطاب، بمعنى توجد عدة قوى في نفس الوقت في نفس النظام.

بأخذ هذا التقسيم في الاعتبار، نفهم الزعيم بأنه البلد الذي يملك ما يكفي من القوة ليكون قطبا واحدا (النوع الأول). فعلى حد تعبير ميرشايمر "الدولة المهيمنة تكون فعليا القوة العظمى الوحيدة في النظام. والدولة الأقوى بين قوى عظمى أخرى في النظام لا تكون دولة مهيمنة؛ لأنها تواجه قوى عظمى أخرى".¹ وعطفا على ما سبق، يجادل هنتنغتون في مقالته الصادرة عام 1999 الموسومة "القوة الخارقة الوحيدة" بأن نظام القطبية الأحادية هو "قوة عظمى واحدة، ولا قوى كبرى مهمة، والعديد من القوى الصغيرة". وبالتالي، الدولة الزعيم، وفقا لهذه الحجّة، ستكون قادرة على "حل القضايا الدولية الهامة بشكل فعال وحدها، ولن يكون هناك مزيج من الدول الأخرى التي لديها القدرة على منعها من القيام بذلك".²

وبخلاف الطرح الواقعي الذي يركز على توزيع القدرات ذات الطبيعة المادية لتحديد طبيعة النظام. قام بعض المفكرين بتعديل هذه الأطروحة من خلال أخذ "القدرة المادية" في الاعتبار إلى جانب قدرات غير مادية. ومن أمثلة هؤلاء لوك فان لانجنهوف *Luk Van Langenhove*، ماريك زوارتجيس *Marieke Zwartjes* وجورجيوس باباناجنو *Georgios Papanagnou* الذين عرفوا الزعامة الإقليمية بأنها "تشير إلى البلدان التي يبدو أنها تمتلك مستوى معيناً من التفوق الاقتصادي، العسكري والثقافي داخل إقليم جغرافي".³

ثانياً: مقارنة وظائف الزعيم

ترتبط الزعامة وفق مقارنة وظائف الزعيم بمجموعة متنوعة من الوظائف المحددة في الشؤون الدولية. فهي تعني في العلاقات الدولية "الدفع للقيام بعمل" أو تحمل المسؤولية في حل مشاكل الشؤون الدولية. في

¹ ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، 50.

² Samuel P. Huntington, "The Lonely Superpower," *Foreign Affairs* 78, no. 2 (1999): 35.

³ Luk Van Langenhove, Marieke Zwartjes, and Georgios Papanagnou, "Conceptualising Regional Leadership: The Positioning Theory Angle," in *Global and Regional Leadership of BRICS Countries* (Cham. Switzerland: Springer, 2016), 17.

هذا السياق يجادل ديرك نابرز *Dirk Nabers* بأن الزعامة يجب تصورها بشكل أساسي كمنشط، فالقوة المتعطرسة *brute power* لا تستلزم بالضرورة الزعامة، كما أن القوة لا تساعد دائماً على تحقيق النتائج المرجوة. ويزكي نابرز رأي كريستوفر لاين *Christopher Layne* بوجود "مفارقة بين حجم القوة الأمريكية وعدم قدرة واشنطن على استخدام تلك القوة على الدوام للحصول على ما تريده في السياسة الدولية". وتفسير ذلك وفق نابرز هو أن الهيمنة ليست القدرة المطلقة (المنظور الهرمي)، بدلاً من ذلك، يتعين على الزعماء اتخاذ القرارات، جمع الموارد، استخدام الحوافز والتهديدات، صياغة الرؤى، وبناء التحالفات. قد يطلق على هذا شكلاً من أشكال القوة، لكنه يتخطى بالتأكيد اعتبارات الماديين.¹

وتبدو أفكار كلاوس كنور *Klaus Knorr* في هذا الباب مثيرة للإهتمام، حيث يحرص السمات الأساسية للزعامة الدولية (والإقليمية) في غياب الإكراه، والتدفق المتبادل أو العكسي للمكافآت أو المكاسب المحصلة من هذه العلاقة حيث "أحد الفاعلين يعطي شيئاً ذا قيمة إلى آخر دون شرط، دون دفع متفق عليه، الآن أو في وقت لاحق"². ويستشهد كنور بأمثلة على تبادل المنافع مثل إنشاء اتحاد جمركي مشترك يستفيد فيه جميع أعضاء الاتحاد الاقتصادي بصورة متبادلة من القيم المشتركة؛ العمل على التوسط الناجح في الصراع بين اثنين من الفاعلين من خلال الوصول إلى قرار مقبول من أطراف النزاع.³

وعلى هذا النحو، فإن البلد كزعيم قد يلعب دوراً ريادياً في وضع جدول الأعمال باستخدام قدرته في رسم المبادرات للتغلب على الصعوبة المشتركة للمجتمع الدولي. فأن ينظر للزعيم على أنه "مواطن دولي جيد"، بتعبير ترونج مينه فو *Truong-Minh Vu*، غير كاف. بل يجب على الزعيم امتلاك جنسية دولية مميزة، وتقديم المقترحات التي تجذب الآخرين لحل المشاكل المشتركة. لقد تم إبراز منظور الوظائف هذا من قبل العديد من الباحثين باعتباره عاملاً أساسياً لزعيم محترم من أجل ضمان النظام والازدهار المشترك للنظام ككل، خاصة في النظام الاقتصادي الدولي، وفقاً لوجهة نظر نظرية الاستقرار المهيمن. وتشير أهم الإصدارات من هذه النظرية إلى أن غياب زعيم واضح في لحظات حاسمة سيؤدي إلى الفوضى والانهيار. يمكن أن يكون التحول العالمي في القوة بين إنجلترا والولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين مثلاً مهماً.

¹ Dirk Nabers, "Power, Leadership, and Hegemony in International Politics: The Case of East Asia," *Review of International Studies* 36, no. 4 (2010): 935-36.

² Destradi, "Regional Powers and Their Strategies," 2010, 922.

³ Destradi, 922.

الفصل الأول/ الزعامة الإقليمية: الأطر المفاهيمية والنظرية

عندما كان الطرف الأول يفقد زعامته، والآخر لم يكن مستعداً لتولي المنصب القيادي بعد، حدث الكساد الكبير في عام 1930. تقترب الإصدارات المعدلة من هذه النظرية من الرأي الذي يفترض أن جميع القرارات التعاونية متعددة الأطراف تتطلب وجود زعيم. وفي هذا الجانب، يجادل كيوهين بأن "هياكل القوة المهيمنة، التي يهيمن عليها بلد واحد، هي الأكثر تفضيلاً لتطوير أنظمة دولية قوية".¹

في نفس السياق، قدم يونغ في مقالته الصادرة عام 1991، الموسومة "الزعامة السياسية وتشكيل النظام"، تصوراً للزعامة بأنها "عمل الأفراد الذين يسعون إلى حل أو التغلب على مشاكل العمل الجماعي التي تصيب جهود الأطراف التي تسعى لجني مكاسب مشتركة في عملية التفاوض المؤسسي".² وبالتالي، يجادل يونغ بأنه بالإمكان النظر إلى الزعامة من منظور مؤسسي يركز إلى حد كبير على القواسم المشتركة من ناحية الأهداف المسطرة، أو من ناحية الإجراءات التي يتخذها الأفراد في إطار تضافر الجهود لإيجاد حلول مشتركة للمشاكل الجماعية. وتؤيد المنظرية السياسية الأمريكية نانيرل كيوهين *Nannerl O. Keohane* أطروحة يونغ لما تتصور الزعامة بأنها "تقديم حلول للمشاكل المشتركة أو تقديم أفكار حول كيفية تحقيق أهداف جماعية، وتعبئة طاقات الآخرين لاتباع مسارات العمل هذه".³

من جهة أخرى، يمكن أن ترتبط الزعامة الإقليمية بتوفير السلع العامة* الإقليمية *regional public goods*. وتعد فوائد السلع العامة الإقليمية "غير تنافسية" و"غير إقصائية".⁴ ويعتبر دور الزعيم حاسماً بتوفيره للسلع العامة الإقليمية، فن ناحية، تعد ضرورية لتعزيز التعاون، لكنها باهظة الثمن، ولا يستطيع سوى عدد قليل من الدول فرادى تحمل دفع مقابلها أو قبول الدفع بمفردها. من ناحية أخرى، وبسبب طبيعتها "العامة"، فإن هذه السلع ليست ملكية خاصة، ولكنها تخدم المصالح المشتركة للمجتمع الإقليمي. يقول روبرت جيلبين *Robert Gilpin* أن "المهيمن أو الزعيم مسؤول عن ضمان توفير السلع الجماعية *collective*

¹ Vu, "International Leadership as a Process," 4-5.

² Young, "Political Leadership and Regime Formation," 285.

³ Nannerl O. Keohane, *Thinking about Leadership* (Princeton: Princeton University Press, 2010), 19.

* ترجمة مصطلح "Public Goods" بـ "السلع العامة" ليس اجتهاداً من الباحث، وإنما هي مأخوذة من النسخة العربية لكاتب المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية لـ مارتن غريفيتش وتيري أوكالاها، المترجم من قبل "مركز الخليج للأبحاث".

⁴ Van Langenhove, Zwartjes, and Papanagnou, "Conceptualising Regional Leadership," 2016, 16.

"goods" (شارلز كيندلبرجر يستعمل مصطلح "السلع العامة" *Public goods*)¹. وأما شالز كيغلي *Charles W. Kegley* و *Shannon L. Blanton* و *Shannon L. Blanton* فيجادلان بأن "الزعامة تفرض دائماً عبثاً غير عادي على الزعيم. إذ يجب على المهيم (الزعيم) أن يتحمل تكاليف الحفاظ على النظام السياسي والاقتصادي مع حماية موقعه ودعم سيادته"². ومن أجل الحصول على تعاون ناجح، يجب أن يكون الزعيم قادراً ليس فقط على تعبئة الأطراف من أجل المشاركة، ولكن أيضاً قادراً على تحمل النفقات الكاملة لتلك السلع*. ومن الأمثلة على السلع العامة الإقليمية توفير الأمن الإقليمي، تعزيز الهوية الإقليمية، إنشاء أطر للتعاون المتعدد الأطراف، تعزيز التنمية المستدامة، الحد من الفقر وتوفير وسائل النقل والهياكل الأساسية. وفقاً لمريام بريس *Miriam Prys*، وفرت جنوب أفريقيا السلع العامة التالية لأتباعها في منطقة الجنوب الإفريقي في السنوات القليلة الماضية: أولاً، التضامن ضد الدول الغريبة والمعارضين المحليين؛ ثانياً، منع التداعيات السياسية في الجنوب الإفريقي عن طريق القيام بدور نشط في التخفيف من حدة الأزمة الزمبابوية؛ وأخيراً، تعزيز الوحدة في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (*SADC*)³. ويمكن ملاحظة توفير السلع العامة كذلك من خلال دور الولايات المتحدة في إعادة البناء الأوروبي عبر خطة مارشال، وإنشاء أنظمة بريتون وودز والغات، أو دور ألمانيا وفرنسا في خطة التوحيد الأوروبي. وفي السياق الأوروبي دوماً، يلعب الاتحاد الأوروبي دوراً هاماً في مجالات حماية المستهلك، التجارة، المعايير البيئية، السياسة الزراعية، السياسة النقدية، زيادة الرقابة والتعاون المالي والمصرفي. من ناحية أخرى، كانت دول منفردة مترددة في التخلي عن حقها في ممارسة الزعامة في الشؤون الدولية والسياسة الخارجية،

* السلعة العامة وفقاً لـ كيندلبرجر هي تلك التي لا يقلل استهلاكها من قبل فرد، أسرة أو شركة من المقدار المتاح للمستهلكين المحتملين الآخرين. وأفضل مثال عن السلعة العامة الخالصة هو المنارة فاستفادة أحد المستهلكين من ضوءها لا ينقص من القدر الذي يحتاجه الآخرين. أنظر: Kindlberger, "Dominance and Leadership in the International Economy," 243.

¹ Gilpin, *The Political Economy of International Relations*, 1987, 74.

² Kegley and Blanton, *World Politics*, 2011, 66.

* يصف كيندلبرجر الدول الأخرى المستفيدة من السلع العامة التي يوفرها المهيم (أو الزعيم) بـ "المتنفعين المجانيين" *Free riders*، بمعنى الذين يستفيدون من الاستقرار الذي خلقه المهيم دون تقاسم أي أعباء معه.

³ Miriam Prys, "Developing a Contextually Relevant Concept of Regional Hegemony: The Case of South Africa, Zimbabwe and 'Quiet Diplomacy,'" *GIGA Working Paper Series*, no. 77 (2008): 22.

في حين لعبت الدول الأساسية مثل ألمانيا دورا رياديا حاسما خلال الأزمة الاقتصادية والمؤسسية الأوروبية الأخيرة.¹

تشارك الحالات سالفة الذكر في نقطة مشتركة تتمثل في احترام دور أحد البلدان كزعيم، وليس إبراز قوته. وهذا يدل على أنه حتى لو كان بلد ما يتمتع بقوة بارزة، لكنه يرفض قيادة أو لعب دور قيادي في المجموعة، فإنه لا يمكن اعتباره زعيما. اعتماداً على الوظائف، يتمتع كل فاعل بفرص أو التزامات مختلفة.² وعلاوة على ما سبق، يمكن للفاعلين الإقليميين الرائدین في بعض الحالات أن يقودوا مخططات بناء المجتمعات المحلية وأن يدعموا تطور المنظمات الإقليمية (انظر على سبيل المثال البرازيل في ميركوسور وأوناسور). في الواقع، يمكن أن تكون البلدان الرائدة في الإقليم محركات للتكامل كما أظهرت من قبل فرنسا وألمانيا في الاتحاد الأوروبي. بل على النقيض من ذلك، فإن غياب الإقليمية في الشرق الأوسط يفسر أحيانا بغياب زعيم إقليمي. وفي الوقت نفسه، يمكن للدول الرائدة أيضا أن تستفيد بشكل مباشر من المؤسسات الإقليمية نظرا لأنها تعتبر أدوات موثوقة للتأثير على الدول الأخرى، وبوصفها أدوات فعالة من حيث التكلفة لمعالجة القضايا الخلافية (مثل البنية التحتية للطاقة).³

ثالثا: مقارنة سلوك الزعيم

الزعامة ليست سمة لبلد معين، بل هي نوع من العلاقة، حيث يتم تحديد موقع كل بلد وفقا للترتيب المعترف به من قبل البلدان الأخرى. الزعامة لا يمكن أن توجد إلا عندما يكون هناك تابع. وبعبارة أخرى، إذا لم تتبع أي دولة أو تشارك في الاقتراح الذي يقترحه بلد معين، فلا يمكن الاعتراف به كزعيم.⁴ في هذا السياق، يصف ترونج مينه فو الزعامة الدولية بأنها "عملية تقوم فيها الدولة بتعبئة مواردها للتأثير على مجموعة من الدول الأخرى (الأتباع) لتحقيق هدف مشترك"⁵. فالزعامة بهذا المعنى تفاعل ديناميكي وعلاقة مستمرة، وليست حالة ثابتة أو نتيجة لسياسة ما. وأما ديستراي فتجادل بأنه لا يجب

¹ Van Langenhove, Zwartjes, and Papanagnou, "Conceptualising Regional Leadership," 2016, 16-17.

² Vu, "International Leadership as a Process," 5.

³ Van Langenhove, Zwartjes, and Papanagnou, "Conceptualising Regional Leadership," 2016, 17.

⁴ Vu, "International Leadership as a Process," 5.

⁵ Vu, 2.

النظر إلى الزعامة باعتبارها "تبادلية *transactional*"¹، أي تركز على تبادل المنافع فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى معنى "التحويلية *transformational*"²، بحجة أن الزعامة "تسعى بالسي لتحقيق أهداف مشتركة، وبالتالي، من خلال تشارك المصلحة بين الزعيم والأتباع".¹ في حين يعرف كل من لوك فان لانجنهوف *Luk Van Langenhove*، ماريك زوارتجيس *Marieke Zwartjes* وجورجيوس باباناجنو *Georgios Papanagnou* الزعامة الإقليمية بأنها "مفهوم يستخدم لوصف قدرة الفاعل على التأثير على جوانب معينة من العلاقات الدولية وفي بعض الأحيان الأداء الداخلي لأحد الفاعلين في جواره الإقليمي"².

وكما يؤكد جارود ويينر *Jarrold Wiener*، ينبغي أن تدرس الزعامة الدولية من منظور سلوكي، بغض النظر عن امتلاك الزعيم لموارد القوة المادية. وبصورة أعم، يمكننا أن نؤكد أن الزعامة لا تعني بالمعنى الدقيق ممارسة السلطة من قبل الزعيم لأن مشاركة الأتباع هي طوعية وفي مصلحتهم الخاصة. إن توفير الحوافز أو الجزاءات الجانبية ليست مناسبة لفهم الزعامة. بل على العكس، فإن الزعامة تعني " . . . زعماء يحرضون أتباعا للعمل من أجل أهداف معينة تمثل القيم والدوافع، الرغبات، الاحتياجات، التطلعات والتوقعات، لكل من الزعيم والأتباع"³.

* تركز الزعامة التبادلية وفقا لبرنارد باس *Bernard M. Bass* "على أساس بناء علاقة الاتفاق المتبادل بين الزعيم والأتباع، ففي مقابل امثال الأتباع للزعيم والقبول بسلطته يحصلون على الثناء والمكافآت والموارد إذا نفذوا مهماتهم بنجاح، أو يتلقون الإجراءات التأديبية في حالة عدم قيامهم بمسئولياتهم بالشكل المطلوب." فالزعامة التبادلية تعتمد على القوة، المكافآت، والعقوبات، وذلك قصد التأثير على الأتباع للحصول على الامثال السلوكي مع الممارسات التي من شأنها تعظيم المصالح المتبادلة لكلا الطرفين. أنظر: أحمد علي صالح و محمد ذيب المبيضين، "القيادة الإدارية بين التبادلية والتحويلية وأثرها في تنفيذ الأهداف الإستراتيجية لوزارة البيئة الأردنية -دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الكبيرة-"، *العلوم الإدارية* 40، رقم 1 (2013): 61.

** الزعامة التحويلية حسب بيرونز (1978) هي "عملية يتم الحصول فيها الحصول على التزام الأتباع بتحقيق الأهداف في إطار من القيم المشتركة"، ونقول عن زعيم أنه تحويلي وفق أندرو ديبرن *Andrew J. DuBrin* (2001) هو الذي يستطيع إحداث تغييرات جذرية وإيجابية في المجموعة التي يوجد بها. فهي حسب بيرونز تتضمن أقصى قدر ممكن من المصالح المتبادلة وأقل قدر ممكن من القهر والإجبار. أنظر: مدحت محمد أبو النصر، *قادة المستقبل: القيادة المتميزة الجديدة* (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012)، 120.

¹ Destradi, "Regional Powers and Their Strategies", 2010, 921.

² Van Langenhove, Zwartjes, and Papanagnou, "Conceptualising Regional Leadership," 2016, 14.

³ Destradi, "Regional Powers and Their Strategies," 2010, 923.

وفي سياق المنظور السلوكي، تجادل ديسترادي تمشياً مع نماذج جون إيكينبري *John Ikenberry* وشارلز كوبشان *Charles Kupchan* لنظام الهيمنة بأن هنالك نوعان من الزعامة تمارسان في النظام الدولي (النظام الإقليمي في هذه الدراسة)، وذلك اعتماداً على المبادر بالعلاقة. فمن ناحية، في نموذج "الإقناع المعياري *normative persuasion*" حيث "المهيمن" (في هذه الحالة هو الزعيم) يشارك في عملية التنشئة الاجتماعية والإقناع الإيديولوجي التي تنشأ فيها الشرعية من خلال تفاعل المعايير والقيم من المهيمن إلى النخب الثانوية. ومن ناحية أخرى، طور المؤلفان نموذجين لإضفاء الشرعية على الزعامة يقومان على المشاركة الطوعية من الأتباع. يدعى الأول "التعلم الداخلي *endogenous learning*"، ويقوم على تطوير قواعد وقيم متطابقة في دول مختلفة بسبب المصادفة أو جراء رد فعل مشترك حيال ظروف بنوية. أما النموذج الثاني، وهو نموذج "المحاكاة *emulation*"، فيركز على اعتماد الأتباع معايير وسياسات الدولة الزعيم في محاولة لتقليد نجاحها، ولكن دون محاولات من الزعيم للتأثير على توجهاتهم أو سياساتهم المعيارية.¹

ولأن الزعامة كما يدعي نورمان فروهليش *Norman Frohlich*، جو أوبنهايمر *Joe A. Oppenheimer* وأوران يونغ *Oran R. Young* تستند إلى الاعتقاد العام بشرعيتها وفي نفس الوقت تقيدها الحاجة إلى المحافظة على هذه الشرعية؛ وتقبل الدول الأخرى حكم المهيمن بسبب هيئته ومركزه في النظام السياسي الدولي.² وبالتالي، لتكون دولة زعيم إقليمي ودولي مقبول، يجب عليها اتباع استراتيجية ذكية ومناسبة من أجل الوفاء باحتياجات أتباعها المحتملين، والتي عادة ما تكون مزيجاً بين ما هو مادي، اقتصادي، إقناعي أو معياري-إيديولوجي. ويميز جوزيف ناي ثلاث طرق أساسية أمام الزعماء "للتأثير على سلوك الآخرين للحصول على النتائج التي يريدونها" وهي:³

1. الإكراه مع التهديدات.

2. الحث على الدفع أو

3. جذب واستيعاب الثقافات، والقيم السياسية والسياسات.

أما فو، فينظر إلى الزعامة الإقليمية كتفاعل ديناميكي وعلاقة مستمرة، بدلاً من كونها حالة ثابتة أو نتيجة لسياسة ما. فالأداء الجيد لدولة ما، من حيث القدرات، يمكن تحديده كشرط مسبق للزعامة فقط،

¹ Destradi, 923-24.

² Gilpin, *The political economy of international relations*, 1987, 73.

³ Vu, "International Leadership as a Process", 5-6.

أي أنه ضروري ولكن غير كاف في حد ذاته لاكتساب وإدامة الزعامة في السياسة الدولية. وعلى هذا الأساس تحاول القوى الصاعدة الساعية وراء الزعامة تحقيق هدفها عبر أربع مراحل:¹

1- في البداية، هناك تحول مفاجئ في توزيع القوة النسبية الذي يرحح القوة الصاعدة ويمنحها فرصة لتقديم مشروع زعامة.

2- هذه المرحلة الحاسمة في تحول القوة لا تؤدي فقط إلى تغيير هرم القدرات، بل أيضاً خلق تحول في التفاعل بين "مدعي الزعامة" وغيره من "الأتباع المحتملين". نتأج هذه العملية هي الدرجة التي تقبل بها الدول الأخرى المعنية مشروع القوة الصاعدة.

3- إذا وافق الأتباع المحتملين على الانضمام إلى المشروع المقدم من الزعيم سيتم مأسسة هرم المواقع بين الزعيم والأتباع.

4- ويترتب على هذا الإتياع ما يلي:

أ- اتساع قاعدة سلطة القوى الصاعدة عبر إنشاء ائتلاف سياسي جديد؛
ب- بناء شبكة ربط للبلدان في الإقليم، تكون فيها القوى الصاعدة مراكز *hubs* بينما البلدان الأخرى أطراف *spokes* ؛

ج- تغيير مواقع القوى الصاعدة في المنظمات القائمة، والتي يمكن أن تبين من خلال مؤشرات مثل زيادة حقوق التصويت أو امتلاك حقوق النقض.

المطلب الثاني: محددات الزعامة الإقليمية: بين نظريتي الدور والتموقع

لأجل البحث في محددات الزعامة الإقليمية، وكيف تبني، سيتم في هذه الدراسة الإستعانة بمقاربتين نظريتين تشتركان في كونهما، مثل مفهوم الزعامة، طورتا في حقل علم الاجتماع وعلم النفس الإجتماعي، ووظفتا كأداتين لفهم وتفسير التفاعل الإجتماعي. هذين المقاربتين هما "الدور" و"التموقع".

أولاً: محددات الزعامة الإقليمية من منظور نظرية الدور

تعتبر نظرية الدور إحدى أهم النظريات التي يمكن من خلالها تأطير تصور دور الزعيم ورصد مصادر هذا التصور.

¹ Vu, 2.

1- نظرية الدور كإطار لتحليل السياسة الخارجية

يستخدم منظرو العلاقات الدولية، المؤرخون، المسؤولون الدوليون، الإعلاميون، مصطلحات مثل "المحايد"، "المعتدي"، "الوسيط" و"المناهض للإمبريالية" عند الإشارة إلى بعض الدول. هذه الأوصاف تنبع من الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدول في سلوكها الخارجي. فعلى سبيل المثال، إذا تم وصف دولة كـ "وسيط"، فذلك يعني أن تلك الدولة تبنت السياسات والقرارات والأهداف المتعلقة بالمهام والمسؤوليات المتعلقة بالوساطة، دولياً أو إقليمياً، وهذا ما يسمى "دورا وطنياً".

في أبسط معانيها، تشير نظرية الدور إلى "الإطار النظري المكرس لدراسة السلوك باستخدام مفهوم الدور * *Role*". مفهوم "الدور" هذا هو من أهم المفاهيم التي تم جلبها من علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع إلى الحقل المعرفي للعلاقات الدولية، وتحديدًا إلى حقل تحليل السياسة الخارجية. وعلى الرغم من العدد الكبير للدراسات الأكاديمية التي تستخدم هذا المفهوم، فضلاً عن توظيفه في بيئات مختلفة، إلا أنه لا يوجد توافق في الآراء حول معنى دلاليًا محددًا له. بالنسبة لـ جون واهلك *John C. Wahlke* (1962) "الدور" هو "مجموعه متماسكة من "قواعد" السلوك التي يعتقد أولئك المشاركون في التفاعلات أنها تنطبق على جميع الأشخاص الذين يحتلون نفس الموقع... يفترض هذا المفهوم أن الأفراد مدركون بطريقة ما للقواعد التي تشكل الدور وكيف يكتفون سلوكهم معها بوعي"¹. ويعقب واهلك على تعريفه هذا بالتمييز بين القواعد التي تشتمل على الدور والإجراءات أو محاولات التصرف بما يتفق مع تلك القواعد. بالنسبة لـ توماس دوس هنريكسن *Thomas Duus Henriksen* (2008) يتألف الدور من

* وفقاً لـ كريسيا ياردلي-ماتويجكزوك *Krycia Yardley-Matwiejczuk* (1997)، مفهوم "الدور" تم تطويره أصلاً في العلوم الاجتماعية من قبل جورج هربرت ميد *George Herbert Mead* (1934) ورالف لينتون *Ralph Linton* (1936). غير أن استخدام هذا المفهوم أقدم من ذلك بكثير. إرفينغ غوفمان *Erving Goffman* (1959) يستمد الإلهام من المسرح اليوناني الكلاسيكي كأساس لعمله على هذا المفهوم. وفي ذات السياق، ووفقاً لـ مايكل بانتون *Michael Banton* (1965)، فإن الأصل الدلالي لـ "الدور" هي الطومار *scroll* أو اللقيفة *roll* التي كان على الممثلين في المسرح أن يقرأوها. أنظر: Thomas Duus Henriksen, "Liquidating Roles and Crystallising Positions: Investigating the Road between Role and Positioning Theory," in *Global Conflict Resolution through Positioning Analysis* (Springer, 2008), 44.

¹ Holsti, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy," 1970, 238.

مجموعة محددة ومشروعة بنويًا من الحقوق، الواجبات، القواعد، القيم ووجهات النظر التي تنطبق على الوضع الاجتماعي داخل البنية المحددة وفقًا لتفسير الفاعل"¹.

في حقل العلاقات الدولية وفي تحليل السياسة الخارجية على وجه الخصوص، يعرف هولستي (1970) الدور الوطني (أو أداء الدور الوطني) بأنه "سلوك السياسة الخارجية العامة للحكومات. ويشمل أنماط المواقف، القرارات، الاستجابات، الوظائف والالتزامات تجاه الدول الأخرى. يمكن تسمية هذه الأنماط أو القرارات النموذجية بالأدوار الوطنية"². بالنسبة لصحري، فإن صناع القرار في حقل السياسة الخارجية يفترضون ويتصورون بأن دولتهم يجب أن تتبنى وتنجز مجموعة من الواجبات والمهام والالتزامات في النظام الدولي أو في النظم الإقليمية التابعة له. هذه الواجبات والمهام والالتزامات تعرف في مجال السياسة الخارجية بـ"الأدوار"³.

تعتبر مقارنة الدور من الأطر النظرية التي طورت خارج حقل العلاقات الدولية، على يد علماء النفس وعلماء الأنثروبولوجيا والفلاسفة الاجتماعيين من أمثال ويندل جيمس *Wendell James*، يوشيا رويس *Josiah Royce* وجون ديوي *John Dewey*، تشارلز هورتون كولي *Charles Horton Cooley*، إدوارد روس *Edward Ross* وغيرهم. وقد تم كذلك توظيف مقارنة الدور في الدراسات الاجتماعية بفضل مساهمات كبيرة من قبل عدد من علماء النفس الاجتماعي وعلماء الاجتماع، ومنهم دانيال ليفنسون (1959) *Daniel Levinson*، مايكل بانتون *Michael Banton* (1965)، إدوين توماس *Edwin Thomas* (1966، 1979)، بروس بيدل *Bruce Biddle* (1966، 1979، 1986). لقد ساهم كل من بروس بيدل *Bruce J. Biddle* (قسم علم النفس وعلم الاجتماع، جامعة ولاية ميسوري) وإدوين توماس *Edwin J. Thomas* (كلية الخدمة الاجتماعية وقسم علم النفس، جامعة ميشيغان) بشكل كبير في تطوير مقارنة الدور في عملهما الموسوم "نظرية الدور: المفاهيم والبحوث *Role Theory: Concepts and Research*" (1966). وتمثلت أهدافهما في تأسيس "نظرية الدور كنظام للدراسة في العلوم

¹ Henriksen, "Liquidating roles and crystallising positions", 47.

² Holsti, "National role conceptions in the study of foreign policy", 245.

³ Sekhri, "The Role Approach as a Theoretical Framework for the Analysis of Foreign Policy in Third World Countries," 2009, 424.

السلوكية" والتصدي لمقولة أن "الحقل لا يملك نصوصاً، لا يملك مجموعة قراءات ولا يملك معنى شاملاً لمفهومي، النظرية والمعرفة".¹

تم توظيف نظرية الدور في العلاقات الدولية لأول مرة من بوابة تحليل السياسة الخارجية في سبعينيات القرن العشرين، وذلك عندما بدأ الباحثون في التحقق من الأنماط السلوكية المنتظمة لفئات الدول في بنية نظام الحرب الباردة ثنائي القطب، من قبيل "غير المنحاز *non-aligned*"، "الحليف *allies*"، "التابع *satellites*" وما إلى ذلك.² لقد كان العمل الأول الذي قدم في هذا الإطار مقالة هولستي المنشورة عام 1970 والموسومة "تصورات الدور الوطني في دراسة السياسة الخارجية". لقد قام هولستي في مقاله باستقصاء الصلات بين تصورات الدور الوطني ونماذج من المشاركة في الشؤون السياسية العالمية، إذ أوجد هولستي بعض المفاهيم التي يمكن استخدامها في تحليل السياسة الخارجية: "أداء الدور"، والذي يشمل المواقف والقرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومات لتنفيذ "تصور الدور" الوطني أو "توقعات الدور" المحددة ذاتياً والصادرة في ظل ظروف مختلفة للتغير في البيئة الخارجية.

اتبع مختصون آخرون في العلاقات الدولية مبادرة هولستي، وفي مقدمتهم ستيفن وولكر *Stephen G. Walker* في كتابه "تصورات الدور الوطني: المخرجات النسقية *National Role Conceptions and Systemic Outcomes*" الصادر عام 1979. إذ ربط السلوك الصراعي الموجه نحو "القوتين العظميين" من قبل ما أسماها بـ "الدول الثالثة *third nations*" بتصورات الدور الوطني للدول الثالثة وتوقعات القوتين العظميين بشأن سلوك هذه الدول. وقد لاحظ وولكر أن محددات ومصادر الأدوار الوطنية كانت نقطة محورية في سلسلة من التحقيقات والتحليلات التي أجريت عن طريق "مركز البحث المقارن حول أحداث الأمم (CREON كريون)" في جامعة ولاية أوهايو منذ أوائل الثمانينيات. في عام 1987، نشر وولكر كتاب كبير بعنوان "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية *Role Theory and Foreign Policy Analysis*"، والذي جمع وقيم فيه مقالات عن نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية.³

¹ Sekhri, 426.

² Sebastian Harnisch, "Role Theory: Operationalization of Key Concepts: Sebastian Harnisch," in *Role Theory in International Relations* (Routledge, 2011), 7.

³ Sekhri, "The Role Approach as a Theoretical Framework for the Analysis of Foreign Policy in Third World Countries," 2009, 426.

يشير أنصار نظرية الدور إلى العديد من الأدوار المعتمدة من قبل الدول ذات السيادة في سياساتها الخارجية، ولعل أبرزها: المؤيد للتحرير *Bastion of revolution-liberator* ، الزعيم الإقليمي *Regional leader* ، الحامي الإقليمي *Regional protector* ، المستقل النشط *Active Independent* ، الوكيل المضاد للإمبريالية *Liberation supporter* ، المدافع عن الإيمان *Defender of the faith* ، وسيط التكامل *Mediator-integrator* ، المطور *Developer* ، النموذج *Example* ، صانع السلام *Peace maker* ، الشرطي *Policeman* ، الحليف الموثوق *Faithful ally*¹ ، وكيل مكافحة الإرهاب *Anti-terrorism agent*² . منذ دراسة هولستي مطلع السبعينات، أكد بعض من منظري الأدوار وجود عدد متزايد من الأدوار الاجتماعية، وذلك مع تطور البنية الاجتماعية للعلاقات الدولية.³ بالنظر لكثرة الأدوار المتاحة أمام الدول، من المهم التأكيد على أن الدولة الواحدة قد تلعب العديد من الأدوار في وقت واحد. على سبيل المثال، قد تكون نفس الدولة: مؤيد للتحرير، وكيل مناهض للإمبريالية، زعيم إقليمي وحامي إقليمي. في الواقع، الأدوار التي تلعبها الدول فرادى ليست نابعة دوماً من سيادتها، بل قد يتم فرضها عليها من قبل دول أخرى، أو على الأقل هذه الأدوار لا تحدد بمعزل عن أدوار الفاعلين الآخرين. فالتحليل العميق للنظام الدولي يكشف أن هنالك وحدات دولية (القوى العظمى مثلاً) ترصد وتوزع مجموعة من المهام والواجبات في النظام الدولي أو في النظم الإقليمية التابعة له. وفقاً لذلك، فإنه ليس من الخطأ القول بأن توظيف مفهوم الدور في دراسة العلاقات الدولية ينطوي على وصف للعلاقات الدولية كعرض مسرحي كل وحدة دولية فيه هي ممثل يلعب دوراً أو مجموعة من الأدوار.⁴ في هذا السياق، يشير وولكر بأن "أحد الأهداف الأساسية للدول هو فرض الدور الذي حددته لنفسها وحتى لغيرها من الممثلين والجمهور. فعندما يبدأ الأداء المسرحي، يتفاعل الممثلون والجمهور بشكل مستمر ويتبادلون الإشارات التي

¹ Holsti, "National role conceptions in the study of foreign policy ", 260-366.

² Sekhri, The Role Approach as a Theoretical Framework for the Analysis of Foreign Policy in Third World Countries", 2009, 425.

³ Harnisch, "Role Theory," 7.

⁴ Sekhri, The Role Approach as a Theoretical Framework for the Analysis of Foreign Policy in Third World Countries", 2009, 426.

تسمح لهم بالإنسجام. هذه الإشارات التي تعتبر ردود فعل، تعزز الأدوار التي تتوافق مع التطلعات وتسمح بمعاينة أولئك الذين يحددون عن السيناريو المتوقع"¹.

2- تصور الدور الوطني ومصادره كمحددات للزعامة الإقليمية

يتضمن تصور الدور الوطني، وفقاً لهولستي، "تعريفات صناعات السياسات للأنواع العامة من القرارات، الالتزامات، القواعد والإجراءات المناسبة لدولتهم، وللوظائف، إن وجدت، التي ينبغي أن تؤديها دولتهم على أساس مستمر في النظام الدولي أو في النظم الإقليمية الفرعية. إنها "صورتهم" للتوجهات أو الوظائف المناسبة لدولتهم نحو، أو في، البيئة الخارجية."² بناء على هذا المنظور، فإن القادة السياسيين هم كتاب السيناريوهات الرئيسية لدولهم ومحددو أدوارها ضمن السياق الثقافي الخاص بهم.³ من هذا المنطلق، فإن الزعامة الإقليمية وفقاً لنظرية الدور، تتحدد أولاً كتصور في إدراكات صناعات القرار. في هذا السياق، يعرف صخري، الزعيم الإقليمي بأنها "دولة تعتبر نفسها لديها موارد وقدرات كافية لتمكينها من الهيمنة على الصعيد الإقليمي"⁴. فكرة الإعتبارية في توصيف صخري (أو التصور بالنسبة لهولستي) توحى بأن قضية الزعامة الإقليمية متعلقة بإدراك وتصور صناعات القرار بأن دولتهم قادرة على أداء دور الزعيم الإقليمي، ذلك هو تصور الدور. هذا التصور يستند إلى ما تملكه الدولة من موارد وقدرات كافية، وتلك هي مصادر الدور.

عند تحليل السياسة الخارجية، يطرح أنصار مقاربة الدور أربعة أسئلة رئيسية، وهي⁵:

1. ما هي مصادر تصورات وإدراكات الدور التي يتم الإعتماد عليها من قبل صناعات السياسات الخارجية؟
2. في أي ظروف يتم بناء تصور الدور الوطني؟
3. ما هو تأثير مصادر وظروف السياسة الخارجية على قرارات وإجراءات الشؤون الخارجية؟

¹ Jean-Frédéric Morin, *La Politique Étrangère: Théories, Méthodes et Références* (Paris: Armand Colin, 2013), 115.

² Holsti, "National role conceptions in the study of foreign policy", 245-246.

³ Morin, *La Politique Étrangère*, 114.

⁴ Sekhri, "The Role Approach as a Theoretical Framework for the Analysis of Foreign Policy in Third World Countries," 2009, 425

⁵ Sekhri, 427.

4. إلى أي مدى تتوافق الاستراتيجيات المتعلقة بالسياسة الخارجية مع تطبيق هذه الإستراتيجيات؟

وقد استخدم منظرو الدور هذه الأسئلة لربط تحليلاتهم للسياسة الخارجية بمقاربة الدور، وتقسيم هذه الأخيرة إلى مصادر الدور، تصورات الدور (*conceptions*) وسلوك الدور (الأداء).

ويرى كل من هولستي وولكر أن أداء الدور في شكل قرارات وإجراءات السياسة الخارجية مستمد أساساً من تصورات صانعي السياسات للدور. وتعد مجموعة العوامل، بما في ذلك الاحتياجات والمطالب الداخلية، الأحداث أو الاتجاهات الحرجة في البيئة الخارجية، تقديرات الحكومات الأخرى، القواعد القانونية، الاستخدام العام، وشكل معاهدات "توجيه السياسة الخارجية"، هي المسؤولة عن خلق "تصورات الدور" ووضع الدولة في موقع من المتوقع أن تنفذ الحكومة من خلاله بعض "إجراءات الدور".¹

بالنسبة لـ جوديث غولدشتاين *Judith Goldstein* وروبرت كيوهان *Robert O. Keohane* تصورات الدور هي "معتقدات يتمسك بها الأفراد، في تفسير النتائج السياسية، لا سيما تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية"². ويمكن النظر إليها على أنها "خارطة الطريق *Road Map*" التي يعتمد عليها واضعو السياسة الخارجية لتبسيط وتسهيل فهم واقع سياسي معقد. وتتضمن "خارطة الطريق" هذه وفقاً لـ صخري، أهدافاً واستراتيجيات نابعة من ظروف ومصادر مختلفة، ثابتة أو متغيرة، خارجية أو داخلية. المصادر والظروف يمكن أن تستنبط من الثقافة، التاريخ، القوانين والمؤسسات المحلية، القيم الوطنية، الشخصية، الاحتياجات السياسية لواضعي السياسات، القدرات، الموارد، الموقع، الأدوار التقليدية، الأيديولوجيا، الاحتياجات والمطالب المحلية، أو الظروف الخارجية والموارد المتصلة بالمحيط الدولي مثل: التزامات معاهدة معينة، بنية النظام الدولي، أو الشعور بالخطر من الأعداء أو الجيران. هذه الظروف والمصادر تشكل إدراك صانع السياسة لتوجهات الأمة ومهامها في النظام الدولي أو في النظم الإقليمية التابعة له، وخلق مواقف محددة للدولة معروفة في مقاربة الدور كتصورات للدور أو إدراكات للدور.³

¹ Sekhri, 425.

² Judith Goldstein and Robert O. Keohane, "Ideas and Foreign Policy: An Analytical Framework," in *Ideas and Foreign Policy: Beliefs, Institutions, and Political Change* (London: Cornell University Press, 1993), 3.

³ Sekhri, "The Role Approach as a Theoretical Framework for the Analysis of Foreign Policy in Third World Countries," 2009, 427.

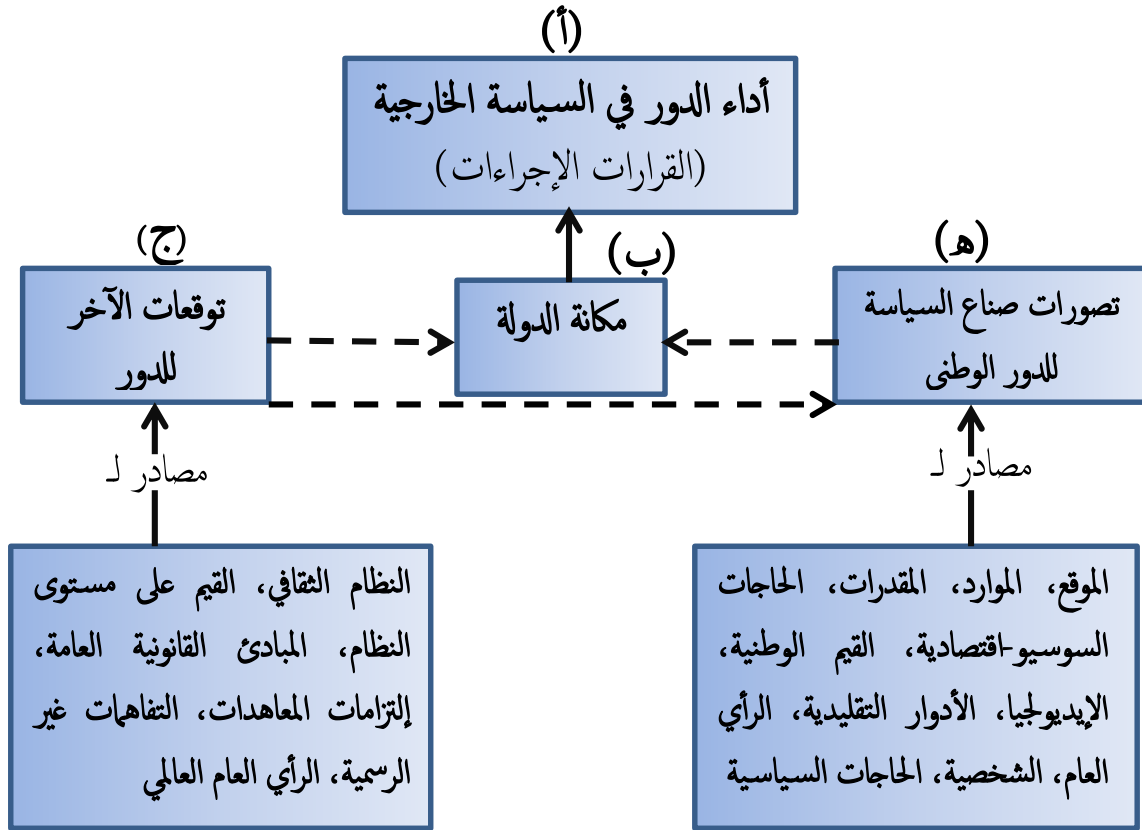
ولشرح مختلف تصورات الدور الوطني في دول مختلفة، يعتقد هولستي أن ذلك قد يتأتى من خلال النظر إلى مصادر متنوعة مثل: الموقع والسمات الطبوغرافية الرئيسية للدولة؛ الموارد الطبيعية والاقتصادية والتقنية؛ القدرات المتاحة؛ السياسات التقليدية؛ المتطلبات والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المعبر عنها من خلال الأحزاب السياسية، الحركات الجماهيرية، أو جماعات المصالح؛ القيم أو العقائد أو الإيديولوجيات الوطنية؛ الرأي العام؛ الشخصية أو الاحتياجات السياسية لصانعي السياسة الرئيسيين. وتبقى المشكلة البحثية تكمن في معرفة أنواع الصلات الموجودة بين تصورات الدور الوطني وهذه المتغيرات في الدول المختلفة.¹

لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل تصورات الأدوار عن البيئة الخارجية، فهي ترتبط أو تندعم بما يسميه هولستي "توقعات الآخر للدور *alter's role prescriptions*" القادمة من البيئة الخارجية. هذه التوقعات تؤثر في تصورات الدور بالإضافة إلى أنها تسهم معها في تحديد مكانة الدولة المفضية بدورها إلى أداء الدور في السياسة الخارجية (القرارات والإجراءات). وتتخذ توقعات الدور هذه مصادر لها مشكلة من بنية النظام الدولي؛ القيم على مستوى النظام؛ المبادئ القانونية العامة التي تبدو ظاهرياً أنها تحظى بدعم عالمي (مثل وثيقة المساواة في السيادة بين الدول)؛ القواعد والتقاليد والتوقعات الخاصة بالدول على النحو المبين في مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية و"الرأي العام العالمي" والمعاهدات المتعددة الأطراف والثنائية؛ الإلتزامات أو "التفاهات *understandings*" الأقل رسمية أو الضمنية. ويختلف مدى أهمية التوقعات الخارجية للدور في تطوير تصورات الدور الوطني بشكل كبير من دولة إلى أخرى ومن موقف إلى آخر.² (أنظر الشكل رقم 1)

¹ Holsti, " National role conceptions in the study of foreign policy ", 246.

² Holsti, 246.

الشكل 1: نظرية الدور والسياسة الخارجية: تصورات وتوقعات الدور الوطني كمتغيرات مستقلة



المصدر: ترجمة الباحث من المرجع: Holisti, 26.

يختلف منظرو الدور اليوم فيما يتعلق بالمصادر والعوامل المؤثرة في الأدوار الوطنية. في حين يميل منظرو الدور الأمريكيين إلى التأكيد على السمات المادية أو المعرفية للفاعل باعتبارها "العوامل المحددة" واستقرار الأدوار كأسباب للفعل، يميل الدارسين الأوروبيين إلى توظيف فهم بنائي يستكشف اللغة والتفاعل الاجتماعي والبحث عن أي الأدوار توفر "أسباباً للفعل". ومع ذلك، لا يعتبر العديد من منظري الدور أنفسهم في أي من هذه المعسكرات، حيث أنهم يفضلون أرضية مشتركة بين الوضعية وما بعدها. بالرغم من ذلك، يبدو أن جميع منظري الدور يتفقون على أن الأدوار في العلاقات الدولية لا يمكن التفكير فيها أو التنظير بشأنها دون الإشارة إلى أدوار أخرى والاعتراف الأساسي من خلال المجتمع.¹

ضمن المنظور التفاعلي لنظرية الدور، يقدم كاميرون تيس Cameron G Thies (2013) تصوراً للتفاعل بين الدول فرادى وتوقعات الدور من خارج حدودها. يصف تيس هذا التفاعل بـ "التنشئة

¹ Harnisch, "Role Theory", 7.

الاجتماعية" (أو "عملية تحديد الدور") والتي هي "عملية مستمرة تستخدمها القوى العظمى لتغيير سلوك وهوية الدول الأقل مكانة في النظام الدولي".¹ يجادل تيس بأن جميع الدول تخضع لعملية التنشئة الاجتماعية، والتي تحدد إلى حد كبير نجاحها أو فشلها كأعضاء في النظام الدولي.² بالنسبة ل تيس، هنالك نوعين من الدول في النظام الدولي؛ "الأعضاء *Members*" وهي تلك الدول التي تم إرساء أدوارها في النظام؛ و"المبتدئون *Novices*" وهي دول جديدة تظهر في النظام. وفقاً ل تيس، غالباً ما تكون القوى العظمى، كأعضاء بارزين في النظام الدولي، هي المهمة على عملية التنشئة الاجتماعية. تعمل القوة العظمى المتغلغلة في إقليم معين على تنشئة الدول المبتدئة في ذلك الإقليم. إذا لم تكن هنالك قوة عظمى متغلغلة، فستتولى قوة إقليمية دور العضو في مواجهة الدول المبتدئة. قد تكون القوة الإقليمية نفسها مبتدئة في مواجهة قوة عظمى عضو في النظام الدولي. وبالتالي، قد يتعرض المبتدئون الآخرون لضغط التنشئة الاجتماعية من قوة عظمى وقوة إقليمية. قد يتدخل "الآخرون"، مثل "الدول النظيرة *peer states*" الإقليمية، في عملية التنشئة الاجتماعية. يعد عدم التناسق بين آراء الأعضاء والمبتدئين في الواقع أمراً مهماً لأن العضو يبني إلى حد كبير الواقع الذي يجب أن يعمل فيه المبتدئ. أثناء التنشئة الاجتماعية، يخضع المبتدئ للاستيعاب، مما يجعله أكثر تشابهاً مع الأعضاء. لكن المبتدئ أيضاً بدوره قد يمارس تأثيراً على الأعضاء، مما يستلزم تكييفاً من جانب الأعضاء أيضاً.³

تماشياً مع الفهم البنائي كذلك، يجادل أولريتش كروتز *Ulrich Krotz* (2002) بأن تصورات الدور الوطني هي وجهات النظر والتفاهات المشتركة على المستوى الداخلي فيما يتعلق بالدور المناسب والهدف الخاص بالدولة باعتبارها جماعة اجتماعية في الساحة الدولية. فهي نتاج التاريخ والذاكرة والتنشئة الاجتماعية. قد تكون متنازع عليها، ولكنها ثابتة في كثير من الأحيان. مشفرة عبر الإنتقاء الإمبريقي

¹ Cameron G. Thies, *The United States, Israel, and the Search for International Order: Socializing States* (New York: Routledge, 2013), 1.

² Thies, 1.

³ Cameron G. Thies, "International Socialization Processes vs. Israeli National Role Conceptions: Can Role Theory Integrate IR Theory and Foreign Policy Analysis?: International Socialization Processes vs. Israeli National Role Conceptions," *Foreign Policy Analysis* 8, no. 1 (2012): 28.

للعناصر المشتركة داخليا، والتي تشكل معاً الدور. وتصورات الدور الوطني هي متغيرات مستقلة، لديها التعابير الخاصة بها التي تعكسها وتعبّر عنها، هي عناصر من الدولة والهوية الوطنية.¹

وحسب أولريتش كروتز وجيمس سبرلينغ *James Sperling* (2011)، تتجسد تصورات الأدوار الوطنية، المتجذرة في "السرديات الكبرى الوطنية *national metanarratives*" والذكريات التاريخية المسيطرة اجتماعياً، في تشكيل المصالح الوطنية وصياغة السياسات الخارجية. ويصوغ تصور الدور الوطني للدولة، بوصفه متغيراً مستقلاً مهماً، الفهم الوطني للبيئة الخارجية بالإضافة إلى الصفات والمخظورات المعيارية التي تحكم سلوك السياسة الخارجية. إن تصورات الدور الوطني حسب كروتز وسبرلينغ تلخص "ما نريد وما نفعله كنتيجة لما نؤمن به، ما نريد أن نكون، وما يجب أن نكون".² بهذا المعنى، لا يمكن اختزال تصورات الأدوار الوطنية، المتشكلة تاريخياً والمتجذرة في كثير من الأحيان، في اهتمامات أو إيديولوجيات الجماعات المسيطرة، أو الأحزاب، أو الأفراد في السلطة أو السمات التنظيمية للدولة والمجتمع. فتصورات الأدوار الوطنية تنبثق من التجارب التاريخية الوطنية والذكريات ومن التفسير السائد لما تعنيه أو تتضمنه هذه التجارب المذكورة.³

تمتلك تصورات الدور مصادر متعددة، فالأدوار لا تتم حصرياً عن طريق التوزيع الدولي للقوة. وكما يشير مايكل بارنيت *Michael Barnett* (1993)، فإن "بقاء الدولة نادراً ما يكون على المحك، لكن مكانة الحكومة المحلية غالباً ما تكون كذلك، لذا من الممكن أن يكون للأدوار التي يتم توليدها محلياً قوة أكبر من الأدوار التي تملئها اعتبارات القوة".⁴ لأجل ذلك يتم تقاسم تصورات الدور الوطني بين النخب السياسية والإدارية الوطنية، عبر مجموعة متنوعة من الوحدات التنظيمية العامة في الدولة، ومنظومة السياسة الخارجية ذات الصلة، والتي تشمل المستشارين، الباحثين، المراقبين الأكاديميين والصحفيين. يتم توخي تصورات الدور الوطني جماعياً. من المحتمل أن يصبح تأثيرها على المصالح والسياسات أقوى كلما "أصبحت جزءاً من

¹ Ulrich Krotz, *National Role Conceptions and Foreign Policies: France and Germany Compared* (Minda de Gunzburg Center for European Studies, Harvard University, 2002), 6.

² Ulrich Krotz and James Sperling, "Discord and Collaboration in Franco-American Relations: What Can Role Theory Tell Us?," in *Role Theory in International Relations* (New York: Routledge, 2011), 214.

³ Krotz and Sperling, 214-15.

⁴ Michael Barnett, "Institutions, Roles, and Disorder: The Case of the Arab States System," *International Studies Quarterly* 37, no. 3 (1993): 278.

الثقافة السياسية للأمة"، حيث يتم تشاركتها بين المجموعات الاجتماعية وداخل المجتمع المدني. ومع ذلك، قد يكون توافق نخبوي قوي أكثر أهمية من اتفاق مجتمعي واسع ولكنه سطحي. في المقابل، ونظراً لأن المسافة أقصر بين تشكيل المصلحة الوطنية وصياغة السياسات وما يتم تشاركه بين النخب العامة، المستشارين، والمراقبين المحترفين القريبين من مراكز السلطة، فإن هذه المجموعات تستحق الأولوية عند إجراء الأبحاث وتشفير تصور دور وطني. وبالتالي، فإن معظم الأبحاث من هذا النوع، حتى لو كان موضوعها تصورات مختلفة من تصورات الدور الوطني، قد ركزت على "المسؤولين، صناع القرار الشرعيين" الذين يعملون كممثلين للدولة، "النخب السياسية"، أو على "صانعي السياسات على أعلى المستويات" ووجهات نظرهم حول "الأدوار التي ينبغي أن تلعبها دولهم في الشؤون الدولية".¹

ويرصد كروتز وسبرلينغ جملة من الخصائص المميزة لتصورات الدور الوطني تمثل في:²

- يمكن استخلاص جوهر تصورات الدور الوطني من خلال استخراج المكونات الرئيسية والمجموعة المميزة من التعابير السائدة التي تشكل معاً الدور في وقت ومكان معينين.
- وباعتبارها بنى تاريخية مرتكزة داخلياً، فإن تصورات الدور الوطني ليست ثابتة بدون تغيير ولا قابلة للثبات عبر الزمن. تظهر، تتطور، تتغير، وتصبح مهيمنة خلال فترة زمنية واحدة. ومع ذلك، فهي ليست "ظاهرة *epiphenomenal*"، ولا تمارس تأثيراً عابراً على السياسة أو التفضيلات.
- تصورات الدور الوطني هي منتجات تداثانية *intersubjective* يشترك في إنتاجها التاريخ، الذاكرة والتنشئة الاجتماعية. على المستوى التاريخي الإمبريقي، سيستلزم البحث المنهجي في أصول تصورات الدور الوطني تتبع تفصيلي لجذور وظهور مختلف تصورات الدور الوطني وعناصره. فالدول لديها نقاط مرجعية تاريخية *historical reference points* مختلفة في التفكير بشأن أنفسها وأدوارها في السياسة الخارجية.
- تصورات الدور الوطني هي متغيرات إسمية مشفرة إمبريقياً. وهي عبارة عن تسميات مختصرة تغطي عدداً من العناصر المشتركة محلياً والمصطلحات المميزة للدور والهدف. هذه العناصر الأساسية والمفاهيم التي تعكس الأدوار وتعتبر عنها هي إختزال للبيانات الإمبريقية.

¹ Krotz, *National Role Conceptions and Foreign Policies*, 6-7.

² Krotz and Sperling, "Discord and Collaboration in Franco-American Relations", 214-215.

ومثلها يؤكد كروتز، فإن تصورات الدور الوطني تؤثر بشكل واضح على المصالح والسياسات، فغالبا ما ينظر إلى المصالح والسياسات المستمدة من تصورات الدور الوطني على أنها عادية، صحيحة، ومقبولة بشكل حدسي داخل البلد المعني. من وجهة نظر أخرى لتصور الدور الوطني، قد تكون المصالح والسياسات المختلفة إلى حد بعيد عادية، صحيحة، ومعقولة. فمثلا، بالنسبة لألمانيا، كان التخلي عن الأسلحة النووية أمراً عادياً وصحيحاً، أما بالنسبة لفرنسا، فإن امتلاك سلطة وطنية مستقلة لاستغلال القوة النووية والسيطرة عليها هو المقبول والصحيح.¹

يتمد تأثير تصورات الدور على المصالح والسياسات على طول ثلاثة أبعاد:²

- 1- أنها تفرض، تمنع، وتخفف الأفضليات المتعلقة بعملية وأسلوب صنع القرار. فتصورات الدور الوطني تملك تأثيراً توجيهياً عبر تحفيز الإرادات، الأهداف والإجراءات. مع ذلك، إذا تم وضع هذه التصورات خارج الاعتبار الواقعي، فإن ذلك يجعل المصالح والخيارات السياسية غير معقولة على نحو مستحيل. وكرد فعل على ذلك، يتم استبعاد هذه التصورات بشكل قطعي على اعتبار أنها خاطئة أو غير مقبولة.
- 2- غالباً ما تكون تصورات الدور الوطني أدوات فعالة للتنبؤ بما لا تريده الفواعل ولا تفعله ولن تعتبره اختيارياً أو قابلاً للتطبيق. انها تمنع بقدر ما تفرض.
- 3- وأخيراً، تدفع تصورات الدور الوطني نحو أسلوب عملي معين لصنع السياسة الخارجية. وهذا يشمل النطاق الإجرائي الكامل لتحديد المواقف وصياغة السياسات، سواء داخل الحكومة الوطنية أو مع حكومات الدول الأخرى.

ثانياً: محددات الزعامة الإقليمية من منظور نظرية التوقع

تمثل نظرية التوقع خط تفكير معاصر يشدد على العنصر النشط في التفاعل الاجتماعي. ويعد أحد المظاهر الرئيسية لنظرية التوقع هو ادعاؤها بأنها بديل ديناميكي لمفهوم الدور الأكثر سكوناً. فهذه النظرية نشأت كنقد موجه ضد نظرية الدور، بحجة أن هذه الأخيرة بنيت على مقارنة ثابتة لفهم التفاعل

¹ Krotz, *National Role Conceptions and Foreign Policies*, 10.

² Krotz, 10.

الاجتماعي والسلوك البشري، وأنها حاولت تحليل التفاعل بواسطة ما أسماه روم هاري *Rom Harré* تجسيد اللحظة *freezing the moment*.¹

بالنسبة لأنصار نظرية التوقع *Positioning Theory*، فالأدوار ثابتة نسبياً، وغالباً ما تكون محددة رسمياً وطويلة الأمد. وفقاً لـ هاري وفان لانجنهوف (1999)، تم تطوير هذا الادعاء أكثر من خلال الإشارة إلى مفهوم وليم إرنست جونسون *William Ernest Johnson* القابل للتحديد *determinable* والمحدد *determinants*. الأدوار هي المحددات والمواقع هي القابلة للتحديد. وهذا يعني أن "الدور" بالنسبة لـ "الموقع"، كـ "اللون" بالنسبة لـ "الأحمر"، فتبني دور أو التنازل عنه يحدد فقط مجموعة من المواقع، المواقع المتوافقة مع الدور. وعلاوة على ذلك، ترتبط المواقع بـ "المحادثات التفاعلية *conversational interactions*" الجارية. وهي تقوم على فكرة أنه خلال المحادثات التفاعلية، يستخدم الناس الروايات أو "القصص *storylines*" لجعل كلماتهم وأفعالهم ذات مغزى لأنفسهم وللآخرين.²

واستناداً إلى ما تقدم، فإن الأدوار والمواقع متشابهة في كثير من النواحي، ولكنها تختلف أيضاً فيما يتعلق بكيفية إنشائها وشغلها. أحد الاختلافات الرئيسية هو فهم مقاربتى الدور والتوقع للبنية. وكما هو الحال في طريقة التفكير البنوي لـ فرديناند دي سوسور *Ferdinand De Saussure*، تستخدم المقاربة القائمة على الدور علاقة ذات اتجاه واحد بين البنية ولعب الدور؛ تتكون الأدوار من خلال بنية، ولكن البنية لا تتأثر بلعب هذه الأدوار. وبالمقارنة، فإن طريقة التفكير ما بعد البنوية التي تستخدمها نظرية التوقع تأخذ في الاعتبار العلاقة بين التوقع والقصص البنوية على أنها تشكل بعضها بعضاً. وفي حين أن الأدوار تعطى بالبنية، فإن المواقع تنشأ وتشغل ويحتفظ بها وتترك عن طريق التفاعل الاجتماعي. وبالمثل، يتم توفير القواعد، القيم، الحقوق والواجبات بنويًا ضمن نظرية الأدوار، في حين أنها قابلة للتفاوض في إطار نظرية التوقع. وهناك فرق هام آخر هو القوة المرتبطة بالمواقع الاجتماعية. وتعتمد

¹ Henriksen, "Liquidating roles and crystallising positions", 44.

* يعد مثال اللون من أبسط الأمثلة عن العلاقة بين المحدد والقابل للتحديد (وهي التحديد *determination*). وفقاً لجونسون اللون هو قابل للتحديد يملك محددات هي الأحمر، الأزرق وغيرها... أنظر: Jessica Wilson, "Determinables and Determinates," Stanford Encyclopedia of Philosophy, February 7, 2017, <https://stanford.io/3eaRUSa>.

² Luk Van Langenhove, "Positioning Theory as a Framework for Analyzing Idiographic Studies," in *Methods of Psychological Intervention*, ed. Gordon Sammut et al. (Information Age Publishing Inc, 2016), 66.

المواقع المتفاوض عليها على القوة التي تحققت من خلال التفاوض والموقع الذي تحقق بالفعل. والأدوار، من ناحية أخرى، تستند إلى قضايا بنوية، ومن ثم يمكن أن تستفيد من قوة هذه المسائل. وفي حين أن المقاربتين تناولان وجهات النظر التي يستخدمها المشاركون في التفاعل الاجتماعي، فإن اختلافاتهما تساهم في تحليل التفاعل الاجتماعي من خلال تقديم وجهة نظر بشأن جوانب مختلفة من التفاعل.¹

في حقل العلاقات الدولية، على الرغم من أن الدور يبدو أنه يعني "بنية اجتماعية"، إلا أن منظرو الدور، كما يؤكد على ذلك وندت، ومنذ مقال هولستي، يميلون إلى افتراض أن البنية الاجتماعية للسياسة الدولية "غير محددة، مرنة أو ضعيفة للغاية" فيما تعلق بتوليد توقعات دور كبيرة، وبالتالي فإن أدوار السياسة الخارجية للدول تتعلق بتصورات صناعات السياسات في الدولة، بدلاً من علاقاتهم مع الآخرين،² هذه العلاقات هي التي ركز عليها منظرو التوقع لما وضعوا نظريتهم.

إن الاختلاف بين الدور والتوقع يؤدي إلى التباين في الرؤى حول الزعامة الإقليمية، وبالتالي الاختلاف في المحددات التي تكمن وراء بناء الزعامة الإقليمية.

1- حول نظرية التوقع

تعد نظرية التوقع، من النظريات الجديدة في تحليل العلاقات الدولية، فهي نظرية طورت في حقل علم النفس الخطابي *Discursive Psychology* من طرف علماء نفسانيين في مقدمتهم روم هاري *Rom Harré*، لوك فان لانجنهوف *Luk Van Langenhove* وفتالي مقدم *Fathali Moghaddam*. وقد استعملت أدوات هذه النظرية لتحليل بعض الظواهر في العديد من الحقول المعرفية، علم الاجتماع، علم الإدارة، السياسة العامة. وكان من أهم التطورات الأخيرة هو تطبيق نظرية التوقع على مجالات تحليل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بداية من سنة 2003 مع دراسة لنيكي سلوكوم *Nikki Slocum* *Bradley* ولوك فان لانجنهوف *Luk Van Langenhove* بعنوان "معنى التكامل الإقليمي: إدخال نظرية التوقع في دراسات التكامل الإقليمي *The Meaning of Regional Integration: Introducing* *Positioning Theory in Regional Integration Studies*"³.

¹ Henriksen, "Liquidating roles and crystallising positions", 48.

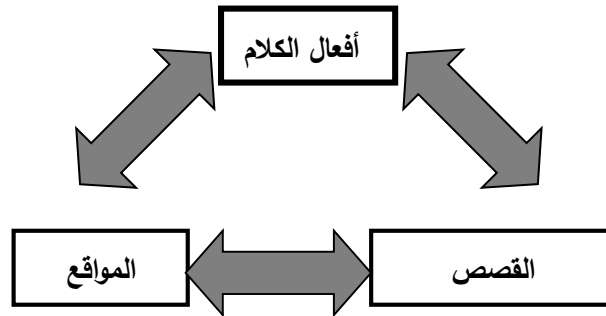
² Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), 227.

³ Van Langenhove, "Positioning Theory as a Framework for Analyzing Idiographic Studies", 56.

تستند نظرية التوقع إلى فكرة أن التوقع *Positioning* هو جزء لا يتجزأ من العمليات التي تمكن الناس من بناء تصورات عن أنفسهم في التفاعل مع الآخرين. إذ يتم التعامل مع الناس بوصفهم منتجات من الخطابات ومنتجين لها في سياقات محددة بعينها. وعلى إثر ذلك، يمكن تصور التوقع من خلال مثلث تبادلي التأثير، أحد أطرافه هي الروايات أو "القصص" التي يستعملها الناس خلال المحادثات التفاعلية لجعل كلماتهم وأفعالهم ذات مغزى لأنفسهم وللآخرين، إذ يمكن أن ينظر إليها، مجازاً، على أنها تقديم أنفسهم والآخرين كمثلين في دراما، مع "مواقع" *positions* مختلفة مخصصة للاعبين. أما الطرف الثاني فيمثل "المواقع" والتي تشير إلى "المجموعات الآنية للحقوق والواجبات في الكلام والتصرف بطريقة معينة"، فهي تحدد من الذي يمكنه توظيف صيغة معينة من الخطاب، إذ أن التوقع بطريقة معينة يحمل التزامات أو توقعات حول كيفية التصرف، وقد تحمل المواقع أيضاً حقوقاً، مثل الحق في التدخل أو الكلام. وأما في الطرف الثالث فتوجد "أفعال الكلام" *speech-acts* وهي الأفعال التي ينجزها الفاعل عن طريق الكلام، ولها معانٍ مختلفة تفهم من السياق، وهي التي تعطي المشاركين معنى عبر قصة وتوقع أولئك المشاركين.¹

(أنظر الشكل 2)

الشكل 2: مثلث التوقع *Positioning Triangle*



المصدر: ترجمة الباحث بالإعتماد على المرجع:

Luk Van Langenhove, Marieke Zwartjes, and Georgios Papanagnou, "Conceptualising Regional Leadership: The Positioning Theory Angle," in *Global and Regional Leadership of BRICS Countries* (Cham. Switzerland: Springer, 2016), 19.

لقد وضعت نظرية التوقع في الأساس لتطبيقها بشكل رئيسي على العلاقات الشخصية، ولكن الآن تستخدم أيضاً لفهم العلاقات بين المجموعات وكذلك التفاعلات بين الدول القومية. ويمكن أن يشير هذا،

¹ Van Langenhove, Zwartjes, and Papanagnou, "Conceptualising Regional Leadership," 2016, 18.

على سبيل المثال، إلى الإنشاءات الخطابية التي تعطي من خلالها أفعال الحرب معنى في إطار الحقوق والواجبات من قبل وسائل الإعلام العامة (التلفزيون والإذاعة، المقالات الصحفية، وما إلى ذلك). وقد استخدمت سلوكم - برادلي، على سبيل المثال، موقعا مشتركا بين المجموعات لتحليل الإنتاج الخطابي للإبادة الجماعية في رواندا في عام 1994. إذ يتضح في دراستها أنه في خطاب إذاعة *RTL*، تم وضع التوتسي على أنهم "الشر" والهوتو على أنهم "الخير". وكانت القصة بعد ذلك أن الرب بجانب الهوتو ويريد أن يموت التوتسي. وهكذا تم نشر هذا الخطاب لإضفاء الشرعية على الإبادة الجماعية ووضع الطرفين في اقتتال جماعي.¹

من هذا المنطلق، يتضح أن نظرية التوقع يمكن استخدامها لتحليل مفاهيم مثل الزعامة الإقليمية كذلك. ويمكن القيام بذلك من خلال النظر إلى مختلف الفواعل في الدولة التي تتفاعل مع بعضها البعض وتطور القصة التي تتخذ فيها مواقع مختلفة. يمكن لمجتمع من الفاعلين الدوليين ومن غير الدول أن يضع دولة معينة كزعيم إقليمي، ويمكن للدولة أيضا أن تحاول وضع نفسها كزعيم إقليمي.²

2- الزعامة الإقليمية من منظور نظرية التوقع

ينظر علماء النفس إلى الزعامة *Leadership* على أنها سمة نفسية تطبق على البشر، ولكن بطريقة مجازية يمكن أن تستخدم أيضا لتصنيف الفواعل من غير البشر مثل الدول أو المنظمات الإقليمية. يعد مفهوم الزعامة الإقليمية جديدا نسبيا في حقل العلاقات الدولية، مقارنة بمفاهيم مثل القوى الإقليمية، القوى المتوسطة، والكبرى المستخدمة في الحقل. ويشير مفهوم الزعامة الإقليمية إلى خصائص دولة أو فاعل من غير الدولة (مثل الاتحاد الأوروبي، فلاندرز، كاتلونيا، الخ) التي تسمح لها بأن تكون "رائدة" في إقليمها.

بالنسبة لأنصار نظرية التوقع، تعرف الزعامة الإقليمية عموما كمفهوم يستخدم لوصف قدرة الفاعل على التأثير على جوانب معينة من العلاقات الدولية، وفي بعض الأحيان الأداء الداخلي، لأحد الفاعلين في جواره الإقليمي. واعتمادا على الفاعلين المعنيين (الزعماء)، يمكن للمرء أن يميز بين: الزعامة الإقليمية لدولة

¹ Van Langenhove, Zwartjes, and Papanagnou, 19.

² Van Langenhove, Zwartjes, and Papanagnou, 20.

على دولة أو دول أخرى (وهو موضوع الدراسة)؛ الزعامة الإقليمية لدولة على منظمة إقليمية؛ الزعامة الإقليمية لمنظمة إقليمية على دولة أو دول؛ الزعامة الإقليمية لمنظمة إقليمية على منظمة إقليمية أخرى.¹

ومن الناحية النظرية، يمكن للعديد من الفاعلين على مختلف المستويات أن يمارسوا زعامة إقليمية فعالة تتراوح بين الأفراد والمؤسسات الدولية. ومع ذلك، من الناحية العملية، تقام أدوار الزعامة الإقليمية إلى حد ما حصرا من قبل دول بعينها ومجموعة محدودة من المنظمات الإقليمية. والدول التي تصنف عادة كقوى إقليمية هي البرازيل، الهند، الصين وجنوب أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، يضيف بعض المحللين دولا مثل المكسيك، نيجيريا، مصر، إيران، إندونيسيا...²

عند معالجة مفهوم الزعامة، يخالف أنصار نظرية التوقع الواقعيين الجدد الذين افترضوا أن الدولة هي الفاعل الحقيقي الوحيد والوحدوي في النظام الدولي القادر على أداء وظائف قيادية، ويتبنون بالمقابل الطرح البنائي، إذ يرى أحد أهم من جلبوا النظرية إلى حقل العلاقات الدولية **فان لانجنهوف** أن المقاربات البنائية توفر بديلا أقوى في دراسة الزعامة الإقليمية. ومن هنا يركز أنصار التوقع على ثلاثة أبعاد ضرورية لدراسة الزعامة.³

يتعلق البعد الأول لدراسة الزعامة بتعددية الفاعل، إذ يتبنى أنصار التوقع طرح **ألكسندر وندت** *Alexander Wendt* بخصوص أن الدول ينبغي أن تعتبر كيانات متعددة الفواعل، وبالتالي يجب أن ينظر إليها على أنها تتكون من أنواع متعددة من القوى، وهكذا، يتم فهم الدول الرائدة في الإقليم باعتبارها تتألف من مجموعة واسعة من الفواعل والمصالح التي ينبغي للمرء أن يأخذها في الاعتبار عند تحليل ممارسة الزعامة.⁴ وبما أن الدول الرائدة في الإقليم تتكون من فواعل متعددة، فإن هناك مجموعة واسعة من آليات الحكم الداخلي القائمة على قواعد ومعايير محددة ذات صلة (الدفاع، السياسة الاقتصادية، المساعدات الدولية، الدبلوماسية الثقافية، سياسات الطاقة، وما إلى ذلك). وهذا يترجم إلى أنماط مختلفة من التفاعل

¹ Van Langenhove, Zwartjes, and Papanagnou, 13-14.

² Van Langenhove, Zwartjes, and Papanagnou., 14.

³ Van Langenhove, Zwartjes, and Papanagnou., 15.

⁴ Van Langenhove, Zwartjes, and Papanagnou., 15.

الفصل الأول/ الزعامة الإقليمية: الأطر المفاهيمية والنظرية

مع المنظمات والأطر الإقليمية. على سبيل المثال، اعتمادا على مختلف الفواعل المؤسسية المعنية، تتفاعل فرنسا والمملكة المتحدة بشكل مختلف مع الاتحاد الأوروبي ولكن يمكن اعتبارهما زعيمين إقليميين.¹

بالإضافة إلى تعدد الفواعل وأثرها على ممارسة الزعامة، يعد مجال القضية التي يتم فيها تنفيذ الزعامة بعدا ثانيا ذو أهمية. ففي الواقع، يمكن أن تختلف زعامة الفاعل في مختلف مجالات القضايا؛ على سبيل المثال، يمكن لليابان أن تعكس مستويات أعلى من الزعامة الإقليمية فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية مقارنة بالمسائل العسكرية. وبالمثل، تمارس البرازيل الزعامة الاقتصادية داخل السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، في حين يمكن أن يقال نفس الشيء عن جنوب إفريقيا فيما يتعلق بجيرانها المباشرين. وعلاوة على ذلك، فإن الزعامة الأخلاقية لجنوب إفريقيا بعد الفصل العنصري من حيث مكافحة العنصرية والمساواة المدنية مقبولة إلى حد كبير. ويتيح هذا التباين إمكانية قيام دول مختلفة في المنطقة بأدوار ريادية إقليمية متعددة. ويمكن أن توجد بجانب بعضها البعض تبعاً للمسألة المطروحة مثل الأمن، حقوق الإنسان، الطاقة، البيئة، المالية والتجارة.² بالإضافة إلى البعدين السابقين هنالك بعد ثالث يتعلق بدور المكان في تحديد الزعامة، فلكل إقليم خصوصياته.

قياسا على ما سبق، يعتقد أنصار التوقع أنه من المستحيل تقريبا أن تكون الدولة زعيم إقليمي "محض" في كل مجال من مجالات القضايا. وحتى لو كان ذلك ممكنا، ستكون هناك تحديات أخرى تعقد الزعامة الإقليمية كالمناطق المتداخلة مثلا (هل الجزائر دولة مغربية، ساحلية، متوسطة، أم شرق أوسطية؟).³

3- محددات الزعامة الإقليمية: الإستعداد، القدرات والقبول

ينظر أنصار نظرية التوقع للزعامة الإقليمية للفاعلين في مجال قضية معينة، بأنها وظيفة من ثلاثة محددات: الاستعداد *willingness* للعمل كزعيم إقليمي؛ القدرة *capacity* على تعبئة الموارد الداخلية وقبول *acceptance* إجراءات الزعيم داخل الإقليم وخارجه.

¹ Van Langenhove, Zwartjes, and Papanagnou., 15.

(2)Van Langenhove, Zwartjes, and Papanagnou, 15.

(3)Van Langenhove, Zwartjes, and Papanagnou, 16.

إن الإرادة السياسية لاتخاذ موقع ريادي في إقليم معين تستند أساسا إلى مصالح الفاعل، أي الدولة أو المنظمة الإقليمية، التي تدعي الزعامة. في حقل العلاقات الدولية، هناك مقاربتان رئيسيتان لفهم المصالح: المنظور الواقعي الكلاسيكي الجديد والمنظور البنائي للعلاقات الدولية. حسب المدرسة الواقعية الكلاسيكية، فإن الدول فواعل عقلانية وحدوية تسعى إلى تحقيق مصالحها الوطنية، أي الأمن القومي والبقاء. يشكل هذا الأساس المنطقي القاعدة التي تقوم عليها استراتيجيات القوة التي تتبعها القوى الإقليمية ومن خارج الإقليم. من ناحية أخرى، هناك الفهم البنائي للسياسة الدولية الذي يتجلى في اقتباس وندت *Wendt* (1992) "الفوضى هي ما تصنعه الدول *Anarchy is what States make of it*". ويجادل هذا الإقتراب، بأن مصالح الوكلاء تشكل أساسا من المعايير والقيم. وهنا يتبنى أنصار التوقع المنظور الثاني البنائي لأنه يقر بدور التصورات المشتركة في تشكيل المناصب الريادية ويقدم قيمة مضافة في تحليل أفكار السياسة الخارجية. وفقا للأديبات البنائية في العلاقات الدولية، عادة ما تعامل المعايير على أنها شيء توجمي للفعل في المجتمع الدولي. وتكون المعايير من القيم؛ ومن الأمثلة على القيم الغربية، التي غالبا ما يعود تاريخها إلى عصر التنوير، نجد الديمقراطية وحقوق الإنسان.¹

وفي نفس اتجاه البنائية، تركز نظرية التوقع بشدة على طبيعة نشأة المصالح وتحتاج بأنها تشكلت أساسا من خلال القواعد والقيم. وبالتالي، فنظرية التوقع تؤكد فكرة وندت حول دور التصورات المتبادلة في تشكيل مواقع ريادية. ومن ثم فإن استعداد الدولة لتولي منصب زعيم إقليمي يمكن ملاحظته في الخطابات السياسية والإجراءات الدبلوماسية. من الأمثلة النموذجية حول ذلك موقف ألمانيا وفرنسا في أوروبا. من ناحية، هناك القصة الكلاسيكية للمحرك الفرنسي الألماني للتكامل الأوروبي، أي القوتان الاقتصاديتان الكبيرتان اللتان كانتا لسنوات مقسمتان بسبب الحرب، واللذان تحملتا مسؤولية التحرك المشترك نحو المزيد من السلام والوحدة الأوروبية وبالتالي السعي نحو عملية إندماج أوروبي. هذه القصة تضع كلا البلدين كزعميين إقليميين. من ناحية أخرى، هناك مؤشرات كثيرة على أن الدولتين تنصرفان فعلا كذلك كما يتضح من اجتماعات ما قبل القمة التي يعقدها الزعماء الفرنسيون والألمان. وفي كثير من الأحيان، يكون

¹ Marieke Zwartjes et al., "Determinants of Regional Leadership: Is the European Union a Leading Regional Actor in Peace and Security?," *Southeast European and Black Sea Studies* 12, no. 3 (2012): 396.

على هذا المستوى اتخاذ القرارات. وبقبول طريقة العمل هذه، تساهم الدول الأعضاء الأخرى في وضع فرنسا وألمانيا كزعمين إقليميين.¹

ب- القدرة *Capacity*

إن مكانة الزعيم الإقليمي ليست فقط مسألة طموحات واستعداد. إن القدرات والمقدرات ذات أهمية كبيرة. وفي حقل العلاقات الدولية، يترجم ذلك إلى قدرة الدولة على فرض زعامتها. أو، مثلما عبر عنه جون سيرل *John Searle*، بجزائها لوظائف مكانة *status functions* معترف بها. ويمنح الأتباع مكانة للزعيم ويوافقون على تفعيل تلك المكانة. فالأموال، على سبيل المثال، تؤدي وظيفتها ليس بسبب بنيتها المادية، بل لأننا نعتزف بأن لها مكانة معينة، أي أننا نعتبرها أموالاً. وبالتالي، فإنه يمكن أن تؤدي وظيفتها لأنه تم قبول مكانتها. ومن الناحية العملية، لا يمكن قبول وظائف المكانة من قبل فاعلين آخرين إلا إذا كانت تنطوي على صياغة الأشياء ذات الخصائص المادية مع القواعد والأفكار في أفعال الكلام. وبالتالي، يمكن تصنيف الدول وفقاً لأدائها في وظائف مكانة محددة.²

وقد شملت معايير تصنيف الزعماء تقليدياً، الاقتصاد القياسي (تقرير التنمية البشرية؛ تقرير التنافسية العالمية، المنتدى الاقتصادي العالمي)، الجيش (الموازنة العسكرية)، مؤشرات أمن الطاقة (غرفة التجارة الأمريكية) المؤشرات الجغرافية (بيانات البنك الدولي والإحصاءات) والمؤشرات الديموغرافية³. ومع ذلك، تركز نظرية التوقع على أفعال التوقع وتشير أيضاً إلى الطابع الخطابي لعلاقات القوة، حيث أنه وفقاً للنظرية، فإن القوة لا تتعلق فقط بالموقع بل أيضاً بالقصص الحالية. وحقيقة الأمر هي أن رأس المال السياسي والرؤية المهيمنة التي يروج لها بلد ما يمكن أن تؤثر في القدرة على توظيف مختلف وظائف المكانة في محاولات الزعامة الإقليمية (قبل وما بعد الفصل العنصري في جنوب إفريقيا هو مثال واضح على ذلك).⁴ ومنه، بالمجمل، تتوقف القدرة على الزعامة على القوة الصلبة والناعمة بنفس القدر، فهي بالتالي قدرة

¹ Van Langenhove, Zwartjes, and Papanagnou, "Conceptualising regional leadership", 21.

(2) Van Langenhove, Zwartjes, and Papanagnou, 22.

³ Zwartjes et al., "Determinants of regional leadership", 398.

(4) Zwartjes et al., 22.

الفاعِل على ممارسة الزعامة الإقليمية من خلال استخدام الموارد المادية *material* والفكرية *ideational* على حد سواء، وذلك عامل أساسي في الزعامة الإقليمية.¹

ج- القبول *Acceptance*

من وجهة نظر نظرية التوقع، التوقع كزعيم إقليمي ليس أمراً مطلقاً. فهو يتعلق دائماً بقصص المواقع التي اتخذها الفاعلون الآخرون.² فالزعامة هي علاقة بين زعيم وأولئك الذين يتبعون الزعيم على حد تعبير ديستراي. هذه العلاقة لا يمكن فهمها من خلال التركيز على دور الزعيم وحده أو إمعان النظر فقط في وجهة نظره. بالنسبة لـ أندرو فينتون كوبر *Andrew Fenton Cooper* وريتشارد هيجوت *Richard A. Higgott* وكيم ريتشارد نوسال *Kim Richard Nossal* "الزعامة والإتباع ينطويان على تبادل اجتماعي بين الزعماء والأتباع يقدمان فيه المنافع ويحصلان عليها. يستفيد الأتباع من خلال وجود زعيم ينظم ويحقق الأهداف والغايات التي يرغبون في تحقيقها. ومن جانبهم، يستفيد الزعماء من وجود أتباع يمنحونهم المكانة، الهيبة، وفي بعض الأحيان فائدة مادية".³ لذلك، بالنظر لأهمية الأتباع في تحديد الزعامة تضيف نظرية التوقع، بجانب الإستعداد والقدرة، محددات رئيسية ثالثاً للزعامة الإقليمية يتمثل في علاقة الزعيم-الأتباع، وبشكل أكثر تحديداً، القبول أو الاعتراف بالزعيم الإقليمي من قبل الفاعلين الآخرين. وعلى الرغم من أن الزعامة الإقليمية تشير في المقام الأول إلى مراكز السلطة في الترتيبات الإقليمية، يمكن للفاعلين من خارج الإقليم (لاسيما القوى العظمى) أيضاً أن يلعبوا دوراً في دفع أو منع زعامة دولة في إقليم آخر.⁴

يطرح أنصار التوقع السؤال: كيف يمكن لدولة تدعي الزعامة الإقليمية أن تحفز الفاعلين الآخرين على إتباعها، وبالتالي فرض زعامتها؟. وفقاً لـ ماريك زوارجس *Marieke Zwartjes* هنالك ثلاثة دوافع:

(1) Zwartjes et al, 398.

² Van Langenhove, Zwartjes, et Papanagnou, " Conceptualising regional leadership ", 23.

³ Andrew Fenton Cooper, Richard A. Higgott, and Kim Richard Nossal, "Bound to Follow? Leadership and Followership in the Gulf Conflict," *Political Science Quarterly* 106, no. 3 (1991): 398.

⁴ Zwartjes et al., " Determinants of regional leadership ", 400.

1- ينطوي "الإلتباع الحقيقي *true followership*" (كما يسميه كوبر، هيجوت ونوسال) على أتباع تتشابه مصالحهم الخاصة مع تلك المتعلقة بالزعماء الذين أتمنواهم ووضعوا فيهم الثقة.¹ ولذلك، من المهم كزعيم، توظيف الخطابات التي تركز على المصالح المشتركة والتي بحاجة إلى مواقف الأتباع لأجل تعزيزها. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك الطريقة التي وضعت من خلالها النخب الألمانية والفرنسية اليورو باعتباره العنصر الأقوى في هوية أوروبية مشتركة يكون لجميع أعضاء منطقة اليورو مصلحة في الحفاظ عليه (مثل اليونان، إسبانيا، البرتغال، إيطاليا وغيرها). وقد استخدم هذا التوقع الخطابى لإقناع كل من الجمهور المحلي وأوروبا الجنوبية بضرورة إجراء إصلاحات قاسية معينة.²

2- من المرجح أن يؤدي تعزيز المعايير والقيم التي تشمل الخصائص الأيديولوجية للأتباع المحتملين إلى تعزيز القبول أيضا. كما قد يساهم استخدام الموارد المادية أيضا في الزعامة الإقليمية لدولة أو منظمة إقليمية. فعلى سبيل المثال، تقدم البرازيل حوافز مادية مثل الاستثمارات في السلع العامة أو أمن الطاقة الإقليمي والبنية التحتية لإغراء دول أخرى في الإقليم.

3- يساهم بناء مؤسسات شاملة وديمقراطية تدمج القوى الثانوية أو الدول الأعضاء في الاعتراف بالدولة الرائدة.³

من جهتهما يجادل كل من إيكينبري وكوبشان بأن أن القبول (أو الإذعان *Acquiescence*) ليس مرده دائما القوة المادية (الإكراه) بل قد يكون نتيجة للتنشئة الإجتماعية *Socialization* للقادة في الدول الثانوية. وهي طريقة تعمل على مستوى المعتقدات الجوهرية بدلا من المكاسب المادية. فالنخبة في الدول الثانوية تقبل وتستلهم المعايير التي يحددها الزعيم وتقبل مزاعمه المعيارية حول طبيعة النظام الدولي (أو النظام الإقليمي الفرعي)، وبالتالي تتبع سياسات تتماشى مع رؤية الزعيم التي تقبلها وكأنها رؤيتها الخاصة بها. إن ممارسة القوة، بمعنى الآلية التي يتحقق بها القبول، تنطوي على عرض المهيمن (أو الزعيم) لمجموعة من المعايير واحتضانها من

(1)Zwartjes et al., 401.

² Van Langenhove, Zwartjes, and Papanagnou, " Conceptualising regional leadership ", 2016, 23.

(3)Zwartjes et al., " Determinants of regional leadership ", 401.

قبل القادة في الدول الأخرى. فالإتباع الحقيقي (القبول) بهذا المعنى يحدث بنقل المعايير وإعادة تشكيل توجهات القيم وليس بمجرد التلاعب بالخوافز المادية.¹

أما كلاين وآخرون فيعتبرون أن القبول (أو منح المكانة *Status Attribution* كما يسمونه) يعزى من الفاعلين من داخل الإقليم ومن خارجه ومن الدولة نفسها. إذ يشير منح المكانة من داخل الإقليم إلى الاعتراف بالدولة كقوة إقليمية (زعيم) وقبول أن هذه الدولة ستسعى إلى إقامة حكم ونظام داخل الإقليم. أما منح المكانة العالمي، أو الاعتراف من المجتمع العالمي، فهو يعزز شرعية زعامة الدولة ويسمح لها بتمثيل القضايا الإقليمية على المستوى العالمي. في حين يشير المنح الذاتي للمكانة إلى الدافع والاهتمام ونية الدولة منح نفسها دور القوة الإقليمية (أو الزعيم الإقليمي).² ويمكن قياس القبول الإقليمي والعالمي وفق كلاين وآخرون من خلال زيارات الدولة والاتصالات الدبلوماسية (بمعنى وجود سفارات).³

من جهة أخرى، يناقش دانيال فليمز وثورستين فويكسوفسكي *Thorsten Wojczewski* مسألة قبول الفاعلين الإقليميين لزعامة دولة ما من خلال عرض الخيارات المتاحة أمام القوى الثانوية في الإقليم لما تدعي إحدى الدول الزعامة الإقليمية، حيث يجادل فليمز وفويسكوفسكي بأن القوى الثانوية تملك خيارات محدودة في السياسة الخارجية بالنظر إلى التفوق الكبير في القوة لصالح القوى الإقليمية (الزعماء)، إذ تنحصر الخيارات في استراتيجيتين اثنتين هما الموازنة *balancing* والمسيرة *bandwagoning*. حيث في حالات التنافس على الزعامة التي تتسم بالصراع، يمكننا أن نتوقع من القوى الثانوية اتباع استراتيجيات لتحقيق الموازنة، في حين يبدو أن المرجح في حالات التنافس على الزعامة التي تتسم بأنماط العلاقات الإقليمية التعاونية هو المسيرة.⁴ من هذا المنطلق، على عكس "الموازنة"، تعبر الدول الأضعف

¹ G. John Ikenberry and Charles A. Kupchan, "Socialization and Hegemonic Power," *International Organization* 44, no. 3 (1990): 283.

² Cline et al., "Identifying regional powers and their status", 145.

³ Cline et al, 145.

⁴ Daniel Flemer and Thorsten Wojczewski, "Contested Leadership in International Relations: Power Politics in South America, South Asia and Sub-Saharan Africa," *GIGA Working Papers*, no. 121 (2010): 9.

من خلال "المسايرة" عن قبولها زعامة الدولة التي تدعي الزعامة، وخاصة إذا كان هنالك تبادل للمنافع ما بين الطرفين*.

في إطار رصد طبيعة رد الفعل الدولي على إدعاء دولة ما للزعامة، ظهر في السنوات الأخيرة مفهوم التحوط الاستراتيجي *Strategic Hedging* ليعبر عن استراتيجية تقع بين التوازن والمسايرة. على هذا الأساس، يشمل التحوط الاستراتيجي سياسات أكثر فاعلية تؤدي إلى تحسين قدرات دول التحوط لتحقيق التوازن على مدى معين مع الدولة الرائدة، إلى جانب تجنب المواجهة المباشرة مع هذه الأخيرة.¹ بمعنى آخر، يسمح التحوط للدول الصغرى بالحفاظ على الروابط الهامة مع الدولة مدعية الزعامة فيما قد يبدو قبولاً بزعامتها، وفي الوقت نفسه، تعظيم القوة داخليا وتشكيل التحالفات خارجيا لموازنة هذه الدولة.** في هذا السياق، طور كل من دارين ليم *Darren J. Lim* وذاك كوبر *Zack Cooper* مفهوماً للتحوط لدى القوى الصغرى*** يتناسب مع الأقاليم التي فيها منافسة على الزعامة بين قوتين، حيث عرف الباحثان في دراسة لهما سنة 2015 تحوط الدول الثانوية بأنه "إرسال إشارات تولد الغموض حول مدى مصالحها الأمنية المشتركة مع القوى الكبرى، مما يؤدي في الواقع إلى تجنب "التوافق *Alignment*" الواضح مع أي قوة كبرى، ومما يؤدي

* بالنسبة لـ ستيفن والت *Stephen Walt* فإن هنالك ثلاث حالات تتبع فيها الدول الصغيرة أو المتوسطة استراتيجية "المسايرة". أولاً، حينما تكون الدولة ضعيفة جداً في مواجهة قوة عظمى؛ ثانياً، عندما لا يكون هنالك حلفاء متاحين، فحتى الدول الضعيفة قد تقتنع بالموازنة عندما تكون واثقة من دعم من الحلفاء مثلما يقول والت؛ ثالثاً، عندما يكون هنالك تبادل للمنافع بين الدولة الأضعف والأقوى. أنظر: Stephen M. Walt, "Alliance Formation and the Balance of World Power," *International Security* 9, no. 4 (1985): 16-17. Sandya Nishanthi Gunasekara, "Bandwagoning, Balancing, and Small States: A Case of Sri Lanka," *Asian Social Science* 11, no. 28 (2015): 217.

¹ Kei Koga, "The Concept of 'Hedging' Revisited: The Case of Japan's Foreign Policy Strategy in East Asia's Power Shift," *International Studies Review* 20, no. 4 (2018): 336-37.

** وفقاً لـ كي كوجا *Kei Koga* فإن التحوط يلغي مخاطر الموازنة والمسايرة، فهو إما "يمكن الدولة من ربح الوقت من أجل تحديد ما إذا كان يجب عليها أن توازن أو تسير إلى أن يتم توضيح الاتجاه المستقبلي للمشهد الاستراتيجي، أو يحقق فائدة استراتيجية عبر الحفاظ على موقف الدولة المحايد بطريقة تزيد من الاستقلالية". أنظر: Koga, 637.

*** يعرف روبرت روثستين *Robert Rothstein* القوة الصغرى بأنها "دولة تدرك أنها لا تستطيع الحصول على الأمن من خلال استخدام قدراتها الخاصة في المقام الأول، وأنه يجب عليها الاعتماد بشكل أساسي على مساعدة دول أخرى أو مؤسسات للقيام بذلك؛ يجب أيضاً أن تعتقد الدول الأخرى المشاركة في السياسة الدولية بعدم قدرة هذه القوة الصغرى على الاعتماد على وسائلها الخاصة". أنظر: Christine Ingebritsen, Iver Neumann, and Sieglinde Gsthl, *Small States in International Relations* (Washington: University of Washington Press, 2012), 56.

بدوره إلى خلق قدر أكبر من عدم اليقين فيما يتعلق بالجانب الذي ستتحذه الدولة الثانوية في حالة نشوب صراع بين القوى الكبرى".¹ بالنسبة لـ ليم وكوبر فإن إرسال الدولة لإشارات غامضة فيما يتعلق باختيارها للهوامة يعتبر تخلياً عن الفوائد الأمنية للتوافق القوي مقابل زيادة استقلالية السياسة، بما في ذلك الحق في التوافق بشكل أوثق في المستقبل إذا واجهت الدولة تهديدات أمنية متزايدة. على هذا الأساس، فإن التحوط وفق ليم وكوبر درجات تتأرجح بين التحالف الحازم الذي هو أقوى إشارة ممكنة للهوامة والتحوط الذي يمثل أضعف إشارة للهوامة. وبالاعتماد على درجات التحوط والتوافق، قسم ليم وكوبر الدول المتحوطة على أربعة فئات؛ (1) "الحلفاء الحازمون *Resolute Allies*" يرسلون إشارات توافق قوية ومتزايدة؛ (2) "الحلفاء الناشئون *Emerging Partners*" يرسلون إشارات توافق ضعيفة ولكنها متزايدة؛ (3) "الحلفاء المتحفظون *Reserved Allies*" يرسلون إشارات توافق قوية ومستقرة؛ (4) "الدول المتحوطة *Hedging States*" يرسلون إشارات توافق غامضة.²

في ختام هذا المبحث، من المهم الإشارة إلى أنه من الضروري تفادي النظر إلى المواقع كخيار بديل للأدوار، بل يمكن دمج المفهومين في مقارنة متكاملة لفهم التفاعل الاجتماعي على النحو الذي اقترحه فان لانجنهوف وهاري (1999) وبرونوين ديفيز *Bronwyn Davies* وروم هاري (1999). وعلى الرغم من أن الأدوار والمواقع نشطة في نفس مجال الحياة الاجتماعية، فإنها تعالج ظاهرتين مختلفتين تماماً في التفاعل الاجتماعي. فالمواقع تعالج جانبا هاما من التفاعل الاجتماعي بل وتركز عليه.³ وتؤدي الأدوار إلى خلق البنى الاجتماعية التي يجري التفاعل في إطارها. فالأطر التي تتم داخلها الزعامة الإقليمية تفهم من خلال الأدوار، وأما التفاعل مع الآخر، أي العلاقة بين الزعيم وأتباعه يمكن استيعابها من خلال مقولات نظرية التوقع. فيتم بذلك رصد ثلاثة محددات للزعامة الإقليمية وهي: القدرة على الزعامة؛ تصور وإدراك الزعامة؛ قبول الزعامة.

¹ Darren J. Lim and Zack Cooper, "Reassessing Hedging: The Logic of Alignment in East Asia," *Security Studies* 24, no. 4 (2015): 709.

² Lim and Cooper, 709-10.

³ Henriksen, "Liquidating roles and crystallising positions", 44.

خلاصة واستنتاجات

تكمن الوظيفة الأساسية للمفاهيم في ترتيب الملاحظات والخبرات لأجل السماح بالاقتراحات العامة. بالمقابل، تساعد النظريات في وضع حدود موضوعية للموضوعات قيد الدراسة. بناء على ذلك، تم التوصل في نهاية هذا الفصل إلى تبني مفهوم للزعامة الإقليمية بوصفها عملية تؤثر فيها دولة على مجموعة من الدول داخل إقليم محدد من أجل تحقيق هدف مشترك. هذا الهدف المشترك بين الزعيم والأتباع هو الذي يميز الزعامة عن الهيمنة. بهذا المعنى تمثل الزعامة إحدى أهم استراتيجيات القوة الإقليمية، بل إن كل زعيم إقليمي هو قوة إقليمية، وكل قوة إقليمية لابد أن تدعي الزعامة.

على مستوى النظريات، تؤكد أدبيات العلاقات الدولية ذات الصلة بموضوع الزعامة الدولية (أعلاه) بأنه حتى تكون دولة ما زعيماً إقليمياً، لابد أن تكون الأقوى في الإقليم؛ لابد أن تقوم بأداء وظائف محددة؛ ولابد أن يكون لها أتباع داخل الإقليم. إلى جانب هذه الشروط، هنالك ثلاثة محددات رئيسية للزعامة الإقليمية، والتي تم استخلاصها من خلال التوفيق بين مقولات نظريتي الدور والتموقع، تتمثل في: مقدرات القوة الصلبة والناعمة؛ التصور والإدراك الذاتي؛ القبول الإقليمي والدولي.

الفصل الثاني:

مصادر الزعامة الإقليمية

بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في

مقدرات القوة الصلبة والناعمة

يتفق أنصار نظرية الدور، مثلها تمت الإشارة إليه في الفصل السابق، بأن تصور أو إدراك صناع القرار لدور دولتهم في السياسة الدولية يعتمد على مصادر مختلفة ومتعددة تدخل معظمها ضمن مقدرات القوة. من جانبهم، يقسم أنصار نظرية "التموقع" مقدرات قوة الدولة، والتي تعتبر حسبهم محددًا أساسيًا للزعامة الإقليمية، بين ما هو صلب وما هو ناعم، وذلك مع التأكيد على ضرورة جمع الدولة بين كلا النمطين من القوة من أجل تحقيق مصالحها في السياسة الدولية.

تعتبر مقدرات القوة الصلبة، بمعنى القدرات ذات الطبيعة المادية للدولة، مصادر تقليدية أساسية للمطالبة بالزعامة الإقليمية. بل ذهب بعض المنظرين (المهرمين) إلى درجة اعتبار "الزعيم الإقليمي" بأنه الدولة الأقوى عسكريا واقتصاديا في المنطقة. على الجهة المقابلة، يتفق الكثير من المنظرين، الباحثين وكذلك صناع القرار في السياسة الدولية على أن موارد القوة الناعمة من أهم الشروط الواجب توفرها في الزعيم الإقليمي، وتبعًا لذلك لا يمكن لأي دولة أن تطالب بالزعامة الإقليمية (أو العالمية) بالإعتماد على موارد القوة الصلبة فقط "فالعالم لا يرتب بالقوة وحدها؛ بل يتم قيادته عبر الأفكار أيضا" بتعبير غرامشي، "وأي عصر كانت تهيمن عليه أفكار الأفراد اللامعين والأقوياء".¹ والواقع أن القوة الناعمة تقوم على موارد ذات بعد رمزي أو نفسي، أو ذاتي، ولكنها تؤكد دائمًا على شرعية الفاعل ومصداقيته، مثل ثقافة الأمة، معاييرها وقيمتها. وأما وسائل تحويل موارد القوة الناعمة إلى تأثير سياسي فهي أدوات للدبلوماسية توصف بأنها "قوة متفق عليها".²

بالإعتماد على ما ذكر أعلاه، سيتم في مبحثي هذا الفصل استكشاف مقدرات القوة الصلبة والناعمة بالنسبة لكل من إيران وتركيا، وذلك بإعتبارهما مصدرين مهمين من مصادر الزعامة. وتكمن أهمية هذا الإستكشاف في المساعدة على اختبار مدى تنافسية الدولتين، مدى مشروعية طموحهما واستعدادهما للزعامة في جوارهما الإقليمي. ولتحقيق هذه الغاية البحثية، سيتم الإستعانة في أحيان كثيرة خلال هذا الفصل بأسلوب المقارنة، سواء بالمقارنة بين مقدرات قوة إيران وتركيا من حيث الكم والكيف، أو بالمقارنة بين مقدرات الدولتين ومختلف الدول في جوارهما الشرق أوسطي لمعرفة مدى تميز الدولتين.

¹ Ogunnubi and Amusan, " Nigeria's Attitude Towards South Africa's Perceived Xenophobia ", 55.

² Fleses and Wojczewski, " Contested leadership in international relations ", 8.

المبحث الأول: مقدرات القوة الصلبة

بالنظر لمحيطهما الشرق أوسطي دائم التأزم، وبالنظر للحروب الكثيرة التي خاضها، ناهيك عن طموحاتهما الإقليمية، تولى إيران وتركيا أهمية كبيرة لحشد مقدرات القوة الصلبة. فإذا كان الموقع الجغرافي الإستراتيجي ليس من اختيار الدولتين، وإنما يعتمد على ما جادت به الجغرافيا، فإن مقدرات القوة العسكرية والإقتصادية تعكس سياسات وخيارات الدولتين.

سيتم في هذا المبحث التفصيل في أهمية الموقع الجغرافي لكل من إيران وتركيا، مقدرات القوة العسكرية للبلدين ومقدرات القوة الاقتصادية. ولرصد مختلف هذه المقدرات، سيتم الإعتماد على أهم التقارير المتخصصة التي تناول ذلك، وهذا قصد التمكن من توظيف أسلوب المقارنة.

المطلب الأول: أهمية الموقع الجغرافي

يعتبر الموقع الجغرافي لأي دولة من بين العناصر الأصيلة في مركب قوتها والتي تلعب دورا مهما في صياغة دورها وتحديد مكانتها، فلا يمكن بأي حال من الأحوال تفادي تأثير جغرافية الدولة على سلوكها السياسي الخارجي، إذ مثلما كان يقول الزعيم الألماني بسمارك "الجغرافية هي العنصر الدائم في السياسة"، فإذا كان باستطاعة الأفراد والدول تغيير التاريخ، فليس بإمكانهم تعديل الجغرافية. ولأن العوامل الجغرافية من موقع ومساحة تلعب دورها في تحديد سلوك جل الدول، لأجل ذلك ربط الكثير من المنظرين وعلى رأسهم أتباع مدرسة الجيوبوليتيك بين العامل الجغرافي من جانب وعناصر قوة الدول واستراتيجيتها الخارجية من جانب آخر.¹

انطلاقا مما تقدم، وفي إطار استكشاف عناصر القوة الصلبة لكل من إيران وتركيا، سيتم البحث في أهمية الموقع الجغرافي للدولتين، ومدى مساعدة هذا الموقع للجمهوريتين في تحقيق طموحاتهما الإقليمية.

¹ محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية، 1976)، 104.

الخريطة رقم 1: الموقع الجغرافي لإيران وتركيا



المصدر: تم إعدادها من طرف الباحث بالإعتماد على المرجع: "تركيا"، خرائط Google، تم الدخول 4 أوت 2020، <https://bit.ly/30Fvjp8>.

أولا: إيران "الصندوق الحاسم"

مثلت إيران تاريخيا حلقة الوصل الأهم بين الشرق والغرب، وتم النظر إليها تقليديا على أنها ممر طبيعي للغزو، إلى درجة تقليص وظيفتها الجيوسياسية في العصور الوسطى إلى "المقاطعة التي يجب أن تؤخذ *province à prendre*" بهدف بناء الإمبراطوريات الأوراسية العظيمة التي سادت بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر. وحتى في العصر الحديث ظلت السيطرة على إيران قضية استراتيجية، ف ألفريد ماهان *Alfred Mahan* وصف إيران بـ "الصندوق الحاسم" الذي يجب السيطرة عليه من أجل إحباط الطموحات الروسية في الوصول إلى المياه الدافئة، وأما هالفورد ماكيندر *Halford Mackinder* فقد اعتبر بأن أفضل طريقة لرهن فرص روسيا في الاستيلاء على "قلب الأرض *Heartland*" هي السيطرة على "الهضبة الإيرانية *Iranian upland*".¹

تقع الجمهورية الإسلامية الإيرانية غرب القارة الآسيوية وتتربع على مساحة قدرها 1648195 كلم²، وتمثل هذه المساحة ما يقارب 76% من مساحة السعودية، أكثر من ضعف مساحة العراق وتتجاوز

¹ Pierre Pahlavi, "L'Iran Au Travers Du Prisme Géopolitique," *GÉOGRAPHIE HISTORIQUE*, no. 12 (May 2018), <https://bit.ly/3hXrx4h>.

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

مساحات كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا مجتمعة. يحد الجمهورية الإيرانية من الشمال تركمنستان، بحر قزوين، أذربيجان وأرمينيا، ومن الجنوب الخليج العربي وبحر العرب، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الغرب العراق وتركيا¹ (أنظر الخريطة رقم 1). ولأن لإيران حدودا برية من الشمال والشرق والغرب فإنها تعتبر دولة شبه مغلقة. ومع ذلك هي تملك حدودا تتجاوز 3000 كلم مع بحر قزوين والخليج العربي وبحر عمان. تعتمد الجمهورية الإسلامية بالدرجة الأولى على بحر الخليج وبحر عمان في اتصالها بالخارج وتصدير القسط الأوفر من نفطها (90%)²، حيث يبلغ طول شريطها الساحلي المطل عليهما 2440 كلم، وهي مسافة تعادل تقريبا طولي الساحلين السعودي (الشمالي) والإماراتي مجتمعين.³

إطالة إيران على قزوين، الخليج العربي وبحر العرب وما يتضمنه ذلك من نقاط استراتيجية، ووقوعها على مقربة من المحيط الهندي، كل ذلك منح الجمهورية الإسلامية مكانة جيوسياسية وجيوستراتيجية متميزة، كما حقق لها سهولة كبيرة في النقل والشحن والبحري. تمتلك إيران سواحل طويلة على بحر قزوين (740 كلم) وهو الأمر الذي منحها موقعا استراتيجيا على الطريق الواصل بين أوروبا والشرق الأوسط من جهة، وبين القوقاز وآسيا الوسطى من جهة أخرى، بمعنى أنها تؤدي دور الجسر الذي يوصل أوروبا بالشرق الأقصى، كما تربط برا دول آسيا الوسطى بالمياه الدولية.⁴

وتزداد القيمة الجيوستراتيجية لإيران بوجودها على ضفاف بحر الخليج العربي وامتلاكها لجزر مهمة فيه، مما مكنها من إحكام السيطرة على مضيق هرمز الإستراتيجي، هذا المضيق الذي يعد الممر الرئيسي لنفط الخليج نحو الأسواق الخارجية، إذ قدرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن 18.5 مليون برميل من النفط المنقول بحرا يوميا مرت عبر المضيق في عام 2016، وشكل ذلك نحو 30 % من النفط الخام وغيره من السوائل النفطية التي جرى شحنها بحرا في ذات السنة.⁵

¹ "Iran — The World Factbook -," Central Intelligence Agency, accessed July 21, 2020, <https://bit.ly/3zpR5Nv>.

² أحمد نوري النعيمي، *السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011* (الخرطوم: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012)، ص 11.

³ Eric Bird, *Encyclopedia of the world's coastal landforms* (London New York: Springer Science & Business Media, 2010), 1033-1050.

⁴ عبد الله يغين، " القوة الصلبة والناعمة لإيران"، *رؤية تركية* 2، رقم 5 (2016)، ص 81.

⁵ محمد حسن، " الصراع على المضائق البحرية في الشرق الأوسط وأساليب المعالجة المصرية"، *المركز المصري للدراسات الإستراتيجية* (blog)، 28 نوفمبر 2019، <https://bit.ly/2VVAvXx>.

من زاوية أخرى، تقع إيران ضمن حوضين كبيرين للطاقة هما الخليج العربي وبحر قزوين، لذلك تعد لاعبا مؤثرا وقوة طاغية كبرى في مجال البترول والغاز الطبيعي، كما أنها تمثل طريقا بديلا أمام دول بحر قزوين لتسويق مواردها الطاقوية نحو أوروبا. إن وجود إيران على طريق نقل طاقة قزوين بالإضافة إلى إحكامها السيطرة على مضيق هرمز مع إمكانية عرقلةا لممرات الطاقة وقدرتها على ضرب مختلف المنشآت الطاقوية في المنطقة في أي لحظة، وكل ذلك يزيد من أهمية موقع إيران، إذ أن أي سيناريو من هذا القبيل سيحرم دول المنطقة من تصدير نفطها وسيجعل العالم يواجه أزمة طاغية كبيرة، وبالتأكيد سيمنح الجمهورية الإسلامية قدرة معتبرة على المساومة.¹

وبالرغم من أهمية الموقع الجغرافي الإيراني إلا أنه لا يمكن اختزال الجمهورية الإسلامية في موقعها على خريطة العالم، إذ مثلها يقول روبرت كابلان *Robert Kaplan* "الجغرافيا هي التي جعلت من إيران عنصرا أساسيا في الشرق الأوسط وآسيا، ولكن لا يمكنها أن تقرر ما ستفعله إيران بموقعها الجيد لأن ذلك ليس سوى قرارات إنسانية".²

ثانيا: تركيا "مفصل أفرو-أوراسيا"

كانت تركيا ومن قبلها الإمبراطورية العثمانية طوال تاريخها بالنسبة للغرب بمثابة مفترق الطرق بين البلقان والشرق الأوسط، بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، بين العالم الروماني والعالم التركي، لذلك يسميها الجغرافي الفرنسي بينوا مونتابون *Benoit Montabone* اختصارا "عالم ما بينهما *Monde de l'entre deux*".³ فتركيا تقع في مفصل "الجزيرة العالمية *World Island*" التي تتكون من ثلاث قارات، آسيا وأوروبا وإفريقيا كما يقول زيغنيو بريجنسكي *Zbigniew Brzezinski*، وفي نفس الوقت بيدها إغلاق وفتح هذا المفصل.⁴

تمتد تركيا من الغرب إلى الشرق على مساحة 783562 كلم²، أي ما يعادل نصف مساحة إيران، 36% من مساحة السعودية، ضعف مساحة اليابان وأكثر من مساحتي ألمانيا وإيطاليا مجتمعين. تقع 3%

¹ يغين، " القوة الصلبة والناعمة لإيران"، 82.

² Pahlavi, "L'Iran Au Travers Du Prisme Géopolitique."

³ Benoît Montabone, "Anticiper Les Crises. Scénarios Géostratégiques Des Relations Union Européenne-Turquie à l'horizon 2020.," *Géostratégiques*, no. 20 (July 2008): 217.

⁴ hakkı çiftçi, " The New Geopolitical Environment of Turkey ", *Problems and Perspectives in Management* 5 (2007): 9.

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

(23378 كلم²) من مساحة الجمهورية التركية في القارة الأوروبية، أما الباقي (97%)، فيقع في القارة الآسيوية. ويفصل جزء الأناضول الأوروبي عن جزئه الآسيوي من الشرق إلى الغرب مضيقا البوسفور والدردينيل يتوسطهما بحر مرمره الداخلي. وهي محاطة بأربعة بحار: البحر الأبيض المتوسط من الجنوب، بحر إيجه من الغرب، البحر الأسود من الشمال، وبحر مرمره من شمال غرب البلاد. تفصلها عن بحر قزوين إلى الشرق أرمينيا وأذربيجان. تحدها تسع دول: اليونان وبلغاريا من الشمال الغربي، قبرص من الجنوب الشرقي، أذربيجان وأرمينيا من الشرق وجورجيا من الشمال الشرقي (أنظر الخريطة رقم 1).¹

من المتفق عليه أن تركيا تقع في قلب قارة أوراسيا التي تعد مركزا للسياسة العالمية، ومع ذلك من الصعب تحديد المنطقة الجيوسياسية التي تنتمي إليها، فهي تعتبر دولة بلقانية، دولة شرق أوسطية، دولة قوقازية، آسيوية، أوروبية، كما يمكن للمرء توسيع القائمة أكثر باقتراح أن تركيا تقع بين عالمين إسلامي ومسيحي أو أنها تقع بين أنظمة ديمقراطية وغير ديمقراطية أو حتى أنها تقع وسط ثلاث مناطق تاريخية منتجة للصراع، أي البلقان، الشرق الأوسط والقوقاز.² فالموقع الإستراتيجي للجمهورية التركية لا يعتمد فقط على جغرافيتها، بل يتطور في وقت واحد مع التغيرات في القضايا العالمية. إن الموقع الفريد لتركيا يوفر لها مزايا معينة للتأثير الدولي، إذ تحتل موقعا مركزيا بين أوروبا، حيث تتركز معظم القوة السياسية والاقتصادية في العالم، وآسيا التي أصبحت في العقود الأخيرة مركزا حيويا للنمو الاقتصادي وما رافقه من زيادة في التأثير السياسي. إن الموقع المميز لتركيا أكسبها على مر السنين ميزة وأهمية استراتيجية، خاصة أن هضبة الأناضول تطل على كل من البلقان، وسط أوروبا، منطقة البحر الأسود، بحر إيجه، البحر الأبيض المتوسط، بلاد الرافدين، شبه الجزيرة العربية وسوريا، ويمكنها أن تلعب دوراً هجوماً أو دفاعياً مهماً في آن واحد في هذه المناطق.

بالإضافة إلى ما تقدم، تكتسب تركيا المزيد من الأهمية الاستراتيجية بفضل مضيقا الدردنيل والبوسفور الذين يربطان البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط عبر الأناضول، والذان تملك عليهما تركيا سيادة مطلقة بموجب اتفاقية مونثرو (1936) السارية المفعول، وكذلك الحق في منع المرور في المضيقين بتفعيل نظام القواعد الدولية الخاصة بحركة السفن الذي أقرته أنقرة بصورة فردية عام 1994. ويعتبر المضيقان بوابة روسيا نحو البحر الأبيض المتوسط، إذ تعبرهما 20 سفينة روسية يوميا، وسفينة حربية

¹ "Turkey — The World Factbook -," Central Intelligence Agency, accessed July 21, 2020, <https://bit.ly/3iEeuDX>.

² Bacik Gokhan, "Turkey's New Geopolitical Narrative," *Central Asia and the Caucasus*, no. 3 (39) (2006): 27.

روسية كل 36 ساعة،¹ كما تعبرها يوميا قرابة 3 ملايين برميل من النفط ومئات الآلاف من براميل المنتجات النفطية، وذلك باتجاه شمال-جنوب إلى أوروبا الشمالية والغربية.²

كان ينظر لموقع تركيا خلال الحرب الباردة بأنه جيواستراتيجي للغاية في المواجهة العسكرية بين الشرق والغرب. بعد تفكك الإتحاد السوفييتي عام 1991، تغير موقع تركيا الجغرافي وأصبح لديها الآن حدود مع ثلاث دول ما بعد سوفييتية؛ أذربيجان، جورجيا وأرمينيا، إلى جانب الجيران التاريخيين في البلقان والشرق الأوسط، فظهرت بذلك تحديات جديدة في المنطقة، حيث تعتبر تركيا مرة أخرى ذات أهمية بالنسبة لمختلف الفاعلين المحيطين بها، ولاعبا حاسما بسبب موقعها الجغرافي، هذه الأهمية تبلغ ذروتها فيما يتعلق بقضايا أمن الطاقة، وذلك باعتبار أن تركيا هي ممر آمن للمحروقات القادمة من الشرق الأوسط، روسيا وآسيا الوسطى والمتجهة نحو أوروبا.

من خلال ما تم التفصيل فيه أعلاه، يتضح جليا أهمية الموقعين الجغرافيين بالنسبة لكل من إيران وتركيا، وهو ما يمنح الدولتين فرصا للانخراط والتأثير في القضايا الشرق أوسطية وكذلك العالمية، كما يسمح ذلك ل طهران وأنقرة، إذا ما توفرت إمكانات أخرى، بلعب أدوار ريادية في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: القدرات العسكرية

تؤكد العديد من التقارير المختصة في رصد القوة العسكرية للدول على وقوع جيشي إيران وتركيا ضمن أقوى الجيوش في منطقة الشرق الأوسط، وحتى أنهما يصنفان كذلك ضمن أقوى الجيوش في العالم. فمثلا، اعتادت الجمهوريتين الإيرانية والتركية على الظهور ضمن أقوى الدول إقليميا وعالميا في التقارير التي تصدرها المؤسسة البحثية المتخصصة **غلوبال فاير بوور* Global Firepower (GFP)** منذ بداية صدورها

¹ أحمد مصري، "مضيقا البسفور والدردينيل: الأهمية الاستراتيجية لتركيا"، *ترك بوست (blog)*، 8 ديسمبر 2015،

• <https://bit.ly/3k5X6sF>

² Pierre Chuvin, " La Turquie: futur Hub énergétique de l'europe? ", *Revue Tiers Monde*, n° 2 (2008): 362-363.

* تعتبر تقارير الـ **GlobalFirepower (GFP)** من أهم المصادر التي يتم الإعتماد عليها أكاديميا لأجل التعرف على قوة الجيوش وتجهيزها على مستوى العالم، وذلك من خلال موثوقية هذه التقارير وقوة دلالة مؤشراتهما. منذ عام 2006، قدمت GFP عرضاً تحليلياً فريداً للبيانات المتعلقة بـ 138 قوة عسكرية حديثة. يعتمد تصنيف GFP على قدرة كل دولة على شن الحرب عبر البر والبحر والجو التي يتم خوضها بالوسائل التقليدية. تتضمن النتائج القيم المتعلقة بالقوى العاملة والمعدات والموارد الطبيعية والمالية والجغرافيا ممثلة بأكثر من 50 عاملاً فردياً يستخدم في صياغة تصنيفات GFP النهائية". أنظر: "Global

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

سنة 2006. على سبيل المثال، تشير أرقام الـ *GFP* لسنة 2014 إلى أن الجيش الإيراني هو رابع أقوى جيش في الشرق الأوسط والثالث والعشرين عالمياً، ولا يتقدم عليه إقليمياً، حسب ترتيب المؤسسة البحثية، سوى الجيش التركي بإعتباره الأقوى في الشرق الأوسط والعاشر عالمياً، ثم جيشي الكيان الصهيوني ومصر تواليًا (أنظر الجدول رقم 2).

جدول رقم 2: ترتيب دول الشرق الأوسط العشر الأولى من حيث القوة العسكرية لسنة 2014

الترتيب العالمي	الدولة	الرتبة	الترتيب العالمي	الدولة	الرتبة
42	سوريا	6	10	تركيا	1
50	الإمارات العربية المتحدة	7	11	الكيان الصهيوني	2
64	الأردن	8	18	مصر	3
69	عمان	9	23	إيران	4
71	الكويت	10	28	السعودية	5

المصدر: تجميع وترجمة الباحث بالإعتماد على بيانات الـ *GFP* لسنة 2015 من المرجع:

Kirill Kosenkov, "Global Firepower 2015," Knoema, July 11, 2015, <https://bit.ly/38AZuly>.

لإستكشاف القدرات العسكرية الإيرانية والتركية بشكل متعمق سيتم التركيز على مجموعة مؤشرات وهي: التركيبة البشرية للقوات المسلحة، القوات الثلاث الرئيسية، القوة الصاروخية، الإنفاق العسكري، القدرات السيبرانية والجهازية القتالية. أولاً: التركيبة البشرية للقوات المسلحة

يعتبر الجيشين الإيراني والتركي من "الجيش المجنّد *conscript armies*" التي تضم عددا كبيرا من الأفراد، فهما الأكبر حجما في الشرق الأوسط. في هذا السياق، تشير إحصائيات 2014 الواردة في تقرير "التوازن العسكري" الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (*IISS*) إلى امتلاك الجيش الإيراني لتركيبية بشرية متميزة، حيث يتجاوز إجمالي أفراد الـ 870 ألف جندي، منهم أكثر من 520 ألف في الخدمة والباقي جنود إحتياط. على الطرف الآخر، يتفوق الجيش التركي بإجمالي أفراد المتجاوز الـ 880

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

ألف بفارق بسيط عن الجيش الإيراني، إلا أنه يتخلف عنه قليلاً فيما يخص عدد الجنود في الخدمة والبالغ عددهم 510 آلاف جندي¹ (أنظر الجدول رقم 3).

جدول رقم 3: التركيبة البشرية للقوات المسلحة الإيرانية والتركيّة حسب تقرير التوازن العسكري 2014

	العدد الإجمالي للسكان	الأشخاص في سن التجنيد	إجمالي أفراد الجيش	جنود الخدمة	جنود الإحتياط	الشبه عسكريين
إيران	79,853,900	1,392,483	873,000	523,000	350,000	40,000
تركيا	80,694,485	1,370,407	889,300	510,600	378,700	102,200

المصدر: تجميع وترجمة الباحث بالإعتماد على بيانات تقرير "التوازن العسكري" لسنة 2014 من المرجع:

"The military balance 2014", 146 and 318.

تتميز القوات المسلحة الإيرانية بانقسامها إلى كيانين بقيادتين منفصلتين؛ القوات المسلحة النظامية "Artesh" وفيلق الحرس الثوري الإسلامي "IRGC" (أو الباسدران *Pasdaran*). تتمثل المهمة الأساسية لـ آرتش، البالغ عدد قواته 398 ألف فرد، في الدفاع عن حدود إيران من التهديدات الخارجية، ويوصف عموماً بأنه ليس متحمساً من الناحية الأيديولوجية مثل الحرس الثوري، ومع ذلك يبقى ملتزماً بولاية الفقيه وموالياً للمرشد الأعلى.² يتوزع قوات الـ آرتش إلى 350 ألف فرد قوات برية، 18 ألف فرد قوات بحرية و30 ألف فرد قوات جوية. أما الحرس الثوري، الذي يتجاوز عدد أفرادها 125 ألف فرد، فتتمثل مهمته الأساسية في الدفاع عن الثورة الإيرانية من أي تهديد خارجي أو داخلي، ويتشكل من أكثر من 100 ألف فرد قوات برية، 20 ألف قوات بحرية والباقي (حوالي 5 آلاف) قوات جوية هي المتحكمة في القوة الصاروخية الاستراتيجية الإيرانية.³

على الجهة المقابلة، وتحت قيادة واحدة، تنقسم القوات المسلحة التركية "TSK"، والتي قوامها 510 آلاف فرد، إلى قوات برية تضم أكثر من 400 ألف فرد، قوات بحرية قوامها 48600 فرد، وقوات جوية يتجاوز عدد أفرادها 60 ألفاً.⁴ توصف الـ TSK، في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، بأنها جيش

¹ "The Military Balance 2014" (London: International Institute for Strategic Studies, 2014), 146.

² "Iran Military Power: Ensuring Regime Survival and Securing Regional Dominance" (Washington: Defense Intelligence Agency, August 2019), 25.

³ « The military balance 2014 », 319.

TSK * هي اختصار للعبارة باللغة التركية "Türk Silahlı Kuvvetleri" والتي تعني "القوات المسلحة التركية".

⁴ "The Military Balance 2014," 146.

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

معاد تشكيله أيديولوجياً، فذ تولى أردوغان السلطة سنة 2002 ابتعدت القوات المسلحة التركية تدريجياً عن بعض القيم الكمالية، والعلمانية لصالح التقارب مع القيم المحافظة والدينية للحزب الحاكم. لقد زادت وتيرة التحول في أعقاب الانقلاب العسكري الفاشل سنة 2016 وحملة التطهير التي مست عديد القيادات العسكرية، وقد اتضحت الايديولوجيا الجديدة للجيش جليا عام 2017 لما بدأت وسائل الإعلام بثث إقامة صلاة جماعية لكبار الضباط مع الجنود، كما أنه وفي فيفري من ذات السنة، تم نشر صور للرئيس الأركان خلوصي أكار، وهو يصلي في مكة إلى جانب الرئيس أردوغان.¹

ثانيا: القوات الثلاث الرئيسية

لإستكشاف القوة العسكرية التقليدية لأية دولة في العالم لابد من دراسة قواتها الثلاث الرئيسية؛ البرية، الجوية والبحرية.

1- القوات البرية

تعد القوات البرية في إيران وتركيا من أفضل القوات في الشرق الأوسط تدريجيا وتنظيما وأكثرها عددا وعدة. بالنسبة لمستوى التجهيز، تشير أرقام الـ *GFP* لسنة 2014 إلى تفوق الجيش الإيراني على نظيره التركي فيما تعلق بعدد المدفعية المجرورة والعربات حاملة الصواريخ، في حين يتفوق الجيش التركي بشكل ملحوظ في عدد دبابات القتال الأساسية، المركبات المدرعة المقاتلة والمدفعية ذاتية الحركة (أنظر الجدول رقم 4).

جدول رقم 4: تجهيزات القوات البرية الإيرانية والتركية حسب تقرير الـ *GFP* لسنة 2014

الدبابات	مركبات مقاتلة	مدرعة	مدفعية الحركة	ذاتية	مدفعية مجرورة	عربة حاملة صواريخ
1658 (17 عالميا)	1315 (52 عالميا)	320 (20 عالميا)	2078 (10 عالميا)	1474 (5 عالميا)	811 (8 عالميا)	3778 (9 عالميا)
3778 (9 عالميا)	7550 (7 عالميا)	1013 (7 عالميا)	697 (20 عالميا)	811 (8 عالميا)	1474 (5 عالميا)	3778 (9 عالميا)

المصدر: تجميع وترجمة الباحث بالإعتماد على بيانات الـ *GFP* لسنة 2015 من المرجع:

Kosenkov, "Global Firepower 2015".

¹ François CHAUVANCY, "RELATIONS INTERNATIONALES : La Turquie, Une Nouvelle Menace Militaire Pour l'Union Européenne ?", ASAF-Association de Soutien à l'Armée Française, July 20, 2020, <https://bit.ly/3qfjFG>.

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

يملك الجيش الإيراني 1658 دبابة قتال رئيسية حسب أرقام الـ *GFP* لسنة 2014. هذا الرصيد يجعل جيش الجمهورية الإسلامية الرابع إقليمياً بعد الجيش المصري بـ 4624 دبابة، جيش الكيان الصهيوني بـ 4170 دبابة وجيش تركيا بـ 3778 دبابة. تحوز السعودية عدد دبابات أقل من إيران بـ 448 دبابة، ولكن بإضافة ما لدى حلفائها في مجلس التعاون الخليجي، عند ذلك يتم تجاوز إيران بـ 737 دبابة. على المستوى النوعي، يشير تقرير "التوازن العسكري" لسنة 2014 (وحتى تقرير 2016 مع تغيير طفيف) إلى أن نصف ما تملكه إيران من الدبابات قديم ومتهاك ويعود إلى عصر الشاه، حيث أن "تشيفتن *Chieftain*" البريطانية مثلاً سحبها بريطانيا من الخدمة منذ أكثر من ربع قرن ولم تعد مستعملة إلا في إيران والعراق، كذلك *T-54* الروسية تعود للخمسينات، وحتى النسخ المطورة عنها فيما بعد *T-55* و *Safir-74* والنسخة الصينية *Type-59* تعتبر دبابات قديمة. دون ذلك، يعتمد الجيش الإيراني بشكل رئيسي على 480 دبابة من نوع *T-72S* المستعملة كدبابة قتال أساسية في الجيش الروسي، إلى جانب 150 دبابة من نوع "ذو الفقار *Zulfaqar*" المحلية الصنع والتي يقول عنها خبراء إيرانيون بأنها تتفوق على الدبابة *T-72S* الروسية ولا تختلف عن الدبابات الحديثة في العالم.¹ ومع ذلك، وحتى وإن سلمنا بالكفاءة القتالية للدبابة "ذو الفقار" فإنها بكل تأكيد ليست بنفس جودة الدبابة الأمريكية "أبرامز *Abrams*" فئة "*M1A2*" التي تملك منها السعودية 200 دبابة، أو فئة "*M1A1*" التي تملك منها مصر 1360 دبابة، أو حتى "ميركافا *Merkava*" الصهيونية التي يملك منها الكيان الصهيوني 500 دبابة، ولا حتى بنفس قدرة "ليكليرك *Leclerc*" الفرنسية التي تحوز الإمارات على 340 دبابة منها.²

بالنسبة لسلاح الدبابات في الجيش التركي، يضعه تقرير الـ *GFP* لسنة 2014 في المرتبة الثالثة شرق أوسطياً بواقع 3778 دبابة، إذ يتفوق كما ونوعاً على نظيره الإيراني كما أنه يتفوق من حيث التنوع والجودة على الجيشين المصري والصهيوني. يشير تقرير "التوازن العسكري" لسنة 2014 إلى امتلاك الجيش التركي لـ 2850 دبابة أمريكية الصنع من نوع *M48A5* (2000 منها في المخزن و850 قيد الإستعمال) والتي تعتبر قديمة وحتى أنها لم تعد مستعملة في الجيش الأمريكي منذ نهاية الحرب الباردة. يستعمل الجيش التركي كذلك 650 دبابة من فئة *M60A3* وهي النسخة المطورة والبديلة لـ *M48* والمتميزة بقوة الدروع وقوة

¹ علي عبد الله، "الدبابة 'ذو الفقار' الإيرانية"، وكالة نادي المراسلين الشباب للأنباء، 4 سبتمبر 2013،

<https://bit.ly/35DOKM2>

² « The military balance 2014 », 315-348.

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

إطلاق النيران، ورغم أنها ذاتها التي تملك منها مصر 700 دبابة والسعودية 450 دبابة إلا أن النسخة التي تملكها تركيا وكذلك الكيان الصهيوني تعتبر محسنة.¹ وتعد الدبابة الاستراتيجية في الجيش التركي هي دبابة "ليوبارد Leopard" الألمانية المصنفة ضمن أفضل الدبابات في العالم، إذ تمتلك القوات البرية التركية منها 722 دبابة بمختلف نسخها (1A3، 1A4 و 2A4)، 325 منها هي من فئة 2A4² ذات الحماية الشاملة والتميزة جدا في الحرب الحضرية وسط المدن.³

2- القوات الجوية

تضم القوات الجوية التركية 60 ألف فرد، هذا الرقم يجعلها الأكبر حجما في الشرق الأوسط، إذ تتقدم على القوات الجوية الإيرانية التي حلت ثانية بفارق 25 ألف فرد (مع احتساب 5 آلاف فرد من الحرس الثوري)، كما تتقدم على سلاح الجو الصهيوني ثالث الترتيب بـ 26 ألف فرد، ويصل الفارق إلى الضعف مقارنة بالقوات الجوية المصرية رابعة الترتيب. على مستوى التجهيز، تشير أرقام الـ GFP لسنة 2014 إلى تفوق سلاح الجو التركي على نظيره الإيراني في إجمالي الطائرات بفارق 549 طائرة. هذا التفوق يمتد إلى جميع المؤشرات الفرعية من قبيل الطائرات المقاتلة، طائرات الهجوم الأرضي، طائرات النقل وغيرها... (أنظر الجدول رقم 5)

جدول رقم 5: تجهيزات القوات الجوية الإيرانية والتركية حسب تقرير الـ GFP لسنة 2014

إجمالي الطائرات	الطائرات المقاتلة	طائرات الهجوم	طائرات النقل	طائرات التدريب	إجمالي المروحيات	مروحيات الهجوم
471 (عالميا 24)	137 (عالميا 18)	119 (عالميا 23)	196 (عالميا 21)	78 (عالميا 29)	123 (عالميا 35)	12 (عالميا 41)
1020 (عالميا 9)	223 (عالميا 13)	223 (عالميا 14)	439 (عالميا 7)	276 (عالميا 8)	443 (عالميا 8)	59 (عالميا 8)

المصدر: تجميع وترجمة الباحث بالإعتماد على بيانات الـ GFP لسنة 2015 من المرجع:

Kosenkov, "Global Firepower 2015".

يملك الجيش الإيراني 471 طائرة عسكرية حسب أرقام الـ GFP لسنة 2014. هذا الرقم يجعل سلاح الطيران الإيراني الأضعف تجهيزا بين منافسيه المباشرين في الشرق الأوسط، إذ تتقدم عليه مصر (الأولى إقليميا) بفارق 636 طائرة، تركيا (الثانية) بفارق 549 طائرة، الكيان الصهيوني (الثالث) بفارق

¹ "M60A3 Patton Main Battle Tank," Military Today, accessed January 16, 2021, <https://bit.ly/2UtWRyV>.

² « The military balance 2014 », 146.

³ "Leopard 2 Main Battle Tank," Military Today, accessed January 16, 2021, <https://bit.ly/3wXQwJ8>.

213 طائرة، السعودية (الرابعة) بفارق 204 طائرة، وحتى الإمارات (الخامسة) بفارق 26 طائرة. على مستوى نوعية الطائرات، يتسع الفارق أكثر بين إيران ومنافسيها، حيث يشير تقرير "التوازن العسكري" لسنة 2014 إلى أن الطائرات الأمريكية التي يعتمد عليها الجيش الإيراني من قبيل مقاتلات الـ F-5 قديمة جدا وتعود لعصر الشاه و40% منها خارج الخدمة، وأما الطائرات التي مصدرها روسيا أو الإتحاد السوفيتي فإن 20% منها لا يعمل كذلك.¹

يتمثل أساس سلاح الجو الإيراني في 43 طائرة *F-14 Tomcat* الأمريكية و36 طائرة *MiG-29* السوفيتية مضافا إليها أعدادا قليلة من مقاتلات "آذرخش *Azarakhsh*" محلية الصنع والمطورة عن الـ *F-5* الأمريكية وأعدادا أقل من مقاتلات الـ *Sukhoi Su-25* الروسية التي مازالت في خطوط الإنتاج في روسيا وتوظف كطائرة أساسية في الجيش الروسي². هذه الطائرات المتقدمة قليلة العدد إلى جانب أخرى أقدم وأقل شأنًا مع صعوبة الوصول إلى قطع الغيار والتحديثات المطلوبة، كل ذلك يوحى بمحدودية سلاح الجو الإيراني.

يشير الخبير الإستراتيجي الأمريكي أنتوني كوردسمان *Anthony H. Cordesman*، في أحد التقارير لفائدة مركز الدراسات الإستراتيجية *CSIS* صدر سنة 2014، إلى تخلف إيران الكبير عن دول الخليج العربي في تحديث قواتها الجوية، فحتى المقاتلات الإيرانية الأكثر تقدماً والمتمثلة في *Su-24* و *MiG-29* زيادة على أعدادها الصغيرة (30 و36 تواليًا) فإن إلكترونيات الطيران فيها تتخلف كثيرا حتى عن مثيلاتها التي تعمل في الجيش الروسي³، كما أنه لا يمكن مقارنتها بطائرات *F-16 Fighting Falcon* الأمريكية التي يملك منها الكيان الصهيوني 220 مقاتلة، مصر 209 مقاتلة والإمارات 78 مقاتلة، ولا حتى تقدر على منافسة طائرة الـ *F-15 Eagle* الأمريكية التي تملك منها السعودية 152 مقاتلة والكيان الصهيوني 72 مقاتلة، وحتى مقاتلة "الصاعقة *Saegheh*" المصنعة محليا بالكامل والتي قالت عنها تقارير إيرانية بأنها تتفوق على الـ *F-18* الأمريكية، تؤكد تقارير أمريكية مضادة بأنها مجرد إعادة تدوير للمقاتلة الأمريكية *F-5*⁴.

¹ "The Military Balance 2014," 321.

² "Sukhoi Su-25 Ground Attack Aircraft," Military Today, accessed January 23, 2021, <https://bit.ly/3eMEkoh>.

³ Anthony H. Cordesman, "Iran's Rocket and Missile Forces and Strategic Options" (Washington: Center for Strategic and International Studies (CSIS), December 2014), 18.

⁴ Sebastien Roblin, "Busted: Iran's 'New' Saeqeh Fighter Is Really Just an Old American F-5," Text, The National Interest (The Center for the National Interest, November 12, 2019), <https://bit.ly/3rtKor5>.

في سياق متصل، عبر كايل ميزوكامي *Kyle Mizokami*، الباحث المختص بشؤون الدفاع والأمن القومي الأمريكي، عن حالة الضعف التي أصبح عليها سلاح الجو الإيراني، وذلك لما استخلص بأن الحرب وعقود من العقوبات التعجيزية جعلت القوات الجوية لجمهورية إيران، التي كانت في يوم من الأيام أحد أكبر وأقوى القوات الجوية في العالم، مجرد تشكيلة طائرات حربية، مجمعة من دول مختلفة، تقادم بها الزمن وباتت مشكوكاً في كفاءتها وقادرة بالكاد على تأمين مجال إيران الجوي، بل إن ميزوكامي يشكك في قدرتها على الصمود أمام منافسيها الإقليميين فما بالك بالولايات المتحدة.¹ ويدافع ميزوكامي عن طرحه بمثال الحرب الجوية على داعش لما قامت الطائرات الإيرانية من طراز "F-14 Tomcat" بمرافقة قاذفات سلاح الجو الروسي خلال قصف أهداف في سوريا، كما قامت الطائرات الهجومية الإيرانية من طراز "F-5 Tiger" و "F-4 Phantom" و "Sukhoi Su-24" بتوجيه ضربات اعتراضية ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وقد تجلّى مدى تهالك الأسطول الجوي الإيراني خلال هذه التجربة في حوادث مختلفة أبرزها تحطم أربع طائرات حربية إيرانية في عام 2016، من طرازات مختلفة ("F-4" و "J-7" و "Su-24" و "MiG-29"). بالنسبة لميزوكامي، فإن هذه الطائرات الإيرانية المقاتلة التي تتراوح أعمارها بين ثلاثين إلى خمسين عاماً، لن تتحمل كثيراً قبل أن تسقط إذا دخلت في نزاع مع دولة ذات قوات مسلحة حديثة.²

على الرغم من حالة الضعف الحالية التي يعيشها سلاح الجو الإيراني، فإن أي رفع للعقوبات الأمريكية والدولية (مثلها تم الاتفاق عليه في الصفقة النووية) ولو كان جزئياً سيمكن إيران من استعادة جزء من قدراتها الجوية. وفي حالة حصول ذلك، وبما تملكه من قواعد جوية في مناطق الساحلية لدول الخليج بعيدة سوى بضع دقائق طيران عن أهداف حرجة في الخليج العربي والمناطق الساحلية لدول الخليج الجنوبية، فإن مقارنتها يمكن أن تشكل تهديداً حقيقياً لدول الإقليم وللمصالح الأمريكية والغربية.³

في مقابل ضعف التجهيز والتدريب الذي يبدو عليه سلاح الجو الإيراني، تعد القوات الجوية التركية من بين أفضل القوات الجوية في المنطقة والعالم من حيث التجهيز وجودة الطيارين. فمن ضمن 1020 طائرة التي هي قوام الأسطول الجوي التركي حسب أرقام الـ *GFP* لسنة 2014، هنالك 230 مقاتلة

¹ Kyle Mizokami, "How Well Would Iran's Air Force Actually Fare Against America?," Text, The National Interest (The Center for the National Interest, September 20, 2019), <https://bit.ly/3qLfmZZ>.

² Mizokami.

³ Cordesman, "Iran's Rocket and Missile Forces and Strategic Options," 18.

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

متعددة الأدوار أمريكية النشأة من طراز *F-16 Fighting Falcon* والتي تعد تركيا من بين منتجيها الخمس وأكبر مشغليها في الشرق الأوسط. للإشارة فإن الـ *F-16* هي الطائرة التي أسقطت من خلالها القوات التركية طائرة Su-24 الروسية على الحدود مع سوريا شهر نوفمبر 2014. تملك القوات التركية كذلك 52 مقاتلة من طراز *F-4E Phantom 2020* وهي النسخة التركية المطورة محليا للقاذفة الأمريكية *F-4E Phantom II*، وحتى الـ 53 مقاتلة من طراز *F-5* الأمريكية التي تملكها لازالت في حالة جيدة¹. بالإضافة إلى ذلك، تقوم تركيا بإدخال طائرات الإنذار المبكر المحمولة جوا والطائرات بدون طيار بشكل كبير، كما يجري تطوير طائرة هليكوبتر هجومية جديدة وطائرات هليكوبتر للنقل الثقيل من طراز شينوك *Chinook*².

3- القوات البحرية

تضم القوات البحرية الإيرانية 18 ألف فرد مضافا إليهم ما يفوق الـ 5 آلاف من مارينز الحرس الثوري. بحسب أرقام الـ *GFP* لسنة 2014 فإن بحرية إيران تقع ضمن الأربعة الأوائل في العالم من حيث عدد القطع البحرية بواقع 397 قطعة، وهي بذلك الأولى في الشرق الأوسط متفوقة على مصر الثانية بفارق 152 قطعة، كما أنها تتجاوز بما تملكه من قطع ما لدى دول الخليج العربية مجتمعة بأكثر من 90 قطعة. في المقابل، تعتبر بحرية الجيش التركي الأصغر من بين القوات الثلاث من حيث عدد الأفراد بـ 48600 فرد، ولكنها متقدمة جدا بعد أن قطع مشروعها الطموح "السفينة الوطنية *Milgem-class-corvette*" شوطا في بناء السفن الحربية والفرقاطات وتطوير الغواصات الحديثة محليا. تشغل البحرية التركية حاليا مزيجا من الفرقاطات والطرادات ومراكب الهجوم السريع والغواصات، وبواقع 115 قطعة بحرية، تحتل تركيا المرتبة الثالثة شرق أوسطيا من حيث التجهيز (أنظر الجدول رقم 6).

جدول رقم 6: تجهيزات القوات البحرية الإيرانية والتركية حسب تقرير الـ *GFP* لسنة 2014

عدد القطع البحرية	فرقاطة	سفينة حربية	غواصة	سفينة مطاردة	كاسحة للألغام
إيران 397 (4 عالميا)	6 (29 عالميا)	3 (30 عالميا)	32 (5 عالميا)	111 (4 عالميا)	7 (25 عالميا)
تركيا 115 (20 عالميا)	16 (4 عالميا)	8 (11 عالميا)	13 (9 عالميا)	50 (15 عالميا)	32 (2 عالميا)

المصدر: تجميع وترجمة الباحث بالإعتماد على بيانات الـ *GFP* لسنة 2015 من المرجع:

Kosenkov, "Global Firepower 2015".

¹ "The Military Balance 2014," 148.

² "The Military Balance 2016" (London: International Institute for Strategic Studies, 2016), 147.

تعتبر الغواصات السلاح الإستراتيجي الأهم الذي يصنع الفارق في القوات البحرية لبلدان الشرق الأوسط، ففي ظل افتقار جميع جيوش المنطقة لحاملات الطائرات، فإن الغواصات هي السلاح المتاح لدى بعض قوى الشرق الأوسط لتحقيق التفوق وإتاحة فرصة القدرة على الضربة الثانية.

في هذا السياق، تعد إيران هي المشغل الوحيد للغواصات الحربية حاليا في الخليج العربي، وذلك إلى جانب الغواصات الأمريكية والأوروبية المنتشرة في المنطقة. وفق تقرير "التوازن العسكري 2014"، تمتلك البحرية الإيرانية 29 غواصة، هذا الرقم يبرر وقوع أسطولها للغواصات في المرتبة الأولى إقليميا والخامسة عالميا حسب تقرير الـ *GFP* لذات السنة. تمتلك البحرية الإيرانية منذ التسعينات ثلاث غواصات من طراز *Kilo* من النوع السوفييتي *Type 877* اقتنتها من روسيا وتقوم بصيانتها محليا. تعد غواصات *Kilo* من أقوى قطع إيران البحرية، وذلك بالنظر لكبر حجمها، تسليحها بستة أنابيب طوربيد لكل واحدة وإمكانية بقائها تحت الماء لعدة أيام، لأجل ذلك تعتمد الجمهورية الإسلامية على هذه الغواصات للعمل بعيدا في خليج عمان وبحر العرب. بالإضافة إلى غواصات الـ *Kilo*، تمتلك إيران 17 غواصة قزمية (أو ساحلية) محلية الصنع تعمل بالديزل والكهرباء ومجهزة بطوربيدات مضادة للسفن، إحداها فقط من نوع *Nehang* والبقية من نوع *Qadir*، وتكمن قوة هذه الغواصات الصغيرة في قدرتها على العمل في مياه الخليج الضحلة التي لا تسمح للغواصات الثقيلة بالعمل فيها. من جانبه، يشغل الحرس الثوري الإيراني خمس غواصات من نوع *Al Sabehat* تستعمل غالبا في زرع الألغام البحرية. لأجل ما تقدم، تشير عديد التقارير إلى قدرة أسطول الغواصات الإيراني على تأمين بحر الخليج عبر مراقبة الدخول بمضيق هرمز وخلق مشاكل حتى للسفن الأمريكية.¹

بعيدا عن الخليج العربي، تعتبر تركيا أفضل مشغل للغواصات في باقي الشرق الأوسط، حيث تمتلك البحرية التركية 14 غواصة متطورة ألمانية التصميم؛ 6 منها من طراز *Atilay* (1200/209) مصنعة محليا مزودة بطوربيدات ثقيلة الوزن من نوع *SST-4 HWT* مضادة للغواصات، و8 غواصات من طراز *Prevez/Gür* (1400/209) مصنعة محليا كذلك، مزودة بطوربيدات مضادة للغواصات وصواريخ سطح مضادة للسفن من نوعي *UGM-84 Harpoon* و *Tigerfish Mk2*.²

¹ Mark Episkopos, "Meet the Submarines That Make Iran's Navy a Serious Threat," The National Interest (The Center for the National Interest, August 23, 2020), <https://bit.ly/3jV3NNC>.

² "The Military Balance 2014," 147.

تعد مصر بـ 4 غواصات حديثة من طراز روميو *Romeo (Type-033)* صينية الصنع أحد أبرز المنافسين للبحرية التركية لولا أن التفوق يبقى للأتراك من حيث قوة الغواصة وفعاليتها.¹ بدرجة أكبر، تعتبر البحرية الصهيونية المنافس الأبرز للأتراك من خلال امتلاكها لـ 4 غواصات ألمانية الصنع 3 منها من طراز دلفين *Dolphin* وواحدة من طراز تانين *Tanin* (تسمى كذلك *Dolphin AIP*)، فأسطول الغواصات الصهيوني "شاييتيت 7 *Shayetet 7*" (الأسطول السابع)، وإن كان يحتوي على عدد قليل من الغواصات، هو واحد من أكثر قوات الغواصات فاعلية وتأهيلا في الشرق الأوسط بدعم من الإمكانيات والقدرات التقنية والتكنولوجية لصناعة الدفاع الصهيونية، وتعتبر منافسا جادا لأسطول الغواصات التركي. تقول بعض التقارير بأن الغواصات الصهيونية يمكن تسليحها بصواريخ *Cruise* يبلغ مداها 1500 كلم والتي بإمكانها حمل رؤوس نووية، مما يوفر للكيان الصهيوني القدرة على الضربة الثانية في حالة التعرض لأي هجوم نووي رغم أنه لا توجد معلومات كافية تؤكد هذا الاحتمال.² بالرغم من أن التفوق العددي فيما يتعلق بالغواصات هو لصالح تركيا إلا أن التفوق التقني هو لصالح الصهاينة وتحديدًا فيما يتعلق بالغواصة تانين التي تعمل بالديزل/الكهرباء مع "الدفع المستقل للهواء" (*AIP*)، ولكن هذا التفوق التقني سينقلب لصالح تركيا بمجرد دخول الغواصة رئيس *REIS (Type 214TN)* ذات الدفع الهجين إلى الخدمة في السنوات المقبلة إلى جانب اكتمال تحديث غواصات بريفيز بالقدرات الوطنية.³

ثالثا: القوة الصاروخية

تعتبر منظومات الصواريخ من أهم مفاتيح القوة العسكرية للدولة. مثلما تستخدم في ضرب أهداف استراتيجية لدى العدو فإن الصواريخ هي أساس الدفاع الجوي من خلال حفاظها على بقاء القوات وحماية المنشآت الاستراتيجية والاقتصادية من الهجمات الجوية والصاروخية للعدو، وذلك عن طريق تحييدها، تأخيرها، منعها أو على الأقل التخفيف من حدتها.

¹ "The Military Balance 2014," 317.

² Ibrahim SÜNNETÇİ, "Type 214TN REIS Class & Submarine Capabilities in the Eastern Mediterranean," *DEFENCE TURKEY*, 2020, 83-84.

³ SÜNNETÇİ, 87.

1- الصواريخ والقذائف كتعويض عن نقاط الضعف الإيرانية في الحرب التقليدية

أدركت إيران منذ سنوات حاجتها إلى نظام دفاع جوي متكامل جديد يعتمد على صواريخ أرض جو *S-300* أو *S-400*، وذلك من أجل مباشرة معالجة نقاط الضعف الاستراتيجي للجمهورية الإسلامية وسد الفجوة الحرجة في قدراتها التقليدية. تعد روسيا والصين المصدران الوحيدان المحتملان المتاحان أمام إيران لاستيراد هذا النوع من الأسلحة الحديثة، ولكن إلى وقت قريب، لم تثبت لا روسيا ولا الصين استعدادهما لبيع نسختيهما من هذه الأنظمة لطهران. وكانت إيران قد أبرمت عام 2007 صفقة مع روسيا لتزويدها بمنظومة "*S-300*"، لكن الأخيرة أوقفت تنفيذ الاتفاق عام 2010 بسبب حظر فرضته الأمم المتحدة على مبيعات السلاح لطهران. بدلا من "*S-300*"، حاولت موسكو تقديم بديلين؛ *Tor-M* و *Antei-2500*، وبما أنهما نظامان أكثر محدودية وأقصر مدى فإنهما لن يغيرا كثيرا من وضع القوة الجوية الإيرانية.¹

ساهم الاتفاق النووي الذي أبرمته طهران مع القوى العالمية الكبرى عام 2015 في تغير الموقف الروسي من بيع الأسلحة للجمهورية الإسلامية، إذ بداية من شهر جانفي 2016، رأت صفقة منظومة ال *S-300* الروسية النور مرة أخرى، وذلك على إثر توقيع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مرسوما برفع حظر توريدها، وبعد شهر من ذلك تسلمت إيران الدفعة الأولى من هذه المنظومة². لقد كان لتجميد روسيا لصفقة ال "*S-300*" عام 2010 أثر إيجابي على الصناعة العسكرية الإيرانية، حيث عمل الإيرانيون منذ ذلك الحين على تصنيع منظومة صواريخ دفاع جوي بعيدة المدى تشبه المنظومة الروسية "*S-300*"، وتدعى *بافار-373* " "*Bavar-373*، وقد تم الكشف عن أولى الدفعات المصنعة من هذه المنظومة بتاريخ 21 أوت 2016 خلال زيارة الرئيس الإيراني حسن روحاني، لمعرض السلاح في طهران بمناسبة يوم التصنيع الحربي³. لقد زعمت إيران أن صاروخ *بافار 373* سيكون أكثر تطوراً من صاروخ *S-300* الروسي، حيث قال الجنرال فرزاد إسماعيلي *Farzad Esmaili* للصحفيين بطهران في اليوم الوطني للدفاع الجوي يوم 3 سبتمبر 2012، إن نظام *بافار 373* سيكون "منافساً قوياً لنظام أرض-جو الروسي. ستنتشر

¹ Cordesman, "Iran's Rocket and Missile Forces and Strategic Options," 34.

² "إيران تختبر منظومة صواريخ أس 300 الروسية"، الجزيرة نت، 4 مارس 2017، <https://bit.ly/37M06pj>.

³ "إيران تكشف تصنيع منظومة دفاع جوي تماثل أس 300 الروسية"، عربي21، 21 أوت 2016،

<https://bit.ly/2LWQnDT>

إيران ما يصل إلى ثلاثة أنواع مختلفة من الصواريخ بقدرات أعلى من S-300 في اكتشاف الأهداف وتحديداتها وتدميرها"¹.

بالموازاة مع توفير الحماية لإقليم الجمهورية الإسلامية، تمنح الصواريخ إيران القدرة على "الضربة العميقة" التي قد لا تتمكن القوات الجوية الإيرانية من القيام بها في القتال أو في أي معركة جوية مطولة. فعلى الرغم من أن الطائرات الإيرانية أقل جودة مقارنة بجيرانها الخليجيين خصوصا ومنافسيها في الشرق الأوسط (مصر، تركيا والكيان الصهيوني) عموما، الذين يحدثون طائراتهم بشكل مطرد والمدعومين بالطائرات والصواريخ الأمريكية بعيدة المدى (IHAWK وباتريوت)، إلا أن القوات الجوية الإيرانية يمكن أن تستفيد بشكل معقول من شن هجوم مفاجئ أو القضاء على الرادار العربي الخليجي من قبل قواتها الصاروخية، بالإضافة لقدرة صواريخها على ضرب حركة المرور البحرية والموانئ والمنشآت البحرية وأهداف تصدير النفط في الخليج²، فالصواريخ هي إحدى أهم الأدوات التي توظفها إيران لتدارك الفارق في القوة التقليدية مع جيرانها. في هذا السياق، قامت إيران بتطوير الصاروخ الباليستي المضاد للسفن "الخليج الفارسي" *Khalij Fars* الذي يصل مداه إلى 300 كلم بسرعة تتجاوز ثلاث مرات سرعة الصوت، بالإضافة إلى تطوير الجيل الرابع من صاروخ أرض-أرض قصير المدى فاتح *Fateh-110* الموجه بالقمر الصناعي، كما أن الجيل الجديد فاتح 313 الذي يبلغ مداه 500 كلم جاهز للنشر والاستعمال منذ 2015. على نفس القدر من الأهمية، تملك إيران وتطور صواريخ متوسطة وبعيدة المدى نتيح لها ضرب أهداف غربية في أماكن أبعد، فصواريخ شهاب *Shahab-3*، قدر *Ghadr-1* وسجيل *Sajjil-2* التي يحوزها الحرس الثوري³ بإمكانها استهداف تل أبيب من خلال مداها الذي يتراوح بين 1500 كلم و2000 كلم، بل إن الطموح الإيراني هو امتلاك الصواريخ العابرة للقارات.

2- تركيا ومعضلة الدفاع الجوي

تعتبر أنظمة الدفاع الجوي الحالية في تركيا، مثل ستينغر *Stinger*، رابيير *Rapier*، نايك هرقل *Nike Hercules* وهوك *Hawk* محدودة النطاق (أي قصيرة ومتوسطة المدى) كما أنها قديمة يتراوح عمرها بين ربع القرن ونصف القرن. فصواريخ نايك هرقل الأمريكية الصنع على سبيل المثال، والتي تم نشرها حول

¹ Cordesman, "Iran's Rocket and Missile Forces and Strategic Options," 35-36.

² Cordesman, 41.

³ "The Military Balance 2016," 329.

مدينة اسطنبول خلال سنوات الحرب الباردة، وحتى وإن كان مداها يبلغ حوالي 140 كيلومتراً، إلا أنها مع ذلك لا يمكن الاعتماد عليها لإعتراض الصواريخ الباليستية، لذلك تم التخلي عن العديد منها بالفعل. لأجل ذلك أصبح نشر نظام دفاع جوي متقدم ضد التهديد الذي تشكله الصواريخ والطائرات في ترسانات عدد من الدول المجاورة ضرورة ملحة، كما لن يكون من الخطأ القول إن المجال الجوي التركي غير محمي بواسطة نظام دفاع جوي أرضي مناسب وقادر على صد الهجمات الصاروخية المحتملة وانتهكات الطائرات المعادية للأجواء التركية بفعالية، بل الواقع أن هذا المجال الشاسع يتم حراسته، من قبل وحدات القوات الجوية التركية المكونة من طائرات مقاتلة من طراز *F-16* والتي تحمل صواريخ جو-جو¹ هذا الوضع ليس مقبولاً بأي حال من الأحوال من وجهة نظر تركيا، من جهة لأن التقنيات المتطورة المستخدمة في أنظمة الدفاع الصاروخي الأرضية المضادة للصواريخ الباليستية أكثر قدرة بكثير على الاشتباك مع الصواريخ والطائرات المعادية بينما لا تزال على بعد مئات الكيلومترات عن الوطن، وهي أيضاً أكثر موثوقية في القضاء على هذه التهديدات قبل أن تقترب بشكل خطير من الأصول الاستراتيجية للبلاد. من جهة أخرى، فإن استغراق الطائرات العسكرية الموجودة في مخزون القوات الجوية التركية، مثل طائرات *F16*، لساعات طيران أطول بكثير في القيام بدوريات في المجال الجوي ومهام الحماية أكثر مما تفعل عادة خلال فترات العلاقات المستقرة مع الجيران يعرضها لخطر الشيخوخة المبكرة نتيجة التعب المعدني. وبالرغم من أن جزءاً معيناً من مهام دوريات الدفاع الجوي التركي يتم تنفيذه بواسطة طائرات بدون طيار (*Falcon 600* الفرنسية، *Gnat* الأمريكية، *CL-89* الكندية والـ *Harpy* الصهيونية²) مما يخفف الضغط المفرط على الطيارين، إلا أن هذه الطائرات تبقى أقل فعالية بكثير من النظام الأرضي. لأجل ذلك، فإن تركيا في حاجة ماسة لنشر منظومة دفاع جوي مناسبة من شأنها أن توفر تغطية متسقة في جميع أنحاء البلاد من أجل تلبية المتطلبات الأساسية لكونها دولة ذات سيادة، وكذلك حماية سكانها وسلامتها الإقليمية في بيئة معادية إلى حد ما.³

تعود الرغبة التركية في امتلاك قدرات دفاعية جوية وصاروخية في حقيقة الأمر إلى حرب الخليج الثانية، وذلك عندما واجهت تركيا تهديدات صواريخ سكود من عراق صدام حسين. منذ ذلك الحين،

¹ Mustafa Kibaroglu, "On Turkey's Missile Defense Strategy: The Four Faces of the S-400 Deal between Turkey and Russia," *PERCEPTIONS: Journal of International Affairs* 24, no. 2 (2019): 161.

² « The military balance 2014 », 147.

³ Kibaroglu, " On Turkey's Missile Defense Strategy ", 162.

قامت تركيا بعدة محاولات لتخفيف ضعفها في الدفاع الجوي والصاروخي بداية من خلال الإعتماد على صواريخ الناتو، ثم الإنتاج المشترك مع دول أجنبية، وأخيراً التطوير المحلي للأنظمة قصيرة إلى متوسطة المدى. منذ 2015، أصبح أمر امتلاك تركيا لمنظومة دفاع جوي أمر في غاية الإلحاح في نظر القيادة التركية، وذلك على إثر التدخل الروسي في جوار تركيا مصحوباً بتنامي التهديد الإيراني (في تقدير البعض)، فضلاً عما اعتبرته أنقرة نهجاً أقل حماسة من جانب الناتو في توفير احتياجات تركيا الأمنية. في الواقع، نظراً لقرب تركيا الجغرافي من التهديدات الجوية من الشرق الأوسط، فإن بنية الدفاع الصاروخي البالستية الحالية لحلف الناتو لا توفر حماية كاملة للأراضي التركية، فالمقاطع الشرقية لازالت عرضة لأي تهديد صاروخي قد يأتي من الشرق الأوسط. لأجل ذلك، تحتاج تركيا إلى دفاع منفصل ضد التهديدات قصيرة المدى من خلال نظام الدفاع عن منطقة الارتفاعات العالية "THAAD" أو الأنظمة المماثلة، إذ لتوفير حماية كاملة للحدود الجنوبية الشرقية لتركيا ستكون هناك حاجة إلى أربعة أنظمة THAAD تقريباً. ومع ذلك، فمن غير المرجح أن يتمركز نظام THAAD بشكل دائم في شرق تركيا ولن يؤدي نشره بوتيرة متسارعة إلى تهدئة مخاوف صناع القرار الأتراك.¹

قبل تسارع الأحداث في الجوار التركي، كان تطوير تكنولوجيا صواريخ محلية هو الخيار المفضل للقادة الأتراك، إذ جادل قادة حزب العدالة والتنمية بقوة بأن الحواجز التي تفرضها الدول التي تقدم تكنولوجيا الصواريخ، مثل الولايات المتحدة، لحماية ميزتها التنافسية تحتم على تركيا في النهاية تطوير هذه التكنولوجيا بنفسها. في هذا السياق، أصدر رئيس الوزراء أردوغان بداية عام 2013، تعليماته إلى الأمانة العامة للصناعات الدفاعية التركية SSM بالمضي قدماً في مشروع محلي يهدف إلى تطوير أنظمة دفاع صاروخي أكثر قدرة داخل الدولة، ولهذا الغاية، بدأت شركة تصنيع الإلكترونيات العسكرية التركية أسيلسان ASELSAN، ومقاول الصواريخ روكتسان Roketsan، في تصنيع أنظمة دفاع جوي منخفضة ومتوسطة الارتفاع، وفي المقابل، ألغت تركيا في عام 2014 مناقصة بقيمة 3.4 مليار دولار تم منحها مؤقتاً للصين لتطوير نظام دفاع صاروخي بعيد المدى وذلك على إثر رفض الصين نقل التكنولوجيا إلى تركيا. يعلم الخبراء الأتراك بأنه لا يمكن لنظام محلي أن يكون فعالاً ضد تهديدات الصواريخ بدون عدد كافٍ من البطاريات وأنظمة الرادار والإنذار المبكر المصاحبة التي من شأنها أن توفر معلومات التتبع. وبدون نقل التكنولوجيا،

¹ Gonul Tol and Nilsu Goren, "Turkey's Quest for Air Defense: Is the S-400 Deal a Pivot to Russia?" (Middle East Institute, December 2017), 3.

من المرجح أن تتحمل تركيا تكاليف باهظة وتواجه صعوبات فنية، فالدولة لم تحقق بعد القفزات التكنولوجية المطلوبة في كشف أو اعتراض الصواريخ في الغلاف الجوي الخارجي.¹ مع ذلك، بنجاح أسيلسان في تجربتها لصاروخ حصار *Hisar-U* (أي القلعة) قصير المدى، أصبح التطوير المحلي المسار الرئيسي لمساعي تركيا الدفاعية الجوية والصاروخية.²

خلال عامي 2015 و2016، كانت هناك تحولات جذرية في الظروف الداخلية والخارجية لتركيا. على وجه الخصوص في سوريا والعراق وأماكن أخرى في الشرق الأوسط، أصبحت أهداف ومصالح تركيا متباينة بسرعة، بل ومتناقضة مع أهداف ومصالح حلفائها الغربيين، وخاصة مع الولايات المتحدة. كانت التصورات السلبية وانعدام الثقة متبادلة. كانت القيادة التركية منزعة للغاية ومرتبطة من اختيار واشنطن تسليح الجماعات الكردية كحليف رئيسي لها في سوريا. ومن ضمن النتائج التي ترتبت على ذلك تقارب تركيا مع روسيا، بالرغم من أن علاقتهما قبل أشهر كانت في أدنى مستوياتها على الإطلاق (بسبب إسقاط تركيا لطائرة روسية على الحدود السورية التركية). بحلول منتصف عام 2016، بينما كانت تركيا تتجه ببطء نحو تعديل علاقاتها مع روسيا، تم انقلاب فاشل في أنقرة. لقد كان حدثاً صادماً حقاً أثر بعمق على النطاق الكامل لمعاملات ومعادلات السياسة الداخلية والخارجية لتركيا. من منظور متطلبات تركيا طويلة الأمد لأنظمة الدفاع الجوي والصاروخي، كان التأثير فورياً ومثيراً. بعد ثلاثة أسابيع فقط من محاولة الانقلاب، قام الرئيس أردوغان بزيارة رسمية إلى موسكو، خلال الزيارة، أعرب نظيره الروسي عن رغبة موسكو في تزويد تركيا بنظام *S-400*، وهو النسخة الأكثر تقدماً من *S-300* (عرض على تركيا من قبل وتم استبعاده بسبب سعره الباهظ). حينها، صرح وزير الخارجية التركي، "نحن مضطرون للتعاون مع شركاء آخرين في شراء وبيع أنظمة الأسلحة، لأن هناك حلفاء في الناتو يرفضون بيع أنظمة دفاع جوي لنا أو مشاركة التكنولوجيا معنا".³ بحلول أكتوبر 2016، طلبت تركيا من روسيا تقديم اقتراح رسمي لنظام *S-400*. رغم الإنتقادات من حلفاء الناتو والتي وصلت إلى

¹ Tol and Goren, 4.

² Sitki Egeli, "Making Sense of Turkey's Air and Missile Defense Merry-Go-Round," *All Azimuth: A Journal of Foreign Policy and Peace* 8, no. 1 (2019): 78.

³ Egeli, 81.

درجة التهديد بعقوبات عسكرية واقتصادية قاسية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية*، إلا أن تركيا قررت شراء منظومة الصواريخ الروسية S-400 وتم توقيع العقد شهر أكتوبر 2017.

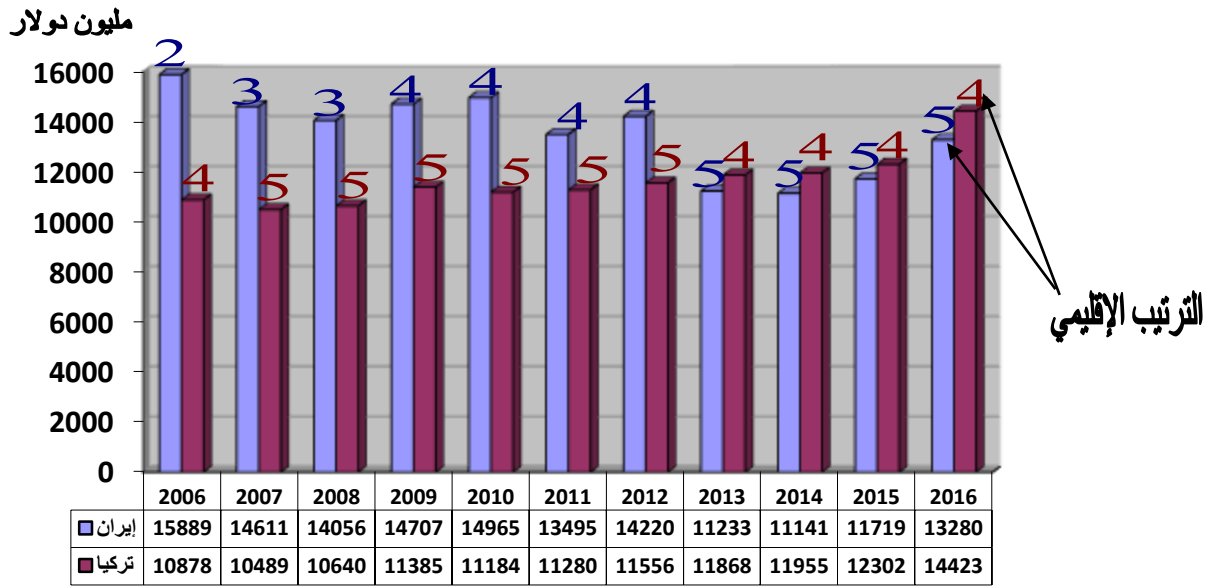
رابعاً: الإنفاق العسكري

تنفق معظم حكومات دول الشرق الأوسط بشكل كبير من أجل تجهيز جيوشها استعداداً للحرب التي دائماً ما كانت وشيكة، وذلك بالنظر للطبيعة غير المستقرة للمنطقة والهواجس الأمنية المستمرة، وهذا منذ الحروب العربية الصهيونية إلى حروب الخليج الثلاث وصولاً إلى الحرب على تنظيم داعش. كل هذه الأسباب وأخرى أدخلت دول المنطقة في سباق محموم نحو التسلح وزيادة التسلح. ولم تكن إيران وتركيا استثناء، بل كانتا من أكثر دول المنطقة إنفاقاً عسكرياً، حيث حافظتا دائماً على مستويات مرتفعة من الإنفاق منذ سنة 2006، مما يعتبر مؤشراً آخر على رغبتهما واستعدادهما للزعامة الإقليمية.

وفق معهد ستوكهولم لأبحاث السلام SIPRI الذي يصدر تقارير دورية حول التسلح في العالم، فإن إيران وتركيا على مدار عقد 2006-2016 وقعتا على الدوام ضمن الدول الخمس الأكثر إنفاقاً في الشرق الأوسط. حسب تقارير SIPRI فإن الإنفاق العسكري للبلدين خلال الفترة المذكورة لم ينزل تحت عتبة الـ 10 مليار دولار. ومع أن النفقات العسكرية الإيرانية قد عرفت تراجعاً ملحوظاً سنة 2013 بإنفاق قدره 11.14 مليار دولار جراء تدهور اقتصاد البلاد إلا أن نفقاتها عادت مجدداً للارتفاع لتتجاوز الـ 13 مليار دولار سنة 2016، وأما تركيا فقد حافظت على منحنى تصاعدياً في الإنفاق منذ 2006 إلى أن تجاوزت إيران سنة 2013، وذلك بالنظر للرهانات الأمنية في محيطها (أنظر الشكل رقم 3).

* على سبيل المثال، أعرب مساعد وزير الخارجية الأمريكي ويس ميتشل Wess Mitchell في جلسة مجلس الشيوخ بتاريخ 26 جويلية 2018 بأن قرار أنقرة شراء الصواريخ الروسية سيقود واشنطن إلى إلغاء تسليم المزيد من مقاتلات الشبح F-35.

شكل رقم 3: الإنفاق العسكري لإيران وتركيا بين 2006 و2016 (دولار أمريكي قيمة 2018)

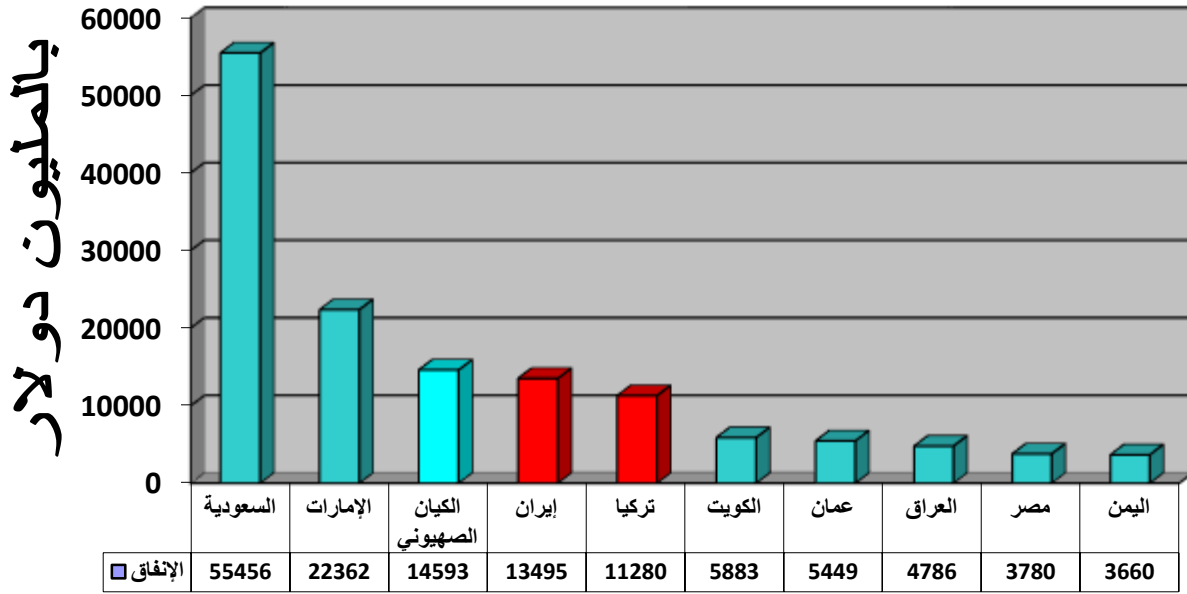


المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي SIPRI من

المرجع: "SIPRI Military Expenditure Database," SIPRI, accessed August 4, 2018, <https://bit.ly/3yqioqV>.

ومن خلال مقارنة بسيطة بين إيران وتركيا في مقابل بلدان الشرق الأوسط الأخرى الأكثر إنفاقاً عسكرياً سنة 2011، نجد أن إيران أنفقت أكثر من 13 مليار دولار أمريكي وفق تقرير SIPRI وهو رقم يتجاوز 3 أضعاف ما أنفقته مصر أو اليمن، كما يتجاوز ما أنفقته الكويت وعمان مجتمعين، إلا أنه أقل بـ 24.33% من مليار دولار مما أنفقته الكيان الصهيوني، كما أنه يمثل 60.34% مما أنفقته الإمارات و 24.33% فقط مما أنفقته السعودية (أكثر من 54 مليار دولار) (أنظر الجدول رقم 5). وأما فيما يخص الإنفاق العسكري التركي حسب تقرير SIPRI في ذات السنة (2011) فقد تجاوز الـ 11 مليار دولار مما جعلها في المركز الخامس شرق أوسطياً بعد السعودية، الإمارات الكيان الصهيوني وإيران، وبمبلغ قدره 11280 دولار أمريكي تكون تركيا قد أنفقت قرابة ما أنفقته الكويت وعمان مجتمعين وقرابة ثلاثة أضعاف ما أنفقته مصر، ولكن بالمقابل، إنفاقها أقل بملياري دولار مما أنفقته إيران، كما أنه يمثل نصف ما أنفقته الإمارات وحوالي 20% فقط مما أنفقته السعودية (أنظر الشكل رقم 4).

الشكل رقم 4: دول الشرق الأوسط الأكثر إنفاقاً عسكرياً سنة 2011 (دولار أمريكي قيمة 2018)



المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي SIPRI من

المرجع: "SIPRI Military Expenditure Database".

يرى البعض بأن مقارنة النفقات العسكرية لتركيا بإعتبارها عضو الناتو وحليف أمريكا أو الكيان الصهيوني المدعوم من أمريكا، أو دول مجلس التعاون قليلة السكان الغنية بالنفط بنفقات إيران التي تتعرض منذ عقود لعزلة اقتصادية دولية وتمنع حتى من بيع محروقاتها بحرية هي مقارنة غير عادلة. ومع ذلك، وبالرغم من الظروف الصعبة، تنافس إيران جيرانها بمن فيهم تركيا من خلال الإنفاق على جيشها بنديّة وبمبالغ كبيرة سنويًا. وفق التقرير الموسوم "أولويات إيران في شرق أوسط مضطرب" الذي أعدته "مجموعة الأزمات الدولية" بروكسل في أبريل 2018 فقد تغلبت إيران على منافسيها. فعلى الرغم من أنها تفتقر إلى ضامن الأمن (مثلها تفعله الولايات المتحدة مع الكيان الصهيوني خصوصاً)؛ وكانت تخضع لحظر الأسلحة (حظر تقوده الولايات المتحدة منذ ما يقرب من أربعة عقود وحظر للأمم المتحدة منذ عام 2006) إلا أنها في عام 2017، بنفقاتها العسكرية السنوية البالغة 14.5 مليار دولار لم تتخلف كثيراً عن الكيان الصهيوني الذي تجاوزت نفقاته الـ 19 مليار دولار بفضل الـ 3.5 مليار دولار من المساعدات العسكرية التي تأتيها من الولايات المتحدة¹ واقتربت من تركيا صاحبة الـ 15.4 مليار دولار.

¹ "Iran's Priorities in a Turbulent Middle East" (Brussels: International Crisis Group, April 13, 2018), 4, <https://bit.ly/3y0nYQn>.

خامسا: القوة السيبرانية

أضحت القدرات السيبرانية العسكرية التي تمتلكها الجيوش على مستوى العالم مؤشرا هاما في تقييم القوة الوطنية لأي دولة. لقد بدأت عديد الدول تتحول بشكل تدريجي نحو دمج عمليات الفضاء الإلكتروني في هياكل القوة المختلفة. من ضمن هذه الدول إيران وتركيا.

1- القدرات السيبرانية الإيرانية

تمتلك إيران قدرة متطورة بشكل جيد على العمليات السيبرانية. سكانها من الشباب متعلمين جيدا ومتمرسين في استخدام الكمبيوتر. تعرضت إيران للعديد من التهديدات الإلكترونية الداخلية والخارجية من أخطرها تلك التي حدثت عام 2010 مع فيروس ستاكت *Stuxnet* الذي ألحق أضرارا كبيرة ببرامج تخصيب اليورانيوم. على إثر ذلك تحولت مقاربة الجمهورية الإسلامية للقدرات السيبرانية نحو تدعيم قدراتها الإلكترونية الدفاعية والهجومية بقوة وكثافة غير مسبوقة للحفاظ على استقرار النظام الداخلي وتأمين البنية التحتية الحيوية للدولة.¹ تنافس إيران أقوى الدول في إستراتيجية وتنظيم الحرب السيبرانية، فالبلاد لديها تقدير جيد لفائدة الإنترنت كأداة للقوة الوطنية.

في عام 2011، أفادت وسائل الإعلام التي ترعاها الدولة بأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تكشف دفاعاتها الإلكترونية وتجري تدريبات في هذا المجال. تساعد إيران خبرتها الواسعة في الأنشطة السرية في توجيه إستراتيجيتها وعملياتها باستخدام الإنترنت كأداة للإكراه والقوة، وقد أنشأت هيكلًا تنظيميًا متطورًا لإدارة الصراع السيبراني². بين سنتي 2011 و2012 أنشأت طهران قيادتها الإلكترونية الخاصة والمتمثلة في "هيئة الأركان المشتركة للقيادة السيبرانية" بمهمة أساسية هي إحباط الهجمات ضد المنشآت النووية الإيرانية³. يملك الحرس الثوري الإيراني كذلك قيادة الدفاع السيبراني الخاصة به ويمول عملياته في هذا المجال من خلال المصالح التجارية المدنية التي يربحها. ولتنسيق جهود الدفاع والهجوم الإلكتروني الإيراني وإعداد السياسات العامة التي يتوجب على جميع المؤسسات المعنية بالفضاء الإلكتروني تنفيذها، تم تأسيس

¹ باسم راشد، " نمو متصاعد للقدرات الإيرانية في مجال الحرب الإلكترونية "، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (blog)، 20 أبريل 2016، <https://bit.ly/3taDy9U>.

² James Andrew Lewis, "Iran and Cyber Power," Center for Strategic and International Studies (CSIS), June 25, 2019, <https://bit.ly/36XsgfH>.

³ "The Military Balance 2014," 322.

"المجلس الأعلى للفضاء السيبراني" سنة 2012 والذي يتشكل من مسؤولين رفيعي المستوى في الجمهورية الإيرانية، مثل رئيس الدولة ووزراء الاتصالات والثقافة والعلوم ومسؤولين من أجهزة الأمن والمخابرات والفضاء والبرلمان وغيرهم.¹ على المستوى غير الرسمي، هنالك مجموعات سيبرانية أخرى أهمها "الجيش السيبراني الإيراني" و"كثائب الباسيج الإلكترونية" علاقتها مع النظام الإيراني والمنظمات العسكرية التابعة لازالت غامضة². وعلى خلاف "كثائب الباسيج الإلكترونية" التي تنشط داخليا، ينشط "الجيش السيبراني" على المستوى الخارجي، حيث يضم مجموعة كبيرة من القرصنة المحترفين، يُشاع أن أغلبهم من الروس لدعم الهاكرز الإيرانيين بالتعاون مع الحرس الثوري، وقد شن هجمات قرصنة ضد عدد من المنظمات الأجنبية كما أرسل رسائل ذات طابع سياسي أكثر منها حربي، خاصة عندما هاجم ونجح في قرصنة كل من موقع "تويتر Twitter" العالمي عام 2009، وموقع "بايدو Baidu" الذي يعد محرك البحث الأشهر في الصين عام 2010 وموقع "صوت أمريكا الشهرير Voice of America".³

في جوان 2012، أعلن رئيس منظمة الدفاع المدني في إيران أن خططاً لتطوير استراتيجية دفاع إلكتروني جارية.⁴ لقد خصّصت الحكومة الإيرانية ما يقرب من 76 مليون دولار سنوياً من أجل تطوير قدراتها الإلكترونية. حتى إنها في أواخر 2011 قد استثمرت حوالي مليار دولار في قوتها السيبرانية وبنيتها التحتية واستقدام خبراء من الخارج لتطوير قدراتها في هذا المجال، مما يعني بأن إيران تستعد بكل جدية للحرب الإلكترونية دفاعياً وهجومياً على حد سواء. ويصف الباحث باسم راشد، من "المعهد الدولي للدراسات الإيرانية"، الإستراتيجية الإيرانية السيبرانية الدفاعية بأنها تتكون من ثلاثة مستويات؛ أولها إنشاء "مغلف وقائي" ضد الهجمات التي تُشن على بنيتها التحتية ومعلوماتها الداخلية الحساسة، وثانيها سعي إيران لتحديد ومراقبة الجماعات المعارضة للنظام بأفضل السبل الممكنة من خلال أنشطتها الإلكترونية. والمستوى الثالث منع الأفكار والمحتويات الغربية الضارة من التسلل إلى الفضاء الإلكتروني الداخلي لإيران، من قبيل الأفكار التي تساهم في قيام "ثورة ناعمة" تُقوّض استقرار النظام السياسي.⁵

¹ إيهاب خليفة، "تطوير متسارع: قدرات إيران الإلكترونية بين التهوين والتهويل"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 20 أوت 2014، <https://bit.ly/32c1WMd>.

² "The Military Balance 2016," 331.

³ راشد، "نمو متصاعد للقدرات الإيرانية في مجال الحرب الإلكترونية".

⁴ "The Military Balance 2014," 322.

⁵ راشد، "نمو متصاعد للقدرات الإيرانية في مجال الحرب الإلكترونية".

هنالك تقارير مستمرة عن زيادة الاستثمار الإيراني في القدرات السيبرانية، التي لا تستخدم فقط للدعاية والاستغلال الاستخباراتي، ولكن أيضاً كوسيلة يمكن لإيران من خلالها محاولة تعويض ضعفها العسكري التقليدي في مواجهة جيرانها والولايات المتحدة.¹ فعلى سبيل المثال، هاجم القراصنة الإيرانيين عام 2012 الشبكة الداخلية لسلاح مشاة البحرية الأمريكية، وفي ذات السنة تم الهجوم الإلكتروني الإيراني الشهير على شركة أرامكو السعودية والذي حطّم 30 ألف كمبيوتر سعودي، وفي صيف 2014 استهدفت الهجمات الإيرانية الإلكترونية أجهزة الاتصالات الصهيونية خلال الحرب على غزة. لقد أشار تقرير "شبكة الاستخبارات نورس *Norse Intelligence Network*" إلى أن عدد ومستوى تعقيد الهجمات الإلكترونية الإيرانية قد نما بشكل ملحوظ خلال الفترة من جانفي 2014 وحتى منتصف مارس 2015، حيث ازدادت الهجمات الإيرانية المنطلقة من أنظمة التحكم الإيرانية بنسبة 128%، كما ارتفع عدد أجهزة الاستشعار المتضررة من الهجمات الإيرانية بنسبة 229%، في حين ازداد عدد البرامج المتكاملة المستخدمة لتنفيذ مثل تلك الهجمات بنسبة 508%.²

تصنّف بعض التقارير إيران ضمن دول المقدمة من حيث القوة السيبرانية، ومع ذلك تدرك الجمهورية الإسلامية جيداً أنها، حتى الآن، ليست قادرة على مجابهة أو بالأحرى موازنة القدرات الإلكترونية الأمريكية أو الأوروبية لذا تسعى إلى تضيق تلك الفجوة من خلال تنمية قدراتها بشكل تدريجي. تعتبر إيران الهجمات الإلكترونية جزءاً من القدرات العسكرية غير المتكافئة التي تحتاجها لمواجهة الولايات المتحدة وخصومها الإقليميين. إن تطوير إيران للقوة الإلكترونية هو أحد ردود فعل على نقاط ضعفها. لكن إيران لا تزال تدرك أيضاً نقاط الضعف المحتملة لديها، ليس أقلها فيما يتعلق بحماية البنية التحتية، فقد ورد في ماي 2016 أن مسؤولاً كبيراً كان ينصح إيران بتحديد "النقاط الحيوية" في البنية التحتية من أجل تعزيز الدفاعات السلبية، في حين أن قائداً آخر قال في فيفري 2016 إن إيران يجب أن "تبنى نهجاً استباقياً تجاه المخاطر الإلكترونية المستقبلية".³

2- القدرات السيبرانية التركية

إلى جانب قدراتها البرية، البحرية، الجوية والفضائية، اهتمت القوات المسلحة التركية بتوسيع قدراتها الحربية في الفضاء السيبراني، وذلك منذ إعلان وثيقة الأمن القومي التركي لسنة 2010 أن

¹ "The Military Balance 2016," 331.

² راشد، " نمو متصاعد للقدرات الإيرانية في مجال الحرب الإلكترونية".

³ « The military balance 2016 », 331.

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

التحديات المحتملة من الفضاء السيبراني "تهديداً للأمن الوطني". لقد كانت أولى لبنات تجسيد ذلك هي إنشاء "هيئة الأمن السيبراني" بتاريخ 11 جوان 2012، وذلك من أجل تطوير البنية التحتية السيبرانية، وتعزيز الأمن السيبراني التركي. وفي عام 2013 تم تأسيس "قيادة الدفاع السيبراني" في بنية القوات المسلحة التركية بوصفها آلية لمكافحة التهديدات السيبرانية في سبيل دعم الأمن الوطني التركي، ثم تلى ذلك في نفس السنة إنشاء "المركز الوطني للتدخل في حوادث الأمن السيبراني USOM" في بنية رئاسة الاتصالات اللاسلكية، بغرض مواجهة التهديدات التي تستهدف البنية التحتية للأترنت في تركيا.¹

لم تكتفي تركيا بالخطط الداخلية لمواجهة التهديدات السيبرانية بل انتقلت إلى العمل في إطار التعاون الدولي، حيث دخلت في عضوية "مركز التكامل في الدفاع السيبراني في إستونيا CCDCOE" في 3 نوفمبر 2015، وهو المركز المدرج في بنية حلف الناتو والذي يقدم، إلى جانب التنسيق الأمني بين الدول الأعضاء، خدمات التدريب وإجراء تطبيقات دورية سنوية في مجال الأمن السيبراني، كما ينتج استراتيجيات موجهة للتهديدات الإلكترونية اليومية.²

رغم وضع الحكومة التركية لإستراتيجية سيبرانية دفاعية جادة وتوفير البنى التحتية المناسبة لذلك، إلا أنه عملياً من الممكن القول إن البلاد لا تستطيع التعامل مع هذه التحديات السيبرانية بطريقة فعالة. وخلال شهر ديسمبر 2015، واجهت المواقع التركية التي تنتهي بنطاق ".tr" (جميع مواقع الويب الحكومية تقريباً) هجمات إلكترونية من طرف مجموعة هاكرز تطلق على نفسها اسم "المجهولون Anonymous" ترتب عنها حظر الدخول لمدة عشرة أيام كاملة. كان السبب وراء نجاح الهجمات وتأثيرها هو أنها هاجمت مجموعة الخوادم (servers) التي تستضيف تلك المجالات بدلاً من النطاقات مما يعني، في تقدير الخبراء، عدم وجود إستراتيجية دفاعية مناسبة خلال مثل هذه الهجمات. في أبريل 2016، وقعت حادثة أخرى وضعت علامات استفهام كثيرة حول مدى القوة السيبرانية التركية، حيث قام هاكر مجهول بتسريب المعلومات الخاصة لـ 50 مليون مواطن تركي، بما في ذلك معلومات الهوية والعنوان التي تعتبر ضرورية للأمن الخاص والخصوصية للمواطن العادي.³

¹ أرسين جاهموت أوغلو، "سياسات الاستخبارات والأمن السيبراني في تركيا"، رؤية تركية 8، رقم 2 (2019): 50-51.

² جاهموت أوغلو، 53.

³ Serkan Çakır, "Cyber (In)Security in Turkey," Medium, April 27, 2017, <https://bit.ly/36R0EJb>.

كان النصف الثاني من عام 2016 كذلك صعباً على الأمن السيبراني التركي بعد محاولة الانقلاب منتصف جويلية 2016 التي تضمنت عدداً كبيراً من الإجراءات النشطة في الفضاء الإلكتروني من قبل كل من المحرضين على الانقلاب وحكومة الرئيس أردوغان. بالإضافة إلى ذلك، عانت الحكومة التركية من عدة أسابيع من الضغط السياسي المكثف جراء الحملة التي شنتها وكالة ويكيليكس بعد وقت قصير من محاولة الانقلاب عبر نشر معلومات ربما كانت محرجة لأنقرة. لقد شهد عام 2016 ما يصل إلى 90 مليون هجوم واستغلال إلكتروني استهدف أجهزة الكمبيوتر والشبكات التابعة للحكومة التركية والقطاع الخاص. إن هذه الهجمات جعلت وزير النقل والشؤون البحرية والاتصالات التركي أحمد أرسلان يتحدث لصحيفة "حريات Hurriyet" مطلع عام 2017 عن "جيش إلكتروني من القراصنة البيض White Hackers مكوناً من خمس مجموعات" تجهزه تركيا لمواجهة أي تهديد إلكتروني محتمل في المستقبل¹، ولقد بدأت "هيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات BTK" التابعة للحكومة التركية حملة تجنيد في أواخر عام 2016 لمئات من خريجي الجامعات للعمل في مجال الأمن السيبراني، ووفقاً لمسؤولي الهيئة فإنه "يمكن لمجندي الأمن السيبراني الجدد توقع العمل على الخطوط الأمامية للأمن القومي التركي"². ولقد بدأ جني أولى ثمار هذا الجيش الإلكتروني مع بداية عام 2017 لما جنت تحذيراته المسبقة المؤسسات الحيوية في البلاد من الوقوع فريسة لهجوم فيروس WannaCry "الفدية ransomware" الذي أصاب أكثر من 300 ألف جهاز كمبيوتر في جميع أنحاء العالم.³

سادساً: الجاهزية القتالية*

تعتبر المناورات العسكرية، وخاصة المشتركة منها، من أهم مظاهر اختبار الجاهزية القتالية للقوات المسلحة للدولة وزيادة استعدادها لأية حرب محتملة. بالنسبة لإيران، وحتى وقت قريب، لم يقيم الجيش الإيراني بمناورات مشتركة مع قوات أجنبية أو بتدريبات حرب واسعة النطاق من شأنها أن تعدّه لحرب تقليدية رسمية. حتى مع الحليف الروسي، وبالرغم من حجم التعاون العسكري والسياسي بين الدولتين في

¹ "Turkey to Form 'Cyber Army' against Possible Cyberattacks: Minister," Hürriyet Daily News, April 18, 2017, <https://bit.ly/3dOFQ84>.

² John Sheldon, "Turkey Establishing a 'Cyber Army' To Counter National Cyber Threats," SpaceWatch.Global, June 13, 2017, <https://bit.ly/2OFziQK>.

³ " Turkey to Form 'Cyber Army' against Possible Cyberattacks " .

* تعرف الجاهزية على أنها "قدرة القوات العسكرية على القتال وتلبية متطلبات المهام المعينة"، أنظر: G. James Herrera, "The Fundamentals of Military Readiness" (Washington: Congressional Research Service, 2020), 3.

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

السنوات الأخيرة، إلا أنه لم تشهد علاقتهما مناورات عسكرية مشتركة، ورغم أن روسيا قامت بمناورات في خليج عدن عام 2015 إلا أنها لم تشرك إيران فيها. على المستوى الداخلي، دأبت إيران على إجراء مناورات دورية مشتركة بين الجيش والحرس الثوري الإيراني تحت مسمى "مدافعان آسمان ولايت (المدافعون عن سماء الولاية)". بالرغم من أن التقارير الإيرانية دائماً ما أظهرت مدى نجاح هذه المناورات في إثبات جاهزية القوات المسلحة للبلاد، إلا أن التقارير الغربية أشارت إلى العكس من ذلك. فنناورات "المدافعون عن سماء الولاية 4"، على سبيل المثال، التي أجرتها إيران في نوفمبر 2012 وذكر قائد عملياتها العميد بهروز جاھدي بأن من مهماتها التنسيق بين القوات والتأكد من فاعلية التجهيزات¹، يرى الخبير الإستراتيجي الأمريكي أنتوني كوردسمان بأنها أكدت تقادم التجهيزات الإيرانية ومحدودية مستوى التكامل بين القوات.²

على عكس الجيش الإيراني، يشارك الجيش التركي بانتظام في العديد من المناورات المشتركة، سواء مع جيوش حلفائه في الناتو، مع جيوش جيرانه في القوقاز، مع جيوش بعض جيرانه في الشرق الأوسط، مع الجيش الأمريكي، مع الجيش المصري وحتى مع جيش الكيان الصهيوني. فعلى سبيل المثال، تستضيف تركيا مناورات "نسر الأناضول *Anatolian Eagle*" التي تقام بشكل دوري منذ 2001، وتعتبر من أكبر المناورات العسكرية المشتركة عالمياً، وذلك بمشاركة القوات المسلحة الأمريكية، القوات المسلحة لدول حلف شمال الأطلسي، إلى جانب جيوش باكستان، الأردن، السعودية، الإمارات والكيان الصهيوني³. تستضيف تركيا كذلك كل سنتين بشكل دوري مناورات "الحوت الأزرق *Mavi Balina*"، وهي مناورات حرب الغواصات الأكبر والأهم في البحر الأبيض المتوسط، حيث تحضرها، إلى جانب القوات البحرية والجوية التركية، القوات البحرية لدول حلف الناتو، إضافة لقوات بحرية لدول أخرى تشارك بشكل غير منتظم بينها باكستان، السعودية، قطر، رومانيا، بلغاريا...إلخ.⁴

¹ اختتام مناورات (المدافعون عن سماء الولاية 4) في إيران بنجاح"، قناة العالم الاخبارية، 15 نوفمبر 2012، <https://bit.ly/3sONaWA>.

² Cordesman, "Iran's Rocket and Missile Forces and Strategic Options", 47.

* كانت آخر مشاركة للجيش الصهيوني في مناورات "نسر الأناضول" سنة 2008 ولم يشارك في النسخ الموالية نظراً لتوتر العلاقات مع تركيا.

³ "نسر الأناضول.. أضخم مناورات جوية بالشرق الأوسط"، الجزيرة نت، 26 ماي 2016، <https://bit.ly/2QtxWcD>.

⁴ "Turkey-Led Mavi Balina 2020 Multinational Exercise to Kick off on 30th October," *Naval Post* (blog), October 28, 2020, <https://bit.ly/3wXPvki>.

بالإضافة للمناورات العسكرية، تعد العمليات العسكرية خارج الحدود من بين أهم الوسائل التي تكسب الجيوش الخبرة وترفع جاهزيتها. في هذا السياق، تعتبر القوات المسلحة الإيرانية سلبية في هذا الجانب، فهي لم تنظم بشكل رسمي لأي عمليات قتالية خارج الحدود، وحتى ما تقوم به في بحر الخليج لا يعدو أن يكون مجرد غارات أو عمليات صغيرة محدودة وليس حرباً برمائية واقعية. وبالتالي، في حالة الحرب، فإنه سيتعين على الجيش الإيراني أن يخوض حرباً بقواته التي لم يكن لديها أي خبرة قتالية عسكرية حقيقية منذ نهاية الحرب الإيرانية العراقية في عام 1988، وهي فترة تقارب ربع قرن. عملياً، أرسلت إيران بعض الكوادر المتطوعة إلى سوريا، إلا أنه لم يشارك لا الجيش ولا الحرس الثوري الإيراني في قتال واسع النطاق.¹

على الطرف الآخر، تفوق خبرة القوات المسلحة التركية نظيرتها الإيرانية بمراحل فيما يتعلق بالحرب التقليدية والعمليات العسكرية خارج الحدود. يساهم الجيش التركي باستمرار في عمليات الأمن الدولي وحفظ السلام في إطار حلف شمال الأطلسي، الأمم المتحدة وكذا الاتحاد الأوروبي. لقد احتلت تركيا المرتبة الـ 37 عالمياً والرابعة على مستوى الناتو في عدد قوات حفظ السلام النظامية التابعة للأمم المتحدة في عام 2012.² يشير تقرير "التوازن العسكري 2016" إلى مشاركة القوات المسلحة التركية في تسعة مهمات عسكرية خارج حدودها من بينها مهام في أفغانستان، لبنان، البوسنة والمهرسك وكوسوفو، ويدخل هذا الانتشار العسكري غالباً في إطار عمليات الناتو والاتحاد الأوروبي.³ على الرغم من أن معظم العمليات التركية الدولية شملت القوات البرية فقط، إلا أن القوات الجوية والبحرية التركية كانت نشطة أيضاً في العديد من مهام الناتو. بالإضافة إلى جهود حفظ السلام، نفذت القوات المسلحة التركية العديد من العمليات أحادية الجانب، بداية من وجودها العسكري في قبرص الشمالية منذ اجتياح الجزيرة منتصف السبعينات والذي أصبح يفوق 43 ألف فرد سنة 2016 في أكبر وجود عسكري خارج أراضي الجمهورية التركية. ينفذ الجيش التركي بشكل مستمر منذ التسعينيات عمليات ضد حزب العمال الكردستاني عبر

¹ Cordesman, "Iran's Rocket and Missile Forces and Strategic Options," 47.

² Yaprak Gursoy, "Turkish Defence Policies and Armed Forces: Continuities and Changes since the Cold War," in *ECPR General Conference* (Oslo, 2017), 14.

³ « The military balance 2016 », 150.

الحدود العراقية ثم السورية (في إطار ما يسمى استراتيجية الدفاع الأمامي *Forward Defense**)، ومنذ 2011 نفذت القوات المسلحة التركية عديد العمليات العسكرية في العراق وسوريا لمحاربة داعش والعناصر الكردية على حد سواء، إذ كانت البداية من الضربات الجوية والبرية على قنديل العراقية لمدة ثلاثة أشهر في عام 2011، ثم العودة للقيام بعمليات عسكرية في العراق شهر ديسمبر 2015 مبررة ذلك بحاربة تنظيم داعش ضمن التحالف الدولي. مع بداية الحرب السورية، شاركت القوات الجوية التركية في الصراع في شمال سوريا أيضاً. نُفذت العملية الأولى في فبراير 2015 وكانت مهمة محدودة لنقل 35 جندياً تركيا من ضريح سليمان شاه. بعد عدة هجمات إرهابية في جنوب تركيا استهدفت المدنيين، زادت تركيا من مشاركتها في الحرب السورية، من المساعدة الضمنية وتوفير الملاذ الآمن للجماعات المناهضة للأسد، إلى التدخل المباشر. وبمجة محاربة الإرهاب (الذي من ضمنه حزب العمال الكردستاني)، أطلقت القوات التركية بداية من 24 أوت 2016 عملية "درع الفرات" في سوريا قصد طرد التنظيمات التي تم وصفها بـ "الإرهابية" من حدودها.¹

من خلال المعطيات أعلاه، يبدو أن الجيش الإيراني أقل خبرة وجاهزية للحرب التقليدية بشكل كبير مقارنة بنظيره التركي. هذا لا يعني بأن كوادرات الجيش الإيراني لا تملك الخبرة القتالية، بل إن إيران تعدهم لخوض حرب من نوع مختلف تماماً عما خاضته من قبل. تعرف إيران جيداً بمحدودية قدراتها العسكرية التقليدية، لأجل ذلك تؤكد على التكتيكات غير المتكافئة وتجهز قواتها بناء على ذلك. جواً، أصبحت إيران تعتمد شيئاً فشيئاً على الطائرات بدون طيار والصواريخ الباليستية. وأما بحراً، فيران تجهز صواريخ كروز المضادة للسفن التي تُطلق من السفن والشاطئ، مراكب الهجوم السريع، القوارب المتفجرة، الألغام البحرية، الغواصات القزمة التي تفجر السفن والغواصات وتعمل جيداً في مياه الخليج الضحلة. تتفاعل هذه القدرات الإيرانية غير المتكافئة مع جهود إيران الأوسع نطاقاً لتطوير مزيج من القوى غير النظامية والوكلاء. تستخدم إيران علاقاتها القوية مع الجماعات المسلحة في المنطقة، مثل حزب الله والمليشيات الشيعية العراقية والحوثيين وحماس، لاستهداف المنشآت العسكرية والمدنية للعدو. يمكن

* وفق "الكتاب الأبيض للدفاع 2000" فإن استراتيجية الدفاع الأمامي هي: "القدرة على تحديد نطاق عدوان محتمل في أقرب وقت ممكن وعندما تتعرض لعدوان خارجي فعلي، فإن مبدأ وقف هذا العدوان يشكل أساس الدفاع الأمامي". أنظر:

"Defense White Paper 2000" (Ankara: Ministry of National Defense, Turkey, 2000), 35, <https://bit.ly/3hY0hTn>.

¹ Alpaslan Oğuz et al., "Operation Olive Branch" (Istanbul: TRT world Research Centre, 2018), 30.

للهجمات بالوكالة ضد القواعد العسكرية للخصوم في المنطقة أن تعقد أي عمل عسكري محتمل ضد الجمهورية الإسلامية. أكد أن القوات المسلحة التركية منتشرة في عديد بقاع العالم وتملك عددا من القواعد العسكرية في الشرق الأوسط، ولكن إيران أيضا تملك وكلاء لها في كثير من دول المنطقة. من خلال الحرس الثوري الإيراني - فيلق القدس IRGC-QF، توفر إيران لشركائها ووكلائها مستويات مختلفة من المساعدة المالية والتدريب والدعم المادي والصواريخ. تستخدم إيران هذه الجماعات لتعزيز أهدافها الأمنية الوطنية مع التعميم على تورطها في النزاعات الخارجية. وتعتمد عليها طهران أيضا كوسيلة لشن هجمات انتقامية على خصومها.¹

المطلب الثالث: القدرات الاقتصادية

من البديهي أن تكون القوى الإقليمية قوية اقتصادياً مقارنة بجيرانها. لا يمكن لأي بلد أن يظهر كزعيم إقليمي وهو غارق في الديون وعاجز مالياً، إذ يعد من المتطلبات الملحة لظهور قوة إقليمية، في أي جزء من العالم، الموارد المالية معتبرة. وبالرغم من أن الاقتصاد المزدهر، في حد ذاته، لا يوفر أساساً كافياً لتحقيق الزعامة الإقليمية إلا أنه من الضروري الحفاظ على هذا الاقتصاد في اتجاه تصاعدي مستمر قصد بلوغ هذه الغاية. وللبحث في القدرة الاقتصادية الإيرانية والتركية تم التركيز على أربعة متغيرات تمثل في: كفاية الطاقة، الناتج القومي الإجمالي، التنافسية العالمية والبنية التحتية.

أولاً: كفاية الطاقة

من المسلم به أن القوى العظمى تستهلك موارد طاقوية كبيرة بشكل استثنائي، وبالتالي تقوم بصياغة استراتيجياتها وسياساتها، بشكل عام، بهدف ضمان توافر عال ومستدام لموارد الطاقة. وبالمثل، تميل القوى الإقليمية، على الرغم من أنها تدير كميات أقل من الطاقة، إلى لعب دور نشط في قضايا الطاقة في منطقتها². في هذا السياق، يعد تحقيق أمن الطاقة أولوية بالنسبة لدولة تسعى للتفوق اقتصادياً ومن ثم لعب دور الزعيم.

¹ "Iran Military Power," 33.

² Georgios C. Baltos, Ioannis G. Vidakis, and Janis Balodis, "Turkey's Ambitions to Emerge as a Regional Power: Example or Counter-Example for Potential Aspiring Competitors," *Academic Journal of Interdisciplinary Studies* 6, no. 3 (November 2017): 36.

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

وفق متغير كفاية الطاقة، تعد إيران وتركيا من الدول ذات المكانة المهمة في جيوبوليتيكا الطاقة الجديدة، فإذا كانت إيران قوة طاغوية من خلال كونها منتجا رئيسيا للمحروقات في العالم، فإن تركيا لا تقل أهمية بكونها تمثل ممرا حيويا للمحروقات من مناطق الإنتاج إلى مناطق الإستهلاك علاوة على كونها من أهم المستهلكين.

عند الحديث عن الطاقة الأحفورية، لا بد من الوقوف عند إيران باعتبارها البلد الذي يمتلك الكثير من الموارد الطاقوية. فهي تحتل المرتبة الرابعة في العالم من حيث إنتاج البترول بأكثر من أربعة ملايين برميل يوميا منذ 2017، لكنها لا تصدر منه سوى ما يقارب 750 ألف برميل يوميا بالنظر لكون صادراتها من النفط الخام تخضع لعقوبات دولية شديدة بسبب برنامجها النووي، كما تمتلك احتياطيها يفوق الـ 157 مليار برميل منذ 2018. بالإضافة إلى البترول، تعد إيران قوة غازية بامتياز، حيث تنتج ما يفوق 214 مليون متر مكعب منذ 2017، كما تمتلك احتياطيها يفوق 33 تريليون متر مكعب منذ جانفي 2018 (أنظر الجدول رقم 7). هذه الإحتياطيات تضاف إلى تطويرها لبرنامج نووي طموح، كل ذلك يجعل إيران في كفاية تامة من الطاقة، وفي حال تم رفع العقوبات الدولية عنها يمكن أن تصبح البلاد قوة اقتصادية في المنطقة والعالم.

جدول رقم 7: إنتاج المحروقات في إيران

إنتاج	الترتيب العالمي	التصدير	الترتيب العالمي	الإحتياطي	الترتيب العالمي
البترول	4	750,200 برميل في اليوم (منذ 2015)	16	157.2 مليار برميل (جانفي 2018)	4
الغاز الطبيعي	3	11.64 مليار متر مكعب (منذ 2014)	18	33.72 تريليون متر مكعب (جانفي 2018)	10

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات موقع كتاب حقائق العالم The World Factbook من

المرجع: "Iran," in *The World Factbook* (Central Intelligence Agency, October 6, 2018), <https://bit.ly/3AgKvcJ>.

على خلاف إيران، أرقام تركيا فيما يخص إنتاج واحتياطي الموارد الطاقوية لا تكاد تذكر (إنتاج 56,650 برميل بترول يوميا، 632 مليون متر مكعب غاز طبيعي)، وذلك في مقابل حاجتها الملحة إلى موارد طاغوية كبيرة لتغذية اقتصادها المتسارع النمو، وهذا ما يجعل الجمهورية التركية مهووسة بقضايا الطاقة. منذ أن تولى حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002، تسعى تركيا بنشاط لتصبح مركزاً مهماً

للطاقة. ومع أنها ليست دولة إنتاج، إلا أن موقعها الجيواستراتيجي أهلها لتصبح ممرا للمحروقات ومشروع مركز طاقة في المستقبل؛ فهي تقع على مقربة من 72٪ من الغاز المؤكد في العالم و73٪ من احتياطي النفط. وبفضل احتياطات الطاقة المؤكدة في الشرق الأوسط وحوض بحر قزوين، تشكل تركيا جسرا طبيعيا للطاقة بين بلدان المصدر والأسواق الاستهلاكية.¹ كما أن ذات الموقع المتميز منح تركيا خيارات فيما يتعلق بخطوط الأنابيب التي تعبر أراضيها، هذه الأنابيب التي قدرت أنقرة بأنها تساعد في تحقيق مسعاها في التحول إلى مركز للطاقة وقوة إقليمية، ولأجل ذلك لم تفرط تركيا في أي من الخيارات المتاحة، سواء خيار آسيا الوسطى والقوقاز عبر خطي BTC و BTE، أو الخيار الروسي من خلال نسخته الأخيرة السيل التركي *Turkish Stream*، أو خطوط الأنابيب التي تعبر أراضيها إلى أوروبا سواء *Nabucco*، *IGTI*، أو *TANAP*، فضلا عن الخيار الشرق أوسطي.

ثانيا: الناتج المحلي الإجمالي

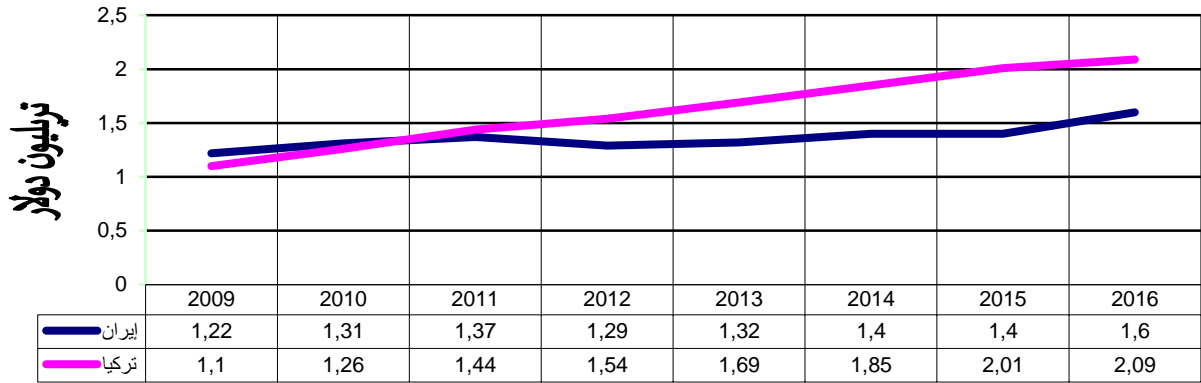
تعد قيمة الناتج المحلي الإجمالي (*GDP*) على رأس المؤشرات الدالة على قوة اقتصاد الدولة. وفق هذا المؤشر، عادة ما كانت إيران وتركيا ضمن البلدان الأعلى ناتجا محليا إجماليا في الشرق الأوسط والعالم في السنوات الأخيرة؛ فباستثناء السعودية، لا يوجد من ينافس الدولتين في المنطقة. تظهر بيانات البنك الدولي بأن إيران كانت الدولة الأعلى ناتجا محليا في الشرق الأوسط خلال سنتي 2009 و2010 ولكن بداية من 2011 أخذت تركيا الريادة في مقابل تراجع إيران. لقد كان للعقوبات التي فرضها مجلس الأمن المتعدد الأطراف على إيران بسبب برنامجها النووي، بالإضافة إلى العقوبات الأمريكية المطبقة منذ عام 1979، الأثر السيء على الاقتصاد الإيراني، مما تسبب في مشاكل مثل التضخم المفرط، انخفاض قيمة العملة الإيرانية، والبطالة الهائلة.² ومع ذلك لم ينزل الناتج المحلي الإيراني تحت عتبة التريليون دولار منذ 2009، ورغم الانخفاض النسبي المسجل سنة 2012 إلا أن الإرتفاع كان سمة الـ *GDP* الإيراني منذ 2014 إلى أن بلغ 1.6 تريليون دولار بحلول سنة 2016 (أنظر الشكل رقم 5).

¹ John Koutroumpis, "Russia and Turkey: An Ambiguous Energy Partnership," *E-International Relations* (blog), September 11, 2019, <https://bit.ly/3iFgege>.

² Ali G. Dizboni and Sofwat Omar, "Hegemonic Aspirations and Middle East Discord: The Case of Iran," *E-International Relations* (blog), November 25, 2018, <https://bit.ly/3y0BSSC>.

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

الشكل رقم 5: التغير في الناتج المحلي الإجمالي *GDP* وفقا لتعادل القوة الشرائية* (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) بالنسبة لإيران وتركيا بين 2009-2016



المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على بيانات البنك الدولي من المرجع:

"GDP, PPP (Current International \$) - Iran, Islamic Rep., Turkey | Data," The World Bank, accessed August 4, 2020, <https://bit.ly/3se26Pp>.

بالنسبة لتركيا، تشير بيانات البنك الدولي إلى أن الـ *GDP* التركي عرف ارتفاعا مستمرا منذ 2009، بل إنه تضاعف بين عامي 2009 و2015، إلى أن سجل 2.09 تريليون دولار بحلول عام 2016 (أنظر الجدول رقم 8). إن هذه الأرقام هي نتاج نجاح حزب العدالة والتنمية في إدارة اقتصاد البلاد، لقد قامت الإدارة التركية الجديدة بتغييرات جذرية، من حيث النوعية والكمية، فيما يتعلق بالأسواق والتجارة، إذ قاد "نمور الأناضول" تركيا للإضمام إلى مجموعة العشرين بمعدلات نمو خارقة للعادة بالرغم من الأزمة المالية العالمية. لقد أصبحت الأسواق الدولية تستقبل المزيد والمزيد من منتجات "صنع في تركيا"؛ ليس فقط المنسوجات التقليدية ولكن أيضاً المعدات والأجهزة المعقدة التي تتطلب عمالة متخصصة من حيث الإنتاج والصناعة. علاوة على ذلك، فإن تغلغل تركيا الاقتصادي في البلدان الإسلامية الأخرى لم يسبق له مثيل¹. في هذا السياق، أشار تقرير صدر عن مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي *DEİK* وشركة بين آند كومباني *Bain & Company* إلى أن حجم الاستثمارات التركية في الخارج تضاعف 20 مرة بين 2000 و2017 ليصل إلى 40 مليار دولار. حول ذلك يقول رئيس الـ *DEİK* نائل أولباك *Nael Olbak*: "بصفتنا مجلس العلاقات

* الناتج المحلي الإجمالي للدولة بأسعار صرف تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity) هو القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة في البلد بقيمة الأسعار السائدة في الولايات المتحدة في العام المشار إليه. هذا هو المقياس الذي يفضله معظم الاقتصاديين عند النظر في رفاهية الفرد وعند مقارنة ظروف المعيشة أو استخدام الموارد عبر البلدان.

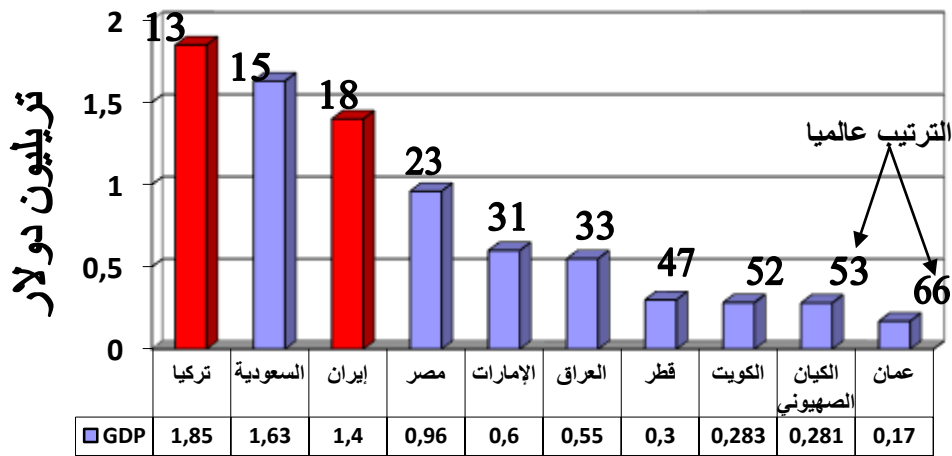
¹ Baltos, Vidakis, et Balodis, "Turkey's Ambitions to Emerge as a Regional Power", 37-38.

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

الاقتصادية الخارجية، تقوم بنشاطات دبلوماسية تجارية مع 145 مجلس أعمال في 138 دولة ومنطقة حول العالم لتمهيد الطريق لمستثمرينا وتوجيههم. نحن ندرس الفرص الاستثمارية ونشجع أعضائنا في هذا السياق¹.

تشير مقارنة إيران وتركيا بجيرانهما في الشرق الأوسط وفق مؤشر *GDP* إلى احتلال البلدين لمراكز متقدمة. حسب بيانات البنك الدولي لسنة 2014، احتلت إيران المرتبة الثالثة في الشرق الأوسط (بعد تركيا والسعودية) بنتائج محلي إجمالي قدره 1.40 تريليون دولار أمريكي، وهي القيمة التي تفوق إجمالي الناتج المحلي المصري بأكثر من 400 مليار دولار، كما تساوي تقريباً مجموع النواتج المحلية للإمارات، العراق وقطر مجتمعة وقراءة خمسة أضعاف إجمالي الناتج المحلي للكيان الصهيوني في ذات السنة. (أنظر الجدول رقم 6). بالمقابل تحتل تركيا (حسب تقديرات 2014) المركز الأول في الشرق الأوسط بـ *GDP* قيمته 1.85 تريليون دولار أمريكي، وهذه القيمة تمثل أكثر من ضعف إجمالي الناتج المحلي المصري وأكثر من ثلاثة أضعاف إجمالي الناتج المحلي للإمارات، وتفوق مجموع نواتج العراق، قطر، الكويت، الكيان الصهيوني وعمان (أنظر الشكل رقم 6).

الشكل رقم 6: أفضل عشرة دول شرق أوسطية من حيث الناتج المحلي الإجمالي *GDP* (تقديرات 2014) بالدولار الأمريكي



المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على بيانات البنك الدولي من المرجع:

"GDP, PPP (Current International \$) - Iran, Islamic Rep., Turkey, Egypt, Arab Rep., Saudi Arabia, United Arab Emirates, Iraq, Israel, Qatar, Kuwait, Oman | Data," accessed August 13, 2020, <https://bit.ly/2Ucn5FM>.

يلعب عدد السكان دوراً كبيراً في تحديد قيمة الـ *GDP* للدولة، فغالبا، وليس دائماً، تكون الدول الأكثر سكاناً ذات *GDP* كبير، فـ *GDP* الصين فاق نظيره الأمريكي في السنوات الأخيرة بفضل الفارق

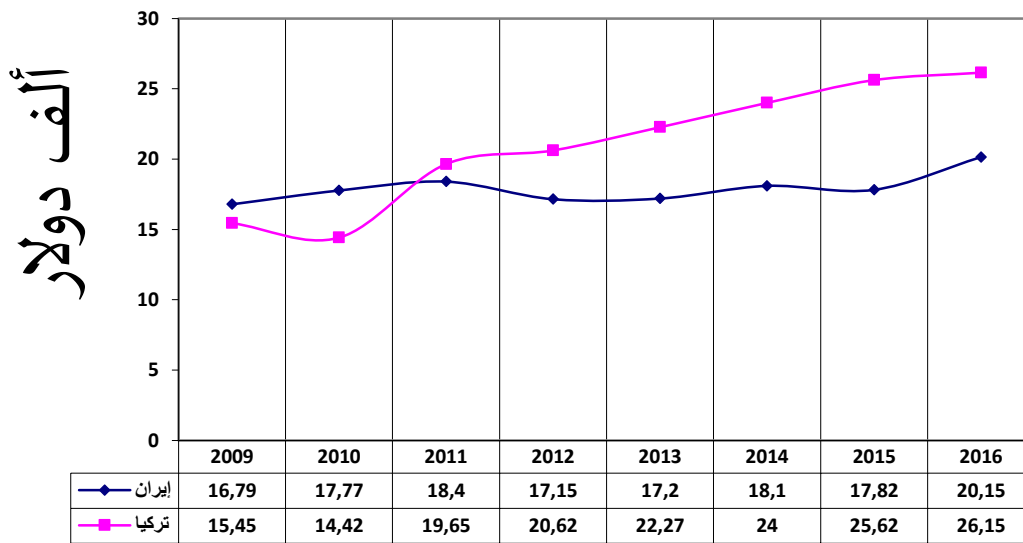
¹ تضاعف الاستثمارات الخارجية للشركات التركية 20 مرة خلال 17 عاماً، "ترك برس، 5 جانفي 2019،

<https://cutt.ly/BQ1cG11>

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

الكبير في عدد السكان كما يحتاج بعض المفكرين. لأجل ذلك هناك حاجة لمؤشر آخر متعلق بالـ *GDP* وهو "نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي *GDP per capita* " من اجل اختبار قوة الإقتصاديات. وفق هذا المعيار، تشير بيانات البنك الدولي، أنه منذ 2009 حتى 2016 لم ينزل نصيب الفرد من الـ *GDP* في إيران وتركيا على حد سواء تحت عتبة 14 ألف دولار سنويا. خلال سنتي 2009 و2010 كان نصيب الفرد الإيراني من الـ *GDP* أكبر من نصيب نظيره التركي، ولكن منذ 2011 عرف نصيب الفرد الإيراني تذبذبا في مقابل صعود مستمر لنصيب الفرد التركي (أنظر الشكل رقم 7). في سنة 2016 عرف نصيب الفرد الإيراني من الـ *GDP* انتعاشا ليصل إلى 20150.32 دولار أمريكي وهو يفوق المتوسط العالمي بـ 23.17 % ، وأما نصيب الفرد التركي في ذات السنة فقد بلغ 26150.40 دولار أمريكي بما يزيد عن المتوسط العالمي* بـ 59.86 %.

الشكل رقم 7: التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي *GDP* وفقا لتعديل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) بالنسبة لإيران وتركيا بين 2009-2016



المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على بيانات البنك الدولي من المرجع:

"GDP per Capita, PPP (Current International \$) - Iran, Islamic Rep., Turkey | Data," The World Bank, accessed August 4, 2020, <https://bit.ly/3ABhAQH>.

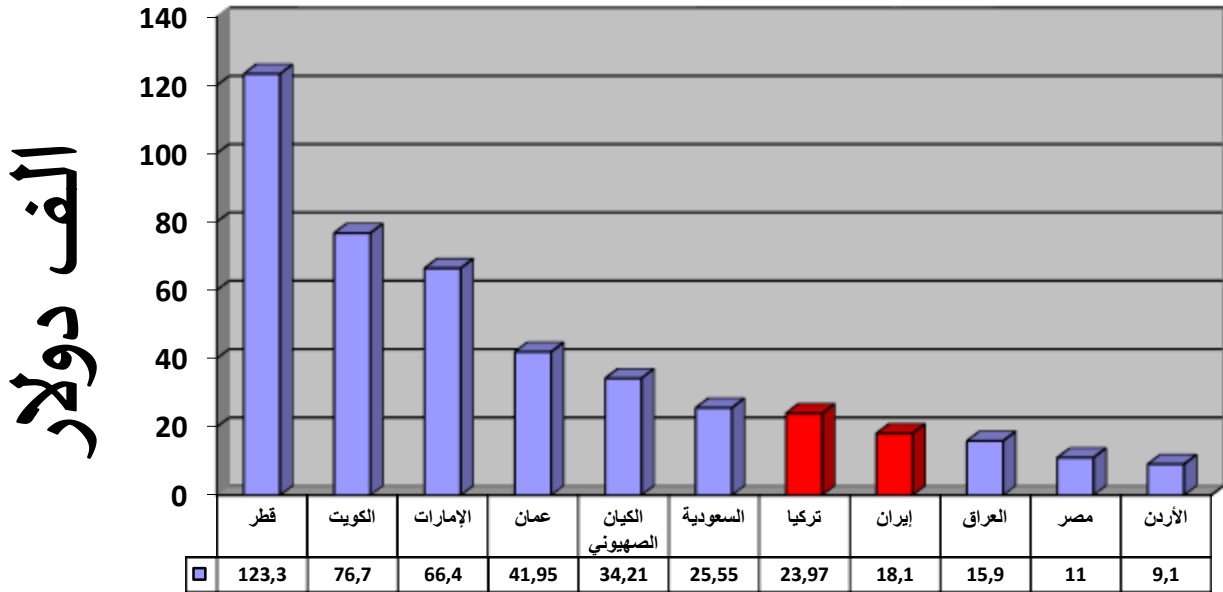
بالعودة إلى المقارنة بين إيران وتركيا مع دول الجوار الشرق أوسطي، تشير تقديرات البنك الدولي لسنة 2015 لتقدم دول مجلس التعاون الخليجي (النفطية) بالإضافة إلى الكيان الصهيوني (وهي بلدان قليلة

* قدر المتوسط العالمي لـ 2016 حسب بيانات البنك الدولي بـ 16358.49 دولار أمريكي.

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

السكان) على تركيا وإيران، إذ يصل نصيب الفرد في قطر، وهو الأعلى في المنطقة ومن بين الأعلى في العالم، إلى 123.3 ألف دولار أمريكي بما يعني أكثر من 6 أضعاف نصيب الفرد الإيراني وأكثر من 5 أضعاف نصيب نظيره التركي، كذلك يمثل نصيب الفرد في الكويت أو الإمارات أكثر من 3 أضعاف نصيب نظرائه في إيران أو تركيا، بالمقابل يفوق نصيب الفرد الإيراني ضعف نصيب نظيره الأردني كما يفوق نصيب الفرد التركي ضعف نظرائه في مصر أو في الأردن (أنظر الشكل رقم 8).

الشكل رقم 8: أفضل 11 دولة شرق أوسطية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تقديرات 2014)



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي من المرجع:

"GDP per Capita, PPP (Current International \$) - Iran, Islamic Rep., Turkey, Saudi Arabia, United Arab Emirates, Egypt, Arab Rep., Qatar, Kuwait, Lebanon, Jordan, Israel, Iraq, Oman | Data," The World Bank, accessed August 5, 2020, <https://bit.ly/2VK3cXF>.

مما تقدم، نلاحظ صمود الناتج المحلي الإجمالي الإيراني ونصيب الفرد منه رغم العقوبات الاقتصادية، لذلك وبمجرد إزالة هذه العقوبات، من المتوقع أن يرتفع الاقتصاد الإيراني بسرعة، وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل. لقد توقعت وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU) أنه "مع احتمال رفع العقوبات عن إيران عام 2016، لا سيما على صادرات النفط والقطاع المصرفي، سوف يشهد الاقتصاد انتعاشاً أسرع حتى مع انخفاض أسعار النفط". علاوة على ذلك، كان من المتوقع أن تحقق إيران

أسرع نمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة من 2016-2020، وذلك بسبب مزيج ثروة إيران من المحروقات والتركيب السكانية والتنوع الاقتصادي، وإلغاء العقوبات الدولية.¹ بالمقابل، فإن الحقيقة الماثلة للعيان والتي يؤكدّها الإرتفاع المستمر للناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه هي أن الإقتصاد التركي يعد من بين الإقتصاديات الأسرع نمواً في العالم بعد أن قفز في أكثر من عقد بقليل من المرتبة 115 إلى المرتبة 15 عالمياً، مما يجعل حلم القادة الأتراك بدخول نادي الـ 10 بحلول عام 2023 حلماً مشروعاً.

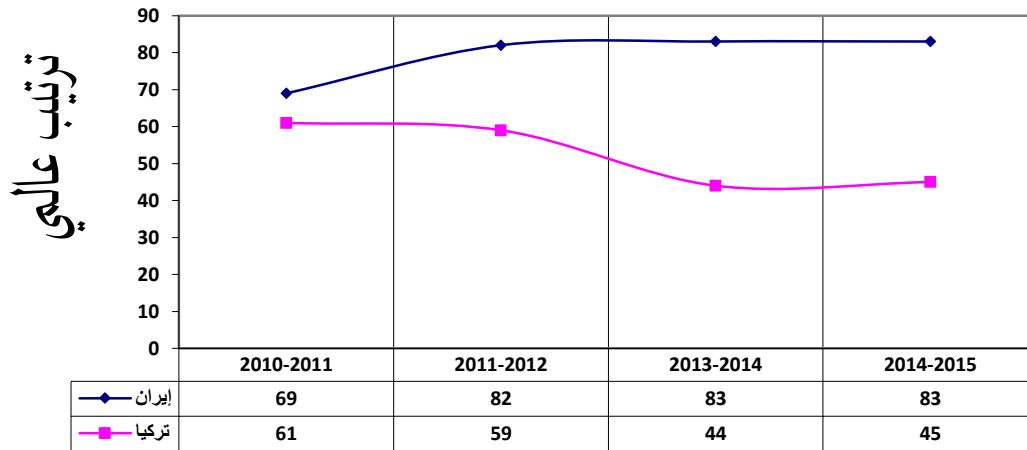
ثالثاً: التنافسية العالمية

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي *World Economic Forum* الكائن مقره بـ جنيف السويسرية تقارير سنوية حول التنافسية العالمية *Global Competitiveness*، وذلك برئاسة بروفيسور الإقتصاد والخبير العالمي كلود شواب *Klaus Schwab* وفريق عمل متكون من خبراء متخصصين وبشراكة العديد من المراكز البحثية عبر العالم. تعتمد تقارير المنتدى في ترتيب الدول حسب تنافسية اقتصاداتها الوطنية على 12 معياراً موزعة على 3 مجموعات. تضم المجموعة الأولى الموسومة "المتطلبات الأساسية": المؤسسات، البنية التحتية، بيئة الإقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي؛ وتضم المجموعة الثانية الموسومة "محفزات الكفاءة": التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق الشغل، تطور سوق المال، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق؛ أما المجموعة الثالثة الموسومة "عوامل الابتكار والتطور" فتضم: تطور بيئة الأعمال، والابتكار.

تشير تقارير التنافسية العالمية بين سنتي 2010 و2015 إلى تراجع تنافسية الإقتصاد الإيراني على خلاف نظيره التركي. لقد حلت إيران في المرتبة 83 عالمياً فيما يخص التنافسية العالمية وفق تقرير 2014-2015، كما خسرت مكاناً واحداً بالمقارنة مع تقييم 2013-2014 و21 مرتبة مقارنة بتقرير 2011-2012 (أنظر الشكل). بالمقابل، حلت تركيا في المرتبة في المرتبة 45 عالمياً حسب تقرير 2014-2015، ولقد تقدمت 14 مركزاً بالمقارنة مع تقرير 2011-2012 إذ كانت في المرتبة 59 عالمياً (أنظر الشكل رقم 9).

¹ Dizboni and Omar, "Hegemonic Aspirations and Middle East Discord."

الشكل رقم 9: تغير الترتيب العالمي لتركيا وإيران فيما يخص التنافسية العالمية بين 2010 و 2015



المصدر: إنجاز الباحث بالإعتماد على تقرير التنافسية العالمية 2012-2011 و 2015-2014 من المرجعين:

- Schwab Klaus, "The Global Competitiveness Report 2011-2012" (Geneva: World Economic Forum, 2011).
- Schwab Klaus, "The Global Competitiveness Report 2014-2015" (Geneva: World Economic Forum, 2014).

على المستوى الإقليمي، جعلت المرتبة الـ 83 عالمياً وفق تقرير التنافسية العالمية 2015/2014 إيران آخر عشرة دول الأولى في الشرق الأوسط وتسبقها كلا من دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، قطر، السعودية، الكويت والبحرين)، الكيان الصهيوني، عمان، الأردن وكذلك تركيا. ولم تتقدم تركيا بترتيبها العالمي الـ 45 كثيراً على منافسيها في الشرق الأوسط حيث حلت في المركز السابع ضمن أفضل عشرة دول شرق أوسطية (أنظر الجدول رقم 8).

الجدول رقم 8: ترتيب دول الشرق الأوسط العشر الأولى حسب تقرير التنافسية العالمية لسنة 2014

الترتيب العالمي	الدولة	الرتبة في ش أ	الترتيب العالمي	الدولة	الرتبة في ش أ
44	البحرين	6	12	الإمارات	1
45	تركيا	7	16	قطر	2
46	عمان	8	24	السعودية	3
64	الأردن	9	27	الكيان الصهيوني	4
83	إيران	10	40	الكويت	5

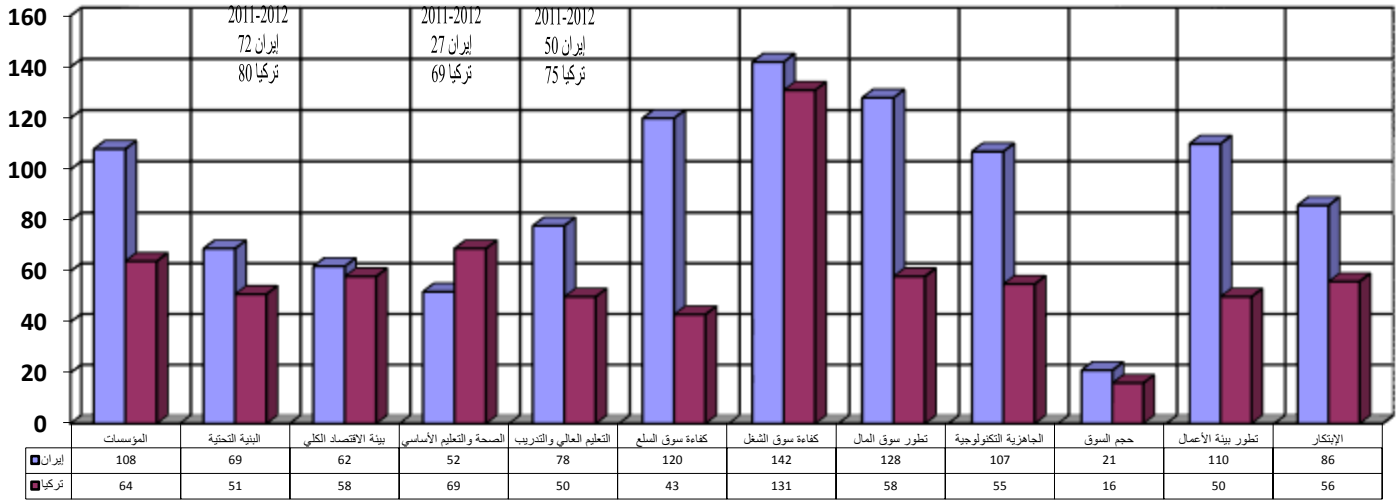
المصدر: إنجاز الباحث بالإعتماد على تقرير التنافسية العالمية 2015/2014 من المرجع:

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

من خلال مقارنة بين إيران وتركيا مؤشرا بمؤشر، نجد أن إيران قد حققت تفوقا على تركيا في 3 مؤشرات حسب تقرير 2011-2012 وهي "المؤسسات"، "بيئة الاقتصاد الكلي"، "الصحة والتعليم الأساسي"، لكن لم يصمد هذا التفوق حسب تقرير 2014-2015 سوى في مؤشر "الصحة والتعليم الأساسي"، وباقي المؤشرات كان التفوق فيها لصالح تركيا (أنظر الشكل رقم 10).

الشكل رقم 10: ترتيب إيران وفق مؤشرات تقرير التنافسية العالمية 2014-2015

ترتيب عالمي



المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على تقرير التنافسية العالمية 2014-2015 من المرجع:

Klaus, "The Global Competitiveness Report 2014-2015".

ومن خلال قراءة استشرافية، توقع البروفيسور شواب وفريقه في تقرير 2014-2015 أن يستقر الاقتصاد الإيراني بعد عامين صعبين، مدفوعين بشكل رئيسي بالتطورات الخارجية. إذ يوفر هذا السياق الاقتصادي الثابت فرصة مهمة للبلاد لتعزيز إمكاناتها التنافسية. ووفق شواب وفريقه يتعين على إيران أن تستفيد من موقعها القوي للاقتصاد الكلي، وحجمها الكبير في السوق، وعدد سكانها المتعلمين تعليماً جيداً. ومن شأن التحسينات التي أدخلت على إطارها المؤسسي وتدابير زيادة كفاءة سلعها وعملياتها وأسواقها المالية أن تعود بالفائدة على القدرة التنافسية للبلد وتوفر دفعة مهمة للنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.¹ أما بالنسبة لتركيا، فن أجل تعزيز قدرتها التنافسية، يجب على تركيا، وفق شواب وفريقه، التركيز

¹ Klaus, "The Global Competitiveness Report 2014-2015", 37-38.

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

على تحسين قاعدة مواردها البشرية من خلال تحسين التعليم والرعاية الصحية والتعليم العالي والتدريب، وزيادة كفاءة سوق العمل لديها، وتعزيز كفاءة وشفافية مؤسساتها العامة.¹

رابعاً: البنية التحتية

تمتلك البنية التحتية دلالة قوية للتعبير على قوة اقتصاد الدولة وقدرته على التطور، بالإضافة إلى ذلك لا يمكن لدولة تفتقر للبنية التحتية أن تمتلك اقتصاداً مزدهراً ومن ثم تكون في ريادة الآخرين. لأجل ذلك تم في هذه الدراسة فصل مؤشر البنية التحتية عن التنافسية العالمية لأجل تناوله بشيء من التفصيل، وذلك عبر التطرق لمؤشراته الفرعية.

وفق معيار البنية التحتية، تعتبر إيران وتركيا من الدول ذات القدرات اللوجستية الهامة، وذلك يجعلهما في مراكز متقدمة عالمياً ورائدة إقليمياً. حسب بيانات وكالة المخابرات المركزية CIA المحدثه سنة 2014، فإن إيران تتصدر الشرق الأوسط في عدد المطارات بـ 319 مطاراً، وهي الثانية في عدد السفن التجارية بـ 76 سفينة، كما أنها الثانية في شبكة السكك الحديدية بـ 8442 كلم (أنظر الجدول رقم 9). بالمقابل، وحسب ذات المصدر أعلاه، فإن تركيا هي الأولى شرقاً وأوسطياً في عدد سفن التجارة البحرية بـ 629 سفينة، والأولى في شبكة الطرق بـ 198,866 كلم، كما أنها الأولى في شبكة السكك الحديدية بـ 12,008 كلم (أنظر الجدول رقم 10).

الجدول رقم 9: مؤشرات البنية التحتية في إيران

السنة	سفن التجارة البحرية	الموانئ الرئيسية	شبكة الطرق (كلم)	شبكة السكك الحديدية (كلم)	المطارات في الخدمة
2010	2014	2010	2008	2013	
76	3	198,866	8442	319	
60	/	26	24	22	
2	/	3	2	1	

المصدر: تجميع وترجمة الباحث بالإعتماد على بيانات أرسيف موقع كتاب حقائق العالم The World

Factbook من المرجع: "Iran," in *The World Factbook* (Central Intelligence Agency, October 6, 2018),

<https://bit.ly/3iohzJt>.

¹ Schwab Klaus, "The Global Competitiveness Report 2011-2012", 27.

الجدول رقم 10: مؤشرات البنية التحتية في تركيا

السنة	سفن التجارة البحرية	الموانئ الرئيسية	شبكة الطرق (كلم)	شبكة السكك الحديدية (كلم)	المطارات في الخدمة
2010	629	9	385,748	12,008	98
2014	18	/	17	20	58
إقليميا	1	/	1	1	5

المصدر: تجميع وترجمة الباحث بالإعتماد على بيانات أرشيف موقع كتاب حقائق العالم The World Factbook من المرجع: "Turkey," in *The World Factbook* (Central Intelligence Agency, October 6, 2018), <https://bit.ly/3yphM4V>.

بمقابل البيانات المتميزة المذكورة أعلاه، يؤكد تقرير التنافسية العالمية 2014-2015 بأن هنالك فجوة بين الكم والكيف بخصوص البنية التحتية الإيرانية، فإيران هي الـ 62 عالميا من حيث جودة الطرقات، الـ 80 عالميا من حيث جودة الموانئ، الـ 122 عالميا من حيث جودة النقل الجوي والـ 45 من حيث جودة السكك الحديدية¹. أما تركيا فبنيتها التحتية في حال أفضل، حيث أنها الـ 40 من حيث جودة الطرقات، الـ 57 من حيث جودة الموانئ، الـ 34 من حيث جودة النقل الجوي و الـ 49 من حيث جودة السكك الحديدية².

تعتبر الأرقام السابقة عن ضعف نسبي في البنية التحتية لإيران، وتركيا بدرجة أقل، مقارنة بجزيرتهما الخليجيين خاصة، وهو الأمر الذي من الواجب تداركه لما له من أهمية بالنسبة لدولة تطمح لتزعم الإقليم.

¹ Klaus, " The Global Competitiveness Report 2014-2015 ", 217.

² Klaus, 369.

المبحث الثاني: مقدرات القوة الناعمة: قراءة في مؤشرات ماكلوري

يعتبر التقرير السنوي الموسوم "تقرير الـ 30 قوة ناعمة *The Soft Power 30 Report*" الصادر عن جامعة بورتلاند *PORTLAND* تحت إشراف جوناتون ماكلوري *Jonathan McClory* من بين المصادر المهمة في التعرف على تصنيف الدول من حيث القوة الناعمة. منذ تقرير 2010 ظهرت تركيا ضمن المصنفين كأكبر القوى الناعمة في العالم، بالمقابل لم تظهر إيران في أي إصدار، وحتى لما تم رفع المصنفين إلى 30 دولة لم تكن إيران من ضمنها. بالنسبة لـ ماكلوري، من العبث التفكير بأن القوة الناعمة هي حكر على الديمقراطيات التي تمارس الدبلوماسية القائمة على القيم الغربية، ولكن دولاً مثل روسيا، الصين، إيران، السعودية وحتى كوريا الشمالية لها قيمها الخاصة الجذابة. فمن الممكن، وفق ماكلوري، القبول أو الإعجاب أو السعي لمحاكاة مجموعة فرعية من قيم بلد آخر دون الحاجة إلى أو الرغبة في محاكاة كل قيمه. وقد يعترف المرء، رغم ذلك على مضض، بالجهود الفريدة التي تبذلها كوريا الشمالية للحفاظ على الحكم الذاتي في ظل ظروف صعبة للغاية، بل ويتقاسم هذه القيمة، دون أن يرغب في أن يصبح مثل كوريا الشمالية. ويمكن لأي بلد أن يجذب وينفر في الوقت نفسه؛ الإعجاب يمكن أن يتواجد في آن واحد مع التحفظات.¹ وبالتالي فإن عدم ظهور إيران في أي من تقارير ماكلوري لا ينفي وجود جانب ناعم للقوة الإيرانية مثلها هو الشأن بالنسبة لتركيا.

لأجل رصد موارد القوة الناعمة بالنسبة لإيران وتركيا سيتم الاعتماد على أهم المؤشرات التي صنفها ماكلوري في تقاريره، وهذه المؤشرات هي: الحكومة، الثقافة، الدبلوماسية والتعليم العالي.

* كان هذا التقرير في بداياته سنة 2010 يحمل عنوان *المُقنعون الجدد The New Persuaders* ، وكان يصدر عن المركز البحثي البريطاني "معهد الحكومة *The Institute For Government*" بإشراف جوناتون ماكلوري *Jonathan McClory* ومنذ 2015 تحول العنوان إلى "تقرير الـ 30 قوة ناعمة *The Soft Power 30 Report*" كما أصبح يصدر عن جامعة بورتلاند *PORTLAND* وإشراف ماكلوري وفريقه.

¹ Jonathan M. McClory, "The Soft Power 30 Report. A Global Ranking of Soft Power" (Portland: Portland PR Limited, 2019), 57.

المطلب الأول: الحكومة: تماسك الجبهة الداخلية وجاذبية النظام السياسي

عند الحديث عن القوة الناعمة للقوى الإقليمية، من الواجب مراعاة البعد الوطني، أي كل ما يحدث على الجبهة الداخلية، داخل مجتمعات القوى الإقليمية. في هذا السياق، فإن العامل الحاسم لكسب سيطرة الدولة، والذي سينعكس أيضاً في العلاقات الدولية للبلد، هو التماسك السياسي الداخلي، المعبر عنه في المحاور الوطنية والاجتماعية وغيرها من الحياة المؤسسية، وهذا التماسك سيمنح الدولة ميزة ويجعلها نموذجاً يحتذى به من طرف الدول الأخرى. فإذا كان بلد ما يسعى إلى لعب دور نشط في حل مشاكل جيرانه، فيجب عليه ضمان حل مشاكله الداخلية وإزالة بؤر عدم الاستقرار الفعلية أو المحتملة التي تؤثر على حياة المواطنين اليومية. كيف يمكن أن تقنع الدولة بقدرتها على التعامل مع دول أخرى، إذا لم تتمكن من التعامل بفعالية مع أعدائها الداخليين؟¹ فالدولة الضعيفة من الداخل لن يكون لها تأثير كبير على الساحة الدولية.

من هذا المنطلق، يقيس مؤشر "الحكومة" مدى تماسك الجبهة الداخلية، الذي يعد معياراً ذو دلالة على قوة الدولة بالإضافة إلى قياس مدى جاذبية نظام الحكم، والذي يمثل بدوره سمة مهمة لجاذبية الدولة بشكل عام، وذلك مع الإشارة إلى ارتباط المعيارين ببعضهما البعض.

أولاً: النموذج الإيراني

منذ نجاح الثورة الإسلامية سنة 1979 وقيام الجمهورية الإسلامية، عرفت إيران بتماسك كبير للجبهة الداخلية، إذ يعد ذلك أحد مكتسبات الثورة. على الرغم من تعدد القوميات في الداخل الإيراني* إلا أن هنالك لحمة اجتماعية قوية. ولقد أرجع الباحث ضاري سرحان الحمداني السر في هذا التماسك إلى دور العامل الديني. فأغلب القوميات المكونة للمجتمع الإيراني، في تقدير الحمداني، تكن نوعاً من الولاء والطاعة للمؤسسة الدينية وتخضع لها بسبب الإعتقاد الديني، إذ يلعب مرشد الثورة ورجال الدين أهمية قصوى في خلق هذا الولاء والتماسك بالرغم من التناقضات بين المرجعيات الدينية المختلفة.²

¹ Baltos, Vidakis, et Balodis, " Turkey's Ambitions to Emerge as a Regional Power ", 42.

* الفرس، الأذريون، البختيارين، القشقاي، الآشوريين، المزندرانين، الأكراد، العرب، الأرمن، اللور، البلوش، الطاليون، الجيورجيون الإيرانيون، البشتون الإيرانيون، التركمان، وآخرين. أنظر: Vahid Rashidvash, "Iranian People: Iranian Ethnic Groups," *International Journal of Humanities and Social Science* 3, no. 15 (August 2013): 216-26.

² ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، ط. 2 (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2012)، 255.

إلى جانب دور العامل الديني، يعزى تماسك الجبهة الداخلية الإيرانية إلى طبيعة النظام السياسي، إذ تمتلك إيران نظاماً سياسياً فريداً من نوعه يبتكر مفهوم "الديمقراطية الدينية"، وهو وفق علي باكير نموذجاً متميزاً ويصلح أن يكون مصدرًا من مصادر القوة الناعمة الإيرانية، وذلك بالنظر لكونه مبتكراً ويشكل بديلاً عن النظم التقليدية المعروفة في العالم. يقول رئيس مجلس الشورى (البرلمان) الإيراني علي لاريجاني: "إن إحدى أهم مآثر "الإمام الخميني" مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الإطلاق، تكمن في أنه قدّم نموذجاً لـ "الديمقراطية الدينية" التي تستند إلى التصويت الشعبي ومقاومة الظالم بما يتماشى مع القيم الإسلامية"¹. إن هذا النظام وفق باكير يقوده طبقة من رجال الدين (الملاي) على رأسهم الولي الفقيه المرشد الأعلى، ويفتح المجال واسعاً للسياق الانتخابي أن يأخذ مكانه في النظام السياسي ليفرز قيادات بشرعية شعبية، ويتيح حرية الاختيار للجميع، وقد استمر على هذا المنوال في سياق تراكمي منذ عام 1979 وحتى اليوم².

وبالرغم من مزايا النظام الإيراني، إلا أن الكثير من النقد قد وجه له، إذ يعتبر البعض أن الديمقراطية الإيرانية هي ديمقراطية شكلية واقعها ثيوقراطي ومضمونها ديكتاتوري، وذلك على اعتبار أن المرشد الأعلى يمتلك صلاحيات تفوق تلك التي يمتلكها أي ديكتاتور في العالم. وهو يستند إلى شرعية دينية وسياسية معاً، ويجمع إلى سلطاته صلاحيات أخرى كثيرة كما جاء في المادة 110 من الدستور، ويسيطر على كل المجالس في البلاد، فالبعض تابع له والبعض الآخر خاضع لنفوذه.³ بالإضافة إلى ذلك، يعاني النظام الإيراني من مشاكل هائلة فيما يتعلق بالحريات والشفافية. فالطائفة السنية والتي تشكل ما بين 9% إلى 20% على الأقل من سكان إيران لا يحق لها الوصول إلى أي منصب تنفيذي رفيع. بمعنى أنه قد تم حرمان ما بين 7 إلى 14 مليون مواطن إيراني على الأقل بشكل آلي وبموجب الدستور من تولي الرئاسة أو أركان الجيش أو القضاء ناهيك عن المناصب الأخرى. والأخطر من ذلك، اتهامات التزوير التي لحقت بالانتخابات الرئاسية لعام 2009 مما أدى إلى ولادة "الحركة الخضراء" التي قادت مظاهرات سلمية شعارها

¹ علي حسين باكير، "اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير"، مركز الجزيرة للدراسات، 17 أبريل 2013، <https://bit.ly/3rTnPvU>.

² باكير.

³ وزارة الإرشاد الإسلامي، دستور جمهورية إيران الإسلامية، ترجمة لجنة مكلفة من وزارة الإرشاد الإسلامي (طهران، 1983)، 76-77.

"أين صوتي"، هذه المظاهرات قوبلت بالقمع والترهيب من طرف السلطات الأمنية للجمهورية الإسلامية. لقد بينت انتخابات 2009 وما تلاها من أحداث أن النظام يعاني مشاكل بنيوية متجذرة، فقد أضرت هذه الانتخابات بصورة النظام الإيراني بشكل خطير في المنطقة والعالم، وكان لها بالغ الأثر في تعزيز هذه الصورة السلبية لدى شريحة واسعة من عامة الناس وأيضاً لدى النخبة المثقفة، ففي العالم العربي على سبيل المثال، تعززت النظرة إلى إيران كدولة دينية لا تحترم الحريات، ولا تقيم وزناً للقانون، وتقمع شعبها وتغرق في التزوير والفساد.¹ كل ذلك أثر على جاذبية النموذج الإيراني وشوه صورته، وحد من قدرات تأثيره في محيطه.

يدرك قادة إيران اليوم بأن تقوية الجبهة الداخلية ضرورة ملحة من أجل تقوية النفوذ على المستوى الخارجي، فذلك الرئيس حسن روحاني (رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي سابقاً) يحاجج بأن تبني إيران خيار بناء الجمهورية الإسلامية، يحتم عليها بالإضافة لإملاك القوة والثروة، امتلاك القدرة على الحفاظ على النظام. وبناء عليه، فإن تصدير الثورة وفق روحاني يتوقف على مدى جاذبية النموذج الإيراني، وكذا على مدى تقدم إيران وتطورها في كافة المجالات، وعلى قوة نظامها وقدرتها على الظهور كنموذج بالنسبة لبقية البلدان.²

ثانياً: النموذج التركي

بالنسبة للعديد من الخبراء، فإن تركيا تمثل "البجعة السوداء" *Black Swan* فيما تعلق بدحض الفرضية المتطرفة القائلة بأن الإسلام معاد للديمقراطية.³ حول ذلك، تجادل بينار تانك *Pinar Tank* بأن مصطفى كمال أتاتورك أسس جمهورية تركيا في عام 1923 بتصميم يؤهلها لتصبح جزءاً من الحضارة الغربية، مع اعتماد كل تحول ضروري لتحقيق هذا الهدف. تمشياً مع ذلك، طورت النخبة التركية هوية غربية لتركيا وأنكرت تراثها الإسلامي. ومع ذلك، بعد هجمات 11 سبتمبر، لم يعد هذا التراث عقبة وأصبح بدلاً من ذلك سمة قابلة للتسويق، إلى جانب البنية الديمقراطية للبلاد، أصبحت تركيا نموذجاً محتملاً لدول

¹ باكير، "اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير".

² فتحى بولعراس، "السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط: بين الاعتبارات المذهبية والعوامل الجيوبولتيكية"، مجلة العلوم الإنسانية، رقم 44 (جوان 2016): 279.

³ Osman Bahadır Dinçer and Mustafa Kutlay, "Turkey's Power Capacity in the Middle East: Limits of the Possible" (ANKARA: International Strategic Research Organization (USAK), June 2012), 26.

المنطقة وحليفا مهما للدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة. لقد حاول قادة حزب العدالة والتنمية تغيير هوية تركيا من "هوية غربية" إلى هوية "تقدمية وديمقراطية وإسلامية"¹، ولقد نجحوا في ذلك إلى حد بعيد، إلى درجة رغبة بعض الدوائر الغربية في أن يتم تعميم التجربة التركية في كامل الشرق الأوسط. في هذا السياق، يجادل آيهان سيمسك *Ayhan Simsek* بأن تركيا باعتبارها "دولة تعيش بها أغلبية مسلمة في ظل نظام سياسي ديمقراطي وغير ديني واقتصاد حر وفعال، فإن تركيا تقدم الآن كنموذج للاقتداء به في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"².

على مستوى الجبهة الاجتماعية، تشبه تركيا إيران في كونها دولة متعددة الأعراق، وعلى الرغم من كون أغلب الأعراق ممثلة بعدد قليل من السكان، إلا أن الالفت للانتباه هو أن أكثر من 15% من سكان تركيا هم من الأقلية العرقية الكردية التي كانت الدولة الرسمية في صراع مستمر ومتعدد الأشكال معها على مدار عقود، لاسيما خلال العهد الكمالي. ولكن منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم عمل بجد على حل قضية الأكراد، إذ يعترف الكثيرون بإجادة الحكومة التركية لحد الآن التعامل مع القضية والعمل الجاد على احتوائها، إلا أن مجرد وجود المسألة الكردية لا يشكل عاملاً حاسماً لزعة الاستقرار فحسب، بل يحتمل أن يكون وسيلة ضغط تستخدمها القوى العظمى للتحكم في التطورات المستقبلية في المنطقة. في هذا السياق، يجادل جورجوس بالتوس *Georgios C. Baltos*، إيوانيس فيداكيس *Ioannis G. Vidakis* وجانيس بالوديس *Janis Balodis* بأن مقاومة الأكراد لتقييد حقوقهم العرقية والسياسية هي قبلة موقوتة تهدد الصرح السياسي لتركيا.³

لم تكن قضية الأكراد وحدها هي التي أثرت على سمعة النظام السياسي التركي، ففي الوقت الذي كان ينظر فيه إلى نموذج الحكم التركي الذي يمزج بين الإسلام والديمقراطية على أنه أهم مكون للقوة الناعمة التركية، كما أنه الضامن لتماسك الجبهة الداخلية، جعلت انتفاضة غزي بارك *Gezi Park* (2013) ذلك حكماً مسبقاً قابل للمراجعة. لقد كانت انتفاضة غزي بارك بمثابة تطور ملحوظ في تاريخ تركيا، حيث

¹ Özgür Özdamar, B. Toygar Halistoprak, and I. Erkam Sula, "From Good Neighbor to Model: Turkey's Changing Roles in the Middle East in the Aftermath of the Arab Spring," *International Relations* 11, no. 42 (August 2014): 99-100.

² آيهان سيمسك، "تركيا..... من وسيط إقليمي إلى لاعب دولي"، ترجمة ياسر أبو معيق، موقع قنطرة، 2012،

<https://bit.ly/3f4pt95>

³ Baltos, Vidakis, et Balodis, "Turkey's Ambitions to Emerge as a Regional Power", 42.

احتل الناس الساحات العامة وحاولوا التواصل مع الحكومة بشعارات منددة. لكن الحكومة لم ترد على ذلك بطريقة بناءة كما في البرازيل (حيث كانت هناك احتجاجات في نفس الوقت تقريباً). لقد انطلقت الاحتجاجات بسبب مخاوف بيئية لمشروع حضاري، حيث تحجج محتجين بإنقاذ مجموعات كبيرة من الأشجار في غزي بارك لأجل "إيقاف مشروع تطوير حضري لإعادة بناء الشكات العثمانية التاريخية..."¹. احتل المحتجون الحديقة وشيدوا الخيام لإظهار قلقهم. نمت هذه الحركة بشكل أكبر وانضم طلاب المدارس الثانوية والجامعات إلى الاحتجاجات السلمية. لكن في 31 ماي 2013، حاولت السلطات إخلاء الحديقة بالقوة من خلال الاستخدام المكثف للغاز المسيل للدموع، مما أدى إلى وقوع اشتباكات وإصابات. لقد تم التشكيك في خطاب حكومة حزب العدالة والتنمية عن الحرية والديمقراطية، إذ أثبتت هذه الأحداث بوضوح أن الديمقراطية في تركيا ليست راسخة بعد. لقد جذبت انتفاضة غزي بارك اهتماماً إقليمياً وعالمياً. وقد اعتبرت الحكومات العربية تعاطي الحكومة التركية الخشن مع الأحداث، علامة على أن حكومة حزب العدالة والتنمية لم تحول الجمهورية التركية بعد إلى دولة ديمقراطية وأن تركيا لم تعد تعتبر مصدر إلهام للدول العربية الأخرى.

ليس فقط احتجاجات غزي بارك ولكن أيضاً الصراع على السلطة بين قيادة حزب العدالة والتنمية وفتح الله غولن *Fethullah Gülen* قد أثارت الشكوك حول النظام الديمقراطي والعلماني في تركيا. تجادل الباحثة أيلين غورزيل بأن "حركة رجل الدين الكاريزمي، فتح الله غولن، الذي كان له سيطرة قوية على السياسة التركية والحياة الاجتماعية"²، أزججت رئيس الوزراء أردوغان وقرر إغلاق مدارس غولن. والمعروف أن مدارس وجامعات غولن تفتح فروعاً في الخارج وتعد هذه إحدى أهم أدوات القوة الناعمة لتركيا في جوارها³. في تقدير كارولا سيرامي *Carola Cerami* فإن السلوك القمعي الذي تقوم به الشرطة التركية (سواء خلال انتفاضة غزي بارك أو في أعقاب الانقلاب العسكري)، إلى جانب استبدادية أردوغان المتنامية، كل ذلك ألقى شكوكاً جسيمة على مصداقية تركيا الدولية والإقليمية. هذه السلوكيات تغذي بالمثل الاستياء المتزايد داخل المجتمع المدني التركي، الذي يسعى ولكنه لم يحصل على التعددية

¹ Aylin Gurzel, "Turkey's Role as a Regional and Global Player and Its Power Capacity: Turkey's Engagement with Other Emerging States," *Revista de Sociología e Política* 22, no. 50 (June 2014): 99-100.

² Gurzel, 100.

³ Gurzel, 100.

والديمقراطية، واحترام الأقليات، والحرية الفردية، والحفاظ على الأماكن العامة، وحرية الصحافة والتعبير، وعدم التدخل في الخيارات الدينية للمواطنين.¹

وبالرغم من الإنتقادات الموجهة للنظام التركي من بعض خصومه أو بعض الأكاديميين في أعقاب الأحداث سالفة الذكر، إلا أن الهبة الشعبية الراضية لمحاولة الانقلاب العسكري الأخير (2016)، والتفاف الشعب حول السلطة مما كان السبب الرئيسي في فشل الانقلاب، هذا بالإضافة إلى الفوز المتتالي لـ أردوغان وحزبه من إستحقاق إنتخابي إلى آخر، كل ذلك عزز الإعجاب بالنموذج التركي على الأقل لدى شعوب المنطقة، كما يجعل الباحثين يضعون خطا عريضا حول مصداقية التحفظات التي ما فتئ يقدمها معارضو أردوغان في الداخل والخارج.

المطلب الثاني: الدبلوماسية: الموارد والأثر العالمي

يستكشف مؤشر الدبلوماسية وفق ماكلوري بالأساس قدرة الدول على صياغة سردية وطنية *National Narrative* مناسبة وجذب المتابعين الدوليين *International Audiences*. ويجمع مؤشر الدبلوماسية بين مختلف المعايير المتعلقة بكيفية مشاركة البلد وارتباطه بشكل جيد على الصعيد العالمي.² سيتم تفكيك هذا المؤشر إلى معيارين متمثلين في معيار الموارد الدبلوماسية وفي مقدمتها ما تعلق بالبعثات الدبلوماسية في الخارج. وأما المعيار الثاني فيتمثل في الأثر العالمي من خلال العضوية في المنظمات الدولية المتعددة الأطراف.

¹ Carola Cerami, " Rethinking turkey's soft power in the arab world: Islam, secularism, and democracy ", *Journal of Levantine Studies* 3, n° 2 (2013): 144-145.

* بالنسبة لـ ستيفورت هال Stuart Hall السردية الوطنية (أو سردية الدولة) هي الرواية التي تعتمد عليها الأمة عن مسيرتها التاريخية. حيث يتم سردها وإعادة سردها في التاريخ القومي، الآداب، الإعلام والثقافة الشعبية. وتعبير هال: "هي مجموعة القصص، الصور، المناظر الطبيعية، السيناريوهات، الأحداث التاريخية، الرموز والطقوس الوطنية التي تعني أو تمثل الخبرات، الأحزان، الانتصارات والكوارث المشتركة التي تعطي معنى للأمة." أنظر:

Stuart Hall, " The question of cultural identity ", in *Modernity and its futures*, éd. par Stuart Hall, D Held, and Tony McGrew (Cambridge: Polity Press, 1992), 293.

² Jonathan M. McClory, "THE NEW PERSUADERS: An International Ranking of Soft Power" (London: Institute for Government, 2010), 8.

أولاً: الموارد الدبلوماسية

يعد عدد البعثات الدبلوماسية في الخارج من أهم المؤشرات الدالة على سمعة الدولة على المستوى العالمي. انطلاقاً من ذلك، تشير إحصائيات 2016 إلى أن إيران ممثلة بـ 111 سفارة في الخارج وهي بذلك متخلفة بـ 24 سفارة عن تركيا (135 سفارة). من ضمن الـ 111 سفارة إيرانية، 19 منها توجد في دول عربية ليس من ضمنها فلسطين، جيبوتي، المغرب ومصر¹. بالمقابل جميع الدول العربية (بما فيها الصومال وجيبوتي) تمتلك تركيا سفارات فيها باستثناء سوريا، جزر القمر وفلسطين. على مستوى القنصليات، تشير إحصائيات 2016 إلى امتلاك إيران لـ 31 قنصلية عامة على مستوى 15 دولة فقط، منها 3 دول عربية وهي العراق، الإمارات والسعودية. من جهتها، امتلكت تركيا من القنصليات العامة في ذات السنة (2016) ما يقارب 3 أضعاف ما تملكه إيران بواقع 85 قنصلية عامة، كما أن قنصلياتها متواجدة في 7 دول عربية بالإضافة إلى إيران والكيان الصهيوني، والعدد في ارتفاع مستمر.²

تشير الأرقام أعلاه إلى تفوق واضح لتركيا على منافستها إيران فيما يتعلق بكثافة التمثيل الدبلوماسي على المستوى الدولي وحتى على المستوى الإقليمي. لقد تراجعت علاقات إيران مع عدة دول وفي مقدمتها بعض جيرانها في الشرق الأوسط، حيث وصل الأمر إلى حد غلق السفارات وتعليق العلاقات مثلها حدث شهر جانفي 2016 لما أعلنت 5 دول عربية هي السعودية، السودان، البحرين، جيبوتي والصومال قطع علاقاتها مع إيران في أعقاب الإعتداء على السفارة والقنصلية السعوديتين في طهران ومشهد. في المقابل، انتشرت تركيا دبلوماسياً بشكل واضح إلى درجة اهتمامها بإقامة ممثلات في بلدان مثل جيبوتي، الصومال وجزر القمر. في هذا السياق، يشير الباحثان عثمان بهادير دينشير *Osman Bahadır Dinçer* ومصطفى ككلاي *Mustafa Kutlay* إلى أنه منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، أصبح من الواضح أن منطقة الشرق الأوسط قد أصبحت مركز ثقل في السياسة الخارجية التركية وأن تركيا تبني

¹ "سفارتخانه های ایران در سراسر جهان"، كارييري جوبز (blog)، تم الاطلاع يوم 1 جوان 2020 ، <https://bit.ly/2XSOVoe>.

* بالإضافة لإنقطاع العلاقات مع الولايات المتحدة منذ 1980، قطعت 4 دول علاقاتها مع إيران منذ 2009 وهي المغرب (2009) بسبب دعم إيران للبوليساريو واتهامها بدعم التشيع؛ غامبيا (2010) بسبب شحنة أسلحة؛ السنغال (2011) على خلفية اتهامها إيران بتزويد متمردين بأسلحة؛ كندا (2012) جراء اتهام إيران بانتهاك حقوق الإنسان ودعم الإرهاب.

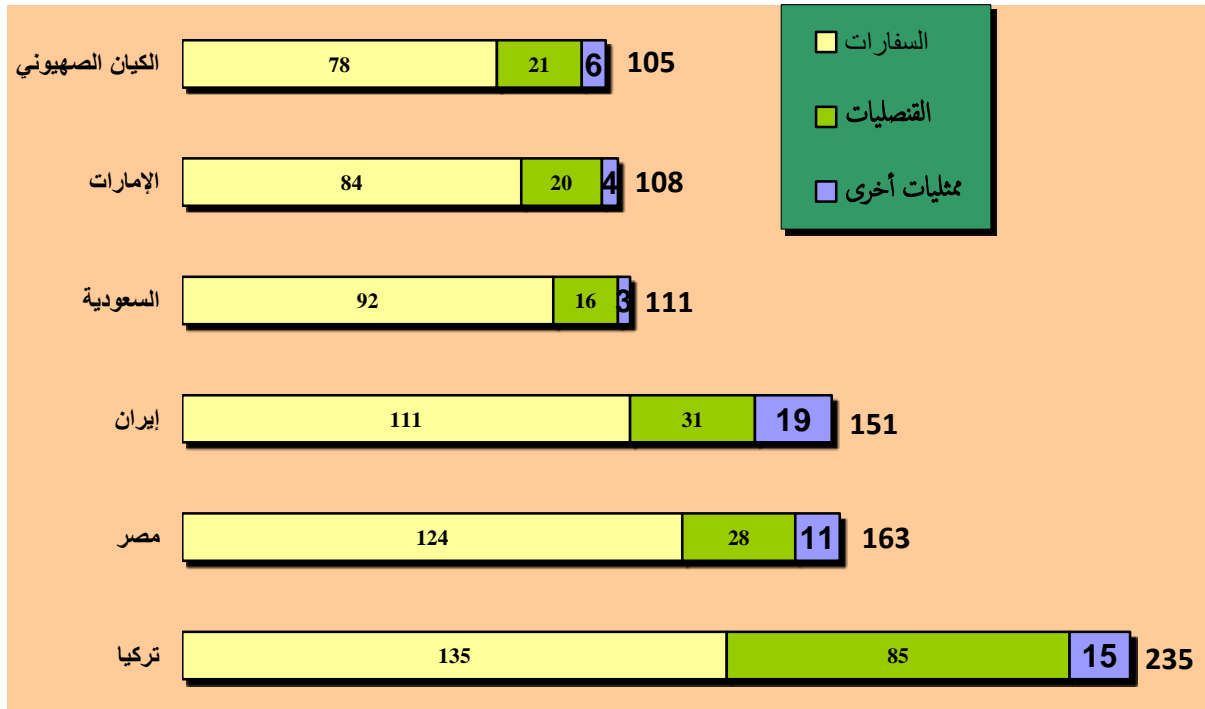
² "T.C. Dışişleri Bakanlığı 2016 Yılı İdare Faaliyet Raporu (2016 Annual Report of Turkish Ministry of Foreign Affairs)" (TÜRKİYE CUMHURİYETİ DIŞİŞLERİ BAKANLIĞI, 2016), 6, <https://bit.ly/2W0VwzO>.

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

إستراتيجيتها للسياسة الخارجية بهدف أن تصبح قوة إقليمية في الشرق الأوسط. في هذا الصدد، أصبح رفع قدرة وزارة الخارجية في الشرق الأوسط ضرورة من الناحية اللوجستية. لقد بلغ عدد البعثات التركية سنة 2011 في البلدان الناطقة باللغة العربية 25 بعثة¹، وبعد 5 سنوات (سنة 2016) أصبح 30 بعثة.

من المفيد مقارنة الأرقام السابقة لإيران وتركيا مع أرقام جيرانهما في الشرق الأوسط قصد التعرف على مدى تنافسية دبلوماسية البلدين على المستوى الإقليمي. تخبرنا مقارنة أرقام البلدين في 2016 مع أرقام مصر، السعودية، الإمارات العربية والكيان الصهيوني (باعتبارها الأكثر تمثيلا دبلوماسيا في المنطقة) بأن تركيا هي الأكثر تمثيلا في الخارج من جميع بلدان الشرق الأوسط بـ 235 تمثيلية، وهو ما يتجاوز ضعف تمثيل السعودية (الرابعة) أو الإمارات (الخامسة) أو الكيان الصهيوني (السادس). وتفصيلا، تمتلك تركيا أكبر عدد من السفارات مقارنة بجيرانها (135) كما تمتلك أكبر عدد من القنصليات العامة (85). بالمقابل، تحتل إيران بـ 151 تمثيلية المرتبة الثالثة شرق أوسطيا بعد تركيا ومصر تواليا (مصر تملك 163 تمثيلية)، إلا أن إيران تحل ثانية قبل مصر في عدد القنصليات العامة (31 قنصلية لإيران مقابل 28 لمصر) (أنظر الشكل 11).

الشكل رقم 11: مقارنة إيران وتركيا ببلدان الشرق الأوسط الأكثر تمثيلا دبلوماسيا في الخارج سنة 2016



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المصادر التالية:

¹ Dinçer and Kutlay, "Turkey's Power Capacity in the Middle East," 17.

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

- "Lowy Institute Global Diplomacy Index 2016 COUNTRY RANKING," Global Diplomacy Index Lowy Institute, accessed May 12, 2020, <https://bit.ly/3AcI8aM>.

- "سفارتخانه های ایران در سراسر جهان".

- « T.C. Dışişleri Bakanlığı 2016 Yılı İdare Faaliyet Raporu (2016 Annual Report of Turkish Ministry of Foreign Affairs) », 6.

- "Embassies and Consulates around the World," EmbassyPages, accessed May 12, 2020, <https://www.embassypages.com/>.

تعد كفاية الموظفين في وزارة الخارجية وجودتهم من الأمور المعبرة عن الإستعداد الدبلوماسي. وفق هذا المؤشر وحسب إحصائيات 2016، بلغ عدد الموظفين بوزارة الخارجية الإيرانية 3624 موظفاً، من ضمنهم 1159 يحملون شهادة ماجستير و115 دكتوراً¹ على الجهة الأخرى، وفي ذات السنة (2016)، بلغ عدد الموظفين بوزارة الخارجية التركية 6278 موظفاً² (وهو قرابة ضعف نظرائهم في إيران). ووفق أرقام 2013 (والإحصائيات لم تتغير كثيراً)، يحمل 504 موظفاً من وزارة الخارجية التركية شهادة الماجستير و30 منهم حاصلون على الدكتوراه³، كما تشير المعلومات المتوفرة على موقع وزارة الخارجية التركية بأن الموظفين الدبلوماسيين في الوزارة يتكلمون 46 لغة، من بينها اللغة الكورية والليتوانية والمالايوية والدارية والصربية، في حين أكدت دراسة قام بها دينشير وكلاي شهر جوان 2012 أنه من أصل 135 موظفاً يشتغلون بالبعثات لدى الدول الناطقة بالعربية، 6 فقط منهم يستطيعون تحدث اللغة العربية⁴، هذا الأمر عملت الخارجية التركية على تداركه، حيث تم الإهتمام بأنشطة الترجمة بداية بفتح واجهة عربية للموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية سنة 2013. بالمقابل، لا يشتكي الإيرانيون من مشكلة اللغة عند التواصل مع العرب سواء على مستوى بعثاتهم في البلاد العربية أو على مستوى وزارة الخارجية، ذلك أن اللغة العربية هي مادة أساسية ضمن المقرر التعليمي منذ الأطوار ما بعد الابتدائية في إيران، إذ أن ذلك منصوص عليه في دستور البلاد*.

¹ "سازمان اداری و استخدامی كشور (التنظيم الإداري والتوظيف في الدولة)"، جمهوری اسلامی ایران - ریاست جمهوری (رئاسة الجمهورية)، 29 ديسمبر 2018، <https://bit.ly/3hVTUVs>.

² "T.C. Dışişleri Bakanlığı 2016 Yılı İdare Faaliyet Raporu (2016 Annual Report of Turkish Ministry of Foreign Affairs)"، 7.

³ "ثلاثة وتسعون عاماً على تأسيس وزارة الخارجية"، الجمهورية التركية وزارة الخارجية، تم الدخول 1 أوت 2019، <https://bit.ly/3x2Rzrc>.

⁴ Dinçer et Kutlay, "Turkey's Power Capacity in the Middle East", 17.

* تنص المادة 16 من الدستور الإيراني على أنه: "بما أن لغة القرآن والعلوم والمعارف الإسلامية هي العربية وأن الأدب الفارسي ممتزج معها بشكل شامل، يجب تدريس هذه اللغة بعد المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية في جميع الصفوف والاختصاصات الدراسية." أنظر: وزارة الإرشاد الإسلامي، دستور جمهورية إيران الإسلامية، 27.

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

تعتبر مؤشرات عدد البعثات الدبلوماسية، عدد الموظفين إلى جانب الميزانية السنوية لوزارة الخارجية مؤشرات ذات دلالة على مقدرات القوة الناعمة للدولة، وذلك لما لها من أهمية أساسية في مناورات السياسة الخارجية. في هذا السياق، ومن أجل قياس القوة الدبلوماسية لتركيا وإيران سيتم مقارنة أرقامهما مع مصر باعتبارها المنافس الأهم للبلدين فيما تعلق بالبنية التحتية للدبلوماسية في الشرق الأوسط (أنظر الجدول رقم 11).

الجدول رقم 11: مقارنة البنية التحتية لوزارات الخارجية التركية، المصرية والإيرانية بعنوان سنة 2016.

البلدان	عدد التمثيلات	السفارات	القنصليات العامة	البعثات الدائمة	تمثيلات أخرى	عدد الموظفين	الميزانية (مليون دولار)
إيران	151	111	31	4	15	3624	370
تركيا	235	135	85	13	2	6278	939
مصر	163	124	28	9	2	980	حوالي 255

المصدر: تجميع الباحث بالإعتماد على المصادر التالية:

- "Lowy Institute Global Diplomacy Index 2016 COUNTRY RANKING."
- "سفارتخانه های ایران در سراسر جهان".
- "لايحه بودجه سال ۱۳۹۵ كل كشور (فاتورة الميزانية للبلد بأكمله في عام 2016)"، انتشارات سازمان مديريت وبرنامه ريزی كشور (جمهوری اسلامی ایران - رئیس جمهور، 2016)، 51، <https://bit.ly/3xJF1Wf>.
- Pradeep Thakur, "Central Govt to Hire 2.8 Lakh More Staff, Police, I-T & Customs to Get Lion's Share," Times of India, March 2, 2017, <https://bit.ly/3fz6WBN>.
- « T.C. Dışişleri Bakanlığı 2016 Yılı İdare Faaliyet Raporu (2016 Annual Report of Turkish Ministry of Foreign Affairs) », 6 and 14.
- "Embassies and Consulates around the World."
- "يوم الدبلوماسية المصرية"، جمهورية مصر العربية وزارة الخارجية، 22 جويلية 2017، <https://bit.ly/32QVued>.
- "رداً علي ما تداولته بعض وسائل الإعلام.. وزارة الخارجية: نتبنى خطة كاملة لتخفيض النفقات"، بوابة الأهرام، 24 أكتوبر 2016، <https://bit.ly/3jraoPU>.

تشير أرقام الجدول أعلاه بأن تركيا، زيادة على تفوقها على إيران ومصر في إجمالي التمثيلات الدبلوماسية وأغلب تفصيلاتها الجزئية (عدد السفارات، عدد القنصليات، عدد البعثات الدائمة)، فإنها تتفوق كذلك على الدولتين مجتمعتين سواء فيما تعلق بعدد المستخدمين في وزارة الخارجية أو فيما تعلق بميزانية الوزارة. أما وزارة إيران للخارجية، ورغم أنها تتفوق بشكل كبير على نظيرتها المصرية فيما تعلق بعدد المستخدمين وكذلك الميزانية السنوية، إلا أن بنيتها التحتية للدبلوماسية إجمالاً تبقى ضعيفة مقارنة

بتركيا، ولعل تفسير ذلك يعود إلى تدهور الاقتصاد الإيراني والعقوبات الاقتصادية التي أرهقت الجمهورية الإسلامية، كما أن التوجه السياسي للبلاد جعل علاقاتها الدبلوماسية محدودة بداية من جوارها، هذه المحدودية انعكست في عدد التمثيلات الصغير مقارنة بتركيا (وحتى مقارنة بمصر)، وهذا ما أدى بدوره إلى عدد موظفين أقل وميزانية أقل. على الطرف الآخر، على الرغم من التنافسية الدبلوماسية الكبيرة التي تظهرها أرقام تركيا، إلا أن اتساع الجغرافيا التي تهتم بها أنقرة وعدد ممثليها المرتفع بإستمرار يجعل البنية التحتية بحاجة إلى تدعيم لا سيما ما تعلق بميزانية وزارة الخارجية وعدد الموظفين على مستواها.

ثانيا: الأثر العالمي

تعد العضوية في المنظمات المتعددة الأطراف من بين أهم المؤشرات التي تقيس أثر البلد على الصعيد العالمي، ودونما شك فإن إيران وتركيا لم تغفلا الإنضمام والنفوذ في المنظمات متعددة الأطراف على المستوى الإقليمي والدولي في إطار سعيهما للزعامة الإقليمية.

1- بالنسبة لإيران

تعتبر جمهورية إيران الإسلامية من الدول التي لا تولي اهتماما للعمل في إطار مؤسسي سواء على المستوى الإقليمي أو حتى على المستوى الدولي. بالنسبة للباحث فيصل بوالجدري فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية "تعتبر المنظمات الدولية والإقليمية دمي في أيدي القوى العظمى والقوى الكبرى، تستعملها من أجل التأثير على سلوك الدول، فهي تعتقد أن هدف تلك المؤسسات هو ضبط الدول الممانعة وجعل تصرفاتها واضحة ومتحكّم فيها".¹ قياسا على ذلك، يشير تفحص العمل الجماعي والمتعدد الأطراف في السياسة الإقليمية الإيرانية بأن إيران لا تملك العضوية في مؤسسات إقليمية فاعلة وذات دلالة اقتصادية وسياسية ما عدا حركة عدم الانحياز، منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة الدول المصدرة للنفط *OPEC* ومنظمة التعاون الاقتصادي *ECO*، بالإضافة إلى كونها عضوا مراقبا في منظمة شنغهاي للتعاون *SCO*، وأبانت عن رغبتها أكثر من مرة في عضوية جامعة الدول العربية.

¹ فيصل بوالجدري، "سياسات القوى الإقليمية غير العربية في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة: تركيا وإيران" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، جامعة الجزائر3، 2017)،

تعد منظمة المؤتمر الإسلامي أكبر هيئة دولية من حيث عدد الأعضاء بعد الأمم المتحدة (57 دولة إسلامية)، لأجل ذلك فإن النفوذ في المنظمة يعد شرطاً للعب دور الزعيم في العالم الإسلامي. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن إيران هي عضو مؤسس (منذ 1969)، إلا أنها كانت تعاني تهميشاً في المنظمة بسبب سوء العلاقة مع المملكة العربية السعودية بعد نجاح الثورة الإسلامية سنة 1979. بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية، وموت الخميني، ووصول محمد خاتمي إلى الرئاسة (1997) تحسنت العلاقة بالمملكة العربية السعودية، ومن خلال ذلك أصبحت إيران أكثر فاعلية في منظمة المؤتمر الإسلامي.¹ ومع ذلك يبقى نفوذها في المنظمة محدوداً في ظل توتر علاقتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة السعودية.

بعيدا عن منظمة المؤتمر الإسلامي، بحثت إيران عن زيادة النفوذ الإقليمي ولكن عبر منظمة من خارج الإقليم، وهي منظمة شنغهاي للتعاون. لقد دفع الوجود العسكري الأمريكي المتزايد في جوار إيران إلى تغيير سياستها (الرسمية) المتمثلة في عدم الانحياز والسعي للحصول على كامل العضوية في منظمة شنغهاي للتعاون، وبالتالي الاقتراب أكثر من كل من روسيا والصين. وقد سمح ذلك لإيران باكتساب فرص اقتصادية جديدة وشركاء تجاريين أقوى على الساحة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، سمحت العلاقات القوية مع روسيا والصين في إطار منظمة شنغهاي لإيران بتحقيق احتياجاتها الأمنية. فإقامة علاقات قوية مع دول المنظمة، تعتقد إيران أن شركائها لن يتخذوا موقفاً محايداً، بل سيدعمون إيران بأي ثمن في الساحة الدولية إذا تعرض أمنها واستقرارها لتهديد خطير.²

يجادل الباحثان علي ديزبوني *Ali G. Dizboni* وصفوت عمر *Sofwat Omar* أنه حرصاً على إبراز إيران كقوة إقليمية صاعدة، فإن النظام الإيراني يظهر بوضوح أهمية الإنضمام لمنظمة شنغهاي للتعاون. إذ يعتقد المسؤولون الإيرانيون أن المنظمة هي آلية ضد الهيمنة الأمريكية، وذلك على خلفية رفض طلب انضمام الولايات المتحدة للمنظمة كدولة مراقبة في عام 2005.³ في حقيقة الأمر، فإن عضوية منظمة شنغهاي يمنح إيران ميزة تنافسية، كما يعبر عن استعدادها للتحويل إلى قوة إقليمية ومن ثم بلوغ الزعامة الإقليمية.

¹ Jacopo Scipione, "The Organisation of the Islamic Cooperation and the balance of power," *GEOPOLITICA.info* (blog), October 9, 2018, <https://bit.ly/3Bx2RHC>.

² Dizboni and Omar, "Hegemonic Aspirations and Middle East Discord."

³ Dizboni and Omar.

2- بالنسبة لتركيا

على خلاف إيران، تعتبر تركيا أكثر حماساً فيما يخص المؤسسة الإقليمية، حيث تريد أن تتزعم المنطقة وتحكمها عبر مؤسسات الحوكمة الإقليمية. لقد أدركت الجمهورية التركية أهمية المنظمات الإقليمية والدولية في تعزيز الإستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي، وكذلك اكتساب ميزة الزعيم الإقليمي، فعملت حكومة حزب العدالة والتنمية على توسيع النفوذ السياسي، وذلك عن طريق علاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع منظمات إقليمية حول العالم، وهي الإستراتيجية التي سماها داود أوغلو "سياسة الـ360 درجة"¹.

بالإضافة إلى "الشراكة المتميزة" مع الإتحاد الأوروبي وموقعها المهم في "حلف الشمال الأطلسي NATO"، قامت تركيا برفع تمثيلها في معظم المؤسسات متعددة الأطراف، بدءاً بـ "منظمة الدول الأمريكية" وحتى "منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي". كما حصلت تركيا على صفة "عضو مراقب" في الإتحاد الأفريقي منذ سنة 2005، وبدأت سلسلة من الاجتماعات الوزارية مع جامعة الدول العربية في نفس العام لأجل الحصول على صفة "عضو مراقب"²، بل وأسست بالتعاون مع الجامعة العربية "المنتدى التركي-العربي"، وهو المنتدى الذي قال بشأنه الباحث ميشال نوفل، بأنه يعزز نفوذ تركيا السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط.³ ولم تتخلف تركيا عن المشاركة في "الإتحاد من أجل المتوسط" الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي السابق نيكولاي ساركوزي *Nicolas Sarkozy* سنة 2009، علاوة على كونها أحد مؤسسي "ملتقى تحالف الحضارات"^{4*} (2005) بالشراكة مع إسبانيا.⁵

لقد ساعدت هذه السياسة الخارجية الفاعلة لتركيا على إحراز عضوية غير دائمة في مجلس الأمن الدولي بين سنتي 2009 و2010. بالإضافة إلى ذلك، أحتفظ التركي أكمل الدين إحسان أوغلو بمنصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، التي تعتبر تركيا عضواً مؤسساً لها (سنة 1969)، منذ سنة 2005 إلى

¹سيمسك، "تركيا..... من وسيط إقليمي إلى لاعب دولي".

²سيمسك.

³ميشال نوفل، "العثمانية الجديدة والشرق الأوسط: رؤية عربية"، في عودة العثمانيين الإسلامية التركية، جان مازكو وآخرون، ط. 4 (دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2012)، 264.

* هدفه الأساسي وفق داود أوغلو هو "تعزيز ضمان حقوق الإنسان والحريات التي هي قواسم مشتركة بين الحضارات سعياً لعالم أفضل". أنظر: نوفل، "العثمانية الجديدة والشرق الأوسط: رؤية عربية"، 265-266.

⁵فراس محمد إلياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016)، 39.

غاية 2014، ولم يدخر جهداً في تقوية صورة المنظمة دولياً. كما قررت منظمة شانغهاي للتعاون سنة 2012 قبول تركيا كـ"شريك حوار". كل ذلك دعم جهود أنقرة في التحول للاعب مؤثر في الساحة الدولية¹.

المطلب الثالث: الثقافة: السياحة والإعلام

يتضمن المؤشر الفرعي للثقافة وفق ماكلوري معايير مثل العدد السنوي للسائحين الدوليين الزائرين، والامتداد العالمي لصناعة الموسيقى في بلد ما، وحتى النجاح الرياضي للدولة على المستوى الدولي². أما بالنسبة لهذه الدراسة فسيتم التركيز على مؤشرين هما: السياحة والإعلام (التلفزيون والدراما التلفزيونية والسينمائية).

أولاً: السياحة

يعتبر عدد السواح الأجانب القادمين الى الدولة من بين المؤشرات المهمة الدالة على جاذبية هذه الدولة. على هذا الأساس، تصنف كل من إيران وتركيا ضمن أفضل عشر دول سياحية في العالم من ناحية التاريخ والمواقع الأثرية. علاوة على ذلك، تؤكد خريطة مخاطر السفر *Travel Risk Map* * لعام 2016، التي أطلقها خبراء المخاطر العالميون من أس أو أس الدولية *International SOS* بأن إيران، بإستثناء إقليمي بلوشتان وعربستان، وتركيا، بإستثناء مناطق الأكراد على الحدود السورية العراقية، تقعان ضمن البلدان الأمنة "منخفضة المخاطر"، شأنها في ذلك شأن البلدان الأوروبية³.

بلغت الأرقام، تتفوق تركيا على إيران خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2016 فيما تعلق بعدد السواح القادمين من الخارج. لقد قارب عدد القادمين إلى الأراضي التركية سنة 2014 الـ 37 مليون سائح. بالمقابل، خلال الفترة أعلاه، حققت إيران أكبر عدد من الزوار الدوليين سنة 2015 لما

¹ سيمسك، "تركيا..... من وسيط إقليمي إلى لاعب دولي".

² McClory, "THE NEW PERSUADERS," 2010, 8.

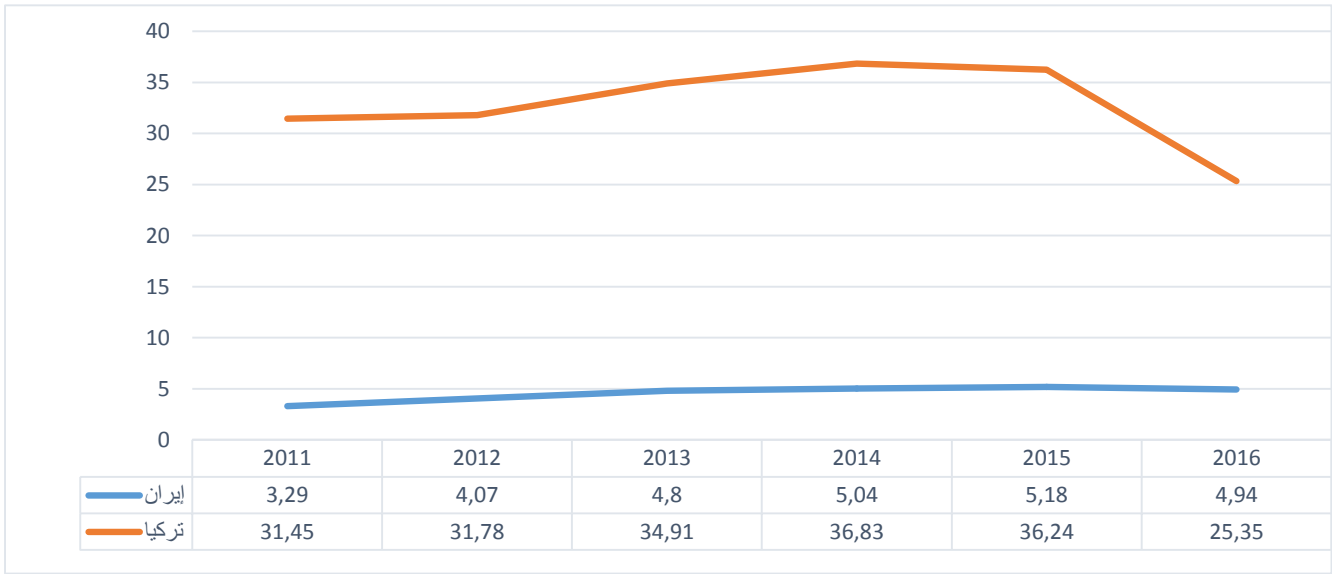
* قامت *International SOS* بإصدار خريطة للمخاطر الصحية *Health Risk Map* منذ عام 2010. تمت إعادة تسمية هذه الخريطة بـ خريطة مخاطر السفر *Travel Risk Map* سنة 2016 لتأخذ في الاعتبار تقييمات مخاطر أمن السفر المضافة حديثاً. وفقاً *SOS* الدولية، فإن انخفاض مخاطر أمن السفر يعني أن معدلات الجرائم العنيفة منخفضة وأن العنف العرقي أو الطائفي أو السياسي أو الاضطرابات المدنية أمر غير شائع.

³ "Travel Risk Map 2016," *International SOS*, 2016, <https://bit.ly/3Bs0FkK>.

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

دخل أراضيها 5,18 مليون سائح، وهو رقم على الرغم من كونه مشجعا إلا أنه يمثل فقط أقل من 14% من عدد الداخلين إلى تركيا. لقد عرف عدد السواح القادمين إلى إيران وتركيا ارتفاعا مستمرا خلال الفترة أعلاه وبتفوق ملحوظ لتركيا، إلا أن سنة 2016 عرفت تراجعا كبيرا في عدد الوافدين إلى تركيا (25 مليون سائح)، ولعل لمحاولة الانقلاب الفاشل دور في هذا التراجع، إذ أن الأرقام عادت للإرتفاع مجددا بداية من السنة الموالية (2017) (أنظر الشكل 12).

شكل رقم 12: تطور عدد السواح القادمين إلى إيران وتركيا 2011-2016



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع التالية:

- " سالنامه آماری سازمان میراث فرهنگی، صنایع دستی وگردشگری (المجلة الإحصائية لمنظمة التراث الثقافي والحرف اليدوية والسياحة) " (جمهورية اسلامی ایران - وزارت میراث فرهنگی، گردشگری و صنایع دستی، 2015)، 79، <https://bit.ly/3imKu0p>

- "2019 Border Statistics Annual Bulletins" (Republic of Turkey, Ministry of Culture and Tourism, 2019), <https://bit.ly/3jr4Ox2>.

- "Iran, Islamic Republic Of: Country-Specific: Arrivals of Non-Resident Visitors at National Borders, by Nationality 2014 - 2018 (07.2019)," World Tourism Organization e Library (World Tourism Organization, October 16, 2019), <https://bit.ly/2TT8w9Z>.

على المستوى الشرق أوسطي، تعد كلا من إيران وتركيا وجهتان مفضلتان بالنسبة للسواح العرب مما يمثل مؤشرا إضافيا على قدرة الدولتين على التأثير الناعم في المنطقة. بالنسبة لإيران، قارب عدد زوارها من العرب عام 2014 المليونين سائح وهو الرقم الذي يمثل أكثر من 40% من مجموع السواح. على مدار ثلاث سنوات (2014-2016) لم ينزل عدد السواح من العرب تحت 1.7 مليون. لقد كان أغلب الوافدين

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

العرب إلى إيران من العراقيين إذ تجاوز عددهم سنة 2015 المليون ونصف المليون أي أكثر من 77% من مجموع العرب القادمين إلى الجمهورية الإسلامية (أنظر الجدول رقم 12).

جدول رقم 12: عدد السواح العرب الوافدين إلى إيران حسب جنسياتهم 2014-2016

البلدان	2014	2015	2016
السودان	1265	1 284	328
البحرين	86565	101258	91235
مصر	4112	4711	2918
العراق	1543585	1559 561	1405687
الأردن	1287	1534	1412
الكويت	89742	88182	71515
لبنان	40420	41390	48489
عمان	24207	36702	42360
قطر	3734	7040	2796
السعودية	172091	196109	18026
فلسطين	293	324	354
سوريا	8364	10745	12785
الإمارات	7705	24067	4822
اليمن	926	986	673
باقي العرب	5010	4691	3179
مجموع العرب	1989306	2078584	1706579
كل السواح	4967000	5237000	4942000
نسبة العرب	40.05	39.69	34.53

المصدر: تجميع الباحث من المرجع:

- "Iran, Islamic Republic Of: Country-Specific: Arrivals of Non-Resident Visitors at National Borders, by Nationality 2014 - 2018 (07.2019)."

تعتبر الأرقام في الجدول أعلاه، على الطابع الديني للسياحة في إيران، حيث أن أكبر الأعداد من الوافدين العرب إلى إيران تمثل بلدانا أغلب سكانها أو بعضهم من الشيعة. يؤكد هذا الطرح تقرير نشر في

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

صحيفة واشنطن بوست في نوفمبر 2012 بعنوان "السياحة: نجاح إيران الاقتصادي المفاجئ"، إذ أشار التقرير إلى أن إيران تجذب حوالي 3,2 مليون سائح سنويا وفق أرقام عام 2011 ولكن بإستثناء 20 ألف سائح فإن غالبية الوافدين يأتون للسياحة الدينية.¹

على الطرف الآخر، أصبحت تركيا في السنوات الأخيرة وجهة سياحية مهمة للعرب، ويرجع الفضل في ذلك حسب دينشير وكلاي إلى سياسة أنقرة الخارجية التي اكتسبت تعاطفا من العرب، والفضول الناشئ عن المسلسلات التلفزيونية التركية، بالإضافة إلى تحسين السياسات الثقافية في تركيا. على سبيل المثال، في الوقت الذي بلغ فيه عدد الزوار القادمين من الشرق الأوسط 975 ألف زائر في عام 2002، تجاوز 3.6 مليون زائر في عام 2011. لقد زادت نسبة الزوار القادمين من البلدان العربية إلى إجمالي الزوار في نفس الفترة من 7.3%² إلى أكثر من 10%. تشير أرقام فترة ثلاث سنوات 2014-2016 إلى أن الوافدين من سوريا والعراق يأتون في مقدمة الزوار العرب إلى تركيا، كما أن أعداد معتبرة من الزوار تأتي من دول الخليج ومصر. بالإضافة إلى ما تقدم، تتميز تركيا باستقطابها للسواح من كامل البلاد العربية بما في ذلك جزر القمر، الصومال وجيبوتي (أنظر الجدول رقم 13)

جدول رقم 13: عدد السواح العرب الوافدين إلى تركيا حسب جنسياتهم 2014-2016

البلدان	2014	2015	2016
السودان	10591	11428	10534
البحرين	24044	32189	41326
مصر	106893	99055	94099
العراق	857192	1094115	420815
الأردن	130949	162681	202986
الكويت	132739	174148	179752
لبنان	157690	192472	191029
عمان	14217	18719	13875
قطر	29564	35777	32649
السعودية	341025	449995	529982

¹ باكير، « اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير ».

² Dinçer and Kutlay, "Turkey's Power Capacity in the Middle East", 28.

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

18898	15964	11287	فلسطين
290273	844283	1173512	سوريا
38240	51331	53541	الإمارات
25321	24217	26013	اليمن
982	1210	1195	جزر القمر
1429	1165	915	جيبوتي
3496	4502	3737	الصومال
434640	615099	614006	باقي العرب
2530326	3828350	3689110	مجموع العرب
25352213	36244632	36837900	كل السواح
9.98	10.56	10.01	نسبة العرب

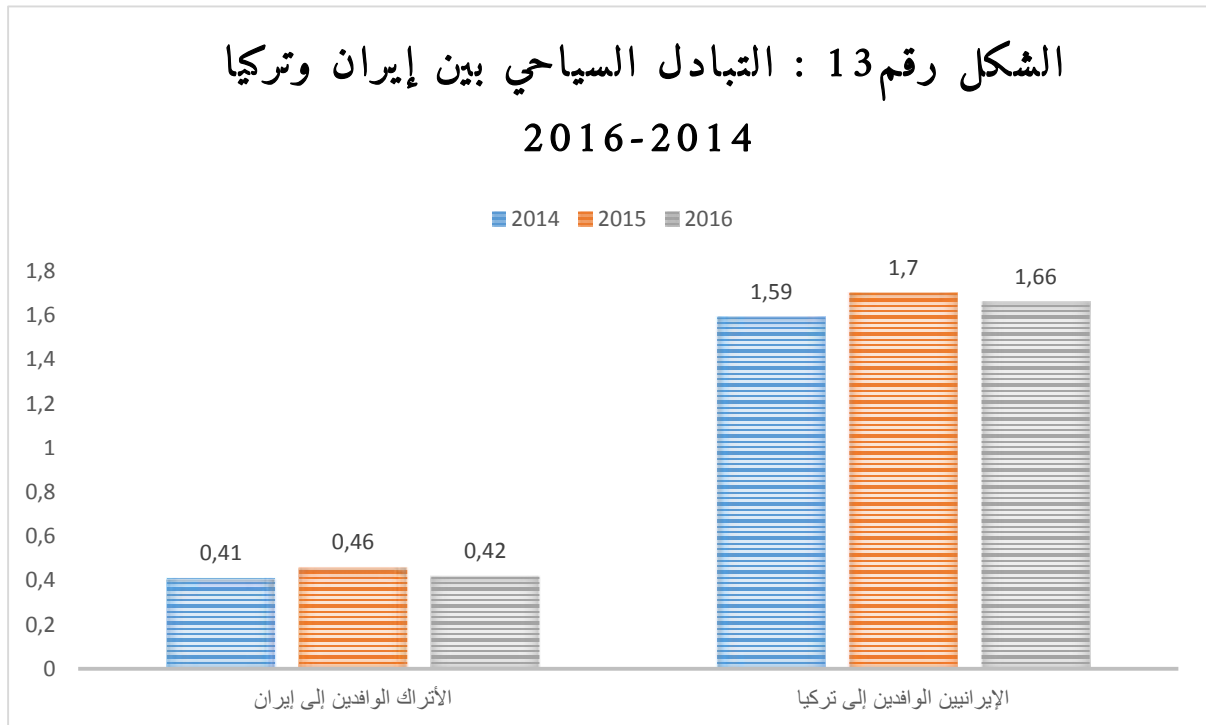
المصدر: تجميع الباحث من المرجع: "2019 Border Statistics Annual Bulletins."

وبالنظر إلى الأرقام أعلاه، يمكن القول بأن تركيا أصبحت وجهة مهمة بشكل متزايد لبلدان المنطقة العربية. وفي ذات السياق، تؤكد جوليت تولاي *Juliette Tolay* الجاذبية التي أصبحت تتمتع بها تركيا حيال شعوب الشرق الأوسط، حيث في الوقت الذي تضاعف إجمالي عدد الزائرين الأجانب إلى تركيا ثلاث مرات، من 8.5 مليون إلى 25.5 مليون، بين عامي 1996 و2009 (أصبح أكثر من 36 مليون سنة 2014)، ارتفعت النسبة المئوية لأولئك القادمين من "الجوار" في تركيا لتصل إلى أكثر من 10 % . وبالمثل، في حين أن الأرقام "تظل صغيرة نسبياً"، فإن المهاجرين الأتراك الذين يسافرون إلى الخارج يهاجرون "بشكل متزايد إلى الجمهوريات السوفيتية السابقة أو إلى الشرق الأوسط" وهو تحول ينعكس أيضاً في "الزيادة الكبيرة" في عدد الرحلات التي تقوم بها الخطوط الجوية التركية تجاه هذه المناطق¹. وتوضح الأرقام الصادرة عن هيئة السياحة التركية أن عدد السواح العرب الذين يزورون إسطنبول قد تضاعف تقريباً في السنوات الست الماضية (منذ 2011)، حيث ارتفع من 10٪ إلى 20٪ من جميع زوار المدينة. في حين زاد عدد الزوار من قطر مثلاً بنسبة 60.6 ٪ في عام 2014.²

¹ Malik Mufti, "A Little America: The Emergence of Turkish Hegemony," *Middle East Brief* 51 (May 2011): 3.

² Miriam Berg, « Turkish drama serials as a tool for Soft Power », *Participations: Journal of Audience and Reception Studies* 14, n° 2 (novembre 2017): 43.

لأجل تعميق المقارنة بين إيران وتركيا فيما يتعلق بالسياحة، تمثل جاذبية كل دولة للسواح من الدولة الأخرى مؤشرا ذو أهمية. من هذا المنطلق، تقع إيران ضمن الوجهات المفضلة للأتراك، إذ يأتون في المرتبة الثانية بعد العراقيين في ترتيب الوافدين من الشرق الأوسط إلى الجمهورية الإسلامية. على سبيل المثال دخل أكثر من 459 ألف تركي الأراضي الإيرانية سنة 2015 وهو الرقم الذي يمثل 8,77 % من مجموع الوافدين إلى إيران. بالمثل، تقع تركيا ضمن الوجهات المفضلة للسواح الإيرانيين حيث فاق عددهم لثلاث سنوات على التوالي (2014-2016) المليون ونصف المليون سائح بما يعني نسبة تفوق الـ 4 %، بل إنها قاربت الـ 7 % سنة 2016 (أنظر الشكل رقم 13).



المصدر: تجميع الباحث من المرجعين:

- "Iran, Islamic Republic Of: Country-Specific: Arrivals of Non-Resident Visitors at National Borders, by Nationality 2014 - 2018 (07.2019)."
- "2019 Border Statistics Annual Bulletins."

تشير المقارنات أعلاه إلى تفوق واضح لتركيا فيما يتعلق بالجاذبية السياحية مقارنة بإيران، كيف لا والحديث هو عن إحدى أفضل ست وجهات سياحية في العالم، وحتى على المستوى الإقليمي، فإن السواح العرب يفضلون الذهاب إلى تركيا بدلا من إيران التي تغطي عليها السياحة الدينية. ومع ذلك فإن إيران تخطط بطموح وبما تملك من مقدرات ورصيد معتبر من التراث المادي وغير المادي لتنافس

كبريات الوجهات السياحية العالمية، ووفق ما يخطط له فإن الجمهورية الإسلامية تعول على جذب 20 مليون سائح بحلول عام 2025.¹

ثانياً: الإعلام

أكد جوزيف ناي على الأهمية الخاصة للقنوات التلفزيونية والأعمال المعروضة (المسلسلات التلفزيونية والأفلام) في تصدير القيم الخاصة بالدول. وفق ناي، يمكن لوسائل الإعلام مثل التلفزيون، الأخبار، السينما والإنترنت أن تستخدم كمروج للثقافة الشعبية للدولة في مختلف أنحاء العالم، أو مثلها أسماها غلام رضا مرتضوي *Gholamreza Mortazavi* وآخرون " وكيل نقل القوة الثقافية الناعمة *Cultural Soft Power's Transfer Agent*"². في هذا السياق، تولى كل من إيران وتركيا أهمية كبيرة للإعلام وأدواته كوسيلة لممارسة النفوذ في المنطقة الشرق أوسطية.

1- التلفزيون

على مستوى التلفزيون، سبقت إيران تركيا في الاهتمام بالشرق الأوسط، إذ يعتبر الإنتاج الإعلامي الإيراني الدولي من القنوات المهمة التي تحاول من خلالها الجمهورية الإسلامية توسيع قوتها الناعمة في الشرق الأوسط والعالم. تخضع وسائل البث الإذاعي الإيراني الدولي لسيطرة إذاعة جمهورية إيران الإسلامية *IRIB*، هذه الهيئة التي تسعى للترويج للثقافة والحضارة الإيرانية للجمهور الدولي، وتوضيح رؤية الجمهورية الإسلامية للعالم. تدير *IRIB* حالياً خمس قنوات إخبارية دولية، ولقد بدأت أول قناة إخبارية دولية تعمل على مدار 24 ساعة في إيران، وهي "العالم" العربية، بثها في عام 2003. وتستهدف العراق بشكل أساسي، ولكنها تغطي أيضاً أخبار دول عربية مثل اليمن، المملكة العربية السعودية، البحرين، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة، مصر، موريتانيا، الجزائر، سوريا، لبنان، الأردن وفلسطين. وتضم شبكة العالم حسب إحصاءات 2017 أكثر من 50 مراسلاً في 40 دولة، بل إن لديها مكاتب في غزة ورام الله وحتى في أراضي الـ 48.³ وبالنظر لإهتمام إيران المتزايد بجوارها الإقليمي العربي خاصة

¹ باكير، "اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير".

² Gholamreza Mortazavi, Soheila Pooladi, and Hamed Mohagheghnia, "Foreign Policy, Soft Power of Iran and USA in the Middle East," *International Journal of Scientific Study* 5, no. 5 (2017): 457.

³ Hamed Mohagheghnia, Hadi Sharafi, and Bijan Rabiee, "The Role of Islamic Republic of Iran's Soft Power in the Middle East," *International Journal of Scientific Study* 5, no. 4 (2017): 211.

بعد سقوط نظام صدام، فقد تم إطلاق القناة العربية الثانية وهي "الكوثر" عام 2006، والتي تركز بشكل أكبر على البرامج الدينية التي تصل إلى المجتمعات الشيعية في العالم العربي.¹

بالنسبة لتركيا، تعتبر قناة *TRT* العربية، التي بدأت البث في أبريل 2010، واحدة من أهم الانفتاحات التركية على العالم العربي. من خلال هذه القناة، اتخذت تركيا خطوة مهمة للتواصل مباشرة مع المنطقة، وذلك على خطى العديد من الدول غير العربية التي تقوم بالشيء نفسه لسنوات، مثل روسيا (روسيا اليوم)، بريطانيا (*BBC* العربية، راديو لندن)، الولايات المتحدة (راديو سوا، الحرة، *CNN* العربية)، الصين (*CCTV* العربية)، فرنسا (فرنسا 24، راديو مونت كارلو)، ألمانيا (*DIW* العربية)، وبالطبع إيران (العالم).² وبعد *TRT*، تأسس القسم العربي بوكالة الأناضول الرسمية التركية كخطوة جديدة للإنخراط الإعلامي في الجوار العربي. علاوة على استقطاب هذه المنصات الإعلامية للجمهور العربي والإسلامي من خلال البرامج الجذابة التي تقدمها بالعربية، فإنها تتبنى بطريقة واضحة المواقف السياسية للحكومة التركية وتدافع عنها، بل إنها تصور تركيا كنموذج يحتذى به في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي وهو ما يخدم الطموحات التركية في تزعم المنطقة.

2- الدراما التلفزيونية والسينمائية

تعتبر المسلسلات والأفلام من بين أهم عناصر القوة الناعمة في عصرنا الحالي، إذ في ظل التطور السريع والكبير الذي تعرفه تكنولوجيا صناعة الدراما والحدع البصرية، أصبح التلفاز والسينما أكثر وأسرع الوسائل تأثيراً على المشاهدين. لأجل ذلك تسعى الدول الطموحة للعب أدوار مؤثرة على الساحة الدولية إلى تطوير صناعة الدراما بشقيها السينمائي والتلفزيوني، وذلك قصد توظيفها في استمالة الشعوب وتبرير السياسات والمصالح في السياسة الدولية. لقد أصبحت الدراما مجالاً للمنافسة بين القوى الدولية من أجل التأثير وتوجيه الرأي العام على المستوى الوطني، الإقليمي والعالمي.

تحولت منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة إلى إحدى ساحات المنافسة في مجال صناعة الدراما، إذ غزت المسلسلات والأفلام غير العربية مدبلجة كانت أو مترجمة المنطقة في السنوات الأخيرة. لقد زاحمت الأعمال الكورية، الهندية، الإيرانية والتركية نظيرتها العربية ودخلت بقوة دائرة إهتمام

¹ S.M. Mirmohammad Sadeghi and R. Hajimineh, " THE ROLE OF IRAN'S" SOFT POWER" IN CONFRONTING IRANOPHOBIA ", *Вестник МГИМО Университета*, n° 4 (67) (2019): 226.

² Dinçer and Kutlay, " Turkey's power capacity in the Middle East ", 30.

وشغف المشاهد العربي. وبالنظر إلى التطور الذي تعرفه الأعمال التلفزيونية والسينمائية الإيرانية والتركية بالإضافة إلى كونها تمثل ثقافات قريبة إلى شعوب المنطقة فقد أصبحت تحتل مكانة مميزة في البلاد العربية على حساب الدراما المصرية والسورية اللتان كانتا في الصدارة إلى أمس القريب.

أ- الدراما الإيرانية

تعد الأعمال السينمائية الإيرانية واحدة من أكثر الأعمال ابتكاراً وإثارة في العالم وكثيراً ما نالت أفلام المخرجين الإيرانيين الإشادة في المهرجانات الدولية.¹ لقد نجحت الدراما الإيرانية التي تنتج تقريباً 80 فيلماً سنوياً بتكلفة 20 مليون دولار، من خلال توظيفها لعنصري الإثارة والاحتشام بحجز مكان لها في تلفزيون المشاهد العربي ونيل قبوله.²

قد يعتقد البعض بأن متبعي الدراما الإيرانية من الشيعة فقط، وذلك بالنظر لغلبة الطابع الديني على الأعمال المعروضة وما تتضمنه من الرسائل الدينية الواضحة والصريحة، إلا أن ضخامة الإنتاج والتكلفة العالية والإمكانات الكبيرة والصورة المبهرة والمهنية العالية والإخراج الاحترافي، كل ذلك جعل الكثير من الأعمال الدرامية الإيرانية يشاهدها الملايين في الشرق الأوسط، كما نقلتها تلفزيونات عربية خاصة وعمومية. فمسلسل "يوسف الصديق" على سبيل المثال، تم عرضه في 110 دولة (حسب الإحصائيات) وشاهده حوالي 3 مليار شخص عبر العالم.³

يدرك صناع القرار في إيران بأن الدراما أداة مهمة من أدوات القوة الناعمة، وذلك لما لها من قدرة على زيادة النفوذ الإيراني خارج حدود الجمهورية، لأجل ذلك هنالك دعم رسمي للإنتاج الدرامي. فمثلاً، دفعت الحكومة الإيرانية 7 ملايين دولار أمريكي تكاليف إنتاج مسلسل "يوسف الصديق" معبرة عن استعدادها لدفع أضعاف ذلك، كما كلف فيلم "محمد رسول الله" الذي صدر سنة 2015 الخزينة الإيرانية 40 مليون دولار أمريكي.⁴ ولأجل عرض الأعمال الإيرانية مدبلجة أمام المشاهد العربي بالإضافة إلى المنافسة بندية للقنوات المصرية والسعودية والإماراتية، أطلقت إيران شهر سبتمبر 2010 قناتها الفضائية *IFILM* التي أصبحت تعرض عديد المسلسلات والأفلام الإيرانية المدبلجة للعربية.

¹ SM and Hajimineh, " THE ROLE OF IRAN'S" SOFT POWER" IN CONFRONTING IRANOPHOBIA ", 224.

² بأسل النيرب، " دراما العمائم"، نور سورية، 23 أبريل 2016، <https://bit.ly/2VxF8Xe>.

³ " فرج الله سلحشور: يوسف الصديق الأكثر مشاهدة"، جريدة الجريدة الكويتية، 11 جويلية 2012،

<https://bit.ly/3znZDV4>

⁴ النيرب، " دراما العمائم".

ب- الدراما التركية

في السنوات الأخيرة، كان من بين أكثر القضايا التي تم مناقشتها بخصوص القوة الناعمة التركية، قضية دور المسلسلات التلفزيونية التركية في إقامة علاقات ثقافية مع الدول العربية. على حد تعبير ناجي كورو *Naci Koro*، الذي شغل منصب سفير تركيا في المملكة العربية السعودية، فإن "حملة دعاية، كان يمكن أن تتطلب ملايين الدولارات، تم إنتاجها من خلال مسلسلين تلفزيونيين أو ثلاثة".¹ في ذات السياق، تقول ميتي هاتاي *Mete Hatay* وريبيكا براينت *Rebecca Bryant* أنه "في جميع أنحاء البلقان وجنوب القوقاز والشرق الأوسط، يشاهد الناس الأفلام ووسائل الإعلام التركية، كما أن المسلسلات التركية تحظى بشعبية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، حيث ينشرون رؤية لطريقة حياة تركية حديثة ولكنها مسلمة".² لقد جلبت شعبية المسلسلات التلفزيونية التركية، من البلقان إلى الشرق الأوسط، جمهوراً دولياً إلى تركيا وحولت بمهارة صورة البلد في الخارج. منذ عام 2001 إلى 2013، تم بيع 65 مسلسل تلفزيوني تركي في الخارج، مما جلب أكثر من 50 مليون دولار لصناعة التلفزيون التركية المزدهرة. لقد تنافست القنوات العربية على شراء النجاحات التركية في أوقات الذروة مثل وادي الذئاب *Kurtlar Vadisi* أو نور *Gümüş*.³

لقد بدأت المسلسلات التركية منذ عام 2002 تغزو القنوات الفضائية العربية، وتجلب المزيد من المشاهدين في مختلف البلدان العربية. على سبيل المثال، في دراسة أجرتها الباحثة الأردنية منال مزاهرة سنة 2009 تحت عنوان "أثر المسلسلات التركية التي تعرض على القنوات الفضائية العربية على المجتمع الأردني"، أظهرت نتائجها ارتفاع مشاهدة المسلسلات التركية المدبلجة على القنوات الفضائية بنسبة بلغت 82%، وتبين أن أكثر القنوات متابعه هي قناة *MBC4* (القناة الأكثر عرضاً للمسلسلات التركية المدبلجة) بنسبة مشاهدة بلغت 45%.⁴ وتوصلت دراسة أجرتها وزارة الثقافة التركية في 2011 إلى أن

¹ Dinçer and Kutlay, " Turkey's power capacity in the Middle East ", 31.

² Aylin Gürzel, " Turkey's Role as a Regional and Global Player and Its Power Capacity ", 98.

³ Carola Cerami, " Rethinking turkey's soft power in the arab world: Islam, secularism, and democracy ", *Journal of Levantine Studies* 3, n° 2 (2013): 140.

⁴ منال هلال مزاهرة، " أثر المسلسلات التركية التي تعرض على القنوات الفضائية العربية على المجتمع الأردني "، Cairo

• <https://bit.ly/3eJImPk>، University E-Repository, 2009

أعمال الدراما التلفزيونية التركية انتشرت بشكل متزايد لتصل إلى 54 بلداً، وأن شخصيات أبطال هذه الأعمال أثرت على شريحة من المتابعين.

في السنوات الأخيرة، وقفت الدولة التركية من خلال تلفزيوني *TRT* و *ATV* خلف العديد من الأعمال الدرامية التركية التي تعبر ضمناً عن التوجه السياسي التركي الجديد. تماشياً مع عقيدة العثمانية الجديدة، تم إنتاج الكثير من الأعمال التاريخية التي حاول منتجوها تبييض صورة الماضي العثماني وتحميده، والرد على أعمال كثيرة سابقة انتقدت الحقبة العثمانية إلى حد التشويه لعل من أحدثها مسلسل "حريم السلطان". كانت بداية هذا الاتجاه الجديد (أو الدراما البديلة كما سماها البعض) سنة 2014 مع مسلسل "قيامه أرطغرل" لمنتجه محمد بوزداغ الذي يروي سيرة الغازي أرطغرل ابن سليمان شاه رئيس قبيلة قاياي التركية ووالد عثمان الأول مؤسس الدولة العثمانية، وقد حقق هذا المسلسل شعبية جارفة لدى المتابعين العرب، فاقت حتى نظيرتها التركية، وفرض نفسه كواحد من أكثر الأعمال متابعة في المنطقة بأسرها، وعلاوة على حالة الانبهار باحترافية العمل التي كانت على درجة أعمال هوليوود وبوليوود، فقد ساهمت الأحداث التاريخية التي تخللت المسلسل في إعادة تشكيل وعي المشاهد العربي بشأن تاريخ الدولة العثمانية. وبالنظر للأهمية التي أولتها حكومة حزب العدالة والتنمية لهذا العمل التاريخي فقد ظهر الرئيس التركي أردوغان ووزراء في حكومته أكثر من مرة في مواقع التصوير مع الممثلين وهم يرتدون ثيابهم التاريخية، كما كان هذا العمل بوابة لأعمال تاريخية مشابهة من قبيل "كوت العمارة"، "السلطان عبد الحميد"، فيلم "الأتراك قادمون"، فيلم "ملاذكرد" وغيرها.

المطلب الرابع: التعليم

وفقاً لماكلوري فإنه على الرغم من أن التعليم يندرج ضمن فئة الموارد "الثقافية"، وهذا ما ذهب إليه ناي، إلا أنه بالنظر لكثرة الإشارات إلى تأثير التعليم العالي باعتباره قوة ناعمة استلزم الأمر وجوده كمؤشر فرعي منفصل. ويتضمن المؤشر الفرعي للتعليم مقاييس حول عدد الطلاب الأجانب في بلد ما والجودة النسبية لجامعاته.¹

¹ J. McClory, " THE NEW PERSUADERS: An international ranking of soft power ", 2010, 8.

أولاً: الطلبة الأجانب

تعد قدرة أي بلد على جذب الطلاب الأجانب أداة قوية للدبلوماسية العامة، إذ هنالك الكثير من الأدلة الإمبريقية على المكاسب المتعلقة بسمعة البلد المضيف عندما يعود الطلاب الأجانب إلى بلدانهم. تبعاً لذلك، اعتبر الكثير من الباحثين برامج تبادل الطلاب والباحثين الدوليين بوصفهم فاعلين ثقافيين من أهم قنوات القوة الناعمة، بل أصبح هذا التبادل من بين السياسات التي تمارسها البلدان المضيفة للتأثير على البلدان الأصلية، وذلك قصد تحقيق مصالحها في السياسة الدولية، وقد نلخص وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول *Colin Powell* هذه الحقيقة لما يقول "لا أستطيع أن أفكر في رصيد لبلدنا أثنى من صداقة قادة عالم المستقبل الذين تلقوا تعليمهم هنا"¹. في هذا السياق، تحاول كل من إيران وتركيا جذب المزيد من الطلبة الدوليين وبخاصة من منطقة الشرق الأوسط، وذلك في إطار سعي الدولتين نحو تحقيق طموحهما الرامي للعب دور ريادي في المنطقة.

بالنسبة لإيران، تتنافس الجامعات في البلاد مع بعضها البعض لجذب أكبر عدد ممكن من الطلاب الأجانب، كما يعتبر جذب هؤلاء الطلبة أولوية من أولويات وزارة العلوم والبحوث والتكنولوجيا في الجمهورية. وبالنظر لوضع البلاد المستقر وجودة التعليم في الجامعات بالإضافة إلى التسهيلات المقدمة من الدولة فإن هنالك إقبالا كبيرا من الطلبة الدوليين، وبخاصة من دول الجوار، على الدراسة في إيران. في هذا السياق يقول وزير العلوم محمد فرهادي: "عبر طلاب من دول كثيرة عن اهتمامهم بالدراسة في إيران وعلينا الاستفادة القصوى من هذه الفرصة."²

على الطرف الآخر، تعتبر تركيا من أكثر الدول جاذبية للطلبة الأجانب وبخاصة العرب والمسلمين، وذلك بالنظر لجودة التعليم المقدم في الجامعات، سهولة الحصول على التأشيرة، ملائمة تكاليف الحياة للطلاب مقارنة مع دول أخرى بالإضافة إلى سبب آخر مهم وهو برنامج المنح الذي تقدمه الدولة التركية للطلبة الأجانب منذ سنوات، والذي يعد حافزا ماديا قويا لكونه كافيا لضمان مختلف تكاليف الحياة اليومية للطلاب. وفي هذا السياق، يشير سردار جوندوغان رئيس قسم الطلاب الدوليين برئاسة الوزراء

¹ جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي (الرياض: العبيكان للنشر، 2007)، 77.

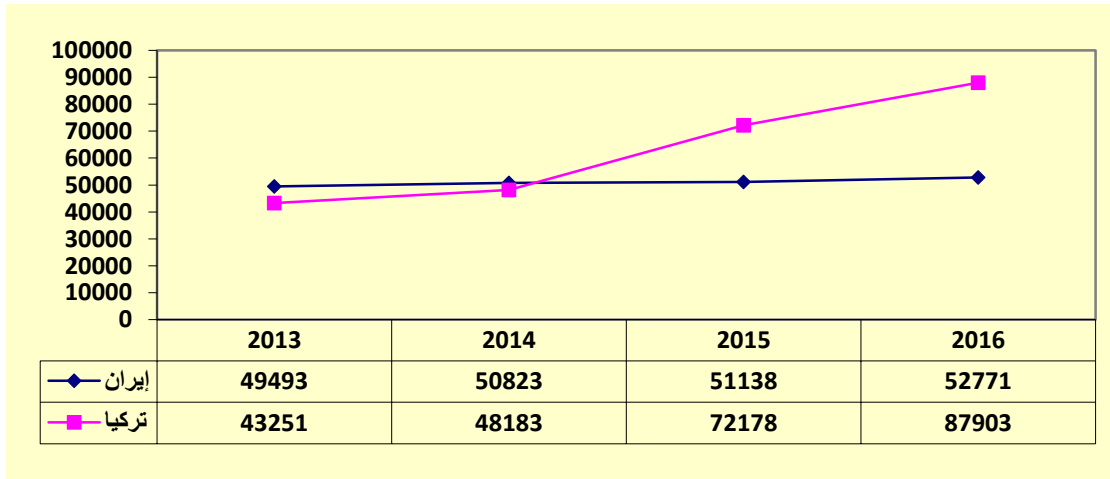
² "More Foreign Students Interested in Iranian Universities," Financial Tribune, April 25, 2017, <https://bit.ly/3zkoRU8>.

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

التركية بأن دولته أنفقت في عام 2014 في مشاريع المنح 203,9 مليون ليرة تركية (96 مليون دولار أمريكي) بعد أن كانت 40 مليون ليرة سنة 2010.¹

تجاوز عدد الطلبة الأجانب في كل من إيران وتركيا عتبة الـ 40 ألف طالب سنة 2013 ومنذ ذلك الحين والأعداد آخذة في الارتفاع. تشير الأرقام المسجلة خلال سنتي 2013 و2014 إلى ندية كبيرة بين البلدين فيما تعلق باستقطاب الطلبة، إلا أنه ومنذ سنة 2015 اعتلت تركيا الريادة، وقد اتسع الفارق بينهما ليصل سنة 2016 إلى أكثر من 30 ألف طالب (أنظر الشكل رقم 14).

الشكل رقم 14: التغير في عدد الطلبة الأجانب في إيران وتركيا بين 2013-2016 حسب تقديرات اليونسكو ومجلس التعليم العالي التركي



المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على المرجعين التاليين:

- "Education : Outbound Internationally Mobile Students by Host Region," UNESCO Institute for Statistics (UIS), accessed July 9, 2020, <https://bit.ly/2VntDSE>.

- Council of Higher Education, "Higher Education in Numbers," Study in Turkey, accessed July 9, 2020, <https://bit.ly/2ViuiVA>.

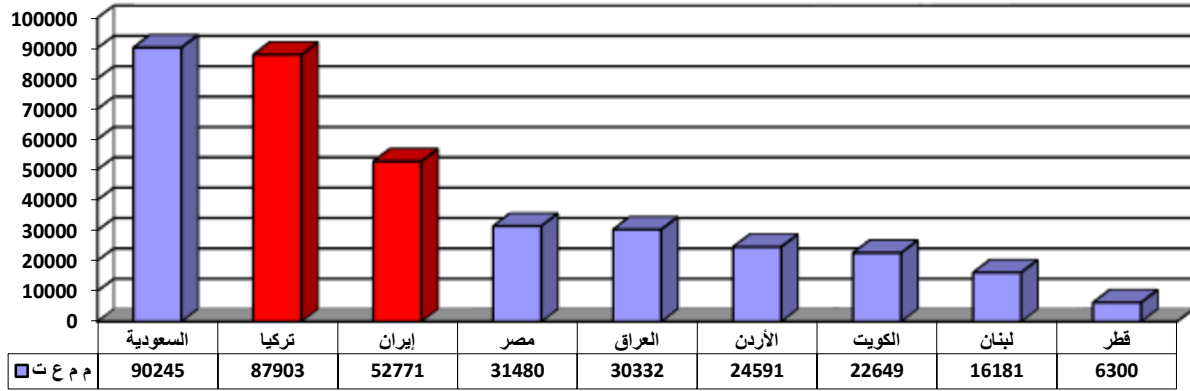
تشير مقارنة أعداد الطلبة الأجانب في كل من إيران وتركيا مع أرقام جيرانهما في الشرق الأوسط لسنة 2016 بأن السعودية تتفوق على الجميع بأكثر من 90 ألف طالب، تليها تركيا بأكثر من 87 ألف طالب، أي بفارق ضئيل (3 آلاف طالب)، ثم تأتي إيران ثالثة بأكثر من 50 ألف طالب، ثم مصر

¹عبد القادر محمد علي، "التعليم العالي والمنح الدراسية: قوة ناعمة في السياسة الخارجية التركية" (متدى العلاقات العربية والدولية، 5 جانفي 2017)، <https://bit.ly/3y5eQu8>، 7، 8.

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

فالعراق بأكثر من 30 ألف طالب لكل منهما، أما باقي الدول التي شملتها المقارنة فهي أقل تنافسية (أنظر الشكل رقم 15).

الشكل رقم 15: مقارنة بين إيران وتركيا وبعض جيرانهما في الشرق الأوسط من حيث عدد الطلبة الأجانب لسنة 2016



المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على المرجعين التاليين:

- "Education : Outbound Internationally Mobile Students by Host Region."
- Council of Higher Education, "Higher Education in Numbers."

تولي كل من إيران وتركيا أهمية كبيرة لإستقطاب الطلبة من الشرق الأوسط، إذ يدخل ذلك بشكل أو بآخر ضمن خطط الدولتين لتزعم المنطقة. خلافا لما هو مأمول، تعتبر أرقام إيران فيما يتعلق بالطلبة العرب الشرق أوسطيين محيبة للآمال، حيث تشير إحصائيات سنة 2013 إلى أن عدد الطلبة العرب الذين يملكون تصريح الدراسة في الجمهورية الإيرانية أقل من 2000 طالب، بمعنى أقل من 3% من مجموع الطلبة الأجانب، هذه النسبة تحسنت بعض الشيء حيث بلغت قرابة 7% سنة 2016. ويمثل الطلبة العراقيين وبدرجة أقل السوريين واللبنانيين الأغلبية العظمى (أكثر من 3 أرباع) من الطلبة الوافدين إلى إيران، مما يوحي بالدور الكبير الذي يلعبه العامل الطائفي في الإقبال على الدراسة في إيران (أنظر الجدول رقم 14).

جدول رقم 14: الطلبة العرب الذين لديهم تصريح إقامة للدراسة في إيران بين 2013 و2016 حسب جنسياتهم

السنوات	2013	2014	2016
البحرين	44	32	30
الإمارات	7	4	11

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

44	28	18	فلسطين
2314	971	769	العراق
9	3	..	قطر
3	6	5	الكويت
468	221	156	لبنان
14	29	11	مصر
633	360	312	سوريا
11	11	10	السعودية
8	2	3	عمان
3	3	4	الأردن
109	35	42	اليمن
33	30	14	باقي العرب
3690	1735	1395	جميع العرب
52771	50823	49493	جميع الأجانب
%6,99	%3,41	%2,82	نسبة العرب

المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على المرجع التالي:

“Education : Outbound Internationally Mobile Students by Host Region.”

على خلاف إيران، يعتبر نصيب تركيا من الطلبة العرب أفضل بكثير، إذ تضاعف عدد الطلبة العرب أكثر من 7 مرات بين سنتي 2013 و2016، فن 3081 طالب سنة 2013 والذين مثلوا أكثر من 7% من مجموع الطلاب الأجانب، أصبح العدد 23095 طالب سنة 2016 يمثلوا بذلك أكثر من 26% من مجموع الطلاب الأجانب. ويمثل السوريون، العراقيون وبدرجة أقل الفلسطينيون أبرز العرب المقبلين على الدراسة في تركيا (أنظر الجدول رقم 15)، كما تمكنت تركيا عبر عديد برامج المنح الدراسية المفتوحة للطلاب الأجانب من استقطاب أعداد مقبولة من طلبة مختلف البلاد العربية بما في ذلك دولاً مثل جزر القمر، جيبوتي والصومال، إلا أن أعداد الطلبة القادمين من دول الخليج ما زالت منخفضة نسبياً ولو أنها في تحسن.

الجدول رقم 15: الطلبة العرب الذين لديهم تصريح إقامة للدراسة في تركيا بين 2013 و2016 حسب جنسياتهم

السنوات	2013	2014	2016
البحرين	1	4	16
الإمارات	6	..	1
فلسطين	285	675	1238
العراق	13	1585	4414
قطر	24	4	17
الكويت	61	3	12
لبنان	..	135	216
مصر	32	199	697
سوريا	719	1785	9689
السعودية	59	129	259
عمان	3	1	5
الأردن	904	306	730
اليمن	123	332	994
باقي العرب	851	1629	4807
جميع العرب	3081	6814	23095
جميع الأجانب	43251	48183	87903
نسبة العرب	%7,12	%14,14	%26,27

المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على المرجعين التاليين:

- "Education : Outbound Internationally Mobile Students by Host Region."
- Council of Higher Education, "Higher Education in Numbers."

من خلال الإحصائيات المقدمة أعلاه، يمكن ملاحظة أن أعداد الطلبة الأجانب في كل من إيران وتركيا يعد مقبولا بالنسبة لقوة إقليمية، أو دولة لديها مشروع زعامة إقليمية. إن ما يعاب على إيران هو قلة الطلبة الشرق أوسطيين الذين يدرسون في جامعات الجمهورية وكذلك انحسار المستقطين منهم في دول بها الطائفة الشيعية مما يطرح العامل الطائفي بقوة. بالمقابل، وبالرغم من أن أعداد طلبة الشرق الأوسط في

تركيا يعد مقبولا وانتماءهم الجغرافي متنوع إلا أن العيب يكمن في تأخر تطوير آلية حوار مؤسسي للبقاء على اتصال مع هؤلاء الطلبة عندما يعودون إلى بلدانهم، وذلك نفس ما أوصى به الباحثان دينشير وكلاي في دراستهما التي قدماها سنة 2012 والموسومة "مقدرات القوة التركية في الشرق الأوسط: حدود الممكن".¹

ثانيا: جودة التعليم بالجامعات

أصبح التعليم النوعي في الجامعات أحد أوجه القوة الناعمة في عالم اليوم، إذ لم تعد الدول في العقود الأخيرة تنظر للتعليم العالي بوصفه خدمة لمواطنيها فحسب، ولكن بوصفه أداة مهمة من أدوات القوة الناعمة بالإمكان توظيفها للتأثير على الآخرين وتحسين الصورة أمام الجمهور الدولي. لقد أصبحت الحكومات مهتمة إلى درجة كبيرة بالدفع قدما بجامعاتها كي تتقدم في مختلف التصنيفات العالمية، وذلك من خلال دعم الإنتاج العلمي بالدرجة الأولى.

ظهرت العديد من التصنيفات العالمية للجامعات التي تراعي جودة التعليم ووزارة وأهمية الإنتاج العلمي، ولعل من أهمها تصنيف لايدن *CWTS* (مركز العلوم والدراسات التكنولوجية)، إذ يعتبر هذا التصنيف من أفضل التصنيفات التي تقيس الأداء البحثي للجامعات وأكثرها دقة، وقد بدأ عام 2007 وهو تصنيف تابع لمركز العلوم والدراسات التكنولوجية في جامعة لايدن الهولندية، ويهدف هذا التصنيف إلى المقارنة بين المؤسسات البحثية من خلال التركيز على الأداء البحثي والاقتراسات ومدى مشاركة الجامعات في التعاون العلمي، ويعرض تصنيف لايدن قائمة الجامعات التي لديها درجة عالية من كثافة البحوث المشتركة، فهو يركز على الجامعات التي تفوق إسهاماتها المنشورة عالميا عدد 700 عمل في العام الواحد.²

وفق إصدارات لايدن منذ 2012، تعتبر الجامعات الإيرانية والتركية من المؤسسات التعليمية التي حققت تقدما ملحوظا في التصنيف العالمي وبخاصة الإيرانية منها. لقد كان السبق في دخول تصنيف لايدن من نصيب تركيا، إذ دخلت ستة جامعات تركية تصنيف أفضل 500 جامعة في العالم سنة 2012، وهي: جامعة الشرق الأوسط التقنية (381)، جامعة إيجه (472)، جامعة غزي (490)، جامعة هاستيب (492)، جامعة أنقرة (496) وجامعة إسطنبول (497). بالمقابل دخلت الجامعات الإيرانية

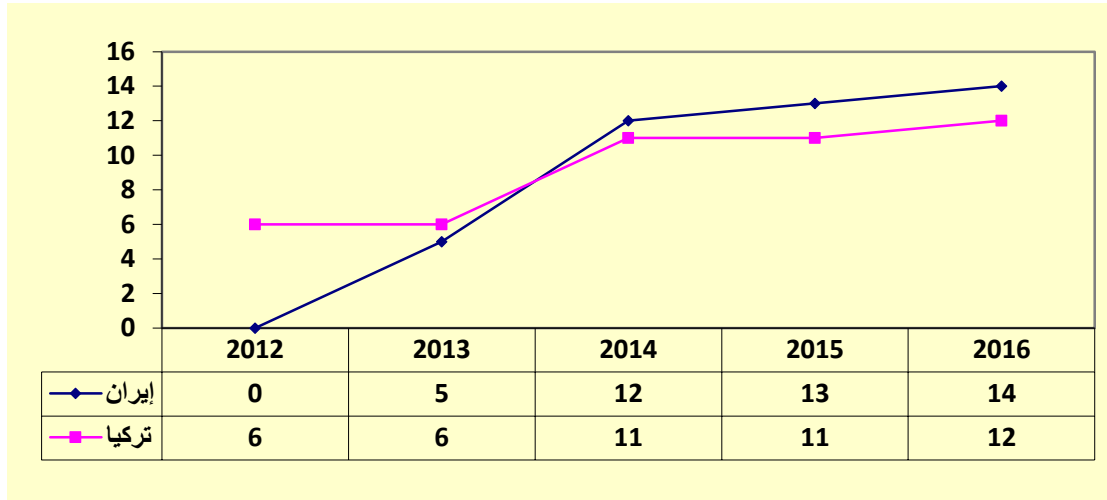
¹ Dinçer and Kutlay, « Turkey's power capacity in the Middle East », 27.

² سماح محمد سيد أحمد، التصنيفات العالمية للجامعات: نماذج نظرية وتطبيقية (عمان: العربي للنشر والتوزيع، 2018)، 105.

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

تصنيف لايدن لأفضل 500 جامعة لأول مرة سنة 2013 بـ 5 جامعات دفعة واحدة وهي: جامعة أمير كبير للتكنولوجيا (357)، جامعة شريف للتكنولوجيا (370)، جامعة تربيت مدرس (423)، جامعة طهران (454) وجامعة طهران للدراسات الطبية (479)¹. منذ 2014 أصبح عدد الجامعات الإيرانية المصنفة أكبر من عدد نظيراتها التركية (أنظر الشكل رقم 16).

الشكل رقم 16: التغير في عدد الجامعات الإيرانية والتركية المصنفة ضمن أفضل الجامعات في العالم حسب تصنيف لايدن بين سنتي 2012 و2016



المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على بيانات مركز لايدن من المرجع:

“CWTS Leiden Ranking,” Leiden Ranking, accessed July 11, 2020, <https://www.leidenranking.com/>.

على مستوى الشرق الأوسط، أعتلت الجامعات الإيرانية والتركية الصدارة من حيث التمثيل ضمن الجامعات الأفضل في العالم (حسب لايدن) منذ 2014، لولا أن الجودة كانت لصالح جامعات الكيان الصهيوني التي كان ترتيبها متقدما (معهد وايزمان للعلوم ترتيبه 22 عالميا والجامعة العبرية في القدس ترتيبها 213). يشير تصنيف لايدن لسنة 2016 إلى تقدم إيران بـ 14 جامعة ضمن أفضل 842 جامعة في العالم على كل من تركيا (12 جامعة)، الكيان الصهيوني (7 جامعات)، السعودية (4 جامعات) ومصر (4 جامعات) وهي الدول الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلك جامعات مصنفة.²

¹ “CWTS Leiden Ranking,” Leiden Ranking, accessed July 11, 2020, <https://www.leidenranking.com/>.

² “CWTS Leiden Ranking.”

يعد الإنتاج العلمي والنشر في المجالات العلمية ذات السمعة الدولية من أهم المعايير التي تصنف على أساسها الجامعات كما تنعكس من خلالها جودة التعليم. في هذا السياق، تشير قواعد المعطيات المختصة في هذا المجال من قبيل سكوبس Scopus* وإيزي ISI** إلى أن إيران وتركيا تعتبران من أنشط الدول عالمياً وإقليمياً فيما يتعلق بالإنتاج العلمي للجامعات، ولعل من أسباب ذلك اتساع المجتمع البحثي، حيث تشير أرقام معهد اليونسكو الإحصائي لسنة 2015 إلى أن 825,2 إيراني من كل مليون نسمة يعملون في مجال البحث والتطوير (بمن فيهم طلبة الدكتوراه) مقابل 1211,79 تركي.¹

توحي المقارنة بين إيران وتركيا فيما يتعلق بالإنتاج العلمي بناء على الإحصائيات المتوفرة على موقع SJR* الذي يعتمد بالدرجة الأولى على قاعدة البيانات سكوبس بنديّة كبيرة بين الدولتين، فنذ 2008 تجاوز كلا البلدين عتبة الـ 20 ألف منشور في السنة، وبعد أن كان التفوق لتركيا خلال السنتين الموالتين 2009-2010 وبفارق أكثر من 5 آلاف مقال، تقدمت إيران منذ 2011 لتصل إلى 2016 بأكثر من 52 ألف مقال وبفارق عن الجمهورية التركية تجاوز الـ 5 آلاف مقال (أنظر الشكل رقم 17).

Scopus* هو تصنيف عالمي للمجلات العلمية في مختلف التخصصات يعتمد معايير صارمة في التصنيف، حيث يتم تقييم المجلات من طرف خبراء في التخصصات العلمية والتقنية والطبية والاجتماعية. ويتجدد تصنيف Scopus كل سنة بحيث قد تدخل مجلات علمية وتخرج أخرى.

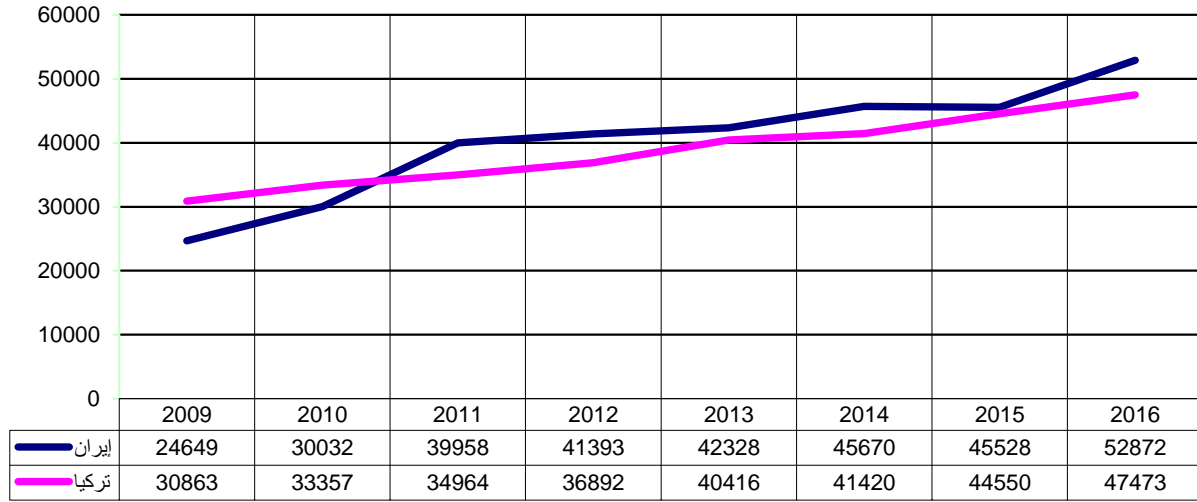
ISI** هو تصنيف عالمي للمجلات العلمية يعتمد بالدرجة الأكبر على مقياس معامل التأثير (Impact Factor) IF الذي يبين عدد الإستشهادات المرجعية للمقالات في المجلة بما يعكس أهمية المقالات وتأثيرها في مجال البحث العلمي، وهذا يعني تأثيرها على المستوى العلمي للمجلة في الحقل المعرفي. وعليه، فإن المجلات التي يكون لديها معامل تأثير (IF) مرتفعاً، فهذا يعني أنها مستخدمة بشكل أكثر، بما يوحي بأهميتها بشكل أكبر من تلك التي يكون معدل الاقتباسات فيها منخفضاً.

¹ "Researchers in R&D (per Million People) - Iran, Islamic Rep., Turkey | Data," accessed July 7, 2020, <https://bit.ly/3Byaz4a>.

* يهدف مقياس (SJR) (SCImago Journal Rank) لتصنيف المجلات العلمية المُحَكِّمة إلى قياس متوسط التأثير الحالي لكل ورقة بحثية من المجلات. وتعطى قيمة للاستشهاد من مجلة ذات مقياس SJR عالٍ نسبياً أكثر من الاستشهاد من مجلة ذات مقياس SJR أقل. وتُؤثر قيمة الاقتباس باختصاصات كل موضوع وجودة المجلة وسمعتها.

الشكل رقم 17: التغير في عدد المقالات المنشورة في المجلات العلمية بالنسبة لإيران وتركيا بين 2009-

2016



المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على بيانات Scopus من المرجع:

"SJR - International Science Ranking," SIMAGO INSTITUTIONS RANKINGS, accessed July 8, 2020, <https://bit.ly/3rSBdk1>.

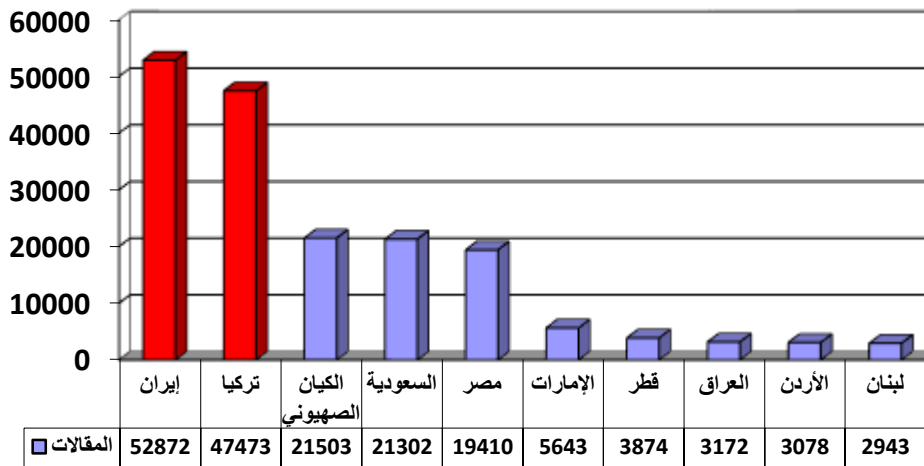
بالنسبة للمجلات البحثية التي تلقى اهتمام الباحثين الإيرانيين والأتراك، تشير أرقام *SJR* لسنة 2016 بأنه من أصل 312 تخصص فرعي، دخلت إيران ضمن العشرة الأوائل الأكثر إنتاجاً علمياً في 45 تخصص فرعي، ويغلب على هذه التخصصات الطابع التقني والهندسي والحيوي، حيث حلت الرابعة عالمياً في المنشورات حول "الهندسة الكيميائية"، الخامسة في المنشورات حول "تكنولوجيا الطاقة"، السابعة في "الميكانيكا الحاسوبية"، التاسعة في "هندسة الطيران والفضاء"، السادسة في "الهندسة المدنية"، التاسعة في "المواد الإلكترونية، البصرية والمغناطيسية"، الخامسة في "تكنولوجيا الوقود"، السابعة في "الهندسة الصناعية والتصنيع"، التاسعة في "العلوم الصيدلانية"، الخامسة في "التحليل الطفيلي" وغيرها.¹ على الطرف الآخر، دخلت تركيا ضمن العشرة دول الأكثر إنتاجاً علمياً سنة 2016 في 12 تخصص فرعي، ويغلب على هذه التخصصات الطابع الطبي والرياضي، حيث حلت الثانية عالمياً في المنشورات حول "المساعدة الطبية"، الرابعة في علم "التقييم والتشخيص"، السادسة في "العلاج التكميلي واليدوي"، الخامسة في "صحة الأسنان"، الثامنة في "تقويم الأسنان"، السابعة في "طب

¹ "SJR - International Science Ranking 2016", SIMAGO INSTITUTIONS RANKINGS, accessed July 8, 2020, <https://bit.ly/3s6Gvst>.

الأطفال"، السابعة في "طب الأرجل"، السادسة في "الجبر ونظرية العدد"، التاسعة في "التحليل الرياضي"¹.

على المستوى الشرق أوسطي، احتلت احتكرت تركيا وإيران الريادة الإقليمية في النشر العلمي منذ 2008، وبحسب أرقام *SJR* لسنة 2016، تمثل المنشورات العلمية الإيرانية ما نسبته % 28.3 من مجموع منشورات منطقة الشرق الأوسط، وتمثل المنشورات العلمية لتركيا (الثانية إقليمياً) ما نسبته %25.41 من مجموع المنشورات (أنظر الشكل رقم 18).

شكل رقم 18: مقارنة إيران وتركيا مع بعض جيرانهما في الشرق الأوسط من ناحية نشر الباحثين في المجلات العالمية المصنفة حسب مقياس *SJR* لسنة 2016



المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على بيانات *SJR* من المرجع:

"SJR - International Science Ranking 2016," accessed August 4, 2021, <https://bit.ly/3s6Gvst>.

على المستوى العالمي، تشير أرقام *SJR* لسنة 2016 إلى احتلال إيران المرتبة 16 عالمياً فيما يتعلق بالنشر العلمي بما نسبته 1.43% من مجموع منشورات العالم، والمرتبة 19 في الإقتباس بأكثر من 413 ألف إقتباس. في ذات السنة، حلت تركيا خلف إيران مباشرة (17 عالمياً) في النشر العلمي بما نسبته 1.29% من مجموع منشورات العالم، وجاءت في المرتبة الـ 25 فيما يتعلق بالإقتباس بواقع أكثر من 288 ألف إقتباس.²

¹ "SJR - International Science Ranking 2016".

² "SJR - International Science Ranking 2016".

الفصل الثاني/ مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة

إن أرقام إيران وتركيا المشجعة والمتصاعدة باستمرار فيما تعلق بالبحث العلمي قد مكنت البلدين من التربع على عرش الشرق الأوسط علمياً، هذه المكانة العلمية المتميزة تجعل طموحات طهران وأنقرة في الزعامة الإقليمية تبدو مشروعة.

خلاصة واستنتاجات

يؤكد فحص مقدرات القوة لكل من إيران وتركيا ذلك الطموح المزدوج لبناء وتعظيم القوة، إذ تمتلك الدولتين مقدرات معتبرة من القوة الصلبة والناعمة على السواء، وذلك بداية من الموقع الجغرافي المتميز إلى قوة الجيش ووصولاً إلى البنية التحتية للدبلوماسية وغيرها. من خلال استقصاء مقدرات القوة الصلبة والناعمة بالنسبة لإيران وتركيا ومقارنتها ببعضها البعض وكذلك مقارنتها مع مقدرات الفاعلين الإقليميين الآخرين، يتضح ذلك التقارب في القوة بين الدولتين قيد الدراسة، بحيث أن تفوق إيران في مؤشر معين يقابله تفوق تركيا في مؤشر آخر والعكس بالعكس. بالموازاة مع ذلك، يضيق هامش تفوق الدولتين على باقي الدول الشرق أوسطية ويتسع من مؤشر لآخر، بل إن بعض المؤشرات لم يكن التفوق فيها إيرانياً ولا حتى تركيا (من بينها على سبيل المثال، الإنفاق العسكري، نصيب الفرد من الناتج المحلي، التنافسية العالمية...). هذا الأمر يضعنا أمام واقع تشتت القوة في الشرق الأوسط، بدلا من رحان القوة لدولة على حساب الدول الأخرى.

بالعودة لنظرية الدور ومقولاتها، تخبرنا النظرية بأن الأدوار المتاحة عمليا أو واقعا لأي دولة تعتمد على موقع قوتها بالنسبة إلى الدول الأخرى. فإذا كانت علاقات القوة بين قوتين إقليميتين "متماثلة" *Symmetrical*، فإن العلاقة الأكثر احتمالا بينهما هي الموازنة التي يصفها آكان ماليتشي *Akan Malici* وستيفن وولكر بأنها "مؤقتة"، بمعنى يتخللها التنافس. بينما إذا كانت علاقات القوة "غير متماثلة" *Asymmetrical* فإن الدولة الأقوى تهيمن والدولة الأضعف تدعن. وهذه الاختلافات في القوة يتم من خلالها تفسير عملية "انتقال الدور" *Role Transition* نحو الصراع أو التعاون.¹ إنطلاقاً من ذلك، وبالنظر إلى التقارب (أو التماثل) في القوة بين إيران وتركيا فإنه من المرجح أن تكون العلاقة بينها هي التنافس.

¹ Akan Malici and Stephen G. Walker, *Role Theory and Role Conflict in US-Iran Relations: Enemies of Our Own Making* (New York: Routledge, 2017), 10.

الفصل الثالث:

الزعامة الإيرانية والتركية
للشرق الأوسط: بحث في
الإدراك والقبول

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

جادل منظرو الدور، كما تم ذكره أعلاه، بأن أداء الدولة لأدوار معينة في سياستها الخارجية مرتبط بإدراكات وتصورات صناع القرار في الدولة لهذه الأدوار. إدراكات صناع القرار هذه يربطها البنائيون بهوية الدولة. فالإجابة عن السؤال "من أنا؟" عادة ما تكون إسما (إيران، تركيا...) أو عبارة تتعلق بالممارسات المعاصرة التي يشارك فيها الفاعل (مناهض للإمبريالية، زعيم إقليمي، أو وسيط...). هذه الإجابة الأخيرة قريبة مما يسميه هربرت هارت *Herbert Hart* بـ "مسؤولية الدور *Role Responsibility*"، ويدعوه وندت بـ "هوية الدور *Role Identity*"، في حين يسميه منظرو الدور "تصورات الدور *Role Conceptions*".¹

على عكس منظرو الدور، يهتم منظرو التوقع أكثر، وهم في ذلك متأثرين بـ وندت، بالتفاعل بين الـ "أنا" والـ "الآخر". فتموقع الفاعل بالنسبة لهم لا يعتمد فقط على تصوراته لذاته، وإنما يعتمد كذلك على أفهام الآخرين وتصوراتهم. فبالرغم من أن الهوية (الدور أو التوقع) متجذرة في إدراك الفاعل لذاته، إلا أنه غالبا ما يعتمد معنى هذا الإدراك على ما إذا كان الفاعلون الآخرون يدركون الفاعل بالطريقة نفسها.² وبالتالي، التزامات الآخرين وهوياتهم تساهم في فهمنا لذاتنا، وهكذا لا يمكن إدراك موقع الفاعل (أو دوره) بشكل جلي إلا من خلال النظر من منظور الفاعلين الآخرين* والبحث في التفاعل بدلا من الفاعل.

في سياق هذه الأفكار، سيتم في هذا الفصل دراسة محددتين مهمين للزعامة الإقليمية لكل من إيران وتركيا. يمثل المحدد الأول في إدراك الدولتين للزعامة، بمعنى هل ينظر إيران وتركيا لنفسيهما كزعيمين للشرق الأوسط؟. وأما المحدد الثاني فهو قبول زعامة الدولتين على المستويين الإقليمي والدولي، بمعنى البحث في مدى قبول الفاعلين الآخرين لمشروع الزعامة الإيراني والتركي.

¹ Sanna Kopra, *With Great Power Comes Great Responsibility? China and the international practice of climate responsibility* (Tampere: Tampere University Press, 2016), 59.

² Alexander Wendt, *Social theory of international politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), 224.

* بالنسبة لنظرية الدور، يقع هذا ضمن ما يسمى بلغة النظرية "توقعات الآخر للدور" Alter's role perceptions.

المبحث الأول: إدراك الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا

يلعب إدراك أو تصور صناع القرار لهوية دولتهم ومصالحها دورا بارزا في توجيه السياسة الخارجية لهذه الدولة. فالدول بدون وعي وذاكرة (أو إحساس بال "أنا" بلغة البنائين) لن تكون خطواتها في السياسة الدولية منسجمة مع هويتها. لأجل ذلك، تكتسب المصادر الفكرية التي تغذي إدراكات صناع القرار أهمية كبيرة في فهم وتحليل السياسات الخارجية للدول.

في هذا السياق، تلعب المصادر الفكرية المستندة إلى تاريخ وجغرافية إيران وتركيا دورا مهما في إدراك الساسة الإيرانيين والأتراك لأدوار دولتهم، وبالتالي تشغل حيزا مهما في مطالبة الجمهوريتين بزعامة الشرق الأوسط. إذ توظف كل من إيران وتركيا موروثهما الثقافي والحضاري أثناء سعيهما إلى بناء هوياتهما الوطنية كزعميين إقليميين معتمدين في ذلك على تفاعلاتهما الاجتماعية الإقليمية، وذلك من خلال الاستفادة من الصلات التاريخية الوثيقة التي تربطهما ببلدان المنطقة. فلم يعد خفيا على أحد بأن إيران وتركيا تعملان بشكل حثيث على الإستثمار في المعطيات الحضارية والجغرافية التي تربطها بشعوب الشرق الأوسط لتحصيل مكانة الزعيم، كما تؤكد العديد من الوقائع والخطابات بأن الدولتين تنظران لنفسيهما كزعميين للمنطقة.

المطلب الأول: المسؤولية التاريخية بين النزعة الإيرانية والعثمانية الجديدة

يعد خطاب المسؤولية التاريخية *Historical responsibility discourse* من ضمن الأدوات الفكرية الإدراكية الموظفة إيرانيا وتركيا قصد الاستئثار بزعامة منطقة الشرق الأوسط. هذا الخطاب ارتبط بنزعتي الإيرانية *Iranism* والعثمانية الجديدة *Neo-Ottomanism* اللتان تعبران عن الهوية الحالية للدولتين الإيرانية والتركية المرتبطين بخيارات والتزامات الماضي، وذلك من منطلق أن إيران الحالية هي خلف الإمبراطوريات الفارسية، الساسانية والصفوية التي سيطرت على أجزاء كبيرة من الشرق الأوسط، كما أن الجمهورية التركية هي سليل السلطنة العثمانية بعد أن نشأت على أقل من نصف مساحتها إثر فقدانها لامتدادها العربي والإسلامي.

وبالنظر لأهمية خطاب المسؤولية التاريخية الشائع لدى الدول وريثة الإمبراطوريات، فإنه من المفيد لدراستنا البحث في الكيفية التي تمثل بها المسؤولية التاريخية مصدرا لمطالبة كل من إيران وتركيا بدور زعيم الشرق الأوسط.

أولاً: خطاب النزعة الإيرانية: الزعامة كمسؤولية تاريخية

تعتبر النزعة الإيرانية *Iranism* عن هوية الدولة الحديثة في إيران، هذه الأخيرة التي تدين بالكثير لنسبها التاريخي الذي يعود إلى عام 559 قبل الميلاد على الأقل، عندما أطلق قورش الكبير *Cyrus the Great* الفتوحات التي تشكلت على إثرها الإمبراطورية الفارسية الواسعة الممتدة من شمال الهند إلى اليونان. ويتضح دور النزعة الإيرانية كهوية للدولة في التماسك التاريخي لإيران كدولة على الرغم من عدم تجانسها العرقي*، كما ساهمت هذه النزعة القومية في تفادي الاعتماد الشامل للغة أو الثقافة أو العادات العربية، وذلك بالرغم من تحول غالبية سكان إيران تدريجياً للإسلام عقب الفتح الإسلامي في القرن السابع¹. فالإيرانيين كما يجادل روح الله *Rouhollah Ramazani* رمضاني لا زالوا "يفخرون بـ 30 قرناً من الفنون والتحف، استمرارية هويتهم الثقافية على مدى آلاف السنين، إقامة أول دولة عالمية منذ أكثر من 2500 عام، تنظيم أول مجتمع دولي يحترم الأديان وثقافات الناس تحت حكمهم، تحرير اليهود من الأسر البابلي، التأثير على الحضارات اليونانية والعربية والمغولية والتركية"².

نتلخص النزعة الإيرانية في تلك النظرة التاريخية السائدة لدى عموم الشعب الإيراني وقياداته والتي مفادها أن الأمة الإيرانية وريثة حضارة قديمة. هذه الحضارة سبقت الإسلام، وبعد وصول الإسلام، ساهمت فيه وأدت إلى توسيع الحضارة الإسلامية. هذا التصور للذات كان منطلقاً وثابتاً في علاقات إيران مع الدول الأخرى وبخاصة دول الجوار الإقليمي، حيث يدعي قادة إيران اختصاص بلدهم بمسؤوليات تاريخية.

يعد ادعاء "المسؤولية التاريخية" كمسوغ للمطالبة بالريادة الإقليمية مظهرًا قديماً في السياسة الخارجية الإيرانية، حيث من السهل ملاحظة ذلك التوجه نحو التفوق الإقليمي في السلوك السياسي الخارجي الإيراني المبني على التفوق التاريخي. إذ ومنذ عصر الشاه، تعتبر إيران نفسها مؤهلة بشكل فريد لتحديد، على الأقل، مصير جوارها القريب، وذلك بالنظر إلى تاريخها الطويل وجغرافيتها المتميزة. علاوة على ذلك،

* إذ لا يزيد عدد سكانها الفارسيون عرقياً عن النصف إلا بقليل، في حين يمثل الأتراك الأذريون حوالي 25 % والأكراد بين 8 و 10 % ، وأما الباقي فهو فسيفساء من القشقش، البوير الأحمديين، التركمان، الأفشار، البخاريين، البلوشيين، العرب والور.

¹ Suzanne Maloney, " The Roots and Evolution of Iran's Regional Strategy " (Atlantic Council, september 2017), 3.

² Mahdi Mohammad Nia, " Discourse and identity in Iran's foreign policy ", *Iranian Review of Foreign Affairs* 3, n° 3 (2012): 47.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

تعتبر إيران نفسها واحدة من الدول "الطبيعية" القليلة في الشرق الأوسط التي، بحكم كونها حضارة قديمة وراسخة (تستند إلى فكرة "إيران زمين" أي "أرض إيران")، يمكن ويجب أن يكون لها تأثير يتجاوز الحدود. في هذا السياق يجادل حسين أمير سادغي *Hossein Amirsadeghi* بأن عهد محمد رضا شاه بهلوي الطويل (1941-1979) مليء بالأدلة على هذا الاتجاه في تفكير النخبة الإيرانية بعد عام 1953، وخاصة في سبعينيات القرن العشرين. حيث سعت إيران خلال تلك الفترة لتصبح القوة العسكرية الرئيسية في منطقة الخليج والركيزة الرئيسية لنظام الأمن الغربي في الشرق الأوسط. وذلك لاستئناف، كما قال الشاه نفسه، "المسؤوليات التاريخية *Historic Responsibilities*" لإيران.¹ هذه المسؤوليات، وفق الإدراك الإيراني، تأجلت بشكل مصطنع جراء الوجود البريطاني في المنطقة.²

من جهتها، تجادل سوزان مالوني *Suzanne Maloney* بأن إيران سعت على الدوام وبتعاقب القيادات إلى لعب دور كبير في الشرق الأوسط. فمذ نشأة الدولة القومية الحديثة خلال عهد الأسرة البهلوية، عزم قادة إيران على جعل البلاد قوة إقليمية مهيمنة ذات سياسة خارجية مستقلة وفعالة، لا سيما في جوارها الإقليمي. لقد اعتبر قادة إيران هذه الهيمنة الطبيعية بالنظر لكون بلدهم وريث حضارة عظيمة هي الإمبراطورية الفارسية القديمة التي تعد مبعث فخرهم. ووفق مالوني فإن هذه الرؤية "للإستحقاق الإمبراطوري الإيراني لازالت تلوح في أفق الشعب الإيراني وكذلك القيادة".³

قبل الثورة الإسلامية، تم استغلال التاريخ المجيد لإيران من قبل الشاه رضا بهلوي لتوطيد حكمه داخليا، أما خليفته محمد رضا فقد رأى نفسه خليفة شرعيا لـ قورش الكبير وبلده إيران وريثا لإمبراطورية فارس. وعلى الرغم من أن نظرة البهلوية إلى الماضي الإمبراطوري كانت متطرفة إلى حد ما إلا أن الإعتراف بهذا الماضي ظل موجودا حتى بعد الثورة الإسلامية. وتجادل مالوني بأن غرس مآثر الإمبراطورية الفارسية القديمة شكل النظرة العالمية للإيرانيين طوال العصر الحديث حتى بالنسبة لأولئك الذين أعلنوا رفض ذلك. إذ يحتل ماضي إيران الإمبراطوري مكانة مركزية في الحياة اليومية، ويتم التعبير

¹ Anoushiravan Ehteshami and Raymond A. Hinnebusch, *Syria and Iran: Middle Powers in a Penetrated Regional System* (London: Routledge, 2002), 28.

² Shahram Chubin and Sepehr Zabih, *The Foreign Relations of Iran: A Developing State in a Zone of Great-Power Conflict* (California: University of California Press, 1974), 214.

³ Maloney, "The Roots and Evolution of Iran's Regional Strategy", 2.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

عنه من خلال الولاء الدائم للتقويم الشمسي، مهرجانات عيد النوروز *Nowruz*، السنة الزرادشتية الجديدة، وكذلك من خلال الخشوع الدائم للتقاليد الشعرية للثقافة الفارسية.¹

لقد تم توظيف الماضي الإمبراطوري والتراث الثقافي الإيراني كوسيلة لتعزيز الوحدة وتقوية الشعور بالهوية الوطنية. ويتجسد ذلك في الملحمة القومية الإيرانية "الشاهنامه *Shahnameh*" التي كتبها أبو القاسم الفردوسي منذ أكثر من ألف عام، والتي تجد ملوك إيران ومحاربيها العظماء، وتربط بشكل أعم الإيرانيين وسكان المناطق السابقة للإمبراطوريات الفارسية العظيمة بـ "ماض ثقافي مشترك متخيل". ولقد أصبحت التقاليد والأساطير التاريخية الإيرانية مدججة في الحياة السياسية المعاصرة بإعتبارها أطرا مرجعية رئيسية.² ومن تجليات ذلك، انتشار زيارة المواقع التاريخية السابقة للإسلام في العقدين الأخيرين، مثل برسيبوليس *Persepolis* وباسارجاد *Pasargad*، وبخاصة قبر الشاعر الفردوسي لما للرجل من رمزية قومية.³

لم يكن هذا الإعزاز بالماضي الإمبراطوري مجرد احتضان للتعددية الثقافية للبلاد وتعزيزا للهوية الثقافية والوحدة الوطنية، وإنما هو دليل على أن إيران تدعي أن مستقبلها لن يختلف عن تاريخها كواحدة من الحضارات العظيمة والقوى الإقليمية الرائدة. وأما الخصائص الديموغرافية، الاقتصادية، العسكرية وغيرها من السمات الحديثة لإيران فهي تعزز فقط هذا التصور لاستحقاق الريادة.⁴ فثملا تستثمر إيران داخليا في هوية قومية إيرانية شاملة، فإنها لا تستثني العودة إلى الإستثمار في ماض فارسي إمبراطوري بغرض تعزيز قوتها وتأثيرها الإقليمي.⁵ وحول ذلك يقول غراهام فولر *Graham Fuller* "تعتقد إيران أن لها ثقلا تاريخيا، ثقافيا ومعنويا لتشكيل المنطقة بقوة حيث سيطرت الإمبراطوريات الفارسية الكلاسيكية في وقت من الأوقات"⁶. إن كبرياء القوة العظيمة هذا ينشر التفكير الاستراتيجي الإيراني ويبعث شعورا بالهيمنة، لا سيما في الجوار الإقليمي.

¹ Maloney, 4.

² Maloney, 3.

³ Pejman Abdolmohammadi, " The Revival of Nationalism and Secularism in Modern Iran ", LSE Middle East Centre Paper Series (11) (London: LSE Middle East Centre, november 2015), 9.

⁴ Maloney, " The Roots and Evolution of Iran's Regional Strategy ", 4.

⁵ عزمي بشارة، "العرب وإيران: ملاحظات عامة"، في: العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، تحرير: عزمي بشارة و محبوب الزويري (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، 9-10.

⁶ Maloney, " The Roots and Evolution of Iran's Regional Strategy ", 4.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

بعد الثورة الإسلامية وسقوط حكم الشاه، سوق قادة إيران الجدد، على المستوى الرسمي، استيائهم من الرؤية التي تجتذ الماضي الإمبراطوري، وأبدوا إصرارهم على أن "زمن الإمبراطوريات في المنطقة قد انتهى"، وفي السنوات الأولى من الدولة الثورية، تم كبح الجوانب الثقافية لماضي إيران ما قبل الإسلامي بشكل نشط في مخالفة واضحة لما تم غرسه خلال الحكم الملكي. ومع ذلك، في الممارسة العملية، تظل بصمة "الشعور المتأصل بالحق التاريخي الفارسي" واضحة في الطريقة التي نتعامل بها طهران مع جيرانها، وفي الطريقة التي تنظر بها القوى الإقليمية الأخرى للأفعال والنوايا الإيرانية.¹ وقد عبر عن ذلك أحد المسؤولين الإيرانيين وهو كريم يونس، مستشار الرئيس الإيراني حسن روحاني ووزير الاستخبارات السابق في حكومة الرئيس خاتمي (2000-2005)، خلال منتدى "الهوية الإيرانية" بعنوان: "إيران، القومية، التاريخ والثقافة" بطهران يوم 8 مارس 2015، إذ يقول: "إن اسم 'إيران الكبرى' (إيران بزرگ) كان دائما الاسم الصحيح للمنطقة بأكملها وبيان علمي موثق جيدا. وهذا هو التاريخ... بالطبع ليس لدينا آفاق خارج حدودنا، لكن في واقع إيران الكبرى، توجد ثقافة إيرانية وحضارة ودين وروح في هذا المجال، وهناك اتحاد طبيعي في المنطقة... نحن غير قابلين للإنفصال عن حدودنا، وحدودنا محددة بالتاريخ والأرض والثقافة".²

لقد كانت الحرب ضد العراق فرصة أعيد فيها إحياء العديد من تقاليد ما قبل الإسلام، وذلك كوسيلة لإنعاش الدعم الشعبي. إلا أن السعي الجلي لإحياء الماضي الإمبراطوري بلغ أوجه خلال إدارة الرئيس محمود أحمدني نجاد (2005-2013)، وذلك إلى الدرجة التي جعلت بعض الباحثين يجادلون بأن إيران كانت تبتعد عن قيمها الإسلامية لإحياء القومية "الفارسية" النائمة. لقد شهدت تلك المرحلة ارتفاعا في نوع معين من القومية، مع التركيز الشديد على ما يسمى بـ الهوية الآرية *Aryan Identity* لإيران. في هذا السياق، يجادل شاهرام أكبرزاده *Shahram Akbarzadeh* وجيمس باري *James Barry* بأن "كل الشخصيات السياسية في الجمهورية الإسلامية، بما في ذلك آية الله الخميني نفسه، وظفت القومية، إلا أن أحمدني نجاد تميز بطريقته المثيرة للجدل لما مزج هذه الرموز مع الإسلام. وعلى مستوى السياسة الخارجية، فإن القومية الإيرانية واضحة في الطريقة التي نتعامل بها إيران مع مجالها الثقافي، تلك البلدان التي تقع ضمن

¹ Maloney, 4.

² ISNA, "Yunesi: Netanyahu has acknowledged in his remarks the greatness of Iranian influence," Iranian Students' News Agency (ISNA), March 8, 2015, <https://bit.ly/3rrlKXX>.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

حدود المجال التاريخي لإيران بمعنى الإمبراطوريات الصفوية أو الساسانية، وتلك التي تتقاسم التقاليد الثقافية الإيرانية".¹

وبالرغم من الخطاب الرسمي بعد الثورة الذي تجاهل في مجمله الماضي الإمبراطوري قبل الإسلام، وبخاصة قبل إدارة أحمددي نجاد، إلا أن سعي الجمهورية الإسلامية، لا سيما بعد الغزو الأمريكي للعراق، يجد لتوسيع نفوذها الأمني، السياسي والاقتصادي على "الخارج القريب"، خاصة حول غرب العراق وعبر بلاد الشام يؤكد رغبة إيران في إعادة إحياء الإمبراطورية.² وقد عبر يونسي (2015) عن الطموح الإمبراطوري الإيراني صراحة لما يقول "إيران منذ ولادتها في العالم ولدت كإمبراطورية... إيران الآن إمبراطورية مرة أخرى كما كانت في الماضي، والعراق عاصمتها.. العراق الآن ليس مجال نفوذنا فحسب، بل هويتنا وثقافتنا ومركزنا ورأسمانا، اليوم كما في الماضي. جغرافية إيران والعراق غير قابلة للتجزئة وثقافتنا غير قابلة للتفكيك، لذا إما أن نقاتل بعضنا أو نتحد... الشعوب المجاورة لإيران هي في الأصل إيرانية ومنفصلة عن الإمبراطورية الإيرانية... جميع الذين يعيشون في الهضبة الإيرانية سيتم دعمهم من جانبنا".³

وتتجاوز المسؤولية التاريخية، السائدة في الفكر الإيراني، المسؤولية تجاه الدول التي كانت تحت لواء الإمبراطوريات الإيرانية إلى مسؤولية أكبر تجاه كل العالم الإسلامي، حيث أن الإسلام وفق التصور الإيراني هو مكون أساسي للهوية الإيرانية، وذلك منذ دخوله للهضبة الإيرانية إبان الفتوحات الإسلامية. وحول ذلك تجادل مالوني بأن "الهوية التأسيسية *Corporate Identity* الإيرانية، التي يتم التعامل وفقها في علاقات إيران الخارجية، تركز على ثلاثة أسس مختلفة: القومية الفارسية، الإسلام، ومعاداة الإمبريالية... بالنظر إلى الهوية التأسيسية الإيرانية، من المنطقي القول بأن توافق مختلف مصادر الهوية حول قضية مكانة إيران في العالم هو أساس ادعائها بأنها قوة إقليمية".⁴ وتوضح هذه الرؤية الإيرانية على سبيل المثال في الخطاب الذي ألقاه الرئيس السابق أحمددي نجاد في احتفاليات النوروز في طاجكستان بتاريخ 25 مارس 2012 لما أشاد بالشاعر الفردوسي (مؤلف الشاهنامه) معتبرا أنه لم يقم بإنقاذ اللغة الفارسية فحسب، بل

¹ James Barry and Shahram Akbarzadeh, " State Identity in Iranian Foreign Policy ", *British Journal of Middle Eastern Studies* 43, n° 4 (2016): 616-17.

² Maloney, " The Roots and Evolution of Iran's Regional Strategy ", 4.

³ ISNA, "Younesi: Netanyahu has acknowledged in his remarks the greatness of Iranian influence."

⁴ Shahram Akbarzadeh, "Iran's Syrian Foreign Policy Objectives," in *The Arab World and Iran A Turbulent Region in Transition*, ed. Amin Saikal (New York: Palgrave Macmillan, 2016), 130.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

التركية *Reconstruction of State Identity* بشكل يختلف عما كان خلال حكم الكمالين، وذلك عبر توظيف أجداد الماضي العثماني في خدمة الحاضر التركي. هذه المقاربة، يتفق العديد من المهتمين بالشأن التركي على أنها الوسم الذي يوثق صعود حزب العدالة والتنمية وهيمنته على المشهد السياسي في تركيا، هذا الحزب الذي ادعى بأنه يطور رؤية إقليمية جديدة تنبثق من المسؤولية والتجارب التاريخية. وبالرغم من قدم فكرة العثمانية الجديدة، إلا أن الفضل في إحيائها وجعلها قابلة للتطبيق كمنهج في السياسة الخارجية الجديدة (منذ وصول الحزب إلى السلطة أواخر سنة 2002) يعود إلى كبير مستشاري الرئيس رجب طيب أردوغان للسياسة الخارجية، البروفيسور أحمد داود أوغلو، إذ تعد أكثر أفكاره ورؤاه إثارة للجدل على المستويين الداخلي (باعتبارها تقع في صميم المعركة بين الإسلاميين والعلانية) والخارجي (من خلال اتهام تركيا بالسعي لاستعادة مجدها الإمبراطوري على حساب جيرانها).

طوال تاريخ الجمهورية كان هناك اتجاهان سياسيان لديهما القدرة أن يكونا في رأس الحكم في تركيا، إحداهما "الكمالية" التي حكمت بشكل مستمر منذ تأسيس الجمهورية سنة 1923 إلى غاية 1983، والثانية "الإسلاموية" التي تمثل "العثمانية الجديدة" أهم صورها، والتي ظلت في المعارضة إلى غاية 1983 لما تولى تورغوت أوزال *Turgut Özal* رئاسة الوزراء. خلال فترة حكم أوزال في الثمانينات بدأت "العثمانية الجديدة" تتشكل وسط الأناضول، وذلك بوصفها أيديولوجية النخبة التركية الجديدة. هذه النخبة التي نشأت أساساً من ممثلي الطبقة الدنيا المحافظة دينياً، سواء من سكان المدن أو من سكان الأرياف النازحين. ونتيجة الحراك الاجتماعي الصاعد، مدفوعاً بالإصلاح الاقتصادي لرئيس الوزراء أوزال، وكذا الهجرة إلى المدن الكبرى، وخاصة اسطنبول، كل ذلك أدى إلى صعود الطبقة الوسطى التي تبنت الفكر العثماني الجديد.¹

يشير ألكسندر مورينسون *Alexander Murinson* إلى أن نواة النخبة الجديدة هي مجموعة نمور الأناضول *Anatolian Tigers* المشكلة من مجموعة من رجال الأعمال الناجحين المحافظين دينياً، والتي كان لها فضل كبير في نشر هذه الأيديولوجيا، وذلك باستخدام اقتباسات من القرآن الكريم، وأحاديث النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) المباركة للتجارة والتنمية بشكل عام. ويضيف مورينسون بأن أيديولوجية النخبة الجديدة كانت مشوبة بالحنين إلى الماضي الإمبراطوري، مؤكداً على دعوة هذه النخب إلى المزج بين

¹ Alexander Murinson, " Turkish foreign policy in the twenty-first century " (Bar-Ilan University: The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 2012), 7.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

المحافظة على قيم الإسلام ومبدأ حرية السوق، وهي الأفكار التي تجد جذورها لها في فكر الداعية الصوفي سعيد النورسي *Said Nursi* (1876-1960) الذي كان يبحث أتباعه على دراسة العلم الغربي والتكنولوجيا الحديثة دون التخلي عن القيم الإسلامية التقليدية، لذلك هنالك من المفكرين من أطلق على هذه الأيديولوجيا تسمية "الكالفينية الإسلامية *Islamic Calvinism*".¹

ولأن ميلادها ارتبط بـ تورغوت أوزال أواخر الثمانينات، تعد الرؤية الحالية إصداراً ثانياً من العثمانية الجديدة *Neo-Ottomanism 2.0*، والتي تقترب، إلى حد كبير، من توجهات أوزال* عبر سعيه لإقامة دولة متعددة الثقافات في الداخل، نشطة للغاية في الخارج، مع الأخذ في الاعتبار التاريخ العثماني لتركيا والخلفية العرقية والثقافية. بالمقابل تختلف العثمانية الجديدة عن رؤية رئيس الوزراء ذو التوجه الإسلامي نجم الدين أربكان** *Necmettin Erbakan* (1996-1997)، وذلك باعتبار أربكان سعى إلى إنشاء تحالف إسلامي مع الدول الإسلامية مثل ليبيا، إيران، ماليزيا وإندونيسيا بديلاً للتحالف مع الغرب، في حين يريد قادة حزب العدالة والتنمية اليوم الوصول إلى الشرق لتكلمة علاقتهم مع الغرب، وليس استبداله".²

لقد أدرك العثمانيون الجدد (قادة حزب العدالة والتنمية) بأنه لن يكون من الممكن إحياء الإمبراطورية العثمانية؛ ومع ذلك، يمكن لتركيا القيام بوظائفها وتوسيع نطاق نفوذها نحو الأراضي العثمانية السابقة، من ضمنها الشرق الأوسط، وذلك من منطلق أنها ببساطة الدولة الخلف للإمبراطورية العثمانية،³ وهذا ما يمكن وصفه بخطاب استمرار المسؤولية التاريخية. هذا الخطاب الذي يتضمن مكونات معينة، من قبيل تجميد الماضي العثماني، وكذلك التركيز على الصلات التاريخية بين تركيا وشعوب الدول المجاورة التي كانت تحت حكم الدولة العثمانية، بالإضافة إلى إعادة بعث مفاهيم مثل "الأمة"، "الخلافة"... وغيرها.

¹ Murinson, 7-8.

* ينتقد داود أوغلو المقاربة العثمانية الجديدة لـ تورغوت أوزال ، ويصفها بأنها "غير كافية نظرياً، سطحية، وصحافية"، أنظر: Behlül Ozkan, " Turkey, Davutoglu and the Idea of Pan-Islamism ", *Survival* 56, n° 4 (2014): 128.

** نجم الدين أربكان هو زعيم حزب الرفاه الإسلامي ورئيس الوزراء السابق الذي تمت إقالته من طرف الجيش يوم 28 فيفري 1997.

² Omer Taspinar, " Turkey's Middle East Policies: Between Neo-Ottomanism and Kemalism ", *Carnegie Papers* (Carnegie Endowment for International Peace, september 2008): 14.

³ Birgül Demirtaş-Coşkun, " Systemic changes and state identity: Turkish and German responses ", *Insight Turkey* 10, n° 1 (2008): 37.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

وبالتالي، تقترن هذه المسؤولية بعناصر الهوية العثمانية للدولة التركية التي يركز عليها العثمانيون الجدد. هذه العناصر التي تم إقصاؤها طوال ثمانية عقود من حكم الكماليين. في هذا السياق، يشير أونور باكينر *Onur Bakiner* بأن تركيا لظالما تم اعتبارها "مثالا نموذجيا لفقدان الذاكرة الاجتماعي"، إلا أنه وفق باكينر، فقد شهدت البلاد مؤخرا انفجارا في الذاكرة، وذلك عبر سعي الأكاديميين، الفنانين، الروائيين، كتاب السيناريو، أعضاء المهنة القانونية، السياسيين وحتى المواطنين العاديين بالطبع إلى استعادة ماضيهم الواقعي والمتخيل¹. حيث يعد ذلك أولوية العثمانيين الجدد في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.

قياسا على ما تقدم، فإن مسألة الذاكرة الجماعية بقدر ما هي مهمة لتوحيد الصفوف في الداخل، بقدر ما هي مهمة لتعزيز مكانة الدولة بالخارج. ولعل ذلك ما يسعى إليه العثمانيون الجدد من خلال إحياء التراث العثماني، وخطابهم المتختم بالمسؤولية التاريخية. في صميم هذه الفكرة، يجادل الباحث عبد السلام إبراهيم بغدادي، بأن العثمانية الجديدة لا تعني بعث السياسات التوسعية للدولة العثمانية، ولا العودة للماضي الغابر، وإنما قوامها ثلاثة مرتكزات:²

1. أن نتصالح تركيا مع ذاتها الحضارية الإسلامية بسلام، وتعتز بماضيها "العثماني" متعدد الثقافات والأعراق، وتوسع الحريات في الداخل، وتحفظ الأمن في الخارج.
2. استبطان حس العظمة والكبرياء العثماني والثقة بالنفس عند التصرف في السياسة الخارجية.
3. الإستمرار في الإنفتاح على الغرب، مع إقامة علاقات متوازنة مع الشرق الإسلامي.

وتعتبر العودة إلى التاريخ الوسيلة المثلى لإكتشاف مكانة تركيا الحقيقية، ومن ثم السعي لإستعادتها مع ما يتبعها من مسؤوليات وواجبات حضارية. في هذا السياق، يخلص داود أوغلو من خلال القراءة المتقضية للتاريخ العثماني على مدى أكثر من سبعة قرون، ولتاريخ الجمهورية الكمالية خلال العقود الثمانية الماضية من القرن العشرين، إلى أن تركيا تصرفت بأقل من مكانتها، وبأدنى من إمكانياتها في سياستها الإقليمية والعالمية منذ تأسست الجمهورية. إذ وجد داود أوغلو، هو وغيره من تيار العثمانية الجديدة، أن السبب في تراجع تركيا خلال الحقبة الماضية يعود إلى سياسة "القطيعة" التي سعت لفصل ماضي تركيا العثمانية وعمقها الإستراتيجي عن حاضر الجمهورية الكمالية ومحيطها الإقليمي، والتي عمقت أيضا الإنقسام

¹ Onur Bakiner, " Is Turkey coming to terms with its past? Politics of memory and majoritarian conservatism ", *Nationalities Papers* 41, n° 5 (2013): 696.

² عبد السلام إبراهيم بغدادي، " البعد الأفريقي في السياسة التركية المعاصرة "، *دراسات دولية*، رقم 50 (2011)، 14.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

بين "العلبانية"، و"الإقليمية"، وغلبت الأمن على الحرية، وأحدثت أزمة "هوية" في أوساط النخب التركية، وخاصة بعد أن تبين فشل "العسكر في فرض هوية جديدة بالقوة على المجتمع من أعلى هرم السلطة التي أمسكوا بها".¹ واليوم، لم تعد النخبة التركية الحاكمة تخشى من إبراز الإنتماء العثماني علنا. وكمثال عن ذلك، يقول داود أوغلو في خطاب ألقاه أمام أعضاء حزب العدالة والتنمية الحاكم سنة 2009: "تركت الإمبراطورية العثمانية إرثا. يسموننا "العثمانيين الجدد". نعم، نحن "عثمانيون جدد". نحن مضطرون للتعامل مع الدول المجاورة. وحتى نذهب إلى أفريقيا. القوى العظمى تشعر بالفرح حيال ذلك".²

إن عودة تركيا للإهتمام بإرثها العثماني يفرض عليها تحمل مسؤولياتها التاريخية حيال مناطق النفوذ العثمانية السابقة وعلى رأسها الشرق الأوسط. حول ذلك، يجادل داود أوغلو بأنه لا يمكن حل مشكلة سياسية في المنطقة من دون الرجوع إلى الأرشيف العثماني الذي ورثته الجمهورية التركية، وقيام تركيا بتفعيل ذلك الإرث العثماني الآن مهم للغاية ليس فقط في إطار سياساتها الإقليمية، وإنما أيضا في سبيل تأسيس نظام عادل في المنطقة. لكن تركيا، وفق داود أوغلو، لا يمكنها تعهد ذلك الإرث ما دامت تنصرف وكأنها أحد أطراف "التمزق الجيوثقافي" الذي حل بالشرق الأوسط، غير مبالية بالقدر الكافي بأي مشكلة من مشاكل المنطقة. وعليه فإن تركيا إذا أرادت العودة إلى مركز الأحداث ولعب دور ريادي فن الواجب عليها تحمل مسؤولياتها التاريخية وتبني معالجة للمشكلات الموروثة، وذلك عبر ترصد العوامل الجيوثقافية التاريخية في المنطقة.³

وفي سياق متصل، يجادل داود أوغلو بأن صعوبة فهم مسؤوليات الأتراك اليوم مقترن بفهم أن الدولة العثمانية (سليل الجمهورية التركية) هي دولة نظام *State of Order* (كاظم *Kadim* بالتركية)*، ونتيجة لذلك كلما حدثت أزمة جديدة في جوار تركيا، كل الناس أو الدول، يوجهون وجههم إلى تركيا

¹ جاك جوزيف أوسبي، "الأصول المؤسسة لسياسات العثمانيين الجدد"، الحوار المتمدن، تم الدخول 15 ماي 2015، <https://bit.ly/3rV1aiN>

² Hashemi, " The Ottoman Response to the Western Storm: Lessons for Neo-Ottomanism in Turkey ", 82.

³ أحمد دواد أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الطبعة 2 (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2011)، 365-366.

* يقول أوغلو: "نظامنا هو النظام الأخير لهذا التقليد القادم من التقاليد الإسكندرانية والرومانية والبيزنطية والفارسية" أنظر: Ahmet Davutoğlu, "Turkish vision of regional and global order: Theoretical background and practical implementation", *Quarterly Political Reflection* 1, n° 2 (2010): 41.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

ولديهم توقعات معينة من تركيا. يقول داود أوغلو: " عندما كان هناك ضغط من صدام على الأكراد في شمال العراق، جاءوا إلى تركيا. في ليلة واحدة، جاء إلى تركيا 500 ألف شخص بريء كردي. لا يمكننا أن نقول "لا" ، نحن الآن دولة أمة أخرى ، لا". كان على تركيا قبول ذلك.¹ ولقد كان الخطاب التركي الرسمي حيال اللاجئين السوريين بعد 2011 يصب في هذا السياق، فعلى سبيل المثال، قال سليمان صويلو، وزير الداخلية التركي، في تصريح له منتصف جويلية 2019 عقب اتهام أنقرة بالتضييق على اللاجئين السوريين، بأنه "ما من دولة وقفت إلى جانب السوريين مثل تركيا" مؤكدا على أن الرئيس أردوغان "لم يبتعد عن مبدأ المهاجرين والأنصار" في معاملة اللاجئين السوريين، كما عبر بأن أحد أهم أسباب تدفق اللاجئين السوريين نحو تركيا هو "الرابطة القلبية التي يرتبط بها مواطنو الدول المجاورة مع تركيا... هذه الرابطة تعد نتاج علاقات الأخوة والتعايش والتاريخ والثقافة المشتركة عبر التاريخ، وهذا الأمر يفرض علينا تحمل مسؤولية إضافية".²

وفي توظيف مميز للمسؤولية التاريخية في خطاب العثمانيين الجدد، يعتبر داود أوغلو الدول القومية الشرق أوسطية التي تم إنشاؤها من خلال اتفاقيات ما بعد الحرب العالمية الأولى، بمثابة بنى مصطنعة تقسم الأمة.³ وفق داود أوغلو، على تركيا أن تلعب دورا مهما في إنهاء الفصل بين هذه الدول وتحرير إمكاناتها الجيوسياسية المعطلة، فتركيا هي الدولة الوحيدة التي باستطاعتها التغلب على التفكك الجيوسياسي للمجتمع الإسلامي الذي حدث في المنطقة. يقول داود أوغلو بأن "تركيا ملزمة الآن بأن تصبح "مركزا سياسيا" يملأ فراغ السلطة الذي ظهر بعد تصفية الإمبراطورية العثمانية".⁴ ويعتبر ذلك من باب الوفاء بالواجبات الحضارية لأنقرة، هذه الواجبات التي تم التأكيد عليها أكثر من مرة في خطابات مسؤولي حزب العدالة والتنمية الحاكم، حيث يؤكد أردوغان على ما أسماه "حماية مصالح الأمة من الصومال وراخين إلى سوريا" كجزء من الواجب الحضاري. وفي ذات السياق، يقول داود أوغلو (ماي 2009) " إلى جانب تمثيل 70 مليون شخص في تركيا، لدينا ديون تاريخية لتلك الأراضي التي يوجد بها أترك أو كانت مرتبطة

¹ Davutoğlu, 41-42.

² "Turkey: Erdogan Adheres to the Principle of Immigrants and Supporters," Hackesh, July 13, 2019, <https://bit.ly/3kMmYM6>.

³ Nihat Çelik et Emre İşeri, " Islamically Oriented Humanitarian NGOs in Turkey: AKP Foreign Policy Parallelism ", *Turkish Studies* 17, n° 3 (2016): 431.

⁴ Ozkan, "Turkey, Davutoglu and the Idea of Pan-Islamism ", 127-128.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

بأرضنا في الماضي. يتعين علينا سداد هذا الدين بأفضل طريقة.¹ واليوم، بحسب داود أوغلو، على تركيا انتهاز فرصة التغيير التي تحدث في المنطقة العربية للم شمل "المواطنين التاريخيين" في الشرق الأوسط. والمواطنة التاريخية بالنسبة لـ داود أوغلو هي أقوى من مجرد مواطنة، إذ يتم تعريفها في إطار الروابط الثقافية بالإضافة لكونها تربط مصير تركيا بمصير شعوب المنطقة.²

مما تقدم، يمكن فهم العثمانية الجديدة بأنها الإستفادة من تراث تركيا للإنخراط في الدول التي كانت سابقا أعضاء في الإمبراطورية العثمانية، وذلك من بوابة الوفاء بالإلتزامات التاريخية والواجبات الحضارية، لأجل بناء علاقات أقوى وتوسيع دائرة النفوذ لتصبح تركيا قوة إقليمية مستقلة في الشرق الأوسط ومن ثم زعيما إقليميا للمنطقة.

المطلب الثاني: الطروحات الجيوسياسية: نظرية "أم القرى" في مقابل نظرية "الدولة المركز"

تختص الجيوبوليتيك بدراسة تأثير السلوك السياسي لصناع القرار في دولة ما، في زحزة وتغيير الأبعاد الجغرافية (حدود المكان) لتلك الدولة تجاه الدول الأخرى، إلى حيث تقف مصالحها، والبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة لتنمو وتتمدد إلى ما وراء الحدود. فالجيوبوليتيك تعنى بالسياسة المتعلقة بـ"السيطرة على الأرض" وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الوصول إليه. فالنظرة الجيوسياسية لدى دولة ما على المستوى الإقليمي أو الدولي تتعلق برغبتها في أن تكون لاعبا رئيسيا ومؤثرا في أوسع مساحة ممكنة في حدود أهدافها وطموحاتها.³ وإلى جانب تأثير العوامل المادية، كالجغرافيا والاقتصاد والديموغرافيا، التي اهتم بها الجيوسياسيين الأوائل كدوافع للتوسع المساحي، برزت بعد الحرب الباردة العوامل اللامادية (القيم والأفكار) ذات الصلة بالبعد الحضاري كمحركات للسياسة الداخلية والخارجية؛ مما دفع إلى إقام المتغيرات الثقافية والدينية والاثنية في أجندة البحث، ضمن ما يسمى الجيوبوليتيكا الحضارية.⁴ فبالإضافة إلى كون إدراك الأفراد للأفكار حول حضارتهم يحمي وحدتهم ضد

¹ Çelik et İşeri, " Islamically Oriented Humanitarian NGOs in Turkey ", 432-433.

² آرشن، " الشفراء الجيوسياسية في آراء داود أوغلو تجاه الشرق الأوسط "، 124.

³ محمد بن صقر السلي و عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، " الجيوبوليتيك الشيعي.. الواقع والمستقبل "، مجلة الدراسات الإيرانية 1، رقم 1 (ديسمبر 2016): 34.

⁴ عبدالله راقي، " الجيوبوليتيكا الحضارية في حوض المتوسط في ظل تهديدات الارهاب واليمين المتطرف "، مجلة دراسات وأبحاث 8، رقم 26 (مارس 2017): 196.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

هيمنة الآخرين ويعطيهم أيضا معنى لوجودهم، فإن هذا الإدراك قد يجعل صناع القرار يسعون لبسط النفوذ على البلدان التي تقاسمهم ذات الثقافة والحضارة.

إنطلاقا من هذه الفكرة، سيتم تقديم أطروحتين جيوسياسيتين تعتبران من أهم المصادر الفكرية الإدراكية لتصور صناع القرار الإيرانيين والأتراك لدولتيهما كزيمتين في منطقة الشرق الأوسط. وهما نظرية "أم القرى" الإيرانية، ونظرية "الدولة المركزية" التركية.

أولا: نظرية "أم القرى" الإيرانية

تعد نظرية "أم القرى" بمثابة إعادة هندسة لأطروحة "تصدير الثورة" لـ الخميني التي رافقت الثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1979، وظلت أساس السياسة الخارجية الإيرانية منذ ذلك الحين. فما لا شك فيه أن مفجر الثورة الإسلامية ومؤسس الجمهورية الخميني قد حدد عناصر السياسة الخارجية بقمي قائدة أهمها الإستقلال وعدم التبعية، "لا شرقية ولا غربية"، وبناء القوة الداخلية والإعتماد على الذات، ونشر رسالة الإسلام الثوري، والوقوف مع المسلمين والدفاع عنهم وعن مقدراتهم، ومقاومة ظلم القوى الكبرى، والوقوف مع الشعوب المستضعفة. تلك القيم المحددة للسلوك والموجهة للسياسات بنى عليها لاحقا محمد جواد لارييجاني* نظريته التي أسماها "أم القرى"¹، وهي النظرية التي حسمت الجدل الدائر، منذ نجاح الثورة الإسلامية عام 1979، حول حدود سلطة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الخارجية، وكيفية بناء دولة "الإسلام الحقيقي" التي تجسد نواة العالم الإسلامي ومركزه القيادي.² لقد حاول لارييجاني من خلال أطروحة "أم القرى" بناء نظرية مذهبية وفق رؤية شيعية خالصة تسهم في صياغة العلاقات المتبادلة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعالم العربي والإسلامي عموما.³

* محمد جواد لارييجاني، أحد أبرز خبراء إيران في مجال الفيزياء، وهو رئيس مؤسسة دراسات العلوم، وكان قد تولى منصب مساعد وزير الخارجية لعدة سنوات في عهد الإمام الخميني (ثمانينات القرن العشرين)، وحاليا هو أحد كبار مستشاري المرشد الأعلى علي خامنئي. ويعتبر لارييجاني من أهم العقول التي صاغت السياسة الخارجية الإيرانية التي تعتمد على الجمهورية الإسلامية اليوم، والتي أثرت في توجهاتها وبلورة رؤيتها الإستراتيجية تجاه المنطقة والعالم.

¹أنور أبو طه، "الجمهورية الإسلامية الإيرانية وفلسطين: جدل حول الإيديولوجيا والمصالح" (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2011)، 1.

²علي عادل عبد الله، محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي، ط. 2 (دي: دار مدارك للنشر، 2012)، 229.

³محمد جواد لارييجاني، مقولات في الإستراتيجية الوطنية (شرح نظرية أم القرى الشيعية)، ترجمة: نبيل علي العتوم (مكة المكرمة: دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، 2013)، 13.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

لقد كان انتصار الثورة الإيرانية عام 1979 على أساس المذهب الشيعي نقطة تحول في السياسة الخارجية الإيرانية. إذ كان القادة الإيرانيون الجدد بعد الثورة يهدفون إلى تسييس الأيديولوجية الشيعية، وكذا صياغة الجيوبوليتيكا الشيعية كأداة لتنفيذ الإستراتيجية الإيرانية العليا، وذلك قصد إعادة بناء إمبراطوريتها التاريخية المفترضة.¹ تجادل مالوني بأن ثورة 1979 أضفت عامل تكويني قوي للسياسة الخارجية الإيرانية، هو قوة تعبئة الإسلام. لأجل ذلك تقول مالوني: "ليس من المستغرب أن تكون السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية قد تشكلت من خلال الطابع الديني للدولة وقيادتها."² هذا الطابع الذي يتجلى بوضوح في نظرية "أم القرى".

ظهرت نظرية "أم القرى" (أو دار الإسلام) في الثمانينات من القرن الماضي على يد محمد جواد لاريجاني، حيث نشرها في كتابه الموسوم "مقولات في الإستراتيجية الوطنية". وقد أصبحت هذه النظرية من أهم النظريات الموجهة للسياسة الخارجية الإيرانية في العقد الأخيرين، كما أن مقولاتها تعني بشكل جلي مطالبة صريحة من طرف إيران بمكانة الزعيم الإقليمي. في هذا السياق، يجادل الباحثان محمد بن صقر السليبي وعبد الرؤوف مصطفى الغنيمي بأن سقوط العراق في عام 2003 كان نقطة تحول في مفهوم "تصدير الثورة". لقد أصبحت على إثر ذلك نظرية "أم القرى" عقيدة جيوسياسية نشرها النظام الإيراني في سعيه لتحقيق الهيمنة الإقليمية والدولية، وخاصة على المنطقة العربية.³

تنطلق نظرية "أم القرى" من سؤال رئيسي مؤداه: هل نطاق مسؤولية إيران محدد بحدودها الجغرافية، أو أنه يشمل كل العالم الإسلامي؟⁴ إذ يقدم لاريجاني فرضية رئيسية مفادها أن إيران باعتبارها مركز العالم الإسلامي سياسيا ومذهبيا، فهي تملك مقاليد الوصاية والقيادة لجميع مسلمي العالم.⁵ ويأشر لاريجاني الدفاع عن فرضيته من توجيه النقد للبراغماتية في صورة "حكومة الإسلام العملية"، هذه الحكومة التي تقبل مجبرة بالتقسيمات الحدودية والتمزق الذي حل بالعالم الإسلامي، وتوظف إمكانات الدولة بشكل منحصر لخدمة مصالح الشعب داخل حدودها المعروفة. بالمقابل ينتصر لاريجاني لـ "الحكومة

¹ Mohammed Alsulami and Abd Elraouf Elghonemi, " The Shiite Geopolitics Present and Future ", *JOURNAL FOR IRANIAN STUDIES* 1, n° 1 (december 2016): 30.

² Suzanne Maloney, " The Roots and Evolution of Iran's Regional Strategy ", 5.

³ Alsulami and Elghonemi, " The Shiite Geopolitics Present and Future ", 30.

⁴ لاريجاني، مقولات في الإستراتيجية الوطنية (شرح نظرية أم القرى الشيعية)، 73.

⁵ لاريجاني، 13.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

الإسلامية على أساس المسؤولية"، وهي "أم القرى" نفسها، التي تقدم مصالح الأمة دائماً، إلا إذا تعرضت لخطر، فالواجب هو الحفاظ على كيان أم القرى نفسه.¹

ولكي يبرهن لارييجاني بأن "أم القرى" في هذا العصر هي إيران، ينطلق من استنتاج مفاده أنه ما دام العالم الإسلامي أمة واحدة فدولة أم القرى تصبح العالم الإسلامي، وقيادتها يجب أن تكون لائقة لقيادة كل الأمة، وذلك لب "ولاية الفقيه"، فالولي له مسؤوليات تجاه كافة الأمة، كما على الأمة مجتمعة واجبات تجاه الولي.² وبالتالي يصبح المعيار الأساسي لإيجاد "أم القرى"، وفق لارييجاني، ليس الموقع الإستراتيجي، أو السكان أو الجنس، وإنما هو الولاية، فإذا ادعت دولة بأنها "أم القرى" فيجب عليها أن ترفع مستوى قادتها إلى أبعد من حدودها الجغرافية.³ يقول لارييجاني: "إن الدولة التي يسيطر عليها النظام الإسلامي بالكامل لها وضع محدد، يُطلق عليه أم القرى. وأهم جانب فريد من نوعه في أم القرى هو إقامة النظام الإسلامي في تلك الدولة، وأن وليها الجدير تمتد سلطته عبر الأمة الإسلامية بأكملها، أي أن هذا الولي يستحق قيادة الأمة الإسلامية بأكملها، على الرغم من أن قيادته لا تتحقق في الواقع إلا في أم القرى."⁴

يخلص لارييجاني في النهاية إلى أن إيران بعد الثورة بقيادة الخميني هي من تستوفي شروط "أم القرى". يقول لارييجاني: "بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران والقيادة الحقة للإمام الخميني... أصبحت إيران أم القرى دار الإسلام، وأصبح واجب عليها أن تقود العالم الإسلامي، وعلى الأمة واجب ولايتها، أي أن

¹ لارييجاني، 85-89.

* نظرية ولاية الفقيه هي إحدى أهم نظريات الفقه الشيعي الإثني عشري التي حاولت تحديد طبيعة علاقة الفقيه بالسلطة، وذلك في ظل الغيبة الكبرى للإمام الثاني عشر (المهدي المنتظر). وتنسب هذه النظرية للفقيه الشيعي أحمد التراقي (1771-1829)، الذي أعاد من خلالها بلورة نظرية "النيابة العامة" لتتحول من نيابة الفقيه عن الإمام الغائب، والتي تحكمها نظرية "الغيبة والانتظار" إلى "ولاية الفقيه المطلقة". وبعد نجاح الثورة الإسلامية قام الخميني بتطبيق النظرية. وقد نص الدستور الإيراني في مادته 107 على أن ولاية الأمة في ظل استتار الإمام تؤول إلى عدل وأعلم وأتقى رجل في الأمة. أنظر: أحسن خديم الله، "تطور نظرية ولاية الفقيه في الفكر السياسي الشيعي"، مجلة بحوث قانونية وسياسية، رقم 6 (جوان 2018) 343-355. ، أنظر أيضاً: وزارة الإرشاد الإسلامي، دستور جمهورية إيران الإسلامية، 75.

² عبد الله، محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي، 236.

³ لارييجاني، مقولات في الإستراتيجية الوطنية (شرح نظرية أم القرى الشيعية)، 101.

⁴ Yigal Carmon, A. Savyon, and U. Kafash, "The Regional Vision Of Iran's Islamic Regime And Its Military-Political Implementation, Part I – The Ideological Doctrine: Exporting The Revolution; Iran As 'Umm Al-Qura,'" MEMRI, Décembre 2016, <https://bit.ly/2WcjiZR>.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

إيران أصبحت لها القيادة لكل الأمة".¹ وفي موضع آخر يضيف لاريجاني: "والواقع أن إيران هي أم القرى/دار السلام. انتصار أو هزيمة إيران هما انتصار وهزيمة للإسلام... هل تجد في أي مكان في العالم الإسلامي نموذجاً قابلاً للمقارنة بهذا النموذج؟ هل هنالك حكومة في أي مكان من العالم الإسلامي همها الأساسي فيها هو الإسلام؟".² وفي تفصيله لهذه النقطة قال لاريجاني في حوار له مع صحيفة رسالات *Resalat* الإيرانية في فيفري 2007، أن سقوط النظام السعودي أو الباكستاني لن يكون له أي تداعيات على الإسلام ككل، لكن سقوط الحكم الإسلامي في إيران سيكون هزيمة للعالم الإسلامي بأسره: "إذا هزمنا سيقال إن الحكم الإسلامي بأكمله قد هُزم. وفقاً لهذا الرأي، أصبحنا أم القرى".³

من هذا المنطلق، تستند نظرية "أم القرى" على أساس أن تصبح الجمهورية الإسلامية الإيرانية دولة المقر بالنسبة للعالم الإسلامي. وبناء على ذلك، تسعى إيران لتحقيق الوحدة بين الدول الإسلامية تحت الراية الشيعية، وذلك بإعتبارها "أم القرى" والركيزة الأساسية للحكومة الإسلامية العالمية. وأما مآل الدول العربية والإسلامية، من منظور النظرية، فهو أن تصبح مقاطعات تدين بالولاء والسمع والطاعة لولي الفقيه "ولي أمر المسلمين" القاطن في طهران.⁴ ويعتبر لاريجاني أن إيران تحمل مسؤولية إسلامية بأن تحافظ على موقعها كـ "أم القرى"، إلى جانب مسؤوليتها كحام للعالم الإسلامي، وهدفها الأسمى والنهائي هو الزعامة. يقول لاريجاني: "إننا نحمل رسالة دينية ومسؤولية إسلامية بأن نحافظ على إيران بصفتها "أم القرى". لا أن نتنازل عن إيران لمنطقة جغرافية، وبعد ذلك نجتهد في المحافظة عليها... يجب أن يطرح الدفاع عن العالم الإسلامي* في استراتيجيتنا الوطنية كركن أساسي، ويجب أن يكون مد نظرنا قيادة العالم الإسلامي".⁵

¹ عبد الله، محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي، 236.

² لاريجاني، مقولات في الإستراتيجية الوطنية (شرح نظرية أم القرى الشيعية)، 76.

³ Carmon, Savyon, and Kafash, "The Regional Vision Of Iran's Islamic Regime And Its Military-Political Implementation, Part I – The Ideological Doctrine."

⁴ لاريجاني، مقولات في الإستراتيجية الوطنية (شرح نظرية أم القرى الشيعية)، 8-14.

* تجد هذه الفكرة جذورها لها في دستور الجمهورية الإسلامية لعام 1979، الذي يكلف طهران بـ "الدفاع عن حقوق جميع المسلمين". وفقاً لديباجة الدستور، فإن جيش الجمهورية الإسلامية وقوات حرس الثورة ليسا مسؤولان فقط عن حماية حدود البلد والحفاظ عليها، ولكن أيضاً عن الوفاء بالمهمة الإيديولوجية وهي الجهاد في سبيل الله؛ والنضال لبسط حاكمية القانون الإلهي في العالم. أنظر: وزارة الإرشاد الإسلامي، دستور جمهورية إيران الإسلامية، 12.

⁵ لاريجاني، مقولات في الإستراتيجية الوطنية (شرح نظرية أم القرى الشيعية)، 76-77.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

وتعزى جدارة إيران بزعامة العالم الإسلامي، وفق مقولات النظرية، إلى كونها:¹

1. الدولة ذات النظام الإسلامي الصحيح والحقيقي ويقودها ولي أمر المسلمين "الولي الفقيه".
2. الدولة المخولة بالمهمة الإلهية لإنقاذ العالم السني، وإخراجه من الظلمات إلى النور.
3. الدولة التي تتمتع بولاية واسعة وسلطة عامة على العالم الإسلامي، ومسئوليتها غير قابلة للتجزئة بين الدول، إذ لا تعترف بالحدود الجغرافية والأيدولوجية بين دول العالم الإسلامي لأنها مصطنعة، وإزالة هذه الحدود "هدف مقدس" ولو بالقوة أو دعم العنف والإرهاب داخل هذه الدول.
4. الدولة الشيعية التي جمعت الشروط اللازمة كي تصبح "أم قري" العالم الإسلامي، فهي "القلب المذهبي" والدولة المركزية للعالم الشيعي (الإسلام الصحيح)، وإيران حالياً تجمع بين القلب المذهبي والموارد الوفيرة، لذلك ينبغي عليها السعي لتحقيق هدفها المذهبي النهائي المتمثل في بناء الإمبراطورية الشيعية الموعودة، والتي تعد نواة دولة المهدي الشيعي منقذ العالم المنتظر.

عظفا على ما تقدم، فإن نظرية "أم القري" باعتبارها استمراراً لنظرية "تصدير الثورة"، تعد مصدراً فكرياً واضحاً لتصور صناع القرار في الجمهورية الإسلامية للدور الريادي لدولتهم في منطقة الشرق الأوسط خصوصاً والعالم الإسلامي عموماً، وما يسند هذه الفكرة هو شيوع استخدام أطروحات هذه النظرية في خطاب القادة الإيرانيين. فذلك كـريم يونسى (مستشار الرئيس الإيراني) يجادل في خطاب له سنة 2015 بأن إسلام إيران هو الإسلام الحقيقي إذ يقول: "إن الثقافة الإسلامية البحتة قد نمت في إيران... إن كل ما دخل إيران كان من الأفضل، وأن الإسلام كان مفصلاً عن العرب والأعراق عندما يتعلق الأمر بإيران. وأخيراً تبنت إيران الإسلام النقي. فلما كانت إيران سنية، كان إسلامها باطنياً، وليس وهابياً، والآن أصبح الإسلام الشيعي هو إسلامها، وهو إسلام أهل البيت، إسلام الوحدة والاعتدال."² أما علي أكبر ناطق نوري وهو أحد مستشاري مرشد الثورة ورئيس البرلمان الإيراني السابق فيرى بأن مسؤولية قادة إيران تتجاوز حدود الجمهورية الإسلامية، ذلك لما قال: "إن المسؤولية (مسؤولية الرئاسة) مسؤولية كبيرة، فبالإضافة إلى مسؤولية 60 مليون شخص هم الشعب الإيراني، تقع على عاتق رئيس الجمهورية أيضاً مسؤولية مليار ومئتي مليون مسلم، إذ أن إيران هي أم القري وأمل المسلمين."³ ومن جهته، قدم آية الله

¹الاريجاني، 8-9.

² ISNA, "Younesi: Netanyahu has acknowledged in his remarks the greatness of Iranian influence".

³أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011 (الخرطوم: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012)، 565.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

محمد باقر خرازي، المدير العام لـ "حزب الله إيران" وأحد نخبة النظام الإيراني، خطة في عام 2010 لتأسيس "إيران الكبرى" في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز وأفغانستان، في المرحلة الأولى. ولإنشاء اتحاد للدول الإسلامية تحت قيادة إيران.¹ وبكلمات مختلفة تعبر عن ذات الرؤية، قال يحيى رحيم صفوي، المستشار الأمني للمرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي والقائد السابق للحرس الثوري الإيراني (IRGC) في خطاب له بتاريخ 2 ماي 2014: "خط الدفاع الإيراني ضد الكيان الصهيوني يمتد إلى جنوب لبنان، وعمقتنا الدفاعي الاستراتيجي يصل إلى البحر الأبيض المتوسط وفوق رأس الكيان."² ومن جانبه، صرح علي سعيدي، ممثل خامنئي في الحرس الثوري الإيراني، في أوت 2015 بأن عمق إيران الاستراتيجي هو اليمن ولبنان وغزة والبحرين وسوريا.³

ثانيا: نظرية "الدولة المركزية" التركية

أصبح تصوير تركيا على أنها "زعيم إقليمي" في الشرق الأوسط أحد الرموز الجيوسياسية الواضحة في السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية. ولعل من بين المصادر الفكرية ذات الطابع الجيوسياسي التي تملك تأثيرا بالغا في توجيه السياسة الخارجية التركية من منطلق أن تركيا زعيم إقليمي، تعد أطروحة "الدولة المركزية *Central State*" (أو العمق الإستراتيجي) الأكثر تميزا. إذ يلاحظ المتابع باهتمام للشأن التركي منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة (2002)، ذلك الموقع المميز لأطروحة "الدولة المركزية" في تصور صانع القرار السياسي التركي لدور تركيا إقليميا وحتى عالميا. فـ "الدولة المركزية"، وهي النظرية التي وضعها البروفيسور أحمد داود أوغلو، ترسم الملامح الرئيسية لما ستكون عليه السياسة الخارجية التركية في القرن الواحد والعشرين. فهي إعادة تفسير لتاريخ وجغرافية تركيا بموجب السياق الدولي الجديد".⁴

¹ Carmon, Savyon, and Kafash, "The Regional Vision Of Iran's Islamic Regime And Its Military-Political Implementation, Part I – The Ideological Doctrine."

² Carmon, Savyon, and Kafash.

³ Carmon, Savyon, and Kafash.

⁴ Ahmet Davutoğlu, "Turkish vision of regional and global order: Theoretical background and practical implementation", *Quarterly Political Reflection* 1, n° 2 (2010), 43.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

يعرف داود أوغلو "الدولة المركزية" بأنها "الدولة التي تحتل موقعا مركزيا وتجمعها علاقات مع مناطق مختلفة عديدة، أي أنها لا تنحصر في منطقة بعينها، بل لديها القدرة على النفوذ إلى مناطق أخرى متعددة في آن واحد". وتميز الدول المركزية أربع سمات رئيسية، وهي:¹

أ- العمق الجغرافي: بمعنى امتلاكها لحدود سياسية مرنة وقابلة للعبور والنفوذ، وقدرتها على تطوير مفهوم جغرافي مركزي خارجي، وإقامتها علاقات تأثير وارتباط جغرافي متبادل ومكثف مع المناطق المجاورة لها، ومدى شعورها بضرورة الإهتمام بعدد من المناطق في آن واحد.

ب- الاستمرارية التاريخية: بمعنى الحفاظ على المكانة المركزية طوال تاريخها.

ج- التأثير الثقافي المتبادل: بمعنى تبادل التأثير الثقافي مع المناطق المحيطة بها، فتحتوي بذلك مزيج من الثقافات.

د- الترابط الإقتصادي المتبادل: ربط علاقات اقتصادية مع جل المناطق المحيطة بها.

باستقصاء هذه المواصفات في الشرق الأوسط، يحاجج داود أوغلو بأن تركيا هي "الدولة المركزية" النموذجية، مستندا إلى أن الجمهورية التركية دولة أوراسية وجار مباشر لإفريقيا، كما أنها اجتازت بنجاح مرحلة التحول إلى دولة قومية بعد انهيار الدولة العثمانية، بالإضافة إلى كونها ساحة جذب مركزية، فإسطنبول هي مدينة شرق أوسطية، ومدينة للبحر الأسود، ومدينة للبحر الأبيض المتوسط. وفضلا عن شبكتها من العلاقات الاقتصادية مع الأقاليم المجاورة، فلا يوجد حسب تعبير داود أوغلو في قارة أوراسيا دولة تتمتع بهذه الوضعية المركزية المتميزة.²

لقد عبر داود أوغلو عن هذه النظرية بكلمات موجزة في أول تصريح له عقب توليه وزارة الخارجية أول ماي 2010 بقوله: "إن تركيا لديها الآن رؤية سياسية خارجية قوية نحو الشرق الأوسط والبلقان ومنطقة القوقاز، سنسعى لدور إقليمي أكبر، لم نعد بلد رد فعل". هذه الكلمات المقتضبة لها تفاصيل وافية في كتابه "العمق الإستراتيجي: المكانة الدولية لتركيا".³ وقد بنى داود أوغلو تحليلاته من خلال التركيز على الأبعاد الجيوسياسية، ولاسيما على المكونين الذين يشكلان أساس "العمق الإستراتيجي"، ويعبران عن مركزية

¹ داود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولي، 609.

² داود أوغلو، 610.

³ الصادق الفقيه، "تركيا تودع الأطراف وتستقر في مركز الأحداث"، مركز الجزيرة للدراسات، 5 أكتوبر 2010،

• <https://bit.ly/3xYJaqf>

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

الدولة، وهما: "العمق الجغرافي *Geographical Depth*"، و"العمق التاريخي *Historical Depth*". إن هذا العمق الإستراتيجي لا يمكن لتركيًا بلوغه، وفق داود أوغلو، إلا بإدراك حقائق الجغرافيا والتاريخ التي تفضي إلى تحقيق أكبر قدر من التأثير في المجال الحيوي للجمهورية بدل الإكتفاء بالدفاع عن أراضيها ضد هجوم الأعداء، والبقاء محصورة بين تقليدي "السيطرة المطلقة" أو "التخلي المطلق" (الكالين) اللذين جعلتا تركيا تدير ظهرها للشرق الأوسط بعد أن فقدت أراضيها فيه.

فيما يتعلق بالعمق الجغرافي، يعتبر داود أوغلو تركيا "دولة مركزية" على مقربة واحدة من الجميع، وفي الوقت نفسه بلد ذو دور فاعل ومبادر في كل القضايا الإقليمية والدولية. وبالتالي لا يجوز النظر إلى تركيا كدولة "جسر *Bridge*" تربط نقطتين فحسب، أو كدولة "طرفية *Peripheral*"، أو حتى كدولة عادية تقع على تخوم العالم الإسلامي أو الغرب يقتصر دورها في كونها عضواً في محاور وعداوات، حسب تعبير داود أوغلو نفسه.¹ ففهوم "المركزية" وفق داود أوغلو يعني الديناميكية خلافاً لمفهوم "الجسر" الذي يعد تصوراً سلبياً لدور تركيا.² فبدلاً من دور "الجسر" الذي يجسد السلبية ويضعف مكانة تركيا المركزية في الشرق الأوسط، لابد من دور "المركز" الذي يتجاوز كون علاقة تركيا مع الشرق الأوسط امتداداً لعلاقتها مع الغرب فقط إلى علاقة مع المنطقة "مركزة على أنقرة *Ankara-centered*" ومجسدة في مشاركة ديناميكية واستباقية.³

أما فيما يتعلق بالعمق التاريخي، فبالقاء نظرة تاريخية نجد أن تركيا تقع وسط المكان الذي تشكل فيه تاريخ الحضارات المصرية واليونانية والإسلامية والرومانية والعثمانية، مما يؤكد أن تركيا ليست دولة أطراف، بل هي تؤثر في عدة حضارات وتتاثر بها في الوقت نفسه، فهي بذلك دولة مركزية من الناحيتين التاريخية والثقافية.⁴ من هذا المنظور، لا يُنظر إلى التاريخ والثقافة على أنهما يسهلان على تركيا المشاركة في الشرق الأوسط فحسب، بل تجبران تركيا في الواقع على أن تكون جزءاً من هذه المنطقة. فمثلما يعبر عن ذلك

¹توفيق المدني، "السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها أوغلو الموقع الإستراتيجي في الساحة الدولية"، جريدة المستقبل، 22 أكتوبر 2010، <https://bit.ly/3BxLTZV>.

²أمراه أرشن، "الشفرات الجيوسياسية في آراء داود أوغلو تجاه الشرق الأوسط"، 125.

³ Meliha Benli Altunışık, "Worldviews and Turkish foreign policy in the Middle East", *New Perspectives on Turkey* 40, n° 1 (2009): 186.

⁴عبد السلام إبراهيم بغداددي، «البعد الأفريقي في السياسة التركية المعاصرة»، 13.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

الباحثان مراد يسيلتاس *Murat Yesiltas* وعلي بالجي *Ali Balci* (2013) فإن هذه الرؤية تصور "التفاعل التركي/ الإسلامي/ العثماني" كأجزاء مهمة من العمق الاستراتيجي أو الجيوسياسي التركيين".¹

لقد جمع داود أوغلو بين المعيارين "العمق الجغرافي"، و"العمق التاريخي" الثقافي لتركيا تحت إسم واحد هو "العمق الاستراتيجي"، ونتاج تشكل تركيا ذاتها من موزايك فريد من الأعراق (أتراك، أكراد، عرب، أرمن، شركس، لاز) والطوائف (السنة والعلويين المسيحيين الأرثوذكس)، فإنها من وجهة نظر داود أوغلو، دولة ذات هويات إقليمية متعددة، أي أنها تنتمي إلى الشرق الأوسط، البلقان، القوقاز، آسيا الوسطى، بحر قزوين، البحر الأسود والبحر المتوسط، ولا يمكن حصرها في هوية واحدة.²

وفي هذه الحال، على تركيا، حسب وجهة نظر داود أوغلو "أن تعتبر كونها دولة طرفية هو جزء من الماضي، وتدشن سياسة خارجية جديدة تقوم على توفير الإستقرار ليس لنفسها فحسب، ولكن لجيرانها في مناطق نفوذها. وعلى تركيا أيضا أن تضمن أمنها القومي واستقرارها عبر تطوير دور أكثر فاعلية لتوفير النظام والأمن والإستقرار في النظم المحيطة بها".³ وحول ذلك يقول داود أوغلو: "كان البعض في السابق ينظر إلى تركيا كشخصية قوية العضلات ضعيفة المعدة تعاني من مشاكل في القلب متوسطة الفكر، أي أن تركيا ذات جيش قوي واقتصاد ضعيف وتفتقد إلى الثقة بالنفس وتعاني عجزا في التفكير".⁴ أما اليوم فتركيا ظهور في السياسة العالمية على مختلف الميادين وتقوم بدور الوساطة لتسوية النزاعات، كما في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز. هذا الدور المتميز قوى مكانة تركيا في المنطقة، وأصبح الأعداء القدامى مثل روسيا والعراق من حلفائها المقربين.

بالإضافة لما تقدم، ومن زاوية أخرى، يجادل يسيلتاس وبالجي (2013) بأن تركيا من منظور "الدولة المركزية" هي دولة يمكنها بناء أو تغيير النظام، فهي بذلك تملك هوية "الدولة المنشئة للنظام-order-creating State". وفق أرشن (2014)، هذه الهوية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتفسير، وتصور ومعنى الإقليم في خطابات صناع القرار الأتراك. إذ يشير داود أوغلو في كثير من الأحيان إلى تركيا كدولة كبيرة في

¹ Birsen Erdogan, *Humanitarian Intervention and the Responsibility to Protect Turkish Foreign Policy Discourse* (London: Palgrave Macmillan, 2017), 55.

² المدني، "السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها أوغلو الموقع الاستراتيجي في الساحة الدولية".

³ المدني.

⁴ نيمت شيكر، "تحولات السياسة الخارجية التركية: عودة "الرجل المريض" - تركيا "الأردوغانية" على خطى الدولة العثمانية؟

"، ترجمة: عبد اللطيف شعيب، قنطرة، 2009، <https://bit.ly/2VzdHwt>.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

خضم مساحة اليابسة الشاسعة الأفرو أوراسيا"، وهذا المرجع الجغرافي الواسع يزيد من الأهمية الجيوسياسية لتركيا كـ "دولة مركزية"، فهي تقع في نقطة تقاطع الأنظمة الإقليمية القائمة بذاتها، وهذا ما يجعل منها بالنسبة لـ داود أوغلو لاعبا فريدا ونشطا، ويحملها مسؤولية لعب دور قيادي في إنشاء نظام إقليمي.¹

عطفا على ما تقدم، ووفقا لمنظور "الدولة المركزية"، بلور حزب العدالة والتنمية الأسس الجديدة للسياسة الخارجية التركية الموجهة لكل المنطقة، مع التكامل بين أبعادها. وتقوم هذه الأسس على ضرورة تعدد أبعاد السياسة الخارجية التركية بما يتفق وطبيعة تركيا كدولة ذات "عمق استراتيجي" مستمد من وقوعها في قلب منطقة أفرو أوراسيا.²

ويعد توطيد علاقة تركيا مع دول الشرق الأوسط حجر الزاوية للتنفيذ الناجح لإستراتيجية "الدولة المركزية". في هذا النسق من التفكير، أكد داود أوغلو على أهمية اكتساب تركيا لمكانة مركزية في الشرق الأوسط، من أجل تعزيز مكانتها العالمية، إذ يقول: "على تركيا أن تقيم علاقاتها مع كل القوى العالمية من خلال الشرق الأوسط. وبعبارة أخرى، فإن الشرق الأوسط سيصبح أبرز معالم الدولة المركزية. كلما أصبحت تركيا أكثر تأثيرا في الشرق الأوسط، ازدادت قدرتها على المساومة في مواجهة القوى الأخرى. وكلما أصبحت مكانتها مركزية في الشرق الأوسط، أصبحت أكثر إقناعا للآخرين".³

¹ Erdogan, *Humanitarian Intervention and the Responsibility to Protect Turkish Foreign Policy Discourse*, 54.

² المديني، "السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها أوغلو الموقع الإستراتيجي في الساحة الدولية".

³ آرشن، "الشفرات الجيوسياسية في آراء داود أوغلو تجاه الشرق الأوسط"، 121.

المبحث الثاني: قبول الزعامة الإقليمية الإيرانية والتركية

تلعب علاقة الزعيم المحتمل بالآخرين دورا رئيسيا في تحديد الزعامة الإقليمية، فتوقعات الآخرين للدور كما يسميها هولستي، منح المكانة بتعبير كلاين وآخرون، الإذعان بكلمات إيكينيري وكوبشان، أو القبول وفق فان لانجهوف وزملائه من نظرية التوقع هي تعابير تؤكد على أهمية ومحورية إعراف الآخرين وقبولهم بزعامة فاعل ما يتصور ويدعي نفسه زعيما لإقليم ما. فالموكد إميريقيا أن التصور الذاتي (أو المنح الذاتي بتعبير كلاين وآخرون) للمكانة يعد غير كاف لتحقيق الزعامة الإقليمية، فنجح مكانة الزعيم أو تفعيلها لا يتم إلا بموافقة الأتباع كما يؤكد سيرل.

من جهة أخرى، يتفق جل الباحثين والمهتمين بالزعامة الإقليمية بأن قبول الزعيم الإقليمي المحتمل يتجاوز حدود الإقليم الذي ينمى إليه، إذ أن تحقيق الإعراف العالمي على نفس قدر أهمية الإعراف الإقليمي. من هذا المنطلق، من المجدي عند دراسة الزعامة الإقليمية البحث في مدى إدراك المجتمعات الإقليمية والدولية لأهمية هذه الدول التي تدعي الزعامة وبالتالي مدى استحقاقها لمكانة الزعيم الإقليمي. على هذا الأساس سيتم في هذا المبحث البحث في قبول الزعامة المحتملة لكل من إيران وتركيا من قبل الفاعلين في الجوار الشرق أوسطي، وكذلك البحث في قبول زعامة الدولتين من طرف القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية.

المطلب الأول: قبول الزعامة في الجوار الإقليمي

يعد قبول الزعامة المحتملة لفاعل ما من طرف الفاعلين الإقليميين شرطا ضروريا لتحصيل مكانة الزعيم الإقليمي، فالزعامة الإقليمية مشروع يتطلب تحقيقه قياس رد فعل الفاعلين الآخرين. يجادل فليمر وفويسكوفسكي، كما تم ذكره سلفا، بأن رد فعل القوى الثانوية في الإقليم على مطالبة فاعل ما بالزعامة الإقليمية لا يخرج في الغالب عن خيارين اثنين هما "الموازنة" إذا كان الوضع صراعيا أو "المسيرة" إذا كان الوضع تعاونيا، وبين هذين الخيارين، أضاف بعض المفكرين "التحوط" نختيار ثالث وسط.

في هذا السياق، حددت كلاين وآخرون مجموعة من القوى الثانوية يمكن أن يكون لها دور حاسم في تحقيق الإعراف بالزعامة الإقليمية لفاعل ما من عدمه، هذه الدول هي ما أسمته الباحثة وزملائها بـ "المتحدين الإقليميين *Regional Challengers*". هؤلاء المتحدين في تقدير كلاين وآخرون لديهم رصيد غير عادي من القدرات أو الإستعداد أو المكانة التي تسمح لهم بتعزيز العلاقات داخل الإقليم. فهذه الدول

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

ليست قوى إقليمية ولكنها تمتلك أغلب سمات القوة الإقليمية، وقد يكون من ضمن هذه السمات المطالبة بالزعامة.¹

في تقدير كلاين وآخرون، تكون بعض الأقاليم دون أي متحدين، ويحتوي البعض الآخر على واحد أو اثنين بالإضافة إلى قوة إقليمية، كما قد يوجد إقليم به متحدين فقط دون وجود قوة إقليمية. بالنسبة للشرق الأوسط، تعتبره كلاين وآخرون إقليما بدون قوة إقليمية (زعيم إقليمي) مع عدد من المتحدين الإقليميين (الذين يملكون مشروع زعامة) هم: السعودية، إيران ومصر.² وتطبيق ذات معايير الباحثة وزملائها، تعتبر تركيا متحد شرق أوسطي هي الأخرى.

لأجل ما تقدم سيتم التركيز عند بحث قبول زعامة إيران وتركيا في الشرق الأوسط على الموقفين السعودي والمصري بالدرجة الأولى باعتبارهما قوتين ثانويتين متحديتين دون إهمال مواقف باقي الدول الشرق أوسطية.

أولا: القبول العربي لزعامة إيران: موقف المتحدين الإقليميين

وفقا لطلال العتريسي، لم تعرف علاقات إيران مع الدول العربية مسارا واحدا بعد انتصار الثورة الإسلامية. فمثلا، بدأت العلاقات مع سوريا واستمرت استراتيجية دون أن يشوبها أي تراجع أو توتر، في حين أن العلاقة مع مصر، العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، تبدلت وتراوحت بين الدفء تارة والبرودة والتوتر تارة أخرى، فكانت متقلبة على الدوام ولم تعرف الإستقرار. وبحسب العتريسي فإن هذه العلاقات قد تأثرت من جهة بالتحويلات في الداخل الإيراني بين الحرب على العراق وإعادة الإعمار والبناء، والتحول بين المحافظين والإصلاحيين، ومن جهة أخرى تأثرت بالتحويلات الإقليمية والدولية وبانحوص منذ الثمانينات. ويعود التفاوت في العلاقات العربية الإيرانية، في تقدير العتريسي، إلى غياب موقف عربي موحد حيال إيران، وإلى تباين المصالح العربية مع إيران وتباين تقدير هذه المصالح، بالإضافة إلى اختلاف طبيعة مخاوف الدول العربية حيال إيران، لذا لا يمكن وصف العلاقات العربية الإيرانية بالجيدة إجمالا ولا بالسيئة إجمالا، وهي علاقات تتفاوت من استراتيجية (مع سوريا) إلى طبيعية (مع لبنان، الأردن، سلطنة عمان ودول أخرى) إلى باردة حيناً ومتوترة حيناً آخر (مصر، العراق ودول مجلس

¹ Kirssa Cline et al., "Identifying Regional Powers and Their Status," in *Major Powers and the Quest for Status in International Politics* (New York: Palgrave Macmillan, 2011), 141.

² Cline et al, 141.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

التعاون الخليجي).¹ ومن خلال هذا التباين في العلاقات الإيرانية العربية يتباين قبول مشروع الزعامة الإيرانية من دولة لأخرى.

1- موقف السعودية

يمثل التنافس والصراع السمة الأبرز للعلاقات الإيرانية السعودية، وذلك على الأقل منذ الثورة الإسلامية لعام 1979 التي أطاحت بنظام الشاه في إيران. فثلا عند البحث في محرك "جوجل" باستخدام اللغة الإنجليزية (باعتبارها الأكثر تداولاً) وعبر العبارة "iran saudi arabia competition" والتي تعني "التنافس بين إيران والسعودية" يتم الحصول على أكثر من 43 مليون صفحة. أما البحث عبر عبارة "iran saudi arabia conflict" والتي تعني "الصراع بين إيران والسعودية" فإن البحث عبرها يعطي قرابة 29 مليون صفحة. في حين، يمنح البحث عبر تعبير "iran saudi arabia dispute" والذي يعني "الخلاف بين إيران والسعودية" أكثر من 18 مليون صفحة. في حقيقة الأمر، هنالك أسباب عديدة للتنافس بين السعودية وإيران ف (1) كلا البلدين لهما موقع جغرافي متميز وثقل جيوسياسي؛ (2) تعتبر المملكة العربية السعودية الدولة السنية الرئيسية والحامية لأهم الأماكن المقدسة لدى المسلمين، في المقابل إيران هي قطب الشيعة و "أم القرى" المسلمين؛ (3) كلتا البلدين في طليعة الدول الغنية بالخرافات؛ (4) المملكة العربية السعودية جزء من تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة ودول الخليج الأخرى، في المقابل تتعاون إيران مع روسيا وكوريا الشمالية وفنزويلا.

خلال الحرب الباردة، شكلت إيران والمملكة العربية السعودية الركيزتين الرئيسيتين لسياسة الولايات المتحدة الخارجية في الشرق الأوسط، لكن هذا الأمر تغير فجأة مع الثورة الإيرانية عام 1979. لقد كانت هذه الثورة سبباً رئيسياً في تفاقم الصراع الإيديولوجي بين إيران "الشيعة" والسعودية "الوهابية"، هذا الصراع تجلّى بوضوح في تنافس جيوسياسي بين البلدين تجاوز أحيانا حدود المنطقة ليشمل العالم الإسلامي، ولعل لقب "خادم الحرمين الشريفين" الذي تلقب به الملك فهد بن عبد العزيز سنة 1986 وتوارثه الملوك من بعده كان رد فعل ذو مغزى على لقب "أمير المؤمنين" الذي اتخذه الخميني والمرشدين الإيرانيين من بعده لأنفسهم. بالنسبة لـ **بيير بهلوي Pierre Pahlavi**، التنافس الجيوسياسي بين السعودية

¹ اطلال العتريسي، "العرب وإيران: مصالح مشتركة وعلاقات مستقرة"، في *العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة*، لـ محمد حامد الأحمرى وآخرون (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2010)، 89.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

وإيران يستمد جذوره من عدم ثقة العرب منذ قرون تجاه ورثة الأنحيين، ولقد تجسد ذلك في مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس بزعامة سعودية عام 1981، والسبب الرئيسي وراء تأسيسه هو احتواء إيران ومشروعها الموسوم "الهلال الشيعي" الساعي لفرض هيمنتها على المنطقة بأسرها.¹

عرفت العلاقات الإيرانية السعودية انفراجا خلال سنوات التسعينات، وذلك خلال حكم الرئيس الإصلاحي علي أكبر هاشمي رفسنجاني (1989-1997)، والإنفراج وصل حد التقارب خلال حقبة خلفه محمد خاتمي (1997-2005). ولكن مع مطلع الألفية الثانية حدث ما أعاد العلاقات بين الرياض وطهران إلى الصفر. كانت البداية من سقوط نظام طالبان في أفغانستان سنة 2001، ثم تلا ذلك حدث أهم وهو الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 وإسقاط نظام صدام حسين ألد أعداء إيران، واكتمل المشهد بوصول الرئيس المحافظ محمود أحمددي نجاد للسلطة سنة 2005، منذ ذلك الحين لم تعد السعودية تنظر أبدا بعين الرضا لتنامي النفوذ الإيراني في العراق خصوصا وفي الشرق الأوسط عموما. يقول جويدو شتاينبرغ *Guido Steinberg*، خبير الشرق الأوسط في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية: "السعوديون لم يروا في الاجتياح الأمريكي للعراق تحريرا له بل تسليما له للأأيادي الإيرانية"². بالنسبة ل بولعراس، تعتقد السعودية بوجود أجندة إيرانية في المنطقة العربية هدفها نشر المذهب الشيعي وسط السنة السعوديين تحت غطاء الحوار ما بين الأديان. وبخاصة في ظل وجود طائفة شيعية مهمة تقطن مقاطعة حاصا البترولية، إذ تتهم سلطات المملكة إيران بالتدخل في الشأن السعودي عبر البوابة الطائفية.³

لقد شكل ترحيب إيران بالربيع العربي الذي ضرب المنطقة العربية سنة 2011 واعتباره امتدادا لثورتها الإسلامية عاملا إضافيا لحالة عدم الثقة التي أصبحت عليها العلاقات بين القوى العربية المحافظة، وفي مقدمتها المملكة السعودية، والجمهورية الإسلامية الإيرانية. بالنسبة ل شتاينبرغ، فقد "سرع الربيع العربي حركة كما نلاحظها منذ حوالي عام 2003" (أو على أقصى تقدير منذ 2005) في العلاقات السعودية الإيرانية⁴. وفق بهلوي، أصبحت إيران بعد الربيع العربي في نظر القوى العربية قوة معارضة تقف في وجه طموحاتهم الإقليمية أكثر من أي وقت مضى. بالنسبة للسعودية فإن محور طهران - بغداد - دمشق -

¹ Pierre Pahlavi, "L'Iran Au Travers Du Prisme Géopolitique".

² Chamselassil Ayari, "Saudi Arabia - Iran's Big Rival in the Persian Gulf," DW.COM, May 27, 2013, <https://bit.ly/3wVVINK>.

³ فتحى بولعراس، "السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط: بين الاعتبارات المذهبية والعوامل الجيوبولتيكية"، 281.

⁴ Ayari, "Saudi Arabia - Iran's Big Rival in the Persian Gulf."

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

بيروت بزعامة إيرانية ومن خلال دوره العقائدي والسياسي (أو بالأحرى الاستراتيجي) لم يعد الهدف منه منع هيمنة المملكة السعودية على المنطقة ولكن أصبح يهدف إلى هيمنة إيران (الجسم الغريب) على المنطقة والعالم الإسلامي برمته، لأجل ذلك ازدادت دعوات المملكة لحل هذا المحور واحتواء إيران "حتى تستعيد الأمة انسجامها".¹

أدت ثورات الربيع العربي إلى تشكل فراغات أمنية وسياسية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وعلى إثر ذلك، توسعت فجوة الخلاف بين إيران والسعودية، حيث تسابق البلدان إلى دعم الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، الأكثر ملاءمة لمصالحهما. لقد أدت هذه الثورات إلى حروب بالوكالة بين الرياض وطهران هنا وهناك في بلدان الربيع العربي، حيث كانت سوريا واليمن أهم ساحات المواجهة. لقد مثل الربيع العربي وما صاحبه من "إيران فوبيا" تحديا كبيرا بالنسبة للسعودية، خاصة في ظل الإنسحاب التدريجي للحليف الأمريكي من المنطقة في إطار ما سمي بـ "الإرتكاز الآسيوي *Asian Pivot*" الذي تصبح بمقتضاه منطقة شرق آسيا، حيث انحصم الصيني، المنطقة ذات الأولوية الأولى للسياسة الأمريكية عالميا بدلا من الشرق الأوسط. لقد أدت هذه الخطوة الأمريكية إلى زيادة الضغط على المملكة العربية السعودية. بالنسبة لـ ريموند هينبوش *Raymond Hinnebusch* فإن اعتماد السعوديين منذ عقود بشكل كبير على الحماية الأمريكية أفقدهم أي حافز حقيقي لبناء قدراتهم العسكرية الخاصة فأنحصروا في سياسة "المسايرة" تحت مظلة الأمن الأمريكية. يجادل روري ميلر *Rory Miller* بأنه منذ الربيع العربي، تضائل الإيمان بالأمريكيين كضامن أمن موثوق به، حيث لاحظ السعوديون كيف دعا الرئيس أوباما فجأة حليفهم القديم حسني مبارك إلى التنحي عن السلطة بعد أيام قليلة من الاضطرابات الشعبية في عام 2011، ثم لاحظ السعوديون مرة أخرى عدم رغبة الولايات المتحدة في التدخل في سوريا وحماية المصالح المشتركة. كل هذا حدث بالتزامن مع النفوذ الإيراني المتزايد. في تقدير غوستاف سكجولد بانغ دال *Gustav Skjold Bang Dahl* فإن هذه التطورات في العلاقة مع الولايات المتحدة جعلت المملكة العربية السعودية تشعر بالحاجة إلى الرد.²

¹ Pahlavi, "L'Iran Au Travers Du Prisme Géopolitique."

² Gustav Skjold Bang Dahl, "Understanding 'the Islamic Cold War,'" *Kuwait Program at Sciences Po*, 2018, 5-6, <https://bit.ly/2TugDK5>.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

أدى صعود الإصلاحية حسن روحاني إلى السلطة في طهران سنة 2013 إلى زيادة مخاوف السعودية من تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة. وقد تأكدت المخاوف السعودية بعد إطلاق الرئيس الإيراني الجديد لحوار مباشر مع إدارة أوباما في إطار مفاوضات إيران النووية مع خماسي مجلس الأمن وألمانيا (1+5). لقد خشيت السعودية من أن يكون هذا التقارب الأمريكي الإيراني مقدمة لتطبيع للعلاقات في المستقبل، والذي من شأنه أن يمنح الجمهورية الإسلامية أفضلية في المنطقة ويعيد دورها التاريخي "شرطي الخليج *Gulf's Policeman*". إن ما كانت تتخوف منه السعودية وتحفظ بشأنه قد حدث فعلاً عبر الوصول لإتفاق "خطة العمل الشاملة المشتركة JCPOA" مطلع أبريل 2015 بين إيران ومجموعة الـ 1+5.

قبل أشهر من الإتفاق النووي بين إيران والغرب، حدثت تحولات في هيكل السلطة في المملكة العربية السعودية بوصول الملك سلمان بن عبد العزيز إلى العرش في جانفي 2015، هذا التحول صاحبه وضع مجموعة جديدة من الأولويات السعودية قصد تشكيل مستقبل المملكة. أفرزت هذه الأولويات الجديدة المشاركة في حرب كبرى في اليمن بداية من مارس 2015 كان الهدف غير المعلن من وراءها إحتواء إيران والحد من توسع نفوذها الإقليمي.

في أعقاب الاتفاق النووي، جاء الرد السعودي المبكر تصالحياً في الظاهر ولكنه مبطن بالقلق، إذ ذكرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية (SPA) أن الرياض "تدعم أي ترتيب يضمن منع إيران من حيازة أسلحة نووية وفي نفس الوقت يتضمن آلية تفتيش لجميع المواقع... بما في ذلك المواقع العسكرية". كما أكد الرد السعودي على ضرورة وجود "آلية لإعادة فرض عقوبات فعالة بسرعة في حالة انتهاك إيران للاتفاق". وقد انتهى الرد بالتعقيب على أنه بموجب الاتفاق النووي "يتعين على إيران أن تستخدم مواردها للتنمية المحلية وتحسين الظروف المعيشية لشعبها بدلاً من التحريض على الاضطرابات في المنطقة، والتي لن تقابل إلا بردود قاسية وحازمة من دول المنطقة".¹

كانت ردود الفعل السعودية الموالية رافضة للاتفاق النووي صراحة. لقد عبر بعض الأمراء السعوديين بشكل مباشر عن مخاوفهم من هذا الاتفاق. فذلك السفير السعودي السابق لدى الولايات المتحدة الأمير بندر بن سلطان يحذر شهر جويلية 2015 في عمود نشره موقع "إيلاف" الإخباري العربي

¹ A. K. Pasha, " Saudi Arabia and the Iranian nuclear deal ", *Contemporary Review of the Middle East* 3, n° 4 (2016): 392.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

من أن الصفقة النووية "ستلحق الخراب بالشرق الأوسط الذي يعيش بالفعل في بيئة كارثية، حيث تلعب إيران دوراً رئيسياً في زعزعة استقرار المنطقة"¹. بالموازاة مع ذلك، كان الرفض للاتفاق على المستوى الأكاديمي والإعلامي السعودي واسعاً حتى قبل تمامه. لقد جادلت الباحثة السعودية مي يماني قبل سنة من الاتفاق النووي الإيراني (جانفي 2014) بأن حدوث هذا الاتفاق من شأنه أن "يضفي الشرعية على النفوذ الإقليمي لإيران بطريقة لم تحدث منذ عقود، وبالتالي يخدم مساعيها للهيمنة". إن "التهديد الأعمق" في نظر الباحثة هو "أن هدف إيران النهائي هو قيادة مكة، مهد الإسلام"². من جهته، ذكر المحلل السياسي السعودي جمال خاشقجي في مقال له شهر أوت 2015 أنه "من غير المرجح أن يعزز الاتفاق النووي العلاقات بين إيران ومعظم دول الخليج العربية". وقد ذكر خاشقجي ثلاثة أمثلة على الدور الإيراني في زعزعة استقرار الحكومات في الشرق الأوسط؛ أولها لبنان بلا رئيس منذ ماي 2014 والسبب هو حزب الله المدعوم من إيران، وثانيها استمرار الحرب الأهلية في سوريا بسبب بقاء بشار الأسد في السلطة بدعم إيراني، وثالثها رفض المتمردون الحوثيون بدعم من إيران جميع مقترحات السلام المعقولة ليس فقط من السعودية ولكن أيضاً من الولايات المتحدة وسلطنة عمان. على إثر ذلك يرى خاشقجي بأنه "لا ينبغي أن نتوقع السلام في المنطقة بل المزيد من الصراعات الإقليمية"³.

ما كان مجرد تحفظات سعودية عن الاتفاق النووي الإيراني، ومخاوف من شخصيات ومحللين سياسيين سعوديين، أصبح توتراً شديداً في العلاقات بين المملكة والجمهورية الإسلامية مطلع سنة 2016، وذلك بعد إقدام السعودية على إعدام رجل الدين الشيعي السعودي نمر باقر النمر، الذي كان مسجوناً منذ عام 2012. لقد جاء رد الفعل من الشارع الإيراني عنيفاً بحرق السفارة والقنصلية السعوديتين في كل من طهران ومشهد، تلاه قطع للعلاقات الدبلوماسية بين الدولتين. إن المتتبع للأحداث، يلاحظ أن السلوك السعودي وكأنه استفزاز لنظام طهران وجره للمواجهة، وذلك حتى يثبت للولايات المتحدة خصوصاً والغرب عموماً أنه من الخطأ الاتفاق مع إيران والرهان على التزامها بنوده.

ومن الأدلة التي تؤكد الرغبة السعودية في إظهار الجانب القبيح من السلوك الإيراني وفضح مساعيها للهيمنة على المنطقة، تلك المقابلة التي أجراها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان مع مجلة

¹ "Saudi Prince: Iran Deal Worse than One with N. Korea," Al Arabiya English, July 16, 2015, <https://bit.ly/3Bxeuys>.

² Pasha, "Saudi Arabia and the Iranian nuclear deal", 393.

³ Pasha, 393.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

الإيكونوميست *The Economist* البريطانية شهر جانفي 2016، فعن سؤال بخصوص إعدام رجل الدين الشيعي البارز نمر باقر النمر وما خلفه ذلك من ردود فعل في الشارع الإيراني وصلت لدرجة الهجوم على السفارة والقنصلية السعوديتين، قال الأمير: " مواطن سعودي ارتكب جريمة في السعودية، وقرار صادر عن محكمة سعودية. ما علاقة هذا بإيران؟ إذا كان هذا يثبت شيئاً فهو يثبت حرص إيران على بسط نفوذها على دول المنطقة." وحول ما إذا كان غلق السفارة السعودية سيؤدي إلى صراع مباشر مع إيران، رد بن سلمان بأن بلاده تتعامل فقط مع الإجراءات والخطوات المتخذة ضدها. وبخصوص سؤال هل تعتبر إيران أكبر أعدائك؟، رد بن سلمان: "تمنى ألا تكون كذلك".¹ بعد عام من هذه المقابلة، كانت لهجة بن سلمان أشد لما أكد في حوار متلفز بأن السعودية ستحارب ما وصفه بجهود إيران لبسط نفوذها. حيث قال "نحن هدف أساسي للنظام الإيراني... لن نتظر أن تكون المعركة في السعودية. بدلا من ذلك، سنعمل حتى تكون المعركة معهم في إيران". وأضاف الأمير "موقفهم هو أن المهدي المنتظر سيأتي وهم بحاجة لخلق بيئة خصبة لوصول المهدي المنتظر وهم بحاجة للسيطرة على العالم الإسلامي. أين النقاط المشتركة التي قد نتمكن من التوصل إلى تفاهم بشأنها مع هذا النظام؟".²

لقد كانت تصريحات المسؤولين في المملكة كلها تتفق على إدانة إيران وتجريمها وتحميلها مسؤولية كل ما يحدث في الشرق الأوسط، ورفض مشروع زعامتها للمنطقة. في حديث له مع صحيفة بوليتيكو *POLITICO* الأمريكية بتاريخ 22 جويلية 2016 ألقى وزير الخارجية السعودي عادل الجبير اللوم في كل المشاكل التي يمر بها الشرق الأوسط على النظام في طهران. وقال إن الجماعات المدعومة من إيران، حزب الله في لبنان وسوريا حيث تقاوم الجماعة المسلحة إلى جانب قوات الرئيس بشار الأسد والمليشيات الشيعية في العراق والتمردين الحوثيين في اليمن، هي ما يزعزع استقرار الشرق الأوسط. وأضاف أن طهران تحرض أيضا على التمرد بين الشيعة في البحرين والسعودية. وقال الجبير "إيران في حالة هياج... إنها تريد إعادة تأسيس الإمبراطورية الفارسية، وهذا يبدو مجنوناً لأنها ماتت منذ قرون".³

¹ "Interview with Muhammad Bin Salman," *The Economist*, June 1, 2016, <https://econ.st/3rumoUD>.

² Ben Hubbard, "Dialogue With Iran Is Impossible, Saudi Arabia's Defense Minister Says," *The New York Times*, May 2, 2017, sec. World, <https://nyti.ms/3Bs34vM>.

³ Barbara Surk, "Never Write off Saudi Arabia," *POLITICO*, July 22, 2016, <https://politi.co/3y2v6Mf>.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

إلى جانب حرب التصريحات، استثمرت السعودية في السنوات الأخيرة بكثافة في إنشاء قوات عسكرية أكبر وأكثر حداثة. في عام 2016 وحده، أنفقت المملكة العربية السعودية ما يقرب من 64 مليار دولار على الدفاع، أي خمسة أضعاف ما أنفقته إيران. وشاركت المملكة العربية السعودية في سلسلة من إجراءات السياسة الخارجية الهجومية: هجوم عسكري في اليمن، ودعم الميليشيات ضد قوات الأسد في سوريا، ومحاولة إجبار رئيس الوزراء اللبناني الحريري على الاستقالة والسعي إلى ذلك. كل هذه الإجراءات يمكن رؤيتها من منظور محاولة موازنة النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، وذلك من خلال تعزيز القوة النسبية للمملكة العربية السعودية¹ وتأهيلها لمنافسة إيران على زعامة المنطقة.

2- موقف مصر

ظلت العلاقات الدبلوماسية الإيرانية المصرية مقطوعة منذ حدثي 1979، الثورة الإسلامية في إيران وتوقيع مصر لإتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية-الصهيونية. ولقد عززت عدة أحداث أخرى حالة القطيعة بين البلدين، من قبيل استضافة مصر للشاه محمد رضا بهلوي المطلوب للمحاكمة في إيران، تسمية إيران لأحد الشوارع في طهران بإسم خالد الإسلامبولي (قاتل الرئيس السادات)، استقبال طهران لعدد من قادة الجماعة الإسلامية المصرية الفارين من مصر، إضافة إلى التحريض الإيراني العلني ضد النظام المصري وتسمية الإعلام الإيراني للجماعات الإرهابية في مصر بـ "الثوار المسلمين".²

بعد أكثر من عقدين من القطيعة، عادت العلاقات بين إيران ومصر سنة 2003 بقاء جمع الرئيس الإصلاحي الإيراني محمد خاتمي والرئيس المصري محمد حسني مبارك. لكن بعد عام واحد عادت الأجواء بين البلدين إلى التوتر، وذلك على خلفية اتهام مصر لإيران بمحاولة زرع جاسوس مصري والتخطيط للقيام بتفجيرات في مصر والسعودية. هذه المرحلة الجديدة زادها توترا التخوف المصري إثر فوز مرشح المحافظين أحمدني نجاد بالرئاسة سنة 2005. وفقا للباحث عمرو محمد علي الشيخ فقد "كان لدى الدول العربية انطباع بأن فوز أحمدني نجاد برئاسة إيران سيوقف مسيرة التحسن في العلاقات العربية الإيرانية التي بدأها الرئيس خاتمي، إلا ان العكس هو ما حدث حيث سعى الرئيس الإيراني إلى حشد موقف دولي مساند لإيران أمام الولايات المتحدة. وبالتالي أجرت إيران إتصالات مكثفة مع عدد من الدول العربية وفي مقدمتها

¹ Dahl, " Understanding 'the Islamic Cold War'",6.

² معتر سلامة ومحمد السيد الصياد، " السياسة المصرية تجاه إيران وتحديات الانتقال من القطيعة إلى التطبيع "، مجلة الدراسات الإيرانية 1، رقم 4 (سبتمبر 2017): 46.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

مصر لإضعاف التأثير الأمريكي على إيران، ولذلك كان من الملاحظ ان الرئيس الإيراني أحمدني نجاد أكد في عدة مرات رغبة إيران في عودة العلاقات الدبلوماسية مع مصر وأن بلاده مستعدة لعودة العلاقات في اليوم الثاني لموافقة مصر".¹ ومع ذلك استمر التوتر في العلاقات المصرية الإيرانية على خلفية مشاركة مصر في المناورات الأمريكية الخليجية "حسم العقبان" سنة 2008 ، كتعبير عن وقوفها إلى جانب الولايات المتحدة في قضية الملف النووي الإيراني. فصر بتعبير الباحث توماس ماتير *Thomas R. Mattair* "لم تكن على إستعداد للنيل من علاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة لصالح إحداث أي تقارب ملهوس مع إيران".²

لقد رحبت إيران بشكل كبير بثورة "25 يناير" (جانفي 2011) واعتبرتها استمراراً للثورة الإيرانية، وبداية عهد التخلص من الوصاية الأمريكية على القرار المصري. كما تطور أمل إيران في دعم مصر ما بعد الثورة لطموحاتها في المنطقة، وذلك على إثر صعود تيار الإخوان إلى السلطة ممثلاً في الرئيس محمد مرسي. وقد شهدت سنة حكم الإخوان في مصر تصاعداً غير مسبوق في وتيرة العلاقات الثنائية، كان أهم مظاهره زيارة الرئيس مرسي لإيران في أول زيارة لرئيس مصري للجمهورية الإسلامية بعد الثورة الإسلامية، ومقابلتها بزيارة الرئيس أحمدني نجاد لمصر. ومع ذلك، وكما يقول معتر سلامة ومحمد السيد الصياد، فقد انتهى نظام مرسي إلى المفاهيم نفسها التي تبنّاها الدولة المصرية، ولم يستطع أن يتحول بسياسة مصر الإقليمية نحو إيران، وبدا الدفء المبكر بين القاهرة وطهران في أغلبه أقوال أكثر منه أفعال". وفي هذا السياق، يؤكد أحمد فهمي، رئيس مجلس الشورى المصري، الذي ينتمي إلى الإخوان المسلمين، أنه في سنة الإخوان دعمت بلاده بشكل كامل أمن دول الخليج العربي، وأن الخليج يمثل لمصر "خطاً أحمر"، وهو ما يشير إلى رفض الدور الإيراني في إطار المبادئ نفسها لنظام مبارك.³ لقد كانت الأزمة السورية التي تخلت حياها طهران عن أيديولوجيتها ودعمت بشكل كامل نظام الأسد بؤرة الخلاف الأساسية بين حكام مصر من الإخوان وإيران.

¹ أشرفت محمد، "العلاقات المصرية - الإيرانية من الفترة 2011 - 2016"، المركز الديمقراطي العربي (blog)، 3 أوت 2016، <https://bit.ly/2Vr60s1>.

² محمد.

³ سلامة و الصياد، "السياسة المصرية تجاه إيران وتحديات الانتقال من القطيعة إلى التطبيع"، 54.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

في مارس 2013، عقب إلغاء جزء من المعونة الأمريكية لمصر، عرض علي أكبر صالح وزير الخارجية الإيراني آنذاك، على الرئيس مرسي أن تزود بلاده مصر بـ 30 مليار دولار لمساعدتها، زيادة على ما بين ألف إلى ألفي خبير صناعي لإحياء المصانع المصرية التي توقفت إثر سقوط نظام مبارك، بالإضافة إلى إيفاد سواح إيرانيين في حدود 5 ملايين سنويا لتعويض الخسائر في قطاع السياحة المصري. وقد كان المقابل المطلوب تطبيع العلاقات بين البلدين، منح جريديتين يوميتين تحت إشراف إيران، بالإضافة إلى وضع المساجد والأضرحة التي بنيت في مصر إبان العهد الفاطمي تحت إشراف إيران.¹ لقد رفض عدد من سلفي مصر ذلك وأكدوا بأن الهدف الحقيقي ليس السياحة الدينية وزيارة أضرحة ومساجد آل البيت، بل الهدف من وراء ذلك هو السير في طريق نشر الفكر الشيعي، وقد وصفوا الاتفاقية السياحية أنها بداية اختراق البلاد؛ فإيران وفق الرفضين تبحث دائماً عن ثغرة لتثبيت أركانها داخل المدن وتحويلها لاحقاً إلى منطقة شيعية.² وفي ذات السياق، قال شيخ الأزهر أحمد الطيب خلال لقاء له مع أحمد نجاد في فيفري 2013 إن "الأمر الجلل الذي يجب التركيز عليه هو الاختراق الشيعي لمصر ولمذاهب أهل السنة والجماعة، ونحن نرفض رفضاً قاطعاً هذا الاختراق من الشيعة، ولا نحبّ لشباب مصر وأهلها أن يتشيعوا"³. في حقيقة الأمر، لقد كان هذا الموقف تعبير صريح عن رفض مصري لمشروع الزعامة الإيرانية للمنطقة، حتى في ظل حكم الإخوان المسلمين الذين رحبت إيران بوصولهم إلى السلطة وعلقت على ذلك آمالاً.

بوصول عبد الفتاح السيسي إلى السلطة في مصر عقب الانقلاب على الرئيس مرسي، وقفت الدولة المصرية "نظرياً" إلى جانب السعودية ودول الخليج في صراعها ضد إيران. ففي لقاء خاص مع قناة "الحدث" الإماراتية أواخر ماي 2014، ذكر السيسي، الذي كان المرشح الأوفر حظاً للرئاسة آنذاك، أن العلاقة مع إيران تمر عبر دول الخليج، حيث قال: "لدينا القدرة على حماية أمننا القومي العربي. إيران تدرك أن العلاقة مع مصر تمر عبر الخليج العربي. الخليج أهلنا ويهمنا أن يعيش بسلام. كل ما نسعى إليه مع

¹ سلامة والصيد، 55.

² محمد نوار، "سياسيون يرفضون التطبيع السياحي" مع إيران"، مصرس، 29 مارس 2013، <https://bit.ly/3xuSKQq>.

³ "شيخ الأزهر في لقاء مع أحمد نجاد يرفض التدخل الشيعي في الدول السنية"، RT Arabic، 2 ماي 2013،

<https://bit.ly/3ALELrl>

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

إيران هو علاقة عادلة".¹ من جهته، أوضح اللواء مصطفى إبراهيم، مدير الكلية الحربية المصرية مطلع سنة 2016، أن الرئيس السيسي لم بكل تفاصيل الخلافات التاريخية بين المملكة العربية السعودية وبين إيران، وقد كرر اللواء كلمات السيسي لما قال "ليس لنا علاقة بإيران".² ويكشف اللواء مصطفى إبراهيم بهذه الجملة الأخيرة موقف السيسي، الذي أصبح رئيساً منتخبا، من نظام طهران، وذلك لما أكد الرئيس المصري مرة أخرى في أحد اللقاءات التلفزيونية شهر نوفمبر 2015 عدم وجود علاقات مع إيران على مستوى التمثيل الدولي المتعارف عليه، بالمقابل أكد أن العلاقات مع السعودية وطيدة وقوية.³

لقد كان الموقف المصري حيال الاتفاق الإيراني النووي مع الغرب شهر أبريل 2015 دليلاً آخر على الإنسجام بين الموقف المصري والخليجي؛ الذي يضع أمن الخليج ضمن أولوياته في التعامل مع إيران، حيث تعتبر الرؤية المصرية الغرض من مسعى إيران لامتلاك خيار نووي هو تمكينها من استعراض القوة وابتزاز نووي غير محدود من جهة، وإعادة تفكيك المنطقة وبناء نظام إقليمي تكون هي مركزه ومحوره الرئيس من جهة ثانية. لقد عبر الرئيس السيسي عن هذه الرؤية مرارا، حيث يقول أيام بعد الإتفاق: "إن مصر لن تسمح لأي قوى ببسط نفوذها على العالم العربي وتهديد أمنه واستقراره بالتعاون مع أشقائها العرب، كما أنها لا تملك الانعزال عن قرارها أو تجاهل انعكاساته على الأمن القومي، الذي يرتبط بأمن الخليج والبحر الأحمر والشرق الأوسط".⁴

على الرغم من تصريحات السيسي المتكررة التي تظهر مواقف القاهرة الراضية للنفوذ الإيراني المفضي لزعامة الشرق الأوسط امتدادا لمواقف السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه عمليا، لا تنفق مصر مع حلفائها الخليجيين بشأن أهم قضايا المنطقة. فمثلا، وإن كانت تنادي إلى انتقال أمن للسلطة في سوريا إلا أن مصر تتواصل دبلوماسيا مع أركان النظام السوري، بل يذهب البعض إلى أكثر من ذلك بالقول بدعم السيسي لنظام بشار بأسلحة ومعدات عسكرية لمواجهة الثورة السورية، وهذا الموقف يجعل مصر إلى الرؤية الإيرانية أقرب. على الجبهة اليمنية كذلك، وبالرغم من أن السيسي أظهر تأييده لموقف

¹ السيسي لإيران: علاقتنا معكم تمر عبر دول الخليج"، العربية، 21 ماي 2014، <https://bit.ly/2G0etLr>.

² محمد، "العلاقات المصرية - الإيرانية من الفترة 2011 - 2016".

³ محمد.

⁴ جمال نصار، "تطور العلاقات المصرية-الإيرانية ومآلاتها بعد الاتفاق النووي"، مركز الجزيرة للدراسات، 9 سبتمبر 2015،

<https://bit.ly/3eHDM2P>

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

السعودية، إلا أنه عمليا، يلاحظ وجود بوادر تفاهم بين مصر والحوثيين، وذلك إلى درجة استقبال مجموعة من الحوثيين في القاهرة، والسماح لهم بإقامة معرض وندوة، يهاجمون فيها عاصفة الحزم التي من المفترض أن تكون مصر مشاركة فيها.¹ قد يعتقد البعض بأن هذا تقارب مع إيران، ولكن حقيقة الأمر أنه محاولة مصرية للإستقلال بقرارها السياسي عن السعودية وموازنة المتنافسين على زعامة المنطقة قصد إستعادة دورها الريادي الإقليمي.

ثانيا: القبول العربي لزعامة تركيا: موقف المتحدين الإقليميين

يصف الجغرافي الفرنسي بينوا مونتابون *Benoît MONTABONE* العلاقات بين الأناضول والشرق الأوسط بأنها متشابكة، معقدة ومتراطة منذ وقت طويل.² فنذ القرن السادس عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت غالبية بلدان الشرق الأوسط، باستثناء إيران، جزء من الإمبراطورية العثمانية. ولئن كانت السلطة العثمانية إسمية في حالات كثيرة، فإن نفوذها في المدن الكبرى القريبة من الأناضول كان أكبر. ومنذ انحلال الإمبراطورية أصبحت العلاقة بين تركيا ودول الشرق الأوسط أكثر تعقيدا ورسومية، وتمييزا.³

ومنذ الحرب العالمية الأولى، ظل الأتراك ينظرون إلى العرب نخونة للإمبراطورية العثمانية، لدرجة أن تركيا لم تقم علاقات مع جيرانها العرب حتى 1964، في حين أنها اعترفت بدولة الكيان الصهيوني عام 1949. وبشكل مغاير، تشغل الدول العربية الآن حيزا هاما في الدبلوماسية التركية، إذ أصبحت أنقرة منشغلة بشكل متزايد بحالة عدم الإستقرار التي يعيشها جيرانها، والمرتبطة أساسا بالصراع الفلسطيني الصهيوني. فنذ الإنتفاضة (2000)، اكتسبت القضية الفلسطينية أرضية في تركيا، وتم اقتراح أنقرة كوسيط لتسوية النزاع.⁴

¹نصار.

² Benoît Montabone, "Anticiper les crises. Scénarios géostratégiques des relations Union européenne-Turquie à l'horizon 2020, 222.

³ روبنس فيليب، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري (قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993)، 25.

⁴ Montabone, "Anticiper Les Crises. Scénarios Géostratégiques Des Relations Union Européenne-Turquie à l'horizon 2020.", 222.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، توقع حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان صورة إيجابية عن نظام سياسي تحرري بقيادة إسلامية واقتصاد سريع النمو. إن موقف رئيس الوزراء أردوغان من فلسطين، ولا سيما غزة، زاد من شعبية تركيا في العالم العربي. عندما يتعلق الأمر بالانتفاضات العربية، كان أردوغان أول زعيم عالمي يدعو حسني مبارك إلى ترك منصبه، الأمر الذي عزز الفكرة بين صانعي السياسة الأميركيين والعرب بأن قادة حزب العدالة والتنمية ولأسباب تاريخية وثقافية، لديهم رؤية خاصة للشرق الأوسط. وعلى الرغم من ترددها في استخدام المصطلح، اعتقدت القيادة التركية أن عهد حزب العدالة والتنمية كـ "نموذج" للعالم العربي قد بدأ.¹

وفقاً لـ آيلين غورزيل *Aylin Gürzel* فإنه ليس هنالك من شك في أن تركيا تعتبر نفسها نموذجاً، ولكن في الشرق الأوسط يُنظر إلى تركيا كطموح أكثر مما ينظر إليها كنموذج. إذ تطمح دول الشرق الأوسط لأن تكون مثل تركيا ليس بسبب نظامها السياسي ولكن بسبب نجاحها الاقتصادي.²

1- موقف السعودية

تميزت العلاقات بين الجمهورية التركية والمملكة العربية السعودية في أغلب قتراتها بالصراع والتنافس نتيجة الخلفية التاريخية السلبية الحاكمة لهذه العلاقات طوال أربعة قرون. فالمملكة العربية السعودية التي يعرفها العالم اليوم والتي تم تأسيسها عام 1932 على يد الملك عبد العزيز آل سعود هي الدولة الثالثة لآل سعود، وذلك بعد أن أسقط الأتراك العثمانيين الدولة الأولى (1747-1818) بتدخل مباشر، والثانية (1818-1891) بشكل غير مباشر عبر دعم الأتراك لآل الرشيد منافسي آل سعود. ويعتبر الباحث محمد حسن بأنه هذه الخلفية التاريخية جعلت العلاقات السعودية التركية مغلفة بالحذر والعداء الدفين، وذلك بالرغم من ضخامة الاستثمارات والعلاقات التجارية بين البلدين. حيث تبلغ الاستثمارات السعودية بتركيا قرابة الست مليارات دولار، ويصل عدد الشركات السعودية هناك نحو الألف شركة.³

¹ Steven A. Cook, Jacob Stokes, and Alexander J. Brock, "The Contest for Regional Leadership in the New Middle East," MIDDLE EAST SECURITY SERIES (Washington: Center for a New American Security, June 2014), 5-6.

² Gurzel, "Turkey's Role as a Regional and Global Player and its Power Capacity", 98.

³ محمد حسن، "التنافس" السعودي التركي "يلقي بظلاله على" شرق المتوسط"، المرصد المصري، 31 جانفي 2020،

<https://bit.ly/3sj9OaZ>

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

منذ تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك، كانت النخبة العلمانية الحاكمة في الجمهورية أكثر حرصاً على إقامة علاقات استراتيجية واقتصادية مع الغرب أكثر من حرصها على العالم العربي. انضمت تركيا إلى حلف الناتو في عام 1951، بعد عامين من تأسيسه، وحافظت على علاقات جيدة مع الكيان الصهيوني منذ البداية، وهو الأمر الذي خيب أمل المملكة العربية السعودية والدول العربية الأخرى. ومع ذلك، كان لإنضمام تركيا لمنظمة الدول الإسلامية عام 1975، والتي مقرها السعودية، أثراً إيجابياً على العلاقات بين البلدين، وقد عزز ذلك زيادة التبادل التجاري بين الجانبين في تلك الفترة.

كانت أفضل فترة مرت بها العلاقات التركية السعودية بين سنتي 2006 و2011، ولصعود حزب العدالة والتنمية للسلطة دور في ذلك، حيث أعطى هذا الحزب وزعيمه أردوغان أولوية قصوى لبناء علاقات أقوى مع جيرانه العرب والمسلمين، وقد تجسد ذلك في سياسة "تصفير المشاكل مع الجيران" التي طبقتها الحكومة التركية. بالإضافة إلى ذلك، مثل غزو العراق عام 2003 ومخاوف البلدين من سقوطه في يد خصمهما المشترك إيران، الذي زاد نفوذه العسكري والسياسي، مبرراً آخر للتقارب. ولقد كانت بداية فترة التقارب والتفاهم بين الجمهورية والمملكة منذ الزيارة التاريخية التي قام بها الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز إلى تركيا سنة 2006 بعد انقطاع دام 40 سنة (أي منذ 1966)، ثم تكرار الزيارة عام 2007، ومن الجانب التركي رد أردوغان بزيارة السعودية أربع مرات خلال الفترة بين 2009-2011. لقد عززت الاتصالات الدبلوماسية رفيعة المستوى بين البلدين نمو الأعمال والاستثمار، حيث ارتفعت الصادرات التركية من المنسوجات والمعادن وغيرها من المنتجات إلى المملكة العربية السعودية من 397 مليون دولار في عام 2000 إلى 3.6 مليار دولار في عام 2012، كما رأى رجال الأعمال السعوديون الذين شعروا بعدم الترحيب في الولايات المتحدة وأوروبا بعد 11 سبتمبر أن تركيا وجهة جذابة.¹

لم تدم فترة الإستقرار في العلاقات السعودية التركية طويلاً، حيث سرعان ما عاد التوتر بين الجانبين بسبب اختلاف الرؤى والمواقف حول ما عرف بثورات الربيع العربي، إذ لم يعجب السعودية دعم تركيا للإخوان المسلمين في مصر، سوريا، اليمن، ليبيا، تونس وحتى الخليج. يقول حسن "تلك الحقبة المستقرة، لم

¹ Nader Habibi, "How Turkey and Saudi Arabia Became Frenemies – and Why the Khashoggi Case Could Change That," The Conversation, October 17, 2018, <https://bit.ly/36STNPd>.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

تكن سوى خروج مؤقت عن "الحالة الطبيعية" للعلاقات بين الدولتين؛ علاقات قائمة على تنافس مستمر في الإطار الإقليمي، تنافس مشحون بعداوات الماضي.¹ كمدافع عن الإسلام السياسي، رحب أردوغان بالثورات العربية والحكومات الجديدة التي أسفرت عنها. من الناحية الأخرى، اعتبرت السعودية الثورات العربية مزعزة للاستقرار. لقد وصل الخلاف بين البلدين إلى ذروته عندما فاز محمد مرسي، العضو البارز بجماعة الإخوان المسلمين، بأول انتخابات مصرية بعد حسني مبارك في عام 2012، إذ دعم أردوغان مرسي وصعود جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة، وهو ما عارضته المملكة العربية السعودية التي لها تاريخ طويل من العداء تجاه أنشطة الإخوان المسلمين في جميع أنحاء العالم العربي، وكانت قلقة من أن هذه الانتصارات ستنشط الحركة في بلدانهم. لقد اشتد الخلاف بين تركيا والسعودية بعد انقلاب عسكري أطاح بمرسي في عام 2013، حيث أدان أردوغان بشدة ما حدث ومنح جماعة الإخوان المسلمين اللجوء في بلاده، بينما قدمت السعودية مليارات الدولارات على شكل مساعدات مالية لتعزيز حكام مصر العسكريين الجدد.²

تعرضت العلاقات السعودية التركية لضربة أخرى في عام 2014، وذلك عندما قوضت المملكة العربية السعودية بنشاط محاولة تركيا أن تصبح عضواً غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. حول ذلك، يقول المحلل السياسي التركي مراد يتكين *Murat Yetkin*: "الدول الإسلامية لم تدعم تركيا كما كنا نعتقد، بل صوتت ضد تركيا، وذلك لأن أردوغان لم يخف في يوم من الأيام دعمه للإخوان المسلمين الذين يعتبرهم النظام المصري والسعودي والإماراتي منظمة إرهابية. فتلك الدول وجدت لها فرصة للانتقام من تركيا."³ أما قناة "العربية" السعودية فقد أوردت في موقعها الإلكتروني بأن "تركيا عولت على أصوات العديد من الدول المسلمة، لكن موقفها المتلبس من الحملة الدولية على تنظيم "داعش" عند حدودها لم يساعدها كثيراً."⁴

¹ "حسن، "التنافس السعودي التركي يلقى بظلاله على شرق المتوسط".

² Habibi, "How Turkey and Saudi Arabia Became Frenemies."

³ مراد يتكين، "لماذا خسرت تركيا التصويت في الأمم المتحدة؟"، ترك برس، 18 أكتوبر 2014،

<https://cutt.ly/bQ1bRcS>

⁴ "5 أعضاء جدد في مجلس الأمن.. واستبعاد تركيا"، العربية، 16 أكتوبر 2014، <http://ara.tv/py5n7>

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

أدى التغيير في هيكل السلطة السعودية مطلع عام 2015، وذلك بوصول الملك سلمان إلى العرش، إلى إعادة ترتيب الأولويات السعودية، حيث تم منح الأولوية الأولى لمواجهة التمدد الإيراني في المنطقة. لقد تمكنت إيران عقب الانسحاب التدريجي للحليف الأمريكي من المنطقة، إلى جانب توقيع الإتفاق النووي مع الغرب من تضيق الخناق على المملكة، إذ اقتربت من حسم المعركة في اليمن عبر الحوثيين، كما أصبحت صاحبة النفوذ الأكبر في العراق، سوريا ولبنان. كل هذه الأسباب مضافا إليها ضعف الحلفاء العرب واستفادة طهران من حليف روسي قوي، جعلت السعودية تتقارب مع تركيا لموازنة إيران. يمكن أن نسمي ذلك بلغة الواقعية حالة من حالات "المسايرة" ما دامت المملكة لا تتوفر أمامها تحالفات أخرى يمكن أن تنظم إليها. لقد تجسد التقارب السعودي التركي في تأسيس "مجلس التعاون الإستراتيجي التركي-السعودي" الذي قال عنه وزير الخارجية السعودي عادل الجبير بأنه "يهدف لإيجاد نقلة نوعية في العلاقات بين البلدين، وأنه سيكون مهتما بأمر عديدة بما فيها الأمور الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية والطبية، والطاقة وغيرها".¹

ولأن أنقرة كانت مهتمة بالحفاظ على علاقات جيدة مع إيران وحليفها روسيا بإعتبارهما أهم مموني اقتصادها المتنامي بالطاقة، بالإضافة إلى عدم تبنيتها لذات النظرة الطائفية تجاه الشيعة، فإن البرود في العلاقات التركية السعودية سرعان ما عاد إلى الواجهة. لقد بينت الإدانة السعودية الغامضة والمتأخرة لمحاولة الانقلاب الفاشلة على أردوغان منتصف جويلية 2016 عدم رضا الرياض على حكومة أنقرة، كما ساهم التحاق تركيا بروسيا وإيران في محادثات "أستانا" حول سوريا شهر ديسمبر 2016 إلى جانب أحداث أخرى في توسيع فجوة الخلاف السعودي التركي.

لقد أصبحت المملكة العربية السعودية ترى على نحو متزايد أن علاقات تركيا مع الأسد، روسيا، إيران، قطر وجماعة الإخوان المسلمين تتماشى مع التهديد الواسع الذي تشكله إيران. ورغم أنه من غير الواضح ما إذا كان الأمير محمد بن سلمان قد ضم تركيا علناً خلال لقاء له خلف الكواليس مع الصحافة المصرية أوائل مارس 2018 بالقاهرة إلى "مثلث الشر *Triangle of Evil*" في الشرق الأوسط الذي قال عنه في حوار سابق مع مجلة *أتلانتيك The Atlantic* الأمريكية أنه يتكون من جماعة الإخوان المسلمين، جمهورية إيران الإسلامية والجماعات السنية الإرهابية، إلا أن الأمير ربما ينظر إلى الجمهورية التركية

¹ اتفاق سعودي تركي لتشكيل مجلس إستراتيجي"، الجزيرة نت، 29 ديسمبر 2015، <https://bit.ly/3kNDV5A>.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

كذلك، خاصة وأنه كان قد وصف حليف الأتراك "جماعة الإخوان المسلمين" بأنها "منظمة متطرفة، تريد استخدام الديمقراطية لحكم البلدان وإقامة خلافة الظل في كل مكان. ثم يتحولون إلى إمبراطورية حقيقية".¹ ويبدو أن هذا الخطاب يردد عبارة "محور الشر *Axis of Evil*" التي استخدمتها إدارة جورج بوش الابن. لقد أصبحت وسائل الإعلام في كل من المملكة العربية السعودية وتركيا أكثر عدائية بشكل مطرد، حيث ترى الرياض بوضوح أن أنقرة متحالفة بشكل وثيق مع القادة والدول التي تعتبرها معادية.²

من خلال ما ذكر أعلاه، يبدو بأن التعاون والمسيرة هي حالات عرضية في العلاقات بين السعودية وتركيا، والتنافس والموازنة هي الحالات الطبيعية، ولعل ذلك هو المنتظر من دولتين بحوزتهما مشروعين مختلفين لزعامة المنطقة والعالم الإسلامي.

2- موقف مصر

تمثل مصر إحدى أكبر الدول في الشرق الأوسط إلى جانب تركيا وإيران، إذ يقرب عدد سكانها من ربع إجمالي سكان المنطقة. وفقاً لأرقام غلوبال فايربور 2016، فإن مصر هي ثاني أكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بعد تركيا. مثل إسطنبول، تعتبر القاهرة من أهم عواصم صنع القرار في العالم الإسلامي، فإذا كانت إسطنبول هي موطن آخر خلافة إسلامية، والتي ينظر إليها بالحنين الخاص في جميع أنحاء المنطقة، فإن القاهرة تضم مؤسسة الأزهر الشريف، أهم جامعة إسلامية في العالم وأداة القوة الناعمة الأهم في مصر.³

لقد كانت مصر المتميزة جغرافياً، تاريخياً وعسكرياً اللاعب الرئيسي في الشرق الأوسط إلى ما قبل اتفاقيات كامب ديفيد. لكنها فقدت مكانتها القديمة تدريجياً، ثم تحولت إلى الداخل في السنوات الأخيرة، لا سيما بعد ما خلفته أحداث "ثورة يناير" (جانفي 2011) من أزمات سياسية ومشكلات اقتصادية متعددة. ومع ذلك، لا تزال مصر تريد أن تلعب دوراً رئيسياً في الشؤون الإقليمية، بل ما زالت تلعب

¹ Jeffrey Goldberg, "Saudi Crown Prince: Iran's Supreme Leader 'Makes Hitler Look Good,'" The Atlantic, April 2, 2018, <https://bit.ly/36PWe5g>.

² Anthony Cordesman, "Military Spending: The Other Side of Saudi Security," Center for Strategic and International Studies (CSIS), March 13, 2018, <https://bit.ly/3eMDTKz>.

³ Mohamed Maher and Irina Tsukerman, "Tensions Between Egypt and Turkey Are on the Rise," The Washington Institute, July 17, 2019, <https://bit.ly/3kHaYvm>.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

ذلك الدور فعلا في قضايا مثل الصراع الصهيوني الفلسطيني. ولأن تركيا تدرك ما تتمتع به مصر من أهمية، فإنها حتما متيقنة بأن أي مشروع لزعامة المنطقة يكون أسهل لو مر عبر القاهرة.

تعود العلاقات المصرية التركية إلى سنة 1517 لما غزت قوات السلطان العثماني سليم الأول مصر المملوكية. منذ ذلك الحين، احتلت مصر مكانة خاصة في الإدارة العثمانية إذ حمل حكامها لقب بيلرلي (سيد الأسياد) وهو اللقب الأعلى في الإمبراطورية. بعد غزو نابليون لمصر سنة 1778، ثم تولى محمد علي باشا الحكم بعد انسحاب جيش نابليون تحت الضغط العثماني-البريطاني، دخلت العلاقات المصرية العثمانية أول مرحلة صعبة في تاريخ البلدين. إذ بعد أن تم إرسال محمد علي، القائد العثماني الألباني الولادة، من قبل الإدارة العثمانية لتحرير مصر من الفرنسيين، هذا الرجل الذي وقف إلى جانب العثمانيين خلال الإنتفاضة اليونانية، عاد هو ذاته وحاربه فيما بعد لسنوات، حربا كادت تسقط على إثرها السلطنة العثمانية لولا تدخل البريطانيين والفرنسيين. انتهت الحرب ولكن وفق شرط الإعتراف العثماني بـ محمد علي وأسرته حكاما وارثين لمصر¹. لقد كانت مصر تتصرف بندية مع الدولة العلية في إسطنبول بالرغم من أنها كانت ولاية عثمانية. إن هذه الندية والمكانة الخاصة لمصر، جعلت السلطان عبد الحميد الثاني يؤكد مرارا بأنها "مسروقة من الإمبراطورية". هذا الأمر أصبح حقيقة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وذلك لما نصت معاهدة لوزان لعام 1923 على أن تتخلى تركيا عن أي مطالبة بمصر وثبتت الإبتداب البريطاني عليها.²

ساد تاريخ العلاقات الحديث بين مصر وتركيا الكثير من الإضطراب والتنافس الخفي على زعامة الشرق الأوسط. فكانت البداية من رغبة مصر المعلنة في الحصول على الخلافة الإسلامية للملكها فؤاد الأول بعد إلغاء تركيا الكمالية للخلافة العثمانية عام 1924. في الخمسينات، قادت مصر الناصرية مشروعا طموحا للزعامة الإقليمية نظرت من خلاله إلى تركيا كقوة إقليمية منافسة مؤيدة للغرب. بلغت مشاعر العداء بين البلدين حينذاك إلى درجة أن أصبحت المواجهة العسكرية بخلفية الحرب الباردة وشيكة على الحدود السورية عام 1957. لقد عزز هذه المشاعر، دعم عبد الناصر لليونان في نزاعها مع تركيا حول

¹ Hakan Özoğlu, "Heirs Of The Empire: Turkey's Diplomatic Ties with Egypt and Saudi Arabia until the Mid-20th Century," in *Aspiring Powers, Regional Rivals: Turkey, Egypt, Saudi Arabia, and the New Middle East*, ed. Gönül Tol and David Dumke (Washington: The Middle East Institute, 2019), 3.

² Özoğlu, 4.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

قبرص في أوائل الستينيات، وما قبله من ترحيب أنقرة علانية بانفصال سوريا عن مصر على إثر فشل الجمهورية العربية المتحدة، مشروع ناصر العروبي.¹

تحسنت العلاقات المصرية التركية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، ويدخل ذلك في سياق سياسة "تصفير المشاكل مع الجيران" التي اتخذتها الحكومة التركية الجديدة. وقد تجلى هذا التحسن في زيادة عدد الزيارات رفيعة المستوى بين البلدين. لقد ككل هذا التقارب بين البلدين بتوقيع مذكرة إطار للحوار الاستراتيجي التركي المصري خلال زيارة الرئيس حسني مبارك لتركيا في عام 2007.² ترى الباحثة التركية مليه ألتونشيك *Meliha Altunışık* بأنه " وراء واجهة تحسن العلاقات الثنائية، واصلت مصر وتركيا الاختلاف فيما يتعلق بتوقعاتهما الاستراتيجية. كانت تركيا هي التي تدفع العلاقات بشكل أساسي. كان هذا تماشيا مع سياسة حزب العدالة والتنمية لتحسين العلاقات مع الدول العربية ورؤية داود أوغلو للسياسة الإقليمية.³ بالنسبة لـ ألتونشيك، كانت سياسة احتواء إيران، التي كان نفوذها الإقليمي في تزايد، أحد الأسباب التي جعلت مصر والمملكة العربية السعودية تتسامحان مع النشاط التركي الجديد في الشرق الأوسط. ولكن سرعان ما أصبح واضحاً أن تركيا غير مهتمة بأن تصبح جزءاً من "الكلمة السنية" التي تقودها السعودية ضد إيران، وذلك ما أزعج مصر والسعودية، خاصة مع الدور التركي في صفقة تبادل الوقود النووي المقترحة.⁴

مثل الربيع العربي نقطة انعطاف في سياسة تركيا الخارجية تجاه الشرق الأوسط عموماً ومصر خصوصاً. يتفق الكثير من الباحثين بأن تركيا تعاملت مع ثورة "25 يناير" 2011 في مصر، والربيع العربي بشكل عام، كفرصة لتوسيع نفوذها في المنطقة بأكملها. دعمت حكومة حزب العدالة والتنمية علانية الانتفاضة ضد نظام مبارك. إذ بعد أيام قليلة من بدء المظاهرات، وبتاريخ 1 فيفري 2011، وفي خطاب

¹ Özoglu, 5-9.

² Meliha Altunışık, "Turkey's Relations With Egypt and Saudi Arabia: From Hopes of Cooperation to the Reality of Conflict," in *Aspiring Powers, Regional Rivals: Turkey, Egypt, Saudi Arabia, and the New Middle East*, ed. Gönül Tol and David Dumke (Washington: The Middle East Institute, 2019), 19–20.

³ Altunışık, 20.

⁴ Altunışık, 20.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

له أمام المجموعة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية 2011، دعا أردوغان الرئيس مبارك للاستماع إلى أصوات الشعب والرحيل.¹

بعد سقوط نظام مبارك، سعت تركيا إلى بناء علاقة استراتيجية مع مصر، فكانت زيارة الرئيس التركي عبد الله غول بتاريخ 3 مارس 2011 هي أول زيارة لرئيس دولة إلى مصر ما بعد الثورة، حيث التقى بقائد المجلس العسكري المشير حسين طنطاوي وعدد من قادة الثورة المصرية. تلت زيارة غول زيارات أخرى لمسؤولين أترك رفيعي المستوى بمن فيهم أردوغان نفسه شهر سبتمبر 2011. إن هذه الزيارات وإن دلت على شيء فإنما تدل على الأهمية التي حظيت بها مصر في السياسة الخارجية التركية إبان تلك الفترة.² لقد لعب توتر علاقات الدولتين مع الكيان الصهيوني دوراً إضافياً في زيادة التقارب المصري التركي في ذلك الوقت من سنة 2011، وذلك على خلفية مقتل جنود مصريين بنيران صهيونية في سيناء من جهة، وصدور تقرير لجنة بالمر الأمية الذي لم ينصف الأتراك في حادثة العدوان الصهيوني على السفينة التركية مرمره سنة 2009 من جهة أخرى. بهذه الخلفية، أُستقبل أردوغان في القاهرة أواخر 2011 استقبال الأبطال، "فقد علقت صورته على لوحات كبيرة على الطريق السريع من مطار القاهرة وصولاً إلى منطقة وسط المدينة. واعتبرت الصحف المصرية في ذلك الوقت أن تقارباً جديداً مع تركيا من شأنه أن يمارس ضغوطاً على الكيان الصهيوني".³

لقد زاد توتر العلاقات التركية مع الكيان الصهيوني منذ منتدى دافوس 2009 من رضا الحركات الإسلامية في الوطن العربي عن تركيا، ومن ضمن هذه الحركات، الإخوان المسلمين في مصر. وينظر الكثير من الإسلاميين العرب إلى تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية على أنها تجربة إسلامية ناجحة ديمقراطية واقتصادياً، وبإضافة خلافها مع الكيان الصهيوني تصبح النموذج الأمثل للحركات الإسلامية المرشحة للوصول إلى السلطة بعد الربيع العربي. وفق ستيفن كوك *Steven A. Cook*، جيكوب ستوكس *Jacob Stokes*، وألكسندر بروك *Alexander J. Brock*، فإن الإخوان المسلمين في مصر، الذين سبق لهم أن أبدوا

¹ Ibon Villeda and Pinar Aydinli, "Turkey Tells Mubarak to Listen to the People," Reuters, January 2, 2011, <https://reut.rs/2V9gMDi>.

² عبد الرحمن سعد، "العلاقات المصرية التركية: من الثورة إلى الانقلاب"، تقارير سياسية (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 20 ديسمبر 2018)، 3.

³ Soner Cagaptay and Marc J. Sievers, "Turkey and Egypt's Great Game in the Middle East," The Washington Institute, August 3, 2015, <https://bit.ly/3eJjplY>.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

تحفظات على حزب العدالة والتنمية*، قد سعى إلى تشكيل أحزابهم الخاصة بعد ذلك، وأعلن النشطاء الشباب أن تركيا، على عكس المملكة العربية السعودية أو إيران، لديها ما تقدمه لهم.¹ على الجانب الآخر، يرى عديد الباحثين ومنهم على سبيل المثال، بيرول باشكان *Birol Baskan*، الأستاذ غير مقيم في معهد الشرق الأوسط، بأن تركيا احتضنت الربيع العربي على اعتبار أنه سيجلب الإسلاميين إلى السلطة، وهم الذين يشبهون حزب العدالة والتنمية الحاكم أيديولوجيا ويتشاركون معه نفس الرؤية للشرق الأوسط والعالم الإسلامي الأوسع.² من جهته، يرى الباحث المصري عبد الرحمن سعد، المتخصص في دراسات الشرق الأوسط، بأن تركيا كانت تهدف بشكل كبير بعد نجاح الثورة المصرية إلى "التأكيد على أهمية النظام السياسي المدني وأهمية الانتخابات في تحديد القيادة السياسية للدولة، وذلك لحرص تركيا على نجاح نموذج الثورة في مصر واحتمالية إنشاء علاقة استراتيجية مع حليف إقليمي قوي"³. إن أفضل سيناريو كانت تنتظره تركيا لإقامة هذه العلاقة "الإستراتيجية" مع مصر هو صعود الإخوان إلى الحكم.

على الجانب المصري، كان هنالك تباين نسبي في المواقف بين بعض قيادات الإخوان وشباب الإخوان حيال تركيا ونموذجها في الحكم، وخاصة بعد اللقاء التلفزيوني لـ أردوغان خلال زيارته للقاهرة شهر سبتمبر 2011، الذي نصح فيه المصريين بصياغة دستور يقوم على مبادئ العلمانية. حينها صرح عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة الذي أسسته جماعة الإخوان المسلمين "لا أردوغان ولا غيره له حق التدخل في شؤون دولة أخرى وفرض نمط بعينه عليها"⁴. ومن جهته، اعتبر الدكتور محمود غزلان المتحدث الرسمي باسم جماعة الإخوان المسلمين، نصيحة أردوغان تدخلا في الشؤون الداخلية للبلاد، مؤكدا

* تم تأسيس حزب العدالة والتنمية سنة 2001 على يد مجموعة من الكوادر الشابة المنشقة عن حزب الفضيلة آخر أحزاب التيار الإسلامي التركي الذي تزعمه نجم الدين أربكان، هذا الزعيم الذي جمعه علاقة خاصة بحركة الإخوان المسلمين المصريين، إلى درجة أن الكثير اعتبره ممثل التنظيم الدولي للإخوان في تركيا. بالنسبة لقيادة الإخوان في مصر الذين وضعوا الولاء والتماسك التنظيمي فوق كل اعتبار، فإن الاعتراف بنجاح حزب العدالة والتنمية في الحكم كان سيعني الاعتراف ضمناً بنجاح حركة إسلامية منشقة.

¹ Cook, Stokes, and Brock, "The Contest for Regional Leadership in the New Middle East", 6.

² Birol Baskan, "Turkey and the UAE: A Strange Crisis," Middle East Institute, January 5, 2019, <https://bit.ly/3rqGM9c>.

³ عبد الرحمن سعد، "العلاقات المصرية التركية: من الثورة إلى الانقلاب"، تقارير سياسية (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 20 ديسمبر 2018)، 3.

⁴ محمد عبده حسنين، "ترحيب القوى الإسلامية بأردوغان يصطدم بحديثه عن تطبيق النموذج «العلماني»"، جريدة، الشرق الأوسط، 15 سبتمبر 2011، <https://bit.ly/3o4XIQf>.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

أن تجارب الدول الأخرى لا تستنسخ. وفيما يمكن اعتباره تعليق على الطموح التركي لزعامة المنطقة بعد الربع العربي، قال العريان: "نحن نرحب بتركيا ونرحب بأردوغان كزعيم متميز من زعماء المنطقة ولكننا لا نرى أنه أو بلاده تستطيع لوحدها قيادة المنطقة أو رسم مستقبلها". وأضاف العريان "البلاد العربية لا تحتاج إلى مشاريع خارجية. هذا يجب أن يأتي من داخل الانظمة العربية خاصة وأنه بعد الثورات ستكون الانظمة ديمقراطية"¹.

على خلاف ذلك، إلى جانب بعض القيادات، كان الكثير من شباب الإخوان، وهم الذين شاركوا بقوة في "ثورة 25 يناير، في غاية الترحيب بالدور التركي في المنطقة. لقد كان من أبرز المهتافات التي رددتها مستقبلو أردوغان من هؤلاء الشباب الإخوانيين وحتى من التيارات الإسلامية الأخرى خلال زيارته الشهيرة شهر سبتمبر 2011، تلك المطالبة بتطبيق الخلافة الإسلامية في مصر وتركيا، حيث ردد المستقبلون الذي توافدوا لمطار القاهرة بحماس "أردوغان أردوغان.. تحية كبيرة من الإخوان، مصر وتركيا عاوزينها خلافة إسلامية"².

في أواخر جوان 2012 بدا بأن تركيا باتت قريبة من تحقيق حلمها بالحصول على حليف متميز وداعم قوي لمشروعها القيادي في الشرق الأوسط، وذلك لما أعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية المصرية فوز محمد مرسي، وهو عضو بارز في "مكتب إرشاد" جماعة "الإخوان المسلمين"، بأول انتخابات رئاسية في مصر بعد "ثورة 25 يناير". لقد كان رئيس الوزراء التركي أدرغان على رأس المهتمين لمرسي، حيث أكد في تهنئته بأنه "بهذه النتيجة تكون عملية التحول الديمقراطي والتطور التاريخي للشعب المصري التي بدأت مع ثورة التحرير 25 يناير قد تحققت"³. وبعد شهرين من تعيينه، كان الرئيس مرسي في زيارة تاريخية إلى تركيا، حيث ألقى خطابه الشهير ضمن فعاليات المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية، والذي عبر فيه عن الإنسجام الذي ستكون عليه السياستين المصرية والتركية مستقبلا، وذلك لما تحدث عن الكثير من الأهداف

¹ "الإخوان المسلمون" يعربون عن قلقهم من خطر هيمنة تركيا على الشرق الأوسط"، France 24، 14 سبتمبر 2011، <https://bit.ly/36WyNHk>

* المهتاف أعلاه باللهجة المصرية كان قد رددته مستقبلو أردوغان في مطار القاهرة عام 2011، ومعناه "مصر وتركيا زيديها خلافة إسلامية".

² محمد عبده حسنين، "ترحيب القوى الإسلامية بأردوغان يصطدم بحديثه عن تطبيق النموذج «العلماني»"، جريدة، الشرق الأوسط، 15 سبتمبر 2011، <https://bit.ly/30YsrVn>

³ سعد، "العلاقات المصرية التركية"، 5.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

المشتركة للبلدين التي من ضمنها "دعم ومعاونة الشعوب التي تتحرك وثور لتتال حريتها وتزج حكامها الذين يحكمونها بالحديد والنار والديكتاتورية، الشعوب التي تنشأ الاستقرار والحرية والعدل والتنمية والنهضة كالشعبين الفلسطيني والسوري".¹

ومثلها ورد في خطاب مرسي، كان التعاون المصري مع تركيا من السمات البارزة التي ميزت السنة التي حكم فيها الإخوان المسلمين مصر، وقد كانت الأزمة السورية إلى جانب الحرب الصهيونية على غزة عام 2012 من بين القضايا التي أبانت عن التوافق الكبير بين البلدين. إذ كانت تركيا، على خلاف السعودية وإيران، الداعم الوحيد المتبقي لمرسي في مبادرته الشهيرة المتمثلة بإنشاء مجموعة إقليمية تركز على الأزمة السورية، كما كانت مصر بدعم تركي كبير الوسيط في اتفاق وقف إطلاق النار في غزة الذي أبرم بين دولة الاحتلال والمقاومة الفلسطينية بتاريخ 21 نوفمبر 2012.

خلال حكم الإخوان، حاولت إدارة مرسي ممارسة "التحوط الإستراتيجي" من خلال الإنفتاح خطايا وممارستها على محاور مختلفة فيما يشبه سياسة "صفر مشاكل مع الجيران" التركية، فكانت على إثر ذلك المملكة العربية السعودية أول بلد يزوره الرئيس الجديد بعد تعيينه، كما أعتبرت زيارته التاريخية إلى إيران أواخر أوت 2012 للمشاركة في مؤتمر منظمة عدم الإنحياز من أبرز محطات حكمه. مع ذلك، أصبحت مصر مرسي المنهكة اقتصاديا مضطرة لإتباع "المسيرة" تجاه تركيا باعتبارها الحليف الوحيد المتاح والقريب أيديولوجيا. فإلى جانب استبعاد خيار إيران المرفوضة في الداخل المصري بشكل واسع بالرغم من استعدادها وترحيبها الكبير بتطبيع العلاقات، امتنعت دول الخليج عن تقديم الدعم المتوقع والموعود لنظام مرسي، بل على العكس من ذلك قدمت دعما مباشرا لقوى المعارضة المصرية بكل أطرافها، إلى درجة اهتمها فيها الكثيرون بأنها الداعم الرئيس للمؤسسة العسكرية في خطتها للإطاحة بمرسي والتخلص من حكم الإخوان.

علاوة على المواقف السياسية المؤيدة لحكم الإخوان المسلمين، دعمت تركيا الاقتصاد المصري بمناسبة زيارة أردوغان لمصر أواخر سبتمبر 2012 بملياري دولار أمريكي مقسمة بين ودائع وإستثمارات.² بالمقابل بدا تأثير النموذج التركي على مصر في تلك الفترة واضحا، حيث سلط الحكام الجدد من قيادات

¹ مرسي يشرح بتركيا ثوابت سياسة مصر"، الجزيرة نت، 1 أكتوبر 2012، <https://bit.ly/355riww>.

² سعد، "العلاقات المصرية التركية"، 6.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

حركة الإخوان الضوء باستمرار على أوجه التشابه السياسي والعقائدي مع أردوغان، والذي سيكون مقدمة لنجاح اقتصادي مماثل متأمل. فبالرغم من انتقاد البعض من هؤلاء القيادات للخط العلماني لحزب العدالة والتنمية من قبل، إلا أنهم عملياً حاولوا تقليد ذلك. على سبيل المثال، لم يجعل الرئيس مرسي اللغة الدينية جزءاً أساسياً من خطابه العام، كما طمأن في أولى خطباته كرئيس شركاء مصر الدوليين بأن علاقة دولته مع الكيان الصهيوني لن تتغير.

على قدر رهان أنقرة على "اتباع حقيقي" مصري بقيادة الإخوان المسلمين، كانت الصدمة مؤلمة والخسارة الاستراتيجية كبيرة يوم الفاتح من جويلية 2013، وذلك على إثر انقلاب الجيش المصري بقيادة المشير عبد الفتاح السيسي على حكم الرئيس مرسي. لقد فقدت الجمهورية التركية بإبعاد مرسي وتقويض حكم الإخوان أهم حلفائها بعد الربيع العربي. تعاطت تركيا مع هذا الحدث وكأنه حدث داخلي، كما هاجم قادة الجمهورية التركية عبر وسائل الإعلام المحلية قائد الجيش السيسي، شيخ الأزهر ورئيس الكنيسة القبطية، الذين تم وصفهم بمثلث الانقلاب على الرئيس الشرعي محمد مرسي.

لقد تأزمت العلاقات بين مصر وتركيا على خلفية تأييد الأخيرة لمرسي وأنصاره والانتقاد الشديد للجيش المصري وقائده السيسي، فضلاً عن توفيرها الملاذ الآمن لقادة الإخوان الفارين، بل ومنحهم منابر إعلامية لمهاجمة النظام الجديد في القاهرة، كل ذلك عجل بطرد السفير التركي من القاهرة.¹ لقد زاد الإحتقان بين البلدين إلى درجة إعلان حكومة حازم البيلوي المؤقتة أنها ستوقف بث المسلسلات التلفزيونية التركية في كامل قنوات مصر الحكومية والخاصة. بل إن الأمور تجاوزت كل ذلك، إلى حد تعبير مصر علناً عن نيتها الاعتراف بالإبادة الجماعية العثمانية للأرمن.²

في حقيقة الأمر، منذ وصول السيسي إلى السلطة، تحول الموقف المصري تجاه تركيا من "المسايرة" أو "التحوط" إلى "الموازنة" والتنافس. لقد كان صعود السيسي إلى السلطة مصحوباً بمشاعر قومية ونظرة حنين إلى نفوذ بلاده التاريخي في العالم العربي أيام الناصرية. على إثر ذلك، سعى هذا الرئيس ذو الخلفية العسكرية لإعادة بناء دور مصر وصورتها القيادية رغم افتقارها للقدرات الاقتصادية والمالية. بالنظر

¹ محمد زيتوني، "موقف دول الجوار العربي (إيران وتركيا والكيان الصهيوني) من التغيير في النظم السياسية العربية بعد 2011"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية* 3، رقم 2 (2016)، 83.

² Zenonas Tziarras, "Turkey-Egypt: Turkish Model, Political Culture and Regional Power Struggle", *Strategy International*, SI Research Paper Series, 4 (2013), 19.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

لمواقف تركيا الداعمة للإخوان والمتألمة في عودتهم إلى السلطة التي فقدوها عام 2013*، علاوة على اعتبارها الشرق الأوسط العربي ساحتها الخلفية لممارسة الهيمنة والنفوذ، يعتقد نظام السيسي بأن الدور التركي مصدر اضطراب وعدم استقرار إقليمي من الواجب الحد منه واحتواؤه.¹

لقد برزت محاولة مصر السيساوية لموازنة النفوذ التركي في العديد من القضايا من ضمنها ثلاثة مفصلية. أولاً، دعمت مصر قائد القوات المسلحة الليبية الجنرال خليفة حفتر الموالي لمجلس النواب ضد حكومة الوفاق الوطني المدعومة من قبل تركيا والمعترف بها من قبل الأمم المتحدة. ثانياً، سعت مصر لبناء تحالفات مع خصوم تركيا في البحر المتوسط، أي اليونان وقبرص، وذلك على خلفية اكتشاف احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي في المياه المصرية شرق البحر المتوسط عام 2015. ثالثاً، تحالفت مصر مع دول الخليج وعلى رأسها السعودية والإمارات والتنسيق معهم في العديد من المواقف في مواجهة المحور التركي القطري.²

ثالثاً: مواقف دول الخليج: نزوع نحو التحوط

ساهم عاملاً "تشكيل الدولة وصعود القومية" بشكل كبير في كيفية تصور دول الخليج الصغيرة لإيران وتركيا. ففي الوقت الذي كان ينظر لإيران الشاه كمصدر تهديد للدول الناشئة في الخليج، كان عرب الخليج، الذين ثاروا على السلطنة العثمانية قبل تأسيس دولهم، ينظرون إلى وريثتها تركيا الأتاتوركية كدولة غربية صديقة للكيان الصهيوني المهدد الأول لأمنهم الإقليمي. بعد الثورة الإيرانية زاد التوتر بين

* تأملت تركيا كثيراً عودة الإخوان المسلمين إلى الحكم، بل وعملت بكل قوة من أجل حشد الدعم اللازم لهذه العودة. كمثل على ذلك، كشفت تنصتات سرية نشرها موقع "نوردك مونيتور Nordic Monitor" أن رئيس مكتب أردوغان، حسن دوغان Hasan Doğan، راهن على عودة الإخوان المسلمين بشكل كبير بعد ثلاث إلى خمس سنوات من عزل مرسي (جويلية 2013). حيث قال دوغان في مكالمة بتاريخ 4 جويلية 2013 (أي بعد يوم واحد من الإطاحة بمرسي) جمعت به أسامة قطب ابن شقيق سيد قطب المنظر الإخواني المصري الشهير: "إن شاء الله، أتوقع أن يؤدي هذا الأمر، وهو الإطاحة بمرسي إلى انفجار كبير وتغيير أكبر وأكثر ديناميكية في مصر في غضون ثلاث إلى خمس سنوات". وقد عقد دوغان خلال المحادثة مقارنة بين الإطاحة بالإسلاميين الأتراك حين استقال نجم الدين أربكان من رئاسة الوزراء عام 1997 تحت ضغط من الجيش، وما حدث لمرسي، مدعياً أن جماعة الإخوان في مصر ستعود بقوة مثلها فعل الإسلاميون في عهد أردوغان بعد ذلك بوضع سنوات. أنظر: Abdullah Bozkurt, "Erdoğan Government Believed Muslim Brotherhood Would Make a Huge Comeback in Egypt in Few Years," *Nordic Monitor* (blog), April 2, 2020, <https://bit.ly/2UleOQ6>.

¹ Khalil al-Anani, "Egypt-Turkey Strained Relations: Implications for Regional Security," *Arabic Center Washington DC* (blog), March 18, 2018, <https://bit.ly/3iD9z6n>.

² al-Anani.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

دول الخليج وإيران، وذلك على إثر بدء استخدام الدين كأداة في سياسة إيران الخارجية لحماية المجتمعات الشيعية في جميع أنحاء المنطقة. كانت الثورة الإسلامية إعلاناً عن بداية التدخل الإيراني في كثير من البلدان المجاورة. أدركت دول الخليج الصغيرة أن استخدام السياسة الطائفية يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية التي بها أقليات شيعية إذا استمرت إيران في ممارسة استراتيجيات التدخل في الخليج.¹ على الطرف الآخر، وبدافع الخوف من إيران الثورية رحبت دول الخليج، وبمباركة أمريكا، بتطوير علاقاتهم مع تركيا التي تقاسمهم تحالفهم مع الولايات المتحدة. بالمقابل ساهم وصول تورغوت أوزال ذو التوجه الإسلامي إلى رئاسة الحكومة التركية في عودة التقارب التركي مع الجوار العربي والإسلامي، هذا التقارب أزداد أكثر مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002.

قبل عام 2011، اعتمد أمن دول الخليج الصغيرة، ولا يزال، على قوى خارجية من خارج المنطقة أهمها الولايات المتحدة. إضافة إلى ذلك، ساهم التعاون الإقليمي ضمن مجلس التعاون الخليجي في استقرار هذه الدول الصغيرة رغم ضعفها. يمكن للمرء أن يجادل بأن مجلس التعاون الخليجي الذي يضم إلى جانب السعودية، الإمارات وقطر وعمان والبحرين والكويت، والذي أنشئ مطلع الثمانينات لدواع أمنية، قد يلعب دوراً حاسماً في عملية صنع السلام وتحقيق الأمن في الخليج خصوصاً وفي الشرق الأوسط عموماً. ومع ذلك، تم انتقاد المنظمة من قبل الكثيرين لعدم كونها حلاً فعالاً أو طويل الأمد، لأن الدول الست ظلت منقسمة على مر السنين ولم تفعل بنجاح استراتيجية الدفاع والأمن المشتركة، كما أن إيران "الخليجية" ليست عضواً حتى الآن في المجلس والدول الأعضاء لم تتوصل بعد إلى إجماع حول كيفية التعامل معها، ونفس الشيء حيال التعامل مع تركيا "الصاعدة" في وقت لاحق.²

مع مطلع عام 2011، سببت أحداث الربيع العربي توتراً في العلاقات الخليجية الإيرانية وحتى الخليجية التركية. بالنسبة للباحث تقي أياد القيسي فإن التوتر في العلاقات العربية الإيرانية على إثر الربيع العربي مرده تصور بلدان الخليج لتلك الأحداث على أنها نوع من محاولات إيران لتوسيع نفوذها

¹ Khalid Almezaini, "Gulf Small States' Reactions and Strategies Towards Iran," The Institute of Energy Economics, Japan, February 25, 2020, <https://bit.ly/3wSIQb2>.

² Sofie Hamdi et Mohammad Salman, "The Hedging Strategy of Small Arab Gulf States ", *Asian Politics & Policy* 12, n° 2 (2020): 129.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

خليجياً.¹ دعم تركيا للإخوان المسلمين أقلق السعودية وحلفاءها في الخليج كذلك. على إثر إفرازات الربيع العربي، قامت الدول الصغيرة في الخليج بتغيير سلوكها. لقد زادت الإمارات العربية المتحدة وقطر من أنشطتها على المستوى الإقليمي لإثبات قدرتها على المشاركة والتأثير في المنطقة، وذلك كطريقة بديلة للحد من التهديدات الأمنية القادمة من مختلف أنحاء المنطقة. أدى ذلك إلى زيادة الإنفاق العسكري لجميع الدول الخليجية الصغيرة تقريباً. ومع ذلك، أدت الانتفاضات العربية إلى تقسيم هذه الدول إلى فئتين؛ كانت الكويت وعمان أكثر حيادية في سياساتهما، بينما انضمت قطر والإمارات العربية المتحدة إلى تحالفين مختلفين. ونتيجة لذلك، كانت هناك بعض التغييرات في استراتيجيات التحوط، والمسيرة، والموازنة. وفقاً للباحث الإماراتي خالد المزيني، فإن استراتيجيات الاعتماد على الذات تكاد تكون مستحيلة بالنسبة لدول الخليج الصغيرة، وبالتالي تميل إلى استخدام قدراتها الاقتصادية لردع بعض التهديدات القائمة، مثل استخدام المساعدات الخارجية كنوع من القوة والتأثير لكسب المزيد من الدعم الإقليمي. لذلك، كانت استراتيجياتهم تجاه التهديد الحقيقي أو المتصور من إيران أو من تركيا مختلفة.²

تقع دول الخليج الصغيرة بين ثلاث قوى إقليمية متنافسة، السعودية وإيران كمتنافسين تقليديين وتركيا كمنافس ثالث صاعد (أو لنقل "عائد" ما دام هي وريثة الدولة العثمانية). ظاهرياً، تملك السعودية تأثيراً كبيراً على مواقف البلدان الخليجية تجاه إيران وتركيا، إذ تنظر المملكة لإيران كخصم مهدد للأمن الإقليمي على الأقل منذ ثورة 1979، كما تنظر إلى تركيا كمنافس مشحون بعداوات الماضي وخاصة بعد أحداث الربيع العربي. على الرغم من وزن السعودية وتأثيرها فإن مواقف حلفائها في مجلس التعاون الخليجي اختلفت حيال المشروعين الإيراني والتركي في الشرق الأوسط. يعد موقف الإمارات الأكثر موافقة للسعودية، حيث عارضت إيران وتركيا علناً وبقوة. البحرين كذلك تقف في صف السعودية تجاه إيران وبشكل أقل حدة تجاه تركيا. لكن قطر وعمان والكويت تميلان إلى تنفيذ سياسة التحوط الاستراتيجي، من خلال التعاون بشكل وثيق مع المملكة العربية السعودية مع الحفاظ على العلاقات الاقتصادية والسياسية مع إيران وكذلك مع تركيا.

¹ اتمقي إياد القيسي، " أمن الخليج العربي والإستراتيجية الإيرانية (الدور والتأثير) "، مدارات إيرانية، رقم 2 (ديسمبر 2018)، 115.

² Almezaini, "Gulf Small States' Reactions and Strategies Towards Iran."

1- موقف الإمارات

بسبب مواردها النفطية الكبيرة واستراتيجيتها الناجحة للتنويع الإقتصادي، تمكنت الإمارات العربية المتحدة في العقود الأخيرة من أن تصبح دولة لا تقدم لسكانها أسلوب حياة عصري فحسب، ولكن أيضاً أصبحت لاعبا مهما في السياسة الإقليمية والدولية. ومع ذلك، فإن البلاد تنقسم ذات الشواغل الأمنية مع جيرانها، زيادة على مشاكلها الداخلية وعلى رأسها التوترات بين شيوخ إماراتها، بالإضافة إلى ذلك، فإن إنفاقها العسكري الكبير لم يجعل منها بعد القوة العسكرية التي تحقق أمنها بمفردها في المنطقة.

بالعودة لأدبيات التحوط المذكورة في الفصل الأول أعلاه، فإن الإمارات العربية يمكن تصنيفها وفق نموذج ليم وكوبر ك "حليف حازم" أو على الأقل "شريك ناشيء" للمملكة العربية السعودية (خصوصا بعد الربيع العربي)، وذلك بسبب خلافها الأمني المستمر مع إيران وكذلك مواقفها الراضية لسياسات تركيا الإقليمية.

بالنسبة لعلاقات الإمارات مع إيران فقد كانت عدائية في بدايتها. لقد تلقت هذه الدولة الصغيرة تهديدات حقيقية من إيران قبل وبعد تأسيسها، وذلك عندما احتلت الجمهورية الإسلامية ثلاث جزر تابعة للإمارات مطلع السبعينات. بتاريخ 30 نوفمبر 1971، أي قبل يومين فقط من قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، احتلت إيران جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى الإماراتية. أدى ذلك إلى تصور الإمارات أن التهديدات الإيرانية حقيقية، ويمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في البلاد. أدى هذا السلوك الإيراني كذلك إلى بناء فكرة أن إيران دولة فاعلة إقليمية خطيرة تهدد استقرار الدول الصغيرة في الخليج.¹ على إثر ذلك، كانت استراتيجية الإمارات هي الاقتراب من إحدى القوى الإقليمية الأقل تهديداً. خلال الحرب الإيرانية العراقية، دعمت الأخيرة، لكن غزو العراق للكويت في عام 1990 أدى إلى تقارب محسوب مع إيران. مع ذلك بقي الصراع حول الجزر يوتر العلاقات من حين لآخر بين البلدين، وهو الأمر الذي دفع الإمارات للبحث عن حليف آخر تمثل في السعودية التي تقاسمها ذات المخاوف من إيران.

ظلت الإمارات منذ عقود تفضل المقاربة الدبلوماسية في إدارة نزاعها مع إيران، وذلك حفاظا على الشراكة التجارية الكبيرة بينهما، والتي ترى فيها الإمارات صمام أمان. ولأنها تدرك حدود قوتها،

¹ Almezaini.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

فالإمارات ترغب في فصل قضية الجزر المتنازع عليها عن الموضوعات الأخرى، وخاصة الاقتصادية. تستضيف الإمارات جالية إيرانية كبيرة، فدي وحدها يقطنها حوالي 400 ألف مواطن إيراني، لهذا السبب تؤكد أبو ظبي منذ فترة طويلة أن المجتمع الإيراني الكبير يمكن أن يشكل "طابوراً خامساً" يؤثر على استقرار البلاد. وبالرغم من موقف أبو ظبي المتشدد حيال إيران إلا أن هنالك رغبة في منع حدوث خلاف بين البلدين. لقد ذهبت الإمارات إلى حد استضافة الرئيس أحمدني نجاد في دبي عام 2007، وهي أول زيارة من نوعها لرئيس إيراني للبلاد منذ الثورة الإسلامية.¹

أعاد الربيع العربي التوتر إلى العلاقات الإماراتية الإيرانية، بالمقابل زاد من اتساق المواقف بين أبو ظبي والرياض، وكانت بداية ذلك من أحداث البحرين عام 2011 حيث وقفت الإمارات، عكس إيران، إلى جانب نظام آل خليفة ضد الإنتفاضة الشعبية، تلا ذلك وقوف الدولتين على طرفي نقيض بخصوص الأزمة السورية. في اليمن كذلك، كان دور الإمارات العربية المتحدة مهماً وحيوياً إلى جانب المملكة العربية السعودية. إذ ترى أن الحوثيين، حلفاء إيران، يشكلون تهديداً خطيراً ليس فقط تجاه السعودية ولكن أيضاً تجاه المنطقة برمتها. بسبب تزايد مخاوفها الأمنية، أصبحت الإمارات، مثل السعودية، ترى أن إيران هي المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في دول مختلفة في الشرق الأوسط. لذلك، زادت أنشطتها في المنطقة لمواجهة صعود الفاعلين غير الحكوميين، سواء أولئك الذين تدعمهم إيران أو غيرها من حركات الإسلام السياسي.² لقد دعمت الإمارات وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ترى حزب الله، حليف إيران الموثوق، منظمة إرهابية. كانت الإمارات العربية المتحدة أيضاً واحدة من المبادرين لمشروع "تحالف الشرق الأوسط الإستراتيجي MESA" (المعروف أيضاً باسم الناتو العربي) بهدف تضيق مجال النفوذ الإيراني في الخليج، من خلال تعزيز التعاون فيما يتعلق بالدفاع الصاروخي، إلى جانب الولايات المتحدة.³

على مستوى العلاقات مع تركيا، اتبعت الإمارات سياسة متسقة تماماً مع حليفها السعودية. لقد أدت سياسة الإمارات التدخلية منذ الانتفاضات العربية عام 2011 إلى إدراك التهديدات التي يشكلها الإسلام السياسي بزعامة الإخوان المسلمين إلى جانب نفوذ إيران المتعظم في المنطقة. ومثل السعودية،

¹ Chubin and Zabih, *The Foreign Relations of Iran*, 115.

² Almezaini, "Gulf Small States' Reactions and Strategies Towards Iran."

³ Hamdi and Salman, "The Hedging Strategy of Small Arab Gulf States," 143.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

وجدت الإمارات نفسها تعارض تركيا فيما يتعلق بالإسلام السياسي. لقد اعتبرت تركيا، تولى جماعة الإخوان المسلمين السلطة في مصر وتونس عقب الربيع العربي فرصة لتوسيع نفوذها، بالنظر إلى الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية الحاكم. بالمقابل، نظرت الإمارات إلى جماعة الإخوان المسلمين على أنها حركة أيديولوجية يمكن أن تهدد الاستقرار على مستوى المنطقة.

يتوازي انتقاد الإمارات لتركيا مع اعتراضها على إيران، حيث تنظر إلى كليهما على أنهما "متطفلان" من غير العرب يسعيان إلى حشد الأيديولوجيات والهويات العابرة للحدود الوطنية والطائفية ويعملان عبر فواعل غير حكومية لاستغلال نظام الدولة العربية. بالنسبة للإمارات، وهي نفس نظرة السعودية، فإن تركيا أصبحت تنافس إيران بشكل متزايد على دور المنافس الإقليمي الرئيسي لدول الخليج. وفقاً لجراهام جريفيث *Graham Griffiths* وجورج دايسون *George Dyson* فإن هذا الموقف الإماراتي يتضح من قنوات الأخبار الرسمية، التي تصور تركيا على أنها مدفوعة بمزيج من "الانتقام العثماني *Ottoman Revanchism*"، يرافقه "جنون العظمة لـ أردوغان" المدعوم من قطر إلى جانب الأيديولوجية الإسلامية المتطرفة.¹

2- موقف قطر

تمثل قطر وفق الأدبيات أعلاه، نموذجاً رائعاً للدولة المتحولة وفي نفس الوقت اختباراً مثالياً لنجاح هذه الاستراتيجية. لقد أقامت هذه الامارة الخليجية علاقات قوية مع السعودية وإيران وتركيا في آن واحد. فقبل أن تخضع لحظر تقوده السعودية شهر جوان 2017، لعبت قطر لسنوات عديدة دوراً دقيقاً تجنبت فيه العداء المفرط لأي من أكبر جاراتها، إيران والمملكة العربية السعودية وكذلك ظلت أقرب دولة خليجية إلى تركيا.

بخصوص إيران، رفضت الدوحة بشكل عام الانحياز لأي طرف في التنافس السعودي الإيراني، ونأت بنفسها عن الخطاب الإماراتي والبحريني الساخن بشأن طهران. خير دليل على ذلك، أنه بدعوة من أمير قطر حضرت إيران ممثلة في رئيسها محمود أحمدني نجاد لأول مرة قمة دول مجلس التعاون الخليجي في الدوحة سنة 2007. بالنسبة للباحث عبد الله بعبود، فإن قطر تعتبر علاقاتها مع إيران أساسية لمصالحها

¹ Graham Griffiths and George Dyson, "Gulf-Turkey Rivalry Will Intensify, Shaping Conflicts, Confrontations across Region," Control Risks, October 23, 2020, <https://bit.ly/3rpuq12>.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

الاقتصادية والأمنية. فهذه العلاقات مهمة في حماية مواردها الطبيعية، حيث تشترك الدولتان في حقل "القبة الشمالية" وهو أكبر حقل غاز في العالم.¹

على عكس بعض دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، لا يوجد في قطر سوى مجتمع شيعي صغير، حيث يمثل السنة حوالي 90 في المائة من سكانها. هذا السبب وفق مايكل ستيفنز *Michael Stephens*، هو الذي جعل الدوحة تنظر إلى محاولات طهران "المتصورة" لإثارة الفتنة الطائفية في المنطقة على أنها أقل تهديداً من بعض حلفائها في دول مجلس التعاون الخليجي. الوجود العسكري الأمريكي المكثف على أراضيها كذلك، جعل قطر تعتقد ظاهرياً أنها لا تزال آمنة ومستقلة عن جيرانها.² انضمت قطر إلى التحالف الإقليمي ضد الحوثيين لكنها طلبت المغادرة رغم دورها وقدراتها المحدودة. على الرغم من ذلك، شعرت قطر بأنها مضطرة للحفاظ على علاقات ودية مع إيران. لقد تحسنت علاقاتها مع إيران بشكل ملحوظ بعد عقوبات السعودية والبحرين والإمارات ومصر سنة 2017، حينها أعلنت وزارة الخارجية القطرية أنها ستعيد سفيرها إلى طهران بعد توقف دام 20 شهراً بدأ في جانفي 2016 لما قطعت قطر علاقاتها مع إيران تضامناً مع السعودية التي تم الهجوم على سفارتها وقنصليتها في الجمهورية الإسلامية.³

بالنسبة للعلاقات مع تركيا، قطر هي الحليف الأقوى والأكثر موثوقية للجمهورية التركية، ليس فقط في دول مجلس التعاون الخليجي ولكن في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط أيضاً. في العديد من القضايا، من الحرب الأهلية الليبية والسورية إلى القضية الفلسطينية، ترتبط الدوحة وأنقرة ارتباطاً وثيقاً. اعتبر البلدان صعود الأحزاب العربية المختلفة المرتبطة بالإخوان المسلمين في حقبة ما بعد 2011 فرصة لزيادة نفوذهما الإقليمي. لقد وقف البلدان، على خلاف بلدان أخرى في الخليج، مع نظام الإخوان في مصر، كما تشاركا كذلك رفض الانقلاب العسكري الذي قاده السيسي في مصر ثم وفرا معا ملاذاً آمناً ومنابر إعلامية لقادة الإخوان الفارين. وفي أعقاب الانقلاب أقامت تركيا وقطر علاقة خاصة، حيث وقع الجانبان اتفاقية تعاون عسكري واتفقا على تشكيل مجلس استراتيجي رفيع المستوى في أواخر عام 2014.

¹ Abdullah Baabood, "The Middle East's New Battle Lines," EUROPEAN COUNCIL ON FOREIGN RELATIONS (ECFR), accessed July 2, 2019, <https://bit.ly/3f4nguj>.

² Baabood.

³ Almezaini, "Gulf Small States' Reactions and Strategies Towards Iran."

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

خير مثال على العلاقة "الخاصة" التي تطورت بين البلدين أن أمير قطر الشيخ تميم زار تركيا أربع مرات في عام 2014، ورد عليه الرئيس أردوغان بزيارتين قام بهما للدوحة في سبتمبر وديسمبر من نفس العام.¹ مثلما كان الموقف بين تركيا وقطر متسقاً حيال الإخوان في مصر، كان الموقف بين البلدين متوافقاً حيال الأزمة السورية وضرورة إسقاط نظام الأسد، وحتى عندما حققت داعش تقدماً مهماً في العراق وسوريا صيف 2014، ظلت قطر تتفق مع تركيا بشأن حتمية ذهاب الأسد. على سبيل المثال، في مقابلة مع شبكة "سي إن إن" الأمريكية أواخر أكتوبر 2014، قال الشيخ تميم، "السبب الرئيسي لكل هذا هو النظام في سوريا ويجب معاقبة هذا النظام". من جهته أشار الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إلى نقطة مماثلة لما قال في تصريح له: "هناك منظمة إرهابية (داعش)، ولكن هناك أيضاً الأسد الذي ينشر إرهاب الدولة. ليس من الممكن أن النهج الذي لا يتخذ موقفاً ضد نظام الأسد... يمكنه محاربة داعش".² في سنة 2015 ازداد التقارب التركي القطري وزاد معه تنسيق المواقف وتبادل الزيارات رفيعة المستوى وتوقيع عدد من الاتفاقيات. وبشكل غير مسبوق تاريخياً، تم في إحدى الزيارات أواخر عام 2015، الإتفاق على نشر تركيا لقوات في قطر بهدف تحسين التعاون العسكري. لقد بنت تركيا بالفعل قاعدة عسكرية في قطر عام 2016.³

وفقاً لـ جورجيو كافيرو *Giorgio Cafiero* وأنتونينو أوكيوتو *Antonino Occhiuto*، لا يمكن فهم التحالف القطري التركي تماماً على أنه مجرد دولتين تتقاسمان تصورات مشتركة للانفتاحات السياسية التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ ما يقرب من عقد من الزمان. ولكن بالنسبة لـ كافيرو وأوكيوتو، "البلدان تشتركان في الكثير من رؤى السياسة الخارجية والعديد من التصورات المشتركة للتهديدات الإقليمية، وتحديدًا المحور السعودي الإماراتي المصري. من خلال القوة العسكرية لتركيا والموارد المالية لقطر، أقام البلدان تحالفًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيكون من الصعب تخيل انتهاءه

¹ Birol BAŞKAN, "Turkey between Qatar and Saudi Arabia: Changing Regional and Bilateral Relations," *Uluslararası İlişkiler Dergisi* 16, no. 62 (2019): 93.

² BAŞKAN, 94.

³ BAŞKAN, 96.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

طالما أن المسؤولين في أنقرة والدوحة يحتفظون بآراء سلبية بشأن سلوك الرياض وأبو ظبي، والقاهرة، التي تعتبرها الحكومتان التركية والقطرية خطيرة للغاية".¹

3- موقف سلطنة عمان

تعتبر سلطنة عمان كذلك نموذجاً متميزاً لإستراتيجية التحوط، إذ طوال عهد السلطان قابوس، ظلت إستراتيجية السياسة الخارجية للسلطنة تتمثل في الحفاظ على التوازن بين القوى الكبرى في الشرق الأوسط، وتجنب الصراع والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، مع عرض العمل كوسيط في النزاعات الإقليمية والتشديد على الحاجة إلى الحوار. لأجل ذلك تمتعت مسقط بعلاقات جيدة مع الجميع في الخليج خصوصاً والشرق الأوسط عموماً.

ترتبط عمان بعلاقات تاريخية جيدة مع إيران تعود إلى عصر سلالة بهلوي الإيرانية، وذلك ما يميزها عن دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. لم تتغير علاقات عمان الجيدة مع إيران في أعقاب الثورة الإيرانية عام 1979. على عكس دول الخليج العربية الأخرى، لم تخشى عُمان النظام الثوري في إيران ولم تدعم حكومة صدام حسين العراقية في الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988. ونتيجة لذلك، تمكنت عُمان من التوسط في اتفاق سلام بين الجانبين، وتوسّطت في العديد من القضايا الأخرى المتعلقة بإيران منذ ذلك الحين من بينها على سبيل المثال، استضافة مسقط المحادثات السرية التي أدت إلى الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب قبل عام 2013. ترتبط عمان مع إيران بعلاقات عسكرية وثيقة، إذ بتقاسم الوصول إلى مضيق هرمز المهم إستراتيجياً، أجرت عمان وإيران عدة تدريبات بحرية مشتركة في بحر عمان. لقد حافظت الدولتان على علاقات عسكرية جيدة لسنوات عديدة، وغالباً ما تنشران قواتهما المسلحة في مناورات مشتركة. منذ الربيع العربي، طورت عمان وإيران أيضاً علاقات اقتصادية وطاقوية وثقافية وثيقة. رغم الضغوط السعودية على الدول الأصغر في مجلس التعاون الخليجي إلا أن موقف عمان من إيران لم يتأثر.² يعد أبرز مثال على ذلك، تبني مسقط لاستراتيجية مختلفة حيال الأزمة في اليمن رغم حدودها معها

¹ Giorgio Cafiero and Antonino Occhiuto, "Turkey and the GCC States: Between a Foe and an Ally," *Gulf International Forum* (blog), July 27, 2020, <https://bit.ly/2W1mSWw>.

² Baabood, "The Middle East's New Battle Lines."

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

ولم ترأي تهديد في الحوثيين الذين تدعمهم إيران. لقد تجنبت الانجرار إلى الحرب التي تقودها السعودية وحافظت على موقفها المحايد¹.

بالنسبة لعلاقات عمان مع تركيا فإنها لم تتأثر بالضغوط "الناعمة" التي مارستها عليها كل من السعودية والإمارات خلال السنوات الماضية. فالدولتان اللتان ترتبطان بعلاقات تاريخية تزيد عن ثلاثة قرون لا زالتا تتمتعان بعلاقات جيدة ووثيقة على الأقل منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا سنة 2002. لقد أدت الزيارات المتكررة التي قام بها المسؤولون الأتراك إلى عمان في العقد الأخير إلى زيادة التقارب بين مسقط وأنقرة. كما أثرت هذه الزيارات توقيع العديد من الإتفاقيات المهمة في الجوانب العسكرية والإقتصادية من بينها توقيع مذكرة تفاهم للتعاون العسكري سنة 2011، وعقد تسليم 172 مدرعة "بارس3" التركية من طرازات مختلفة سنة 2015. لقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى مليار دولار سنة 2014 وبلغ حجم الإستثمارات التركية في عمان 8 مليار دولار². صاحب هذا التعاون العسكري والإقتصادي تفاهم في المجال السياسي، إذ في سنة 2013 أبدى وزير الخارجية العماني دعم السلطنة لمساعي تركيا في الترشح للعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن لعامي 2015-2016. وفي جويلية 2016 وعلى عكس بعض الدول الخليجية، أبدت عمان علنا تعاطفها مع الحكومة التركية عقب محاولة الانقلاب الفاشلة، حيث أرسل السفير العماني في أنقرة قاسم بن محمد الصالحى برقية تضامن إلى الحكومة التركية تضمنت إدانة لمحاولة الانقلاب³.

4- موقف الكويت

تحتل الكويت موقعاً استراتيجياً على رأس الخليج، متموقعة بين القوتين الإقليميتين، السعودية وإيران. على الرغم من هذا الموقع الاستراتيجي، فقد حاولت الدولة دائماً تنمية سياسة الحياد من خلال العمل كوسيط بين إيران والمملكة العربية السعودية، كما ناءت بنفسها من الانقياد وراء السعودية والإمارات في خصومتها مع تركيا. الكويت تمثل نموذجاً إمبريقياً آخر لإستراتيجية التحوط.

¹ Almezaini, "Gulf Small States' Reactions and Strategies Towards Iran."

² محمد قدو أفندي أوغلو، "العلاقات التركية العمانية.. رؤى مستقبلية وتعاون مشترك"، جريدة الرؤية العمانية، 25 مارس 2018، <https://bit.ly/3jUmOjF>.

³ محمد أبو ريا، "العلاقات التركية العمانية.. تاريخ طويل من الصداقة والدعم المتبادل"، نون بوست، 12 أوت 2020، <https://bit.ly/3CRdBBA>.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

على مستوى العلاقات الكويتية الإيرانية، غالباً ما كانت العلاقات بين الدولتين متقلبة. على الرغم من أن الكويت كانت من أوائل الدول التي اعترفت دبلوماسياً بإيران بعد ثورة 1979، إلا أن علاقتها أصبحت متوترة في أعقاب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية. اتخذت الكويت في البداية موقفاً محايداً من الصراع وطالبت كلا البلدين بإنهاء الحرب، بينما عرضت التوسط. لكن، مع تزايد احتمالية فوز إيران وبدء الصواريخ الإيرانية في ضرب الكويت، أعلنت الحكومة الكويتية دعمها للعراق. تغير الوضع في أعقاب غزو العراق للكويت عام 1990، حينها نددت طهران بالغزو، مؤكدة أنها لن تقبل استيلاء العراق على البلاد.¹

مثل عمان وقطر، اختارت الكويت التحوط في علاقاتها مع الشركاء الإقليميين والدوليين. فضلت الامارة لعب دور الوسيط بين السعودية وإيران. لقد دفع المجتمع الشيعي الكبير في الكويت الإمارة إلى الاقتراب من إيران بحذر أكثر من عمان وقطر. في عام 2011، طردت الكويت دبلوماسيين إيرانيين على خلفية اتهام الامارة لفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني بالانخراط في نشاط تخريبي في أراضيها. ومع ذلك، فإن القرب الجغرافي للكويت من إيران وعزمها على تأمين واردات الغاز الإيراني دفع الإمارة إلى الحفاظ على علاقتها مع الجمهورية الاسلامية، حيث قام أمير الكويت بزيارة دولة إلى طهران في عام 2014. على الرغم من أن الكويت أعربت علناً عن دعمها لحق إيران في الاحتفاظ ببرنامج نووي سلمي، إلا أنها وافقت حتى الآن على الامتثال لجميع العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الجمهورية الاسلامية. وعقب الهجمات على السفارة السعودية في طهران، استدعت الكويت سفيرها لدى إيران بكفاءة مع السعودية. لكن الكويت حافظت أيضاً على علاقاتها مع إيران، تاركة الباب مفتوحاً للتقارب بينهما.² انضمت الكويت إلى التحالف الإقليمي ضد الحوثيين في اليمن لكنها لعبت دوراً محدوداً للغاية في التحالف.³

بعد قطر، تعتبر الكويت الأقرب إلى تركيا في مجلس التعاون الخليجي. لا زال الكويتيين ممتنين لتركيا بسبب موقفها الراض لغزو العراق للإمارة عام 1990. منذ ذلك الحين، تم تبادل كثيف للزيارات بين مسؤولي البلدين والعديد من الإتفاقيات أبرمت. في 2008 مثلاً، وأثناء زيارة لأمير الكويت الشيخ

¹ Baabood, "The Middle East's New Battle Lines."

² Baabood.

³ Almezaini, "Gulf Small States' Reactions and Strategies Towards Iran."

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

صباح الأحمد الجابر الصباح لأنقرة، تم توقيع سبعة إتفاقيات بين البلدين في مجالات مختلفة. في زيارة أمير الكويت الموالية لتركيا سنة 2013 وقع البلدان ثمانية إتفاقيات جديدة للتعاون في ميادين مختلفة على رأسها الإقتصادية والعسكرية. لقد وقع البلدان أكثر من 40 إتفاقية في عقد من الزمان.¹ ولعل من بين أبرز الأدلة على العلاقة الودية التي كانت تجمع البلدين، تضاعف عدد السواح الكويتيين المتوجهين إلى تركيا في تلك الفترة أضعافاً مضاعفة.²

يمكن وصف علاقة تركيا بالكويت بأنها الأكثر استقراراً من أي دولة مع دول مجلس التعاون الخليجي، دون أي صعود أو هبوط كبير. لم تتأثر سلبا أو إيجابا بأية قضايا. حتى مع بداية الربيع العربي عام 2011 وتأزم الوضع في سوريا، حصل حزب العدالة والتنمية التركي على دعم الكويتيين بسبب موقفه المؤيد والداعم للمعارضة السورية. بالنسبة للكويت وتركيا، يُعتبر تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة إشكالياً. بالنسبة للباحثة التركية سينم سينجيز *Sinem Cengiz*، المتخصصة في علاقات تركيا بالشرق الأوسط، فإن الكويت تعتبر تركيا "قوة توازن قوية في المنطقة ضد سياسات الجهات المهددة".³

بالنظر للتوتر الذي يسود علاقات تركيا مع السعودية والإمارات، فإن دول الخليج العربية الأخرى تعتبر فرصة لتركيا في جهودها لإعادة تشكيل النظام السياسي الإقليمي والسعي للاستفادة من الانقسامات الإقليمية لصالحها. مع تعرض الكويت وعمان لضغوط من السعوديين والإماراتيين بسبب وجهات نظرهم المختلفة في القضايا الإقليمية، مثل الحرب في اليمن، وكيفية الرد على إيران، قدمت تركيا نفسها كبديل.⁴ مع بداية الأزمة القطرية عام 2017 بدأت تركيا تستميل الدولتين عمليا، وخاصة الكويت التي لها مشاكل حدودية* مع السعودية تحتفي وتظهر من حين لآخر.

¹ Redha Sardar, "Kuwait-Turkey Relations .. History of Deep-Rooted Ties, Common Interests," Kuwait News Agency (KUNA), March 17, 2017, <https://bit.ly/3rArOO0>.

² Fehim Tastekin, "Gulf Countries Concerned as Turkey Cozies up to Kuwait," Al-Monitor: The Pulse of the Middle East, October 18, 2018, <https://bit.ly/3AlQgXn>.

³ Sinem Cengiz, "Turkey and Kuwait: Strengthening Ties in a Fragile Region," Arab News, March 18, 2017, <https://bit.ly/3ylXaud>.

⁴ Steven A. Cook and Hussein Ibish, "Turkey's Resurgence as a Regional Power Confronts a Fractured GCC," *AGSIW Issue Papers*, no. 9 (2019): 7.

* لاسيما بخصوص حقل "النفطي" للنفط وحقل "الدرّة" للغاز المشتركين بين الدولتين.

5- موقف البحرين

بالنظر لموقعها الإستراتيجي وأغلبية سكانها الشيعة مع حكامها السنة، كانت البحرين تاريخياً بؤرة للمنافسة السعودية الإيرانية. تعتبر البحرين نموذجاً لـ "الحليف الحازم" للمملكة العربية السعودية. هنالك تنسيق كبير للمواقف بين البلدين سواء اتجه إيران أو حتى اتجاه تركيا.

ظلت العلاقات البحرينية الإيرانية، تاريخياً، سيئة في أغلب فتراتهما بسبب الخلاف الأمني طويل الأمد، حيث ترى إيران البحرين أراضي إيرانية رغم اعترافها باستقلالها سنة 1971. لأجل ذلك، تعتبر البحرين إيران تهديداً رئيسياً لأمنها القومي، إذ تتهم السلطات البحرينية إيران بالسعي لقلب نظام الحكم في المملكة وإقامة نظام موال لطهران، وقد زادت حدة الاتهامات بعد أحداث الربيع العربي التي خرج فيها شيعة البحرين، الذين يمثلون أكثر من 70%، للمطالبة بالتوزيع العادل للثروات، وبحقهم في تقاسم السلطة وفقاً لوزنهم في المجتمع البحريني. لقد كانت تصريحات المسؤولين الإيرانيين مؤكدة للمخاوف البحرينية، فذلك علي أكبر ناطق نوري، مسؤول مكتب مرشد الثورة، يصرح في 2009 بأن البحرين هي مقاطعة فارسية، وهي المحافظة الإيرانية رقم 14. لقد أثار هذا التصريح انتقادات واسعة في الوطن العربي على الصعيدين الرسمي والشعبي. ومن جهته، أدلى آية الله عيسى قاسم، ممثل المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في البحرين، بتصريح مماثل ورد فيه أن تأثير المرشد الأعلى يتزايد يومياً في العالم وأن نصف البرلمانين في البحرين خاضعون له.¹ إن هذه التصريحات قد زادت من الرفض الرسمي لإيران في البحرين خصوصاً وفي منطقة الخليج عموماً. إلى جانب اتهام البحرين لإيران بالوقوف خلف الإنتفاضة الشعبية في المملكة، اتهمتها كذلك بدعم الإرهاب على إثر اكتشاف مصنع لصنع القنابل جنوب المنامة أواخر عام 2015، مما نتج عن ذلك أزمة دبلوماسية بين البلدين.² بسبب مخاوفها من إيران، تبذل البحرين جهوداً لتقوية شبكات تحالفها مع الغرب (بما في ذلك استضافة مقر الأسطول الخامس الأمريكي) بالإضافة إلى تعزيز الموقف الخليجي المشترك ضد الجمهورية الإسلامية.³ تقف المنامة كذلك إلى جانب الرياض في صراعها مع طهران. في 2015 على سبيل المثال، دعمت البحرين العمل العسكري الذي قاده السعودية في اليمن،

¹ بولعراس، 281-282.

² Hamdi and Salman, "The Hedging Strategy of Small Arab Gulf States," 135.

³ Yoel Guzansky, "The Foreign-Policy Tools of Small Powers: Strategic Hedging in the Persian Gulf," *Middle East Policy* 22, no. 1 (2015): 116.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

كان دور البحرين هناك مشابهاً إلى حد كبير للدور السعودي والإماراتي، حيث وقفت بقوة في وجه الحوثيين وساهمت إلى حد ما في التحالف رغم محدودية قدراتها العسكرية¹. في 2016 كذلك، قطعت المنامة علاقاتها مع طهران تضامناً مع الرياض على إثر الهجوم على سفارة وقنصلية السعودية في إيران².

على الرغم من أن البحرين تتبع سياسة خارجية موالية للسعودية من أجل تجنب العدوان الإيراني مما يجعلها ظاهرياً تقع ضمن فئة "الحليف الحازم" في نموذج ليم وكوبر أعلاه، إلا أن المملكة تسمح للشركات الإيرانية بالعمل في أراضيها، وتتجنب انتقاد إيران علناً، وتعلن مراراً أنها لن تسمح باستخدام أراضيها لشن هجوم على إيران، كما وقعت صفقة غاز كبيرة مع الإيرانيين، باستثمار ما يقرب من 4 مليارات دولار على مدى السنوات الخمس والعشرين القادمة على أمل توطيد علاقاتها مع إيران وتطبيعها³. يوحى كل ذلك بأن المملكة البحرينية تحاول اتباع استراتيجية التحوط.

بالنسبة لموقف البحرين من تركيا وسياستها في المنطقة، فإنه متأثر بشكل كبير بالنفوذ السعودي الإماراتي، وبالأخص الإماراتي. هذا النفوذ المتزايد في المملكة منذ انتفاضة 2011 أدى إلى توافق المنامة بشكل أوثق مع أبو ظبي في الملفات الإقليمية الرئيسية ولو على حساب مصلحتها الوطنية. تربط البحرين وتركيا العديد من الإتفاقيات الأمنية والإقتصادية. تشير الأرقام إلى أن حجم التبادل التجاري بين البحرين وتركيا ارتفع من 23.2 مليون دولار أمريكي سنة 1999 إلى 330 مليون دولار عام 2015⁴. على الرغم من ذلك، وبسبب الضغط الإماراتي بالدرجة الأولى والسعودي بالدرجة الثانية، اصطفت البحرين خلف الدولتين في مواجهة تركيا، فأظهرت رفضها للدور التركي المساند للإخوان المسلمين في المنطقة، كما أبدت معارضة متزايدة للمشاركة العسكرية التركية في الدول العربية، بداية من العراق ثم سوريا وصولاً إلى ليبيا.

¹ Almezaini, "Gulf Small States' Reactions and Strategies Towards Iran."

² Hamdi and Salman, "The Hedging Strategy of Small Arab Gulf States," 135.

³ Guzansky, "The Foreign-Policy Tools of Small Powers," 117.

⁴ فاروق ألي، "علاقات اقتصادية قوية بين البحرين وتركيا"، صحيفة الوطن البحرينية، 10 فيفري 2017،

•<https://bit.ly/3dla90W>

المطلب الثاني: قبول الزعامة من طرف القوى الكبرى المتغلغلة

على الرغم من أن الزعامة الإقليمية تشير في المقام الأول إلى دور يكتسبه أحد الفاعلين على المستوى الإقليمي، مما يعني للوهلة الأولى بأنه شأن إقليمي محض، إلا أنه يمكن للفاعلين من خارج الإقليم وفي مقدمتهم القوى العظمى أن يلعبوا دورا في دفع أو منع زعامة أي دولة كانت في أي إقليم كان. في هذا السياق، تشير كلاين وآخرون كما أسلفنا بأن الاعتراف من المجتمع العالمي بالزعيم الإقليمي يعزز شرعيته كزعيم، فانساق المكانة *Status Consistency* يتطلب اعترافا وقبولا إقليميا وعالميا على حد سواء.¹ من جهتها، تجادل دسترادي بأن اختيار القوى الإقليمية (التي تطالب بالزعامة) لاستراتيجيات مناسبة يعتمد على مجموعة واسعة من العوامل المتعلقة بمستويات مختلفة من التحليل، من بينها تأثير القوى العظمى "الخارجية" التي لا تنتمي إلى الإقليم.²

يحدد فليمز وجسكوفسكي، ثلاثة خيارات استراتيجية يمكن أن تعتمد عليها القوى الخارجية حيال مشاريع الزعامة في إقليم ما. أولا، يمكن دعم عمليات التوازن داخل الإقليم من قبل قوى خارجية من أجل احتواء القوى الإقليمية (التي تدعي الزعامة) عن طريق إلزامها بتخصيص الموارد لفنائها الخلفي بدلا من إسقاط القوة على الآخرين. ويمكن أن تؤدي "العلاقة الخاصة" بين القوى الخارجية والقوى الثانوية إلى فتح باب الفرص أمام هذه الأخيرة لكي تمارس تأثيرا حاسما (في مجالات قضايا معينة) على مستوى النظام. ثانيا، يمكن للقوى الخارجية أن تدعم القوى الإقليمية في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي من خلال دبلوماسية هيبته وقوتها العسكرية لأن التكاليف السياسية والاقتصادية للتدخل المستمر مرتفعة جدا بالنسبة للقوى من خارج الإقليم. هذا السيناريو هو أكثر احتمالا في الأقاليم التي تتميز بأنماط علاقة صراعية. ثالثا، فإن مقارنة عدم التدخل من قبل القوى الخارجية من شأنها أن تسمح ب بروز سياسة إقليمية واتخاذها "مسارا طبيعيا" دون تدخل خارجي هام. وتؤدي كل من هذه الخيارات الاستراتيجية إلى تأثيرات مختلفة على ديناميات الزعامة الإقليمية.³

في الشرق الأوسط، من الصعب على أية دولة (بمن فيهم إيران وتركيا) أن تلعب دور الزعيم الإقليمي ما لم تحصل على موافقة الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة شبه إقليمية وبدرجة أقل

¹ Cline et al., " Identifying regional powers and their status ", 145.

² Sandra Destradi, " Regional Powers and Their Strategies: Empire, Hegemony, and Leadership ", 2010, 909.

³ Flesmes and Wojczewski, 10.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

موافقة روسيا الاتحادية باعتبارها وريث الإتحاد السوفيتي وصاحبة المصالح الحيوية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من وجود الصين المتنامي في المنطقة، إلا أنه لن يتم فحص تأثيرها على الزعامة الإقليمية، وذلك بالنظر لثقلها السياسي الضعيف مقارنة بنفوذها الإقتصادي.

أولاً: قبول مشروع الزعامة الإيراني

1- القبول الأمريكي

مثلت إيران تحدياً لنموذج الأمن الأحادي الأمريكي وحضور الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ولهذا الخلاف جذور تاريخية وجغرافية وأيديولوجية، وكلما زاد الطابع الأيديولوجي للسياسة الخارجية الإيرانية كلما زاد الصراع مع الولايات المتحدة وأهدافها الإقليمية. حاولت الولايات المتحدة عزل إيران منذ الثورة الإسلامية عام 1979. لقد ارتفعت درجة العداء بين الولايات المتحدة وإيران بعد الثورة مباشرة وطيلة ولاية انخميني، فالخلاف في جوهره، وفق باكينام الشرقاوي، أساسي وجذري ويمس المصالح. ويقف الدعم اللامحدود المستمر الذي تقدمه الولايات المتحدة للكيان الصهيوني عقبة رئيسية أمام تخطي الخلاف مع إيران، خاصة وأن التحالف مع الكيان الصهيوني الدعامة الأساسية للإستراتيجية الأميركية في المنطقة والأداة الأولى لتحقيق مصالحها. إن هذا العداء الإيراني الأمريكي وإن استمر بعد ذلك لكنه خفت حدته وتلطفت المصطلحات المعبرة عنه في فترات لاحقة، إذ تعددت التصريحات من الجانبين التي أعطت الأمل في إمكانية عودة العلاقات¹.

لأكثر من ثلاثة عقود منذ الثورة الإيرانية، كان هنالك دائماً صراع بين إيران والولايات المتحدة حول مجموعة من القضايا. بعد أحداث 11 سبتمبر وغزو أفغانستان، أطلق الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن مصطلح "الدول المارقة" أو "محور الشر" محمداً العراق، إيران، وكوريا الشمالية كدول يجب مهاجمتها وتغيير نظمها، وذلك على اعتبار أن هذه الدول تدعم الإرهاب، تظهر العداء للولايات المتحدة الأمريكية وتمتلك أو تحاول امتلاك أسلحة دمار شامل. لأجل ذلك، استغلت الولايات المتحدة فرصة تصاعد التحديات المتعلقة بالملف النووي الإيراني في عام 2003 من أجل زيادة ضغوطها السياسية والاقتصادية

¹باكينام الشرقاوي، « السياسة الخارجية الإيرانية »، الجزيرة نت، تم الإطلاع يوم 29 جويلية 2019،

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

ضد إيران، وحاولت بنجاح إحالة القضية النووية الإيرانية إلى مجلس الأمن الدولي في عام 2006 لفرض عديد العقوبات الدولية على إيران.¹

في تقدير الباحثين محسن صادغي Mohsen Sadeghi ورحمت حيمينه Rahmat Hajimineh، العداء الأمريكي لإيران يدخل ضمن مشروع "إيرانوفوبيا Iranophobia" الذي يعبر عن حرب ناعمة ضد إيران قصد إضعافها وعزلها.² وفق صادغي وحيمينه، تحتاج الولايات المتحدة لـ "شر وهمي Fantastical Evil" لتبرير أفعالها في الشرق الأوسط، وبدون هذا الشر يمكن اعتبار أفعالها استفزازية ومخالفة لهوية الولايات المتحدة باعتبارها داعية الديمقراطية والحرية. لقد كان هذا "الشر العظيم Great Evil" في الماضي هو الاتحاد السوفياتي وخطر الشيوعية. أما اليوم، إيران باعتبارها "الشر العظيم" الذي يجب أن يخضع للاحتواء هي الفكرة التي تسوق للشعب الأمريكي (والمجتمع الدولي) لتبرير مصالح أمريكا في الشرق الأوسط. هذه المصالح التي تتراوح، وفق صادغي وحيمينه، بين نفوذ الكيان الصهيوني، المخاوف الجيوسياسية، والاستغلال السياسي والاقتصادي. وبدون حدوث تغيير جذري في النخبة الإيرانية أو الأمريكية، فمن المرجح أن تظل إيران "شراً عظيماً" في السياسة الخارجية الأمريكية في المستقبل القريب.³

يرى بعض المحللين أن مسألة العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران ليست مشكلة إيرانية تتعلق بعمق التحول الثوري الذي حدث داخل الجمهورية الإسلامية، بل هي بدرجة أكبر مشكلة أمريكية، فما زالت بعض مراكز السلطة الأمريكية الداخلية مثل الكونغرس الموالي للكيان الصهيوني تقف عقبة أمام تحسين العلاقات مع إيران. فبالنظر إلى الخسائر التي نتكبدها إيران خاصة على المستويات الإقليمية، سواء في الخليج أو آسيا الوسطى، من جراء الحصار الأمريكي، يمكن للنظام الإيراني أن يكون أكثر مرونة وأقل ممانعة في عودة العلاقات، خاصة وأن إيران في مجال علاقاتها مع بريطانيا أثبتت أنها قادرة على إزالة العقبات من أمامها كلما استلزمت المصلحة ذلك،⁴ ولكن، مثلما ذكر أعلاه، لعل الولايات المتحدة وحليفها الكيان الصهيوني مازالا بحاجة إلى "الشر العظيم" الإيراني لتبرير سياساتهما في المنطقة.

¹ Mohammad A. Mousavi and Esfandiar Khodae, "Iran and the Shanghai Cooperation Organization", *Iranian Review of Foreign Affairs* 4, n° 1 (2013): 204.

² Sadeghi and Hajimineh, "THE ROLE OF IRAN'S" SOFT POWER" IN CONFRONTING IRANOPHOBIA", 227.

³ Sadeghi and Hajimineh, 230.

⁴ الشرفاوي، "السياسة الخارجية الإيرانية".

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

في السنوات الأخيرة، اتضح جلياً أن القطبية الأحادية الأمريكية، التي اتسم بها النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، تتراجع تدريجياً، هذا التراجع مس بالضرورة الهيمنة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط، والتي طالما ترجمت في سياسة أمريكية شرق أوسطية نشطة ومشاركة في العديد من العمليات العسكرية في المنطقة. في هذا السياق، يتفق الكثير من المهتمين بالشأن الأمريكي بأن الأمريكيين لم يعد لديهم القوة لفرض نظام إقليمي شرق أوسطي بشروطهم الخاصة، فالهيمنة الأمريكية تتعرض بشكل متزايد لتحد من قوى عظمى أخرى على رأسها روسيا والصين. لقد أدركت إدارة الرئيس باراك أوباما *Barack Obama* عدم قدرة الولايات المتحدة على المواصلة على نهج السياسات التدخلية السابقة وضرورة اتباع إستراتيجية أمريكية جديدة مغايرة، هذه الإستراتيجية الجديدة يمكن لمسها من كلمات أوباما في تقديم "استراتيجية الأمن القومي *National Security Strategy*" أواخر ماي 2010، وذلك لما يقول "سيتحقق أمننا على المدى الطويل ليس من قدرتنا على غرس الخوف في الشعوب الأخرى ولكن من قدرتنا على التحدث إليهم".¹

لقد كان الربيع العربي دليل إضافي على حدود القوة الأمريكية في الشرق الأوسط وعلى ضرورة تغيير النهج المتبع، حيث أظهرت الأحداث التي عاشتها المنطقة العربية منذ 2011 بأن الولايات المتحدة لم تعد تتمتع بالهيبة والموارد اللازمة للسيطرة على شؤون الشرق الأوسط مثلما كانت عليه قبل سنوات. الولايات المتحدة بشهادة المختصين لا تمتلك الموارد المالية الكبيرة اللازمة لتشكيل الآفاق في دول ما بعد الربيع العربي. لأجل ما تقدم، ساهمت الأحداث في تونس ومصر وغيرها من بلدان الربيع العربي بقسط وفير في إحداث تغييرات غير مسبوقة في المقاربة الأمريكية للشرق الأوسط. فبعد 2011، تطورت مقاربة الولايات المتحدة للشرق الأوسط لتصبح "أكثر مرونة وأقل وضوحاً" مثلما يصفها الباحث خليل مرار *Khalil Marrar*.²

اتبعت الولايات المتحدة سياسة التقارب مع إيران في عهد الرئيس روجاني والتي كانت بمثابة تطور مفاجئ في الدبلوماسية بين البلدين لأول مرة منذ الثورة الإسلامية 1979. لقد أدرك مسؤولو البيت الأبيض أن تحسين العلاقات مع إيران كان ذا قيمة على الرغم من إدانة هذا التقارب من قبل بعض

¹ "National Security Strategy" (Washington: The White House, may 2010), <https://bit.ly/36UISEI>.

² Khalil Marrar, "Allies in Flux: American Policy after the Arab Spring", *ASPJ AFRICA & FRANCOPHONIE*, n° 4 (2015), 26.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

حلفاء أمريكا الرئيسيين (السعودية والكيان الصهيوني). علاوة على ذلك، سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق مصالحها من خلال مفاوضات مباشرة مع إيران حول الملف النووي دون طرف ثالث، كما جرت العادة، مما يعد تغيراً في النظرة الأمريكية للجمهورية الإسلامية. لقد أصبح من الواضح أن رؤية إيران باعتبارها التهديد الأساسي للعديد من الشركاء المسلمين السنة والكيان الصهيوني لا تعني أن واشنطن يجب أن تتجاهل اهتمامها الحيوي بإعادة الانخراط في علاقات مع طهران لإرضاء حلفائها التقليديين.¹ يعبر الكاتب الصحفي الأمريكي دافيد ريمنيك *David Remnick* عن هذا الموقف لإدارة أوباما لما يقول: "يعتقد أعضاء فريق أوباما أن قادة الكيان الصهيوني، مصر، الأردن ودول الخليج، الذين أصبحوا متحالفين الآن كما لم يحدث من قبل، يريدون من الولايات المتحدة أن تكون ويكلمهم في صراع ليس فقط من أجل نزع السلاح النووي في إيران ولكن من أجل تغيير النظام. وهذا ليس على أجندة الإدارة."² كان أمر مراجعة الولايات المتحدة لعلاقتها مع إيران بعيداً عن رغبات الحلفاء ملحاً بشكل خاص، وذلك بالنظر لحقيقة أن معظم العلاقات مع هؤلاء الحلفاء أعيد صياغتها للتكيف مع الإطاحة المحتملة بأنظمتهم أو إعادة تشكيلها في ضوء الربيع العربي.³ لقد وصل الحد بالرئيس أوباما إلى خذلان حلفائه صراحة في مقابلة له مع مجلة "ذي أتلنتيك *The Atlantic*" الأمريكية شهر أبريل 2014 لما قال بأن "المنافسة بين السعوديين والإيرانيين تستدعي منا أن نقول لأصدقائنا، كما للإيرانيين، إن عليهم أن يتوصلوا إلى طريقة يتقاسمون من خلالها الجوار وقيمون نوعاً من السلام البارد."⁴

في إطار التقارب الأمريكي الإيراني، ركزت المفاوضات النووية بين الطرفين على ثلاث قضايا: (1) ضبط شغف الجمهورية الإسلامية للطاقة النووية؛ (2) استبعاد أي عدوان عسكري من قبل الولايات المتحدة أو الكيان الصهيوني، مع مراعاة نظام التفتيش؛ (3) وضع إيران على مسار التطبيع وأخذ العضوية الكاملة في المجتمع الدولي. بالنسبة لمرار وعديد الباحثين، هذه المفاوضات بمثابة مناقشة للمكانة المستقبلية لإيران في الشرق الأوسط والعالم. استغرقت القضايا الثلاث قرابة العقد من الزمان حتى تتحقق، لكنها

¹ Marrar, 26.

² David Remnick, "Going the Distance: On and Off the Road with Barack Obama," *The New Yorker*, January 20, 2014, <https://bit.ly/3BnN5ie>.

³ Marrar, « Allies in Flux », 26.

⁴ "The Obama Doctrine: The Atlantic's Exclusive Report on the U.S. President's Hardest Foreign Policy Decisions," *The Atlantic*, October 3, 2016, <https://bit.ly/3f3V9eL>.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

بدأت في تشكيل الأساس للعلاقة الأمريكية الإيرانية المستقبلية. لقد مارس الإيرانيون قدرا كبيرا من التأثير على واشنطن للوصول إلى هذه المرحلة من المصالحة، لا سيما فيما يتعلق بالاستقرار في العراق، سوريا، اليمن وحتى أفغانستان*. بالإضافة إلى ما سبق، فتحت المحادثات الأمريكية مع إيران احتمالات تدهور التحالف الإيراني الروسي في سوريا، وهو عامل رئيسي في الحفاظ على النفوذ الأمريكي في المنطقة. وفقا لمرار، فإن تطبيع إيران لعلاقتها مع الولايات المتحدة على إثر الصفقة النووية، لو تم، فمن شأنه "أن يوفر فرصة لإذابة العلاقات مع خصم أمريكي لدود كان، بفضل قوته العظمى وتأثيره الجيوسياسي، قد خنق قبول إيران كدولة لها مصالحها الخاصة في الشؤون الدولية، ناهيك عن مجالات نفوذها المباشرة".¹

كانت المعارضة شديدة من الحلفاء في الشرق الأوسط للمفاوضات النووية بين الولايات المتحدة وإيران، وبنفس القدر كانت المعارضة في الداخل الأمريكي، حيث أعرب الكثير من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين والديمقراطيين عن شكوكهم بشأن الاتفاقية مع إيران، وهددوا بتشديد العقوبات على الجمهورية الإسلامية بشكل أكبر. ولكسب التأييد الداخلي، حاولت إدارة أوباما تبني خطاب يزيل سوء الفهم بخصوص المسعى الأمريكي. حول ذلك، يقول أوباما "إذا تمكنا من حمل إيران على العمل بطريقة مسؤولة، وليس تمويل المنظمات الإرهابية، وعدم محاولة إثارة السخط الطائفي في البلدان الأخرى، وعدم تطوير سلاح نووي، يمكننا أن نرى توازناً يتطور بين إيران ودول الخليج السنية، أو ذات الغالبية السنية، حيث توجد منافسة، وربما شك، ولكن ليس حرباً نشطة أو حرباً بالوكالة".² من جهتها طمأنت سوزان رايس *Susan Rice*، مستشارة أوباما للأمن القومي، الجبهة الداخلية والخارجية على السواء لما وصفت الصفقة الإيرانية بأنها "لم تكن في الأساس تتعلق بمحاولة فتح حقبة جديدة من العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران... كان الهدف ببساطة هو جعل بلد خطير أقل خطورة إلى حد كبير".³

على خلاف أوباما، بدأ الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب *Donald Trump* المؤيد من قبل الكيان الصهيوني ودول الخليج، حتى عندما كان مرشحاً، مصمماً على إحياء الهيمنة الأمريكية على العالم التي

* خاصة في ظل سحب الولايات المتحدة لقواتها من العراق (ديسمبر 2011)، تقليص وجودها العسكري في أفغانستان، إلى جانب البقاء مترددة بشأن إرسال قوات إلى الحرب في سوريا.

¹ Marrar, 27.

² Remnick, "Going the Distance."

³ Jeffrey Goldberg, "The Obama Doctrine: The U.S. President Talks through His Hardest Decisions about America's Role in the World," April 2016, <https://bit.ly/3zkpUn2>.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

بدأت تفقد استقرارها في عهد سلفه. ومن بين الخطوات العملية التي رآها ترامب أساسية في تحقيق الهدف الأمريكي، مراجعة العلاقة مع إيران بداية من الصفقة النووية. في خطاب ألقاه شهر مارس 2016 أمام لجنة الشؤون العامة الأمريكية الصهيونية إيباك AIPAC، وهي مجموعة اللوبي المؤيدة للكيان الصهيوني، أعلن ترامب أن "أولويته رقم واحد" ستكون "تفكيك الصفقة الكارثية مع إيران". كما وصف الاتفاق بأنه أسوأ صفقة تم التفاوض عليها على الإطلاق وقال إنه سيسعى لإعادة التفاوض بشأنها.¹ كما ربط ترامب في ذات الخطاب بين إيران والإرهاب، حيث قال: "إيران زرعت الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء العالم". "خلال السنوات الخمس الماضية، كرسّت إيران هجمات إرهابية في 25 دولة مختلفة في خمس قارات. ولديها خلايا إرهابية في كل مكان، بما في ذلك في نصف الكرة الغربي، بالقرب من الوطن. إيران هي أكبر راعي للإرهاب في جميع أنحاء العالم. وسنعمل على تفكيك هذا الامتداد".²

لقد كان من أولى قرارات دونالد ترامب فور انتخابه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية شهر نوفمبر 2016، اختيار معارضين صريحين لإيران والاتفاق النووي معها لشغل مناصب رئيسية في الأمن القومي. إذ قام بتعيين الفريق المتقاعد مايكل فلين *Michael Flynn* ليكون مستشاره للأمن القومي وهو الذي علق في حوار عقب الاتفاق النووي بأن الولايات المتحدة تعرضت "للتهزيمة من قبل دولة من المفاوضين الخبراء الذين حصلوا على كل ما يريدونه ويحتاجونه من الصفقة لتقديم وعود فقط بالسماح بملاحظات مستقبلية"، كما قال بأن هذا الاتفاق سيؤدي على المدى الطويل إلى تحقيق وعد إيران بالقضاء على الكيان الصهيوني.³ بالإضافة إلى فلين، تم تعيين النائب الجمهوري مايك بومبيو *Mike Pompeo* لرئاسة وكالة المخابرات المركزية، وهو الذي كتب على تويتر قبل يوم من هذا التعيين: "أتطلع إلى التراجع عن هذه الصفقة الكارثية مع أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم".⁴ أما التعيين الأبرز فقد كان من نصيب الجنرال جيمس ماتيس *James Mattis* الذي أختير وزيراً للدفاع مطلع ديسمبر 2016 وهو المعروف بعدائه الشديد لإيران وانتقاداته الحادة للاتفاق النووي الموقع معها. هذا الجنرال الذي سبق وأن صرح سنة

¹ Kelsey Davenport, "Trump Election Puts Iran Deal in Doubt," Arms Control Association, December 2016, <https://bit.ly/3xYf71D>.

² Louis Jacobson, "Donald Trump Says Iran Is Responsible for Terrorist Attacks in 25 Countries, Five Continents," PolitiFact, March 22, 2016, <https://bit.ly/3rqQ5FY>.

³ Criss Howk Jason, "Lieutenant General (Retired) Michael Flynn and the Iranian Nuclear Agreement," *Observer* (blog), September 24, 2015, <https://bit.ly/3zpAQ34>.

⁴ Davenport, "Trump Election Puts Iran Deal in Doubt."

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

2012 بأن أخطر ثلاثة تهديدات تواجه الولايات المتحدة هي "إيران، إيران، إيران"، كما قال في أبريل 2015 بأن إيران هي "التهديد الوحيد الأكثر ديمومة للاستقرار والسلام في الشرق الأوسط"، حيث وصف الجمهورية الإسلامية بأنها ليست دولة قومية على الإطلاق ولكنها "قضية ثورية مكرسة للفوضى"¹. يتضح من خلال ما تقدم، بأن دور "دركي الخليج" الذي تخوف حلفاء الولايات المتحدة من أن يعاد منحه لإيران مجددا لم يكن مطروحا أمريكيا حتى في ظل التقارب الذي حصل في عهد أوباما والمكمل باتفاق نووي تاريخي، وبالتالي فإن قبول الولايات المتحدة لزعامة إيران للشرق الأوسط بعيد المنال.

2- القبول الروسي

مثلت إيران بالنسبة لروسيا على الدوام بوابة طبيعية تتيح لها الوصول إلى البحار الدافئة. هذه الرؤية الجيوسياسية ارتقت إلى مرتبة العقيدة منذ عهد قيصر روسيا الخامس بطرس الأكبر *Pierre le Grand* (1672-1725). لقد كان القيصر يحث القادة الروس على بسط سيطرتهم على المناطق التي تفصل بين روسيا والبحار الجنوبية، حيث يقول في إحدى وصاياه العشر الشهيرة: "يجب أن نسرع في نزول بلاد فارس، وأن نتوغل في الخليج العربي؛ لإعادة تأسيس التجارة القديمة لبلاد الشام عبر سوريا، إن أمكن، والتقدم حتى الهند التي هي مستودع العالم". تعبر هذه الكلمات عن واحدة من أكثر أولويات الاستراتيجية الروسية ديمومة، حيث تظل إيران متغيرا رئيسيا في الفكر الإستراتيجي الروسي، إذ بالنسبة للأوراسيين الجدد من أمثال ألكسندر دوغين *Aleksandr Dugin*، تعد البوابة الإيرانية شرطا لا غنى عنه لاستعادة عظمة روسيا، وبالنسبة للقوميين من أمثال فلاديمير جيرينوفسكي *Vladimir Jirinovski* فهم يرون أن إحياء فكرة الدفع العسكري الكبير نحو بلاد فارس القديمة سيحقق حلم رؤية القوات الروسية "تغسل أقدامها في المياه الدافئة للمحيط الهندي"².

تؤكد طبيعة العلاقات الروسية الإيرانية تاريخيا وجود فرص لعلاقات حسنة بين الدولتين من قبيل التفاهم والتعاون، كما يتحدث التاريخ عن علاقات صراع وتنافس. ومع ذلك، الأكد حاليا أن فلاديمير بوتين *Vladimir Poutine* يدرك حقيقة أن استراتيجية العودة الكبيرة لروسيا إلى الشرق الأوسط تتم عبر

¹ Mark Perry, "James Mattis' 33-Year Grudge Against Iran," POLITICO Magazine, April 12, 2016, <https://politi.co/3rqPAvA>.

² Pahlavi, "L'Iran Au Travers Du Prisme Géopolitique."

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

البوابة الإيرانية، فهو يحتاج إيران لـ "تعديل التدهور السياسي لبلده" مثلما يقول رونالد تيرسكي *Ronald Tiersky*. بالنسبة لـ ايلي جيرانمايه *Ellie Geranmayeh* وليك قادري *Liik Kadri* سياسة موسكو تجاه طهران يتم تحديدها من خلال قائمة من العوامل، مثل حالة علاقاتها مع الولايات المتحدة، والأمن القومي، والوضع الإقليمي في القوقاز وآسيا الوسطى، والقضية النووية، والمصالح الاقتصادية، وحاليا أيضا الوضع في الشرق الأوسط. وموقف موسكو من طهران يتغير وفقا للأهمية المتغيرة لهذه القضايا.¹

مثلت أجواء الشرق الأوسط المتوترة على إثر الربيع العربي الذي عصفت بالمنطقة منذ 2011 فرصة للتقارب الروسي الإيراني، وبخاصة الثورة السورية التي حدثت في بلد هو حليف لطهران وكذلك لموسكو.² لقد سعت إيران إلى تأمين مصالحها الإقليمية، التي تشعر أنها تقوضت بسبب الإجراءات الأمريكية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وآخرها في سوريا. كما أن لدى طهران شعور بالفخر فيما يتعلق بتعاونها العسكري مع موسكو، والذي أشار إليه خبير أمني إيراني رفيع المستوى بأنه النموذج الأول من نوعه منذ حكم الشاه الذي "شجع شعور إيران بالثقة في سياستها الخارجية الإقليمية". من الجهة الأخرى، فإن انخراط روسيا في سوريا مستوحى من رغبتها في الحفاظ على مكانتها ومصالحها في الشرق الأوسط، ومنع انهيار دولة أخرى في المنطقة (بعد العراق وليبيا)، وخاصة دولة بقيمة سوريا التي تعتبر موقع روسيا الحقيقي الوحيد في الشرق الأوسط.³

وفق جيرانمايه وقادري، فيما تعلق بسوريا، روسيا تنظر إلى إيران على أنها نموذج وكذلك حليف. ففي الوقت الذي عانى القادة العرب التقليديين في مصر، العراق وسوريا (باستثناء السعودية التي هي حليف تقليدي للولايات المتحدة) في التعامل مع الأزمات الداخلية والاضطرابات الإقليمية، كانت إيران قوية نسبيا على الصعيدين المحلي (بعد احتواء انتفاضات "الحركة الخضراء" عام 2009) والإقليمي. وهذا يجعل إيران، وفق الباحثين، تبدو فاعلا جذابا ومستقرا ودولة مؤثرة يمكنها تعزيز المصالح الروسية على الأرض في سوريا.⁴ وبالرغم من الاختلافات بين روسيا وإيران في بعض الجزئيات حول الملف السوري

¹ Ellie Geranmayeh and Kadri Liik, *The new power couple: Russia and Iran in the Middle East* (European Council on Foreign Relations, 2016), 6.

² محمد السعيد إدريس، « تحالف الضرورة بين إيران وروسيا: جدل التفاعل بين الفرص والتحديات »، مجلة الدراسات الإيرانية 1، رقم 3 (جوان 2017): 38.

³ Geranmayeh and Liik, "The new power couple", 3.

⁴ Geranmayeh and Liik, 3.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

(الانتقال إلى الحل السياسي، شكل الدولة السورية في المستقبل، دعم إيران للمليشيات في سوريا...) إلا أن الاتفاق على بقاء الأسد (باعتباره الضامن لمصالح البلدين معا) يوطد العلاقة بين الجانبين على الأقل في الفترة الراهنة.

علاوة على تقاربهما حيال سوريا، التقت مصالح روسيا مع إيران في رفض الهيمنة الأمريكية وتهديد مصالح الدولتين في منطقتيهما. في هذا السياق، يجادل محمد موسوي *Mohammad Mousavi* وأصفندر خضي *Esfandiar Khodae* بأن العضوية الكاملة لإيران في منظمة شانغهاي للتعاون التي تصور على أنها النظير الشرقي لحلف الناتو، ستقوي مثلث روسيا، الصين وإيران، ولن تكون ضربة قوية لسياسة الولايات المتحدة الطويلة الأمد لعزل إيران فحسب، ولكنها ستعزز أيضا المعارضة الرئيسية ضد هيمنة الولايات المتحدة وسياستها الأحادية. إيران حليف موثوق لهذا الطموح العالمي. وبالتالي، فإن أي تحالف جاد بين وروسيا وإيران والصين سيقوض إلى حد ما فعالية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، آسيا الوسطى وشرق آسيا.¹ فانضمام إيران التي تسيطر على ثاني أكبر احتياطي للغاز في العالم بعد روسيا إلى منظمة شانغهاي للتعاون، سيجعل مفاتيح الطاقة بيد الدولتين ويمكن روسيا في التحكم في أمن الطاقة الغربي.

يجادل الباحث محمد السعيد إدريس بأن روسيا لا ترى في إيران مجرد شريك تجاري أو نفطي مهم، أو مجرد مستورد للسلاح الروسي، بل قبل ذلك كله، إيران دولة ذات موقع استراتيجي مناوئ تاريخيا لمصالح أمريكا في الشرق الأوسط، وله تأثير ونفوذ في المنطقة لا يمكن تجاهله، كما أنها تشارك روسيا نفس الشواغل الأمنية فيما تعلق بتمدد حلف الناتو في دول الجوار الروسي وكذا نشاط التنظيمات الإسلامية المتطرفة في آسيا الوسطى التي تختلف عقائديا مع إيران. بالإضافة إلى ذلك كله، إيران قوة شيعية في مواجهة القوى السنية الحليفة للولايات المتحدة، وبخاصة السعودية وتركيا.²

تعد هذه المحفزات كفيلة بجعل روسيا تقبل مشروع زعامة إيران لمنطقة الشرق الأوسط، في ظل ما يمكن أن تحققه روسيا من وراء هذا المشروع، فكما عبرت عن ذلك جيرنمايه وقادري فإن إيران ليست غاية

¹ Mousavi and Khodae, "Iran and the Shanghai Cooperation Organization", 205.

² إدريس، "تحالف الضرورة بين إيران وروسيا: جدل التفاعل بين الفرص والتحديات"، 41.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

في حد ذاتها بالنسبة لموسكو، بل هي إحدى القطع من "أحجية" أكبر تضم فاعلين متعددين يقوم الكرمليين بإصلاحها في إطار الترويج لنظام متعدد الأقطاب.

ثانياً: قبول مشروع الزعامة التركي

1- القبول الأمريكي

تعود العلاقات الدبلوماسية الأمريكية التركية إلى عام 1831 في عهد الإمبراطورية العثمانية. بعد الحرب العالمية الأولى وتأسيس الجمهورية التركية، سارعت الولايات المتحدة لإقامة علاقات دبلوماسية مع الجمهورية الناشئة منذ عام 1927. ولقد تعززت العلاقات الأمريكية التركية أكثر بتوقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين بتاريخ 12 جويلية 1947. خلال الحرب الباردة، لعبت تركيا دور الجناح الشرق أوسطي لحلف الناتو الذي تقوده الولايات المتحدة، وذلك بإعتبارها عضواً في الحلف منذ 1951. لقد كان الدور التركي في الناتو دافعاً للولايات المتحدة الأمريكية لدعم خيار انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي. في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، بدى للولايات المتحدة الأمريكية أن تركيا قادرة على أداء دور آخر مهم وهو الدفاع المتقدم في المعركة ضد الإرهاب والأصولية الإسلامية، لأجل ذلك عملت إدارة جورج بوش الابن *George Walker Bush* على إبقاء تركيا ركناً رئيساً في الناتو، و"نموذجاً" بالنسبة لدول الشرق الأوسط الكبير.¹ من هذا المنطلق، تعد تركيا من أقرب الدول إلى الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد الكيان الصهيوني، كما تعتبر الدولة الإسلامية الوحيدة التي يمكن أن تستفيد منها الإدارة الأمريكية لتحقيق الإصلاحات في المنطقة العربية، والدليل على ذلك أنها كانت أول دولة عرضت عليها أمريكا "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، فهي البلد الوحيد الذي له قواسم مشتركة مع الدول التي يشملها المشروع في منطقة

* في كتابها الصادر سنة 2011 الموسوم "لا شرف أعلى من ذلك: مذكرات سنواتي في واشنطن *No Higher Honor: A Memoir of My Years in Washington*"، تصف وزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس *Condoleezza Rice* بوضوح، كيف نظرت إدارة بوش إلى تركيا كنموذج للعالم الإسلامي أيضاً، في أعقاب هجمات 11 سبتمبر. تقول رايس: "أجندة الحرية كما نعرفها هي عمل الأجيال. ومع ذلك، في المدى القصير، كان من المهم أن تكون هنالك بعض المظاهر الملموسة لإمكانية نجاحها. كانت تركيا بلداً مستقراً، أثناء انتقالها، كانت تقدم دليلاً على أن الديمقراطية والإسلام يمكن أن يوجدوا جنباً إلى جنب." أنظر: *Condoleezza Rice, No Higher Honor: A Memoir of My Years in Washington* (New York: Crown Publishers, 2011).

¹ Montabone, "Anticiper les crises. Scénarios géostratégiques des relations Union européenne-Turquie à l'horizon 2020", 219.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

الشرق الأوسط. وعلى الرغم من التشكيك التركي في المشروع إلا أن الإدارة التركية رأت فيه فرصة سانحة للقيام بدور كبير في المنطقة.¹

يجادل الباحث فراس محمد إلياس بأن الولايات المتحدة لكي تدفع مشروعها "الشرق الأوسط الكبير" إلى الأمام وتتجنب المزيد من الصعوبات في المنطقة، كان لزاما عليها أن تعطي دورا محليا للمشروع. ولا يوجد من هو أجدر بهذا الدور من تركيا، وذلك باعتبارها الدولة ذات التجربة المعتدلة والنموذج المقبول لطرح هكذا مشروع.² وبالرغم من التوتر الذي حدث في العلاقات الأمريكية التركية بسبب رفض البرلمان التركي نشر الولايات المتحدة لجنودها على الحدود التركية خلال غزو العراق، إلا أن مسعى الإدارة الأمريكية لمنح دور لتركيا في مشروعها استمر، وذلك عبر دعوة الرئيس الأمريكي بوش الابن لرئيس الوزراء التركي أردوغان لحضور قمة الثمانية الكبار التي انعقدت شهر جوان 2004 بولاية جورجينا الأمريكية، وكان ذلك من أجل بحث خطة بوش الإبن المتعلقة بموضوع تحقيق الديمقراطية في الشرق الأوسط.³ وفق إلياس، فإن تركيا رأت ضرورة تدعيم المشروع الأمريكي "الشرق الأوسط الكبير" والمشاركة فيه قصد لعب دور إقليمي، والظهور بمظهر الدولة الإقليمية القادرة على رسم التصورات المستقبلية للمنطقة (في إطار المشروع)، لا بمظهر الدولة المعزولة التي تتال نصيبها من تداعيات احتلال العراق.⁴

في النصف الثاني من ولايته الثانية، أصبحت رئاسة بوش بعد سنوات من "دبلوماسية الحرب" الأحادية الجانب، مفضية للغاية في الساحة الدولية. اتضح أن ادعاءات امتلاك نظام صدام حسين لأسلحة دمار شامل كمبرر لحرب العراق لا أساس لها من الصحة. نتيجة لذلك، مرت الدبلوماسية الأمريكية بضربة مصداقية كبيرة، خاصة في الشرق الأوسط. كانت أمريكا بحاجة ماسة إلى فصل جديد ووجدته مع إدارة أوباما الجديدة بداية عام 2009.⁵ منذ وصول أوباما إلى البيت الأبيض، تغير الخطاب الأمريكي

¹ فراس محمد إلياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016)، 176-177.

² إلياس، 177.

³ إلياس، 177.

⁴ إلياس، 178.

⁵ İlhan Tanır, "How the Arab spring is transforming Turkish–American relations", *Turkish Policy Quarterly* 10, n° 3 (2011): 72.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

تجاه منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. وعلى إثر ذلك، بدأت العلاقة الأمريكية مع تركيا في ذلك الحين صفحة جديدة إيجابية للغاية على خلاف ما كانت عليه في الكثير من الأوقات خلال حكم بوش. وبالنظر للأهمية التي أعطتها إدارة أوباما للعلاقات مع تركيا، كانت زيارة أنقرة شهر أبريل 2009 الزيارة الأولى للرئيس الأمريكي الجديد عبر المحيط الأطلسي. خلال تلك الزيارة، أكد أوباما في خطابه أمام البرلمان التركي أن زيارته لم تكن فقط تأكيداً على أهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة ولكن أيضاً للعالم بأسره. إلى جانب ذلك، صنف الرئيس الأمريكي تركيا كجسر بين الشرق والغرب، كما وصفها بأنها دولة متقدمة اقتصادياً، عضواً في الناتو، تحترم القانون، وتؤوي الحضارات القديمة داخل دولة قومية حديثة. وبالنظر لهذه الميزات، قال أوباما إن "إقامة شراكة نموذجية بين تركيا والولايات المتحدة ستساعد في حل النزاعات الإقليمية والعالمية".¹

تنت إدارة أوباما الجديدة خطاباً متعدد الأطراف في السياسة الخارجية. في هذا السياق، أكدت آن ماري سلاوتر *Anne-Marie Slaughter*، مديرة تخطيط السياسات بوزارة الخارجية على أهمية تقاسم الأعباء مع الحلفاء الإقليميين من أجل الأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم. ولتحقيق هذا المسعى، بحثت الإدارة الأمريكية الجديدة عن طرق لزيادة الشراكات خاصة مع أولئك الذين لديهم القدرة على تولى أدوار إقليمية. وبالنظر لأن واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في تاريخ الولايات المتحدة بدأت تؤثر على اقتصاد البلاد، فقد تجلّت واشنطن بمباشرة سياستها الجديدة، وذلك من أجل الحفاظ على مكانتها كقوة عظمى بتكلفة يمكن التحكم فيها. في هذه الأثناء، برزت تركيا باقتصادها المتنامي، وسلسلة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، التي تم الاضطلاع بها سعياً للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، كمرشح مثالي لهذا الإطار الدبلوماسي الأمريكي الجديد المتعدد الأطراف، حيث وصفها الرئيس أوباما نفسه بـ "الشريك النموذجي *a model partner*" عبر المحيط الأطلسي² بدلا من "الشريك الإستراتيجي" * مثلها كان في السابق. ويعد ما قاله داود أوغلو وزير خارجية تركيا في مؤتمر صحفي جمعه

¹ Gül Tuba Dağcı, "Turkey-US Relations in Justice and Development Party's Era", *Alternatives: Turkish journal of international relations* 11, n° 2 (2012), 7.

² Tanır, "How the Arab spring is transforming Turkish-American relations", 72.

* بالنسبة للباحثين التركيين محمد يغبين Mehmet Yegin وحسن سليم اوزرتيم Hasan Selim Özertem فإن "الشراكة النموذجية" صيغت لجعل التحالف الأمريكي التركي يتجاوز التحالف العسكري والاستراتيجي، بمعنى توسيع العلاقات لتشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية. رؤية الشراكة النموذجية تمثل في زيادة الاعتماد المتبادل والتفاعل، مما من شأنه تعميق

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

بوزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون *Hillary Clinton* واشنطن شهر سبتمبر 2009، مهم لفهم ما يقصده أوباما بتركيا "شريك نموذجي". حيال ذلك، صرح داود أوغلو في خطابه بأنه "إذا سُئِلنا (داود أوغلو وكلينتون) عن أولويات الأجندة الخارجية لكل بلد، فسيكون جزء كبير من القائمة هو نفسه؛ العراق، أفغانستان، باكستان، الشرق الأوسط، قضية فلسطين، الكيان الصهيوني، لبنان، القوقاز، أرمينيا، وقبرص... الشراكة النموذجية ليست مسألة اختيار، إنها ضرورة"¹.

بعد بداية عهد أوباما بعلاقات جيدة مع تركيا، عرفت سنة الموالية (2010) اضطرابا في هذه العلاقات. في تلك الفترة توترت علاقات تركيا مع الكيان الصهيوني (الحليف الأهم للولايات المتحدة) بسبب حادثة مافي مرمره، كما صوتت تركيا بـ "لا" ضد قرار مجلس الأمن المقترح أميركا بشأن فرض عقوبات على إيران. هذان الحدثان ساهما بشدة في توتر العلاقات بين واشنطن وأنقرة، حيث دعا صناع السياسة في الولايات المتحدة إلى التشكيك في سياسة تركيا الخارجية ونوايا قيادتها.² في الوقت الذي استمر فيه التدمير في واشنطن وكان صانعو السياسة هناك يعيدون النظر في نهجهم تجاه تركيا وربما يعيدون صياغته، جاءت بداية الربيع العربي مطلع 2011 لتغير وجهة النظر الأمريكية إلى حد كبير. لقد أدت الأحداث الهامة في الشرق الأوسط إلى زيادة التقدير من كلا الجانبين الأمريكي والتركي لضرورة تنسيق سياساتهم الخارجية الإقليمية بشكل أفضل والتعاون بشكل أوثق. في غضون ذلك، برزت تركيا في نظر الكثيرين في واشنطن "كنموذج" للحركات الديمقراطية في الشرق الأوسط. كان تأييد تركيا الثابت للحركات الشعبية بمثابة تأكيد لصانعي السياسة الأمريكيين بأن تركيا تشارك الولايات المتحدة مصالحها في تحقيق والحفاظ على شرق أوسط مستقر، وخاصة في أعقاب الانسحاب الأمريكي من العراق.³ في هذا السياق، أكد خبير مجلس العلاقات الخارجية *CFR*، ستيفن أ. كوك *Steven A. Cook*، أن إدارة أوباما في تلك

العلاقات، وتحقيق استقرار الشؤون الثنائية التي تقلبت في فترة ما بعد الحرب الباردة، وتقليل تأثير القضايا والأزمات التي مصدرها الأطراف الثالثة. أنظر: Mehmet Yegin and Hasan Selim Özertem, "Turkey-U.S. Relations: How to Proceed after Obama?," The German Marshall Fund of the United States, November 10, 2016, <https://bit.ly/2V9zXwM>.

¹ Dağcı, "Turkey-US Relations in Justice and Development Party's Era", 8.

² Kadir Ustun and KILIC KANAT, "US-Turkey relations: Arab spring and the search for model partnership ", *SETA Foundation Perspective*, 2012, 1.

³ Ustun and KANAT, 2.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

الفترة كانت تنظر إلى تركيا، "ليس فقط كقيمة جيواستراتيجية، ولكن كشريك محتمل" في الشرق الأوسط، وخاصة بعد التغيير الهائل في المنطقة.¹

وحول حتمية الشراكة الأمريكية التركية، يجادل الباحث التركي إلهان تانير *İlhan Tanır* بأن تركيا كانت تدرك بأن طموحاتها في أن تكون زعيما إقليميا ولعب دور عالمي يتطلب توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة، البلد الذي لا يزال القوة العالمية الوحيدة ذات المصالح الراسخة في الشرق الأوسط، على المستويين الاستراتيجي والاقتصادي. بالمقابل، أدى فشل سياسات الإدارة الأمريكية السابقة في الشرق الأوسط، إلى انخفاض معدلات تأييد واشنطن بين العرب، لذلك، بدا بأن الشراكة مع تركيا، التي يتمتع رئيس وزراءها أردوغان بشعبية كبيرة في الشوارع العربية (والتي تُعزى أساساً إلى لغته الصريحة ضد الكيان الصهيوني)، فرصة عظيمة جداً لواشنطن.² لأجل ذلك، اغتنمت الإدارة الأمريكية كل فرصة للإشارة إلى "النموذج" التركي باعتباره الأكثر ملاءمة لأولئك الذين يكافحون من أجل تغيير المنطقة.

مع تطور الأحداث في الشرق الأوسط، عادت الخلافات تدريجياً إلى العلاقات الأمريكية التركية، مما أعطى صورة عن فشل الطرفين في تفعيل "الشراكة النموذجية" وتطوير مقاربة مشتركة للتعامل بشكل إيجابي مع مسار الربيع العربي. اختلف البلدان في ردود أفعالهما حيال تطورات الأزمة الليبية والتدخل العسكري، ثم تكرر الخلاف حيال انقلاب العسكر في مصر على الرئيس مرسي، ولعل الخلاف الأبرز كان في مقاربتهم فيما يتعلق بمستوى المشاركة العسكرية واختيار الشركاء على الأرض في الأزمة السورية. لقد كان لإعطاء الولايات المتحدة الأولوية للحرب على تنظيم داعش في سوريا بمشاركة "حزب الاتحاد الديمقراطي" الكردي السوري، المصنف تركيا منظمة إرهابية، ضربة قوية للعلاقات الأمريكية التركية. بالنسبة للباحثين يغبين واوزرتم فإن عمل الولايات المتحدة بشكل وثيق مع أكراد العراق أثناء غزو العراق، وتكرار نفس الأمر مع أكراد سوريا في الحرب على داعش يولد فكرة أن واشنطن تفضل شراكة الفاعلين الأكراد على شراكة تركيا، وذلك وفق الباحثين يعد من تداعيات أزمة 2003 لما رفض البرلمان التركي مشروع السماح للقوات الأمريكية باستخدام أراضي الجمهورية التركية لغزو العراق، في حين ساندت قوات البشمركة الكردية العراقية القوات الأمريكية والبريطانية خلال الغزو.³

¹ Gurzel, "Turkey's Role as a Regional and Global Player and its Power Capacity", 97.

² Tanır, "How the Arab spring is transforming Turkish-American relations", 79.

³ Yegin and Özertem, "Turkey-U.S. Relations."

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

القضية الأخرى التي كشفت جلياً أن العلاقات الأمريكية التركية وصلت إلى مفترق طرق، تتعلق برد فعل الولايات المتحدة على محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 جويلية 2016. حيث أدى تأخر إعلان واشنطن دعم السلطة المدنية في الجمهورية إلى اتهامات تركية على المستوى الوزاري للولايات المتحدة بالوقوف وراء محاولة الانقلاب، أو على الأقل تمّني نجاحها، حتى أن بعض النخب الحاكمة ذهبت أبعد من ذلك، لما رأت أن الولايات المتحدة هي "العقل المدبر" الذي ينسق مؤامرة بأدوات مختلفة لمنع ظهور "تركيّة العظيمة *Great Turkey*". ولعل ما زاد من حالة الإحتقان أن الحكومة التركية اتهمت فتح الله غولن *Fethullah Gulen*، الداعية التركي المقيم في الولايات المتحدة، بالتخطيط للانقلاب وطلبت من واشنطن تسليمه ولكن الأخيرة ماطلت في ذلك.¹

على الرغم من توتر العلاقات الأمريكية التركية في السنوات الأخيرة، والحديث عن بحث الولايات المتحدة الأمريكية عن شركاء بديلين لتركيا في المنطقة، بحيث تصبح تركيا أحد وكلاء واشنطن وليس وكيلها الوحيد، إلا أن مكانة تركيا في حلف الناتو، كقوة ثانية بعد الولايات المتحدة، والقواعد العسكرية الموجودة على أراضيها المهمة في الحرب على الإرهاب واحتواء إيران وروسيا، إلى جانب موقعها القريب من الكيان الصهيوني، كل ذلك سيجعل حدوث أي شرخ في العلاقات معها، أو حتى حدوث عدم استقرار في هذه العلاقات، سوف يؤثر في قدرات "الناتو" والولايات المتحدة على التعامل مع العديد من التحديات السياسية والأمنية في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك فإن أي تقارب تركي روسي مثلما حدث مؤخراً في صفقة صواريخ *S-400*، أو حتى تركي صيني مثلما يحدث في شنغهاي، كل ذلك سيؤثر بالسلب على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. وانطلاقاً مما تقدم، فإنه من المتوقع أن تستوعب وتنفهم الولايات المتحدة وجهة نظر تركيا ورغبتها في لعب دور إقليمي ريادي مما يضمن لها "شريكاً نموذجياً" قوياً في الشرق الأوسط.

1- القبول الروسي

تحتل تركيا وروسيا مكانة هامة للغاية من حيث الحفاظ على السلام العالمي والإقليمي، فضلاً عن التنمية والتعاون في منطقتهم، وذلك من خلال العلاقات التاريخية والعرقية والثقافية، وكذلك الموقع الجغرافي لكل منهما. تمتد العلاقات بين تركيا وروسيا لأكثر من 500 سنة، إذ مرت هذه العلاقات عبر

¹ Yegin and Özertem.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

مسار تاريخي طويل ومتذبذب تخللته حالات دورية من الصراع والتعاون بين البلدين. هذا الماضي المتميز ترك علامات عميقة في الذاكرة الاجتماعية لكلا البلدين¹ وأسس للعلاقة التي نعرفها اليوم بين موسكو وأنقرة.

تاريخياً، علاقات روسيا مع تركيا كانت في الغالب متوترة، وذلك أساساً بسبب التنافس على النفوذ في القوقاز، البلقان وآسيا الوسطى، وكذلك على موانئ البحر الأسود. وفقاً لساؤول ب. كوهين *Saul B. Cohen*، العداوة التاريخية الروسية-التركية انتهت مع سقوط الإتحاد السوفييتي، ومنذ التسعينات تمت بين البلدين علاقات براغماتية جراء المصالح الاقتصادية المشتركة والتي تشمل التجارة، الطاقة، الإستثمار الأجنبي المباشر والسياحة. وفي الوقت الحاضر، تعد روسيا شريك تركيا التجاري رقم واحد، حيث يشكل النفط والغاز الطبيعي أساس هذه العلاقات الاقتصادية.²

في الجانب السياسي، يمكن القول أن نوع علاقة روسيا بتركيا مثير للإهتمام، فهي حليف إقليمي وخصم في نفس الوقت. مع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002 وانهجته لسياسة "تصفير المشكلات مع دول الجوار"، ومن ضمنها روسيا، طرأ تحسن ملحوظ على العلاقات الثنائية بين موسكو وأنقرة. لقد بدأت العلاقات بين البلدين تتخذ طابعاً تقاربياً أكثر فأكثر منذ 2004، حيث بدأ البعد الاقتصادي، وتحديدًا مجال الطاقة، يلعب دوراً مهماً في التأسيس لعلاقات استراتيجية تقود لتقارب سياسي. ويعد توصيف الرئيس التركي السابق عبد الله غول لروسيا وتركيا بأنهما "دولتين جارتين" خلال زيارته لروسيا 2009، من الأدلة على رغبة تركيا العدالة والتنمية في تدفئة العلاقات مع روسيا.³

خلال موجة الربيع العربي التي اجتاحت الشرق الأوسط، عاد الخلاف بقوة إلى ساحة العلاقات الروسية التركية، وذلك من بوابة الأزمة السورية. ففي الوقت الذي كانت فيه تركيا تهدف إلى الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد من منصبه، قدمت روسيا الدعم العسكري، الدبلوماسي والسياسي لإبقائه في السلطة. وعلى خلفية هذه الأزمة، تسبب إسقاط طائرة روسية من طراز F-16 من قبل قوات تركية في

¹ Fatih Özbay, "The Relations between Turkey and Russia in the 2000s", *Perceptions* 16, n° 3 (2011): 69.

² Ksenia Krauer-Pacheco, "Turkey as a transit country and energy hub: the link to its foreign policy aims", *Forschungsstelle Osteuropa an der Universität Bremen*, n° 118 (december 2011), 22.

³ Gayane Novikova, "Quid Pro Quo in Turkey's South Caucasus Policies", *Turkish Policy Quarterly* 10, n° 1 (2010): 138.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

نوفمبر 2015 في أزمة دبلوماسية بين البلدين، حيث فرضت موسكو عقوبات اقتصادية على أنقرة.¹ في جوان 2016، قدم أردوغان اعتذاراً عن إسقاط الطائرة الروسية، وهو ما قبله بوتين. ثم أكدت روسيا عودة الدفء لعلاقتها مع تركيا من خلال الإدانة "المبكرة" لمحاولة الانقلاب التي قام بها الجيش التركي في جوان 2016 ضد أردوغان.

على الرغم من الغموض الذي يكتنف في أحيان كثيرة العلاقة بين روسيا وتركيا، إلا أنها تستند بشكل أساسي إلى قاعدة اقتصادية قوية. وخلال زيارة بوتين لتركيا شهر ديسمبر 2012، وبعد مباحثاته مع أردوغان، لم يمنع الخلاف الواسع حول سوريا الدولتين حينذاك من توقيع 11 اتفاقية إضافية لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما. وفي لقاء وزير الخارجية الروسي والتركي شهر أبريل 2013، كان الخلاف حول سوريا أكثر وضوحاً وصراحة ولكن ذلك لم يمنع سيرغي لافروف *Sergueï Lavrov* وداود أوغلو من التأكيد على أن البلدين في طريقهما لرفع معدل التبادل التجاري إلى 100 مليار دولار سنوياً خلال العامين المقبلين.² وخلال عامي 2015 و2016، واجهت الدولتان الكثير من الأزمات السياسية بسبب طموحاتهما الجيوسياسية المتضاربة، ولكن على الرغم من كل ذلك، كان منطق المصلحة الاقتصادية هو السائد دائماً.³ لقد كان الإعتماد المتبادل الطاقوي الروسي/التركي يدفع باستمرار نحو وضع الخلافات السياسية بين البلدين جانبا.

على المستوى الطاقوي، تعد تركيا دولة مهمة للغاية بالنسبة لخطط روسيا في مجال الطاقة، وذلك باعتبارها دولة مستهلكة للطاقة وممر لها على حد سواء. تعد تركيا أكبر شريك طاقوي لروسيا، نخط الأنابيب السيل الأزرق *Blue Stream* وحده يحمل 62% من واردات تركيا من الغاز الطبيعي، كما أن 32% من واردات تركيا النفطية تأتي من روسيا. بعد ألمانيا، تركيا هي ثاني أكبر مستورد للغاز من روسيا، لذلك هنالك علاقة مترابطة بينهما. خلال زيارة بوتين لتركيا في أوت 2009، من بين البروتوكولات الموقعة، هنالك منها ما يتعلق بالغاز والنفط، من ضمنها تمديد ثلاث عقود للغاز مع تركيا، في حين حصلت

¹ "إسقاط الطائرة الروسية: بوتين يفرض عقوبات اقتصادية على تركيا"، BBC News عربي، 28 نوفمبر 2015،

<https://bbc.in/3BoeSz4>

² "تركيا وروسيا: تقارب اقتصادي وتباعد سياسي"، مركز الجزيرة للدراسات، 30 أبريل 2013، <https://bit.ly/3yunges>

³ John Koutroumpis, "Russia and Turkey: An Ambiguous Energy Partnership," *E-International Relations* (blog), November 9, 2019, <https://bit.ly/3iFgege>.

الفصل الثالث/ الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول

روسيا على موافقة تركيا على إجراء دراسات جدوى لتوجيه خط أنابيب السيل الجنوبي *South Stream* عبر المنطقة الاقتصادية الخالصة التركية. أعلنت الدولتان أيضا عن استعدادهما للتعاون على خط أنابيب الغاز المحتمل السيل الأزرق الثاني *Blue Stream II* لتوفير 16 مليار م³ سنويا من الغاز الروسي إلى الشرق الأوسط (يربط روسيا بتركيا ثم إلى الكيان الصهيوني). ووافقت روسيا أيضا على النظر في إمكانية بناء خط أنابيب سامسون-جيهان لتجاوز المضائق التركية المزدحمة، والذي ترعاه تركيا وكانت روسيا تعارضه من قبل. وفي زيارة بوتين لأنقرة أواخر سنة 2014، تم إطلاق مشروع السيل التركي *Turkish Stream* الذي سيجعل تركيا ممرا رئيسيا للطاقة المتجهة إلى أوروبا.¹

بمنطق المصلحة الاقتصادية وأولوية الطاقة في السياسة الخارجية الروسية، تمثل المصالح المتشابهة، الطاقوية خصوصا والاقتصادية عموما، حوافز قوية لدفع روسيا نحو الحفاظ على علاقات تعاونية اقتصادية وودية سياسيا مع تركيا أكثر من أي بلد آخر في المنطقة، وحتى وإن كانت غير مرحبة بزعامة تركية للشرق الأوسط فروسيا بالتأكيد لن تقف حائلا أمام الطموحات التركية، فإن لم تؤيد فهي بالضرورة لن تعارض.

¹ Anna Krozser, "the Role of Energy Transit in Turkish Foreign Policy" (In partial fulfilment of the requirements for the degree of Master of Arts, Central European University, 2012), 52.

خلاصة واستنتاجات

من المتفق عليه أنه حتى تستتب الزعامة لفاعل معين لا بد أن يدركها الـ "أنا" ويقبلها الـ "آخر". بالنسبة للإدراك، يتبين من خلال هذا الفصل، أنه بالنظر للماضي الإمبراطوري للجمهوريتين الإيرانية والتركية، توظف كل من الدولتين خطاب "المسؤولية التاريخية" بشكل واسع للمطالبة بالزعامة الشرق أوسطية. يتجلى هذا الخطاب بشكل خاص في نزعتي "الإيرانية" و"العثمانية الجديدة". بالموازاة مع ذلك، تعد النظريتين الجيوسياسيتين "أم القرى" الإيرانية و"الدولة المركز" التركية المصدرين الآخرين المهمين لإدراك صناع القرار الإيرانيين والأتراك، على حد سواء، لبلديهما كزعمين طبيعيين للشرق الأوسط، والمطالبة بتفعيل هذه الزعامة.

بالنسبة لقبول الزعامة الإقليمية الإيرانية والتركية، فإن الدراسة تبين محدودية القبول الإقليمي لمشروع زعامة الدولتين، وذلك في ظل وجود السعودية ومصر كمتحدين إقليميين، وكذلك عديد الدول المتحوقة في المنطقة. أما بالنسبة للموقفين الأمريكي والروسي، فإن القوتين المتغلغلتين لا تدعمان بشكل جدي زعامة دولة على حساب الأخرى. وبالتالي، فإن الدراسة تؤكد رؤية فليمز وفويسكوفسكي المبنية على بعض النماذج الإمبريقية الأخرى، والتي مفادها أن مطالبة القوى الإقليمية الصاعدة بدور سياسي أكثر تأثيراً قد أصبح أقل قبولاً على المستوى الإقليمي مقارنة بالمستوى العالمي، وأن صعودها وتركيز القوة المرافق لذلك يُنظر إليه في الغالب بشكوك، إن لم يكن بخوف، ومطالباتها بالزعامة الإقليمية أصبح معترضا عليه من قبل الجيران الأقل قوة.¹

¹ Ebert and Flesmes, "Contested Leadership in International Relations", 2.

الفصل الرابع:

التنافس الإيراني التركي حول

الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء

أداء الوظائف وحشد الأتباع

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

يعبر التنافس الدولي عن "عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي وهو نشاط يسعى من خلاله طرفان إلى تحقيق نفس الهدف"¹. على هذا الأساس، إذا كان هنالك طرفان يسعيان لتحقيق هدف الزعامة فإن الزعامة تصبح بالضرورة محل تنافس. هذه الحالة كثيرا ما تتكرر في العلاقات الدولية، سواء على المستوى العالمي أو على المستوى الإقليمي. فالزعامة مثلما يصفها نايرز هي ظاهرة "تنافسية *Competitive*"² بطبيعتها سواء كانت بين الناس أو حتى بين الدول.

تمارس الزعامة على البشر عندما يحشد الأشخاص الذين لديهم دوافع وأغراض معينة، في منافسة أو صراع مع الآخرين، موارد مؤسسية، سياسية، نفسية وغيرها، وذلك من أجل إثارة، جذب وإشباع دوافع أتباعهم. ويتم ذلك من أجل تحقيق الأهداف التي حددها كل من الزعماء والأتباع.³ فالزعامة وفق نايرز تمارس بشكل خاص في حالة نزاعية أو تنافسية بين الزعيم المحتمل وزعماء محتملين آخرين في مناشدة دوافع الأتباع المحتملين.⁴

ما يحدث بين البشر، هو ذاته ما يحدث في العلاقات بين الدول، إذ أن أغلب الأقاليم في العالم يسودها تنافس حول الزعامة بين القوى الإقليمية والقوى الثانوية. الشرق الأوسط ليس استثناء، فما تقوم به إيران وتركيا منذ أحداث الربيع العربي يدخل ضمن عرض مشاريع الزعامة الإقليمية. سعي الدولتين لتحقيق نفس الهدف وهو الزعامة الشرق أوسطية يجعلهما في مواجهة بعضها البعض بخصوص العديد من القضايا. وفي إطار مقاربتى "وظائف الزعيم" و"سلوك الزعيم" المقترنتين بتوظيف مختلف مقدرات القوة الإيرانية والتركية (الناعمة والصلبة)، سيتم مناقشة التنافس بين الدولتين على الزعامة، لاسيما بعد الربيع العربي.

¹ حسين قادري، النزاعات الدولية: دراسة وتحليل (باتنة: منشورات خير جليس، 2007)، 38.

² Nabers, " Power, leadership, and hegemony in international politic", 935.

³ James MacGregor Burns, " Wellsprings of Political Leadership ", *The American Political Science Review* 71, n° 1 (1977), 273.

⁴ Burns, 273.

المبحث الأول: التنافس الإيراني التركي حول أداء وظائف الزعيم الإقليمي

ترتبط الزعامة الإقليمية بأداء مجموعة متنوعة من الوظائف المحددة في الشؤون الإقليمية، بل إن أداء هذه الوظائف هو، بنسبة كبيرة، المحدد الأهم لهوية الزعيم الإقليمي المحتمل. في هذه الدراسة سيتم التركيز على مجموعة من الوظائف التي تسعى إيران وتركيا لأدائها في إطار تنافسهما على الزعامة الإقليمية للشرق الأوسط، وذلك انطلاقاً من إبراز اختلاف رؤيتهما حول توفير السلع العامة الإقليمية، وكذلك اختلاف مقاربتيهما لتوفير الأمن الإقليمي وتنافسهما حول تحقيقه، ثم استقصاء التنافس حول تقديم المساعدات الإنسانية والتنمية، والتوسط في حل الأزمات الإقليمية.

المطلب الأول: توفير السلع العامة الإقليمية بين إيران وتركيا: رؤيتين متضاربتين

ترتبط الزعامة الإقليمية، مثلها تم تفصيله في الفصل الأول، بتوفير السلع العامة الإقليمية التي توصف بأنها "غير تنافسية" و"غير إقصائية" وتخدم المصالح المشتركة للمجتمع الإقليمي، ولأنها باهظة الثمن، لا يستطيع سوى عدد قليل من الدول تحمل مسؤولية توفيرها. لأجل ذلك، فإن الدول التي تحمل مشروعاً للزعامة الإقليمية لا بد عليها من أن تملك رؤية حول توفير السلع العامة للإقليم، وإذا كان هنالك تنافس حول الزعامة، مثلها هو الحال في الشرق الأوسط، فإنه سيمر حتماً عبر التنافس حول توفير السلع العامة.

أولاً: الرؤية الإيرانية: توفير السلع الخاصة

يعد خطاب المسؤولية التاريخية، كما أسلفنا، من الخطابات الأساسية في بناء السياسة الخارجية الإيرانية. بالنسبة للجمهورية الإسلامية، لا ينفصل خطابها حول المسؤولية التاريخية تماماً عن رؤية طهران حول توفير السلع العامة للإقليم. ويتضح هذا الترابط بين المسؤولية والسلع العامة على سبيل المثال في خطاب الرئيس الإيراني حسن روحاني سنة 2013، لما يدعي فيه استعداد إيران لتحمل مسؤولياتها في الشرق الأوسط من بوابة توفير السلع العامة للإقليم وفي مقدمتها الأمن، وذلك باعتبار بلاده قوة إقليمية، إذ يقول روحاني: "إيران، كقوة إقليمية، سوف تتصرف بمسؤولية فيما يتعلق بالأمن الإقليمي والدولي،

وهي جاهزة ومستعدة للتعاون في هذه المجالات، بشكل ثنائي وكذلك متعدد الأطراف، مع الفواعل المسؤولة الأخرى".¹

استغل قادة الثورة الإيرانية، وعلى رأسهم الخميني، خطاب المسؤولية التاريخية والواجبات الحضارية تجاه العالم الإسلامي للدعوة إلى ظهور إيران كمركز لشرق أوسط جديد مسؤولة عن توفير السلع الجماعية. وقد جعل الثوار ذلك أمراً دستورياً، إذ تنص المادة 11 من دستور جمهورية إيران الإسلامية لسنة 1979 على أنه "وفقاً للآية الكريمة "إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ" (سورة الأنبياء، 92)، يشكل المسلمون أمة واحدة، ويتعين على حكومة جمهورية إيران الإسلامية صياغة سياستها العامة على أساس تضامن الشعوب الإسلامية ووحدتها، ومواصلة السعي لتحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم الإسلامي".² كما توضح المادة 152 أن "السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية تقوم على ... الدفاع عن حقوق جميع المسلمين...".³ لقد كان خطاب الثوار مفعماً بالمسؤولية عن العالم الإسلامي، والخميني نفسه أكد عديد المرات أن الثورة الإسلامية تمت "من أجل هدف إسلامي، وليس من أجل إيران وحدها. لقد كانت إيران نقطة البداية فقط".⁴

لقد حاولت إيران عديد المرات توفير وتقديم سلع عامة للإقليم ولكن على طريقتها الخاصة، فجعلت بذلك هذه السلع تبدو "خاصة"، مثلها يصفها الباحث بوالجدري، وليست "عامة"، وتعزز من خلالها إيران معاييرها وقيمها الخاصة قصد تحقيق مصالحها وأهدافها الخاصة، وليس تحقيق أهداف جماعية. تؤمن إيران وتدعو إلى الاندماج الإقليمي ولكن ليس على الطريقة الغربية، ففي سياق رؤية "تصدير الثورة"، يصور المسؤولون في طهران اليوم بلدهم كزعيم "تعديلي" *Revisionist* "يعتبر النظام الإقليمي غير مناسب للمجتمعات الإسلامية، وأي نظام أو تكامل في الشرق الأوسط ستكون الجمهورية الإسلامية الإيرانية محوره ومركزه بوصفها صوت لكل المستضعفين والمعادين للغرب والكيان الصهيوني".⁵ هذه الصورة تتضح في خطابات عديد القادة الإيرانيين.

¹ Luíza Gimenez Cerioli, "Roles and International Behaviour: Saudi-Iranian Rivalry in Bahrain's and Yemen's Arab Spring," *Contexto Internacional* 40, no. 2 (August 2018): 299.

² وزارة الإرشاد الإسلامي، دستور جمهورية إيران الإسلامية، 22.

³ وزارة الإرشاد الإسلامي، 97.

⁴ Krozser, "the Role of Energy Transit in Turkish Foreign Policy", 5.

⁵ Cerioli, "Roles and International Behaviour: Saudi-Iranian Rivalry in Bahrain's and Yemen's Arab Spring", 299.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

فعلى سبيل المثال قال يحيى رحيم صفوي، مستشار خامنئي، في خطاب له بتاريخ 29 نوفمبر 2016 "... إن شاء الله، سنشهد في هذا القرن الكشف عن قوة الإسلام، التي تتكون من حكومة إسلامية في إيران ودول إسلامية. ستكون إيران المحور الرئيسي لهذه القوة الهائلة".¹

في حقيقة الأمر، وذلك ما توصل إليه بوالجدري، فإن إحساس إيران الفارسية بالعزلة وسط جيرانها العرب وعدم قدرتها على تشكيل تحالفات دائمة مبنية على قيم ورؤى مشتركة، بالإضافة إلى عدائها مع الولايات الأمريكية ورفض وجودها في المنطقة (على خلاف أغلب جيرانها العرب)، كل ذلك ساهم في إجماع الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن توفير السلع العامة في إقليم تراه معاديا، واقتصار ما توفره من سلع على حلفائها من الشيعة والراديكاليين المناهضين لأمريكا فقط. بالنسبة لـ بوالجدري، إيران بذلك توفر سلعا "خاصة" وليست "عامة".²

إن الإنتقائية الإيرانية في توفير السلع الإقليمية، جعلت الكثير من الباحثين يتفقون على أن المصالح القومية لإيران تتوافق عادة مع أيديولوجيتها*. في هذا الاتجاه، جادل كل من راي تيكيه *Ray Takeyh*، والي نصر *Vali Nasr* وسوزان مالوني *Suzanne Maloney*، بأن أي تقييم "لسلوك إيران على الساحة الدولية سيحتاج إلى ملاحظة سياسات الهوية على المستوى المحلي"³. وهو الطرح الذي يتفق تماما مع

¹ Carmon, Savyon, and Kafash, "The Regional Vision Of Iran's Islamic Regime And Its Military-Political Implementation, Part I – The Ideological Doctrine".

² بوالجدري، "سياسات القوى الإقليمية غير العربية في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة"، 234. * قد تتعارض المصالح القومية الإيرانية مع أيديولوجية الدولة في بعض الأحيان، مما يجعل المنظور الواقعي هو الأقدر على التفسير، وذلك ما ذهب إليه فريق آخر من الباحثين. وبالرغم من تجلي السلوك البراغماتي الإيراني حيال العديد من القضايا الإقليمية، إلا أن قادة إيران يصرون على أن سلوك بلادهم الخارجى كله قيمى، وما ينظر إليه على أنه "براغماتي" ما هو إلا "مصلحة النظام Expediency" التي هي في الأصل "قيمة". وينبع مبدأ مصلحة النظام هذا من القدرة العالية للفقهاء السياسى الشيعى على إدارة السياسة الخارجىة للحكومة الإسلامية. إذ يسعى مبدأ المصلحة إلى التوفيق بين خطابات مناهضة الغطرسة، معاداة الهيمنة والمقاومة مع الحكمة والحذر في السياسة الخارجىة الإيرانية. في الواقع، "مبدأ المصلحة يرفع بقاء الجمهورية الإسلامية إلى قيمة دينية عليا". يقول هاشمي رفسنجاني (2003)، رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، "يمكننا حل أي مشكلة خارجية تهددنا من وجهة نظر الإسلام... أيديولوجيتنا مرنة. يمكننا اختيار مصلحتنا على أساس الإسلام. ومع ذلك، فإن تعريف البلاد للخطر بحجة أننا نتصرف على أساس إسلامي ليس إسلامياً على الإطلاق". أنظر: Discourse, "Nia", 44 and identity in Iran's foreign policy".

³ Akbarzadeh, "Iran's Syrian Foreign Policy Objectives", 129.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

مقولات البنائية الاجتماعية بأن للعوامل غير المادية (مثل الأفكار، المعايير الاجتماعية والقيم) أهمية في توجيه سلوك الدول. فالهويات تشكل مصالح الدولة، وكذلك الإجراءات، ومن ضمنها ما تعلق بتوفير السلع الجماعية للإقليم، التي قد تتفق أو لا تتفق مع التوقعات الواقعية لسلوك الدولة. من خلال تطبيق هذا النموذج على السلوك الخارجي لإيران، يجادل بهجت قراني وعلي هلال دسوقي بأن "ديناميات البيئة الداخلية" (المسؤولية التاريخية، الطائفة الشيعية، مناهضة أمريكا...) لها تأثير كبير على خيارات السياسة الخارجية.¹

على ضوء ما تقدم، توفر إيران، بشكل انتقائي، سلعا خاصة للحلفاء الإقليميين من قبيل المساعدات العسكرية والإعانات المالية. ويعد نظام بشار الأسد النظام الوحيد المستفيد من السلع الخاصة الإيرانية، وإلى جانبه، توجه المساعدات الإيرانية للتنظيمات والحركات ذات التوجهات الإسلامية والطابع الراديكالي، سواء كانت شيعية مثل حزب الله في لبنان، الحوثيين في اليمن وبعض التيارات الطائفية في العراق، أو حتى سنية مثل حركة حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة.²

ثانيا: الرؤية التركية: توفير السلع الجماعية

يتوافق المنظور التركي لتوفير السلع العامة للإقليم مع المنظور الإيراني في مسألة ارتباط هذا التوفير بخطاب المسؤولية التاريخية. لكن، إلى جانب ذلك، تمثل المسؤولية الجغرافية، المعبر عنها في أطروحة "الدولة المركز" (بدلا من "الدولة العازلة" أو الدولة "الجسرية")، دافعا آخر ذو أهمية في تصميم رؤية تركيا لتوفير السلع العامة الإقليمية. تتجلى هذه الرؤية التركية بوضوح في خطابات الزعماء الأتراك، فذلك داود أوغلو في خطابه الموسوم "رؤية 2023: أهداف السياسة الخارجية لتركيا" والذي ألقاه في "مؤتمر المستثمر التركي: الطريق إلى 2023" المنظم من قبل مؤسسة جولدمان ساكس *Goldman Sachs* في لندن بتاريخ 22 نوفمبر 2011، يستعرض مكانة تركيا كدولة مستعدة ومسؤولة عن توفير السلع العامة، إذ يقول: "إذا كانت ليبيا، فنحن هناك. إذا كانت سوريا، فنحن هناك. إذا كانت أفغانستان، فنحن هناك... إذا كانت الصومال، فنحن هناك... إذا كانت فلسطين، فنحن هناك. إذا كان الأمن، فنحن هناك... إذا كانت هذه هي القضايا الجيوسياسية، فستكون

¹ Akbarzadeh, 129.

² بوالجدري، "سياسات القوى الإقليمية غير العربية في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة"، 235.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

لدى تركيا رؤية تركية. في الأمم المتحدة، سيكون لدينا دور أكبر بكثير. بالمعنى الاقتصادي، نحن عضو في مجموعة العشرين... نحن لسنا هناك كمراقب سلمي. نحن هناك كمساهم نشط على أساس تجربتنا الخاصة...¹.

لفهم المنظور التركي لتوفير السلع العامة الإقليمية، من المفيد العودة لمقولات نظرية الإستقرار المهيمن. استناداً لإقتراضات هذه النظرية، تعمل الدول التي تطمح إلى الزعامة الإقليمية على توفير السلع الجماعية للإقليم، وذلك من أجل ضمان استقرار مجال نفوذها. فهذه الدول مدعية الزعامة تسعى لأن تكون الفواعل الأساسية في تحقيق التعاون والإستقرار في أقاليمها². من خلال اختبار صحة هذه الفرضية على النموذج التركي منذ صعود حزب العدالة والتنمية، يلاحظ سعي تركيا، انطلاقاً من خلال خطاب الحس بالمسؤولية التاريخية والجغرافية، لتحقيق السلام والتكامل الإقليمي. في هذا السياق، يجادل جوشوا والكر بأن عودة تركيا إلى الإنخراط في الشرق الأوسط مر عبر الذاكرة التاريخية لجمهير حزب العدالة والتنمية والأفكار حول "مكانة تركيا" "الصحيحة" باعتبارها وريثاً للإمبراطورية العثمانية في المنطقة وللمنطقة³. بالنسبة لوالكر فإن النمو الاقتصادي التركي لعب كذلك دوراً في تنمية علاقات البلاد مع جيرانها، فبدلاً من "اعتبار إيران أو العراق أو سوريا أو آخرين أعداء سابقين، ترى تركيا بشكل متزايد أن جيرانها الشرق أوسطيين هم أسواق محتملة لبضائعها وشركاء في جوار يمكن أن يستفيد من عامل الاستقرار الإقليمي".³

على نفس النسق من التفكير، يجادل الباحث التركي كمال كيريشي *Kemal Kirişci* بأن السعي التركي نحو تحقيق الإستقرار الإقليمي، عبر توفير السلع الجماعية للإقليم، يندرج ضمن دور "الدولة التجارية *trading State*" الذي تؤديه تركيا في سياستها الخارجية. ويستند كيريشي إلى شهادة داود أوغلو في كتابه "العمق الإستراتيجي" بأن عالم الإقتصاد هو المحرك الأساسي للسياسة الخارجية التركية. وبناء عليه، تعطي تركيا، بوصفها دولة تجارية، أهمية للاعتماد الاقتصادي المتبادل كوسيلة لتحقيق "النظام" (بمعنى السلام

¹ Ahmet Davutoglu, "Speech entitled "Vision 2023: Turkey's Foreign Policy Objectives" at the Turkey Investor Conference: The road to 2023 organized by Goldman Sachs ", Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs, november, 22, 2011, <https://cutt.ly/OQMw0NF>.

² بوالجدري، " سياسات القوى الإقليمية غير العربية في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة " ، 227. * "للمنطقة... " تعبير فيه إشارة لمسؤولية الإمبراطورية العثمانية تاريخياً عن توفير السلع الجماعية لمجال نفوذها في الشرق الأوسط.

³ Joshua W. Walker, " Turkey's global strategy: introduction: the sources of Turkish grand strategy-'strategic depth'and 'zero-problems' in context " (London: LSE IDEAS, 2011), 10-11.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

والاستقرار) في الشرق الأوسط. هذا "النظام" الشرق أوسطي لا يمكن تحقيقه، وفقاً لـ دواو أوغلو، في جو من الاقتصادات المعزولة. وبالتالي لا بد من الإعتماد المتبادل الذي بإمكانه أن يؤدي وظيفتين: حل النزاعات الإقليمية وبناء السلام؛ وتوفير أسواق للصادرات والشركات التركية.¹

من جهة أخرى، يشير دواو أوغلو إلى الأهمية المتزايدة للاعتماد الاقتصادي المتبادل في تشكيل علاقات تركيا مع معظم الدول المجاورة مبيناً كيف أن "أنشطة المجتمع المدني ومنظمات الأعمال والعديد من المنظمات الأخرى" هي جزء من هذه الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية، ودافع مهم نحو تكامل وتعاون إقليمي أكبر. في هذا السياق، يرى والكر بأنه منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، اكتسبت مؤسسات جديدة دوراً متزايداً في صنع السياسة الخارجية التركية، وذلك بعد أن كانت هذه السياسة تاريخياً مجالاً حصرياً للجيش ووزارة الشؤون الخارجية. بالإضافة للهيئات الحكومية من قبيل وزارات الطاقة، البيئة، الداخلية، النقل والأمانة الفرعية للتجارة الخارجية، تمارس منظمات المجتمع المدني، ولا سيما جمعيات الأعمال، بما في ذلك مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي (DEIK) وجمعية المصدرين الأتراك (TIM)، باستمرار ضغوطاً على الحكومة بشأن مسائل السياسة الخارجية، فهي تدفع باتجاه توفير المناخ الإقليمي الملائم لتحقيق مصالحها الاقتصادية. لأجل ذلك، سيكون من الصعب فهم السياسة الخارجية التركية تجاه دول مثل مصر، إيران، العراق، ليبيا، السودان وسوريا دون أخذ هذه الأمور في الاعتبار. فعلى سبيل المثال، من الواضح أن المصالح الاقتصادية لعبت دوراً مهماً في الجهود المبذولة لتحسين العلاقات مع حكومة إقليم كردستان (KRG)²، كما أن استثمارات الشركات التركية في ليبيا هي سبب تأخر الحكومة التركية في اتخاذ موقف واضح من نظام القذافي.

¹ Kemal Kirişçi, "The Transformation of Turkish Foreign Policy: The Rise of the Trading State", *New Perspectives on Turkey* 40, n° 1 (2009), 42.

² Walker, "Turkey's global strategy", 11.

المطلب الثاني: توفير الأمن الإقليمي

يعتبر توفير الأمن الإقليمي، زيادة على كونه أهم سلعة عامة إقليمية، إحدى أهم الوظائف التي تميز الزعيم الإقليمي عن دول الإقليم الأخرى. في هذا السياق، تملك كل من إيران وتركيا مقاربتين مختلفتين حول توفير الأمن للإقليم وتعملان على تطبيقها ميدانيا. هذا الأمر، وضع الدولتين أمام تنافس إقليمي حول الزعامة الأمنية الإقليمية ووظيفة ضامن الأمن الإقليمي.

أولا: إيران: توسيع النفوذ تحت ستار توفير الأمن الإقليمي

يدعي قادة إيران استعداد الجمهورية الإسلامية لتوفير الأمن في الشرق الأوسط، وذلك بإعتباره أهم سلعة عامة يتوجب على أي زعيم إقليمي توفيرها. لقد ركزت طهران على الجوار القريب (الخليج الفارسي كما تسميه) بإعتباره أول مستفيد من الأمن الذي تسعى لتوفيره وحفظه. في وقت مضى، دافعت إيران عن فكرة الأمن الجماعي في الخليج "الفارسي" وأمنت بها لبعض الوقت. فعلى سبيل المثال، في اجتماع الدوحة سنة 2007، كشف الرئيس الإيراني الحالي حسن روحاني، الذي كان في ذلك الوقت الممثل الخاص للرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، عن خطة من 10 نقاط كإطار عمل خليجي جماعي، وتألف من التالي:¹

1. إنشاء منظمة للأمن والتعاون في الخليج الفارسي تضم الدول الأعضاء الستة في مجلس التعاون الخليجي (GCC) وكذلك إيران والعراق وفقاً للمادة 8 من القرار 598 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
2. إعداد أسس أمنية مشتركة لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات، وكذلك المخاوف الأمنية المشتركة الأخرى.
3. إزالة تدريجية لجميع القيود في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية.
4. تطوير العلاقات التجارية من خلال أخذ إمكانات البلدان في الاعتبار وإجراء استثمارات مشتركة في المشاريع الاقتصادية لتحقيق آلية إقليمية للتجارة الحرة.

¹ Kaveh L. Afrasiabi, "Collective Security in Persian Gulf: Can It Fly?", Lobe Log, July 30, 2019, <https://cutt.ly/gQMW72M>.

5. ضمان أمن وتصدير الطاقة في دول المنطقة لتأمين مصالحها وتحقيق آية مستدامة للطاقة يحتاجها العالم.
6. بناء الثقة بين دول المنطقة في المجال النووي.
7. إنشاء اتحاد مشترك لتخصيب اليورانيوم بين دول المنطقة لشراء الوقود النووي والأنشطة النووية السلمية الأخرى تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
8. إقامة تعاون جاد بين دول المنطقة من أجل الحصول على شرق أوسط خالٍ من أسلحة الدمار الشامل.
9. وضع حد لسباقات التسلح في المنطقة من خلال توفير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر.
10. جعل الأفراد العسكريين الأجانب يغادرون المنطقة وتحقيق الأمن الكامل من قبل دول المنطقة.

لقد بقيت هذه النقاط مجرد حبر على ورق بالنظر لنقص التجاوب بين دول مجلس التعاون الخليجي مع المقترحات الإيرانية، وتفضيلها للحماية الأمريكية. ومع ذلك فقد أعادت الحرب على تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" داعش" الدور الإيراني كموفر للأمن في المنطقة إلى الواجهة. خاصة وأن إيران كانت تظهر على الدوام استعدادها لمحاربة الإرهاب والتطرف، إذ تعد الإتفاقيه الأمنية (قصد محاربة الجماعات الإرهابية والمتطرفة خاصة القاعدة وطالبان) المبرمة مع السعودية يوم 18 أبريل 2001 شاهداً على ذلك¹. لقد كان سقوط الموصل في يد "داعش" فرصة استراتيجية لإيران، إذ تحول دورها في العراق من مخفي إلى دور واضح للغاية في القتال ضد "داعش" داخل الأراضي العراقية. يمكن القول إن نفوذ إيران في العراق قبل عام 2011 يختلف عن ذلك بعد عام 2011. لقد استخدمت إيران وجود داعش في العراق ودورها هناك لتعزيز صورتها الدولية والإقليمية كمزود للأمن في العراق وتحارب تهديداً إقليمياً. بالنسبة للباحثة شيما محمد عبد الله أبو عامر، فإن تقدم "داعش" في العراق أتاح لإيران فرصة للتصرف كشريك طبيعي داخل المجتمع الدولي في إطار مسعى إعادة الاستقرار للمنطقة، وكذلك مكن هذا التقدم الحرس الثوري الإيراني من تلبيع صورته الإقليمية بوصفه منقذاً للأقليات الدينية المستهدفة من قبل التنظيم الإرهابي². لقد ساعدت مواجهة تنظيم داعش الإرهابي على تعزيز مكانة إيران الدولية وأهميتها

¹ Reza Ekhtiari Amiri and Ku Hasnita Ku Samsu, " Security Cooperation of Iran and Saudi Arabia ", *International Journal of Business and Social Science* 2, n° 16 (2011): 246.

² شيما محمد عبد الله أبو عامر، " التحولات الإقليمية في الشرق الأوسط وأثرها على القوة الإقليمية لإيران"، *مدارات إيرانية*، رقم 1 (سبتمبر 2018)، 252.

كلاعب رئيسي في شؤون المنطقة أمام القوى الدولية. والمعنى أن القتال ضد "داعش" أدى إلى الوجود المقبول والاعتراف الدولي بدور إيران.

لقد قدمت طهران نفسها بقوة كمزود للأمن والاستقرار الإقليميين من بوابة الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية. فعلى سبيل المثال، خلال الحرب ضد التنظيم في العراق، زودت إيران الحكومة العراقية وقوات "البشمركة" في إقليم كردستان بمستشارين من فيلق الحرس الثوري الإيراني "قوة القدس"، وقدمت أجهزة مراقبة وطائرات بدون طيار وأسلحة ومساعدة عسكرية مباشرة أخرى... كل ذلك سمح لإيران بلعب دور رئيسي في العراق كموفر للاستقرار والأمن. لقد مكنت الحرب على "داعش" إيران من أن تحصل على مكاسب إقليمية ودولية، ومن أن تظهر في صورة الملاذ الأخير والحامي الإقليمي ضد الإرهاب، وخاصة في ظل استجابة بطيئة من الولايات المتحدة والدول العربية لمواجهة خطر "داعش" في العراق. وبالتالي، أعطت إيران انطباعاً بأنها تحارب الإرهاب الذي يمثل أولوية على جدول أعمال الأمن الإقليمي وحتى العالمي.¹

إلى جانب ما تقدم من مكاسب، أتاحت الحرب على "داعش" فرصة لإيران لتعزيز تعاونها مع القوى الدولية، حيث أشار المسؤولون الإيرانيون إلى أن التعاون مع الدول الغربية سوف يكون ممكناً، وحتى عندما لم يتم إدراج إيران في التحالف الدولي ضد "داعش" شهر سبتمبر 2014، زعم المرشد الأعلى آية الله خامنئي حينها بأن بلاده تلقت عدة اتصالات من الأمريكيين لمناقشة تنسيق الجهود ضد "داعش"، إلا أنه رفض الطلب الأمريكي شخصياً. رغم أن بعض صناعات القرار الإيرانيين لم يعارضوا هذا التعاون، إلا أنه مع ذلك لم يصدر المرشد الأعلى أي تصريحات بإدانة الغارات الجوية الأمريكية على العراق. وبدلاً من أن تكون عضواً في التحالف الدولي، قامت إيران في سبتمبر 2015 بتشكيل ائتلاف آخري يضم بجوارها كلا من العراق، روسيا، حزب الله والحكومة السورية لمواجهة "داعش"، سمي تحالف 1+4 (تشير "زائد واحد" إلى حزب الله اللبناني)، وحددت إيران الهدف منه بمكافحة الإرهاب من خلال التنسيق الاستخباراتي والأمني، ولقد تعزز هذا الائتلاف في وقت لاحق بإنشاء مركز مشترك لتبادل المعلومات الاستخباراتية (يمثل إيران، العراق، روسيا وسوريا) كان له دور هام في تنسيق العمليات العسكرية، ومن

¹ Huda Raouf, "Iranian quest for regional hegemony: motivations, strategies and constrains", *Review of Economics and Political Science* 4, n° 3 (2019): 249.

خلال معلوماته الاستخباراتية تم توجيه ضربات جوية عراقية دقيقة لمعقل "داعش" في سوريا شهر أكتوبر 2015.¹

على الرغم من جهود إيران في الحرب على الإرهاب سألقة الذكر وادعاءاتها المتكررة بخصوص مساعيها لتوفير الأمن والإستقرار لمنطقة الشرق الأوسط، إلا أن هذا الأمن الذي توفره يبقى إجمالاً أمناً للخاصة من حلفائها، تحقق من ورائه مصالحها وتوسع نفوذها في المنطقة وليس سلعة جماعية يستفيد منها كل الإقليم.

ثانياً: تركيا: من الأمن للجميع إلى احتواء الخطر الكردي

تستهدف تركيا أن تكون أحد أكبر عشرة اقتصادات في العالم بحلول عام 2023، ثاني أكبر اقتصاد أوروبي بحلول عام 2050، وقوة عظمى في النظام الدولي بعد عقود قليلة، وقبل ذلك لا بد لها من حسم مسألة التفرد بالزعامة الإقليمية. إن طريق تركيا نحو هذه المكانة الدولية، مثلما يجادل أندريه بارينها *André Barrinha*، لا تزال تعوقه الديناميات الأمنية للسياق الإقليمي.²

يعتبر الأمن والإستقرار من أهم السلع الإقليمية التي يتعهد الزعيم الإقليمي المحتمل بتوفيرها. وفق هذه الرؤية، يؤمن قادة تركيا من حزب العدالة والتنمية بأن وجود البيئة الإقليمية الآمنة من أهم شروط تحقيق التنمية الاقتصادية. لأجل ذلك، بدلت حكومة حزب العدالة والتنمية الكثير من الجهود قصد تحقيق الأمن والإستقرار في محيطها القريب، كما عملت على مدار سنوات من أجل تطوير جهودها الرامية إلى استمرار العلاقات الطيبة القائمة على الحوار مع جيرانها ودعم التعاون الإقليمي.³

لقد أكد القادة الأتراك على استعداد دولتهم لتوفير الأمن والإستقرار في مناسبات عدة. ففي تصريح له سنة 2004 قال أردوغان: " قبل وصولنا إلى السلطة، وعدنا بأن نطور علاقاتنا مع جيراننا وأدرجناها في

¹ أبو عامر، " التحولات الإقليمية في الشرق الأوسط وأثرها على القوة الإقليمية لإيران "، 252-253 .

² André Barrinha, "The Ambitious Insulator: Revisiting Turkey's Position in Regional Security Complex Theory", *Mediterranean Politics* 19, n° 2 (2014), 166.

³ محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟ (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013)، 195.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

خطة عملنا. لم نقم بأي تمييز بين جيراننا. سيتم إنشاء السلام الإقليمي بهذه الطريقة".¹ وخلال اجتماع دول جوار العراق في فيفري من نفس السنة، أكد الرئيس التركي الأسبق عبد الله غول على ضرورة تشكيل منظومة أمنية سياسية-اقتصادية بين دول المنطقة في إطار اتحاد شرق أوسطي على غرار الإتحاد الأوروبي.² وفي خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2004، أكد غول أن "تركيا مصممة على بذل كل جهد ممكن لتعزيز السلام والاستقرار في منطقتها المباشرة وما وراءها".³ وفي جانفي 2008 صرح دود أوغلو بأنه "يجب على تركيا أن تجعل دورها كدولة هامشية جزءًا من ماضيها، وأن تتلاءم مع موقف جديد: ألا وهو توفير الأمن والاستقرار ليس فقط لنفسها، ولكن أيضًا للمناطق المجاورة لها".⁴ وفي أكتوبر 2008 خلال افتتاح منتدى التعاون التركي-العربي في اسطنبول، رافع داود أوغلو بأن "تركيا تريد أن تكون بناءة للسلام"، وهي تسعى للتقريب بين دول الشرق الأوسط، معتمدة في ذلك على سياسة خارجية مبنية على ثلاث مكونات أساسية: سياسية، ثقافية واقتصادية.⁵ وفي جانفي 2009 صرح أردوغان: "نحن على استعداد لبذل قصارى جهدنا لضمان السلام والاستقرار في المنطقة".⁶

على المستوى الإمبريقي، اعتمدت الحكومة التركية منذ عام 2002، سياسة "صفر مشاكل مع الجيران*" وهي السياسة النابعة، كما يرفع عنها مبتكروها، من دراية تركيا التامة بقدراتها وإمكانياتها المتزايدة، وكذا بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها والمترتبة عن ذلك، لذلك تتبع أنقرة سياسة خارجية توصف بالوقائية

¹ Aras et Gorener, " National role conceptions and foreign policy orientation ", 83.

² إلياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، 178.

³ Özdamar, Halistoprak, et Sula, " From Good Neighbor to Model ", 103.

⁴ Ahmet Davutoğlu, " Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007", *Insight Turkey* 10, n° 1 (2008): 79.

⁵ ميشال نوفل، " العثمانية الجديدة والشرق الأوسط: رؤية عربية "، في: عودة العثمانيين الإسلامية التركية، لجان مازكو وآخرون، ط. 4 (دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2012)، 263-264.

⁶ Aras et Gorener, " National role conceptions and foreign policy orientation ", 84.

* ورد هذا مصطلح "صفر مشاكل مع الجيران *zero problems with neighboring*" لأول مرة على لسان أحمد داود أوغلو في صحيفة راديكال *Radikal* التركية عدد 26 فيفري 2004. حيث أعرب داود أوغلو عن تركيز حزب العدالة والتنمية في سياسته الخارجية على التعاون بدلا من المنافسة. إذ كان من الواضح بأن هذه السياسة، كانت جزءا من خط الخطاب الشامل لحزب العدالة والتنمية الذي يميز الميل الإيديولوجي للحزب لإقامة علاقات ثقافية وتاريخية مع جيرانه في الشرق الأوسط. أنظر: Gencer Özcan, " La politique du « Zéro problème avec les voisins » ", *Annuaire IEMed de la Méditerranée Med*.2012 (Barcelone: Institut Européen de la Méditerranée (IEMed), 2012), 65

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

والغير مبنية على ردود الأفعال، وهي سياسة متعددة الأبعاد وليست ذات بعد واحد، وتتميز بأنها براغماتية وواقعية، والأهم من ذلك أنها سياسة خارجية ذات رؤية، والهدف النهائي الذي ترغب تركيا بتحقيقه من وراء هذه السياسة هو خلق جو من السلام والإستقرار في المناطق المحيطة بها، وإزالة كافة المشاكل من علاقاتها مع الدول المجاورة أو على الأقل تقليص هذه المشاكل وتخفيضها إلى أدنى المستويات.¹ وفي إطار تطبيق هذه السياسة، وضمن الرغبة في أن يكون لها دور قوي ومؤثر على مختلف البلدان، أبرمت الجمهورية التركية العديد من الإتفاقيات العسكرية مع العديد من دول الجوار العربي وبعض القوى الدولية، أهمها: العراق، السعودية، الكويت، قطر، روسيا، الصين...²

علاوة على تصفير المشاكل مع الجيران، عملت الجمهورية التركية على تصفير المشاكل بين الجيران أيضا، حيث ركز صناع السياسة الأتراك جهودهم على تهيئة الأرضية لحوار سياسي ومشاورات بين زعماء الدول الشرق أوسطية، لأجل ضمان أمن المنطقة، وقد حاولوا مأسسة ذلك عبر آليات منتظمة، وأمثلة ذلك:

- مبادرة مؤتمر دول الجوار العراقي (2004) من أجل دعم المصالحة الوطنية والإستقرار في العراق، ومنع أي تدخل أجنبي قد يضعف الثقة والتعاون الإقليميين.
- تأسيس المنتدى التركي-العربي (2007) بالتعاون مع جامعة الدول العربية، لتعزيز العلاقات الإقتصادية التركية العربية.³
- تأسيس آلية الحوار الاستراتيجي بين تركيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربي في سبتمبر 2008، لنقل الحوار الاستراتيجي بين الطرفين إلى إطار منظم.⁴

¹ " سياسة "صفر مشاكل" مع الجوار"، وزارة الخارجية الجمهورية التركية، تم الدخول 3 مارس 2015، <https://cutt.ly/UQMEsjs>

² أحمد مصري، "الاتفاقيات التركية العسكرية.. دور إقليمي وحماية مشتركة"، تركيا بوست، 23 ديسمبر 2015، <https://bit.ly/2W9hyRq>

³ نوفل، "العثمانية الجديدة والشرق الأوسط: رؤية عربية"، 264.

⁴ Hüseyin Demirtaş, "How can Turkey help to improve regional stability in ME?", Academia.edu, accessed June 6, 2019, <https://bit.ly/2LiAgjQ>.

- احتضان مبادرة "علماء العالم الإسلامي الى تبني السلم والاعتدال والحس السليم" في جويلية 2014 بهدف رفض التطرف والعنف وحماية الإسلام مما يسمى "الخلافة" التي أعلنها تنظيم داعش.¹ منذ بداية أحداث الربيع العربي مطلع سنة 2011، بدأت تركيا تتخلى تدريجيا عن سياسة "صفر مشاكل مع الجيران"، وبالمقابل انتقلت تدريجيا إلى إحلال بعض القوة الصلبة مكان القوة الناعمة في سياستها الخارجية. لقد ثبت عمليا بأنه لم يعد ممكنا بقاء الجمهورية التركية على مسافة واحدة من الجميع، كما أن توفير الأمن كسلعة عامة جماعية أصبحت تركيا أولى به ما دام الخطر على حدودها ووحدتها الترابية مهددة. فبالرغم من أن الحرب على الإرهاب تعتبر من أهم الأدوار الذي لعبتها تركيا في المنطقة بداية من تأسيس المركز الأعلى لمكافحة الإرهاب *TMMMM* * في جوان 2005،² إلا أن تردد تركيا في الإلتحاق بالتحالف الدولي ضد تنظيم "داعش"، الذي تقوده الولايات المتحدة، قد كشف الطابع الخاص للأمن الذي أضحت تبحث عنه حكومة أنقرة.

بالنسبة لـ حسين إيشكصال *Hüseyin Işıksal* فإنه على الرغم من أن التهديد الرئيسي في المنطقة هو تنظيم "داعش" وبشكل واضح، إلا أن تركيا تؤكد باستمرار أنه بالإضافة إلى تنظيم الدولة الإسلامية، فإن "حزب العمال الكردستاني" و"حزب الاتحاد الديمقراطي" ونظام الأسد هي التهديدات الرئيسية في المنطقة. من خلال هذه الرؤية، يبدو أن الحرب على "داعش" لم تكن أولوية بالنسبة لتركيا، حتى أن الرئيس أوباما ومسؤولين آخرين في واشنطن اتهموا الجمهورية التركية بأنها شريك متردد في القتال ضد "داعش"، بل أن البعض ذهب أبعد من ذلك لما اتهموا جهاز المخابرات التركي بتزويد "داعش" بالإمدادات.³ بالطبع فندت السلطات التركية كل الادعاءات بخصوص العلاقة المشبوهة مع التنظيم الإرهابي، حيث في لقاء له على

¹ Naharnet Newsdesk, " Turkey to Host Conference for Muslim Scholars to Reject "Caliphate" ", Naharnet, accessed August 15 2014, <https://cutt.ly/DQMEB3Z>.

* المركز الأعلى لمكافحة الإرهاب منظمة عسكرية دولية يعمل فيها ضباط من سبع دول أعضاء في حلف الناتو إضافة إلى تركيا. ويقدم الخدمات للموظفين المدنيين والضباط متوسطي ورفيعي المستوى من الدول الأعضاء في الحلف والدول التي لها شراكة مع حلف الناتو في محافل مختلفة. ويقدم المركز الأعلى لمكافحة الإرهاب مؤتمرات وندوات وورشات عمل وغيرها من الفعاليات في موضوعات متعددة، مثل استنزاف الموارد المالية للإرهابيين، ومكافحة الانتحاريين، والعلاقة بين الإرهاب والإعلام، ودراسة أسس الإرهاب الأيديولوجية... أنظر: مصطفى كجار أوغلو، " العلاقات بين تركيا وحلف الناتو"، رؤية تركية 6، رقم 4 (2017): 60.

² كجار أوغلو، 59.

³ Hüseyin Işıksal, " Political Chaos in Iraq, ISIS, and Turkish Foreign Policy: The High Cost of the Westphalian Delusion ", in *Turkey's Relations with the Middle East* (Switzerland: Springer, 2018), 96-97.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

شبكة *CNN* الأمريكية، شهر سبتمبر 2014، قال الرئيس أردوغان بأنه "فيما يتعلق بقضية داعش، تعرضت تركيا لأخبار غير عادلة وذات نوايا سيئة من مؤسسات إعلامية. لقد حاربت تركيا الإرهاب لسنوات عديدة. لقد دفعنا ثمناً باهظاً في تلك العملية. وكما بمفردنا في ذلك على هذا النحو. كدولة، لا تستطيع تركيا أبداً دعم أي منظمة إرهابية".¹

شهد العام 2015 تحولات مهمة في السياسة الخارجية التركية لاسيما تلك المتعلقة بالملف السوري، فإلى جانب تعاضم خطر "داعش" ونشاط حزب الاتحاد الديمقراطي، توترت علاقات تركيا مع عديد دول المنطقة (مصر والسعودية والإمارات و"الكيان الصهيوني" ثم روسيا) وحتى حليفها الولايات المتحدة الأمريكية، كل ذلك دفع الجمهورية التركية إلى انتهاج القوة الصلبة إلى جانب الناعمة في السياسة الخارجية، وتمثل ذلك بإنشاء قواعد عسكرية في كل من العراق والصومال وقطر وإطلاق عمليات عسكرية خارج الحدود مثل عملية درع الفرات (أوت 2016)، إضافة لتعظيم القدرات الذاتية لاسيما في الصناعة العسكرية.² في هذا السياق، يرى ريتشارد ويتز *Richard Weitz* بأنه على الرغم من ضعف دور تركيا كمزود للأمن والاستقرار في المنطقة نتيجة ما آلت إليه الأمور في سوريا وما ترتب على ذلك من تداعيات سلبية على علاقاتها مع الدول الأخرى، إلا أن تركيا لديها القدرة على استعادة مكانتها بالنسبة لويتز فإن الانتكاسات الأخيرة أقتعت قادة تركيا بأنهم بحاجة إلى دعم قوتهم الاقتصادية الجديدة وجاذبيتهم الثقافية بنوع من القوة الصلبة.³

شاركت تركيا في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، إذ سمحت لطائرات التحالف باستخدام مجالها الجوي للأدوار القتالية وغير القتالية بما في ذلك جمع المعلومات الاستخباراتية والمساعدة في تعافي الأفراد، كما قامت منذ أوت 2016 بضرب أهداف التنظيم بالطيران والمدفعية والعتاد العسكري كجزء من عمليات التحالف وتحييد أكثر من 1200 عنصراً من عناصر التنظيم. بالإضافة إلى ذلك، نفذت "عمليات درع

¹ " Turkish President Erdogan on ISIS and Regional Security ", Council on Foreign Relations, September 22, 2014, <https://cutt.ly/HQME3wV>.

² محمود سمير الرنتيسي، " تركيا وتفعيل القوة الصلبة: الأبعاد والتداعيات "، المعهد المصري للدراسات، 3 أبريل 2016، <https://bit.ly/3fxrjhn>

³ Richard Weitz, " Turkey's New Regional Security Role: Implications for the United States " (Carlisle Barracks: Strategic Studies Institute & U.S. Army War College, 2014), x.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

الفرات" من خلال إرسال قواتها على الأرض، وبالتعاون مع الجيش السوري الحر وقامت بالقضاء على 2647 عنصراً من عناصر داعش وأسست منطقة آمنة خالية من الإرهاب من خلال تطهير منطقة تبلغ مساحتها 2015 متر مربع من داعش.¹ على الرغم من ذلك، تشير عدة تقارير بأن تركيا وظفت الحرب على داعش كغطاء لصراعها التقليدي ضد حزب العمال الكردستاني والتنظيمات الكردية الموالية له في سوريا والعراق. في تقرير صادر عن "مركز سياسة الحزبين *Bipartisan Policy Center*" الأمريكي شهر جويلية 2016 والموسوم "تركيا مقابل داعش وحزب العمال الكردستاني: مسألة تمييز"، يظهر تحليل الإجراءات التركية ضد داعش وحزب العمال الكردستاني، المستمدة من البيانات العسكرية والحكومية التركية والأمريكية فضلاً عن التقارير الإخبارية التركية والدولية، الاختلافات الصارخة بين الحملتين التي باشرتها الحكومة التركية منذ جويلية 2015. بينما دمرت الطائرات المقاتلة التركية بشكل متكرر مواقع حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق البلاد وشمال العراق، كانت جهود تركيا الجوية والمدفعية ضد داعش محدودة، حتى رداً على هجمات داعش المدمرة في تركيا. ويشير التقرير بأنه، حتى عندما هاجمها تنظيم الدولة الإسلامية، كانت تركيا تنتقم باستمرار من حزب العمال الكردستاني.²

بالرغم من أن الحكومة التركية تعهدت بمحاربة الجماعات الإرهابية "بدون تمييز". ومع ذلك، يشير التقرير أعلاه بأن مقارنة الإجراءات التركية ضد داعش والإجراءات التركية ضد حزب العمال الكردستاني تكشف أن تركيا لا تحارب الإرهابيين دون تمييز. لقد ميزت في الواقع حزب العمال الكردستاني والجماعات الكردية التي يعتقد أنها تابعة له على أنها أكبر تهديد، وهي تركز على محاربة الحزب على حساب الحملة ضد داعش. فعلى سبيل المثال، بين جويلية 2015 وجويلية 2016، قامت تركيا بـ 176 عملية عسكرية ضد حزب العمال الكردستاني مقابل 59 حملة عسكرية فقط ضد داعش.³

يتضح مما سبق، بأنه على الرغم من جهود تركيا الجديدة في توفير الأمن الإقليمي ومبادراتها المتعددة في هذا المجال، إلا أنه وبحولها ناحية توظيف القوة الصلبة في سياستها الخارجية بدافع تداعيات الربيع

¹ "تركيا"، التحالف الدولي ضد داعش (blog)، 27 فيفري 2017، <https://cutt.ly/mQMwGAL>.

² "Turkey vs. ISIS and PKK: A Matter of Distinction" (Washington: Bipartisan Policy Center, July 2016), 1.

³ "Turkey vs. ISIS and PKK", 5.

العربي انتقلت من توفير الأمن باعتباره سلعة جماعية للإقليم، إلى توفير الأمن كسلعة خاصة للخدمة مصالحها الخاصة بدلا من المصالح المشتركة.

المطلب الثالث: تقديم المساعدات الإنسانية والتنمية

على اعتبار أن المساعدات الإنسانية هي من أهم الوظائف التي يؤديها الزعيم الإقليمي، فإن هذه الوظيفة أصبحت محل تنافس بين إيران وتركيا في الشرق الأوسط. في شهر أوت 2011، وصفت بعض وسائل الإعلام الإيرانية، وخاصة تلك المقربة من المؤسسة الأمنية، بعبارات فظة زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وقتها إلى مقديشو. يقولون إن إيران فعلت أكثر بكثير من تركيا لتقديم الإغاثة إلى السكان الصوماليين اليائسين بشكل متزايد، بما في ذلك أولئك الأكثر تضررا من الجفاف والمجاعة. لكن الدبلوماسية الإيرانية بالنسبة للإعلام الإيراني، على عكس دبلوماسية أنقرة، ستفشل في جني ثمار سياسية أو صورية من مساعدتها للدول الإسلامية الضعيفة والمهمشة. بشكل عام، تشعر النخب السياسية ووسائل الإعلام الإيرانية بقلق متزايد بشأن السرعة التي يبدو أن مكانة تركيا تتوسع بها في منطقة الشرق الأوسط وعلى أطرافه. وينتشر الانطباع بأن هذه المكانة التركية ليست مستحقة، أو الأسوأ من ذلك، أنها حصلت على حساب إيران.¹ يؤكد هذا المثال البسيط حالة التنافس الإيراني التركي التي يعرفها مجال تقديم المساعدات الإنسانية والتنمية، كما يؤكد كذلك اختلاف مقاربتَي الدولتين بخصوص المساعدة الإنسانية.

أولا: المساعدات الإنسانية الإيرانية: للشيعنة أم للتشيع؟

تعتبر المساعدات الإنسانية والاقتصادية من أهم أدوات القوة الناعمة التي اعتمدت عليها إيران منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979، إذ تم توظيفها بادئ الأمر من أجل كسب تأييد الجبهة الداخلية لزعماء الثورة، قبل أن تتحول مع مرور الوقت إلى أداة على قدر كبير من الأهمية في السياسة الخارجية الإيرانية. إن هذه المساعدات الإنسانية بوصفها سلعا جماعية، تساهم بفاعلية في تفعيل الدبلوماسية العامة الإيرانية ودعم العلاقات مع الشعوب، وخاصة الأقليات الشيعية التي تعتمد عليها إيران في توسيع نفوذها، وذلك بعيداً عن التعامل مع المؤسسات الرسمية للدول التي غالبا ما تعبر عن رفضها لأي محاولات للتدخل في

¹ Mahan Abedin, "Turquie/Iran : Une Rivalité Stratégique Continue," OpenEdition Books, August 20, 2019, <https://bit.ly/3iAAe3D>.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

شؤونها من قبل طهران ولو من بوابة المساعدات الإنسانية. زيادة على ذلك، تدخل الأنشطة الإغاثية والمساعدات الإنسانية ضمن محاولة إيران تقديم نفسها كدولة مدافعة عن المستضعفين في العالم، ومدافعاً أخلاقياً عن المجتمعات المحاصرة، من فلسطين إلى السودان. على هذا الأساس، انتشرت الأنشطة الإغاثية الإيرانية في مناطق الاضطرابات والصراعات في الشرق الأوسط، حيث تمثل موطئ قدم جديد لطهران في الدول غير المستقرة. وتتجلى هذه الأنشطة بشكل واضح في دول من قبيل: العراق، لبنان، سوريا واليمن، وذلك باعتبارها مناطق هامة للنفوذ الإقليمي الإيراني.¹

تمتلك إيران شبكة واسعة من المنظمات الإغاثية والخيرية في عدد من دول منطقة الشرق الأوسط. ومن أهم ما يميز الأنشطة الإنسانية الإيرانية هو كونها ليست مؤقتة كما هو الأمر مع مساعدات أغلب الدول الأخرى، إذ تتحول هذه الأنشطة في الغالب إلى مؤسسات دائمة، وذلك قصد إيجاد موطئ قدم لطهران داخل الدول التي تتواجد بها هذه المؤسسات². إن العديد من مؤسسات الإغاثة الإيرانية تنشط وتمتلك فروعاً في أكثر من دولة. فمثلاً، مؤسسة "لجنة الإمام الخميني للإغاثة IKRC" التي توضع ضمن واجباتها "نقل الخبرات والاستراتيجيات للتخفيف من حدة الفقر ومساعدة المحتاجين في الدول الأخرى في إطار سياسات جمهورية إيران الإسلامية"³، هذه المؤسسة تملك فروعاً في ثماني دول أجنبية من بينها سوريا، لبنان، العراق، الصومال وجزر القمر، كما صرح مديرها العام حامد عظيمي سنة 2014 بأن هذه المؤسسة تتعاون بشكل وثيق مع منظمات خيرية حكومية وغير حكومية في 40 دولة وتحاول نقل خبراتها، كما تسعى للمشاركة مع الدول الأخرى في دعم المحتاجين والتخفيف من حدة الفقر.⁴

¹ سماح عبد الصبور، "الأذرع المذهبية: ملاحح الخريطة الإغاثية الإيرانية في الشرق الأوسط"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 22 نوفمبر 2016، <https://bit.ly/3gnDTAB>.

² عبد الصبور.

³ " معرفي كميته امداد (التعريف بلجنة الإمداد) "، كميته امداد امام خميني، تم الدخول 13 ديسمبر 2020، <https://portal.emdad.ir>.

⁴ " دفاتر كميته امداد درهشت كشور خارجي راه اندازي شده است (تم إنشاء مكاتب لجنة الإغاثة في ثماني دول أجنبية) "، خبرگزاری مهر، 28 جانفي 2014، <https://bit.ly/2K0qWRk>.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

تعد العراق الوجهة الأهم لمؤسسات المساعدة الإنسانية الإيرانية، وذلك منذ الغزو الأمريكي للبلاد عام 2003. يرى الباحث علي أنصاري *Ali Ansari* بأن "البونيات" سدوا الفجوة في العراق، وتبعهم "الحرس الثوري" الإيراني، بعد أن سمح الأمريكيون والإنجليز ضمناً بتوسيع النفوذ الإيراني".¹ بالنسبة لـ أنصاري، فإن أحد أهم الأسباب التي جعلت البونيات الإيرانية تسبق "الحرس الثوري الإيراني" في الدخول إلى العراق بعد الغزو الأمريكي يتمثل في شبكتها القائمة في هذا البلد الجار المعتمدة على الروابط الشيعية التقليدية العابرة للحدود الوطنية.² في هذا السياق، ترصد الباحثة سماح عبد الصبور 22 مؤسسة شبه حكومية وغير حكومية إيرانية تعمل في المجال الإنساني بالعراق، أغلبها تنشط في مناطق الشيعة، ومن أهمها: "مؤسسة الشهيد"، "مكتب مساعدة فقراء شيعة العراق"، "مؤسسة إغاثة أيتام العراق"، "منظمة الإغاثة الإنسانية في مدينة خانقين"، "مؤسسة الإمام للإغاثة" وغيرها.³

تهم العديد من التقارير المؤسسات الخيرية الإيرانية الناشطة في العراق بأنها غطاء لتصدير الثورة الإيرانية وللتشيع وتمكين الشيعة. فمثلاً "لجنة الإمام الخميني للإغاثة" التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بمكتب خامنئي، والموجهة أساساً نحو السكان الشيعة في المناطق "الهشة"، والتي صُنِفَ فرعها في لبنان عام 2010 من طرف الولايات المتحدة كمنظمة إرهابية أجنبية بناءً على صلاتها بحزب الله، هذه المؤسسة، تنشط وكالتها في العراق منذ 2006 في المناطق الشيعية بصفة خاصة، إذ لها مكاتب في النجف، كربلاء، الكاظمية والبصرة. هذه المؤسسة أقامت عام 2015 صناديق لجمع التبرعات في المدن العراقية لـ "الحشد

* البونيات Bonyad أو بنياد بالفارسية تعني المؤسسة باللغة العربية، وأما اصطلاحاً فتعني منظمات شبه حكومية تستخدم كآليات لتقديم المساعدة، الخدمات والصدقة لأفراد الفئات الأقل حظوة في النظام، ما يسهل فيما بعد توظيفهم ودمجهم في الأجهزة العسكرية والأمنية وفي البيروقراطية الحكومية. وتتخذ البونيات غالباً طابع المؤسسات الخيرية والوقفية. أنظر: إلياس ميسوم، "الدور السياسي للفواعل غير الرسمية في إيران (دراسة حالة البازار والبونيات)"، *دفاثر السياسة والقانون* 12، رقم 1 (2020)، 179-182.

¹ William Bullock Jenkins, "Bonyads as agents and vehicles of the Islamic Republic's soft power", in *Iran in the World: President Rouhani's Foreign Policy*, ed. Shahram Akbarzadeh and Dara Conduit (New York: Palgrave Macmillan, 2016), 162-63.

² Jenkins, 163 .

³ عبد الصبور، "الأذرع المذهبية".

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

المقدس" بعد "مباركة" آية الله العظمى السيستاني لوحدة الحشد الشعبي.¹ أما "منظمة الإغاثة الإنسانية في خانقين" التي تم تأسيسها عام 2004، والتي جاء في بيان تأسيسها بأنها تهدف لـ "مساعدة العوائل العائدة إلى مدينة خانقين، والتي تم ترحيلها من طرف النظام السابق"، فإن التقارير تشير إلى أن نشاطها الفعلي يمثل في تغيير التركيبة السكانية لمدينة خانقين الكردية، ودعم نفوذ الشيعة من الأكراد الفيلية فيها، ولأجل ذلك تم بناء عديد الحسينيات، كما تم جلب أكثر من ثلاثة آلاف عائلة كردية (فيلية) وإسكانها في هذه المدينة.²

تعتبر الصومال نموذجاً آخر من بين عدة نماذج والذي يعبر بوضوح عن ثنائية العمل الإنساني والتشيع، حيث بدأت الأنشطة الإغاثية والمساعدات التنموية الإيرانية في البلاد بعد المجاعة التي تعرضت لها الصومال أواخر عام 2011. في ذلك الوقت، سُجِّل لأول مرة اهتمام إيراني رسمي بما يحدث في هذا البلد العربي الإفريقي، حيث زار وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحى العاصمة مقديشو، والتقى بالرئيس شيخ شريف شيخ أحمد، وأعلن آنذاك عن بناء مستشفى إيراني متكامل ومجهز لتلبية الاحتياجات العلاجية، مع إنشاء مخيم يتسع لألفي نازح. بعدها بسنة (نوفمبر 2012)، أعلن صالحى أثناء زيارة ثانية لمقديشو عن افتتاح السفارة الإيرانية في الصومال بعد أكثر من عقدين من الغياب، كما تم افتتاح مكتب لـ "الهلال الأحمر الإيراني" وآخر لمؤسسة "لجنة الإمام الخميني للإغاثة".³

لقد عملت مؤسسات الإغاثة الإيرانية في الصومال منذ 2012 دون توقف، فالخيم الطبي الإيراني هو الوحيد الذي بقي يعمل دون باقي المستشفيات الميدانية الدولية الأخرى، و"لجنة الإمام الخميني" تجاوزت الأنشطة الإغاثية إلى النشاط الثقافي المكثف الهادف إلى نشر التشيع بين متلقي المساعدات. أما "الهلال الأحمر الإيراني" فإن توزيع مساعداته كان متحيزاً للمناطق التي تخضع للنفوذ الإيراني دون أي تنسيق مع "الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث" الصومالية لأجل تحديد المناطق الأكثر تضرراً من الجفاف بالفعل.⁴ وحتى

¹ Azaria Morgan, "Iran in Iraq: Hard and Soft Power Strategies under Sanctions and Public Censure", *London School of Economics and Political Science* (blog), August 5, 2019, <https://bit.ly/3a2pMiS>.

² رشا المندلاوي، "معلومات خطيرة عن مؤسسات الملاي في العراق (2)", *المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية* (blog)، 6 ماي 2016، <https://cutt.ly/pQMRo1t>.

³ فهد ياسين، "الدور الإيراني في الصومال: البحث عن موطئ قدم" (مركز الجزيرة للدراسات، 18 أوت 2015)، 6.

⁴ عبد الصبور، "الأذرع المذهبية".

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

"الملحق التعليمي للسفارة الإيرانية" في مقديشيو، المسؤول عن المنح الدراسية للطلاب الصوماليين إلى إيران، فقد وجه عددا معتبرا منهم إلى الجامعات الدينية الإيرانية، وبخاصة جامعة "المصطفى الدولية" التي تُدرّب رجال الدين الأجانب والمبشرين في جميع أنحاء العالم.¹ وحتى بعد الإغلاق الرسمي للسفارة الإيرانية في الصومال شهر جويلية 2016 كرد فعل تضامني مع السعودية عقب الاعتداءات على البعثات الدبلوماسية للمملكة في مدينتي طهران ومشهد، بالإضافة إلى تهمة وجهتها حكومة مقديشو للدبلوماسية الإيرانية تتعلق بالتشيع وإشعال الفتنة الدينية في البلاد، على الرغم من ذلك، لم تتوقف إيران عن استغلال العمل الإنساني لترير أجندها في الداخل الصومالي الذي يعاني من الهشاشة والفقر.

يعبر العمل الإنساني الإيراني مرة أخرى على الطبيعة الخاصة للسلع الإقليمية التي توفرها إيران للشرق الأوسط، والموجهة بنسبة كبيرة لحلفائها من الشيعة أو لتوسيع دائرة التشيع والولاء الخارجي للجمهورية الإسلامية. إن هذا النمط من العمل الإنساني يجعل إيران أقرب إلى محاولة الهيمنة (وفق مقارنة ديستراي) منه إلى الزعامة الإقليمية.

ثانيا: المساعدات الإنسانية التركية: قوة ناعمة لاستعادة النفوذ الإقليمي

بعد أن كانت منذ عقود دولة تتلقى المساعدات الغربية، تغير دور تركيا لتصبح دولة مانحة للمساعدات بامتياز في السنوات الأخيرة، وذلك استجابة للتحويلات في توجه السياسة الخارجية، وخاصة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة. فعلى الرغم من أن الجمهورية التركية لا تزال تتلقى مساعدات على مستوى رمزي، إلا أن وضعها الاقتصادي القوي وشعورها بالمسؤولية عن تعزيز السلام والازدهار الدوليين مكّنها من الظهور كمانح جديد ومساهم مهم في المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)، وكذلك غير الرسمية من خلال عدد كبير من المنظمات غير الحكومية. كامتداد لسياستها المتمثلة في

* تعتبر "المصطفى الدولية" أكبر جامعة شيعية إيرانية، ومركزها الرئيسي مدينة قم، وتمتلك أكثر من 170 فرعاً في أكثر من 50 دولة، وصفها أحد الأساتذة في قم، في تصريح لوكالة رويترز، بالأداة الرئيسية لإيران للدعاية للمذهب الشيعي. وهدفها "تعليم الناس أن يكون ولاؤهم للجمهورية الإسلامية والمرشد الأعلى". أنظر: من تيم كوكس و بوزورجهر شرف الدين، "السنغال.. ساحة جديدة للتناحر على النفوذ الديني بين السعودية وإيران"، رويترز، 12 ماي 2017،

<https://bit.ly/3gm66sq>

¹ "الحضور الإيراني في شرق أفريقيا: الأهداف والأدوات والآفاق"، مركز الإمارات للسياسات، 1 أبريل 2020،

<https://bit.ly/372g65V>

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

استخدام مجموعة واسعة من أدوات القوة الناعمة، زادت تركيا أيضاً من مستوى مساهمتها في المساعدة الإنمائية الموجهة نحو مساعدة البلدان المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية. في الوقت نفسه، يوفر طموح تركيا للعمل كقوة إقليمية رئيسية وزعيم إقليمي حافزاً إضافياً لزيادة مساهماتها في المساعدة الإنمائية والإنسانية كشكل من أشكال توفير السلع العامة الإقليمية. في هذا السياق، يجادل الباحثان موسى كولا كليكايا *Musa Kulaklikaya* ورحمن نوردون *Rahman Nurdun* بأنه من ضمن ما يدفع سياسة المساعدات الخارجية التركية هو سعي حكومة البلاد الحالية إلى تحمل مسؤوليات دولية تناسب مع موقعها كقوة إقليمية.¹

بدأت تركيا تجربتها كمانح للمساعدات عقب استقلال دول القوقاز وآسيا الوسطى عن الإتحاد السوفيتي مطلع تسعينات القرن الماضي، حيث اقتنع القادة الأتراك، بناءً على تجربة دولتهم كمتلقي سابق للمساعدات من الدول المانحة المهمة، بأن المساعدة الإنمائية الرسمية الفعالة لهذه البلدان حديثة الاستقلال لن تكون ممكنة إلا من خلال إنشاء وكالة مساعدات رسمية. وهكذا، تم إنشاء "الوكالة التركية للتعاون الدولي والتنمية (TIKA)" عام 1992 لمساعدة بلدان أوراسيا. منذ ذلك الوقت، مهدت تيكما المشهد لتقديم مساعدات تركية كبيرة للدول النامية. وعلى الرغم من أن تيكما تأسست في بدايتها لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية لدول الإتحاد السوفيتي السابق في آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان، إلا أن الحكومة التركية قررت تدريجياً توسيع رؤيتها للتعاون الإنمائي من خلال تشجيع تيكما على توسيع جهودها للمساعدة في الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا ودول إفريقيا جنوب الصحراء.² وإلى جانب تيكما، تقع مسؤولية المساعدة الإنسانية والإنمائية على عاتق وزارة الخارجية (MFA)، رئاسة إدارة الكوارث والطوارئ التابعة لرئاسة الوزراء (AFAD) والهلال الأحمر التركي. كما تساهم المنظمات غير الحكومية، الممولة من طرف مجتمع الأعمال والصناعيين، مثل مؤسسة الإغاثة الإنسانية (IHH) بقسط وفير في العمل الإنساني التركي.³

¹ Musa Kulaklikaya Nurdun Rahman, " Turkey as a New Player in Development Cooperation ", *Insight Turkey* 12, n° 4 (2010): 131-32.

² Nurdun Rahman, 134-135.

³ Andrea Binder, " The Shape and Sustainability of Turkey's Booming Humanitarian Assistance ", Open Edition Journal, 2014, <https://cutt.ly/IQMRgPb>.

على الرغم من أن المساعدات الإنسانية والإغاثية التركية تعود بدايتها إلى فترة سابقة كما أسلفنا، إلا أن أهميتها في السياسة الخارجية ازدادت بشكل مطرد بعد 2011. لقد أدى الفشل النوعي الذي تعرضت له "سياسة تصفير المشاكل" بفعل ثورات الربيع العربي إلى مراجعات أكاديمية وسياسية لهذه السياسة. من بين أهم المراجعات، تلك التي قام بها داود أوغلو منتصف 2013، لما تحدث عن وجوب "اتخاذ موقف فعال، بحيث يكون المرء مؤثرا في تيار التاريخ، وليس عاديا أو متأثرا به"، وقد كان ذلك مقدمة لإحدى أهم مقاربات دراسة الدور الخارجي التركي وهي الدبلوماسية الإنسانية *Humanitarian Diplomacy*¹.

لقد أصبحت الدبلوماسية الإنسانية من خلال تركيزها على المساعدات التنموية والاستجابة للأزمات الإنسانية من بين طرق سعي تركيا نحو سياسة خارجية فعالة ومتعددة الأبعاد. تعتبر الدبلوماسية الإنسانية شكلا من أشكال توفير السلع العامة الجماعية، كما تعد هذه الدبلوماسية من تبعات خطاب المسؤولية التاريخية، حيث تصف تركيا المساعدات الإنسانية "على أنها جزء طبيعي ولا غنى عنه للهوية التركية، المتجذرة في التقاليد التاريخية العريقة، والتي ينظر إليها على أنها تمهد الطريق لتأسيس نظام عالمي جديد من خلال إحياء التراث المنسي للهوية التركية"². لأجل ذلك ليس من الغرابة أن تسعى تركيا لاستعادة مكانتها إقليميا وعالميا عبر الانخراط في هذه السياسة الإنسانية وتعطي الأولوية السياسية لأنشطة التعاون الإقليمي والمساعدات الإنسانية³. بالنسبة للباحث التركي سليمان اليك *Suleyman Elik*، فإن تركيا عبر تبنيها للدبلوماسية الإنسانية كمقاربة تجاه الأزمات السياسية التي أعقبت الربيع العربي لسنة 2011 أظهرت "لغة أخلاقية"، وذلك من خلال فهم مثالي ليبرالي للربيع العربي، إذ كثيرا ما دافع صناع السياسة الأتراك، مثل الرئيس أردوغان، عن سياسة "الباب المفتوح" التي تنتهجها تركيا تجاه اللاجئين السوريين من خلال القول إن من واجب الشعب التركي الأخلاقي توفير المأوى لأتباعه⁴.

¹ عماد يوسف قدورة، "مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات"، تحليل السياسات (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، 6.

² جمال الدين هاشمي، "الدبلوماسية الإنسانية والتعاون الإقليمي في تركيا"، رؤية تركية 3، رقم 2 (ربيع 2014)، 169.

³ هاشمي، 157.

⁴ Süleyman Elik, "The Arab Spring and Turkish-Iranian Relations, 2011-2016," in *Turkey's Relations with the Middle East* (Springer, 2018), 105-6.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

تعد سياسة "الباب المفتوح" من أفضل نماذج تطبيق الدبلوماسية الإنسانية التركية، وذلك بوصفها مظهرا من مظاهر المساعدات الإنسانية التي تقدمها تركيا، والتي لاقت استحسانا وثناء من ممثلي عدة منظمات دولية حكومية وغير حكومية. ابتداء من أول جانفي عام 2014، وصلت أعداد السوريين في تركيا إلى 700 ألف شخص، وأكثر من 200 ألف لاجئ يعيشون في 21 مركزا من مراكز الإيواء، هذه المراكز التي توفر لجميع السوريين الخدمات الصحية المجانية والاحتياجات الأساسية، بما في ذلك التعليم في مراكز الحماية المؤقتة *TPCs* بالتنسيق مع رئاسة إدارة الكوارث والطوارئ *AFAD*. وقد حضر ما يقرب من 62 ألف لاجئ دورات تعليمية، بما في ذلك التعليم الابتدائي، وبلغ العدد الإجمالي للذين تلقوا خدمات الرعاية الإسعافية 2.1 مليون. ويجب الإشارة إلى أن تركيا أنفقت أكثر من 2 مليار دولار أمريكي بين 2011 و2016، بينما تلقت مساعدات خارجية بقيمة 140 مليون دولار أمريكي فقط في ذات الفترة¹.

إلى جانب النموذج السوري، يعد النموذج الصومالي مثالا آخر متميز عن نشاط الدبلوماسية الإنسانية التركية في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، حيث فتحت زيارة أردوغان لمقديشو شهر أوت 2011، بصفته أول رئيس دولة يزور البلاد منذ سنوات، الباب على مصراعيه أمام مساعدات إنسانية واقتصادية وتنموية تركية غير محدودة للصومال، كما كانت هذه الزيارة مقدمة لتدفق العديد من المؤسسات الإغاثية التركية إلى هذا البلد الإفريقي المسلم الذي يعاني المجاعة. ففي دراسة له سنة 2014 بعنوان " فهم المنظمات غير الحكومية الإسلامية عبر الوطنية في الصومال"، حدد الباحث الصومالي افاري عبيدي علمي *Afyare Abdi Elmi* ثمانية منظمات غير حكومية تركية إلى جانب وكالة التعاون والتنسيق التركية (*TIKA*) من أصل 23 منظمة إسلامية غير حكومية عابرة للحدود تنشط في الصومال.² لقد اتخذ الزخم الإغاثي التركي عدة أوجه من قبيل: تقديم منح دراسية لآلاف الطلبة الصوماليين للدراسة في الجامعات التركية؛ ترميم مستشفى "ديفكير" (الذي تحول إسمه إلى مستشفى "أردوغان") مطلع عام 2015 وتشغيله

¹ هاشمي، "الدبلوماسية الإنسانية والتعاون الإنمائي في تركيا"، 167.

² Afyare A. Elmi, " Understanding Transnational Islamic NGOs in Somalia ", in *Transnational NGOs: Creative Connections of Development and Global Governance*, ed. Abdulkadir Osman Farah, 2014, 170.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

بطاقم يضم 90 طبيباً تركيا؛ تطوير البنية التحتية الصومالية وفك العزلة عن البلاد في صورة تكثيف الرحلات الجوية على خط اسطنبول-مقديشو...¹.

تبدو هذه الدبلوماسية التركية إنسانية في ظاهرها، وليست سوى التفاتة تركية تجاه الشعوب التي تربطها بها صلات تاريخية متينة، ولكنها في حقيقة الأمر تتجاوز ذلك إلى كونها وسيلة لاستعادة النفوذ التركي في المنطقة، وأداة قوة ناعمة لبعث مشروع الزعامة وسط مشاريع المنافسين.

المطلب الرابع: التوسط في حل الأزمات الإقليمية

تعد الوساطة من بين أهم الأدوار التي يؤديها الزعيم الإقليمي. وفقاً للأمم المتحدة، الوساطة هي "عملية يقوم بموجبها طرف ثالث بمساعدة طرفين أو أكثر، بموافقتهم، على منع أو إدارة أو حل النزاع من خلال مساعدتهما على وضع اتفاقات مقبولة للطرفين"². تعكس الوساطة قيمة الوسيط ودرجة قبوله الإقليمي والدولي، لأجل ذلك عادة ما يكون هنالك تنافس وسباق للقيام بالوساطات بين الدول الطامحة للريادة. في هذا السياق، عرضت كل من إيران وتركيا الوساطة في عديد المناسبات في السنوات الأخيرة.

أولاً: الوساطات الإيرانية

من خلال البحث في الدراسات الأكاديمية أو التقارير والأخبار الصحفية، عندما يتم التطرق لثنائية إيران/الوساطة عادة ما يتم الحديث عن إيران كطرف من بين طرفين متنازعين وليس كوسيط، سواء خلال أزمة الرهائن الأمريكيين، أو خلال الحرب الإيرانية العراقية، أو فيما يتعلق بمسار التفاوض مع الغرب حيال الملف النووي. بالمقابل، من النادر الحديث عن إيران ك "وسيط" في حل النزاعات بين طرفين آخرين. لم تعرف إيران تاريخياً بقيامها بوساطات مميزة في جوارها الإقليمي. مع ذلك، عمدت طهران إلى تقديم نفسها كوسيط منذ 2011 وبداية ثورات الربيع العربي. نخلال ثورات الربيع العربي، عرضت إيران التوسط في العراق وسوريا واليمن وكذلك في البحرين. كل هذه العروض تم رفضها. ونتيجة لذلك، أصبحت إيران معروفة أكثر بالوساطة المرفوضة أكثر من كونها "وسيط".

¹ كمال الدين محمد الشيخ عرب، "أبعاد القاعدة العسكرية التركية في الصومال" (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 9 أكتوبر 2020)، 2-3، <https://bit.ly/38C56dN>.

² "Glossary"، Center for Peace Mediation, consulté le 20 septembre 2019, <https://cutt.ly/5QMRxzK>.

وقعت أول محاولة للوساطة الإيرانية في العراق خلال الأزمة بين نائب الرئيس طارق الهاشمي ورئيس الوزراء نوري المالكي والتي اندلعت في أواخر عام 2011 نتيجة لتهم الإرهاب التي وجهت ضد الهاشمي. ومع ذلك، فإن هذه الوساطة لم تحقق أي نتائج وتم رفضها بسبب عدم الثقة في حياد إيران. جرت محاولة الوساطة الإيرانية الثانية في العراق بين البشمركة ومجموعة الميليشيا الشيعية "وحدات التعبئة الشعبية" (الحشد الشعبي) لتوحيد قواها في مواجهة تهديد "داعش" في مارس 2015. وقد تم رفض محاولة الوساطة هذه خلال الجولة الأولى من المحادثات على أساس الادعاء بأن إيران تميل نحو وحدات التعبئة الشعبية.¹

خلال الأزمة البحرينية، عند انتشار مزاعم عن محاولات الوساطة الإيرانية بين الحكومة البحرينية والمعارضة الشيعية في البلاد خلال شهر ماي 2013، تم رفض هذه الإدعاءات من طرف وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة بحجة أن "البحرين لم ولن تطلب وساطة في قضية داخلية من أي شخص، ولا سيما من إيران". وفق أكينار، كان ينظر إلى إيران كفاعل متحيز في البحرين. علاوة على ذلك، كانت تصنف غالباً على أنها طرف في النزاع في البلد، إلى حد أن العديد من الأطراف الفاعلة مثل تركيا والجزائر، فضلاً عن دول الخليج العربية، عرضت وساطة بين إيران والبحرين.²

في سوريا، عرضت إيران التوسط بين النظام والمعارضة في سبتمبر 2013. وقد تم رفض عرضها من قبل الائتلاف الوطني، الذي زعم أن المبادرة الإيرانية ليست جادة وتفتقر إلى المصداقية السياسية، في إشارة إلى أن إيران "جزء من المشكلة". يجادل بينار أكينار *Pinar Akpınar* بأن ارتباط إيران الوثيق بنظام الأسد الذي لم يعد سرا، إلى جانب العلاقات القوية التي تربطها بجماعة حزب الله الشيعية، التي دافعت عن النظام السوري طوال الإنتفاضة. بالنظر إلى ذلك، ليس من المفاجئ أن ينظر إلى الاقتراح الإيراني بالوساطة في سوريا بعين الريبة من جانب المعارضة السورية.³ ومع ذلك، وعبر توقعها على الأرض وتحالفها مع روسيا، فرضت إيران نفسها كفاعل أساسي في أي تسوية للأزمة السورية، وقد ظهر

¹ Pinar Akpınar, "Mediation as a foreign policy tool in the Arab Spring: Turkey, Qatar and Iran", *Journal of Balkan and Near Eastern Studies* 17, n° 3 (2015): 262.

² Akpınar, 262.

³ Akpınar, 262.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

ذلك جليا من خلال دعوتها لأول مرة لحضور مفاوضات السلام في أكتوبر 2015، أي بعد شهر واحد من إطلاق روسيا غاراتها الجوية من القواعد الإيرانية. وقد صرح وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف معلقا على ذلك بأن "أولئك الذين حاولوا حل الأزمة السورية توصلوا إلى نتيجة مفادها أنه بدون وجود إيران لا توجد وسيلة للتوصل إلى حل معقول للأزمة".¹

بالإضافة إلى ما سبق، عرضت إيران التوسط في اليمن من أجل الوصول إلى حلّ سياسي للأزمة التي تعيشها البلاد منذ 2011، حيث دعت الخطة التي رفعها وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إلى الأمم المتحدة في أبريل 2015، إلى وقف الهجمات الجوية السعودية، وتسليم المساعدات الإنسانية إلى الشعب اليمني من دون أي عراقيل، وإطلاق عملية مصالحة وطنية. ولقد تم وصف هذه المبادرة الدبلوماسية التي راهن عليها صناع القرار في إيران بأنها تتم عن رغبة طهران في الظهور في موقع اللاعب البناء. بالمقابل نتفق العديد من التقارير بأنها محاولة إيرانية لقطع الطريق أمام أي تسوية في اليمن برعاية سعودية، بل إن صناع السياسة الأميركيون وصفوا طهران بأنها الطرف الأساسي الذي يقف خلف زعزعة الاستقرار في اليمن.² على المستوى اليمني، رفض وزير الخارجية رياض ياسين العرض الإيراني على أساس أن "إيران أصبحت جزءاً كبيراً من الأزمة اليمنية وأولئك الذين هم طرف في الأزمة لا يمكن أن يصبحوا وسطاء"³. والمعروف أن إيران دعمت الحوثيين في اليمن، وهي جماعة شيعية، إلى جانب جماعات داعمة للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح تمرت على حكومة عبد ربه منصور هادي. وبالرغم من رفض توسطها بين طرفي الأزمة اليمنية مقابل قبول الوساطة السعودية، فإن إيران واصلت العمل من أجل فرض نفسها في موقع الفاعل الذي لا غنى عنه. ومع تقدّم مسار المفاوضات السعودية-الحوثية، تواصل إيران، التصرف من منطلق القوة الموازية في مواجهة هذه المباحثات، والتي تطالب بإرساء صيغة متعددة الأطراف تراعي مصالحها في اليمن.

¹ أبو عامر، "التحولات الإقليمية في الشرق الأوسط وأثرها على القوة الإقليمية لإيران"، 253.

² سامويل راماني، "الرؤية الإيرانية لمرحلة ما بعد النزاع في اليمن"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 11 ديسمبر 2017،

<https://cutt.ly/jQMRYfI>

³ Akpınar, "Mediation as a foreign policy tool in the Arab Spring", 262.

بالنظر إلى ما تقدم، يرجع فشل محاولات الوساطة الإيرانية في قضايا بلدان الربيع العربي إلى اتهام طهران بعدم الحيادية (وأحيانا بالطائفية). إذ بالعودة إلى البلدان التي حاولت الدبلوماسية الإيرانية التوسط فيها، يتضح بأن طهران تدافع (وأحيانا تبحث) عن مصالح لها في هذه الدول، مما يجعلها طرفا في المشكلة أكثر من كونها وسيط. لكن، وعلى الرغم من ذلك، يحسب لإيران روح المبادرة والإستعداد للعب دور الوسيط وتقديم نفسها كطرف ثالث، وهو ما يعني الرغبة الإيرانية الشديدة في اقتناص أي فرصة للمساهمة في إيجاد حلول لأزمات الشرق الأوسط، وذلك حتى تظهر بمظهر الزعيم الإقليمي الذي يساهم في حل مشاكل الإقليم.

ثانيا: الوساطات التركية

في إطار البحث عن دور تركي مؤثر في قضايا المنطقة، والتعبير عن الاستعداد لممارسة الزعامة الإقليمية، تفضل تركيا لعب دور الوسيط الساعي لحل المشكلات عبر الحوار والتعاون بين الأطراف المتناقضة. ويعبر داود أوغلو عن هذا المسعى لما يقول: "نرفض جميع أنواع المقاربات التي تحاول حل المشكلات في منطقتنا بالصراع والقوة الوحشية. نتعامل مع فلسفة تستند إلى قيم عالمية، تستند إلى العدالة والحقوق والعقل والمنطق، ونحاول حماية مستقبل هذه الجغرافيا."¹

في سياق هذه الفلسفة، اهتمت تركيا بلعب دور "الوسيط" كأهم وسيلة للإنخراط في قضايا الشرق الأوسط منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، فكان لها العديد من الحملات الدبلوماسية. لقد استمر النشاط الدبلوماسي خلال ثورات الربيع العربي، هذه الثورات التي وفرت مجالا لطرح تركيا لدورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية، وذلك عبر إعطاء الأولوية للوسائل الدبلوماسية والسياسية، سواء في شكل الضغط السياسي على الحكومات أو باستضافة المؤتمرات لبعض قوى المعارضة (كما في حالة سوريا)، واقتراح مبادرات توازن بين الأمن والحرية.²

¹ Ahmet Davutoglu, " Speech at the Turkish Grand National Assembly about the events in Syria ", Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs, April 26, 2012, <https://cutt.ly/CQMRXB7>.

² إلياس، "تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة"، 183-184.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

وتتجلى الرؤية التركية المركزة على الوساطة وأسبقية الحل الدبلوماسي عند التعاطي مع الأزمات في العديد من القضايا، نذكر منها:

- التوسط بين السلطة الفلسطينية ودولة الاحتلال عبر الاجتماع الشهير (فيما يشبه "كامب ديفيد") بين محمود عباس وشمعون بيريز بدعوة من الرئيس التركي عبد الله غول في نوفمبر 2007.
- المساعي الحثيثة من أجل الوقف الفوري لإطلاق النار خلال العدوان على غزة في جانفي 2009، من خلال تنقلات داود أوغلو بين القاهرة وحركة حماس ودمشق. كما كان لتركيا خلال عدوان 2012، دور فاعل في اتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرم بين دولة الاحتلال والمقاومة الفلسطينية في القاهرة بوساطة مصرية.
- المساعي المتكررة للتوسط بين حركة فتح وحركة حماس بعد انفجار الخلاف بينهما.
- الوساطة بين سوريا والكيان الصهيوني عام 2008 وعقد أربع جولات مفاوضات غير مباشرة في اسطنبول.
- التوسط لمعالجة الأزمة اللبنانية سنة 2008 بين تحالفي 8 آذار و14 آذار.¹
- التوسط بين إيران والغرب، وإطلاق عملية تفاوضية بالتعاون مع البرازيل لحل الأزمة النووية الإيرانية في عام 2010، بالإضافة إلى تحدي العقوبات الأميركية والأوروبية التي فرضت على إيران في عام 2010، والتصويت ضد قرار فرض هذه العقوبات على طهران عندما كانت تركيا عضواً في مجلس الأمن.² وظلت توصي بالحل الدبلوماسي إلى أن عقد الاتفاق النووي شهر أوت 2015 بين مجموعة 1+5 وإيران، فكانت حكومة أنقرة من أوائل المثنمين.³

لقد كان الربيع العربي الذي ضرب الشرق الأوسط منذ 2011 اختباراً حقيقياً لنجاعة الدبلوماسية التركية. منذ بداية الأحداث، برزت تركيا بقوة في دور "الوسيط" في عدد من الأزمات التي عرفتها بلدان

¹ إلياس، 38.

² علي حسين باكير، "محددات الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته"، (مركز الجزيرة للدراسات، 20 أفريل 2015)، 3.

³ مثنى فائق العبيدي، "الرؤية التركية للبرنامج النووي الإيراني... التطور والمحددات"، آراء حول الخليج، 30 نوفمبر 2017،

•<https://bit.ly/385AhiP>

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

الربيع العربي، بما في ذلك البحرين، ليبيا، سوريا، العراق واليمن. فقد توسطت تركيا لإنهاء الأزمة في البحرين في عام 2011 من خلال تبادل الاتصالات مع عدد من الأطراف بما في ذلك المملكة العربية السعودية، وإيران والإمارات العربية المتحدة، وكذلك الدولة البحرينية وجماعات المعارضة. ودعت الحكومة إلى النظر في الإصلاحات، بالمقابل دعت المعارضة للامتناع عن العنف لمنع الصراع الطائفي. محاولتها للوساطة حققت نتائج جزئية من خلال بدء التواصل بين الأطراف. بالنسبة لأكبينار، البحرين هي واحدة من الدول القليلة التي اتبعت فيها تركيا موقفاً محايداً خلال الربيع العربي.¹

بالإضافة إلى القضية البحرينية، توسطت تركيا في ليبيا بنجاح في مارس 2011 للإفراج عن أربعة صحفيين من نيويورك تايمز وصحفي آخر من الجارديان تم احتجازهم من طرف قوات القذافي. كما توسطت تركيا أيضاً لحل الأزمة بين حكومة القذافي والمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، إلا أن وساطتها كان مآلها الفشل جراء تزامنها مع التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في البلاد. بالإضافة إلى ذلك قدمت تركيا نفسها وسيطا في العراق بين زعماء التركان السنة والشيعة في فيفري 2011.² علاوة على ما تقدم، بدلت تركيا جهودا دبلوماسية لحل الأزمة السورية في بداياتها سنة 2011، ثم عادت مساعيها منذ جوان 2016.³ وبخصوص الأزمة في اليمن، فقد دعمت تركيا أيضاً عملية مؤتمر الحوار الوطني، الذي بدأه مجلس التعاون الخليجي ونُفذ بين 18 مارس 2013 و 24 جانفي 2014 لضمان الانتقال السلمي في اليمن. كما اقترح أردوغان خلال زيارته إلى طهران في أبريل 2015، دور "وسيط مساعد" على إيران لحل الأزمة في اليمن.⁴

من خلال ما تقدم، برهنت تركيا على اهتمام بالغ بقضايا المنطقة واستعدادها الدائم للعب دور الوسيط قصد معالجتها، واكتساب نقاط إضافية في مسار الوصول إلى زعامة منطقة الشرق الأوسط.

¹ Akpınar, " Mediation as a foreign policy tool in the Arab Spring ", 254.

² Akpınar, 254-255.

³ جلال سلمي، "السياسة التركية حيال الأزمة السورية "2011 - 2017"، المركز الديمقراطي العربي، 23 جويلية 2017، [.https://cutt.ly/iQMTwWq](https://cutt.ly/iQMTwWq)

⁴ Akpınar, " Mediation as a foreign policy tool in the Arab Spring ", 255.

المبحث الثاني: المنافسة على حشد الأتباع

يعتبر الأتباع المحتملين رقم مهم بالنسبة للزعيم المحتمل، إذ لا يمكن الحديث عن الزعامة إذا لم يكن يكون هنالك تابع. في العلاقات الدولية، يعد قبول الإلتباع محددًا أساسيًا لبناء الزعامة الإقليمية. وكما تمت الإشارة إليه أعلاه، فإن السعي نحو الزعامة يتضمن في جوهره منافسة بين الزعماء المحتملين لأجل كسب تأييد الأتباع المحتملين. في هذا السياق، تتنافس كل من إيران وتركيا في إطار سعيهما لتحقيق الزعامة الشرق أوسطية على حشد الأتباع في جميع أرجاء المنطقة.

تم التوصل في الفصل الثالث أعلاه، بأن مشروع الزعامة الإيراني والتركي لم يحقق القبول المطلوب وسط الأنظمة الشرق أوسطية، حيث انقسمت معظم الدول ما بين دول "متحدية" لزعامة الدولتين موازنة لها وبين دول أخرى "متحولة" غير مضمونة الولاء. هذا الأمر، جعل كل من إيران وتركيا، على حد سواء، توجهاً أنظارهما نحو نوع آخر من الأتباع؛ الشعوب والفواعل من غير الدول.

المطلب الأول: الشعبوية: استهداف الشعوب بدلا من الأنظمة

تعتمد إيران وتركيا في سياستهما الخارجية تجاه الشرق الأوسط، على الشعبوية* كوسيلة ناعمة لإستمالة الشعوب العربية، فالرأي العام العربي أصبح على نفس قدر الرأي العام الوطني، خاصة في ظل وجود حكام شعبيين مثل الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد ونظيره التركي رجب طيب أردوغان. يتميز السياسيون مثل أحمدني نجاد وأردوغان بادعائهم بأنهم ينتمون إلى الشعب ويمثلونه حقا، بل إن أحمدني نجاد وأردوغان يدعيان بأنهما يمثلان كل شعوب المنطقة وجميع المستضعفين في العالم، أي مثلما يقول الباحثان براك بلجهان أوزبك *Burak Bilgehan Özpek* ونهات تانريديري *Nebahat Tanriverdi* "شعبوية في الداخل، شعبوية في العالم *Populism at home, populism in the world*"¹. في

* في دراستها الموسومة " الشعبوية للمنظرين السياسيين؟ Populism for political theorists" تصف مارجريت كانوفان Margaret Canovan الشعبوية بأنها تتميز بالتحدث نيابة عن الجماهير المنسية من الناس العاديين و"يزعم الشعبويون الجدد صراحة أنهم ديمقراطيون حقيقيون، وشرعوا في استعادة سلطة الشعب". أنظر: Margaret Canovan, "Populism for Political Theorists?" *Journal of Political Ideologies* 9, no. 3 (2004): 244.

¹ Burak Bilgehan Özpek and Nebahat Tanriverdi Yaşar, "Populism and Foreign Policy in Turkey under the AKP Rule," *Turkish Studies* 19, no. 2 (2018): 206.

مقابلة له مع قناة "يورو نيوز Euronews" شهر أوت 2011، قال أحمدى نجاد ناسبا نفسه إلى شعوب الشرق الأوسط: "إذا لم يتدخل الدول الأخرى في شؤوننا، يمكن لنا نحن شعوب الشرق الأوسط أن نحل مشاكلنا دون أي مشكلات... هناك حكومات بعيدة للغاية عن الشعوب، ولنيل حريتها(الشعوب) عليها أن تطالب بحاكمة قادتها¹". أما أردوغان، ففي أعقاب تحقيق حزب العدالة والتنمية (AKP) لفوز ساحق في الانتخابات البرلمانية التركية لشهر جوان 2011 بـ 50 % من الأصوات، قال مخاطبا كل شعوب المنطقة: "صدقوني، قد فازت سرايفو اليوم بقدر ما فازت اسطنبول. وفازت بيروت بقدر ما فازت أزمير، ودمشق فازت بقدر ما فازت أنقرة، ورام الله، نابلس، جنين، الضفة الغربية والقدس فازت بقدر ما فازت ديار بكر²".

أولا: إيران "بطل المقاومة"

بالنظر لفشل تصدير الثورة والحصول على الدور الريادي الذي تطمح إليه في المنطقة، راهنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الشعوب العربية من أجل تحقيق ما فشلت فيه مع الأنظمة. على الجانب الآخر، هنالك اختلاف وتباين في نظرة المواطن العربي لإيران ولكنه أقل حدة من ذلك الموجود بين الأنظمة. حول ذلك، يجادل عزمي بشارة بأن "العلاقة مع إيران هي حالة نموذجية من التنافر الرسمي العربي في تحديد العدو والصديق... التنافر على مستوى الرأي العام العربي في تحديد الصديق والعدو هو أقل منه بين الأنظمة. فهنالك اتفاق يجمع قطاعات شعبية عربية واسعة عند تحديد هوية الصديق والعدو³".

سعت إيران منذ ثورة 1979 لوضع نفسها في طليعة العالم الإسلامي بوصفها بطل "المقاومة" ضد الغرب والكيان الصهيوني. لقد جذبت طهران انتباه العالم العربي مباشرة بعد تأسيس الجمهورية الإسلامية، إذ نظر الإسلاميون العرب، على سبيل المثال، إلى إيران باعتبارها مصدر إلهام لمجتمعاتهم. كما أن دعم إيران لمجموعة متنوعة من الجماعات التي تقاوم الكيان الصهيوني، بما في ذلك الجهاد الإسلامي وحماس،

¹ أحمدى نجاد: يحق للشعوب المطالبة بالحرية وتستطيع حل مشاكلها دون تدخل خارجي"، RT Arabic، أوت 4، 2011،

<https://bit.ly/3jRkcEX>

² Ahmet T. Kuru, " Turkey's Failed Policy toward the Arab Spring: Three Levels of Analysis ", *Mediterranean Quarterly* 26, n° 3 (2015): 94.

³ بشارة، " العرب وإيران: ملاحظات عامة "، 5.

منحها مصدراً للمصداقية بين العرب. بلغت شعبية طهران ذروتها خلال حرب 2006 بين الكيان الصهيوني وحزب الله.¹ في هذا السياق، تجادل لويزا نمينيز سيربولي *Luíza Gimenez Cerioli* بأنه "من خلال تعبئة خطابها بكلمات مثل "المقاومة" و"العظمة"، اكتسبت إيران تعاطف العديد من الفاعلين الثوريين في المنطقة، خاصة غير الدول منها".²

شكلت القضية الفلسطينية واحدة من أهم الأدوات التي استخدمتها إيران لدعم قوتها الناعمة، وكانت مدخلا مهما لها للتقرب من الجماهير العربية وتقديم نفسها كمدافع عن المقدسات الإسلامية ومستضعفي فلسطين. توظف إيران كذلك علاقتها الخاصة مع حركة المقاومة الإسلامية "حماس" لإستمالة الشعوب العربية، فهذا هو علي شمخاني رئيس جهاز الأمن القومي الإيراني يقول متباهيا بأنه "فيما تلتزم الدول السنية جانب الصمت فيما يتعلق بالجرائم اللاإنسانية التي يرتكبها العدو الصهيوني، يأتي الشرر الأعظم من الدعم للشعب الفلسطيني المظلوم من شيعة إيران".³ إن الدعم الإيراني للقضية الفلسطينية والنظر إلى الكيان الصهيوني ككيان غير مشروع ومعارضة عملية السلام غير العادلة هي في الواقع مواقف تنسجم مع الأسس النظرية والثورية لإيران، فالدستور الإيراني، وهو الأساس في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية، ينص صراحة على أن حماية المستضعفين هي وظيفة أساسية من وظائف الدولة.⁴

بالنسبة لـ سعيد قاسمي، فإن القضية الفلسطينية تمثل أفضل مكسب قدمه العرب لتلبيح صورة إيران، ولاسيما بعد تطبيع عدد من الحكومات العربية لعلاقتها مع الكيان الصهيوني وفي مقدمتها مصر التي كانت تبني القضية. وفقا لـ قاسمي، فإن إيران أصبحت تقدم نفسها بوصفها المدافع الوحيد عن قضية المسلمين المركزية وقضاياهم الأخرى، ومن خلال دعمها للفلسطينيين استطاعت كسب جمهور عربي كبير. في

¹ Steven A. Cook, Jacob Stokes, and Alexander J. Brock, " The Contest for Regional Leadership in the New Middle East ", MIDDLE EAST SECURITY SERIES (Washington: Center for a New American Security, June 2014), 8-9.

² Cerioli, " Roles and International Behaviour: Saudi–Iranian Rivalry in Bahrain's and Yemen's Arab Spring ", 299.

³ سعيد قاسمي، "عوامل تراجع القوة الإيرانية الناعمة في المنطقة العربية"، مجلة الدراسات الإيرانية 3، رقم 10 (2019): 105.

⁴ فاطمة الصمادي، "إيران والمقاومة: تحولات السياسة والمجتمع تقاوم شعارات الثورة وتفرض أولويات جديدة"، في العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، تحرير عزمي بشارة و محجوب الزويري (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، 17-116.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

حقيقة الأمر، هذا الدور كانت تبحث عنه إيران منذ الثورة الإسلامية، حيث يقول الخميني في خطاب له سنة 1979: "لا قيمة لكل سياساتنا إذا لم يكن لنا يد في القضية الفلسطينية".¹ هذه الفرصة التي بحث عنها الخميني، توفرت لإيران بفضل التراجع العربي الذي خلق بيئة مناسبة لتقبل الشعوب العربية للدور الإيراني في المنطقة، خاصة بعد دعمها لحركات المقاومة في لبنان وفلسطين. لقد وضعت إيران القضية الفلسطينية مركزاً مهماً من مرتكزات صناعة القرار السياسي خارجياً وجعلتها أحد أهم المرجعيات لصناع القرار في اتخاذ مواقفهم الرسمية حيال أغلب القضايا الإقليمية والعالمية. أعلنت الجمهورية الإسلامية مراراً أن دعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية والإقليمية والوقوف بوجه الكيان الصهيوني بوصفه كياناً غاصباً هو سياسة إيرانية ثابتة لا تتأثر بأية اعتبارات سياسية، كما أن الدعم المالي والعسكري لفلسطين وفصائلها المقاومة هو ثابت من ثوابت السياسة الإيرانية.²

لقد ارتبط خطاب نصره المقاومة ودعم القضية الفلسطينية بخطاب آخر هو ذلك المعادي للولايات المتحدة والكيان الصهيوني وللإمبريالية عموماً. هذا الخطاب الأخير المرتبط بالبعد الثوري هو وسيلة لتعزيز قوة إيران الناعمة في الشرق الأوسط. على سبيل المثال، في خطبة له بجامعة طهران في إطار الاحتفال بيوم القدس لسنة 2012، يقول الرئيس أحمدني نجاد في كلمات موجهة للولايات المتحدة والكيان الصهيوني "أنتم تريدون شرق أوسط جديد ونحن أيضاً. لكن في الشرق الأوسط الجديد لن يكون هناك أثر للوجود الأميركي والصهيوني".³ لقد استطاعت الجمهورية الإسلامية من خلال خطابها المناهض لأمريكا والصهاينة أن تكسب تأييد قطاعات واسعة من الرأي العام العربي لسياساتها على الصعيد الإقليمي، مستغلة في ذلك مشاعر الغضب الشعبي على المستوى العربي تجاه الولايات المتحدة والكيان الصهيوني والغرب عموماً. لقد ظل "البعد الثوري" ونصرة المستضعفين يمثل ركيزة أساسية في الخطاب السياسي الإيراني ومن خلاله يمكن لإيران خلق بيئة مناسبة لتقبل دورها الإقليمي.⁴

¹قاسمي، "عوامل تراجع القوة الإيرانية الناعمة في المنطقة العربية"، 105.

²عبد القادر طافش، "إيران والقضية الفلسطينية: الواقع والمتغيرات"، مركز الجزيرة للدراسات، 13 ديسمبر 2012، <https://bit.ly/3wh46Xz>.

³ August 17, 2018, <https://bit.ly/3dNa9N6>, أحمدني نجاد: إسرائيل ستزول قريباً، "الجزيرة نت" ³

⁴قاسمي، "عوامل تراجع القوة الإيرانية الناعمة في المنطقة العربية"، 106.

منذ حرب حزب الله ضد الصهاينة عام 2006 إلى غاية الحرب الصهيونية على غزة عام 2012، تمتعت إيران بشعبية معتبرة في الأوساط العربية، وذلك رغم الدعاية ضدها من طرف السعودية وحلفائها في المنطقة. في هذا السياق، أجرى الأستاذ شبلي تلحمي *Shibley Telhami* من قسم أنور السادات للسلام والتنمية بجامعة "ميريلاند" بالإشتراك مع مؤسسة "الزغبي الدولية" استطلاع الرأي العربي لعام 2010، والذي استعرض رأي 3976 مستجوباً من ستة بلدان عربية هي: السعودية، مصر، الأردن، المغرب، لبنان والإمارات العربية. ويشير الإستطلاع إلى أن 57% من المستجوبين عبروا بأن حصول إيران على أسلحة نووية سيكون "إيجابياً" لمنطقة الشرق الأوسط، (بعد أن كانت 44% سنة 2008)، وتبين هذه النسبة من بلد لآخر حيث بلغت 82% في مصر، بينما انخفضت إلى 40% و32% في السعودية والإمارات العربية تواليًا.¹ وتشير نتائج الإستطلاع بأن الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد هو ثالث زعيم يحترمه المستجوبون من زعماء العالم بنسبة بلغت 12% من مجموع المستطلعة آراؤهم (كانت 6% سنة 2009). وفي نسخة 2011 من ذات الإستطلاع، والذي استعرض رأي 3000 مستجوباً من خمسة بلدان عربية هي مصر، الأردن، المغرب، لبنان والإمارات العربية، تراجعت نسبة الذين عبروا بأن حصول إيران على أسلحة نووية سيكون "إيجابياً" لمنطقة الشرق الأوسط إلى 25% من المستطلعة آراؤهم، في حين عبر 18% من المستجوبين بأن إيران هي الدولة الأكثر تهديداً لأمن منطقة الشرق الأوسط، وأما أحمدني نجاد فقد أصبح ثاني أكثر زعيم عالمي محترم من المستجوبين بنسبة 13% مناصفة مع حسن نصر الله زعيم حزب الله اللبناني وخلف رئيس الوزراء التركي أردوغان.²

بالرغم من أن إيران راهنت على ثورات الربيع العربي في بدايتها واعتبرتها "صحوة إسلامية"، جاءت امتداداً طبيعياً لما قام به الشعب الإيراني عام 1979، حيث أعلنت وقوفها إلى جانب الشعوب ضد الأنظمة الدكتاتورية العميلة للغرب (بحسب إيران)، وتلك ثوابت الثورة الإسلامية، إلا أنه وبعد امتداد الأحداث إلى سوريا وتهديد نظام بشار الأسد أهم حلفاء الجمهورية الإسلامية في المنطقة، حينذاك جاء

¹ Shibley Telhami, "2010 Annual Arab Public Opinion Survey" (Anwar Sadat Chair for Peace and Development University of Maryland with Zogby International, 2010), <https://brook.gs/3zpPkjn>.

² Shibley Telhami, "2011 Annual Arab Public Opinion Survey" (Anwar Sadat Chair for Peace and Development University of Maryland with Zogby International, 2011), brook.gs/3wXMGjd.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

الموقف الإيراني قائماً على مصالح الدولة وبعيداً عن الثوابت بشكل غير قابل للشك¹. هذا الأمر كان له بالغ الأثر على شعبية إيران في المنطقة.

خلال سنة 2012، أجرى "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" استطلاع الرأي الموسوم "المؤشر العربي 2013/2012" بعينة أكبر من عينة تلحمي ضمت 21350 مستجوباً موزعين على مجتمع بحثي أوسع شمل 14 بلداً عربياً تمثل مجتمعاتها 89% من عدد السكان الإجمالي لمجتمعات المنطقة العربية، وقد اعتبر 6% من المستجوبين بأن إيران هي الدولة الأكثر تهديداً لأمن الوطن العربي بعد الكيان الصهيوني بـ 52% والولايات المتحدة الأمريكية بـ 21%، إلا أن هذه النسب تتفاوت من بلد لآخر، ففي حين أن 10% أو أكثر من مستجوبي السعودية، اليمن، لبنان والأردن ذكروا إيران بوصفها أكثر مصدر تهديد لأمن الوطن العربي، كانت النسبة أقل في بقية البلدان المستطلعة آراء مواطنيها.² وفي نسخة 2015 من ذات الاستطلاع، والذي شمل 18311 مستجوباً موزعين على 12 بلداً عربياً تمثل مجتمعاتها 90% من عدد السكان الإجمالي لمجتمعات المنطقة العربية، حلت إيران في المرتبة الثالثة كأكثر دولة تهديداً لأمن الوطن العربي كما في الاستطلاع السابق ولكن بنسبة أكبر وصلت حد 10% من المستجوبين، حيث أن مجموعة من المستجوبين في كل مجتمع من المجتمعات المستطلعة آراء مواطنيها اعتبرت إيران أكثر مصدر تهديد لأمن الوطن العربي ولكن مع تباين في النسب، ففي حين أن خمس مستجوبي السعودية والأردن (21% و20% توالياً) اعتبروا إيران هي أكثر دولة مهددة لأمن المنطقة العربية، تراجعت النسبة إلى 17% عند اللبنانيين و11% عند العراقيين والكويتيين، وأما في باقي البلدان المستطلعة آراء مواطنيها فقد كانت النسبة أقل من 10%.³

¹ طافش، "إيران والقضية الفلسطينية".

² المؤشر العربي 2013/2012، "مشروع قياس الرأي العام العربي (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، 190-191.

³ المؤشر العربي 2015، "برنامج قياس الرأي العام العربي (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، 305-307.

ثانيا: تركيا "النموذج"

ظلت صورة تركيا النمطية لعقود مضت في ذهن المواطن العربي البسيط هي بلد يتبنى العلمانية الغربية ومتحالف مع الكيان الصهيوني. العلمانية في اعتقاد الكثير من عموم العرب هي الإلحاد والابتعاد عن الدين ومحاربة رموزه، وقياسا على ذلك ارتبطت صورة النظام العلماني التركي في أذهان الشعوب العربية بحضر الأذان في المساجد ومنع ارتداء الحجاب في الجامعات. لأجل ذلك، ظل الكثير من العرب يعتبرون تركيا جزءا من الغرب أو على الأقل معلقة بين الشرق والغرب، لكنها بأي حال من الاحوال ليست جزءا من العالم الشرقي الاسلامي. يتذكر العرب كذلك أن تركيا هي أول دولة اسلامية تعترف بقيام دولة الاحتلال الصهيوني، ويعرفون أيضا بأنها ترتبط مع دولة الاحتلال بعدد الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية. بالنسبة للكاتب الصحفي السوري يوسف الشريف، مدير مكتب قناة الجزيرة القطرية في تركيا، فإنه بالرغم من الصورة السلبية للعرب عن النظام التركي السابق، إلا أنه بالمقابل غالبية الشعوب العربية "تتعاطف مع الاحزاب الاسلامية التركية التي ترى فيها حنيئا الى الماضي حيث المشترك الثقافي والديني والتاريخي، فالأتراك الإسلاميون هم الأتراك، الذين يريد لهم العرب أن يحكموا تركيا، لأنهم هم الذين يعبرون عن تركيا التي يريدونها العربي في خياله وذهنه".¹

منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002، تغيرت صورة تركيا تدريجيا في أذهان شعوب الشرق الأوسط. لقد كان قرار البرلمان التركي شهر مارس عام 2003 الرفض للتعاون مع القوات الأمريكية في غزو العراق بمثابة نقطة التحول التاريخية في صورة تركيا لدى العالم العربي. فلأول مرة تظهر تركيا خارج الإطار الغربي الاطلسي الأمريكي، الذي رسمته لنفسها في عقول العرب.

مثل إيران، كانت القضية الفلسطينية هي منفذ تركيا للتأثير على الشارع العربي. تقول الباحثة الفلسطينية هدى رزق: "على الرغم من أن تركيا لديها علاقات مع الكيان الصهيوني عسكرية وسياسية، فإنها بدأت نسج علاقات سياسية مع الفلسطينيين، لأنها لا تستطيع التوسع في المنطقة من دون أن تحمل

¹ يوسف الشريف، "صورة تركيا في العالم العربي: من جار منبوذ إلى جار منشود"، قنطرة، 29 أكتوبر 2008،

•<https://bit.ly/3wqXx4O>

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

القضية الفلسطينية كمبدأ لها".¹ من خلال لهجته الحادة ضد الكيان الصهيوني وخاصة منذ عام 2008 خلال العدوان الصهيوني على غزة، أصبح رئيس الوزراء التركي أردوغان في حد ذاته شخصية مؤثرة في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي الأوسع. كثير من العرب تأثروا به بعد أن غادر بغضب ندوة مع رئيس الكيان الصهيوني شمعون بيريز في مؤتمر دافوس الدولي عام 2009 احتجاجاً على العمليات العسكرية الصهيونية في غزة. زادت شعبية أردوغان أكثر لدى العرب على إثر خطابه الحاد تجاه الكيان الصهيوني خلال أزمة الهجوم على أسطول الحرية التركي المتوجه لفك الحصار على غزة عام 2010.²

إلى جانب ما ذكر أعلاه، كان لنجاح "النموذج التركي" اقتصادياً وسياسياً صدى حسناً في الشارع العربي. وجد استطلاع عام 2009، نُشر على نطاق واسع، أجراه مركز أبحاث تركي في سبع دول عربية، أن 63٪ من المشاركين يعتقدون أن النظام السياسي التركي يشكل توليفة ناجحة للإسلام والديمقراطية. اعتقد 61٪ أن تركيا كانت نموذجاً للعالم العربي، وشعر 77٪ أن تركيا يجب أن تلعب دوراً أكبر في منطقتهم. مثل هذه النتائج تعزز بطبيعة الحال المخاوف بشأن الهيمنة التركية داخل الأوساط العربية الرسمية الاستبدادية. هذه المخاوف يبررها دعم التطلعات الديمقراطية للانتفاضات العربية الذي عبر عنه رئيس الوزراء أردوغان مطلع 2011.³ من جهتها، سجلت مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية *TESEV* ذلك التطور في تصور تركيا شرق أوسطياً. حيث أجرت المؤسسة استطلاعات للرأي العام في الأعوام 2009، 2010، 2011 و2012. وكشف الاستطلاع الأول بشكل مدهش أن صورة تركيا في العالم العربي، والتي كانت سلبية طوال معظم القرن العشرين، أصبحت إيجابية في السنوات الأولى لحكومة حزب العدالة والتنمية. وقد أكدت الدراسة الاستقصائية الثانية المماثلة لـ *TESEV* هذا التحول. تم إجراء الاستطلاع المعني في الفترة ما بين أوت وسبتمبر 2010 في مصر، الأردن، لبنان، فلسطين، المملكة

¹ سوسن مهنا، "هل تبحث تركيا عن نفوذ في لبنان على غرار إيران؟"، انديبننت عربية، 12 أوت 2020،

<https://bit.ly/2Sqf5QE>

² Mustafa Gokcek, "Arabs and Turks: How They Have Drawn Closer," Middle East Institute, July 16, 2012, <https://bit.ly/36mrQ1Y>.

³ Mufti, "A little America: The emergence of Turkish hegemony", 4.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

العربية السعودية، سوريا، العراق وإيران، وكشف عن زيادة إحصائية في الآراء الإيجابية لتركيا. في الواقع، كان لدى 80٪ من المشاركين في الدول العربية السبع التي شملها الاستطلاع رأي إيجابي عن تركيا.¹

في تحليله لنتائج استطلاع *TESEV* الثاني، حدد بول سالم *Paul Salem* خمسة أسباب لتحسن صورة تركيا في العالم العربي:²

- إعادة بناء روابط تركيا بماضيها الإقليمي والإسلامي بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة؛
- افتتاح تركيا عبر سياسة "صفر مشاكل" على العالم العربي والإسلامي وسعيها إلى حل النزاع مع الجيران وفيما بينهم؛
- النجاح الواضح للتجربة الديمقراطية التركية في منطقة استبدادية وكذا تميز النموذج الاقتصادي التركي للإنتاجية العالية؛
- النجاح الواضح للموازنة التركية بين الدين والعلمانية والحرية العامة في منطقة لم يجد فيها الدين والسياسة صيغة متوازنة للتعايش؛
- الإلمام المتزايد بالثقافة والمجتمع التركيين من خلال المسلسلات التليفزيونية إلى جانب تصدير المنتجات الشعبية والسياحة.

مع بداية أحداث الربيع العربي سنة 2011، وهي الفترة التي حاولت فيها العديد من دول الشرق الأوسط إيجاد طريقها الخاصة للحكم الديمقراطي، أو على الأقل ادعت أنها تفعل ذلك، تم تقديم تركيا على أنها نموذج يحتذى به في المنطقة. لقد بدا أن تركيا، وبشكل أفضل من إيران وباقي المنافسين على الزعامة الإقليمية، في وضع مناسب للاستفادة من مطالب التغيير في جميع أنحاء الشرق الأوسط لخدمة مصالحها الجيوسياسية. بناء على الثقة التي اكتسبتها تركيا في نفسها، كان أردوغان أول زعيم عالمي يدعو حسني مبارك إلى ترك منصبه. بالنسبة لـ ستيفن كوك *Steven A. Cook* وآخرين، فإن حزب العدالة والتنمية توقع "صورة إيجابية عن نظام سياسي تحرري بقيادة إسلامية واقتصاد سريع النمو".³ أظهر مسح *TESEV* الثالث (الذي أجري في عام 2011) أنه على الرغم من انخفاضه في بعض البلدان، بشكل واضح سوريا وإيران،

¹ Cerami, " Rethinking turkey's soft power in the arab world", 141.

² Cerami, 141.

³ Cook, Stokes, and Brock, " The Contest for Regional Leadership in the New Middle East ", 6.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

فإن التصور الإيجابي عمومًا لتركيا في المنطقة لم يتغير بشكل جذري.¹ في هذا السياق، تُظهر الموجة الثانية من الإستقصاءات التي قامت بها مؤسسة "الباروميتر العربي *The Arab Barometer*" عام 2011 أن مجتمعات الشرق الأوسط تعتقد أن تركيا دولة ديمقراطية إلى حد ما، وهي أقرب إلى أن تكون ديمقراطية بالكامل مقارنة ببلدانهم، ولا تتخلف سوى قليلا عن ديمقراطية راسخة مثل الولايات المتحدة الأمريكية.²

سعت تركيا جاهدة منذ مطلع القرن الواحد والعشرين لبناء علاقات قوية مع بلدان الشرق الأوسط. على الرغم من أن البعض يعتبر جهود تركيا لتقوية هذه العلاقات كنوع من الإمبريالية الجديدة، إلا أن معظم المواطنين في الشرق الأوسط لديهم مواقف إيجابية تجاه تركيا والشعب التركي. ومع ذلك، هذا لا يعني أن الرأي العام كان دائما مؤيدا لتركيا. على العكس من ذلك، يبدو أن تصورات الناس تجاه تركيا مرتبطة بسياقاتهم المحلية بدلا من تحركات تركيا وأفعالها في الشرق الأوسط. كشف استقصاء الباروميتر العربي لسنة 2013 أن نصف المستجوبين من العرب (51٪) يفضلون علاقات اقتصادية مستقبلية أقوى بين بلادهم وتركيا، وهي نسبة أقل مما حصلت عليه السعودية (57٪) وأكبر من الولايات المتحدة (45٪) وإيران (33٪). علاوة على ذلك، أفاد عدد قليل من المواطنين العرب بأنهم يفضلون علاقات أضعف مع تركيا (15٪) وهي ثاني أضعف نسبة بعد تلك التي حصلت عليها السعودية (13٪).³

خلال عام 2016، في الوقت الذي عززت فيه تركيا نفوذها في منطقة الشرق الأوسط من خلال دعمها العلني للمعارضة السنية في سوريا بالإضافة إلى الإسلاميين الآخرين في المنطقة، ظل دعم المواطنين العرب لعلاقات اقتصادية أقوى مع تركيا مستقرًا وفق استقصاء الباروميتر العربي. لقد عبر نصف الذين استجوبهم الباروميتر العربي سنة 2016 (50٪) بأنه يجب على بلادهم تعزيز العلاقات الاقتصادية مع تركيا، وهي نسبة بقيت أقل مما حصلت عليه السعودية (59٪) والاتحاد الأوروبي (51٪) وأعلى من الولايات المتحدة (45٪) وروسيا (40٪). وللإشارة فإن الدعم لتوثيق العلاقات الاقتصادية مع إيران انخفض بنسبة 10٪ ليصبح 22٪ فقط. ومع ذلك، تعتقد نسبة أكبر إلى حد ما من المشاركين في

¹ Cerami, " Rethinking turkey's soft power in the arab world", 141-142.

² Huseyin Emre Ceyhun, "Turkey in the Middle East: Findings from the Arab Barometer" (Arab Barometer, 2018),

3.

³ Ceyhun, 4.

الاستطلاع (21 ٪) أن العلاقات المستقبلية بين بلدانهم وتركيا يجب أن تكون أضعف في المستقبل، ويمثل هذا زيادة قدرها 6 ٪ منذ عام 2013. ويمكن تفسير ذلك على الأرجح برهان تركيا على تعزيز الإسلام السياسي عبر منطقة الشرق الأوسط.¹ يؤكد هذا الطرح، نتائج البارومتر العربي في مصر ما بعد الإخوان، حيث عبر 19 ٪ فقط من المصريين المستجوبين سنة 2016 على أن العلاقات يجب أن تصبح أقوى بين مصر وتركيا مما كانت عليه في العام السابق. ويمثل هذا انخفاضاً بمقدار 29 ٪ منذ عام 2013 (كان 48 ٪). ويعتقد حوالي نصف المستجوبين (47 ٪) أن العلاقات يجب أن تصبح أضعف، وهو ما يمثل زيادة قدرها 37 ٪ منذ عام 2013 (كان 10 ٪).²

المطلب الثاني: النفوذ السياسي في الشرق الأوسط: هلال الشيعة في مقابل حزام الإخوان

يستدعي البحث عن "إتباع حقيقي"، عمل الزعماء المحتملين على تعزيز المعايير والقيم التي تشمل الخصائص الأيديولوجية للأتباع المحتملين. التقارب الأيديولوجي بين الزعيم المحتمل والأتباع المحتملين يعد من العوامل المهمة لنجاح مشروع الزعامة. في هذا السياق، تستهدف كل من إيران وتركيا، في إطار تنافسهما على تعزيز النفوذ السياسي في الشرق الأوسط، ربط علاقات ولاء مع الفواعل السياسية القريبة أيديولوجيا داخل الدول، وذلك كتعويض عن علاقات الصداقة غير المستقرة مع الدول. في الخطوة الموالية، تدعم كل من إيران وتركيا هؤلاء الحلفاء السياسيين من أجل الوصول أو على الأقل المشاركة في السلطة.

تلقي كل من طهران وأنقرة، على حد سواء، قبولا "طبيعيا" في الشرق الأوسط. هذا القبول، مصدره حلفاء أيديولوجيون يتمتعون بانتشار واسع في المنطقة: "الأقليات الشيعية" و"الإخوان المسلمين". تختلف طريقة تفاعل كل دولة من الدولتين (إيران وتركيا) مع حلفائها الأيديولوجيين، وبالتالي يختلف بمعية ذلك شكل توظيف هذا القبول "الطبيعي" لبناء زعامة إقليمية. بالنسبة لتعامل إيران مع الأقليات الشيعية، هنالك مبادرة علنية من طهران لتوظيف الشيعة في التأثير على الدول التي ينتمون إليها. بالمقابل، غالبا ما كانت الحركات المنضوية تحت لواء "الإخوان المسلمين" هي التي تبادر بإظهار الولاء لتركيا. هذا

¹ Ceyhun, 5.

² Ceyhun, 6.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

الأمر يجعلنا أمام نموذجي الزعامة ل ديستراداي، المذكورين أعلاه، "الزعامة بمبادرة الزعيم" و"الزعامة بمبادرة الأتباع".

أولاً: إيران والهلل الشيعي: مشروع زعامة بمبادرة من الزعيم

يمثل الشيعة أقلية دينية في الإسلام؛ تقدر بنحو 10٪ إلى 13٪ من المسلمين في جميع أنحاء العالم، جلهم في منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا المجاورة، ويتراوح عددهم بين 140 و180 مليوناً من أصل أكثر من مليار ونصف المليار مسلم.¹ رغم نسبتهم المتواضعة مقارنة مع المسلمين السنة إلا أنهم يشكلون أغلبية أو أقلية مهمة في لبنان، سوريا، العراق، البحرين، المملكة العربية السعودية واليمن، بالإضافة إلى إيران طبعاً. هذا القوس الجغرافي الاستراتيجي أطلق عليه إسم "الهلل الشيعي *The Shiite Crescent*". تزيد أهمية هذا الهلال الذي يقطنه الشيعة بالنسبة لإيران، بالنسبة لجيرانها العرب وكذلك بالنسبة للقوى العالمية أيضاً، وذلك عندما يتم إقرانه بالنفط، حيث أن هذه الجغرافيا تضم معظم النفط والمصافي وخطوط الأنابيب في الشرق الأوسط، لذلك يصفه جوزيف فالون *Joseph Fallon* بـ "الهلل النفطي *The Oil Crescent*".²

لم يكن "الهلل الشيعي" يؤخذ على محمل الجد عندما كان نظام صدام يحكم قبضته على العراق، لكن بعد الغزو الأمريكي للبلاد سنة 2003 و بروز الشيعة في الساحة العراقية وسيطرتهم على المسار السياسي بدعم جلي من إيران، في تلك المرحلة بدأ الحديث عن تمكين إيراني للشيعة في الخليج العربي خصوصاً وفي منطقة الشرق الأوسط عموماً وبرز مفهوم "الهلل الشيعي" بقوة. في تصريح لجريدة واشنطن بوست الأمريكية شهر ديسمبر 2004، أعلن ملك الأردن عبد الله الثاني أن المنطقة في صدد الدخول فيما أسماه حينذاك بـ "الهلل الشيعي"^{*}، الممتد حسب وصفه من إيران إلى سوريا فلبنان.³ منذ ذلك الحين، تحول

¹ "Mapping the Global Muslim Population," *Pew Research Center* (blog), October 7, 2009, <https://cutt.ly/5QMTIpi>.

² E. Fallon Fallon, "U.S. Withdraws from Iran Nuclear Deal: Legal Precedents, Geopolitical Implications," *GeoPolitica* (blog), July 2, 2018, <https://bit.ly/3z2yFmt>.

* الملك عبد الله الثاني هو أول من ذكر المصطلح سنة 2004.

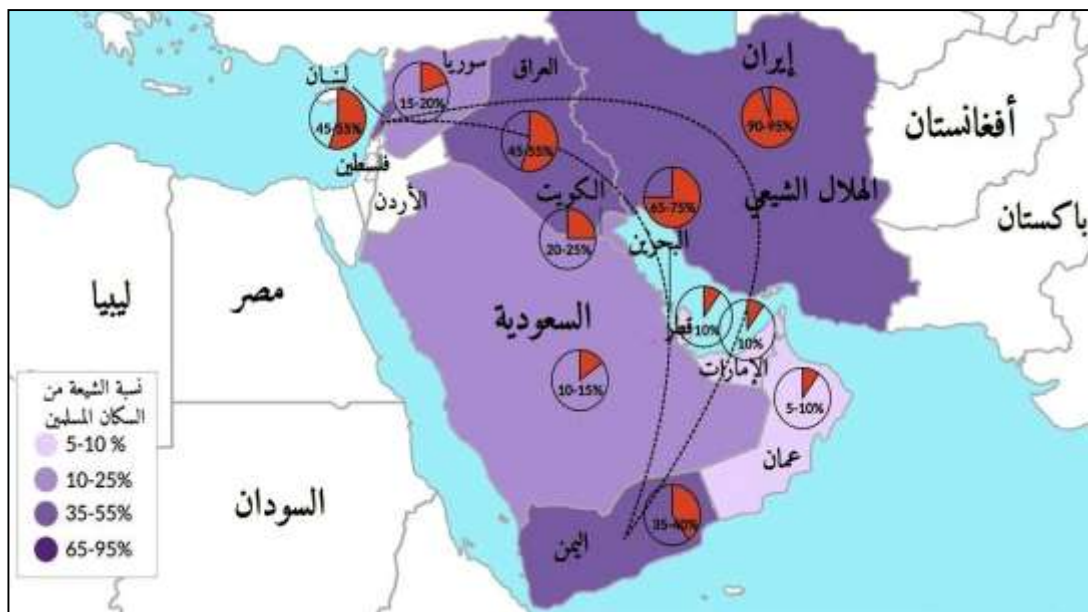
³ Robin Wright and Peter Baker, "Iraq, Jordan See Threat To Election From Iran," *Washington Post*, December 8, 2004, <https://wapo.st/3w7CTaR>.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

الجدل حول نوايا إيران بخصوص إنشاء هلال شيعي إلى موضوع مهم للنقاش في المؤتمرات وحلقات النقاش التي عُقدت حول قضايا المنطقة.

في حقيقة الأمر، أطروحة "الهلال الشيعي" ليست وليدة 2003 وإنما تعود إلى قيام الجمهورية الإسلامية على يد الثوار سنة 1979، ف منذ ذلك الحين، سعى النظام الإيراني الناشئ لتصدير أيديولوجيته إلى الخارج في إطار هدفه الأهم المتمثل في زعامة المنطقة. لأجل ذلك، سعت القيادة الإيرانية، ولازالت، لتعزيز المصالح الإيرانية في البلدان المستهدفة وتشكيل "هلال الشيعة"، في إطار مسعى نظام طهران لتوسيع مجال نفوذه عبر منطقة الشرق الأوسط في شكل هلال يمتد من السواحل السورية واللبنانية على البحر الأبيض المتوسط وصولاً إلى الضفة الغربية للخليج العربي ويتجه جنوباً إلى بحر العرب¹ (أنظر الخريطة رقم 2).

الخريطة رقم 2: الهلال الشيعي



المصدر: ترجمة الباحث بالإعتماد على المرجع:

"Shia Hits the Fan: Understanding Iran's Role in the Middle East," Sandboxx, April 17, 2020, <https://bit.ly/3ilFw18>.

¹ Mohammed Alsulami and Abd Elraouf Elghonemi, "The Shiite Geopolitics Present and Future," *JOURNAL FOR IRANIAN STUDIES* 1, no. 1 (December 2016): 35.

بينما يشكل هذا القوس الجغرافي "العصب" أو، بلغة الجيوبوليتيك، "المجال الحيوي *Lebensraum*" للنفوذ الإيراني، فإن باكستان والهند وبنغلاديش وتركيا ودول الخليج والمملكة العربية السعودية وطاجيكستان هي أيضاً دول يلعب فيها الشيعة دوراً مهماً إن لم يكن حاسماً. السكان الشيعة في هذه البلدان هم أيضاً في مجال عمل "الدبلوماسية الإيرانية" التي تتجذر في الدفاع عن الشيعة ونشر المذهب الشيعي.¹

في ظل حالة العزلة الإقليمية التي تعيشها إيران الشيعية مع جيرانها الخليجيين السنة، أصبحت الجمهورية الإسلامية توجه خطابها للجماهير بدلا من الأنظمة. لأجل ذلك، تنظر النخب العربية السنية إلى الهلال الشيعي على أنه محاولة من إيران لإشراك الجماهير في المنطقة، فهو مشروع يركز في المقام الأول على النخب والجماهير لا على الحكومات، ثم يستهدف، مثلما يشير الباحث الإيراني كيهان برزجار *Kayhan Barzegar*، "بناء حزام أيديولوجي من الحكومات الشيعية المتعاطفة والفصائل السياسية في العراق وسوريا ولبنان ومنطقة الخليج العربي".² حول ذلك، يؤكد الباحثان محمد السليبي وعبد الرؤوف الغنيمي بأن تجسيد مشروع الهلال الشيعي يستلزم تعزيز الروح المعنوية للشيعة وثقتهم في البلدان التي يمثلون فيها أقلية، وتشجيع الشعوب الشيعية هناك على التسييس والعسكرة والاندماج في أنظمة بلدان مثل العراق، سوريا، لبنان واليمن حيث يمثلون فيها نسبة كبيرة، وذلك في إطار السعي نحو تغيير "الصيغة السياسية *Political Formula*" لهذه الدول لصالح الشيعة. لتحقيق ذلك، توظف إيران "التشيع الناعم *Soft Shiism*" بوصفه من أهم أدوات القوة الناعمة التي توظفها الجمهورية الإسلامية.³ يمثل "التشيع الناعم" مثالا إمبيريقيا جيدا لنموذج "الإقناع المعياري" لـ إيكينيري وكوشان المذكور أعلاه، حيث إيران هي الطرف المبادر بالعلاقة الذي يشارك في عملية التنشئة الاجتماعية والإقناع الإيديولوجي عبر تصدير القيم والمعايير للنخب الشيعية في دول الهلال الشيعي.

تستخدم إيران "التشيع الناعم"، بوصفه "إقناعا معياريا"، على نطاق واسع في علاقاتها الخارجية، وبخاصة على مستوى الحاضنة الشيعية الموالية للولي الفقيه. وبسبب الرمزية التي يمثلها المرشد الأعلى (بوصفه الولي الفقيه) للمتشييعين فإن ولاؤهم لإيران يصبح آليا، عندئذ يرتبط الديني بالسياسي بشكل وثيق، ذلك أن الولي

¹ Claude Moniquet and Dimitri Dombret, "Is Iranian Shiite Expansionism a Threat to the Arab Countries?," *Analysis*, 2009, 10.

² Kayhan Barzegar, "Iran and The Shiite Crescent: Myths and Realities," *The Brown Journal of World Affairs* 15, no. 1 (2008): 87.

³ Alsulami and Elghonemi, "The Shiite Geopolitics Present and Future," 35.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

الفقيه هو قائد سياسي ومرجع ديني في آن واحد.¹ بالنسبة لـ برزجار فإن استخدام التشيع في السياسة الخارجية أصبح أكثر فاعلية بعد احتلال العراق عام 2003، إذ دخل التشيع في إنتاج السلطة والسياسة في الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي أدى إلى تقوية دور ونفوذ إيران، فحول العراق إلى دولة صديقة ومتحالفة مع إيران، كما أعطى الحضور الفعال والمصيري لإيران في قضايا العراق ولبنان، والشرق الأدنى بشكل عام.²

سمح الغزو الأمريكي للعراق وانهيار الدولة البعثية لطهران بلعب دور أكثر نفوذاً في العراق، هذا الدور كانت الجمهورية الإسلامية تستعد للعبه منذ الثورة الإسلامية، على اعتبار أن العراق هي اللبنة الأولى في مشروع الهلال الشيعي. يشير الباحث العراقي حميد حبيب إلى أن تحجيم الحوزات الشيعية في العراق خلال العقود التي حكم فيها نظام البعث البلاد مكن إيران من السيطرة على الخطاب الديني الشيعي واستغلاله، وذلك بوصفه أهم وسيلة للتنشئة الاجتماعية للنخب الشيعية. لقد أدت مظاهر القمع إلى جانب الإغتيالات التي طالت بعض رموز الشيعة في عهد صدام إلى هجراتٍ لمراجع الشيعة وأئمتهم من العراق وحتى الكثير من السياسيين، وكل ذلك استغلته إيران. بالنسبة لـ حبيب فإن إيران استغلت " سقوط المرجعيات الشيعية العربية تحت طائلة القمع، حتى تُوجه الأنظار إلى قُوم بصفقتها البديل، والمرجع الأساسي الوحيد، والمأوى لعلباء الشيعة العرب والإيرانيين، بعد أن كانوا في بلادهم العراق ولبنان وغيرها، هم المرجعية الدينية، فأصبح الشيعة العرب والإيرانيون فيما بعد، يطلبون العلم فيها".³

أنشأت إيران مؤسسات مختلفة وطورت بعض المبادرات التي تهدف إلى تقديم نفسها كنموذج للشيعة وراعٍ للتشيع. يندرج فتح فروع للجامعات الإيرانية في الشرق الأوسط ضمن مشروع توسيع دائرة التشيع، هذا المشروع الذي شهد تصاعداً عقب حرب حزب الله ضد الكيان الصهيوني عام 2006، حيث أصبحت النخب الشيعية في الشرق الأوسط تقبل وتستلهم المعايير التي تحددها الجمهورية الإسلامية، وتقبل مزاعمها المعيارية حول طبيعة النظام الدولي وتقاسمها العداة للغرب والكيان الصهيوني. لقد سخرت إيران مجموعة من المؤسسات من أجل الترويج للمذهب الشيعي وجعل الجمهورية الإسلامية مصدر إلهام للشعوب العربية، ومن تلك المؤسسات: الإعلام الرسمي الإيراني، البونيات، المجمع العالمي لأهل البيت، منظمة التبليغ الإسلامية، مجمع التقريب بين

¹قاسمي، "عوامل تراجع القوة الإيرانية الناعمة في المنطقة العربية"، 103.

²قاسمي، 103-104.

³عاصف الخالدي، "الشيعة العرب.. هكذا سيطرت إيران على الخطاب الشيعي"، حفریات، 8 أوت 2020،

•<https://bit.ly/3f3w3g7>

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

المذاهب، ممثلات المرشد الأعلى في الخارج، الحوزات العلمية في الخارج، وجل مؤسسات الإغاثة الإيرانية المذكورة أعلاه.¹ وأهم من ذلك كله، شخص المرشد الأعلى الخميني ثم خامنئي، بما يحمل من رمزية لدى عموم الشيعة، حيث يتمتع بموقع سياسي وديني رئيسي يمكنه من نشر التأثير الإيراني خارج الجمهورية الإسلامية. وكما يشرح بيير بهلوي *Pierre Pahlavi*، فإن المرشد الأعلى هو الموجه الروحي "الذي تنتشر من خلاله رسالة طهران إلى رجال الدين الشيعة بكاملهم دون المرور عبر القنوات الرسمية".²

لقد أصبح يُنظرُ إلى الشيعة العرب، بمن فيهم العراقيين واللبنانيين*، على أنهم أتباع النموذج الإيراني في الإسلام الشيعي القائم على ولاية الفقيه، وحتى أغلب الأدبيات الثقافية والسياسية حول الشيعة أصبحت مرتبطة بإيران الخميني. فنجد نجاح الثورة الإسلامية سنة 1979 بدأت سطوة الولاء للشيعة الإيراني؛ دينياً وسياسياً، إلى درجة بدا فيها بأنه "النموذج الوحيد" للشيعة، وهذا ما تحاول طهران تسويقه اليوم عبر الإدعاء بأنه لا وجود للشيعة في العالم العربي سوى من خلالها، وهي الرؤية التي أنتجت حركات سياسية وجماعات في العالم العربي، تعمل على خدمة إيران وتطبق شعاراتها³، ولعله الأمر الذي جعل الرئيس المصري حسني مبارك يصرح لقناة العربية ذات مرة من عام 2006، أن أغلب الشيعة في المنطقة "ولاؤهم لإيران وليس لدولهم".⁴

مثلاً تم ذكره أعلاه، فإن العراق، الدولة ذات الأغلبية الشيعية، هي اللبنة الأولى والأهم في المشروع الإيراني لبسط النفوذ على المنطقة عبر هلال الشيعة. فعلى الرغم من أن معظم الشيعة العراقيين لم يكونوا من أتباع الخمينية، إلا أنه هنالك عدد كاف منهم في عراق ما بعد الغزو الأمريكي يدينون بالولاء لإيران، وهم النخبة الذين استلموا الحكم من الأمريكيين. نوري المالكي على سبيل المثال، وهو رئيس وزراء العراق بين عامي 2006 و2014، الذي كان معارضا شيعياً بارزاً أيام حكم البعث، لا يخفى على أحد ولاؤه

¹قاسمي، "عوامل تراجع القوة الإيرانية الناعمة في المنطقة العربية"، 105.

² Moniquet and Dombret, "Is Iranian Shiite Expansionism a Threat to the Arab Countries?," 12.

* المرجعيات الدينية للشيعة في النجف وكربلاء تحديداً موجودة منذ منتصف القرن الثامن عشر، ومعامل الشيعة العرب في العراق ولبنان، تسبق تطور وانتشار التشيع في بلاد فارس بعقودٍ طويلة.
³الخالدي، "الشيعة العرب.. هكذا سيطرت إيران على الخطاب الشيعي".

⁴"العراق وإيران تستنكران تشكيك الرئيس مبارك في ولاء الشيعة العرب"، العربية.نت، 8 أبريل، 2006،

<https://bit.ly/3ildO8f>

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

لإيران، فقد كانت ملجأه مطلع الثمانينات عندما كان محكوما عليه بالإعدام، كما نسق بعدها في التسعينات مع الإيرانيين خططا للإطاحة بـ صدام، ليتحول بعد الغزو الأمريكي إلى رجل إيران الأول في العراق، وحتى خلفه حيدر العبادي، الشيعي هو الآخر، فسكوت إيران عن أخذه لمكان المالكي بشكل غير دستوري يدل على أنه رجل آخر لطهران في بغداد. في حقيقة الأمر، لقد سلّمت الولايات المتحدة العراق على طبق من فضة لإيران، في سيناريو كان متوقعا ما دامت طهران هي التي ساعدت واشنطن في الغزو من خلال مساهمتها في تحييد الشيعة. في هذا السياق، يقول وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في محاضرة له سنة 2005 بمجلس العلاقات الخارجية في نيويورك "خضنا معا (العرب وأميركا) حربا لإبعاد إيران عن العراق بعد طرد العراق من الكويت والآن فإننا نسلم البلاد (العراق) كلها لإيران دون مبرر"¹. أصبحت العراق بعد أن حكمها الشيعة تتحدث بلسان إيران وتتقاسم معها المواقف ذاتها في أغلب الأحيان. على سبيل المثال، في اجتماع للبرلمانيين العرب شهر مارس 2008 تحفظ الوفد العراقي بشكل غير مسبوق على الفقرة التي وردت في البيان الختامي والتي تدين استمرار احتلال إيران لثلاث جزر إماراتية في بحر الخليج². في مثال آخر، تحفظ العراق ولبنان في القمة العربية بنواكشوط أواخر جويلية 2016 على بند في البيان الختامي يدين التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للدول العربية³.

إلى جانب العراق، يعتبر "حزب الله" اللبناني لبنة إيران الأخرى الأهم في الهلال الشيعي. علاقته مع طهران تمثل نموذجا رائعا لتنفيذ المعايير والقيم من زعيم/ميمن إلى نخب ثانوية. فالحزب الذي تشكل خلال الحرب الأهلية اللبنانية عام 1982 من طرف جماعة شيعية اثني عشرية وبدعم واضح من الحرس الثوري الإيراني، تحول من مجموعة صغيرة من رجال الدين والمقاتلين إلى قوة سياسية رئيسية في لبنان موالية لإيران وتتبع الولي الفقيه. هذا الحزب النافذ في لبنان لا يخفي قاداته الولاء للجمهورية الإسلامية ولمرشدها الأعلى، فذلك زعيمه حسن نصر الله ظهر في لقاء قديم وهو يجيب صحفيا بأن لبنان جزء من إيران وليست دولة مستقلة وفق استراتيجية الحزب، حيث يقول "مشروعنا الذي لا خيار لنا أن نتبنى غيره، كوننا مؤمنين

¹ داود سليمان، "المقاومة والتوجهات السياسية في المنطقة"، الجزيرة نت، 6 مارس 2007، <https://bit.ly/3wXwa2V>.

² تاج الدين عبد الحق، "مواجهة إماراتية عراقية في إجتماعات البرلمانين العرب"، إيلاف، 14 مارس 2008، <https://bit.ly/2S95zBz>.

³ سوسن أبو حسين ومحمد الشيخ، "توافق عربي في نواكشوط.. وتحفظ عراقي - لبناني على إدانة إيران"، الشرق الأوسط، 26 جويلية 2016، <https://bit.ly/3ps6ZTO>.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

عقائدين، هو مشروع دولة إسلامية وحكم الإسلام، وأن يكون لبنان ليس جمهورية إسلامية واحدة وإنما جزء من الجمهورية الإسلامية الكبرى، التي يحكمها صاحب الزمان ونائبه بالحق، الولي الفقيه الإمام الخميني¹. استناداً لرؤية الحزب هذه، يبدو أن الكاتب الصحفي العراقي-اللبناني حسين عبد الحسين لم يبالغ حينما عنون فوز "حزب الله" وحلفاؤه بأكثر من نصف مقاعد البرلمان اللبناني في انتخابات 2018؛ "إيران تفوز في انتخابات لبنان"².

قبل 2011 كان النظام الإيراني قد ضمن حكومة شيعية موالية في العراق، ودور بارز لحزب الله في لبنان إلى جانب شراكة استراتيجية متينة مع النظام بشار الأسد "العلوي" في سوريا، هذه المحطات الجغرافية تمثل لبنات أساسية في الهلال الشيعي. مع بداية 2011 اجتاحت أحداث الربيع العربي المنطقة العربية وهو الأمر الذي وضع إيران أمام فرصة لاجني بعض مكاسب تنافذ المعايير الذي ظلت تعمل عليه مع النخب الشيعية وكذلك عموم الشيعة. لقد مهدت الإطاحة ببعض الحكام العرب الطريق أمام سياسة خارجية إيرانية أكثر تشدداً في الشرق الأوسط، خاصة بعد وصول موجة الربيع العربي إلى بلدان تضم مجموعات شيعية كبيرة العدد. عندئذ لم تتردد الجمهورية الإيرانية في إعلان نفسها مدافعاً عن القضايا الشيعية.

لقد ساندت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشكل مستمر المطالب الهادفة لتحقيق إصلاحات سياسية في البحرين بما يخدم الأغلبية الشيعية في المملكة، كما انتقدت طهران بشدة ما وصفته بسوء تعامل المملكة العربية السعودية مع الأقلية الشيعية في المنطقة الشرقية* الغنية بالنفط، وقد وصل الأمر حد الأزمة الدبلوماسية بين الرياض وطهران بعد إعدام رجل الدين الشيعي السعودي ممر النمر شهر جانفي 2016. بالإضافة إلى ذلك، دعمت القيادة الإيرانية حركة الحوثيين ذات التوجه الشيعي في اليمن وخصوصاً بعد سقوط نظام علي عبد الله صالح³. الأهم من ذلك، وقفت إيران إلى جانب نظام بشار الأسد ضد الحراك الشيعي منذ اللحظات الأولى

¹ Ayman ammar، حسن نصر الله زعيم حزب الله وايضاحات هامة حول دور ايران، 2017، <https://cutt.ly/4QMTGXy>.

² حسين عبد الحسين، "إيران تفوز في انتخابات لبنان"، الحرة، 8 ماي 2018، <https://arbne.ws/3iwpAMO>.
* أغلب الشيعة في شرق السعودية هم من الطائفة الاثني عشرية.

³ "صعود إيران كقوة إقليمية: تمكين الشيعة وحدود هذا الأمر"، مجلة الناتو، 2016، <https://bit.ly/3ozPjoI>.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

للأزمة السورية، وقامت بشراسة حتى لا يسقط الحليف العلوي* الذي يحكم بلدا يعد ذو أغلبية سنية ساحقة ولا يمثل الشيعة فيه، إذا تم استثناء العلويين، سوى واحد في المئة.

في دراسة صادرة عام 2019 عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية *IISS* بعنوان "شبكات النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط"، تم تقييم استراتيجي إقليمي للعنصر الشيعي في الشرق الأوسط، وذلك في مجموعة من البلدان التي تضم أقليات شيعية مهمة (بلدان الهلال الشيعي)، فكانت المتغيرات المبحوث فيها تتمثل في: الوضع السياسي/العسكري للبلد، النسيج الاجتماعي للبلد، موقف المجتمع الشيعي في البلد من إيران، مستوى التماسك داخل المجتمع الشيعي في البلد، طبيعة القوة السياسية للشيعة في البلد، ومستوى القوة السياسية للشيعة في البلد. لقد كان من بين النتائج المثيرة للإنتباه التي توصل إليها المعهد أنه باستثناء شيعة البحرين المترددين فإن المجتمعات الشيعية في البلدان المدروسة متفقة تماما مع إيران، كما أن هذه المجتمعات، باستثناء شيعة البحرين دوماً، كلها مأسسة سياسياً (أنظر الجدول رقم 16).

الجدول رقم 16: التقييم الاستراتيجي الإقليمي للعنصر الشيعي

الدولة	الوضع السياسي/العسكري	النسيج الاجتماعي	موقف المجتمع الشيعي من إيران	مستوى التماسك داخل المجتمع الشيعي	طبيعة القوة السياسية	مستوى القوة السياسية
البحرين	مستقر	أغلبية شيعية	متردة	ضعيف	/	/
العراق	بعد نزاع	أغلبية شيعية	متفقة	متوسط	- مجزأة - مأسسة - غير دولية	عال
لبنان	مستقر	جماعة واسعة (ليست أغلبية)	متفقة	عال	- موحدة - مأسسة - غير دولية	عال

* لكسب دعم أكبر من سوريا ولتقليل عزلة الأسد، أعلن آية الله الإيراني البارز موسى الصدر (نشط في لبنان في عهد الشاه عام 1973) رسمياً أن الدين العلوي هو "جزء من المذهب الشيعي". وبالرغم من الروابط الدينية البحتة بين إيران وسوريا ليست قوية، إذ لطالما شاركت عائلة الأسد نفسها في الطقوس السنوية. ومع ذلك، فإن ضريح السيدة زينب في دمشق هو موقع حج رئيسي للشيعة في العالم، مما يثير "صورة سوريا الشيعية". أنظر: Graham E. Fuller, *Turkey and the Arab*

Spring: Leadership in the Middle East (Lexington: Bozorg Press, 2014), 315.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

سوريا	نزاع	أقلية (باستثناء العلوية)	متفقة	عال	- موحدة - أقل مؤسسة - غير دولية	متوسط
اليمن	نزاع	شيعة أقلية (الزيدية)	متفقة	عال	- مؤسسة - غير دولية	عال

المصدر: ترجمة الباحث بالإعتماد على المرجع: "Iran's Networks of Influence in the Middle East," The

International Institute for Strategic Studies (IISS), November 2019, <https://bit.ly/3y0ixBd>.

قبل عقدين من الزمن، كان من الصعب رؤية كيف يمكن أن يوجد هلال شيعي، لأن السكان الشيعة، على كثرتهم، كانوا لا يزالون أقلية في هذا القوس الجغرافي. لكن في السنوات الأخيرة، يبدو أن الصراع العنيف في سوريا والعراق يعيد تشكيل التوزيع الديموغرافي في المنطقة من خلال خلق ملايين اللاجئين قسراً والنازحين داخلياً. إن التشيع الناعم يتحول إلى "تشيع صلب *Hard Shiism*". فالحرب في سوريا تحديداً، قد تؤدي إلى عكس التوازن الديموغرافي في الهلال الشيعي لصالح الشيعة، حيث يشهد اللاجئون السوريون السنة على التطهير السياسي والعربي الواسع النطاق الذي يمارسه نظام الأسد. لقد أثرت مخاوف مماثلة فيما يتعلق بالعواقب الديموغرافية لاستعادة الموصل وكركوك من قبل الجيش العراقي والمليشيات الشيعية، ولو أن التحولات الديموغرافية في العراق لصالح السكان الشيعة الأقوياء سياسياً واقتصادياً على حساب السنة بدأت منذ الغزو الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك، تشير استعادة نظام بشار الأسد لتوازنه في سوريا، وانحسار الدولة الإسلامية في العراق، وتنامي دور حزب الله في لبنان سياسياً وعسكرياً، واستفحال الحوثيين في اليمن في ظل الدعم الإيراني، كل ذلك يشير إلى صعود شيعي في جميع أنحاء المنطقة، مما يؤكد أن توقعات الملك عبد الله لم تكون جزافاً.¹

¹ Fabrice Balanche, "From the Iranian Corridor to the Shia Crescent: Demography and Geopolitics," *A Hoover Institution*, 2021, 1.

ثانياً: تركيا وحزام الإخوان: مشروع زعامة بمبادرة من الأتباع

مع بداية أحداث الربيع العربي، تبنت تركيا الطامحة لزعامة المنطقة بقوة دورها كـ "دولة نموذجية" لدول الشرق الأوسط من خلال لغة ما بعد إسلاموية بدلا من إسلاموية*، وطبقت هذا التصور في سياستها الخارجية. لقد بدت الجمهورية التي يحكمها حزب العدالة والتنمية مطلع 2011 بأنها "النموذج" الذي يسعى الإسلاميون من خلال الثورات العربية لتقليده. بالنسبة لـ اوزليم تور *Özlem Tür*، فإن أحداث الربيع العربي في بدايتها مثلت بادرة أمل في تركيا، لقد بدا بأنها "اللحظة المناسبة لحزب العدالة والتنمية في المنطقة لجنّي ثمار جهود السنوات السابقة من العمل الشاق". كتب كاتب العمود إبراهيم كاراغول *Ibrahim Karagül* من صحيفة *Yeni Safak* الموالية للحكومة: "لسنوات، كان شعارنا للمنطقة وتحليلنا لمستقبل المنطقة دائماً 'منطقة الإخوان المسلمين' من السودان إلى سوريا... من السودان إلى شمال إفريقيا ومصر إلى الأردن وسوريا، الهياكل الأكثر تنظيماً في المنطقة هي تلك التي تأتي من مدرسة الإخوان المسلمين"¹. لأجل ذلك راهنت تركيا على الإخوان في مسعاها لزعامة المنطقة مثلها راهنت إيران على الشيعة، وباشر النظام التركي فعليا منذ الربيع العربي، وحتى قبله، الإستثمار في الفروع العربية لتنظيم الإخوان المسلمين، من مصر والسودان إلى سوريا والعراق إلى فلسطين والأردن إلى مصر والسودان إلى بلدان المغرب العربي إلى اليمن، وصولاً حتى الصومال وجيبوتي في القرن الأفريقي.

تعتبر جماعة الإخوان المسلمين من أهم التنظيمات الإسلامية في العالم. انتشارها عبر مناطق وبلدان مختلفة يمكن أن يشكل فرصة استثمارية جيدة لتركيا في مسعاها نحو الزعامة. التنظيم الذي تأسس على يد

* يرى الباحث التركي إديب عساف بكار أوغلو *Edip Asaf Bekaroğlu* بأن العلاقة بين الإسلاميين والغرب أصبح مكوناً مهماً للنموذج التركي. بالنسبة للإسلاميين في المدرسة القديمة (منذ مندريس إلى أربكان مرورا بـ أوزال) فإن السياسة الخارجية تستند إلى عالم ثنائي قائم على الهوية، حيث يكون المسلمون والغرب أعداء. أما بالنسبة لحزب العدالة والتنمية الذي أتى بخطاب ما بعد إسلاموي كمصدر تجديد في سياسته الخارجية، فهو يسعى لأن تكون له علاقات جيدة مع القوى العالمية، يتبنى القيم العالمية (مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والسوق الحرة) ويلعب دور الوسيط في النزاعات الدولية والإقليمية، وكل ذلك في إطار سعيه للزعامة الإقليمية. أنظر: *Edip Asaf Bekaroğlu, "Justice and Development Party and Muslim Brotherhood in the 'Arab Spring': A Failed Post-Islamist Interaction to Transform the Middle East," PESA Uluslararası Sosyal Araştırmalar Dergisi 2, no. 1 (2016): 1-16.*

¹ Özlem Tür, "Turkey's Role in Middle East and Gulf Security", *Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies* 13, n° 4 (octobre 2, 2019), 8.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

الداعية والمفكر المصري حسن البنا سنة 1928 بمصر، تحت اسم "جماعة الإخوان المسلمين"، أصبح له بعد عقود من الزمن إنتشارا واسعا إقليميا وعالميا، سواء فكريا أو خيريا، أو عبر هياكل تنظيمية لمؤسسات أو أحزاب أو جماعات. يقول المسؤول البارز بالجماعة محمد سودان، بأن تواجد الجماعة يمتد إلى 85 دولة حول العالم، بين حركات ومؤسسات مرتبطة بالجماعة تنظيميا أو فكريا. بحسب تقرير قامت به شبكة الجزيرة القطرية معتمدة على الموسوعة التاريخية للإخوان إلى جانب الإتصال بمصادر بالجماعة، فإن التواجد الإخواني يشمل جميع الدول العربية، متباينا ما بين تواجد مقنن، محظور وغير معلن، أو تنظيمات تتبنى أفكار الجماعة.¹

تطورت علاقة تركيا بجماعة الإخوان المسلمين جنبا إلى جنب مع تطور الإسلاموية في البلاد. تأسست جماعة الإخوان المسلمين تاريخيا بعد أربع سنوات من إلغاء الخلافة العثمانية (1924)، وبينما كان يتم تشكيل جوهر جماعة الإخوان المسلمين في مصر، كان التوجه السياسي لتركيا هو إضفاء الطابع العلماني على الدولة من بوابة الابتعاد عن الإسلام ورموزه. على إثر سياسة التغريب الأتاتورية وما صاحبها من غلق للمدارس الدينية خلال السنوات الأولى لتأسيس الجمهورية التركية الحديثة، سافر الكثير من طلبة العلوم الشرعية الأتراك إلى مصر للدراسة في الأزهر، وهناك تم التقارب بين هؤلاء وأعضاء من جماعة الإخوان. في هذا السياق، ذكرت جريدة الجمهورية *Cumhuriyet* في أحد أعدادها عام 1953 أن الطلاب الأتراك الذين يدرسون في جامعة الأزهر لهم صلات بجماعة الإخوان المسلمين وحتى أنهم كانوا يخططون معا لتقويض النظام في تركيا.² بعد عودة الطلاب الأتراك الأزهريين إلى تركيا لعبوا دورا رئيسيا في نقل حركة الإخوان إلى الأناضول، وذلك بداية من ترجمة أعمال مفكرو جماعة الإخوان المسلمين في ستينيات وسبعينات القرن الماضي وعلى رأسها كتابات حسن البنا وسيد قطب التي كان لها تأثير كبير على الإسلاميين الأتراك.³ في تسعينيات القرن الماضي، قفزت جماعة الإخوان المسلمين إلى الواجهة في تركيا مع صعود حزب "الرفاه" إلى السلطة ووصول نجم الدين أربكان إلى منصب رئيس الوزراء. كان أربكان قريب جدا من الإخوان. لقد خاطب مرة حسني مبارك بكلمات تؤكد تعاطفه الكبير مع الجماعة، حيث

¹ "الإخوان المسلمون: حضور في 52 دولة"، الجزيرة مباشر، 21 مارس 2016، <https://bit.ly/3c0i3Cf>

² Bulut Gurpinar, "Turkey and the Muslim Brotherhood: Crossing Roads in Syria," *Eurasian Journal of Social Sciences* 3, no. 4 (2015): 23.

³ Gurpinar, 23.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

قال "لا تقسوا على الإخوان المسلمين. أعرفهم، إنهم رجال طيبون"¹. مع مطلع التسعينات حاول أربكان تنشيط محور الإخوان في الوساطة لما أشرك معه رموزا من التنظيم متمثلين في راشد الغنوشي (تونس)، حسن الترابي (السودان)، وعبد المجيد الزنداني (اليمن) في مساعيه لوقف حرب الخليج الثانية.² لقد قرب أربكان الإخوان بشكل كبير خلال سنوات حكمه، فكانت اجتماعاته معهم دورية ومتكررة حتى أن صحيفة لوموند *Le Monde* الفرنسية نشرت محضر أحد الاجتماعات سنة 1997 بين الجماعة وحزب الرفاه، زعمت الصحيفة أن أربكان كاد أن يقدم فيه حساباً لجماعة الإخوان المسلمين.* يوحى الإهتمام الكبير الذي أولاه أربكان وحزبه لجماعة الإخوان بأن الكاتب الصحفي التركي، ذو التوجه الإسلامي، عثمان أتالاي *Osman Atalay* مصيب إلى حد بعيد لما يجادل بأن حركة الإخوان المسلمين كانت "نموذجاً" لحزب الرفاه. إن محاولة الاندماج بين تركيا والإخوان التي أوقفها انقلاب 28 فيفري 1997 توجت في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية عملياً عقب ثورات الربيع العربي³، ولكن أصبحت تركيا هي النموذج وأحزاب الإخوان هم المحاكين.

بالعودة إلى النماذج النظرية لـ إيكينيري وكوبشان لنظام الهيمنة المذكورة أعلاه، يمكن ملاحظة اختلاف نموذج الزعامة التركية بالإعتماد على الإخوان عن تلك الإيرانية مع شيعة دول الهلال، فالملاحظ أن المبادر بعلاقة الزعامة في الحالة التركية ليس تركيا بقدر ما هي التنظيمات الإخوانية والإسلامية عموماً المنبثقة عن الثورات العربية، إذ أن نموذج "المحاكاة"، الذي يركز على اعتماد الأتباع معايير وسياسات الدولة الزعيم في محاولة لتقليد نجاحها طرح بقوة منذ بداية الانتفاضات العربية عام 2011. لقد قام العديد من المحللين حينذاك بالمقارنة بين جماعة الإخوان المسلمين في بلدان الربيع العربي وحزب العدالة والتنمية التركي. كتب أوليفر روي *Oliver Roy* أن جماعة الإخوان المسلمين "تغيرت بشكل كبير". لقد تخلوا عن فكرة القيام بثورة إسلامية واقربوا من "القوى السياسية الأخرى". كانت الدروس التي استخلصوها "من نجاح حزب العدالة والتنمية التركي" مهمة في هذا السياق⁴. من جهته، جادل آصف

¹ Gurpinar, 25-26.

² Gurpinar, 26.

* تبرا أربكان ووزير خارجيته آنذاك عبد الله جول من هذا التقرير للصحيفة الفرنسية.

³ Gurpinar, "Turkey and the Muslim Brotherhood," 27.

⁴ Tür, "Turkey's Role in Middle East and Gulf Security," 8.

بيات *Asef Bayat* بأن "نموذج" الحكم الإسلامي "الذي اتخذته حزب النهضة التونسي ومشروع" الإخوان المسلمين المصريين الشباب " وحتى مجموعات أخرى في إيران هو" حزب العدالة والتنمية في تركيا"، الذي نفذ إصلاحات مهمة كان لها تأثير ديمقراطي شامل".¹

يعتبر النموذج الثاني لـ إيكينيري وكوبشان المتمثل في "التعلم الداخلي" مفيد أيضا لفهم علاقة الزعامة بين تركيا والإخوان، فالأكيد أن هنالك قواعد وقيم متطابقة بين الطرفين بسبب المشارب الفكرية المشتركة للقادة، فزعماء حزب العدالة والتنمية مروا على مدرسة الرفاه والرؤية الوطنية. في تحليل له نشرته صحيفة نيويورك تايمز شهر فيفري 2011، يرى الكاتب الأمريكي لاندون توماس جونيور *Landon Thomas Jr* بأن هنالك توافقا كبيرا بين حزب العدالة والتنمية وجماعة الإخوان المسلمين، ومن أهم ما يتفقان عليه معاداة الكيان الصهيوني. يقول توماس جونيور "لقد أقام حزب السيد أردوغان بالفعل علاقات مع جماعة الإخوان المسلمين نتيجة لحملة السيد أردوغان الطويلة والناجحة لتقديم نفسه على أنه صوت مهيمن ومعاد للكيان الصهيوني بشكل متزايد في الشرق الأوسط". ويورد توماس جونيور في تحليله ما جاء في البحث الذي أجراه عالم السياسة الصهيوني دوري غولد *Dore Gold* لفائدة مركز القدس للشؤون العامة، بخصوص وجود ثلاثة أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين، اثنان منهم عضوان في البرلمان المصري، على متن السفينة التركية "مرمرة" التي تعرضت للهجوم من قبل القوات الصهيونية في طريقها لإيصال المساعدات إلى قطاع غزة شهر ماي 2010.²

بدأت تجربة تركيا الأولى مع الإخوان من مصر، حيث أعلن اثنان من الأحزاب الإسلامية التي تأسست عقب الإطاحة بـ مبارك، وهما حزب "الحرية والعدالة" و"حزب الوسط"، أنهما تبنيا البرنامج التأسيسي لحزب العدالة والتنمية التركي. حينها، كتب عالم الاجتماع والكاتب الصحفي التركي علي بولاش *Ali Bulaç* في عموده بصحيفة "Zaman" أن جماعة الإخوان المسلمين في مصر تصرفت بتوجيه من المستشارين الأتراك من البداية حتى النهاية.³ لقد كان حزب العدالة والتنمية النموذج المفضل للإخوان في

¹ Tür, 8.

² Landon Thomas Jr., "In Turkey's Example, Some See Map for Egypt," *The New York Times*, February 5, 2011, sec. World, <https://nyti.ms/3rpt3iU>.

³ Tür, "Turkey's Role in Middle East and Gulf Security," 8-9.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

مصر خلال سعيهم لخلافة مبارك. في تقرير بعنوان "قادة مصر الجدد يتخذون من أردوغان نموذجاً"، اقتبست صحيفة "ستار Star" التركية تعليقاً من صحيفة "هآرتس Haaretz" الصهيونية، ورد فيه أنه لا يوجد سبب للاعتقاد بأن قادة مصر بعد مبارك سيتبعون توجه إيران المناهض لأمريكا، بل بالأحرى من المرجح أن يتخذوا تركيا تحت حكم أردوغان كنموذج. وبكلمات واضحة، صرح القيادي في حركة الإخوان جمال نصار سنة 2011 بأن الإخوان "لا يريدون نظاماً إسلامياً، بل حكماً ديمقراطياً"، ويأخذ تركيا كمثل في هذا الصدد¹. في ذات السياق، يجادل كاتب العمود في صحيفة "زمان" شاهين ألباي *Sahin Alpay* أنه على الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين جماعة محافظة دينياً، فإن طريقها في ممارسة السياسة لا علاقة لها بالنموذج الإيراني أو التطرف. وهو يعتقد أيضاً أن اللعب ضمن القواعد الديمقراطية سوف يزيد من اعتدال الإخوان المسلمين تماماً مثل حزب العدالة والتنمية، الذي تحولت أيديولوجيته في النهاية من الإسلامية إلى العقلية المحافظة دينياً ولكن الليبرالية سياسياً واقتصادياً².

خلال تجربة إخوان مصر القصيرة في الحكم، تأكدت نظرتهم لتركيا كنموذج، وقد قاد ذلك إلى توافق كبير للمواقف بين البلدين. بتاريخ 30 سبتمبر 2012 حضر الرئيس مرسي المؤتمر الكبير الرابع لحزب العدالة والتنمية كضيف، واستمع لخطاب أردوغان الطويل الذي أشاد فيه بتركيا كقوة ديمقراطية وبحزبه الحاكم ذو الجذور الإسلامية الذي أصبح "نموذجاً" للعالم الإسلامي³. حول ذلك علق فؤاد كايمان *Fuat Keyman*، مدير مركز إسطنبول للسياسات، بأن الدول الغربية والخليجية تنظر إلى هذا المؤتمر بريبة وقلق. وفق كايمان، تعتقد هذه الدول بأن "أردوغان وحزب العدالة والتنمية، المتوقع أن يكونا نموذجين للإخوان المسلمين، يريدان فرض هيمنة على المنطقة مع الإخوان المسلمين"⁴.

¹ Bekaroğlu, "Justice and Development Party and Muslim Brotherhood in the 'Arab Spring,'" 6.

² Bekaroğlu, 6.

* يقول أردوغان في خطابه: "وصفنا أنفسنا بالديمقراطيين المحافظين. ركزنا في تغييرنا على الحقوق والحريات الأساسية... هذا الموقف تخطى حدود بلادنا وأصبح نموذجاً لكل الدول الإسلامية."

³ "أردوغان يستعرض مزايا ديمقراطية تركيا ويقول إن حزبه صار نموذجاً في العالم الإسلامي"، فرانس 24، 30 سبتمبر

2012، <https://bit.ly/3xOeCXu>.

⁴ Gurpinar, "Turkey and the Muslim Brotherhood," 29.

بعد الإنقلاب على مرسي مطلع جويلية 2013 ووصول السيسي إلى السلطة، أشارت التقارير إلى أن تركيا استقبلت أكثر من 5 آلاف عضو من الإخوان المسلمين المصريين الذين هربوا من النظام الجديد في مصر. لقد كانت هنالك مظاهرات حاشدة نظمها حزب العدالة والتنمية وبعض المنظمات الإسلامية غير الحكومية. احتج الناس في المدن الكبرى في تركيا على تخية مرسي واستيلاء الجيش على السلطة، ودعوا إلى دعم جماعة الإخوان المسلمين. كانت هناك تقارير عن اجتماع في عام 2013، مؤلف من أعضاء مختلف منظمات الإخوان المسلمين في اسطنبول، حيث تمت مناقشة الإستراتيجية المستقبلية للحركة. أكد المعلقون أن مستقبل الحركة يؤثر بشكل مباشر على دور حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في العالم الإسلامي.¹ لقد كان الكثير من إخوان مصر والمتعاطفين معهم الفارين إلى تركيا ممن مُنحت لهم منابر إعلامية، لاسيما عبر فضائيات "مكبلين"، "الشرق" و"وطن"، من أشد المدافعين عن سياسات تركيا في المنطقة.

تعتبر "جماعة الإخوان المسلمين" السورية، التي تأسست في الثلاثينات، من أقدم حركات الإخوان في العالم العربي. هذه الحركة تم حظرها منذ السبعينات قبل أن تعود وتعلن هويتها مجدداً مع انتفاضة الشعب السوري عام 2011. بالنسبة للباحث التركي بولوت جوربينار *Bulut Gurpinar* فإن العلاقة الحميمة بين الإخوان المسلمين وحزب العدالة والتنمية التركي ظهرت كعامل مهم في الأزمة السورية. عندما كانت العلاقات بين سوريا وتركيا قوية، لم يخف أردوغان أبداً تعاطفه مع جماعة الإخوان عن بشار الأسد، بل طلب منه العفو عنهم وإضفاء الشرعية على حركتهم. وبحسب السفير السوري في تركيا نضال قبلان، فإنه عندما جاء الرئيس الأسد إلى اسطنبول عام 2009، قدم أردوغان رجل الأعمال التركي من أصل سوري غازي مسيرلي *Gazi Misirli*، وهو أهم زعماء الإخوان المسلمين في تركيا، وقال: "أرجوك يا أخي بشار ساعد هذا الرجل..."، يضيف السفير: "لقد رحب به بشار الأسد شخصياً للعودة إلى سوريا".² وفقاً لجوربينار فإنه قبل الأزمة السورية وخلالها مثلت جماعة الإخوان المسلمين السورية قضية رئيسية في العلاقات التركية السورية.³ في هذا السياق، أفاد مسؤولون سوريون ودبلوماسيون لووكالة "فرانس برس" ان

¹ Tür, "Turkey's Role in Middle East and Gulf Security," 8-9.

² Gurpinar, "Turkey and the Muslim Brotherhood," 29.

³ Gurpinar, 29.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

تركيا اقترحت صيف 2010 على السلطات السورية اشراك الاخوان المسلمين في الحكومة مقابل دعمهم لوقف حركة الاحتجاج. حيث أكد أحد الدبلوماسيين الغربيين أنه "منذ جوان دعا رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان الرئيس السوري بشار الاسد الى تشكيل حكومة يكون فيها ربع او ثلث الوزراء من الاخوان المسلمين مقابل التزامهم باستخدام نفوذهم لوضع حد لحركة التمرد التي تهز البلاد". لكن "الرئيس السوري رفض ذلك الاقتراح".¹

لقد نظر إخوان سوريا إلى تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية كنموذج. في أحد إجتماعات المعارضة السورية في تركيا عام 2011 ، اعتبر محمد فاروق طيفور، وهو أحد زعماء الإخوان في سوريا، أن أنسب نموذج حكم لسوريا والعالم العربي كله هو نموذج تركيا المعمول به اليوم. في اجتماع آخر للمعارضة بأنطاليا سنة 2011، أشار أنس عبد الله، زعيم "حركة العدالة والتنمية السورية" المستوحى من "حزب العدالة والتنمية" التركي، إلى أن "نموذج تركيا" قد تم ذكره من قبل جميع مجموعات المعارضة تقريباً. منذ بداية الأزمة السورية تحولت تركيا إلى مكان يمكن فيه لمعارضى النظام بشكل عام وجماعة الإخوان المسلمين بشكل خاص عقد اللقاءات والإجتماعات، والتي تم التأكيد فيها مراراً وتكراراً على أن تركيا هي نموذج ديمقراطي لسوريا.²

في العراق، تقيم تركيا علاقات مع الجميع ولكن علاقتها مع "الحزب الإسلامي العراقي"، بإعتباره الفرع العراقي للإخوان المسلمين، هي الأوثق. على إثر الإطاحة بنظام صدام حسين البعثي من قبل الاحتلال الأمريكي وحلفائه العراقيين، وبعد أن كانت تنشط كتنظيم سري منذ عام 1989، ظهرت جماعة الإخوان للعلن في أشكال حزبية أبرزها "الحزب الإسلامي العراقي".³ لقد دعمت تركيا الإخوان العراقي من اجل لعب دور سياسي مهم في البلاد، وعدم ترك الساحة فارغة أمام حلفاء إيران. إن علاقة تركيا مع

¹ "تركيا اقترحت على الأسد ضم الإخوان المسلمين للحكومة مقابل وقف الاحتجاجات"، فرانس 24، 29 سبتمبر 2011، <https://bit.ly/3d4z2Ut>

² Gurpinar, "Turkey and the Muslim Brotherhood," 30.

³ "الإخوان المسلمون: حضور في 52 دولة".

إخوان العراق هي دليل آخر يكشف تعاطف أردوغان الخاص مع جماعة الإخوان المسلمين في المنطقة مثلما يقول غراهام فولر *Graham Fuller*.¹

لقد وقفت تركيا خلف إخوان العراق ودعمتهم، كما وفرت لقياداتهم الملاذ الآمن، ففي شهر ماي 2012، أعلنت أنقرة رفضها تسليم نائب الرئيس العراقي الفار إلى تركيا الإخواني طارق الهاشمي الملاحق بهم ارتكاب جرائم قتل في العراق رفقة حراسه. وقتئذ قال نائب رئيس الوزراء التركي بكير بوزداغ *Bekir Bozdağ* "لن نسلم أحدا دعمناه منذ البداية".² طارق الهاشمي الذي ترعاه حكومة أنقرة، رافع سنة 2016 مدافعا عن الوجود العسكري التركي في العراق، إذ يشير في أحد تصريحاته إلى أن الدول المنزعجة من هذا التواجد والتي تجعل القضية موضع جدل هي الدول التي لها حسابات مع تركيا، مثل أمريكا وإيران، وقد قال حينها "إن أمريكا وإيران لا تحلان مشاعر الصداقة تجاه تركيا".³

في اليمن، ارتبطت جهود تركيا للانخراط في قضية البلاد بدعم أنقرة للفرع اليمني للإخوان المسلمين المتمثل في حزب "التجمع اليمني للإصلاح". هذا الحزب الذي تأسس سنة 1990 عقب الوحدة اليمنية ويتمتع بقاعدة شعبية كبيرة في البلاد، كان في مقدمة الثائرين على الرئيس علي عبد الله صالح خلال "الربيع اليمني" مطلع 2011 ثم أصبح جزءاً مهماً من حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي.

توافق مشاركة تركيا ووجودها في اليمن مع الأيديولوجية الإسلامية لجماعة الإخوان المسلمين. بالمقابل، ينظر إخوان اليمن إلى حزب العدالة والتنمية التركي كنموذج يحتذى به في العالم الإسلامي وإلى تركيا كمدافع عن المسلمين. في هذا السياق، وجه الداعية الإخواني عبد المجيد الزنداني، رئيس هيئة علماء اليمن وأحد أبرز قيادات حزب الإصلاح اليمني في بيان له شهر أبريل 2016، الشكر للدولة التركية ورئيسها أردوغان الذي وصفه بـ "الفارس المغوار"، وذلك "على ما تقوم به من جهود عسكرية وسياسية واقتصادية

¹ Fuller, *Turkey and the Arab Spring*, 299.

² "تركيا ترفض تسليم نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي لبغداد"، DW عربية، 9 ماي 2012، <https://bit.ly/3wRkKOC>.

³ "طارق الهاشمي: تواجد القوات التركية في العراق يثار من قبل دول لها حسابات مع تركيا"، ترك برس، 20 أكتوبر 2016،

<https://cutt.ly/vQ1vuVH>

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

وأمنية متميزة للرقى بأمنا الإسلامية" عموما وعلى مواقفها "الكريمة الصادقة مع اليمن". وقد وصف الزنداني انضمام تركيا لـ "عاصفة الحزم" بأنه مبادرة "لاستعادة دورها العظيم في الدفاع عن الإسلام والمسلمين".¹

تدرك تركيا منذ عام 2011 بأن حزب الإصلاح هو الذي سيمهد لها طريق الإنخراط والنفوذ في اليمن ويحدد نوعية وكمية الدور الذي يمكن أن تلعبه في البلاد التي تشرف على مضيق باب المندب الإستراتيجي، ولكن ظلت السعودية قائدة عاصفة الحزم تحم من هذا الدور التركي، حيث وبرغم الخلاف الإيديولوجي بينهما ظل حزب الإصلاح أقرب إلى السعودية منه إلى تركيا خلال السنوات الماضية. لقد أثبتت السنوات اللاحقة أن تركيا هي ملجأ الإخوان المسلمين اليمنيين إلى جانب غيرهم من إخوان المنطقة، وقبلتهم الإيديولوجية، وبعد أن فر الآلاف منهم إلى أنقرة على إثر دخول الحوثيين من "أنصار الله" إلى صنعاء سنة 2014، شهد عام 2020 فرار قيادات الإصلاح الأهم وعلى رأسهم رئيس الإصلاح محمد اليدومي والزعيم الروحي الزنداني من إقامتهم في الرياض صوب أنقرة²، وهو الأمر الذي يمهد الطريق أمام تركيا لمد نفوذ أكبر لها في اليمن عبر الحزب الإسلامي الواسع التأثير على قرار الحكومة اليمنية.

في حقيقة الأمر، تملك تركيا تأثيرا كبيرا على الإخوان في جميع ربوع منطقة الشرق الأوسط، فبالإضافة للنماذج السابقة، تدعم تركيا بشكل مستمر "الجماعة الإسلامية" الممثلة لإخوان لبنان، وضلت وفيه لـ "المؤتمر الإسلامي" في السودان حتى سقوط حكمه، وتقيم علاقات وثيقة مع حركة "حماس" في غزة، ووقفت إلى جانب حكومة السراج الإخوانية في ليبيا، وامتد نفوذها حتى الصومال من خلال دعم "حركة الإصلاح" الصومالية. بالمقابل يمثل الإخوان، سواء كانوا في الحكم أو خارجه، الداعم الموثوق لمشروع تركيا الهادف لزعامة المنطقة من خلال منابرهم الإعلامية وعبر قاعدتهم الشعبية المؤثرة في البلاد العربية.

¹الزنداني يشكر تركيا وفارسها المغوار (بيان)، "عربي21"، 20 أبريل 2016، <https://bit.ly/3xQM1kv>.

²الزنداني يفر من السعودية إلى تركيا بعد اليدومي عقب بيان هيئة كبار العلماء، "يمن الغد (blog)"، 23 نوفمبر 2020،

<https://cutt.ly/jQMtcm>

المطلب الثالث: التنافس من خلال الوكلاء

في شهر فيفري 2014، أكد قائد فيلق القدس الجنرال قاسم سليماني، في تصريح له لـ "وكالة أنباء فارس"، أن ما سمح لإيران بتسلم زمام قيادة العالم الإسلامي هو تفانيها في النشاط الخارجي "عبر دعم المقاتلين الإسلاميين والثوريين والدفاع عن المسلمين والإسلام من هجمات الأعداء".¹ عندما سئل أردوغان عن سليماني، في مقابلة له على قناة "فرانس 24" بتاريخ 27 مارس 2015، قال الرئيس التركي: "هذا شخص أعرفه جيداً.. إنه للأسف في قلب كل العمليات التي تحدث في العراق. ما الذي يريده؟ هو يريد أن يعزز قوة الشيعة في العراق؟". وقتها، عبر أردوغان أنه لا يمكن التسامح مع سعي إيران للهيمنة على المنطقة.² في أمسية نفس اليوم، جاء الرد الإيراني عبر وزير الخارجية جواد ظريف الذي اتهم أردوغان بتغذية الصراعات في الشرق الأوسط.³ في شهر أفريل 2017، عاد أردوغان، من خلال مقابلة مع قناة الجزيرة القطرية، لينتقد سياسة إيران الإقليمية، مدعياً أنها "تنتهج سياسة انتشار وتوسع فارسية وأصبحت تؤلنا... في العراق مثلاً، الحشد الشعبي، من هؤلاء الحشد الشعبي، من الذي يدعمهم؟ البرلمان العراقي يؤيد الحشد الشعبي ولكن هم منظمة إرهابية بصراحة ويجب النظر إلى من يقف وراءها".⁴ تخفي هذه الاتهامات المتبادلة بين إيران وأنقرة، وغيرها كثير، تنافساً محموماً حول النفوذ الإقليمي.

لقد ظل التنافس الإيراني التركي حول النفوذ والزعامة في الشرق الأوسط لعقود من الزمن غير مباشر وبوسائل ناعمة. على الرغم من أن القوتين الإقليميتين غير العريبتين تجنبنا تاريخياً الاحتكاك والتنافس المباشر منذ معاهدة "زهاب" لعام 1639، التي حددت مناطق نفوذهما في العالم العربي، إلا أن تفاقم الأزمة السورية إلى جانب تنامي الدور الذي تلعبه إيران في العراق مضافاً إلى ذلك الدعم العلني

¹ افشان استوار، "المعضلات الطائفية في السياسة الخارجية الإيرانية: حين تتصادم سياسات الهوية مع الاستراتيجية" (بيروت: مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، 30 نوفمبر 2016)، 27.

² أردوغان: أنقرة تدعم العملية العسكرية السعودية في اليمن وعلى إيران الانسحاب"، فرانس 24، 27 مارس 2015، <https://bit.ly/3BpQKfu>.

³ ظريف يتهم أردوغان بتغذية الصراعات في الشرق الأوسط"، رويترز، 27 مارس 2015، <https://reut.rs/3wPGIAQ>.

⁴ "أردوغان: لن نسمح باقتطاع أراض من سوريا"، الجزيرة نت، 20 أفريل 2017، <https://bit.ly/3ky9gMV>.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

للحوثيين في اليمن، كل ذلك اضطر الأتراك إلى التخلي رويدا رويدا عن سياسة "تصفير المشاكل مع الجيران" والإنخراط في حرب بالوكالة قصد تعظيم نفوذها الإقليمي.

من الجهة المقابلة، تؤكد القادة الإيرانيون بأن السعودية ليست المنافس الأهم في المنطقة، ولكن انخطر الأكبر يأتي من تركيا وجيشها الذي يعد الأقوى إقليميا. فبعد سنوات من تدخل تركيا في العراق تحت غطاء محاربة الأكراد، لم تعد إيران تخفي قلقها من تأسيس أنقرة لوجود عسكري طويل الأمد في شمال العراق وآخر شمال سوريا. ولأن العراق وسوريا، هما المكونان الرئيسيان "لعمقها الاستراتيجي"، فإن إيران لديها "مقاربة صفرية لهذه الدول"، وهذا يعني أن طهران غير راغبة في الأساس في مشاركة مجال نفوذها الاستراتيجي المتصور مع الخصوم¹.

أولا: وكلاء إيران

تمتع إيران بنفوذ كبير في الشرق الأوسط من خلال استخدامها لشركاء من غير الدول. في خطاب له سنة 2014، يصف المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي شبكة الوكلاء التي تعزز نفوذ إيران في الشرق الأوسط، حيث يقول: "لدينا أيضا قدرات مهمة خارج البلد. لدينا مؤيدون، ولدينا عمق استراتيجي، في جميع أنحاء المنطقة وفي هذا البلد. البعض يدعمنا بسبب الإسلام، والبعض الآخر بسبب اللغة، والبعض الآخر بسبب الإسلام الشيعي. إنها كلها تشكل العمق الاستراتيجي للبلاد"². بكلمات أخرى، يؤكد مايكل نايتس *Michael Knights*، الباحث البارز في معهد واشنطن، انتشار وكلاء إيران في عدة دول شرق أوسطية، إذ حسبه "يمكن للولايات المتحدة أن تدمر البحرية الإيرانية في يوم واحد، لكنها ستجد أنها تعرضت للهجوم في ستة بلدان بواسطة شبكات بالوكالة"³.

يعود تركيز إيران على تطوير القوى بالوكالة إلى ثورة 1979 التي أطاحت بالشاه المدعوم من الولايات المتحدة وأدت إلى ظهور جمهورية إيران الإسلامية. سعت الدولة الشيوعية الناشئة إلى

¹ Hamidreza Azizi and Vali Golmohammadi, "Are Iran and Turkey on a Collision Course in Iraq?", The National Interest (The Center for the National Interest, March 13, 2021), <https://bit.ly/2SkM9JX>.

² "Iran's Networks of Influence in the Middle East," The International Institute for Strategic Studies (IISS), November 2019, <https://bit.ly/3y0ixBd>.

³ Dan De Luce and Robert Windrem, "Iran's Proxies Pose Elusive Threat to U.S. and Its Mideast Allies," NBC News, May 24, 2019, <https://nbcnews.to/3A0pAez>.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

تصدير ثورتها وتمكين الجماعات الشيعية في الشرق الأوسط منذ البداية. وصف أليكس فاتانكا *Alex Vatanka*، أحد كبار الباحثين بمعهد الشرق الأوسط، هذه الروح التوسعية بأنها "جزء من الحمض النووي الإيراني".¹

يوضح تقرير أصدره "مركز صوفان *Soufan Center*" أن استراتيجية إيران الإقليمية متمرسة، معقدة وذكية. فهي تركز على دعم الفصائل المسلحة والحكومات الموالية لإيران مالياً وسياسياً وعسكرياً، وأما اختصار استراتيجية إيران في "دعم الإرهاب" وحده فما هو إلا تقليل من درجة نجاح استراتيجية إيران الشاملة.² في ذات السياق، يقول الكاتب الصحفي الأمريكي الشهير *Marc Champion*: "لأكثر من 15 عاماً، ركزت الصراعات الدبلوماسية الغربية مع إيران على برنامجها النووي والصواريخ الباليستية التي يمكن أن تحمل رؤوساً نووية قد تنتجها ذات يوم. ومع ذلك، فإن أقوى سلاح كان تحت تصرف القادة في طهران أثناء قيامهم بتوسيع نفوذهم عبر الشرق الأوسط كان عبارة عن شبكة من الميليشيات الأجنبية".³

وفقاً لتقرير مركز صوفان فإن قواعد "اللعبة الإيرانية" تبدأ من تسليح وتدريب وتمويل جماعات، معظمها من الشيعة، والتي تتطور في الغالب "إلى حركات سياسية تكتسب الشرعية السياسية، ومقاعد في البرلمانات والحكومات الوطنية، ومع مرور الوقت، أدواراً رئيسية بصفها صانعة قرار وطني".⁴ بالنسبة لمركز صوفان، فإن إيران تسعى بشكل أساسي إلى رعاية حلفائها ووكلائها إلى الحد الذي يمكنهم فيه، وبالتالي إيران، السيطرة على سلطة الدولة من الداخل. بعد ذلك، تصبح إيران قادرة على تسخير قوة تلك الدولة لصالحها الإستراتيجي، لا سيما من خلال إعادة جذب الدول الإقليمية نحو إيران وبعيداً عن الولايات المتحدة والخصوم الإيرانيين الآخرين. والأهم من ذلك وفق تقرير مركز صوفان، أن إيران فعلت ذلك دون

¹ Claire Parker and Rick Noack, "Iran Has Invested in Allies and Proxies across the Middle East. Here's Where They Stand after Qasem Soleimani's Death," The Washington Post, March 1, 2020, <https://wapo.st/3wtYKZd>.

² "Iran's Playbook: Deconstructing Tehran's Regional Strategy" (New York: The Soufan Center (TSC), May 2019), 11.

³ Marc Champion, "How Iran Pursues Its Interests Via Proxies, Partners," Bloomberg, May 1, 2020, <https://bloom.bg/2TSNjNm>.

⁴ "Iran's Playbook," 12.

إثارة نزاع مسلح كبير مع الولايات المتحدة أو الكيان الصهيوني أو المملكة العربية السعودية أو أي فاعل آخر قوي في المنطقة، وكل ذلك بينما تكبدت خسائر طفيفة فقط في صفوف قواتها.¹

في إطار تنفيذها لاستراتيجيتها، استفادت إيران من الفرص غير المتوقعة التي أتاحتها الصراعات الناتجة عن انتفاضات الربيع العربي في عام 2011، فضلاً عن الأخطاء الفادحة التي ارتكبها خصومها الإقليميون، وعلى رأسها قرار التدخل العسكري في اليمن الذي تقوده المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وبالرغم من أن الجمهورية الإسلامية قد عانت من بعض الاضطرابات الاقتصادية في السنوات الأخيرة، لكن قادتها أثبتوا أن إيران ربما تكون الآن أكثر الدول استقراراً في الشرق الأوسط ولم تصبح "دولة فاشلة".²

بالنسبة لـ فاتانكا فإن نجاح استراتيجية إيران يعتمد إلى حد كبير على قدرتها على الاستفادة من فراغات القوة في الشرق الأوسط، وبخاصة بعد أحداث الربيع العربي عام 2011.³ يدرك القادة الإيرانيون أنهم لا يستطيعون تحقيق أهدافهم الأمنية الأساسية من خلال استراتيجية تعتمد على الانتصار في صراع تقليدي مع أقوى جيش في العالم، جيش الولايات المتحدة، أو مع الكيان الصهيوني، التي تتمتع أيضاً بقدرات عسكرية عالية، وكما رأينا أعلاه فإن الأمر صعب حتى مع قوة إقليمية مثل تركيا، مصر وحتى السعودية. لقد أثبتت الحرب ضد العراق (1980-1988) بوضوح حدود قدرة إيران على الانتصار في الصراع المفتوح. منذ ذلك الحين، تجنب قادة إيران الحرب المفتوحة، مفضلين إمكانية الإنكار وخفض معدلات الخسائر التي يوفرها استخدام العمليات السرية والقوات بالوكالة.⁴ لا يعني هذا أن إيران تتجاهل قدراتها العسكرية التقليدية. فإيران كما أسلفنا الذكر، تمتلك صناعة نشطة لتطوير الأسلحة وتسعى إلى تحديث ترسانتها القتالية الرئيسية وتم تقييمها من قبل المسؤولين الأمريكيين على أنها تمتلك "أكبر مخزون من الصواريخ الباليستية في المنطقة" التي "لا تزال تشكل تهديداً للدول في جميع أنحاء الشرق الأوسط".⁵ ولأن هذه الأسلحة لها فائدة محدودة عندما تستخدمها إيران مباشرة ضد الولايات المتحدة أو القوى التقليدية

¹ "Iran's Playbook," 12-13.

² "Iran's Playbook," 11.

³ Parker and Noack, "Iran Has Invested in Allies and Proxies across the Middle East."

⁴ Champion, "How Iran Pursues Its Interests Via Proxies, Partners."

⁵ "Iran's Playbook," 11.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

الكبرى الأخرى، لذلك فإن برامج الأسلحة الإيرانية مصممة في المقام الأول لدعم الحلفاء والوكلاء الإقليميين. حتى أن هذا الفهم يفسر أيضاً سبب قبول إيران المساومة على أي احتمال لامتلاك سلاح نووي. لن يكون لمثل هذا السلاح فائدة عملية تذكر بالنظر إلى القدرة النووية الانتقامية الهائلة للولايات المتحدة، أو حتى الكيان الصهيوني.¹

تعتبر "قوة القدس" التابعة للحرس الثوري الإيراني (*IRGCQF*) أداة إيران لبناء القوات بالوكالة. هذه القوة التي تشكلت بعد الثورة الإسلامية مباشرة، يُقدّر عدد أفرادها في السنوات الأخيرة بحوالي 10 آلاف فرد، يرأسها اللواء بالحرس الثوري قاسم سليمانى المسؤول عن مهام إيران خارج البلاد. يقدم سليمانى تقاريره مباشرة إلى المرشد الأعلى آية الله العظمى علي خامنئي. وفقاً لـ *Seth G. Jones* من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية *CSIS*، فإن "فيلق القدس" هو القوة غير النظامية الرئيسية لإيران وله دور فعال في المساعدة على توسيع نفوذ الجمهورية الإسلامية في المنطقة. يشارك في مجموعة واسعة من الأنشطة، مثل جمع المعلومات الاستخباراتية؛ تدريب وتجهيز وتمويل القوات الشريكة الحكومية وغير الحكومية؛ الاغتيالات والتفجيرات؛ ارتكاب الهجمات الإلكترونية؛ وتقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية.² يعترف قادة "فيلق القدس" عموماً بتقديم الدعم للحلفاء الإقليميين، لكن قادة إيران يصفون هذا الدعم بأنه تقديم "مساعدات إنسانية" أو حماية المزارات أو المواقع الدينية الشيعية. وكذلك، وصفت إيران تدخلها في سوريا لأول مرة على أنه مهمة لحماية مرقد السيدة زينب، ضريح شقيقة الإمام الحسين. بالنسبة لمركز صوفان فإن أسلوب قوة القدس الأساسي يتمثل في "استنساخ" الحرس الثوري الإيراني وقوات ميليشيات الباسيج* التابعة له في البلدان التي يتدخل فيها، وذلك من خلال تنظيم وتجنيد وتدريب متطوعين محليين ليكونوا موالين لحلفاء إيران الأساسيين في تلك البلدان، وبالتالي موالين لإيران.³

¹ "Iran's Playbook," 11.

² Seth G. Jones, "War by Proxy: Iran's Growing Footprint in the Middle East" (Washington: Center for Strategic and International Studies (CSIS), March 2019), 2.

* الباسيج هي ميليشيا مساعدة تشارك في أنشطة مثل إدارة الأمن الداخلي، وفرض سيطرة الدولة على المجتمع، وضبط الأخلاق، وقمع المنشقين.

³ "Iran's Playbook," 13.

1- "حزب الله" اللبناني: النموذج

يمثل حزب الله اللبناني أول وأفضل مثال على جهود الحرس الثوري الإيراني لتكرار نفسه وميليشيا الباسيج خارج حدود إيران.¹ يؤيد القادة الإيرانيون حزب الله باعتباره أوضح مثال على نجاح "تصدير" إيران للثورة الإسلامية الإيرانية. حزب الله هو أهم حليف لإيران من غير الدول. لقد رعت إيران حزب الله بثبات من مجموعة صغيرة من رجال الدين، إلى ميليشيا كبيرة ذات ذراع خيرية وإنسانية وشبكة إعلامية، إلى حزب سياسي قادر على الفوز بمقاعد في البرلمان والحكومة، وهو الآن يعمل كمحدد رئيسي للقيادة اللبنانية. يمنح هذا النجاح السياسي حزب الله أيضاً القدرة على دعم مصالحه الخاصة، وليس مجرد العمل كوكيل لإيران بلا ريب. أصبح حزب الله الآن "صانع ملوك" في لبنان، فقد ساعد دعمه للجنرال (المتقاعد) ميشال عون على أن يصبح رئيساً في أكتوبر 2016. كما تمكن حزب الله أيضاً من ممارسة نفوذه في الوزارات الرئيسية، مثل وزارة الصحة، التي تضيء الشرعية على الحزب. لقد ساعدت الذراع الخيرية من جمعيات ومؤسسات الرعاية الاجتماعية في إظهار الحزب على أنه يخدم احتياجات الشعب اللبناني.²

يجسد "حزب الله" اللبناني بمؤسساته المعنية بالرعاية الاجتماعية وشبه العسكرية الموازية للجيش، المسعى الإيراني الأكثر نجاحاً لتصدير الثورة الإسلامية. وفقاً لـ مايكل آيزنشتادت *Michael Eisenstadt* ومايكل كنيغتنس *Michael Knights* فإن نموذج "حزب الله" يعبر عن التقنيات المستخدمة من طرف هذا التنظيم لكسب النفوذ والسلطة في لبنان، إذ في بداية الأمر استغل الحزب الشرعية التي استمدتها من المقاومة المسلحة والرعاية الاجتماعية لفرض هيمنته على المجتمع الشيعي وحشد الدعم من غير الشيعة داخليا وخارجيا. في الخطوة الثانية، استفاد الحزب من الدعم الذي تلقاه في كسب مكانة سياسية في إطار النظام السياسي عبر الانتخابات، وذلك حتى يضمن عدم إلحاق الدولة أي ضرر بمصالحه. في الأخير، استغل الحزب إمكانية وصوله إلى الوزارات ووكالات الدولة الأساسية لحماية مصالحه ومصالح

¹ "Iran's Playbook," 14.

² "Iran's Playbook," 40-41.

إيران الراحية له والنهوض بها، وذلك مع الحفاظ على خلفيته الشبه عسكرية وتلك المعنية بالرعاية الاجتماعية.¹

مع نجاح تجربة "حزب الله" في لبنان، سعت إيران إلى خلق العديد من الكيانات المشابهة داخل بلدان أخرى في المنطقة. تأكيداً لذلك، صرح خامنئي في عام 1990 أن وحدة القدس التابعة لـ قاسم سليمان صممت من أجل "إنشاء خلايا شعبية لحزب الله في جميع أنحاء العالم".² تنفيذاً لذلك، تحاول إيران تطبيق نموذج "حزب الله" في العراق من خلال دعمها لجماعات مثل "كتائب حزب الله" و"عصائب أهل الحق" منذ أكثر من عقد من الزمن. تحاول إيران تطبيق هذا النموذج كذلك في سوريا منذ عام 2011، عن طريق دعمها لـ "قوات الدفاع الوطني" المالية للنظام وميليشيات شيعية مختلفة على نمط "حزب الله".³ حتى في المملكة العربية السعودية ذات الأقلية الشيعية، قدمت إيران أواخر الثمانينات "حزب الله السعودي" المتشكل من "منظمة الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية (OIRAP)"، باعتباره النسخة السعودية لحزب الله اللبناني، لولا أن السعودية فككت التنظيم، وفي شهر أوت 2015 أُلقت القبض ببيروت على قائده الفار أحمد مغسل بينما كان يستعد للصعود على متن طائرة متجهة إلى طهران.⁴

2- العراق: استنساخ نموذج حزب الله

في العراق، تنتهج إيران استراتيجية مشابهة لتلك التي استخدمتها في لبنان، حيث قامت بتأسيس حزب الله اللبناني وحولته إلى قوة عسكرية وسياسية كبيرة قادرة على تحديد من يشغل المناصب القيادية الرئيسية. إيران لديها قاعدة مهمة للبناء عليها في العراق. بدأت جهودها لتمكين الميليشيات الشيعية العراقية في أوائل الثمانينات، عندما بدأت الجمهورية الإسلامية الوليدة جهوداً متعددة لاستبدال صدام حسين في العراق بحكومة إسلامية شيعية. في وقت مبكر من عام 1980، سعت إيران إلى تمكين المقاتلين العراقيين ونشطاء "حزب الدعوة الإسلامي" الشيعي المعارض الذي أسسه مساعد الخميني محمد باقر الصدر. في عام 1981، أنشأت إيران فرعاً للدعوة تحت سيطرة طهران أطلق عليه المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق

¹ Michael Eisenstadt and Michael Knights, "Mini-Hizballahs, Revolutionary Guard Knock-Offs, and the Future of Iran's Militant Proxies in Iraq," War on the Rocks, May 9, 2017, <https://bit.ly/3gYMLP1>.

² Champion, "How Iran Pursues Its Interests Via Proxies, Partners."

³ Eisenstadt and Knights, "Mini-Hizballahs."

⁴ "Iran's Playbook," 40.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

(SCIRI)، وقام الحرس الثوري الإيراني ببناء الجناح العسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والذي أطلق عليه اسم فيلق بدر (أطلق عليه لاحقاً "فيلق بدر"، والآن "منظمة بدر"). قامت كاتب بدر بتفجيرات وأعمال مسلحة أخرى ضد شخصيات حزب البعث العراقي وساعدت إيران في محاربة القوات العراقية خلال الحرب العراقية الإيرانية.¹

بعد إطاحة التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة بـ صدام حسين عام 2003، نشرت إيران الحرس الثوري الإيراني في العراق لدعم ليس فقط "فيلق بدر" ولكن أيضاً الميليشيات العراقية الأخرى، بما في ذلك تلك المرتبطة برجل الدين الشيعي العراقي مقتدى الصدر. يُقال إن إيران تقدم ما يزيد عن 100 مليون دولار سنوياً من المعدات إلى الميليشيات العراقية، مع مبالغ تصل إلى مليار دولار سنوياً مباشرة بعد هجوم الدولة الإسلامية عام 2014 الذي جلب ذلك التنظيم إلى ضواحي بغداد وعلى بعد 40 ميلاً من الحدود الإيرانية. المساعدة ليست مالية فقط، بل إن قائد "فيلق القدس" اللواء قاسم سلیماني يجتمع بشكل متكرر مع قادة الميليشيات الشيعية العراقية.²

ازداد دعم إيران للميليشيات الشيعية في العراق منذ عام 2014، عندما صادقت عليها الحكومة العراقية رسمياً كوسيلة لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، تحت مظلة "وحدات الحشد الشعبي (PMUs)". لقد أعطى تسليحهم الجيد وأهميتهم الكبيرة إيران نفوذاً لتشكيل الحكومات العراقية. انتقل سلیماني نفسه من الظل إلى الظهور في الصور المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي على الخطوط الأمامية مع الوحدات، حيث أعلنت إيران نجاحها في هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية.³ تزود الميليشيات الشيعية العراقية إيران بنفوذ كبير في العراق كما أن إيران ترى وكلاءها العراقيين كوسيلة لإظهار القوة في المنطقة كلها.⁴

يعتمد نفوذ إيران في العراق بالدرجة الأولى على أربع ميليشيات. تعتبر "منظمة بدر" حجر الأساس في استراتيجية إيران في العراق. يصف كيرك سويل *Kirk H. Sowell* من مركز كارنيغي "منظمة بدر" بـ "الحزب السياسي الميليشياوي". هي أقدم ميليشيا شيعية عراقية، تأسست مطلع الثمانينات في إيران وتضم حوالي 20 ألف مقاتل. دعمت "منظمة بدر" التدخل العسكري الأمريكي عام 2003 كوسيلة لتحقيق

¹ "Iran's Playbook," 24.

² "Iran's Playbook," 24-25.

³ Champion, "How Iran Pursues Its Interests Via Proxies, Partners."

⁴ "Iran's Playbook," 25.

حكم الشيعة في العراق، ثم انضمت على الفور إلى العملية السياسية، حيث يعتبر زعيمها هادي العامري شخصية رئيسية في السياسة العراقية، إذ شغل منصب وزير النقل في حكومة المالكي بين 2010 و2014، ثم أصبح عضواً في البرلمان منذ ذلك الحين.¹ الميليشيا الثانية هي "كتائب حزب الله" النسخة العراقية لحزب الله اللبناني. تضم حوالي 20 ألف مقاتل، وهي أقرب ميليشيا شيعية عراقية إلى إيران، وقائدها أبو مهدي المهندس (نائب رئيس الحشد أيضاً) هو رجل إيران الأول في العراق ومستشار قاسم سليماني. من جهتها، تمثل "عصائب أهل الحق" الميليشيا الشيعية العراقية الثالثة من حيث الأهمية بالنسبة لإيران. تضم 15 ألف مقاتل، ولها واجهة سياسية ومقاعد في البرلمان العراقي. الميليشيا الرابعة هي "حركة النجباء"، وتعتبر مع زعيمها أكرم عباس الكعبي من بين أكثر الميليشيات الشيعية تطرفاً في العراق. تشكلت في عام 2013 من أجل الانتشار على وجه التحديد في سوريا لمساعدة نظام الأسد. أعلن الكعبي أنه سيتبع "أي أمر، بما في ذلك الإطاحة بالحكومة العراقية أو القتال إلى جانب الحوثيين في اليمن، إذا أعلن المرشد الإيراني الأعلى آية الله خامنئي أنه واجب ديني".²

3- سوريا: اختبار لقوة الوكلاء

أطلق الربيع العربي 2011 موجة من الاضطرابات السياسية والاقتصادية على مستوى منطقة الشرق الأوسط. حينها كانت إيران تستعد لاستغلال مثل هذه الأحداث في بلدان الخليج التي بها شيعة وفي مقدمتها البحرين. لكن الأحداث سارت عكس ما تشتهيها إيران، حيث تفانقت الأوضاع في سوريا وأصبح نظام الأسد مهدداً بمصير نظام مبارك. بالنسبة ل طهران، فإن خسارة سوريا ستفقد أهم دولة حليفة (ولعلها الوحيدة) ويقلل بشكل كبير من قدرتها على دعم حزب الله اللبناني، فضلاً عن إعاقة قدرته على العمل مع المسلحين الفلسطينيين. لقد منحت سوريا الأسد إيران إمكانية الوصول إلى حدود الكيان الصهيوني والأردن، إلى جانب تأمين بعض الحماية للعراق. لهذه الأسباب، اعتبرت طهران بقاء الأسد أولوية قصوى.³ بالنسبة لمركز صوفان، فإن القادة الإيرانيون يعرفون أن حكومة معارضة سنية

¹ Kirk H. Sowell, "Badr at the Forefront of Iraq's Shia Militias," Carnegie Endowment for International Peace, August 13, 2015, <https://cutt.ly/qQMYvvx>.

² "النجباء" العراقية على قائمة الإرهاب الأميركية، " الجزيرة نت، 3 جوان 2019، <https://bit.ly/36vGdB2>.

³ "Iran's Networks of Influence in the Middle East."

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

معادية لإيران من المرجح أن تصل إلى السلطة إذا سقط الأسد، وستفقد بذلك الجمهورية الإسلامية جميع الفوائد الاستراتيجية التي تجنيها من سوريا.¹

لصيانة هذه الأصول الاستراتيجية، استخدمت إيران جميع جوانب قوتها الوطنية لحماية حكم الأسد من التمرد المسلح الذي بدأ في عام 2011 وكاد يتسبب في انهيار نظامه. قدمت إيران الأموال والبضائع الإيرانية والنفط والأسلحة ومستشاري فيلق القدس للقوات السورية. يشير تقرير مركز صوفان أنه بحلول عام 2015، كانت إيران تنشر ما يقرب من 2000 فرد عسكري إيراني في سوريا، بما في ذلك أفراد فيلق القدس، والقوات البرية للحرس الثوري الإيراني، وبعض أفراد القوات الخاصة النظامية. أنشأت إيران أيضاً ميليشيا سورية، تحت مسمى "قوات الدفاع الوطني" لتخفيف الضغط عن الجيش العربي السوري المحاصر. سهلت إيران تدخل حوالي 7000 من مقاتلي حزب الله اللبناني إلى ساحة المعركة. جندت إيران عشرات الآلاف من المقاتلين الشيعة من أفغانستان (لواء فاطميون) وباكستان (لواء زينيون) لتوفير قوة بشرية إضافية على الجبهات الرئيسية. إن إصرار إيران على بقاء نظام الأسد سيضمن عملياً ألا تسحب إيران جميع قواتها من سوريا طالما استمر أي تهديد لسيطرة الأسد على السلطة، سواء من ميليشيات المعارضة المنظمة أو من انتفاضة شعبية. من المرجح أن يدفع الانسحاب الروسي من سوريا إيران للاحتفاظ بمزيد من القوات في سوريا لفترة أطول مما قد يكون عليه الحال إذا ظلت روسيا متورطة في سوريا.²

4- اليمن: إبراز القوة والسيطرة على باب المندب

الحوثيون* أو "أنصار الله" هي حركة شيعية زيدية تأسست في أوائل التسعينيات وحاربت الحكومة اليمنية منذ عام 2004. حافظ الحوثيون في اليمن على علاقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ الأيام الأولى للثورة الإسلامية، وقضت بعض قياداتها سنوات في إيران.³ في الوقت الذي كانت فيه إيران مهتمة بالعراق وسوريا، جاءت لها فرصة غير متوقعة تمثلت في حرب اليمن. استغلت إيران هذه الفرصة لتعزيز أمنها القومي واستعراض قوتها على نطاق أوسع. تاريخياً، لم يكن للمؤسسة الدينية الإيرانية علاقات وثيقة مع

¹ "Iran's Playbook," 26-27.

² "Iran's Playbook," 27.

* سميوا الحوثيون نسبة لمؤسس حركة أنصار الله وقائدها حسين بدر الدين الحوثي.

³ "Iran's Networks of Influence in the Middle East."

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

الشيعة الزيدية في اليمن، وهي طائفة الشيعة التي ينتمي إليها الحوثيون. كما لم يكن اليمن هدفاً للجهود المبكرة التي بذلتها نظام الجمهورية الإسلامية لتصدير الثورة الإسلامية. بالنسبة لمركز صوفان فإن السبب ربما هو أن اليمن لم يكن حليفاً وثيقاً للولايات المتحدة أو قاعدة للقوات الأمريكية، لم ير قادة إيران أي ضرورة استراتيجية لبناء نفوذ هناك.¹

تغير الوضع بشكل كبير عندما استولى الحوثيون على صنعاء في 21 سبتمبر 2014 وطردها الحكومة اليمنية. بعد ذلك بوقت قصير، تحرك الحوثيون للاستيلاء على ميناء عدن، فشككت السعودية والإمارات على إثر ذلك تحالفاً عربياً لإعادة الحكومة اليمنية إلى السلطة.² حينها، أصبح الإيرانيون ينظرون إلى ما يحدث في اليمن كفرصة لتطويق خصم إيران الاستراتيجي الرئيسي في الخليج العربي، المملكة العربية السعودية وحليفها الإمارات العربية. لأجل ذلك، زاد اهتمام إيران بالحوثيين فدعمتهم بالأسلحة الإيرانية بما في ذلك الصواريخ الباليستية وطائرات بدون طيار. ومع اشتداد الحرب عام 2016 جازت المشاركة المتزايدة للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بدأت إيران في زيادة مساعداتها للحوثيين. قدمت صواريخ موجهة مضادة للدبابات، وألغام بحرية، وصواريخ كاتيوشا، وزوارق متفجرة، وأنظمة رادار... كما قدم "فيلق القدس" وحزب الله اللبناني تدريبات في اليمن وإيران.³ تشمل أهداف إيران من الدعم المتزايد للحوثيين إلى أن الجمهورية الإسلامية تنظر إلى هذه الجماعة على أنها وكيل محتمل لإبراز قوتها على الساحل الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية والسيطرة على مضيق آخر بعد "هرمز" وهو "باب المندب"، والذي يمر من خلاله ما يصل إلى 10٪ من النفط المتداول دولياً.⁴

5- البحرين: البحث عن عراق جديد

كانت بداية انتفاضة الربيع العربي في البحرين عام 2011 بالنسبة لإيران فرصة لإضافة نظام حليف آخر في المنطقة، وذلك بالنظر لكون المملكة البحرينية أغلبية مواطنيها هم من الشيعة. بالنسبة لمركز صوفان، فإن القادة الإيرانيين اعتقدوا كذلك بأن "إحضار حكومة يقودها الشيعة موالية لإيران إلى

¹ "Iran's Playbook," 28-29.

² "Iran's Networks of Influence in the Middle East."

³ Jones, "War by Proxy," 7.

⁴ "Iran's Playbook," 29.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

السلطة في البحرين من شأنه أن يمزق مجلس التعاون الخليجي، ويوجه ضربة استراتيجية كبيرة للمملكة العربية السعودية".¹

على الرغم من أن الجماعات الشيعية المسلحة السرية الناشطة في البحرين لم تعلن صراحة علاقتها بإيران، إلا أن بعض التقارير تشير إلى أن العديد من هذه الجماعات تعمل مع فيلق القدس.² في عام 2016 مثلاً، عثرت قوات الأمن البحرينية على مستودع يحتوي على معدات إيرانية الأصل يمكن استخدامها لبناء المتفجرات الخارقة للدروع.³ سليمان نفسه أعطى إشارات بهذا الخصوص لما هدد في خطاب له شهر جوان 2016 السلطات البحرينية لافتاً إلى أن "الإساءة إلى آية الله الشيخ عيسى قاسم (القائد الديني لشيعه البحرين) واستمرار الحملات القمعية الخارجة عن طاقة الشعب البحريني ستكون بداية لانتفاضة دامية".⁴

من بين الجماعات التي يشتهر في علاقاتها مع طهران، "كتائب العشتار"، وهي الجماعة الأكثر شهرة بين الجماعات السرية البحرينية. أصدرت هذه الجماعة أول بيان علني لها في أبريل 2013، وأعلنت مسؤوليتها عن حوالي 20 تفجيراً ضد أفراد الأمن، بما في ذلك هجوم مارس 2014 الذي أسفر عن مقتل ثلاثة ضباط شرطة، بينهم ضابط إماراتي. يبدو أن بعض المجموعات الصغيرة، التي تستخدم أسماء حركة تحرير البحرين، وكتائب المقاومة، وكتائب المختار، وتنظيم البسطة، وجيش الإمام، تنتمي إلى "كتائب العشتار". "تحالف 14 فبراير" هي كذلك جماعة أخرى يشتهر في موالاتها لإيران. تم تسميتها بمناسبة ذكرى انتفاضة البحرين، وهي مستوحاة من المتظاهرين المناهضين للنظام في مصر والانتفاضة هناك في عام 2011. تدعي جماعة "14 فبراير" أنها تمثل على نطاق واسع الانتفاضة الشيعية البحرينية، لكن حكومة البحرين تعتبرها جماعة إرهابية لأنها ارتكبت أعمال عنف، حيث أعلنت الجماعة مسؤوليتها عن انفجار 14 أبريل 2013 في منطقة المرفأ المالي.⁵

¹ "Iran's Playbook," 30.

² "Iran's Playbook," 31.

³ "Iran's Playbook," 17-18.

⁴ "قاسم سليمان يحذر من اشتعال بالمنطقة بعد إسقاط جنسية عيسى قاسم بالبحرين ويلجج لانتفاضة دامية"، CNN Arabic، 21 جوان 2016، <https://cnn.it/3hUK4Nt>.

⁵ "Iran's Playbook," 31-32.

6- حماس والفصائل الفلسطينية: النفوذ المشروع عبر دعم المقاومة

منذ ثورة 1979، سعت إيران إلى وضع نفسها كبطل "المقاومة" ضد الغرب والكيان الصهيوني. مباشرة بعد انتصار الثوار في إيران سحّبوا اعتراف بلادهم بدولة الإحتلال وأقاموا بدلا منها علاقة وثيقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، والأکید أن الهدف من ذلك لا يخلوا من البحث عن شعبية في العالم العربي والإسلامي الذي يعتبر فلسطين قضيته الأولى، ومنح الثورة الإسلامية أداة فعّالة لبسط نفوذها الناعم (كما أسلفنا الذكر). ورغم بروز علمانية منظمة التحرير كعائق أمام مساعي إيران لأسلمة الثورة الفلسطينية إلا أن العلاقة بين الطرفين صمدت حتى توقيع اتفاق أوسلو للسلام سنة 1993 بين المنظمة والكيان الصهيوني. هذا الإتفاق أسس لقطيعة بين منظمة التحرير وإيران كون الأخيرة ظلت متمسكة بخيار المقاومة، وبالمقابل قرب الجمهورية الإسلامية أكثر من فصيلين آخرين هما حركتي المقاومة "حماس" و"الجهاد الإسلامي في فلسطين".¹

لطالما دعمت إيران منظمة حماس الإسلامية الفلسطينية، على الرغم من أن هذه المنظمة هي فرع مسلم سني من جماعة الإخوان المسلمين، والتي هي نفسها ليست شريكاً طبيعياً لإيران. لم تنشئ إيران الجناح العسكري لحركة حماس مثلها حدث مع حزب الله، لكن إيران أقامت علاقة مع حماس في التسعينيات باعتبارها الممثل الأهم للمقاومة الفلسطينية ضد الإحتلال الصهيوني.

في الوقت نفسه، تسببت التركيبة السنية لحركة حماس في قدر من عدم الثقة بينها وبين إيران. منعت بعض التورات إيران من جني فائدة استراتيجية دائمة من سيطرة حماس على قطاع غزة عام 2007 وإدارتها لتلك المنطقة. في عام 2012، بسبب التعاطف الطائفي مع المتمردين السنة في سوريا، عارضت حماس الهجوم العسكري لنظام الأسد على الجماعات المتمردة السنة داخل سوريا. على النقيض من ذلك، أيدت إيران بشدة حملة الأسد القمعية. تسببت الخلافات السياسية بين حماس وإيران بشأن هذه القضية في أن تمتنع إيران عن دعم حماس في حرب 2014 ضد الصهاينة. في عام 2016، استأنفت إيران تقديم تكنولوجيا الصواريخ إلى حماس لتمكينها من صنع صواريخها الخاصة،² كما استأنفت تزويدها بالمال والسلاح. يقول يحيى السونار، القائد

¹ محمد غازي الجمل، "من الانتفاضة الأولى إلى سيف القدس.. لماذا تدعم إيران حركة حماس؟"، الجزيرة نت، 30 ماي

، 2021، <https://bit.ly/3ARgbpQ>

² "Iran's Playbook," 44.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

العسكري البارز في حماس، في حوار له عام 2017: "العلاقات مع إيران ممتازة وإيران هي أكبر داعم للكثائب عز الدين القسام بالمال والسلاح".¹

إلى جانب دعمها لحماس، تدعم إيران أيضًا فصائل فلسطينية أخرى أبرزها حركة "الجهاد الإسلامي في فلسطين". "الجهاد الإسلامي" هي جماعة سرية تعمل بشكل أساسي في غزة، مع وجود ضئيل في الضفة الغربية والاراضي المحتلة. وفقًا لتقارير أمريكية، تضم الحركة ما يقرب من 1000 عضو، مما يجعلها أصغر بكثير من حماس. نظرًا لصغر حجمها، تعتبر حركة الجهاد الإسلامي وكيلاً لإيران دون نفوذ سياسي أو مسؤولية سياسية في غزة، وهو الالتزام الذي يكبح عمليات حماس (التي تدير السلطة في غزة) عادةً. وعلى عكس حماس، لم يُظهر قادة الجهاد الإسلامي في فلسطين أي مرونة على الإطلاق تجاه المفاوضات أو الحالة النهائية للعلاقات مع الكيان الصهيوني. الجهاد الإسلامي في فلسطين يتلقى أموالاً وتدريباً في المقام الأول من إيران ويقوم بعمليات بالاشتراك مع حزب الله اللبناني. يقال إن الجهاد الإسلامي في فلسطين يخزن الصواريخ المزودة من إيران وغيرها من الأسلحة، مما يمكنها من مهاجمة الكيان الصهيوني بالتنسيق مع هجوم صاروخي كبير من قبل حزب الله و/أو حماس.²

نجحت إيران من خلال شبكة وكلائها في بناء نفوذ عميق في العديد من الدول الإقليمية الرئيسية خلال السنوات الماضية، بما في ذلك السيطرة على الكثير من أجهزة الدولة في حالة حزب الله اللبناني. هذا النجاح يفوق إلى حد كبير نكساتها. بل يمكن القول أن إيران ظلت واقفة بفضل وكلائها. تحتل إيران بفضل استراتيجيتها الكبرى القائمة على حروب الوكالة، موقعا استراتيجيا هو الأفضل لها منذ الثورة الإسلامية عام 1979. تتمتع الجمهورية الإسلامية الآن بنفوذ كبير في سوريا، وبنفوذ واسع في لبنان والعراق. إيران الآن في وضع يمكنها من إبراز قوتها ليس فقط في مضيق هرمز الحيوي، ولكن أيضًا في ممر مائي رئيسي آخر، مضيق باب المندب. إيران على أعتاب تطوير طريق بري آمن على طول الطريق من إيران إلى البحر الأبيض المتوسط. تمكنت إيران أيضًا في السنوات الأخيرة من الاستفادة من الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي لتحديد المنظمة بشكل أساسي.³

¹ "السوار يؤكد عودة علاقات حماس مع إيران لسابق عهدها"، الجزيرة نت، 28 أوت 2017، <https://bit.ly/2TOBacA>.

² "Iran's Playbook," 45.

³ "Iran's Playbook," 47.

ثانياً: لتركيا وكلاء أيضاً

ركز الكالليون خلال إدارتهم للجمهورية التركية على سياسة خارجية تتجنب المخاطرة. لقد كان لتركيا حينئذ معرفة ورغبة وقدرة محدودة للمشاركة بفعالية في الوسائل والأساليب غير التقليدية التي يتم من خلالها إدارة الحروب والصراعات بالوكالة. أدركت تركيا أنه في ظل حالة الفوضى التي يعيشها الشرق الأوسط، والنزاعات المسلحة التي تعرفها عديد بلدان الربيع العربي، فإن القوة الناعمة لم تعد كافية لتحقيق الهيمنة الإقليمية، بل لا بد من إسقاط شيء من القوة الصلبة كوسيلة للتأثير وضمان مصالح الجمهورية التركية في المنطقة. مقارنة بإيران، تعتبر تركيا حديثة العهد بسياسة الوكلاء. فبحلول نهاية عام 2013، كان لدى إيران الآلاف من المقاتلين العمليتين الذين كانوا يحاربون إلى جانب النظام في سوريا، إلى جانب العديد من القادة العسكريين والجنرالات في الحرس الثوري الإيراني. بالمقابل لم تكن تركيا بعد قد طورت ما يمكن وصفهم بالوكلاء بالمعنى الدقيق. وفقاً للباحث التركي عثمان سرت *Osman Sert* فإن أنقرة لم تطور تاريخياً القدرة المؤسسية لدعم الوكلاء والبنية التحتية لنشرهم وإدارتهم. لم تنظر إلى الوكلاء على أنهم فاعلين فعالين يغيرون قواعد اللعبة في ساحة المعركة.¹

مع تفاقم الأزمة السورية وتعاضم خطر داعش في العراق، أصبح لزاماً على تركيا أن تتخذ مواقف أكثر حزماً وتتخلى عن سياستها الحذرة مقابل اعتماد البعض من القوة الصلبة لأجل تغيير الوقائع على الأرض. نتيجة لذلك، كانت الإستراتيجية التركية الجديدة تقتضي توظيف الوكلاء. يعبر الباحثان *Hay E. C. Yanarocak* و *Jonathan Spyer* عن هذه الإستراتيجية التركية لما يريان بأن تركيا التي تسعى "لأن تكون القوة الإقليمية المهيمنة، وتعرض قوتها على البلدان المجاورة وعبر البحار... طورت على مدى العقد الماضي مجموعة كبيرة من القوات الويكلة المدربة جيداً، والمنتشرة بسهولة، والتي يمكن التخلص منها بسهولة كأداة لإسقاط القوة، بدرجة مناسبة من الإنكار المعقول."²

¹ Osman Sert, "Turkey Is Now a Permanent Proxy Sponsor," Proxy War Initiative, 2020, <https://bit.ly/3huwmSo>.

² Hay Eytan Cohen Yanarocak and Jonathan Spyer, "Turkish Militias and Proxies," TRENDS Research & Advisory, January 25, 2021, <https://bit.ly/3yRpIf3>.

1- التركان: وكلاء تركيا الطبيعيين

بدأت أنقرة، في السنوات الأخيرة، التأكيد على روابطها التاريخية والثقافية مع البلدان أو الأقليات في جميع أنحاء أوروبا وآسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط. إحدى الطرق الرئيسية لتحقيق هذا التأثير هي من خلال لعب دور "الأخ الأكبر" أمام الجماعات العرقية أو الدينية التي تعتبرها قريبة منها وفي مقدمتهم التركان. في البلدان التي تتركها الفوضى مثل سوريا والعراق، حيث يوجد فواعل من مختلف المستويات، تبحث الدول الإقليمية عن فواعل محلية للحفاظ على نفوذها وبسطه هناك. على هذا الأساس، أولت أنقرة في السنوات الأخيرة اهتماماً خاصاً لتعزيز علاقاتها مع التركان. التركان هم جماعة عرقية تركية موطنها الأصلي آسيا الوسطى، ولكنهم منتشرون بشكل أساسي في تركمانستان وشمال إيران وأفغانستان، وكذلك في دول الشرق الأوسط مثل لبنان والعراق وسوريا، حيث هم يقيمون جنبا إلى جنب مع عدد كبير من السكان العرب والأكراد.¹ التركان مرتبطون عرقياً ارتباطاً وثيقاً بالأتراك وبعضهم من أصل عثماني. لقد لعبوا دوراً مركزياً في الإدارة العثمانية في الماضي.

في الساحة السورية، تعتبر تركيا التركان حلفاء طبيعيين، ليس فقط بسبب تراثهم العرقي، ولكن أيضاً لأنهم يشتركون في عدو مماثل؛ الرئيس السوري بشار الأسد. حملت الجماعات التركمانية المتمردة السلاح ضد نظام الأسد في وقت مبكر من الصراع السوري، وذلك على الرغم من أنهم، وفقاً ل فواز جرجس *Fawaz Gerges*، الخبير في شؤون الشرق الأوسط، لم يتعرضوا لنفس النوع من الاضطهاد الذي شعر به الأكراد خلال حكم الأسد. لقد دعمت أنقرة بنشاط الجماعات التركمانية المسلحة، المعروفة باسم "كتائب تركان سوريا"، في القتال ضد نظام الأسد، حتى أنها سمحت لها بالدخول والاستقرار في تركيا. يؤكد بول ليفين *Paul T. Levin*، مدير معهد ستوكهولم للدراسات التركية، بأن التركان، وكذلك الجماعات المسلحة الأخرى التي تدعمها تركيا، ضرورة لحكومة أردوغان للحفاظ على الأمن على طول حدودها. في نفس السياق، يقول الباحث رانج علاء الدين *Ranj Alaaldin* أن تركيا تريد أيضاً استخدام التركان ك "منطقة عازلة محتملة لأي منطقة حكم ذاتي كردية" على طول الحدود. وفقاً لعلاء الدين، التركان "بالتأكيد ويكل

¹ Sinem Cengiz, "Iraq, Syria's Turkmen Communities a Useful Tool for Turkey," Arab News, August 7, 2020, <https://arab.news/njmjc>.

موثوق لتركيا، ليس فقط في سوريا ولكن أيضاً في أماكن أخرى مثل العراق"، حيث كانوا يقاتلون تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي.¹

في الساحة العراقية، أصبح التركان أحد الركائز الأساسية لسياسة تركيا تجاه العراق. تحاول أنقرة، التي لطالما قدمت نفسها بصفقتها الوصي على الأقليات التركمانية خارج حدودها، أن تضع التركان في مركز تأثيرها على السياسة في العراق. يتركز وجود التركان في العراق حول مدينة كركوك الشمالية، وهي منطقة نفطية مهمة اقتصادياً لتركيا ومهمة تاريخياً للتركمان الذين ينظرون إليها على أنها عاصمتهم. في السنوات الأولى للاحتلال الأمريكي للعراق، سعت تركيا إلى الحد من القوة الكردية العراقية من خلال إبقاء مدينة كركوك خارج أي كردستان عراقية مستقبلية. لكن مع تحسن العلاقات التركية مع أكراد العراق لاحقاً، أصبحت القضية أقل توتراً قليلاً. ومع ذلك، ظل التركان ورقة محتملة يمكن أن تلعبها تركيا ضد أكراد العراق إذا لزم الأمر.² بعد استفحال خطر داعش في الموصل، كان التركان الذين رعتهم ودربتهم تركيا، يقاتلون جنباً إلى جنب في الصفوف الأولى ضد التنظيم الإرهابي. بالرغم من الدعم التركي، لم يتمكن تركمان العراق من ترسيخ أنفسهم كقوة سياسية قوية. ومع ذلك، على الرغم من ضعف قوتهم نسبياً، فإن وجودهم مهم لتركيا لممارسة نفوذها في العراق.³

2- سوريا: الساحة التي تحضر فيها تركيا وكلاءها

في بداية الأزمة السورية، دعت تركيا إلى الإدماج السلمي لحلفائها الأيديولوجيين من جماعة الإخوان المسلمين السورية في نظام الأسد. عندما لم تلاق هذه الاستراتيجية آذاناً صاغية في دمشق، حولت أنقرة تركيزها إلى الإطاحة بالرئيس الأسد من خلال دعم المعارضة المسلحة السورية. بالنسبة لـ سرت، عدم الاهتمام بالوكلاء أضعف قدرة تركيا على دعم المعارضة السورية. لم يكن دعم تركيا كافياً لتوحيد المعارضة وتعزيز مكاسبها على الأرض، وهي جهود تعقدت أيضاً بسبب الدور غير الفعال الذي لعبته دول الخليج

¹ "Turkmens: An Ethnic Group at the Center of the Syrian Conflict," DW.COM, November 25, 2015, <https://bit.ly/2UALKnl>.

² Fuller, *Turkey and the Arab Spring*, 298.

³ Cengiz, "Iraq, Syria's Turkmen Communities a Useful Tool for Turkey," .

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

التي دعمت الوكلاء والشركاء المتنافسين.¹ وفقاً لسرت، هنالك عدة عوامل غيرت حسابات أنقرة ومهدت الطريق لدور تركي أكثر فاعلية في الحرب بالوكالة في سوريا. أولاً، لم تكن المعارضة المدعومة تركياً وخليجياً قادرة على إيقاف قوات النظام وداعش على الأرض. كانت المعارضة تخسر المدن التي سيطرت عليها وفشلت في توحيد صفوفها في خضم الرعاة الخارجيين المتنافسين الذين دعموا مجموعاتهم المتمردة المنفصلة. ثانياً، وصلت حالة عدم الاستقرار في سوريا إلى حدود تركيا، مما كان له تداعيات مباشرة على الأمن القومي التركي. تسلل الإرهابيون إلى الحدود التركية السورية و نفذوا هجمات إرهابية في البلاد، بما في ذلك حملة داعش الممنهجة التي شنها بين عامي 2015 و2016. هذا الأمر أُنذر بفقدان تركيا لحصتها في مستقبل سوريا وكذلك قدرتها على تشكيل مخارج الحرب، وذلك بالإضافة إلى التهديدات المتزايدة لأنها الداخلي. ثالثاً، كان أحد الدوافع الأكثر أهمية لزيادة المشاركة العسكرية التركية هو توطيد "حزب العمال الكردستاني" سيطرته على شمال شرق سوريا من خلال التنظيمين الشقيقين، "حزب الاتحاد الديمقراطي" و"وحدات حماية الشعب". لقد خرجت "وحدات حماية الشعب" (التي ينتمي إليها التنظيمين الكرديين) من الحرب على داعش كلاعب رئيسي، إلى حد كبير نتيجة الدعم الذي تلقتته من الولايات المتحدة، وسيطرت على مساحات شاسعة من الأراضي المحاذية للحدود التركية. أخيراً، كانت تركيا قلقة بشأن تدفق اللاجئين إليها وتهدف إلى إبطاء هذا التدفق، إن لم يكن إيقافه تماماً.²

مثل "الجيش السوري الحر" جماعة المعارضة المسلحة المتحالفة في الغالب مع تركيا، والأكثر اعتماداً عليها، طوال الحرب الأهلية السورية. يسميه ياناروكاك وسباير "الجيش السوري الحر التركي"، يتكون من 22 ألف إلى 35 ألف مقاتل، وهو نتاج محاولة تركية لتحويل العديد من الميليشيات السورية المتمردة إلى قوة عسكرية شبه نظامية.³ استضافت تركيا المقر العسكري الأولي للجيش السوري الحر، وسهلت التعاون بين القادة الميدانيين، ورحبت بممثلي الغرب والخليج الداعمين في المراحل الأولى من الحرب، وأطلقت "برنامج تدريب وتجهيز" في عام 2014 للمقاتلين الذين تم جلبهم لتسريع الإطاحة بنظام الأسد. بعد عام 2015، عندما تحولت تركيا إلى استراتيجيتها الرامية لاحتواء الأكراد السوريين الذين يقودهم "حزب الاتحاد

¹ Sert "Turkey Is Now a Permanent Proxy Sponsor".

² Sert.

³ Yanarocak and Spyer, "Turkish Militias and Proxies,".

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

الديمقراطي" من خلال إنشاء مناطق عازلة في شمال سوريا، استخدمت مجموعات الجيش السوري الحر كقوات غير نظامية في عملياتها العسكرية المختلطة بداية من عملية "درع الفرات" اواخر 2016.¹

بالنسبة لـ أنجين يوكسيل *Engin Yüksel* فإن سهولة التعاون بين تركيا و"الجيش السوري الحر" في شمال سوريا، يمكن تفسيرها، جزئياً من خلال وجود عناصر عرقية (تركانية) و/ أو دينية (عربية سنية) كبيرة على كلا الجانبين. تتوافق هذه العناصر في آرائها الاجتماعية والثقافية ولديها تصور مشترك لمن يشكل العدو (قوات النظام ومؤخراً أكراد سوريا في شكل حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب). منذ بداية الحرب، كان "الجيش السوري الحر" مجزأً وخاضعاً للتجاذبات الجيوسياسية، مع تنافس عدد من دول الخليج على النفوذ، ولكن عملية درع الفرات سنة 2016 عززت الشراكة بين "الجيش السوري الحر" وتركيا.²

تعتبر الجماعات الإسلامية القومية، الوكيل الثاني المهم لتركيا في الساحة السورية. بين عامي 2013 و2016، عملت تركيا كـ "شريك صامت *Silent Partner*" إلى جانب المملكة العربية السعودية وقطر في تقديم المساعدة المالية المباشرة وغير المباشرة لجماعات المعارضة المسلحة الإسلامية القومية (أحرار الشام وجبهة النصرة). على الرغم من الأدلة المحدودة على مشاركة الدولة التركية المباشرة، إلا أن الأكيد هو وجود التبرعات التي تم جمعها في المملكة العربية السعودية وقطر طريقها دون عوائق للجماعات الإسلامية القومية عبر الوسطاء في تركيا. بالإضافة إلى "أحرار الشام"، دعمت تركيا أيضاً "فيلق الشام" (خليفة الجبهة الإسلامية)، يفترض أن ذلك من أجل توافق قيادتها العليا مع أيديولوجية الإخوان المسلمين السوريين. بعد عام 2016، بمجرد أن أصبحت أحرار الشام وفيلق الشام متورطين في العملية العسكرية التركية "نبع الفرات"، أقرت تركيا وزادت دعمها المالي والعسكري لهذه المجموعات. من خلال هذا الدعم، سعت تركيا لدمج وتوطيد هؤلاء الإسلاميين وفق جدول أعمالها وبما يعزز نفوذها.³

بالرغم من أن الصراع بالوكالة في سوريا كلف تركيا سياسياً وعسكرياً على حد سواء، إلا أنه مع ذلك، قد أدى أيضاً الغرض منه وساعد أنقرة في تأمين عدد من الأهداف المهمة. وبينما فشلت الدبلوماسية التركية في دعم المعارضة السورية في السنوات الأولى للأزمة السورية، أتاح الصراع بالوكالة مسارات لزيادة النفوذ

¹ Engin Yüksel, "Strategies of Turkish Proxy Warfare in Northern Syria: Back with a Vengeance" (Netherlands: The Clingendael Institute, November 2019), 6.

² Yüksel, 7.

³ Yüksel, 7-8.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

والتأثير بشكل كبير. حيث بلغت درجة النفوذ التركي إلى أنه في بعض أجزاء سوريا الخاضعة لسيطرة تركيا، ترتفع الأعلام الوطنية التركية على مرأى ومسمع، مما يؤكد الشراكة الاستراتيجية بين أنقرة ووكلائها وكذلك الدعم السوري المحلي للوجود التركي.¹

3- العراق: من التدخل العسكري إلى التمكين للوكلاء

منذ مغادرة الجيش الأمريكي العراق، حاولت تركيا مواجهة النفوذ الإيراني واستخدام ثقلها للتأثير على التركيبة السياسية للبلاد وبسط نفوذها. بالإضافة إلى الدعم السياسي للسنة وبخاصة الإخوان المسلمين العراقيين. لقد وفرت تركيا دعماً عسكرياً لحلفائها من السنة والتركمان قصد موازنة النفوذ الإيراني ومواجهة خطر "حزب العمال الكردستاني" وتنظيم "داعش" في المنطقة.

في الحقيقة، تركيا تبحث عن وجود عسكري دائم في شمال العراق منذ التسعينات، وذلك في خضم التحدي العنيف الذي طرحه "حزب العمال الكردستاني" مستغلاً فراغ السلطة الذي كان سائداً في المنطقة. كثيراً ما تدخلت تركيا بجيشها النظامي وراء الحدود العراقية بعمليات واسعة النطاق، أهمها "عملية الفولاذ الأولى" سنة 1995 و"عملية المطرقة" سنة 1997.² بعد الانسحاب الأمريكي سنة 2011 و بروز تنظيم داعش بقوة، اضطرت تركيا إلى نشر قواتها العسكرية ضمن نطاق أكثر عمقاً داخل شمال العراق. لم تكن تركيا في تلك المرحلة تملك وكلاء في العراق بالمعنى الحقيقي. لأجل ذلك، أرسلت أنقرة في ربيع عام 2015 جنوداً إلى ناحية بعشيقه بالقرب من الموصل* وخارج المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة إقليم كردستان، وذلك بهدف إعلان هو تدريب العرب السنة والأكراد على محاربة تنظيم داعش. من الأهمية بمكان أن يُشار هنا إلى أن مراكز الانتشار الرئيسية للقوات التركية في العراق كانت قرب الموصل، المدينة العثمانية التي بقيت تستحوذ على اهتمام أنقرة منذ فقدانها خلال الحرب العالمية الأولى، فهي بالنسبة للأتراك كما يقول أحمد داوود أغلو، الممر الطارئ للنفوذ إلى جيوبولتيك الشرق الأوسط والخليج العربي.

¹ Sert, "Turkey Is Now a Permanent Proxy Sponsor.

² Can Kasapoglu and Soner Cagaptay, "Turkey's Military Presence in Iraq: A Complex Strategic Deterrent," The Washington Institute, December 22, 2015, <https://bit.ly/2UynwtX>.

* من المهم الإشارة إلى أن تدخل بقواتها العسكرية في العراق يدخل في إطار التنافس الإقليمي مع إيران، والدليل أن حكومة بغداد، التي يسيطر عليها الشيعة الموالين ل طهران، انتقدت في ذلك الوقت الوجود التركي في بعشيقه، حتى أنها هددت في ذلك الوقت بتقديم شكوى ضد أنقرة في مجلس الأمن الدولي.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

لهذا السبب، أنشأت أنقرة بعد حرب العراق علاقات جيدة مع العرب السنة في الموصل، بمن فيهم المحافظ السابق أثيل النجيفي وعائلته التي تتمتع بنفوذ واسع.¹

سعت تركيا إلى تكرار الصيغة التي تستخدمها إيران، وإن كان ذلك على نطاق أصغر بكثير. ولأن اختيار الوكلاء من قبل الرعاة يتم على أساس أن "عدو عدوي هو صديقي"، فإن تركيا تقوم برعاية وتدريب أعداء "داعش" وخصوم "حزب العمال الكردستاني" و"الحشد الشعبي" الموالي لإيران، والمتمثلين تحديداً في "الحشد الوطني" الذي أسسه النجيفي، وجيش إقليم كردستان المعروف باسم "البيشمركة". وفقاً لريناد منصور، الباحث في مركز كارنيغي للشرق الأوسط، فإن تركيا إذا ما أرادت الحفاظ على شكل من أشكال السلطة الإقليمية في شمال العراق، فإنها ستضطر إلى استخدام وكلاء أكثر. يقول منصور: "تحتاج تركيا إلى الاعتماد على حلفاء، ولديها حلفاء نموذجيون في شمال العراق، البرازاني والنجيفي".²

يمثل "الحشد الوطني" الحليف الأكثر موثوقية لتركيا في العراق. "الحشد الوطني" هي ميليشا أسسها النجيفي بالتعاون مع عائلته ذات النفوذ الواسع في المنطقة. يتراوح عدد أفراد هذه الميليشا بين ألفين وثلاثة آلاف مقاتل، من متطوعي أهالي محافظة نينوى على اختلاف انتماءاتهم (أغلبهم من العرب السنة)، معظمهم من قدامى المحاربين في الجيش العراقي، تم تدريبهم من قبل القوات التركية في مخيم بعشيقه منذ 2014. يعتبر النجيفي مؤسس وقائد "الحشد الوطني" رجل تركيا الأول في شمال العراق. هذا الرجل، كثيراً ما أشاد بالدور الذي تلعبه تركيا في محاربة "داعش" ومساعدة الأهالي في شمال العراق، وفي الوقت نفسه عبر عن رفضه لأي دور للحشد الشعبي "الشيوعي" المدعوم من إيران في معركة الموصل.

يعمل "الحشد الوطني" بالتعاون مع قوات "البيشمركة" الكردية. هذه القوات التي تمثل جيش إقليم كردستان. بالرغم من تحوّل تركيا من الحكم الذاتي للأكراد في بداياته، إلا أنه سرعان ما حدث تقارب بين الطرفين خاصة في ظل التوتر بين أنقرة وحكومة بغداد الموالية لإيران. هنالك تنسيق كبير بين أنقرة وأربيل في الحرب على داعش، كما أن العديد من أفراد البيشمركة تدربوا في معسكر بعشيقه. بالإضافة إلى ذلك، تقاسم البيشمركة تركيا نفس العداء للحشد الشعبي، وقد اشتبكت مع قواته عديد المرات. ولكن مثلما يحذر

¹ Kasapoglu and Cagaptay, "Turkey's Military Presence in Iraq".

² Wilson Fache, "What Is Turkish Army Really Doing in Iraq?," Al-Monitor, September 6, 2016, <https://bit.ly/3xPdq6H>.

جيرايانت هيوز Geraint A. Hughes، فإن "المشكلة الأساسية في الحرب بالوكالة هي أن صانعي السياسة الذين يحرصون عليها نادراً ما يأخذون في الاعتبار الآثار طويلة المدى لأفعالهم"¹. في هذا السياق، من الممكن أنه بمجرد تحييد تهديد داعش، سوف يتحول أكراد حكومة إقليم كردستان إلى مسألة تشكيل دولة جديدة، ومن المحتمل جدا عند القيام بذلك سيدخلون في صراع مع تركيا التي ترفض أي دولة كردية مستقلة على حدودها. بالنسبة للباحث حسن منيمنة Hassan Mneimneh، فإن محاولة أنقرة لدخول العراق قد تكون "حالة متأخرة للغاية. فهي ليست قادرة على حشد قوة يمكن أن تحل محل قوات "الحشد الشعبي"، ولا هي قادرة على نسخ صورة الشرعية التي تتمتع بها القوات الإيرانية بالوكالة. قد تكون قادرة على الحفاظ على وجودها في العراق، لكن الاعتراضات الصريحة لبغداد، التي تتساح مع انتهاك أكثر حدة لسيادتها من قبل إيران، ستستمر بلا هوادة"².

4- فلسطين: تركيا تزاحم إيران على رعاية حماس

المعروف تاريخياً أن إيران منذ ثورتها الإسلامية هي أكبر راع لحركات المقاومة الفلسطينية وفي مقدمتها حماس. حتى مع التقارب الذي حصل بين الحركة و تركيا منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة والدعم المادي الكبير الذي وفرته أنقرة لقطاع غزة، إلا أن إيران ظلت الأقرب لحماس وممونها الأساسي بالسلاح. مع اندلاع أحداث الربيع العربي عام 2011 وتعاضم حدة الاصطفاف المذهبي، واستفحال مظاهر الصدع السني-الشيوعي، بدأ الخلاف يدبّ بين نظام طهران وحماس، وقد تفجر الوضع تماماً على إثر عدم تأييد حماس لنظام بشار الأسد. على إثر ذلك، تراجعت علاقة الحركة بإيران، ووصلت إلى أدنى مستوياتها أواخر سنة 2012 لما نقلت حماس مكتبها السياسي في الخارج من دمشق إلى الدوحة. لقد كانت هذه فرصة ذهبية بالنسبة لتركيا حتى تحل محل إيران في المشهد الفلسطيني، خاصة في ظل التقارب الأيديولوجي بين حزب العدالة والتنمية والفصيل الفلسطيني.

تدرك تركيا بأن التعامل مع قضية فلسطين هو أفضل مدخل للمنطقة العربية والشرق الأوسط، ولعب دور فاعل فيها. لقد عزز اقتراب تركيا من هذه القضية تدهور علاقاتها بالكيان الصهيوني على خلفية

¹ Geraint Alun Hughes, "Syria and the Perils of Proxy Warfare," *Small Wars & Insurgencies* 25, no. 3 (2014): 532.

² Hassan Mneimneh, "Turkey's Role in Iraq: Too Little, Too Late?," Middle East Institute, October 12, 2016, <https://bit.ly/3k4PF6u>.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

الإعتداء على السفينة مرمرة سنة 2010. في الوقت الذي كانت فيه العلاقات تسوء مع إيران بسبب الأزمة السورية خلال سنتي 2012 و2013، شهدت علاقات حماس بتركيا تطورا ملحوظا وتعددت اللقاءات بين الطرفين. فقد زار رئيس الحكومة في غزة إسماعيل هنية تركيا مطلع سنة 2012، وخلال تلك الزيارة، كان من اللافت للنظر تصريح لوزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو يقول فيه إن زيارة هنية دليل على أن "طريق فلسطين تمر بتركيا"¹. في جوان 2013 جدد هنية زيارته لتركيا رفقة خالد مشعل على رأس وفد من حماس للقاء رئيس الوزراء التركي أردوغان. تشير بعض التقارير إلى أنه خلال هذه الزيارات تعهد المسؤولون الاتراك بتقديم على الأقل بين 250 إلى 300 مليون دولار سنويا لحماس.²

إلى جانب المساعدات المالية، استضافت تركيا العديد من قيادات حماس في السنوات الأخيرة. ففي عام 2014، استضافت تركيا صلاح العاروري، عضو المكتب السياسي لحركة حماس والقائد العملياتي الرئيسي المسؤول عن إنشاء وتمويل وتقوية البنية التحتية العسكرية لحركة حماس في الضفة الغربية، حينها نقلت صحيفة "إسرائيل اليوم" العبرية عن مسؤول صهيوني قوله إن قيادة حماس في تركيا تحظى بدعم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وتنشط تحت إشرافه.³ بالرغم من ترحيل العاروري عام 2015 على خلفية تصنيفه إرهابيا من قبل وزارة الخزانة الأمريكية، أشارت تقارير صهيونية أن عشرة من كبار مسؤولي حماس ظلوا في تركيا رغم محادثات التقارب بين الكيان الصهيوني وتركيا التي بدأت عام 2015.⁴

خلال الفترة 2011 و2015، كان هنالك عدد كثيف من زيارات قيادات حماس إلى تركيا. كثيرا ما التقوا بالمسؤولين هناك بمن فيهم الرئيس أردوغان. إن دل هذا على شيء إنما يدل على درجة التنسيق الكبيرة بين حركة حماس وحكومة أنقرة. في زيارته لقونية شهر ديسمبر 2014، شارك مشعل، القيادي البرز في حماس ورئيس مكتب الحركة في الخارج، في مؤتمر لحزب العدالة والتنمية، وخلال المؤتمر ألقى كلمة قال فيها: "إن قونيا قوية وتركيا قوية تعني فلسطين قوية وقدسا قوية. إن تركيا ديمقراطية ومستقرة

¹ محسن صالح، "محددات السياسة التركية تجاه حماس"، الجزيرة نت، 21 أبريل 2014، <https://bit.ly/3wFFvW>.

² Gallia Lindenstraus and Süfyan K. Kivam, "Turkish-Hamas Relations: Between Strategic Calculations and Ideological Affinity," *Strategic Assessment* 17, no. 2 (2014): 7.

³ "إسرائيل تشكو تركيا للناتو لاحتضانها قيادة حماس"، الجزيرة نت، 27 نوفمبر 2014، <https://bit.ly/3ie8u4M>.

⁴ Ely Karmon and Michael Barak, "Erdogan's Turkey and the Palestinian Issue," *Perspectives on Terrorism* 12, no. 2 (2018): 78.

الفصل الرابع/ التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع

ومتطورة هي مصدر قوة لجميع المسلمين".¹ حتى خلال عام 2015 الذي كان فيه التطبيع وشيكا بين تركيا والصهاينة، استمرت زيارات قادة حماس إلى تركيا. في ديسمبر 2015، وقبل شهر فقط من توقيع تركيا لإتفاق التطبيع مع الكيان الصهيوني، زار مشعل أنقرة بشكل غير مرتب له، ربما بسبب الأخبار المتداولة عن اقتراب التطبيع. بعد الزيارة، حرص الجانب التركي على التأكيد على أن أي تحسن في العلاقة مع تل أبيب لن يلحق الضرر بالفلسطينيين، بل لن يكون دون موافقتهم على بنود الإتفاق.² بالرغم من تطمينات الأتراك، كان يعتقد بأن التطبيع مع الصهاينة سيبعد حماس عن أنقرة، مع ذلك وغداة توقيع الإتفاق منتصف عام 2016 أصدرت حركة حماس بياناً أعربت فيه "عن تقديرها لموقف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وللجهود التركية الرسمية والشعبية المبذولة لمساعدة أهلنا في غزة والتخفيف من حصارها، والتي تنسجم مع الموقف التركي الأصيل تجاه القضية الفلسطينية ودعم صمود شعبنا الفلسطيني والوقوف إلى جانبه".³

على الرغم من الوقت الذي استغرقته والتكلفة التي تكبدتها تركيا، أصبح صناع القرار في أنقرة أكثر استعداداً لاستخدام الوكلاء، مما يمثل خروجاً كبيراً عن سياسة تركيا التاريخية في الاعتماد على القوات التقليدية. مؤخراً، راجت العديد من التقارير غير مؤكدة عن تدخل تركيا عبر الجماعات السورية والمقاتلين من حزب الإصلاح في حرب اليمن، كما أن هنالك تقرير أكثر موثوقية عن نشر تركيا مؤخراً لوكلائها السوريين في ليبيا، حيث لعبت الجماعات السورية دوراً مهماً في دعم الحكومة المعترف بها دولياً في طرابلس في صراعها ضد الجنرال خليفة حفتر. يؤكد كل ذلك، أنه أصبح يُنظر إلى الوكلاء الآن على أنهم عنصر حاسم في المصالح الأمنية الإقليمية لتركيا، ولم يعد مجرد إجراء يمكن تفعيله بشكل غير مباشر من خلال رعاية آخرين في المنطقة.

¹ خالد مشعل يشارك في مؤتمر حزب العدالة والتنمية في تركيا، "ترك برس"، 27 ديسمبر 2014، <https://cutt.ly/SQ1c9u1>.

² محسن محمد صالح، "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014-2015" (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، جوان 2016)، 195.

³ حماس تعرب عن تقديرها لموقف أردوغان غداة تطبيع العلاقات التركية الإسرائيلية، "فرانس 24"، 29 جوان 2016،

<https://bit.ly/2URzOhl>

خلاصة واستنتاجات

تتنافس إيران وتركيا من أجل الزعامة الشرق أوسطية، لاسيما بعد الربيع العربي لسنة 2011، موظفتان في ذلك نمطي القوة الناعمة والصلبة. تتم المنافسة بين إيران وتركيا حول أداء الوظائف المختلفة للزعماء الإقليميين وفي مقدمتها توفير السلع العامة الإقليمية، توفير الأمن الإقليمي والقيام بعمليات الوساطة لحل النزاعات. بالإضافة إلى ذلك، يؤكد هذا الفصل بأن هنالك تنافسا شديدا على حشد الأتباع المحتملين الذين يمثلون العنصر الأساسي في بناء الزعامة الإقليمية (أو الدولية). لأجل ذلك توظف كل من طهران وأنقرة أساليب متشابهة لخلق ولاءات داخل الدول، وذلك بعد أن كانت ردود الفعل الحكومية الرسمية محيبة لآمال الدولتين ومشككة في نواياهما ورافضة لهيمنتها على المنطقة. وتتنوع هذه الأساليب ما بين محاولات التأثير على الشعوب (الشعبوية) وبخاصة عن طريق تبني القضية الفلسطينية، أو عبر رعاية الفاعلين السياسيين من الحلفاء الأيديولوجيين (الشيعة والإخوان) أو الوكلاء العسكريين في مختلف ساحات المواجهة في الشرق الأوسط.

انجائمة

تجرت هذه الأطروحة حول محاولة البحث في المحددات الأساسية لدور كل من إيران وتركيا في إطار بحثهما عن الزعامة الإقليمية، وكيفية تهيكّل التنافس بين الدولتين لأداء هذا الدور منذ عام 2011. تأسيساً على ذلك، يمكن التأكيد على الفرضيات التي تم تبنيها، حيث أن طموح كل من إيران وتركيا لبناء القوة، المعبر عنه بمختلف مقدرات القوة الجيوسياسية، العسكرية، الاقتصادية والناعمة، يعكس وجود تنافس متزايد بين الدولتين على دور الزعيم الإقليمي، وهو الدور الذي يتغذى إدراكه من الماضي الإمبراطوري لكل منهما، والذي كرسته ممارسات ساهمت في بروزها سياقات إقليمية في مقدمتها الربيع العربي منذ سنة 2011، ولكن أداءه يظل خاضعاً لقبول دول الجوار الإقليمي والقوى الكبرى الفاعلة، ولأجل ذلك، وفي سياق محاولة لعب هذا الدور، تتنافس الدولتان على أداء أهم الوظائف المرتبطة بدور الزعيم الإقليمي، خصوصاً على مستوى وظيفة توفير الأمن، ووظيفة تقديم المساعدات الإنسانية والتنمية، ووظيفة الوساطة في حل النزاعات، وفي إطار هذا التنافس، تلجأ الدولتان إلى الإستثمار في الإمدادات الإثنية والإيديولوجية والطائفية لكل منهما في منطقة الشرق الأوسط باستعمال نمطي القوة الناعمة والصلبة. وعليه، ومن خلال الإعتماد على أدوات تحليل علمية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تقع إيران وتركيا في أعلى هرم القوة الإقليمي مع وجود تقارب كبير في مقدرات القوة بينهما. فإلى جانب الموقع الجغرافي المتميز والمساعد على تبني مشروع للزعامة الإقليمية، تملك كل من إيران وتركيا، على حد سواء، قدرات عسكرية معتبرة، وإن كان الفارق في القوة التقليدية يميل لصالح تركيا (إجمالاً) إلا أن إيران تعوض ذلك بهامش من القدرات العسكرية غير التقليدية (الصواريخ، الغواصات الصغيرة، الطائرات المسيّرة والقوات الوكيّة...). بمعية ذلك، تملك كل من إيران وتركيا إمكانيات اقتصادية هائلة، ورغم تفوق إقتصاد تركيا على نظيره الإيراني نسبياً، إلا أن أي رفع للعقوبات الإقتصادية الأمريكية والأمية سيمسح بإقتصاد إيران تنافسية كبيرة ويعيده إلى الواجهة. قدرات الدولتين الناعمة كذلك معتبرة، متنوعة وتنافسية للغاية، إذ أن أرقام إيران وتركيا بخصوص الموارد الدبلوماسية، الدراما، السياحة وجودة التعليم بالجامعات، على سبيل المثال، تشير إلى تقدم الدولتين على جميع دول المنطقة. بالمجمل، إيران وتركيا تتفوقان من حيث مقدرات القوة على جميع المنافسين المحتملين في الشرق الأوسط، وذلك بفارق يضيق ويتسع من مؤشر لآخر.

- تؤكد المقارنة بين مقدرات القوة لكل من إيران وتركيا وجود طموح كبير لدى الدولتين لبناء وتعظيم القوة بنوعها الصلب والناعم، هذا الطموح أدى إلى تنافس متصاعد الحدة بينهما حول النفوذ والزعامة في منطقة الشرق الأوسط. يعد ذلك تأكيدا على تحقق الفرضية الأولى للدراسة.

- بالنظر للماضي الإمبراطوري للجمهوريتين الإيرانية والتركية (الإمبراطوريات الفارسية، الساسانية، الصفوية والعثمانية) وسيطرتها تاريخيا على مناطق واسعة من الشرق الأوسط، فإن الدولتين تتظان لنفسيهما كزعميين طبيعيين للمنطقة وبتصرفان وفقا لذلك. فكنتا الدولتين توظفان خطاب "المسؤولية التاريخية" بشكل واسع للمطالبة بالزعامة الشرق أوسطية. يتجلى هذا الخطاب بشكل خاص في نزعتي "الإيرانية" و"العثمانية الجديدة". ف"الإيرانية"، التي تمثل الهوية التأسيسية للجمهورية الإسلامية، و"العثمانية الجديدة"، التي تمثل إعادة بناء لهوية الدولة التركية، نتفقان حول قضية المكانة التاريخية لإيران وتركيا إقليميا وعالميا، وذلك أساس ادعاء الدولتين بأنهما زعيمين إقليميين.

- تعكس نظريتنا "أم القرى" الإيرانية و"الدولة المركزية" التركية، كمنظريتين جيوسياسيتين، إدراك صناع القرار في الدولتين، على حد سواء، لبلديهما كزعميين طبيعيين للشرق الأوسط. فالنظريتان اللتان وضعتا من قبل لاريجاني وداود أوغلو اللذان يجمعان بين التنظير والممارسة السياسية، تمثلان إلى جانب "المسؤولية التاريخية"، مصدرين آخرين مهمين لتصور دور الزعيم الإقليمي بين النخب في كل من إيران وتركيا.

- تشتت القوة في الشرق الأوسط، بدلا من رجحان واضح للقوة لصالح إيران و/أو تركيا، بالإضافة إلى حالة الشك من المشروعين الإيراني والتركي وانخوف المشحون بخلفيات تاريخية وأيديولوجية، كل ذلك أدى إلى تردد الدول الشرق أوسطية في قبول مشروع الزعامة الإيراني والتركي، بل إن هنالك قوى متحدية تحاول موازنة البلدين وهما السعودية ومصر، إلى جانب الدول الخليجية غير موثوقة القبول التي تتبع في أغلبها سياسة التحوط بدلا من الموازنة أو المسaire.

- يعد القبول الأمريكي والروسي مهمان لنجاح مشروع الزعامة الإيراني أو التركي، ولكن القوتين المتغلغلتين في الشرق الأوسط لا تدعمان بشكل جدي زعامة أي دولة على حساب الأخرى. فبالرغم من الخصومة التاريخية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الأخيرة لم تدعم تركيا "شريكها النموذجي" وحليفها في الناتو بالشكل المطلوب، بل تشير سياساتها الشرق أوسطية إلى أنها تريد أن يظل

الوضع على حاله، وذلك حتى تبقى اللاعب الأقوى والأهم في الشرق الأوسط وتتجنب وصول أي دولة إلى موقع يملكها من تحديها. أما روسيا، التي كانت ظاهرياً تبدو قريبة من إيران، فقد ثبت عملياً بأنها مهتمة فقط بمصالحها الجيوسياسية سواء كانت مع طهران أو مع أنقرة.

- يبقى مشروع الزعامة الإقليمية التركي أو الإيراني بحاجة إلى قبول واعتراف من طرف القوى الإقليمية، وكذلك قبول الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بوصفهما القوتين المتغلغلتين الأهم، وذلك باعتبار القبول محددات أساسية من محددات الزعامة الإقليمية. وبالتالي لا بد على إيران أن تطعّ علاقاتها مع جوارها الإقليمي (الخليج بالدرجة الأولى) إن كانت تريد أن تتزعم المنطقة، كما على تركيا أن تعيد تصفير مشكلاتها مع بلدان الشرق الأوسط إن أرادت تحقيق ذات الهدف.

- بالنظر لتأكيد الدراسة لأهمية الماضي الإمبراطوري لكل من إيران وتركيا، إلى جانب الطروحات الجيوسياسية لنظريتي "أم القرى" و"الدولة المركزية" في إدراك صناع القرار في الدولتين لبلديهما كزعمين إقليميين، ومع إظهار كذلك أهمية القبول من طرف دول الإقليم والقوى الدولية المتغلغلة لنجاح أي مشروع للزعامة الإقليمية إيرانيّاً كان أو تركيّاً، فإن ذلك يعد تأكيداً للفرضية الثانية للدراسة.

- هنالك تضارب للرؤى بين إيران وتركيا حول توفير السلع العامة الإقليمية. فأما إيران فتسعى لتعزيز معاييرها وتحقيق مصالها الخاصة من خلال هذه السلع بدلاً من المصالح الجماعية لدول الإقليم، كما أن توفيرها لهذه السلع يقتصر على حلفائها (من الشيعة بالدرجة الأولى) دون بقية الجيران الذين تراهم معادين للجمهورية الإسلامية، كل ذلك جعل هذه السلع "خاصة" وليست "عامة". بالمقابل، تملك تركيا نظرة مختلفة للسلع العامة الإقليمية، فهي تعتبر توفير هذه السلع ضرورياً لضمان الاستقرار في كامل الإقليم، مما يمنح فرصة أكبر للتعاون والتكامل الإقليمي ويزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل، هذه الرؤية ترتبط بشكل مباشر بدور "الدولة التجارية" الذي تؤديه الجمهورية التركية في سياستها الخارجية.

- من خلال توظيف القوة الصلبة، نافست إيران تركيا حول توفير الأمن الإقليمي، وذلك بإعتبار هذه الوظيفة من أهم وظائف الزعيم الإقليمي، هذا التنافس تجلّى بوضوح خلال الحرب على داعش. وبالرغم من إدعاء كل من طهران وأنقرة استعدادهما لأداء دور ضامن الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وجهودهما المبذولة خلال الحرب على داعش، إلا أن كل من الدولتين وظفت هذا الأمر بشكل أو بآخر

لخدمة مصالحها الخاصة، إذ سعت إيران لتوسيع دائرة نفوذها وتوفير الأمن للخاصة من حلفائها، كما عملت تركيا على احتواء الخطر الكردي وتأمين حدودها من بوابة الحرب على داعش.

- أصبح تقديم المساعدات الإنسانية، بإعتباره وظيفة أساسية من وظائف الزعيم الإقليمي، محل تنافس بين إيران وتركيا في السنوات الأخيرة، وقد بدا ذلك بوضوح في الصومال على سبيل المثال. بالنسبة لإيران، يتم توجيه المساعدات بالدرجة الأولى للمناطق التي تقطنها أغلبية شيعية، أو المناطق التي تسعى إيران لتوسيع دائرة التشيع فيها. أما بالنسبة لتركيا فهي توظف "الدبلوماسية الإنسانية" كسياسة بديلة لـ "تصفير المشاكل" وأداة مثلى لاستعادة النفوذ الإقليمي.

- منذ بداية الربيع العربي سنة 2011، ظهرت إيران كمنافس لتركيا على دور الوسيط في حل النزاعات الإقليمية. فبعد أن أختصت تركيا بهذا الدور وأجاداته منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وتطبيق سياسة "تصفير المشاكل بين الجيران"، قدمت إيران نفسها كوسيط جديد خلال الربيع العربي. لقد سعى كل من البلدين للوساطة في أزمات العراق، البحرين، سوريا واليمن...

- توصلت الدراسة إلى وجود تنافس إيراني تركي على أداء أهم الوظائف المرتبطة بدور الزعيم، في صورة توفير الأمن الإقليمي، تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية، والوساطات في حل النزاعات. يعد ذلك تأكيدا لتحقيق الفرضية الثالثة للدراسة.

- يؤكد فحص أداء كل من إيران وتركيا لوظائف الزعيم الإقليمي غلبة الأهداف الخاصة المتوخاة من سعي إيران للتأثير (عبر السلع العامة، توفير الأمن، تقديم المساعدات والوساطات) على دول الجوار، وذلك مقارنة بتركيا التي تميل بدرجة أكبر إلى تحقيق أهداف مشتركة مع جيرانها (الأتباع المحتملين). انطلاقا من ذلك، يتضح أن المشروع الإيراني أقرب إلى الهيمنة (المتوسطة أو الصلبة) منه إلى الزعامة، في حين يبدو المشروع التركي أقرب إلى الزعامة أو على الأقل للهيمنة الناعمة.

- تتنافس إيران وتركيا بشدة على حشد الأتباع المحتملين الذين يمثلون العنصر الأساسي في بناء الزعامة الإقليمية. بهذا الخصوص، توظف كل من إيران وتركيا خطاب الشعبوية في السياسة الخارجية لكسب تأييد الجماهير العربية، وذلك على خلفية محدودة القبول الذي لاقاه مشروعا الزعامة الإيراني والتركي لدى الأنظمة العربية. اعتمدت شعبية الدولتين بشكل أساسي على جاذبية القادة السياسيين في صورة

أردوغان، خامنئي وأحمدي نجاد. كانت القضية الفلسطينية، بإعتبارها القضية الأهم والجامعة للشعوب العربية، حجر الزاوية في شعبية إيران وتركيا على حد سواء، حيث برزت في السنوات الأخيرة تركيا كمنافس قوي لإيران على دور الراعي الرسمي للقضية. لقد ازدادت حدة التنافس على استقطاب الجماهير العربية أكثر مع بداية الإنتفاضات الشعبية عام 2011، حيث قدمت طهران وأنقرة نفسيهما كنموذجين ملهمين للشعوب العربية.

- يمثل الحلفاء الأيديولوجيون والسياسيون وسيلة مهمة للتأثير على القرار السياسي في دول الجوار الإقليمي، وبالتالي كسب أتباع حقيقيين في الطريق إلى تحقيق الزعامة الإقليمية. في هذا الشأن، بينت الدراسة محاولات كل من إيران وتركيا ربط الصلة بالحلفاء الأيديولوجيين في منطقة الشرق الأوسط، حيث نتقرب إيران من الشيعة بوصفها حامية وداعمة لهم، بالمقابل هنالك تقارب كبير بين تركيا التي يحكمها حزب العدالة والتنمية ذو الخلفية الإسلامية وتنظيم الإخوان المسلمين واسع الإنتشار في الشرق الأوسط. هذا الوضع جعل المنطقة أمام هلال للشيعة إيراني في مقابل حزام للإخوان تركي.

- يعتبر الوكلاء أداة أخرى مهمة لكسب النفوذ والمنافسة على الزعامة في الشرق الأوسط، وذلك باعتبارهم وسيلة لإستعراض القوة الصلبة واستهداف الخصوم بشكل غير مباشر مع القدرة على الإنكار. بعد أن كان توظيف الوكلاء في الشرق الأوسط حكرا على إيران لسنوات طويلة، انخرطت تركيا بعد 2011 في توظيف الوكلاء بشكل متزايد، سواء من التركان أو من العرب السنة وحتى من الأكراد البشمركة. هذا الأمر، جر الجمهوريتين الإيرانية والتركية إلى ساحات مواجهة عديدة، بالوكالة، خاصة في سوريا والعراق.

- تخطط كل من إيران وتركيا وتعملان على حد سواء من أجل التمكين السياسي للحلفاء الأيديولوجيين وكذلك للوكلاء العسكريين، وذلك في إطار بحث البلدين عن الزعامة. إذ لازالت إيران تطمح إلى تكرار نجاح تجربة حزب الله الذي تحول من ميليشيا مسلحة إلى قوة سياسية مؤثرة في لبنان. بالمقابل، تحاول تركيا تمكين التنظيمات التركانية أو الإخوانية للسيطرة أو على الأقل المشاركة في صناعة القرار السياسي في عدة بلدان شرق أوسطية. وبالتالي يتأكد تحقق الفرضية الرابعة للدراسة بإعتبار هذه الفواعل من دون الدولة هي إمتدادات إيديولوجية، إثنية أو طائفية للدولتين.

- توصلت الدراسة إلى أن التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية يتجلى في: التنافس على امتلاك القوة بنمطها الصلب والناعم؛ التنافس حول أداء وظائف الزعامة المختلفة؛ التنافس حول حشد الأتباع سواء من الدول أو من الفاعلين غير الحكوميين.

- من خلال البحث في التنافس الإيراني التركي حول زعامة الشرق الأوسط، توصلت الدراسة إلى نتيجة يمكن أن تفيد في دراسة التنافس حول الزعامة الإقليمية في أقاليم أخرى مفادها: أنه في الأقاليم التي لا تلقى فيها مشاريع الزعامة القبول المطلوب من طرف دول الإقليم، مثلها هو الحال في الشرق الأوسط، يبادر الزعماء المحتملون إلى تحصيل القبول من الفاعلين داخل الدول كخطوة للتأثير على سياسات هذه الدول، وبالتالي خلق دول تابعة.

في الأخير، يمكن القول أنه وبالرغم من التنافس الإيراني التركي على النفوذ والزعامة في منطقة الشرق الأوسط، واختلاف البلدين حيال العديد من القضايا الإقليمية، إلا أن الصدام بينهما غير وارد في الوقت الحالي على الأقل، ولن يتجاوز في أسوأ الأحوال الحرب بالوكالة. إن الدولتين تدركان بشكل متبادل بأنه لا يمكنهما القضاء على بعضهما البعض، وبالتالي، يجب عليهما الاعتراف بوجود بعضهما البعض. الأهم من ذلك، أن الدولتين تجمعهما الكثير من قضايا التعاون والعلاقات الاقتصادية المتشابكة. تمثل إيران وتركيا بحق نموذجا لـ "الأصدقاء-الأعداء *Frenmies*" في الشرق الأوسط، فعلى الرغم من الكراهية الإستراتيجية الأساسية إلا أن طهران وأنقرة بمقدورهما تجاوز المنطقة الرمادية بين الموازنة والتحالف، ولما لا اتفاق حول إقتسام النفوذ في المنطقة العربية.

قائمة

المراجع

أولاً: المصادر

- 1- القرآن الكريم.
- 2- وزارة الإرشاد الإسلامي. دستور جمهورية إيران الإسلامية. ترجمة لجنة مكلفة من وزارة الإرشاد الإسلامي. طهران، 1983.

ثانياً: المراجع باللغة العربية

✓ المعاجم

1. ابن منظور الإفريقي المصري، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب. مجلد 12. بيروت: دار صادر، 1992.
2. البعلبكي، منير، و رمزي منير البعلبكي. المورد الحديث: قاموس إنكليزي-عربي حديث. بيروت: دار العلم للملايين، 2008.

✓ الكتب:

1. أبو النصر، مدحت محمد. قادة المستقبل: القيادة المتميزة الجديدة. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012.
2. أحمد، سماح محمد سيد. التصنيفات العالمية للجامعات: نماذج نظرية وتطبيقية. عمان: العربي للنشر والتوزيع، 2018.
3. إلياس، فراس محمد. تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة. عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016.
4. الحمداني، ضاري سرحان. سياسة إيران تجاه دول الجوار. الطبعة 2. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2012.
5. الصمادي، فاطمة. "إيران والمقاومة: تحولات السياسة والمجتمع تقاوم شعارات الثورة وتفرض أولويات جديدة." في العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، ترجمة عزمي بشارة و محبوب الزويري، 115-42. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

6. العتريسي، طلال. "العرب وإيران: مصالح مشتركة وعلاقات مستقرة. "في العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة، تحرير عزمي بشارة و محجوب الزويري، 89-114. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2010.
7. النعيمي، أحمد نوري. السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011. انخرطوم: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012.
8. بدوي، محمد طه. مدخل إلى علم العلاقات الدولية. القاهرة: دار النهضة العربية، 1976.
9. بشارة، عزمي. "العرب وإيران: ملاحظات عامة. "في العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، تحرير عزمي بشارة و محجوب الزويري، 5-26. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.
10. جول، محمد زاهد. التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013.
11. دواد أوغلو، أحمد. العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. ترجمة محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل. الطبعة 2. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2011.
12. عبد الله، علي عادل. محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي. الطبعة 2. دبي: دار مدارك للنشر، 2012.
13. غريفيثس، مارتن، و تيري أوكالاها. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. ترجمة مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
14. فيليب، روبنس. تركيا والشرق الأوسط. ترجمة ميخائيل نجم خوري. قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993.
15. قادري، حسين. النزاعات الدولية: دراسة وتحليل. باتنة: منشورات خير جليس، 2007.
16. كنعان، نواف. القيادة الإدارية. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007.
17. لاريجاني، محمد جواد. مقولات في الإستراتيجية الوطنية (شرح نظرية أم القرى الشيعية). (ترجمة نبيل علي العتوم. مكة المكرمة: دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، 2013.
18. ميرشايمر، جون. مأساة سياسة القوى العظمى. ترجمة مصطفى محمد قاسم. الرياض: النشر العلمي

- والمطابع، 2012.
19. ناي، جوزيف س. القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية. ترجمة محمد توفيق البجيرمي. الرياض: العبيكان للنشر، 2007.
20. نوفل، ميشال. "العثمانية الجديدة والشرق الأوسط: رؤية عربية." في عودة العثمانيين الإسلامية التركية، تحرير جان مازكو وآخرون، 253-70، الطبعة 4. دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2012.
- ✓ الدوريات
1. أبو عامر، شيماء محمد عبد الله. "التحولات الإقليمية في الشرق الأوسط وأثرها على القوة الإقليمية لإيران." *مدارات إيرانية*، رقم 1 (سبتمبر 2018): 242-60.
2. إدريس، محمد السعيد. "تحالف الضرورة بين إيران وروسيا: جدل التفاعل بين الفرص والتحديات." *مجلة الدراسات الإيرانية* 1، رقم 3 (جوان 2017): 36-71.
3. آرشن، أمره. "الشفرات الجيوسياسية في آراء داود أوغلو تجاه الشرق الأوسط." *رؤية تركية* السنة 3، رقم 2 (2014): 113-30.
4. السليبي، محمد بن صقر، و عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي. "الجيوبوليتيك الشيعي.. الواقع والمستقبل." *مجلة الدراسات الإيرانية* 1، رقم 1 (2016): 32-67.
5. القيسي، تقي إياد. "أمن الخليج العربي والإستراتيجية الإيرانية (الدور والتأثير)." *مدارات إيرانية*، رقم 2 (ديسمبر 2018): 97-123.
6. بغداددي، عبد السلام إبراهيم. "البعد الأفريقي في السياسة التركية المعاصرة." *دراسات دولية*، رقم 50 (2011): 1-36.
7. بولعراس، فتحي. "السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط: بين الاعتبارات المذهبية والعوامل الجيوبوليتيكية." *مجلة العلوم الإنسانية*، رقم 44 (جوان 2016): 275-87.
8. خديم الله، أحسن. "تطور نظرية ولاية الفقيه في الفكر السياسي الشيعي." *مجلة بحوث قانونية وسياسية*، رقم 6 (2018): 343-55.
9. راقددي، عبد الله. "الجيوبوليتيكا 0+96 لحضارية في حوض المتوسط في ظل تهديدات الارهاب واليمين

- المتطرف. "مجلة دراسات وأبحاث 8، رقم 26 (مارس 2017): 193-207.
10. زيتوني، محمد. "موقف دول الجوار العربي (إيران وتركيا والكيان الصهيوني) من التغيير في النظم السياسية العربية بعد 2011." *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية* 3، رقم 2 (2016): 77-86.
11. سلامة، معتز، ومحمد السيد الصياد. "السياسة المصرية تجاه إيران وتحديات الانتقال من القطيعة إلى التطبيع." *مجلة الدراسات الإيرانية* 1، رقم 4 (سبتمبر 2017): 45-76.
12. شليبي، محمد. *المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات*. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997.
13. صالح، أحمد علي، ومحمد ذيب المبيضين. "القيادة الإدارية بين التبادلية والتحويلية وأثرها في تنفيذ الأهداف الإستراتيجية لوزارة البيئة الأردنية -دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الكبيرة-." *العلوم الإدارية* 40، رقم 1 (2013): 58-74.
14. بكار أوغلو، مصطفى. "العلاقات بين تركيا وحلف الناتو." *رؤية تركية* 6، رقم 4 (2017): 49-67.
15. قاسمي، سعيد. "عوامل تراجع القوة الإيرانية الناعمة في المنطقة العربية." *مجلة الدراسات الإيرانية* 3، رقم 10 (2019): 97-117.
16. ميسوم، إلياس. "الدور السياسي للفواعل غير الرسمية في إيران (دراسة حالة البازار والبونيات)." *دفاثر السياسة والقانون* 12، رقم 1 (2020): 84-174.
17. يغبين، عبد الله. "القوة الصلبة والناعمة لإيران." *رؤية تركية* 2، رقم 5 (2016): 77-101.
- ✓ الرسائل الجامعية
1. الخفاجي، حيدر عبد الجبار حسوني. "التنافس السياسي والإقتصادي التركي الإيراني وانعكاساته الإقليمية". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2015.
2. بوالجدري، فيصل. "سياسات القوى الإقليمية غير العربية في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة: تركيا وإيران." أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2017.
3. صور، لطفي. "الأبعاد الإقليمية للسياسات التركية- الإيرانية جدلية التعاون والتنافس على النفوذ والقيادة".

- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2017.
- ✓ التقارير
1. أبو طه، أنور. "الجمهورية الإسلامية الإيرانية وفلسطين: جدل حول الإيديولوجيا والمصالح." الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
 2. استوار، افشان. "المعضلات الطائفية في السياسة الخارجية الإيرانية: حين تتصادم سياسات الهوية مع الاستراتيجية." بيروت: مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 30 نوفمبر 2016.
 3. باكير، علي حسين. "محددات الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته." مركز الجزيرة للدراسات، 20 أبريل 2015.
 4. سعد، عبد الرحمن. "العلاقات المصرية التركية: من الثورة إلى الانقلاب." تقارير سياسية. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 20 ديسمبر 2018.
 5. هاشمي، جمال الدين. "الدبلوماسية الإنسانية والتعاون الإنمائي في تركيا." رؤية تركية 3، رقم 2 (ربيع 2014): 77-157.
 6. صالح، محسن محمد. "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014-2015." مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، جوان 2016.
 7. قدورة، عماد يوسف. "مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات." تحليل السياسات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
 8. ياسين، فهد. "الدور الإيراني في الصومال: البحث عن موطئ قدم." مركز الجزيرة للدراسات، 18 أوت 2015.
 9. "المؤشر العربي 2013/2012." مشروع قياس الرأي العام العربي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
 10. "المؤشر العربي 2015." برنامج قياس الرأي العام العربي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

✓ مواقع الأنترنت

1. Ayman ammar. حسن نصر الله زعيم حزب الله وايضاحات هامة حول دور ايران، 2017. [.https://cutt.ly/4QMTGXy](https://cutt.ly/4QMTGXy)
2. BBC News عربي. "إسقاط الطائرة الروسية: بوتين يفرض عقوبات اقتصادية على تركيا،" نوفمبر 28 2015. [. https://bbc.in/3BoeSz4](https://bbc.in/3BoeSz4)
3. CNN Arabic. "قاسم سليمان يحد من اشتعال بالمنطقة بعد إسقاط جنسية عيسى قاسم بالبحرين ويلجأ لانتفاضة دامية"، 21 جوان 2016. [. https://cnn.it/3hUK4Nt](https://cnn.it/3hUK4Nt)
4. France 24. "الإخوان المسلمون' يعربون عن قلقهم من خطر هيمنة تركيا على الشرق الأوسط"، 14 سبتمبر 2011. [. https://bit.ly/36WyNHk](https://bit.ly/36WyNHk)
5. RT Arabic. "احمدى نجاد: يحق للشعوب المطالبة بالحرية وتستطيع حل مشاكلها دون تدخل خارجي،" 4 أوت 2011. [. https://bit.ly/3jRkcEX](https://bit.ly/3jRkcEX)
6. RT Arabic. "شيخ الأزهر في لقاء مع أحمدى نجاد يرفض التدخل الشيعي في الدول السنية"، 2 ماي 2013. [.https://bit.ly/3ALELrl](https://bit.ly/3ALELrl)
7. أبو حسين، سوسن، و محمد الشيخ. "توافق عربي في نواكشوط.. وتحفظ عراقي - لبناني على إدانة إيران". الشرق الأوسط، 26 جويلية 2016. [. https://bit.ly/3ps6ZTO](https://bit.ly/3ps6ZTO)
8. أبو ريا، مجد. "العلاقات التركية العُمانية.. تاريخ طويل من الصداقة والدعم المتبادل." نون بوست، 12 أوت 2020. [. https://bit.ly/3CRdBBA](https://bit.ly/3CRdBBA)
9. أفندي أوغلو، محمد قدو. "العلاقات التركية العُمانية.. رؤى مستقبلية وتعاون مشترك." جريدة الرؤية العمانية، 25 مارس 2018. [. https://bit.ly/3jUmOjF](https://bit.ly/3jUmOjF)
10. ألي، فاروق. "علاقات اقتصادية قوية بين البحرين وتركيا." صحيفة الوطن البحرينية، 10 فيفري 2017. [.https://bit.ly/3dIa90W](https://bit.ly/3dIa90W)
11. التحالف الدولي ضد داعش. "تركيا"، 27 فيفري 2017. [. https://cutt.ly/mQMWGAL](https://cutt.ly/mQMWGAL)
12. الجزيرة مباشر. "الإخوان المسلمون: حضور في 52 دولة،" 21 مارس 2016.

.<https://bit.ly/3c0i3Cf>

13. الجزيرة نت. "النجباء' العراقية على قائمة الإرهاب الأميركية"، 6 مارس 2019.

.<https://bit.ly/36vGdB2>

14. الجزيرة نت. "اتفاق سعودي تركي لتشكيل مجلس إستراتيجي،" 29 ديسمبر 2015.

.<https://bit.ly/3kNDV5A>

15. الجزيرة نت. "أحمدي نجاد: إسرائيل ستزول قريبا،" 17 أوت، 2018. <https://bit.ly/3dNa9N6>.

16. الجزيرة نت. "أردوغان: لن نسمح باقتطاع أراض من سوريا"، 20 أفريل 2017.

<https://bit.ly/3ky9gMV>

17. الجزيرة نت. "إسرائيل تشكو تركيا للناو لاحتضانها قيادة حماس،" 27 نوفمبر 2014.

.<https://bit.ly/3ie8u4M>

18. الجزيرة نت. "السنوار يؤكد عودة علاقات حماس مع إيران لسابق عهدها"، 28 أوت 2017.

.<https://bit.ly/2TOBacA>

19. الجزيرة نت. "إيران تختبر منظومة صواريخ أس 300 الروسية،" 3 أفريل 2017.

.<https://bit.ly/37M06pj>

20. الجزيرة نت. "مرسي يشرح بتركيًا ثوابت سياسة مصر،" 10 جانفي 2012. <https://bit.ly/355riww>.

21. الجزيرة نت. "نسر الأناضول.. أضخم مناورات جوية بالشرق الأوسط،" 26 ماي 2016.

.<https://bit.ly/2QtxWcD>

22. الجمل، محمد غازي. "من الانتفاضة الأولى إلى سيف القدس.. لماذا تدعم إيران حركة حماس؟". الجزيرة

نت، 30 ماي 2021. <https://bit.ly/3ARgbpQ>.

23. الجمهورية التركية وزارة الخارجية. "ثلاثة وتسعون عاما على تأسيس وزارة الخارجية. "تم الدخول 1 أوت

. <https://bit.ly/3x2Rzrc>. 2019

24. الخالدي، عاصف. "الشيعه العرب.. هكذا سيطرت إيران على الخطاب الشيعي." حفريات، 8 أوت

. <https://bit.ly/3f3w3g7>. 2020

25. الرنتيسي، محمود سمير. "تركيا وتفعيل القوة الصلبة: الأبعاد والتداعيات." المعهد المصري للدراسات، 3 أبريل 2016. <https://bit.ly/3fxrjhn2016>.
26. الشراوي، باكينام. "السياسة الخارجية الإيرانية." الجزيرة نت. تم الدخول 29 جويلية 2019. <https://bit.ly/3ByKe67>.
27. الشريف، يوسف. "صورة تركيا في العالم العربي: من جار منبوذ إلى جار منشود." قنطرة، 29 أكتوبر، 2008. <https://bit.ly/3wqXx4O2008>.
28. العبيدي، مثنى فائق. "الرؤية التركية للبرنامج النووي الإيراني .. التطور والمحددات." آراء حول الخليج، 30 نوفمبر 2017. <https://bit.ly/385AhiP.2017>.
29. العربية. "5 أعضاء جدد في مجلس الأمن .. واستبعاد تركيا،" 16 أكتوبر 2014. <http://ara.tv/py5n7>.
30. العربية. "السياسي لإيران: علاقتنا معكم تمر عبر دول الخليج،" 21 ماي 2014. <https://bit.ly/2G0etLr>.
31. العربية.نت. "العراق وإيران تستنكران تشكيل الرئيس مبارك في ولاء الشيعة العرب"، 8 أبريل 2006. <https://bit.ly/3ildO8f>.
32. الفقيه، الصادق. "تركيا تودّع الأطراف وتستقر في مركز الأحداث." مركز الجزيرة للدراسات، 10 ماي، 2010. <https://bit.ly/3xYJaqf2010>.
33. المديني، توفيق. "السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها أوغلو الموقع الإستراتيجي في الساحة الدولية." جريدة المستقبل، 22 أكتوبر 2010. <https://bit.ly/3BxLTZV>.
34. المندلاوي، رشا. "معلومات خطيرة عن مؤسسات الملاي في العراق (2)." المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية (blog)، 6 ماي 2016. <https://cutt.ly/pQMRo1t>.
35. النيرب، باسل. "دراما العمائم." نور سورية، 23 أبريل 2016. <https://bit.ly/2VxF8Xe>.
36. أوسي، جاك جوزيف. "الأصول المؤسسة لسياسات العثمانيين الجدد." الحوار المتمدن، 29 أبريل 2015. <https://bit.ly/3rV1aiN>.

37. باكير، علي حسين. "اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير." مركز الجزيرة للدراسات، 17 أفريل 2013. <https://bit.ly/3rTnPvU>.
38. بوابة الأهرام. "رداً علي ما تداولته بعض وسائل الإعلام.. وزارة الخارجية: نتبنى خطة كاملة لتخفيض النفقات،" 24 أكتوبر 2016.
39. ترك برس. "تضاعف الاستثمارات الخارجية للشركات التركية 20 مرة خلال 17 عاماً،" 5 جانفي 2019. <https://cutt.ly/BQ1cG11>.
40. ترك برس. "خالد مشعل يشارك في مؤتمر حزب العدالة والتنمية في تركيا"، 27 ديسمبر 2014. <https://cutt.ly/SQ1c9u1>.
41. ترك برس. "طارق الهاشمي: تواجد القوات التركية في العراق يُثار من قبل دول لها حسابات مع تركيا،" 20 أكتوبر 2016. <https://cutt.ly/vQ1vuVH>.
42. جريدة الجريدة الكويتية. "فرج الله سلحشور: يوسف الصديق الأكثر مشاهدة،" 7 نوفمبر 2012. <https://bit.ly/3znZDV4>.
43. جمهورية مصر العربية وزارة الخارجية. "يوم الدبلوماسية المصرية،" 22 جويلية 2017. <https://bit.ly/32QVued>.
44. حسن، محمد. "التنافس 'السعودي التركي' يلقي بظلاله على 'شرق المتوسط'." المرصد المصري، 31 جانفي 2020. <https://bit.ly/3sj9OaZ>.
45. ———. "الصراع على المضائق البحرية في الشرق الأوسط وأساليب المعالجة المصرية." المركز المصري للدراسات الإستراتيجية (blog)، 28 نوفمبر 2019. <https://bit.ly/2VVAvXx>.
46. حسنين، محمد عبده. "ترحيب القوى الإسلامية بأردوغان يصطدم بحديثه عن تطبيق النموذج «العلباني»." جريدة. الشرق الأوسط، 15 سبتمبر، 2011. <https://bit.ly/3o4XIQf>.
47. خرائط Google. "تركيا." تم الدخول 4 أوت 2020، <https://bit.ly/30Fvjp8>.
48. خليفة، إيهاب. "تطوير متسارع: قدرات إيران الإلكترونية بين التهوين والتهويل." مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 20 أوت، 2014. <https://bit.ly/32c1WMd>.

49. راشد، باسم. "نمو متصاعد للقدرات الإيرانية في مجال الحرب الإلكترونية." المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (blog) ، 20 أبريل 2016 . <https://bit.ly/3taDy9U> .
50. راماني، سامويل. "الرؤية الإيرانية لمرحلة ما بعد النزاع في اليمن." مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 12 ديسمبر 2017 . <https://cutt.ly/jQMRYfI2017> ..
51. رويترز. "ظريف يتهم أردوغان بتغذية الصراعات في الشرق الأوسط،" 27 مارس 2015 . <https://reut.rs/3wPGIAQ> .
52. سلمي، جلال. "السياسة التركية حيال الأزمة السورية '2011 - 2017'." المركز الديمقراطي العربي، 23 جويلية 2017 . <https://cutt.ly/iQMTwWq> .
53. سليمان، داود. "المقاومة والتوجهات السياسية في المنطقة." الجزيرة نت، 3 جوان، 2007 . <https://bit.ly/3wXwa2V> .
54. سيمسك، آيهان. "تركيا.... من وسيط إقليمي إلى لاعب دولي." ترجمة ياسر أبو معلى. موقع قنطرة، 2012 . <https://bit.ly/3f4pt95> .
55. شيكر، نमित. "تحولات السياسة الخارجية التركية: عودة 'الرجل المريض' - تركيا 'الأردوغانية' على خطى الدولة العثمانية؟." ترجمة عبد اللطيف شعيب. قنطرة، 2009 . <https://bit.ly/2VzdHwt> .
56. صالح، محسن. "محددات السياسة التركية تجاه حماس." الجزيرة نت، 21 أبريل 2014 . <https://bit.ly/3wFFvvW> .
57. طافش، عبد القادر. "إيران والقضية الفلسطينية: الواقع والمتغيرات." مركز الجزيرة للدراسات، 13 ديسمبر 2012 . <https://bit.ly/3wh46Xz> .
58. عبد الحسين، حسين. "إيران تفوز في انتخابات لبنان." الحرة، 5 أوت 2018 . <https://arbne.ws/3iwpAMO> .
59. عبد الحق، تاج الدين. "مواجهة إماراتية عراقية في إجتماعات البرلمانين العرب." إيلاف، 14 مارس 2008 . <https://bit.ly/2S95zBz> .

60. عبد الصبور، سماح. "الأذرع المذهبية: ملاحخ الخريطة الإغائية الإيرانية في الشرق الأوسط." مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 22 نوفمبر 2016. <https://bit.ly/3gnDTAB>.
61. عرب، كمال الدين محمد الشيخ. "أبعاد القاعدة العسكرية التركية في الصومال." الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 9 أكتوبر 2020. <https://bit.ly/38C56dN>.
62. عبد الله، علي. "الدبابة 'ذو الفقار' الإيرانية." وكالة نادي المراسلين الشباب للأنباء، 4 سبتمبر 2013. <https://bit.ly/35DOKM2>.
63. عربي 21. "الزنداني يشكر تركيا وفارسها المغوار (بيان)،" 20 أبريل، 2016. <https://bit.ly/3xQM1kv>.
64. عربي 21. "إيران تكشف تصنيع منظومة دفاع جوي تماثل أس 300 الروسية،" 21 أوت 2016. <https://bit.ly/2LWQnDT>.
65. DW عربية. "تركيا ترفض تسليم نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي لبغداد،" 5 سبتمبر 2012. <https://bit.ly/3wRkKOC>.
66. فرانس 24. "أردوغان يستعرض مزايا ديمقراطية تركيا ويقول إن حزبه صار نموذجا في العالم الإسلامي،" 30 سبتمبر 2012. <https://bit.ly/3xOeCXu>.
67. فرانس 24. "أردوغان: أنقرة تدعم العملية العسكرية السعودية في اليمن وعلى إيران الانسحاب،" 15 مارس 2012. <https://bit.ly/3BpQKfu>.
68. فرانس 24. "تركيا اقترحت على الأسد ضم الإخوان المسلمين للحكومة مقابل وقف الاحتجاجات،" 29 سبتمبر 2011. <https://bit.ly/3d4z2Ut>.
69. فرانس 24. "حماس تعرب عن تقديرها لموقف أردوغان غداة تطبيع العلاقات التركية الإسرائيلية،" 29 جوان 2016. <https://bit.ly/2URzOhl>.
70. قناة العالم الاخبارية. "اختتام مناورات (المدافعون عن سماء الولاية 4) في إيران بنجاح،" 15 نوفمبر 2012. <https://bit.ly/3sONaWA>.
71. كوكس، من تيم، و بوزورجمهر شرف الدين. "السنغال.. ساحة جديدة للتناحر على النفوذ الديني بين السعودية وإيران." رويترز، 12 ماي 2017. <https://bit.ly/3gm66sq>.

72. مجلة الناتو. "صعود إيران كقوة إقليمية: تمكين الشيعة وحدود هذا الأمر"، 2016.
[.https://bit.ly/3ozPjoI](https://bit.ly/3ozPjoI)
73. محمد علي، عبد القادر. "التعليم العالي والمنح الدراسية: قوة ناعمة في السياسة الخارجية التركية." منتدى العلاقات العربية والدولية، 1 ماي 2017 .
[. https://bit.ly/3y5eQu8](https://bit.ly/3y5eQu8)
74. محمد، أشرفت. "العلاقات المصرية - الإيرانية من الفترة '2011 - 2016". "المركز الديمقراطي العربي (blog)، 8 مارس 2016.
[. https://bit.ly/2Vr60s1](https://bit.ly/2Vr60s1)
75. مركز الإمارات للسياسات. "الحضور الإيراني في شرق أفريقيا: الأهداف والأدوات والآفاق"، 1 أبريل 2020.
[. https://bit.ly/372g65V](https://bit.ly/372g65V)
76. مركز الجزيرة للدراسات. "تركيا وروسيا: تقارب اقتصادي وتباعد سياسي"، 30 أبريل 2013.
[.https://bit.ly/3yunges](https://bit.ly/3yunges)
77. مزاهرة، منال هلال. "أثر المسلسلات التركية التي تعرض على القنوات الفضائية العربية على المجتمع الأردني." "Cairo University E-Repository، 2009 .
[. https://bit.ly/3eJImPk](https://bit.ly/3eJImPk)
78. مصري، أحمد. "الاتفاقيات التركية العسكرية.. دور إقليمي وحماية مشتركة." تركيا بوست، 23 ديسمبر 2015
[. https://bit.ly/2W9hyRq](https://bit.ly/2W9hyRq)
79. ———. "مضيقة البسفور والدردينيل: الأهمية الاستراتيجية لتركيا." ترك بوست (blog)، 8 ديسمبر 2015 .
[.https://bit.ly/3k5X6sF](https://bit.ly/3k5X6sF)
80. مهنا، سوسن. "هل تبحث تركيا عن نفوذ في لبنان على غرار إيران؟" اندبندنت عربية، 12 أوت، 2020.
[. https://bit.ly/2Sqf5QE](https://bit.ly/2Sqf5QE)
81. نصار، جمال. "تطور العلاقات المصرية-الإيرانية ومآلاتها بعد الاتفاق النووي." مركز الجزيرة للدراسات، 9 سبتمبر 2015 .
[. https://bit.ly/3eHDM2P](https://bit.ly/3eHDM2P)
82. نوار، محمد. "سياسيون يرفضون 'التطبيع السياحي' مع إيران." مصرس، 29 مارس 2013.
[.https://bit.ly/3xuSKQq](https://bit.ly/3xuSKQq)

83. وزارة الخارجية الجمهورية التركية. "سياسة 'صفر مشاكل' مع الجوار". تم الدخول 3 مارس 2015.

.<https://cutt.ly/UQMEsjS>

84. يتكين، مراد. "لماذا خسرت تركيا التصويت في الأمم المتحدة؟". ترك برس، 18 أكتوبر 2014.

.<https://cutt.ly/bQ1bRcS>

85. يمن الغد. "الزنداني يفر من السعودية إلى تركيا بعد اليدومي عقب بيان هيئة كبار العلماء"، 23 نوفمبر 2020.

.<https://cutt.ly/jQMYtcm>

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

✓ المعاجم

1. De Vaan, Michiel. *Etymological Dictionary of Latin and the Other Italic Languages*.

Boston: BRILL, 2008.

2. Partridge, Eric. *Origins: A Short Etymological Dictionary of Modern English*. 4th ed.

London and New York: Routledge, 1966.

3. Wedgwood, Hensleigh, and John Christopher Atkinson. *A Dictionary of English*

Etymology. Vol. 2. London: Trübner & Company, 1862.

✓ الكتب

1. Adebajo, Adekeye, and Christopher Landsberg. "Nigeria and South Africa as Regional

Hegemons." In *Cape to Congo: Southern Africa's Evolving Security*, edited by Mwesiga

Baregu and Christopher Landsberg. Boulder and London: Lynne Rienner Publishers, 2003.

2. Akbarzadeh, Shahram. "Iran's Syrian Foreign Policy Objectives." In *The Arab World and*

Iran A Turbulent Region in Transition, edited by Amin Saikal, 127-43. New York: Palgrave

Macmillan, 2016.

3. Altunışık, Meliha. "Turkey's Relations With Egypt and Saudi Arabia: From Hopes of

Cooperation to the Reality of Conflict." In *Aspiring Powers, Regional Rivals: Turkey, Egypt,*

Saudi Arabia, and the New Middle East, edited by Gönül Tol and David Dumke.

Washington: The Middle East Institute, 2019.

4. Beck, Martin. "The Concept of Regional Power as Applied to the Middle East." In *Regional Powers in the Middle East*, edited by Henner Fürtig, 1–20. New York: Palgrave Macmillan, 2014.

5. Bird, Eric. *Encyclopedia of the World's Coastal Landforms*. London New York: Springer Science & Business Media, 2010.

6. Buzan, Barry. "The Asia-Pacific: What Sort of Region in What Sort of World." In *Asia-Pacific in the New World Order*, edited by Anthony McGrew and Christopher Brook, 68–87. London and New York: Routledge, 1998.

7. Chubin, Shahram, and Sepehr Zabih. *The Foreign Relations of Iran: A Developing State in a Zone of Great-Power Conflict*. California: University of California Press, 1974.

8. Cline, Kirssa, Patrick Rhamey, Alexis Henshaw, Alesia Sedziaka, Aakriti Tandon, and Thomas J. Volgy. "Identifying Regional Powers and Their Status." In *Major Powers and the Quest for Status in International Politics*, 133–57. New York: Palgrave Macmillan, 2011.

9. Cline, Kirssa, Patrick Rhamey, Alexis Henshaw, Alesia Sedziaka, Aakriti Tandon, and Thomas J. Volgy. "Identifying Regional Powers and Their Status." In *Major Powers and the Quest for Status in International Politics*, 133–57. New York: Palgrave Macmillan, 2011.

10. Ebert, Hannes, and Daniel Fledes. "Regional Leadership and Contestation: Strategic Reactions to the Rise of the BRICS." In *Regional Powers and Contested Leadership*, edited by Hannes Ebert and Daniel Fledes, 1–59. Cham: Springer International Publishing, 2018.

11. Ebert, Hannes, and Daniel Fledes. *Regional Powers and Contested Leadership*. Springer, 2018.

12. Ehteshami, Anoushiravan, and Raymond A. Hinnebusch. *Syria and Iran: Middle Powers in a Penetrated Regional System*. London: Routledge, 2002.

13. Elik, Süleyman. "The Arab Spring and Turkish-Iranian Relations, 2011–2016." In *Turkey's Relations with the Middle East*, 105–16. Springer, 2018.

14. Erdogan, Birsen. *Humanitarian Intervention and the Responsibility to Protect Turkish Foreign Policy Discourse*. London: Palgrave Macmillan, 2017.

15. Fuller, Graham E. *Turkey and the Arab Spring: Leadership in the Middle East*. Lexington: Bozorg Press, 2014.
16. Gilpin, Robert. *The Political Economy of International Relations*. Princeton: Princeton University Press, 1987.
17. Goldstein, Judith, and Robert O. Keohane. "Ideas and Foreign Policy: An Analytical Framework." In *Ideas and Foreign Policy: Beliefs, Institutions, and Political Change*, 3–30. London: Cornell University Press, 1993.
18. Goethals, George R., Georgia J. Sorenson, and James MacGregor Burns. *Encyclopedia of Leadership*. Vol. 4. London: Sage Publications, 2004.
19. Grandy, Gina, Albert J. Mills, Gabrielle Durepos, and Elden Wiebe. *Encyclopedia of Case Study Research*. Thousand Oaks: SAGE Publications, 2010.
20. Hall, Stuart. "The Question of Cultural Identity." In *Modernity and Its Futures*, edited by Stuart Hall, David Held, and Tony McGrew, 273–326. Cambridge: Polity Press, 1992.
21. Harnisch, Sebastian. "Role Theory: Operationalization of Key Concepts." In *Role Theory in International Relations*, edited by Sebastian Harnisch, Cornelia Frank, and Hanns W. Maull, 7–15. New York: Routledge, 2011.
22. Henriksen, Thomas Duus. "Liquidating Roles and Crystallising Positions: Investigating the Road between Role and Positioning Theory." In *Global Conflict Resolution through Positioning Analysis*, 41–64. Springer, 2008.
23. Hobson, John M. *The State and International Relations*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.
24. Hollenbeck, George P. "A Serendipitous Sojourn through the Global Leadership Literature." In *Advances in Global Leadership*, 2:15–47. Bingley: Emerald (MCB UP), 2001.
25. Ingebritsen, Christine, Iver Neumann, and Sieglinde Gsthl. *Small States in International Relations*. Washington: University of Washington Press, 2012.

26. Işıksal, Hüseyin. "Political Chaos in Iraq, ISIS, and Turkish Foreign Policy: The High Cost of the Westphalian Delusion." In *Turkey's Relations with the Middle East*, 83–103. Switzerland: Springer, 2018.
27. Jenkins, William Bullock. "Bonyads as Agents and Vehicles of the Islamic Republic's Soft Power." In *Iran in the World: President Rouhani's Foreign Policy*, edited by Shahram Akbarzadeh and Dara Conduit, 155–75. New York: Palgrave Macmillan, 2016.
28. Kegley, Charles William, and Shannon Lindsey Blanton. *World Politics: Trend and Transformation*, 2010-2011. Boston: Cengage Learning, 2011.
29. Keohane, Nannerl O. *Thinking about Leadership*. Princeton: Princeton University Press, 2010.
30. Kopra, Sanna. *With Great Power Comes Great Responsibility? China and the International Practice of Climate Responsibility*. Tampere: Tampere University Press, 2016.
31. Krotz, Ulrich, and James Sperling. "Discord and Collaboration in Franco-American Relations: What Can Role Theory Tell Us?" In *Role Theory in International Relations*, 213–33. New York: Routledge, 2011.
32. Malici, Akan, and Stephen G. Walker. *Role Theory and Role Conflict in US-Iran Relations: Enemies of Our Own Making*. New York: Routledge, 2017.
33. Morin, Jean- Frédéric. *La Politique Étrangère : Théories, Méthodes et Références*. Paris: Armand Colin, 2013.
34. Northouse, Peter G. *Leadership: Theory and Practice*. 6th ed. Thousand Oaks: SAGE, 2013.
35. Ogunnubi, Olusola, and Lere Amusan. "Nigeria's Attitude towards South Africa's Perceived Xenophobia: Exploring a Shared Hegemonic Power for Africa's Development." In *The Political Economy of Xenophobia in Africa*, 53–67. Springer, 2018.
36. Ogunnubi, Olusola, and Lere Amusan. "Nigeria's Attitude Towards South Africa's Perceived Xenophobia: Exploring a Shared Hegemonic Power for Africa's Development." In *The Political Economy of Xenophobia in Africa*, edited by Adeoye O. Akinola, 53–67.

Springer, 2018.

37. Østerud, Øyvind. "Regional Great Powers." In *Regional Great Powers in International Politics*, edited by Iver B. Neumann, 1–15. London: Palgrave Macmillan, 1992.

38. Özoğlu, Hakan. "Heirs Of The Empire: Turkey's Diplomatic Ties with Egypt and Saudi Arabia until the Mid-20th Century." In *Aspiring Powers, Regional Rivals: Turkey, Egypt, Saudi Arabia, and the New Middle East*, edited by Gönül Tol and David Dumke. Washington: The Middle East Institute, 2019.

39. Rice, Condoleezza. *No Higher Honor: A Memoir of My Years in Washington*. New York: Crown Publishers, 2011.

40. Thies, Cameron G. *The United States, Israel, and the Search for International Order: Socializing States*. New York: Routledge, 2013.

41. Van Langenhove, Luk, Marieke Zwartjes, and Georgios Papanagnou. "Conceptualising Regional Leadership: The Positioning Theory Angle." In *Global and Regional Leadership of BRICS Countries*, 13–27. Cham. Switzerland: Springer, 2016.

42. Van Langenhove, Luk. "Positioning Theory as a Framework for Analyzing Idiographic Studies." In *Methods of Psychological Intervention*, edited by Gordon Sammut, Juliet Foster, Sergio Salvatore, and Ruggero Andrisano-Ruggieri, 55–70. Information Age Publishing Inc, 2016.

43. Wendt, Alexander. *Social Theory of International Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

44. Wight, Martin. *Power Politics*. New York: Homles and Meirer Publishers, 1978.

الدوريات ✓

1. Akpınar, Pınar. "Mediation as a Foreign Policy Tool in the Arab Spring: Turkey, Qatar and Iran." *Journal of Balkan and Near Eastern Studies* 17, no. 3 (2015): 252–68.

2. Alsulami, Mohammed, and Abd Elraouf Elghonemi. "The Shiite Geopolitics Present and Future." *JOURNAL FOR IRANIAN STUDIES* 1, no. 1 (December 2016): 30–59.

3. Altunışık, Meliha Benli. "Worldviews and Turkish Foreign Policy in the Middle East." *New Perspectives on Turkey* 40, no. 1 (2009): 169–92.

4. Amiri, Reza Ekhtiari, and Ku Hasnita Ku Samsu. "Security Cooperation of Iran and Saudi Arabia." *International Journal of Business and Social Science* 2, no. 16 (2011): 246–52.
5. Bakiner, Onur. "Is Turkey Coming to Terms with Its Past? Politics of Memory and Majoritarian Conservatism." *Nationalities Papers* 41, no. 5 (2013): 691–708.
6. Balanche, Fabrice. "From the Iranian Corridor to the Shia Crescent: Demography and Geopolitics." *A Hoover Institution*, 2021, 1–10.
7. Baltos, Georgios C., Ioannis G. Vidakis, and Janis Balodis. "Turkey's Ambitions to Emerge as a Regional Power: Example or Counter-Example for Potential Aspiring Competitors." *Academic Journal of Interdisciplinary Studies* 6, no. 3 (November 2017): 33–46.
8. Barnett, Michael. "Institutions, Roles, and Disorder: The Case of the Arab States System." *International Studies Quarterly* 37, no. 3 (1993): 271–96.
9. Barkey, Henri J. "Turkish–Iranian Competition after the Arab Spring". *Survival* 54, no 6 (2012): 139-62.
10. Barry, James, and Shahram Akbarzadeh. "State Identity in Iranian Foreign Policy." *British Journal of Middle Eastern Studies* 43, no. 4 (2016): 613–29.
11. Barrinha, André. "The Ambitious Insulator: Revisiting Turkey's Position in Regional Security Complex Theory." *Mediterranean Politics* 19, no. 2 (2014): 165–82.
12. Barzegar, Kayhan. "Iran and The Shiite Crescent: Myths and Realities." *The Brown Journal of World Affairs* 15, no. 1 (2008): 87–99.
13. BAŞKAN, Birol. "Turkey between Qatar and Saudi Arabia: Changing Regional and Bilateral Relations." *Uluslararası İlişkiler Dergisi* 16, no. 62 (2019): 85–99.
14. Bates, Thomas R. "Gramsci and the Theory of Hegemony." *Journal of the History of Ideas* 36, no. 2 (1975): 351–66.
15. Bekaroğlu, Edip Asaf. "Justice and Development Party and Muslim Brotherhood in the 'Arab Spring': A Failed Post-Islamist Interaction to Transform the Middle East." *PESA Uluslararası Sosyal Araştırmalar Dergisi* 2, no. 1 (2016): 1–16.
16. Berg, Miriam. "Turkish Drama Serials as a Tool for Soft Power." *Participations: Journal of Audience and Reception Studies* 14, no. 2 (November 2017): 32–52.

17. Burns, James MacGregor. "Wellsprings of Political Leadership." *The American Political Science Review* 71, no. 1 (1977): 266–75.
18. Canovan, Margaret. "Populism for Political Theorists?" *Journal of Political Ideologies* 9, no. 3 (2004): 241–52.
19. Çelik, Nihat, and Emre İşeri. "Islamically Oriented Humanitarian NGOs in Turkey: AKP Foreign Policy Parallelism." *Turkish Studies* 17, no. 3 (2016).
20. Cerami, Carola. "Rethinking Turkey's Soft Power in the Arab World: Islam, Secularism, and Democracy." *Journal of Levantine Studies* 3, no. 2 (2013): 129–50.
21. Cerioli, Luíza Gimenez. "Roles and International Behaviour: Saudi–Iranian Rivalry in Bahrain's and Yemen's Arab Spring." *Contexto Internacional* 40, no. 2 (August 2018): 295–317.
22. Chuvin, Pierre. "La Turquie: Futur Hub Énergétique de l'europe?" *Revue Tiers Monde*, no. 2 (2008): 359–70.
23. çiftçi, hakkı. "The New Geopolitical Environment of Turkey." *Problems and Perspectives in Management* 5 (2007): 4–15.
24. Cook, Steven A., and Hussein Ibish. "Turkey's Resurgence as a Regional Power Confronts a Fractured GCC." *AGSIW Issue Papers*, no. 9 (2019).
25. Cooper, Andrew Fenton, Richard A. Higgott, and Kim Richard Nossal. "Bound to Follow? Leadership and Followership in the Gulf Conflict." *Political Science Quarterly* 106, no. 3 (1991): 391–410.
26. Dağcı, Gül Tuba. "Turkey-US Relations in Justice and Development Party's Era." *Alternatives: Turkish Journal of International Relations* 11, no. 2 (2012): 1–11.
27. Davutoğlu, Ahmet. "Turkish Vision of Regional and Global Order: Theoretical Background and Practical Implementation." *Quarterly Political Reflection* 1, no. 2 (2010): 36–50.
28. ———. "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007." *Insight Turkey* 10, no. 1 (2008): 77–96.
29. Demirtaş-Coşkun, Birgül. "Systemic Changes and State Identity: Turkish and German

- Responses.” *Insight Turkey* 10, no. 1 (2008): 31–54.
30. Destradi, Sandra. “Regional Powers and Their Strategies: Empire, Hegemony, and Leadership.” *Review of International Studies*, no. 36 (2010): 903–30.
31. Egeli, Sitki. “Making Sense of Turkey’s Air and Missile Defense Merry-Go-Round.” *All Azimuth: A Journal of Foreign Policy and Peace* 8, no. 1 (2019): 69–92.
32. Elmi, Afyare A. “Understanding Transnational Islamic NGOs in Somalia.” In *Transnational NGOs: Creative Connections of Development and Global Governance*, edited by Abdulkadir Osman Farah, 169–80, 2014.
33. Flandes, Daniel, and Thorsten Wojczewski. “Contested Leadership in International Relations: Power Politics in South America, South Asia and Sub-Saharan Africa.” *GIGA Working Papers*, no. 121 (2010).
34. Flandes, Daniel, and Thorsten Wojczewski. “Contested Leadership in International Relations: Power Politics in South America, South Asia and Sub-Saharan Africa.” *GIGA Working Papers*, no. 121 (February 2010): 5–34.
35. Flandes, Daniel. “Conceptualising Regional Power in International Relations: Lessons from the South African Case.” *GIGA Working Paper Series*. Hamburg: GIGA German Institute of Global and Area Studies, 2007.
36. Fontana, Benedetto. “Logos and Kratos: Gramsci and the Ancients on Hegemony.” *Journal of the History of Ideas* 61, no. 2 (2000): 305–26.
37. Gokhan, Bacik. “Turkey’s New Geopolitical Narrative.” *Central Asia and the Caucasus*, no. 3 (39) (2006).
38. Gunasekara, Sandya Nishanthi. “Bandwagoning, Balancing, and Small States: A Case of Sri Lanka.” *Asian Social Science* 11, no. 28 (2015): 212–20.
39. Gurpinar, Bulut. “Turkey and the Muslim Brotherhood: Crossing Roads in Syria.” *Eurasian Journal of Social Sciences* 3, no. 4 (2015): 22–36.
40. Gürzel, Aylin. “Turkey’s Role as a Regional and Global Player and Its Power Capacity: Turkey’s Engagement with Other Emerging States.” *Revista de Sociologia e Política* 22, no. 50 (June 2014): 95–105.

41. Guzansky, Yoel. "The Foreign-Policy Tools of Small Powers: Strategic Hedging in the Persian Gulf." *Middle East Policy* 22, no. 1 (2015): 112–22.
42. Habib, Adam. "South Africa's Foreign Policy: Hegemonic Aspirations, Neoliberal Orientations and Global Transformation." *South African Journal of International Affairs* 16, no. 2 (2009): 143–59.
43. Hamdi, Sofie, and Mohammad Salman. "The Hedging Strategy of Small Arab Gulf States." *Asian Politics & Policy* 12, no. 2 (2020): 127–52.
44. Hashemi, Seyed Abbas. "The Ottoman Response to the Western Storm: Lessons for Neo-Ottomanism in Turkey." *The Quarterly Journal of Political Studies of Islamic World* 2, no. 8 (2014): 81–96.
45. Holsti, Kalevi J. "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy." *International Studies Quarterly* 14, no. 3 (1970): 233–309.
46. Hughes, Geraint Alun. "Syria and the Perils of Proxy Warfare." *Small Wars & Insurgencies* 25, no. 3 (2014): 522–38.
- a. Huntington, Samuel P. "The Lonely Superpower." *Foreign Affairs* 78, no. 2 (1999): 35–49.
- b. Ikenberry, G. John, and Charles A. Kupchan. "Socialization and Hegemonic Power." *International Organization* 44, no. 3 (1990): 283–315.
47. Karmon, Ely, and Michael Barak. "Erdogan's Turkey and the Palestinian Issue." *Perspectives on Terrorism* 12, no. 2 (2018): 74–85.
48. Kibaroglu, Mustafa. "On Turkey's Missile Defense Strategy: The Four Faces of the S-400 Deal between Turkey and Russia." *PERCEPTIONS: Journal of International Affairs* 24, no. 2 (2019): 159–74.
49. Kindleberger, Charles P. "Dominance and Leadership in the International Economy: Exploitation, Public Goods, and Free Rides." *International Studies Quarterly* 25, no. 2 (1981): 242–54.
50. Kirişçi, Kemal. "The Transformation of Turkish Foreign Policy: The Rise of the Trading State." *New Perspectives on Turkey* 40, no. 1 (2009): 29–57.

51. Koga, Kei. "The Concept of 'Hedging' Revisited: The Case of Japan's Foreign Policy Strategy in East Asia's Power Shift." *International Studies Review* 20, no. 4 (2018): 633–60.
52. Krotz, Ulrich. *National Role Conceptions and Foreign Policies: France and Germany Compared*. Minda de Gunzburg Center for European Studies, Harvard University, 2002.
53. Krauer-Pacheco, Ksenia. "Turkey as a Transit Country and Energy Hub: The Link to Its Foreign Policy Aims." *Forschungsstelle Osteuropa an Der Universität Bremen*, no. 118 (December 2011).
54. Kuru, Ahmet T. "Turkey's Failed Policy toward the Arab Spring: Three Levels of Analysis." *Mediterranean Quarterly* 26, no. 3 (2015): 94–116.
55. Lim, Darren J., and Zack Cooper. "Reassessing Hedging: The Logic of Alignment in East Asia." *Security Studies* 24, no. 4 (2015): 696–727.
56. Lindenstrauss, Gallia, and Süfyan K. Kivam. "Turkish-Hamas Relations: Between Strategic Calculations and Ideological Affinity." *Strategic Assessment* 17, no. 2 (2014): 7–16.
57. Marrar, Khalil. "Allies in Flux: American Policy after the Arab Spring." *ASPJ AFRICA & FRANCOPHONIE*, no. 4 (2015).
58. Mohagheghnia, Hamed, Hadi Sharafi, and Bijan Rabiee. "The Role of Islamic Republic of Iran's Soft Power in the Middle East." *International Journal of Scientific Study* 5, no. 4 (2017): 204–13.
59. Moniquet, Claude, and Dimitri Dombret. "Is Iranian Shiite Expansionism a Threat to the Arab Countries?" *Analysis*, 2009, 1–40.
60. Montabone, Benoît. "Anticiper Les Crises. Scénarios Géostratégiques Des Relations Union Européenne–Turquie à l'horizon 2020." *Géostratégiques*, no. 20 (July 2008): 217–34.
61. Mortazavi, Gholamreza, Soheila Pooladi, and Hamed Mohagheghnia. "Foreign Policy, Soft Power of Iran and USA in the Middle East." *International Journal of Scientific Study* 5, no. 5 (2017): 455–62.
62. Mousavi, Mohammad A., and Esfandiar Khodaei. "Iran and the Shanghai Cooperation

- Organization.” *Iranian Review of Foreign Affairs* 4, no. 1 (2013): 185–210.
63. Mufti, Malik. “A Little America: The Emergence of Turkish Hegemony.” *Middle East Brief* 51 (May 2011): 1–7.
64. Nabers, Dirk. “Power, Leadership, and Hegemony in International Politics: The Case of East Asia.” *Review of International Studies* 36, no. 4 (2010): 931–49.
65. NABERS, DIRK. “Power, Leadership, and Hegemony in International Politics: The Case of East Asia.” *Review of International Studies* 36, no. 4 (October 2010): 931–49.
66. Nia, Mahdi Mohammad. “Discourse and Identity in Iran’s Foreign Policy.” *Iranian Review of Foreign Affairs* 3, no. 3 (2012): 29–64.
67. Nolte, Detlef. “How to Compare Regional Powers: Analytical Concepts and Research Topics.” *Review of International Studies*, no. 36 (2010): 881–901.
68. Novikova, Gayane. “Quid Pro Quo in Turkey’s South Caucasus Policies.” *Turkish Policy Quarterly* 10, no. 1 (2010): 133–50.
69. Nurdun, Musa Kulaklıkaya, Rahman. “Turkey as a New Player in Development Cooperation.” *Insight Turkey* 12, no. 4 (2010): 131–45.
70. Ogunnubi, Olusola, and Ufo Okeke-Uzodike. “Can Nigeria Be Africa’s Hegemon?” *African Security Review* 25, no. 2 (2016): 110–28.
71. Ogunnubi, Olusola. “Effective Hegemonic Influence in Africa: An Analysis of Nigeria’s ‘Hegemonic’ Position.” *Journal of Asian and African Studies* 52, no. 7 (2017): 932–46.
72. Özbay, Fatih. “The Relations between Turkey and Russia in the 2000s.” *Perceptions* 16, no. 3 (2011): 69–92.
73. Özdamar, Özgür, B. Toygar Halistoprak, and I. Erkam Sula. “From Good Neighbor to Model: Turkey’s Changing Roles in the Middle East in the Aftermath of the Arab Spring.” *International Relations* 11, no. 42 (August 2014): 93–113.
74. Ozkan, Behlül. “Turkey, Davutoglu and the Idea of Pan-Islamism.” *Survival* 56, no. 4 (2014): 119–40.
75. Özpek, Burak Bilgehan, and Nebahat Tanriverdi Yaşar. “Populism and Foreign Policy in

- Turkey under the AKP Rule.” *Turkish Studies* 19, no. 2 (2018): 198–216.
76. Pahlavi, Pierre. “L'Iran Au Travers Du Prisme Géopolitique.” *GÉOGRAPHIE HISTORIQUE*, no. 12 (May 2018). <https://bit.ly/3hXrx4h>.
77. Papan-Matin, Firoozeh, trans. “The Constitution of the Islamic Republic of Iran (1989 Edition).” *Iranian Studies* 47, no. 1 (2013): 159–200.
78. Pasha, A. K. “Saudi Arabia and the Iranian Nuclear Deal.” *Contemporary Review of the Middle East* 3, no. 4 (2016): 387–404.
79. Prys, Miriam. “Developing a Contextually Relevant Concept of Regional Hegemony: The Case of South Africa, Zimbabwe and ‘Quiet Diplomacy.’” *GIGA Working Paper Series*, no. 77 (2008).
80. Raouf, Huda. “Iranian Quest for Regional Hegemony: Motivations, Strategies and Constrains.” *Review of Economics and Political Science* 4, no. 3 (2019): 242–56.
81. Rashidvash, Vahid. “Iranian People: Iranian Ethnic Groups.” *International Journal of Humanities and Social Science* 3, no. 15 (August 2013): 216–26.
82. Sekhri, Sofiane. “The Role Approach as a Theoretical Framework for the Analysis of Foreign Policy in Third World Countries.” *African Journal of Political Science and International Relations* 3, no. 10 (2009): 423–32.
83. Seteolu, Bamidele, and James Okuneye. “The Struggle for Hegemony in Africa: Nigeria and South Africa Relations in Perspectives, 1999-2014.” *African Journal of Political Science and International Relations* 11, no. 3 (2017): 57–67.
84. Sadeghi, S.M. Mirmohammad, and R. Hajimineh. “THE ROLE OF IRAN’S” SOFT POWER” IN CONFRONTING IRANOPHOBIA.” *Вестник МГИМО Университета*, no. 4 (67) (2019): 216–38.
85. Snidal, Duncan. “The Limits of Hegemonic Stability Theory.” *International Organization* 39, no. 4 (1985): 579–614.
86. Tanır, İlhan. “How the Arab Spring Is Transforming Turkish–American Relations.” *Turkish Policy Quarterly* 10, no. 3 (2011): 71–81.
87. Thies, Cameron G. “International Socialization Processes vs. Israeli National Role

Conceptions: Can Role Theory Integrate IR Theory and Foreign Policy Analysis?: International Socialization Processes vs. Israeli National Role Conceptions.” *Foreign Policy Analysis* 8, no. 1 (2012): 25–46.

88. Tür, Özlem. “Turkey’s Role in Middle East and Gulf Security.” *Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies* 13, no. 4 (October 2, 2019): 1–12.

89. Tziarras, Zenonas. “Turkey-Egypt: Turkish Model, Political Culture and Regional Power Struggle.” *Strategy International, SI Research Paper Series*, 4 (2013): 1–28.

90. Ustun, Kadir, and KILIC KANAT. “US-Turkey Relations: Arab Spring and the Search for Model Partnership.” *SETA Foundation Perspective*, 2012, 1–6.

91. Vu, Truong-Minh. “International Leadership as a Process: The Case of China in Southeast Asia.” *Revista Brasileira de Política Internacional* 60, no. 1 (2017).

92. Walker, Joshua W. “Turkey’s Global Strategy: Introduction: The Sources of Turkish Grand Strategy-‘Strategic Depth’and ‘Zero-Problems’ in Context.” London: LSE IDEAS, 2011.

93. Walt, Stephen M. “Alliance Formation and the Balance of World Power.” *International Security* 9, no. 4 (1985): 3–43.

94. Young, Oran R. “Political Leadership and Regime Formation: On the Development of Institutions in International Society.” *International Organization* 45, no. 3 (1991): 281–308.

95. Zwartjes, Marieke, Luk Van Langenhove, Stephen Kingah, and Léonie Maes. “Determinants of Regional Leadership: Is the European Union a Leading Regional Actor in Peace and Security?” *Southeast European and Black Sea Studies* 12, no. 3 (2012): 393–405.

التقارير ✓

1. “Defense White Paper 2000.” Ankara: Ministry of National Defense, Turkey, 2000. <https://bit.ly/3hY0hTn>.

2. “Iran Military Power: Ensuring Regime Survival and Securing Regional Dominance.” Washington: Defense Intelligence Agency, August 2019.

3. "Iran's Playbook: Deconstructing Tehran's Regional Strategy." New York: The Soufan Center (TSC), May 2019.
4. "The Military Balance 2014." London: International Institute for Strategic Studies, 2014.
5. "The Military Balance 2016." London: International Institute for Strategic Studies, 2016.
6. "T.C. Dışişleri Bakanlığı 2016 Yılı İdare Faaliyet Raporu (2016 Annual Report of Turkish Ministry of Foreign Affairs)." TÜRKİYE CUMHURİYETİ DIŞİŞLERİ BAKANLIĞI, 2016. <https://bit.ly/2W0VwzO>.
7. "Turkey vs. ISIS and PKK: A Matter of Distinction." Washington: Bipartisan Policy Center, July 2016.
8. Abdolmohammadi, Pejman. "The Revival of Nationalism and Secularism in Modern Iran." LSE Middle East Centre Paper Series (11). London: LSE Middle East Centre, November 2015.
9. Ceyhun, Huseyin Emre. "Turkey in the Middle East: Findings from the Arab Barometer." Arab Barometer, 2018.
10. Cook, Steven A., Jacob Stokes, and Alexander J. Brock. "The Contest for Regional Leadership in the New Middle East." MIDDLE EAST SECURITY SERIES. Washington: Center for a New American Security, June 2014.
11. Cordesman, Anthony H. "Iran's Rocket and Missile Forces and Strategic Options." Washington: Center for Strategic and International Studies (CSIS), December 2014.
12. Dahl, Gustav Skjold Bang. "Understanding 'the Islamic Cold War.'" *Kuwait Program at Sciences Po*, 2018. <https://bit.ly/2TugDK5>.
13. Dinçer, Osman Bahadır, and Mustafa Kutlay. "Turkey's Power Capacity in the Middle East: Limits of the Possible." ANKARA: International Strategic Research Organization (USAK), June 2012.
14. Geranmayeh, Ellie, and Kadri Liik. "The New Power Couple: Russia and Iran in the Middle East." European Council on Foreign Relations, 2016.
15. Herrera, G. James. "The Fundamentals of Military Readiness." Washington: Congressional Research Service, 2020.

16. Jones, Seth G. "War by Proxy: Iran's Growing Footprint in the Middle East." Washington: Center for Strategic and International Studies (CSIS), March 2019.
17. Klaus, Schwab. "The Global Competitiveness Report 2011-2012." Geneva: World Economic Forum, 2011.
18. ———. "The Global Competitiveness Report 2014-2015." Geneva: World Economic Forum, 2014.
19. Maloney, Suzanne. "The Roots and Evolution of Iran's Regional Strategy." Atlantic Council, September 2017.
20. McClory, Jonathan M. "THE NEW PERSUADERS: An International Ranking of Soft Power." London: Institute for Government, 2010.
21. ———. "THE NEW PERSUADERS: An International Ranking of Soft Power." London: Institute for Government, 2012.
22. ———. "The Soft Power 30 Report. A Global Ranking of Soft Power." Portland: Portland PR Limited, 2019.
23. Murinson, Alexander. "Turkish Foreign Policy in the Twenty-First Century." Bar-Ilan University: Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 2012.
24. Nabers, Dirk. "China, Japan and the Quest for Leadership in East Asia." GIGA Working Papers. Hamburg: GIGA German Institute of Global and Area Studies, 2008.
25. Oğuz, Alpaslan, Muhammed Lütfi Türkcan, Ozan Ahmet Çetin, Edebalı Murat Akca, Aruuke Uran Kyzy, Tankır, Hakan Şirin, Özgür Dikmen, and Görkem Dirik. "Operation Olive Branch." Istanbul: TRT world Research Centre, 2018.
26. Özcan, Gencer. "La politique du « Zéro problème avec les voisins »." Annuaire IEMed de la Méditerranée Med.2012. Barcelone: Institut Européen de la Méditerranée (IEMed), 2012.
27. SÜNNETÇİ, İbrahim. "Type 214TN REIS Class & Submarine Capabilities in the Eastern Mediterranean." *DEFENCE TURKEY*, 2020.
28. Telhami, Shibley. "2010 Annual Arab Public Opinion Survey." Anwar Sadat Chair for Peace and Development University of Maryland with Zogby International, 2010.

<https://brook.gs/3zpPkjn>.

29. ———. “2011 Annual Arab Public Opinion Survey.” Anwar Sadat Chair for Peace and Development University of Maryland with Zogby International, 2011. <https://brook.gs/3wXMGjd>.

30. Taspinar, Omer. “Turkey’s Middle East Policies: Between Neo-Ottomanism and Kemalism.” Carnegie Papers. Carnegie Endowment for International Peace, September 2008.

31. Tol, Gonul, and Nilsu Goren. “Turkey’s Quest for Air Defense: Is the S-400 Deal a Pivot to Russia?” Middle East Institute, December 2017.

32. Weitz, Richard. “Turkey’s New Regional Security Role: Implications for the United States.” Carlisle Barracks: Strategic Studies Institute & U.S. Army War College, 2014.

33. Yüksel, Engin. “Strategies of Turkish Proxy Warfare in Northern Syria: Back with a Vengeance.” Netherlands: The Clingendael Institute, November 2019.

34. “لا يحه بودجه سال ۱۳۹۵ كل كشور (فاتورة الميزانية للبلد بأكله في عام 2016).” انتشارات سازمان مديريت و برنامه ريزي كشور. جمهوري اسلامي ايران - رئيس جمهور، 2016، <https://bit.ly/3xJF1Wf>.

✓ الرسائل جامعية

- Krozser, Anna. “The Role of Energy Transit in Turkish Foreign Policy.” In partial fulfilment of the requirements for the degree of Master of Arts, Central European University, 2012.

✓ مداخلات الملتقيات العلمية

- Gursoy, Yaprak. “Turkish Defence Policies and Armed Forces: Continuities and Changes since the Cold War.” In *ECPR General Conference*. Oslo, 2017.

✓ المواقع الإلكترونية

1. “2019 Border Statistics Annual Bulletins.” Republic of Turkey, Ministry of Culture and Tourism, 2019. <https://bit.ly/3BvKMd6>.

2. “Iran’s Priorities in a Turbulent Middle East.” Brussels: International Crisis Group, April 13, 2018. <https://bit.ly/3y0nYQn>.

3. "Iran." In *The World Factbook*. Central Intelligence Agency, October 6, 2018. <https://bit.ly/3AgKvcJ>.
4. "Leader | Origin and Meaning of Leader by Online Etymology Dictionary." Accessed January 1, 2018. <https://www.etymonline.com/word/leader>.
5. "Leadership | Origin and Meaning of Leadership by Online Etymology Dictionary." Accessed January 20, 2018. <https://www.etymonline.com/word/leadership>.
6. "National Security Strategy." Washington: The White House, May 2010. <https://bit.ly/36UISEI>.
7. "Researchers in R&D (per Million People) - Iran, Islamic Rep., Turkey | Data." Accessed July 7, 2020. <https://bit.ly/3Byaz4a>.
8. "Turkey." In *The World Factbook*. Central Intelligence Agency, October 6, 2018. <https://bit.ly/3yphM4V>.
9. Abedin, Mahan. "Turquie/Iran : Une Rivalité Stratégique Continue." OpenEdition Books, August 20, 2019. <https://bit.ly/3iAAe3D>.
10. Afrasiabi, Kaveh L. "Collective Security in Persian Gulf: Can It Fly?" Lobe Log, July 30, 2019. <https://cutt.ly/gQMW72M>.
- Al Arabiya English. "Saudi Prince: Iran Deal Worse than One with N. Korea," July 16, 2015. <https://bit.ly/3Bxeuys>.
11. Almezaini, Khalid. "Gulf Small States' Reactions and Strategies Towards Iran." The Institute of Energy Economics, Japan, February 25, 2020. <https://bit.ly/3wSIQb2>.
12. Anani, Khalil al-. "Egypt-Turkey Strained Relations: Implications for Regional Security." *Arabic Center Washington DC* (blog), March 18, 2018. <https://bit.ly/3iD9z6n>.
13. Ayari, Chamselassil. "Saudi Arabia - Iran's Big Rival in the Persian Gulf." DW.COM, May 27, 2013. <https://bit.ly/3wVVINK>.
14. Azizi, Hamidreza, and Vali Golmohammadi. "Are Iran and Turkey on a Collision Course in Iraq?" *The National Interest*. The Center for the National Interest, March 13, 2021. <https://bit.ly/2SkM9JX>.

15. Baabood, Abdullah. "The Middle East's New Battle Lines." EUROPEAN COUNCIL ON FOREIGN RELATIONS (ECFR). Accessed July 2, 2019. <https://bit.ly/3f4nguj>.
16. Baskan, Birol. "Turkey and the UAE: A Strange Crisis." Middle East Institute, January 5, 2019. <https://bit.ly/3rqGM9c>.
17. Binder, Andrea. "The Shape and Sustainability of Turkey's Booming Humanitarian Assistance." Open Edition Journal, 2014. <https://cutt.ly/lQMRgPb>.
18. Bozkurt, Abdullah. "Erdoğan Government Believed Muslim Brotherhood Would Make a Huge Comeback in Egypt in Few Years." *Nordic Monitor* (blog), April 2, 2020. <https://bit.ly/2UleOQ6>.
19. Cafiero, Giorgio, and Antonino Occhiuto. "Turkey and the GCC States: Between a Foe and an Ally." *Gulf International Forum* (blog), July 27, 2020. <https://bit.ly/2W1mSWw>.
20. Cagaptay, Soner, and Marc J. Sievers. "Turkey and Egypt's Great Game in the Middle East." The Washington Institute, August 3, 2015. <https://bit.ly/3eJjplY>.
21. Çakır, Serkan. "Cyber (In)Security in Turkey." Medium, April 27, 2017. <https://bit.ly/36R0EJb>.
22. Carmon, Yigal, A. Savyon, and U. Kafash. "The Regional Vision Of Iran's Islamic Regime And Its Military-Political Implementation, Part I – The Ideological Doctrine: Exporting The Revolution; Iran As 'Umm Al-Qura.'" *MEMRI*, Décembre 2016. <https://bit.ly/2WcjiZR>.
23. Cengiz, Sinem. "Turkey and Kuwait: Strengthening Ties in a Fragile Region." Arab News, March 18, 2017. <https://bit.ly/3ylXaud>.
24. Center for Peace Mediation. "Glossary." Accessed September 21, 2019. <https://cutt.ly/5QMRxzK>.
25. Champion, Marc. "How Iran Pursues Its Interests Via Proxies, Partners." Bloomberg, January 5, 2020. <https://bloom.bg/2TSNjNm>.
26. CHAUVANCY, François. "RELATIONS INTERNATIONALES : La Turquie, Une Nouvelle Menace Militaire Pour l'Union Européenne ?" ASAF-Association de Soutien à l'Armée Française, July 20, 2020. <https://bit.ly/3qfjgFG>.

27. Choksy, Jamsheed K. "The Ayatollahs Against the Rest." Hudson Institute, juin 2012. <https://bit.ly/3BuSjc7>.
28. Council on Foreign Relations. "Turkish President Erdogan on ISIS and Regional Security," September 22, 2014. <https://cutt.ly/HQME3wV>.
29. Cordesman, Anthony. "Military Spending: The Other Side of Saudi Security." Center for Strategic and International Studies (CSIS), March 13, 2018. <https://bit.ly/3eMDTKz>.
30. Council of Higher Education. "Higher Education in Numbers." Study in Turkey. Accessed July 8, 2020. <https://bit.ly/2ViuiVA>.
31. Davenport, Kelsey. "Trump Election Puts Iran Deal in Doubt." Arms Control Association, December 2016. <https://bit.ly/3xYf71D>.
32. Davutoglu, Ahmet. "Speech at the Turkish Grand National Assembly about the Events in Syria." Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs, April 26, 2012. <https://cutt.ly/CQMRXB7>.
33. ———. "Speech Entitled 'Vision 2023: Turkey's Foreign Policy Objectives' at the Turkey Investor Conference: The Road to 2023 Organized by Goldman Sachs." Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs, November 22, 2011. <https://cutt.ly/OQMW0NF>.
34. De Luce, Dan, and Robert Windrem. "Iran's Proxies Pose Elusive Threat to U.S. and Its Mideast Allies." NBC News, May 24, 2019. <https://nbcnews.to/3A0pAez>.
35. Demirtaş, Hüseyin. "How Can Turkey Help to Improve Regional Stability in ME?" Academia.edu. Accessed June 6, 2019. <https://bit.ly/2LiAgjQ>.
36. Dizboni, Ali G., and Sofwat Omar. "Hegemonic Aspirations and Middle East Discord: The Case of Iran." *E-International Relations* (blog), November 25, 2018. <https://bit.ly/3y0BSSC>.
37. DW.COM. "Turkmens: An Ethnic Group at the Center of the Syrian Conflict ", November 25, 2015. <https://bit.ly/2UALKnl>.

38. Eisenstadt, Michael, and Michael Knights. "Mini-Hizballahs, Revolutionary Guard Knock-Offs, and the Future of Iran's Militant Proxies in Iraq." War on the Rocks, May 9, 2017. <https://bit.ly/3gYMLP1>.
39. EmbassyPages. "Embassies and Consulates around the World." Accessed May 12, 2020. <https://www.embassypages.com/>.
40. Episkopos, Mark. "Meet the Submarines That Make Iran's Navy a Serious Threat." The National Interest. The Center for the National Interest, August 23, 2020. <https://bit.ly/3jV3NNC>.
41. Fache, Wilson. "What Is Turkish Army Really Doing in Iraq? -." Al-Monitor, September 6, 2016. <https://bit.ly/3xPdq6H>.
42. Fallon, E. Fallon. "U.S. Withdraws from Iran Nuclear Deal: Legal Precedents, Geopolitical Implications." *GeoPolitica* (blog), July 2, 2018. <https://bit.ly/3z2yFmt>.
43. Financial Tribune. "More Foreign Students Interested in Iranian Universities," April 25, 2017. <https://bit.ly/3zkoRU8>.
44. GFP Strength in Numbers. "Global Firepower - 2019 World Military Strength Rankings." Accessed December 19, 2019. <https://bit.ly/378xdT7>.
45. Global Diplomacy Index Lowy Institute. "Lowy Institute Global Diplomacy Index 2016 COUNTRY RANKING." Accessed May 12, 2020. <https://bit.ly/3AcI8aM>.
46. Gokcek, Mustafa. "Arabs and Turks: How They Have Drawn Closer." Middle East Institute, July 16, 2012. <https://bit.ly/36mrQ1Y>.
47. Goldberg, Jeffrey. "Saudi Crown Prince: Iran's Supreme Leader 'Makes Hitler Look Good.'" The Atlantic, April 2, 2018. <https://bit.ly/36PWe5g>.
48. ———. "The Obama Doctrine: The U.S. President Talks through His Hardest Decisions about America's Role in the World," April 2016. <https://bit.ly/3zkpUn2>.
49. Griffiths, Graham, and George Dyson. "Gulf-Turkey Rivalry Will Intensify, Shaping Conflicts, Confrontations across Region." Control Risks, October 23, 2020. <https://bit.ly/3rpuq12>.
50. Habibi, Nader. "How Turkey and Saudi Arabia Became Frenemies – and Why the

Khashoggi Case Could Change That.” *The Conversation*, October 17, 2018. <https://bit.ly/36STNPd>.

51. Hackesh. “Turkey: Erdogan Adheres to the Principle of Immigrants and Supporters,” July 13, 2019. <https://bit.ly/3kMmYM6>.

52. Hubbard, Ben. “Dialogue With Iran Is Impossible, Saudi Arabia’s Defense Minister Says.” *The New York Times*, May 2, 2017, sec. World. <https://nyti.ms/3Bs34vM>.

53. International SOS. “Travel Risk Map 2016,” 2016. <https://bit.ly/3Bs0FkK>.

54. ISNA. “Younesi: Netanyahu has acknowledged in his remarks the greatness of Iranian influence.” Iranian Students’ News Agency (ISNA), March 8, 2015. <https://bit.ly/3rrlKXX>.

55. Jacobson, Louis. “Donald Trump Says Iran Is Responsible for Terrorist Attacks in 25 Countries, Five Continents.” *PolitiFact*, March 22, 2016. <https://bit.ly/3rqQ5FY>.

56. Jason, Criss Howk. “Lieutenant General (Retired) Michael Flynn and the Iranian Nuclear Agreement.” *Observer* (blog), September 24, 2015. <https://bit.ly/3zpAQ34>.

57. Kasapoglu, Can, and Soner Cagaptay. “Turkey’s Military Presence in Iraq: A Complex Strategic Deterrent.” *The Washington Institute*, December 22, 2015. <https://bit.ly/2UynwtX>.

58. Kosenkov, Kirill. “Global Firepower 2015.” *Knoema*, November 7, 2015. <https://bit.ly/38AZuly>.

59. Koutroumpis, John. “Russia and Turkey: An Ambiguous Energy Partnership.” *E-International Relations* (blog), November 9, 2019. <https://bit.ly/3iFgege>.

60. Leiden Ranking. “CWTS Leiden Ranking.” Accessed July 10, 2020. <https://www.leidenranking.com/>.

61. Lewis, James Andrew. “Iran and Cyber Power.” *Center for Strategic and International Studies (CSIS)*, June 25, 2019. <https://bit.ly/36XsgfH>.

62. Maher, Mohamed, and Irina Tsukerman. “Tensions Between Egypt and Turkey Are on the Rise.” *The Washington Institute*, July 17, 2019. <https://bit.ly/3kHaYvm>.

63. *Military Today*. “Leopard 2 Main Battle Tank.” Accessed January 16, 2021. <https://bit.ly/3wXQwJ8>.

64. *Military Today*. “M60A3 Patton Main Battle Tank.” Accessed January 16, 2021.

<https://bit.ly/2UtWRyV>.

65. Military Today. "Sukhoi Su-25 Ground Attack Aircraft." Accessed January 23, 2021.

<https://bit.ly/3eMEkoh>.

66. Mizokami, Kyle. "How Well Would Iran's Air Force Actually Fare Against America?" Text. The National Interest. The Center for the National Interest, September 20, 2019.

<https://bit.ly/3qLfmZZ>.

67. Morgan, Azaria. "Iran in Iraq: Hard and Soft Power Strategies under Sanctions and Public Censure." *London School of Economics and Political Science* (blog), August 5, 2019.

<https://bit.ly/3a2pMiS>.

68. Naharnet Newsdesk. "Turkey to Host Conference for Muslim Scholars to Reject 'Caliphate.'" Naharnet, August 15, 2014. <https://cutt.ly/DQMEB3Z>.

69. Naval Post. "Turkey-Led Mavi Balina 2020 Multinational Exercise to Kick off on 30th October," October 28, 2020. <https://bit.ly/3wXPvki>.

70. Parker, Claire, and Rick Noack. "Iran Has Invested in Allies and Proxies across the Middle East. Here's Where They Stand after Qasem Soleimani's Death." The Washington Post, January 3, 2020. <https://wapo.st/3wtYKZd>.

71. Perry, Mark. "James Mattis' 33-Year Grudge Against Iran." POLITICO Magazine, April 12, 2016. <https://politi.co/3rqPAvA>.

72. Pew Research Center. "Mapping the Global Muslim Population," October 7, 2009. <https://pewrsr.ch/3ckFRR7>.

73. Remnick, David. "Going the Distance: On and Off the Road with Barack Obama." The New Yorker, January 20, 2014. <https://bit.ly/3BnN5ie>.

74. Roblin, Sebastien. "Busted: Iran's 'New' Saeqeh Fighter Is Really Just an Old American F-5." Text. The National Interest. The Center for the National Interest, November 12, 2019. <https://bit.ly/3rtKor5>.

75. Sandboxx. "Shia Hits the Fan: Understanding Iran's Role in the Middle East," April 17, 2020. <https://bit.ly/3ilFwl8>.

76. Sardar, Redha. "Kuwait-Turkey Relations .. History of Deep-Rooted Ties, Common

- Interests.” Kuwait News Agency (KUNA), March 17, 2017. <https://bit.ly/3rArOO0>.
77. Scipione, Jacopo. “The Organisation of the Islamic Cooperation and the balance of power.” *GEOPOLITICA.info* (blog), October 9, 2018. <https://bit.ly/3Bx2RHC>.
78. Sert, Osman. “Turkey Is Now a Permanent Proxy Sponsor.” Proxy War Initiative, 2020. <https://bit.ly/3huwmSo>.
79. SIMAGO INSTITUTIONS RANKINGS. “SJR - International Science Ranking.” Accessed July 8, 2020. <https://bit.ly/3znZyRh>.
80. SIMAGO INSTITUTIONS RANKINGS. “SJR - International Science Ranking 2016.” Accessed July 8, 2020. <https://bit.ly/3s6Gvst>.
81. SIPRI. “SIPRI Military Expenditure Database.” Accessed August 4, 2018. <https://bit.ly/3yqioqV>.
82. Sowell, Kirk H. “Badr at the Forefront of Iraq’s Shia Militias.” Carnegie Endowment for International Peace, August 13, 2015. <https://cutt.ly/qQMYvvx>.
83. Surk, Barbara. “Never Write off Saudi Arabia.” POLITICO, July 22, 2016. <https://politi.co/3y2v6Mf>.
84. Tastekin, Fehim. “Gulf Countries Concerned as Turkey Cozies up to Kuwait.” Al-Monitor: The Pulse of the Middle East, October 18, 2018. <https://bit.ly/3AlQgXn>.
85. Thakur, Pradeep. “Central Govt to Hire 2.8 Lakh More Staff, Police, I-T & Customs to Get Lion’s Share.” Times of India, February 3, 2017. <https://bit.ly/3fz6WBN>.
86. The Atlantic. “The Obama Doctrine: The Atlantic’s Exclusive Report on the U.S. President’s Hardest Foreign Policy Decisions,” October 3, 2016. <https://bit.ly/3f3V9eL>.
87. The Economist. “Interview with Muhammad Bin Salman,” June 1, 2016. <https://econ.st/3rumoUD>.
88. The International Institute for Strategic Studies (IISS). “Iran’s Networks of Influence in the Middle East,” November 2019. <https://bit.ly/3y0ixBd>.
89. Thomas Jr., Landon. “In Turkey’s Example, Some See Map for Egypt.” *The New York Times*, February 5, 2011, sec. World. <https://nyti.ms/3rpt3iU>.
90. UNESCO Institute for Statistics (UIS). “Education : Outbound Internationally Mobile

- Students by Host Region.” Accessed July 8, 2020. <https://bit.ly/2VntDSE>.
91. Villelabeitia, Ibon, and Pinar Aydinli. “Turkey Tells Mubarak to Listen to the People.” Reuters, January 2, 2011. <https://reut.rs/2V9gMDi>.
92. Wilson, Jessica. “Determinables and Determinates.” Stanford Encyclopedia of Philosophy, February 7, 2017. <https://stanford.io/3eaRUSa>.
93. World Tourism Organization e Library. “Iran, Islamic Republic Of: Country-Specific: Arrivals of Non-Resident Visitors at National Borders, by Nationality 2014 - 2018 (07.2019).” World Tourism Organization, October 16, 2019. <https://bit.ly/2TT8w9Z>.
94. Wright, Robin, and Peter Baker. “Iraq, Jordan See Threat To Election From Iran.” *Washington Post*. December 8, 2004. <https://wapo.st/3w7CTaR>.
95. Yanarocak, Hay Eytan Cohen, and Jonathan Spyer. “Turkish Militias and Proxies.” TRENDS Research & Advisory, January 25, 2021. <https://bit.ly/3yRpIf3>.
96. Yegin, Mehmet, and Hasan Selim Özertem. “Turkey–U.S. Relations: How to Proceed after Obama?” The German Marshall Fund of the United States, November 10, 2016. <https://bit.ly/2V9zXwM>.
97. The World Bank. “GDP per Capita, PPP (Current International \$) - Iran, Islamic Rep., Turkey | Data.” Accessed August 4, 2020. <https://bit.ly/3ABhAQH>.
98. The World Bank. “GDP per Capita, PPP (Current International \$) - Iran, Islamic Rep., Turkey, Saudi Arabia, United Arab Emirates, Egypt, Arab Rep., Qatar, Kuwait, Lebanon, Jordan, Israel, Iraq, Oman | Data.” Accessed August 5, 2020. <https://bit.ly/2VK3cXF>.
99. The World Bank. “GDP, PPP (Current International \$) - Iran, Islamic Rep., Turkey | Data.” Accessed August 4, 2020. <https://bit.ly/3se26Pp>.
100. “GDP, PPP (Current International \$) - Iran, Islamic Rep., Turkey, Egypt, Arab Rep., Saudi Arabia, United Arab Emirates, Iraq, Israel, Qatar, Kuwait, Oman | Data.” Accessed August 13, 2020. <https://bit.ly/2Ucn5FM>.
101. “سالنامه آماری سازمان میراث فرهنگی، صنایع دستی و گردشگری (المجلة الإحصائية لمنظمة التراث الثقافي والحرف اليدوية والسياحة)”. جمهوری اسلامی ایران - وزارت میراث فرهنگی، گردشگری و صنایع

- دستی، 2015. <https://www.mcth.ir/Portals/0/pdf/salname.pdf>.
102. جمهوری اسلامی ایران - ریاست جمهوری (رئاسة الجمهورية). "سازمان اداری و استخدامی کشور (التنظیم الإداری والتوظيف في الدولة)"، 29 ديسمبر 2018. <https://bit.ly/3hVTVUs>.
103. خبر گزاريت سنيم (وكالة تسنيم للأنباء). "جزييات تعداد كارمندان دولت در سال 97/مدرک دکترای 10 درصد کارمندان وزارت بهداشت -"، 1 أفريل 2019. <https://tn.ai/1979315>.
104. خبرگزاری مهر. "دفتر کمیته امداد درهشت کشور خارجی راه اندازی شده است (تم إنشاء مكاتب لجنة الإغاثة في ثماني دول أجنبية)"، 28 جانفي 2014. <https://bit.ly/2K0qWRk>.
105. کاريبري جویز. "سفارتخانه های ایران در سراسر جهان. "تم الدخول 1 جوان، 2020. <https://bit.ly/2XSOVoe>.
106. کمیته امداد امام خمینی. "معرفی کمیته امداد (التعريف بلجنة الإمداد)". الدخول 13 ديسمبر 2020. <https://portal.emdad.ir/>.

الفهرس

أولا: فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	شكر وعرفان إهداء خطة الدراسة ملخص
10-1	مقدمة
11	الفصل الأول: الزعامة الإقليمية: الأطر المفاهيمية والنظرية
13	المبحث الأول: بحث في مفهوم الزعامة الإقليمية
14	المطلب الأول: من "الزعامة" إلى "الزعامة الإقليمية": إيتيمولوجيا، جينياولوجيا وأنطولوجيا
14	أولا: إيتيمولوجيا الزعامة
15	1- الزعامة في اللغة العربية
15	2- الزعامة في اللغات اللاتينية
16	ثانيا: جينياولوجيا الزعامة
17	ثالثا: أنطولوجيا الزعامة "الإقليمية": ضبط جيوسياسي لمفهوم الزعامة
20	المطلب الثاني: الزعامة، الهيمنة والقوة الإقليمية: أية علاقة؟
20	أولا: الهيمنة والزعامة
28	ثانيا: القوة الإقليمية والزعامة
33	المبحث الثاني: الزعامة الإقليمية: إطار نظري
33	المطلب الأول: تصور الزعامة الإقليمية في أدبيات العلاقات الدولية: ثلاث مقاربات رئيسية
33	أولا: المقاربة الهرمية للزعامة
35	ثانيا: مقارنة وظائف الزعيم
39	ثالثا: مقارنة سلوك الزعيم
42	المطلب الثاني: محددات الزعامة الإقليمية: بين نظريتي الدور والتوقع
42	أولا: محددات الزعامة الإقليمية من منظور نظرية الدور

43	1- نظرية الدور كإطار لتحليل السياسة الخارجية
47	2- تصور الدور الوطني ومصادره كمحددات للزعامة الإقليمية
54	ثانيا: محددات الزعامة الإقليمية من منظور نظرية التوقع
56	1- حول نظرية التوقع
58	2- الزعامة الإقليمية من منظور نظرية التوقع
60	3- محددات الزعامة الإقليمية: الإستعداد، القدرات والقبول
68	خلاصة واستنتاجات
69	الفصل الثاني: مصادر الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا: بحث في مقدرات القوة الصلبة والناعمة
71	المبحث الأول: مقدرات القوة الصلبة
71	المطلب الأول: أهمية الموقع الجغرافي
72	أولا: إيران "الصندوق الحاسم"
74	ثانيا: تركيا "مفصل أفرو-أوراسيا"
76	المطلب الثاني: القدرات العسكرية
77	أولا: التركيبة البشرية للقوات المسلحة
79	ثانيا: القوات الثلاث الرئيسية
79	1- القوات البرية
81	2- القوات الجوية
84	3- القوات البحرية
86	ثالثا: القوة الصاروخية
87	1- الصواريخ والقذائف كتعويض عن نقاط الضعف الإيرانية في الحرب التقليدية
88	2- تركيا ومعضلة الدفاع الجوي
92	رابعا: الإنفاق العسكري
95	خامسا: القوة السيبرانية
95	1- القدرات السيبرانية الإيرانية
97	2- القدرات السيبرانية التركية

99	سادسا: الجاهزية القتالية
103	المطلب الثالث: القدرات الإقتصادية
103	أولا: كفاية الطاقة
105	ثانيا: الناتج المحلي الإجمالي
110	ثالثا: التنافسية العالمية
113	رابعا: البنية التحتية
115	المبحث الثاني: مقدرات القوة الناعمة: قراءة في مؤشرات ماكلوري
116	المطلب الأول: الحكومة: تماسك الجبهة الداخلية وجاذبية النظام السياسي
116	أولا: النموذج الإيراني
118	ثانيا: النموذج التركي
121	المطلب الثاني: الدبلوماسية: الموارد والأثر العالمي
122	أولا: الموارد الدبلوماسية
126	ثانيا: الأثر العالمي
126	1- بالنسبة لإيران
128	2- بالنسبة لتركيا
129	المطلب الثالث: الثقافة: السياحة والإعلام
129	أولا: السياحة
135	ثانيا: الإعلام
135	1- التلفزيون
136	2- الدراما التلفزيونية والسينمائية
139	المطلب الرابع: التعليم
140	أولا: الطلبة الأجانب
145	ثانيا: جودة التعليم بالجامعات
151	خلاصة واستنتاجات
152	الفصل الثالث: الزعامة الإيرانية والتركية للشرق الأوسط: بحث في الإدراك والقبول
154	المبحث الأول: إدراك الزعامة الإقليمية بالنسبة لإيران وتركيا

154	المطلب الأول: المسؤولية التاريخية بين النزعة الإيرانية والعثمانية الجديدة
155	أولاً: خطاب النزعة الإيرانية: الزعامة كمسؤولية تاريخية
160	ثانياً: خطاب العثمانية الجديدة: الزعامة كواجب حضاري
166	المطلب الثاني: الطروحات الجيوسياسية: نظرية "أم القرى" في مقابل نظرية "الدولة المركز"
167	أولاً: نظرية "أم القرى" الإيرانية
172	ثانياً: نظرية "الدولة المركزية" التركية
177	المبحث الثاني: قبول الزعامة الإقليمية الإيرانية والتركية
177	المطلب الأول: قبول الزعامة في الجوار الإقليمي
178	أولاً: القبول العربي لزعامة إيران: موقف المتحدين الإقليميين
179	1- موقف السعودية
185	2- موقف مصر
189	ثانياً: القبول العربي لزعامة تركيا: موقف المتحدين الإقليميين
190	1- موقف السعودية
194	2- موقف مصر
202	ثالثاً: مواقف دول الخليج: نزوع نحو التحوط
205	1- موقف الإمارات
207	2- موقف قطر
210	3- موقف سلطنة عمان
211	4- موقف الكويت
214	5- موقف البحرين
216	المطلب الثاني: قبول الزعامة من طرف القوى الكبرى المتغلغلة
217	أولاً: قبول مشروع الزعامة الإيراني
217	1- القبول الأمريكي
223	2- القبول الروسي
226	ثانياً: قبول مشروع الزعامة التركي
226	1- القبول الأمريكي
231	2- القبول الروسي

235	خلاصة واستنتاجات
236	الفصل الرابع: التنافس الإيراني التركي حول الزعامة الإقليمية: مناقشة على ضوء أداء الوظائف وحشد الأتباع
238	المبحث الأول: التنافس الإيراني التركي حول أداء وظائف الزعيم الإقليمي
238	المطلب الأول: توفير السلع العامة الإقليمية بين إيران وتركيا: رؤيتين متضاربتين
238	أولا: الرؤية الإيرانية: توفير السلع الخاصة
241	ثانيا: الرؤية التركية: توفير السلع الجماعية
244	المطلب الثاني: توفير الأمن الإقليمي
244	أولا: إيران: توسيع النفوذ تحت ستار توفير الأمن الإقليمي
247	ثانيا: تركيا: من الأمن للجميع إلى احتواء الخطر الكردي
253	المطلب الثالث: تقديم المساعدات الإنسانية والتنمية
253	أولا: المساعدات الإنسانية الإيرانية: للشيعه أم للتشيع؟
257	ثانيا: المساعدات الإنسانية التركية: قوة ناعمة لاستعادة النفوذ الإقليمي
261	المطلب الرابع: التوسط في حل الأزمات الإقليمية
261	أولا: الوساطات الإيرانية
264	ثانيا: الوساطات التركية
267	المبحث الثاني: المنافسة على حشد الأتباع
267	المطلب الأول: الشعبية: استهداف الشعوب بدلا من الأنظمة
268	أولا: إيران "بطل المقاومة"
273	ثانيا: تركيا "النموذج"
277	المطلب الثاني: النفوذ السياسي في الشرق الأوسط: هلال الشيعة في مقابل حزام الإخوان
278	أولا: إيران والهلل الشيعي: مشروع زعامة بمبادرة من الزعيم
287	ثانيا: تركيا وحزام الإخوان: مشروع زعامة بمبادرة من الأتباع
296	المطلب الثالث: التنافس من خلال الوكلاء
297	أولا: وكلاء إيران
301	1- "حزب الله" اللبناني: النموذج

302	2-العراق: استنساخ نموذج حزب الله
304	3- سوريا: اختبار لقوة الوكلاء
305	4- اليمن: ابراز القوة والسيطرة على باب المنذب
306	5- البحرين: البحث عن عراق جديد
308	6- حماس والفصائل الفلسطينية: النفوذ المشروع عبر دعم المقاومة
310	ثانيا: تركيا وكلاء أيضا
311	1- التركان: وكلاء تركيا الطبيعيون
312	2- سوريا: الساحة التي تحضر فيها تركيا وكلاءها
315	3- العراق: من التدخل العسكري إلى التمكين للوكلاء
317	4- فلسطين: تركيا تراحم إيران على رعاية حماس
320	خلاصة واستنتاجات
321	الخاتمة
327	قائمة المراجع
366	الفهرس
367	فهرس الموضوعات
372	قائمة الخرائط
373	قائمة الجداول
373	قائمة الأشكال

ثانيا: قائمة الخرائط

رقم الصفحة	عنوان الخريطة	رقم الخريطة
72	الموقع الجغرافي لإيران وتركيا	01
279	الهلل الشيعي	02

ثالثا: قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
27	تميز ديستراي بين الهيمنة والزعامة	01
77	ترتيب دول الشرق الأوسط العشر الأولى من حيث القوة العسكرية لسنة 2014	02
78	التركيبة البشرية للقوات المسلحة الإيرانية والتركية حسب تقرير التوازن العسكري 2014	03
79	تجهيزات القوات البرية الإيرانية والتركية حسب تقرير الـ GFP لسنة 2014	04
81	تجهيزات القوات الجوية الإيرانية والتركية حسب تقرير الـ GFP لسنة 2014	05
84	تجهيزات القوات البحرية الإيرانية والتركية حسب تقرير الـ GFP لسنة 2014	06
104	إنتاج المحروقات في إيران	07
111	ترتيب دول الشرق الأوسط العشر الأولى حسب تقرير التنافسية العالمية لسنة 2014	08
113	مؤشرات البنية التحتية في إيران	09
114	مؤشرات البنية التحتية في تركيا	10
125	مقارنة البنية التحتية لوزارة الخارجية التركية، المصرية والإيرانية بعنوان سنة 2016	11
131	عدد السواح العرب الوافدين إلى إيران حسب جنسياتهم 2014-2016	12
132	عدد السواح العرب الوافدين إلى تركيا حسب جنسياتهم 2014-2016	13
142	الطلبة العرب الذين لديهم تصريح إقامة للدراسة في إيران بين 2013 و2016 حسب جنسياتهم	14
244	الطلبة العرب الذين لديهم تصريح إقامة للدراسة في تركيا بين 2013 و2016 حسب جنسياتهم	15
285	التقييم الإستراتيجي الإقليمي للعنصر الشيعي	16

رابعا: قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الشكل
50	نظرية الدور والسياسة الخارجية: تصورات وتوقعات الدور الوطني كمتغيرات مستقلة	01
57	مثلث التوقع Positioning Triangle	02
93	الإفناق العسكري لإيران وتركيا بين 2006 و 2016 (دولار أمريكي قيمة 2018)	03
94	دول الشرق الأوسط الأكثر إنفاقا عسكريا سنة 2011 (دولار أمريكي قيمة 2018)	04

106	التغير في الناتج المحلي الإجمالي GDP وفقا لتبادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) بالنسبة لإيران وتركيا بين 2009-2016	05
107	أفضل عشرة دول شرق أوسطية من حيث الناتج المحلي الإجمالي GDP (تقديرات 2014) بالدولار الأمريكي	06
108	التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP وفقا لتبادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) بالنسبة لإيران وتركيا بين 2009-2016	07
109	أفضل 11 دولة شرق أوسطية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تقديرات 2014)	08
111	تغير الترتيب العالمي لتركيا وإيران فيما يخص التنافسية العالمية بين 2010 و2015	09
112	ترتيب إيران وفق مؤشرات تقرير التنافسية العالمية 2014-2015	10
123	مقارنة إيران وتركيا ببلدان الشرق الأوسط الأكثر تمثيلا دبلوماسيا في الخارج سنة 2016	11
130	تطور عدد السواح القادمين إلى إيران وتركيا 2011-2016	12
134	التبادل السياحي بين إيران وتركيا 2014-2016	13
141	التغير في عدد الطلبة الأجانب في إيران وتركيا بين 2013-2016 حسب تقديرات اليونسكو ومجلس التعليم العالي التركي	14
142	مقارنة بين إيران وتركيا وبعض جيرانهما في الشرق الأوسط من حيث عدد الطلبة الأجانب لسنة 2016	15
146	التغير في عدد الجامعات الإيرانية والتركية المصنفة ضمن أفضل الجامعات في العالم حسب تصنيف لايدن بين سنتي 2012 و2016	16
148	التغير في عدد المقالات المنشورة في المجلات العلمية بالنسبة لإيران وتركيا بين 2009-2016	17
149	مقارنة إيران وتركيا مع بعض جيرانهما في الشرق الأوسط من ناحية نشر الباحثين في المجلات العالمية المصنفة حسب مقياس SJR لسنة 2016	18